

مَجْلَدُ الْوَقْفِ الْخَامِسُ

فَتْحُ الْوَقْفِ

مَجْلَدُ الْوَقْفِ الْخَامِسُ
الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ

الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ

الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ

الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ
الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ



مرکز تحقیقات کلامی و فقهی اسلامی

مَجْلَدُ الْمَقَالَاتِ
فِي مَسْأَلَةِ الْعِلْمِ



مرکز تحقیقات کپیویر علوم اسلامی

جَمَاعَةُ الْمُفْتَاضِلِينَ

فِي شَرْحِ الْقَوْلِ غَدَاةٍ



تأليف

مركز تحقيق التراث
المحقق الثاني

الشيخ علي بن الحسين الكردي

الطبعة سنة ١٤٠٩ هـ

المجلد الأول

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م



مركز تحقيقات كالمبوتر علوم إسلامي

مؤسسة البَيْتِ لِلْإِخْيَارِ

بيروت - لبنان - ص ب ٢٤ / ٩٤ - تليفاكس ٥٤١٤٣٦ - هاتف ٥٤٤٨٠٥

E-mail: alalbait@inco.com.lb





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مركز تحقيقات كلية علوم إسلامي
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه وأشرف برته
محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.
وبعد:

ان القانون -الوضعي- الذي يضعه البشر لأنفسهم لضمان مسيرة المجتمع
الذي يعيشون فيه محدود بمحدودية الإنسان، لا يستطيع أن يغطي كل المجتمعات
البشرية، ولا أن يستوعب كل الأزمان، ولذا فهو يختلف باختلاف الأشخاص
الذين يضمونه -فكرهم، مجتمعاتهم، حاجاتهم، مستواهم الحضاري- ويختلف
باختلاف الأزمان فإن لكل زمن حاجاته التي يختلف فيها عن زمن آخر.

يقول القانوني الكبير الدكتور السهوري عن نقص القانون الفرنسي وتغيره
حسب الزمن:

«والتقنين الفرنسي قد قدم به العهد وهو اليوم متخلف عن العصر الذي
يعيش فيه قرناً ونصف القرن، وفي خلال هذه الأجيال الطويلة ارتقى التقنين
المقارن إلى مدى جعل التقنين الفرنسي في الصف الأخير من التقنيات الحديثة.

فهناك مسائل ذات خطر كبير نبتت في العهود الأخيرة، ونمت وازدهرت فاحتوتها تقنيات القرن العشرين، ولا نجد لها أثراً في التقنين الفرنسي وقد ولد في فجر القرن التاسع عشر، ولا في تقنيننا المدني - أي المصري - الذي أخذ عنه فبدأ التعسف في استعمال الحق، ونظرية الاستغلال، ونظام المؤسسات، وتنظيم الملكية في الشيوع وعقود التزام المرافق العامة، وعقد التأمين، وحالة الدين، والإعسار المدني، كل هذه المسائل الخطيرة لا نعر على نص واحد فيها لا في التقنين الأصل، ولا في التقنين المقلد، وحتى فيما احتواه هذان التقنيتان من النظريات والأحكام نرى الكثير منها ناقصاً مبتوراً»^(١).

ثم يستطرد قائلاً: «تقرر تنقيح القانون الفرنسي وشكلت لهذا الغرض في سنة ١٩٤٥ لجنة من كبار رجال القانون في فرنسا وعلى رأسهم عميد كلية الحقوق بجامعة باريس الأستاذ جوليودي لا مورانديير»^(٢) وقد بحث هنا بحثاً مفصلاً عن العيوب الشكلية للتقنين المدني القديم.

هذا ولم يقتصر التعديل والتصحيح على القانون الفرنسي وحده بل انظر إلى القانون الإيطالي والسويسري اللذين تحدث السهوري عن تبطلها بتبدل الزمان قائلاً:

«المشروع الفرنسي الإيطالي أكسب التقنيات اللاتينية العتيقة جلة لم تكن لها، ونفع فيها روح العصر، وجمع بين البساطة والوضوح مع شيء كثير من الدقة والتجديد، على أن المشروع يكاد يكون محافظاً إذا قيس إلى التقنيات العالمية الأخرى.

والتقنين الألماني يعد أضخم تقنين صدر في العصر الحديث، وهو خلاصة النظريات العلمية الألمانية مدى قرن كامل، وبزمن الناحية الفقهية أي تقنين آخر، فقد اتبع طريقة تعدد من أدق الطرق العلمية وأقربها إلى المنطق القانوني،

(١) الوسيط ١ : ٤.

(٢) الوسيط ١ : ٥.

ولكن هذا كان عائقاً له عن الانتشار فإن تعقيد الفنى ودقته العلمية أقصياه بعض الشيء عن منحى الحياة العملية، وجعله مطلق التركيب، عسر الفهم.

والتقنين النمساوي يرجع عهده إلى أوائل القرن التاسع عشر، فقد ظهر في سنة ١٨١٢ عقب التقنين الفرنسي، ولكنه لم يتح له من النجاح ما أتيح لهذا التقنين، لذلك بقي محدود الانتشار في أوروبا حتى غمره التقنين الألماني، وقد قام النمساويون بتنقيح تقنينهم في أول ميني الحرب العالمية الأولى، وظهر التنقيح في سنة ١٩١٦. فأعاد لهذا التقنين العتيق شيئاً من الجلّة والمسايرة لروح العصر.

أما التقنين السويسري - تقنين الإلزامات والتقنين المدني - فقد كان المنتظر أن يكون - وهو من عمل «فيك وهوبر» - عملاً فقهياً، فإذا به ذو صفة عملية بارزة، ويجمع التقنين السويسري إلى الوضوح والبساطة الدقة والتعمق، وإن كان خداعاً في بعض المواطن فيما يشتم به من وضوح ودقة^(١).

ولكن المؤسف حقاً عندنا نرى الدكتور الشهورى يجعل الفقه الإسلامى المصدر الثالث للقانون المدني بعد النصوص التشريعية والعرف^(٢).

ويأمل في هامش تلك الصفحة أن تكون الشريعة الإسلامية هي الأساس الأول الذي يُبنى عليه التشريع المدني.

ويطالب بعد ذلك بالقيام بنهضة علمية قوية لدراسة الشريعة الإسلامية في ضوء القانون المقارن، ويرجو أن يكون من وراء جعل الفقه الإسلامى مصدراً رسمياً للقانون الجديد ما يعاون على قيام هذه النهضة.

ومع مطالبته بالدراسات الجادة للشريعة الإسلامية نراه يقول: «إن كتب الفقه الإسلامى بالدرجة الثانية من الأهمية». مع علمه بأهميتها، ومدى تأثيرها على القانون المدني الخاص. ويكون ذلك في موارد لم تتعرض لها بقية القوانين الأخرى.

ويقول أيضاً: «يجب أن يراعى في الأخذ بأحكام الفقه الإسلامى

(١) مجلة القانون والاقتصاد ١٢ : ٥٥٩-٥٥٠ نقلًا عن الوسيط ١ : ٥٠٦ الهامش.

(٢) الوسيط ١ : ٤٨٦.

ر جامع المقاصد / ج ١

انتسيق ما بين هذه الأحكام والمبادئ العامة التي يقوم عليها التشريع المدني في جلته، فلا يجوز الأخذ بحكم في الفقه الإسلامي يتعارض مع مبدأ من هذه المبادئ، حتى لا يفقد التقنين المدني تجانسه وانسجامه، وفيما قدمناه من الرخصة في الأحد بمذاهب الفقه جميعاً دون تمييز بين مذهب ومذهب ما يجعل تحقيق هذا انتسيق ميسوراً فلا يفضل لباحث في تفصيلات الفقه الإسلامي ولا يختار منها إلا ما يتسق مع المبادئ العامة للتشريع المدني»^(١).

يقول هذا متناسياً قوله: «فإن المبادئ العامة التي أخذ بها الزعة الموضوعية التي نراها تتخلل كثيراً من نصوصه. وهذه هي نعمة الفقه الإسلامي والقوانين الجرمانية، أثرها التقنين الجدي على السرعة الذاتية التي هي طابع القوانين اللاتينية وحمل الفقه الإسلامي عسكته في الترجيح».

ومن هذه المبادئ أيضاً نظرية التمسك في استعمال الحق.

«ومن الأحكام التي استحدثها التقنين الجديد مسائل تفصيلية اقتبسها من الفقه الإسلامي، ومن هذه المسائل الأحكام الخاصة بمجلس العقد، وبإيجار الوقف، وبالحكر، وبإيجار لأراضي الزراعية، وبهلاك الزرع في العين المؤجرة، وبانقضاء الإيجار بموت المستأجر، ومسحه للعذر، وبوقوع الإبراء من الدين بإرادة لدائن وحده»^(٢).

هذا، وللقانون الوضعي مصادر متعددة - كما يقول ابدرأوي - هي في الغالب: التشريع والعرف ولشريعة إسلامية ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة^(٣). وقد أفاض أساطين عبء القانون الوضعي في مدح الفقه الإسلامي والإشادة به، ووصلوا إلى أن القوانين الصالحة التي سنتها علماء القانون هي من وحي فكر علماء الإسلام وحهاذته إلا ما خرج عن نطاق الإسلام بإباحة ما حرمه الله أو تحريم ما أباحه الله.

(١) الوسيط ١: ٤٩، ٥٠.

(٢) الوسيط ١: ٤٧.

(٣) المدخل لعلوم قانونية، ٥٨.

فالفقه الإسلامي كان مصدراً هماً من مصادر التقنين والتشريع في مختلف العصور والأزمنة، وما زال كذلك مرحعاً لكل من أرد الحصول على الطريق الصحيح للحياة.

واتجهت الأنظار إلى هذا الفقه شامل لكل مرافق الحياة رغبة في الاستفادة والاقتباس من درره وجواهره.

فالقانون الإسلامي هو قانون واحد يستمد مشروعيته وقوته وقديسته من الشارع لواحد انذى اتفق عليه جمع علماء المسلمين وهو الله حلت قدرته، وهذا القانون الواحد يتمثل في القرآن الكريم والسنة المظهرة.

ولذا ترى إطلاق (الشارع) على الله تعالى أمراً متفقاً عليه بين علماء المسلمين، فهم يعلمونه الشرع الأول ولا مشرع غيره، وإذا وجدت إطلاق هذا اللفظ على الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله فإنها هونحوز ومراعاة لمقام الرسالة، ولأنه صلى الله عليه وآله - الملع للأحكام عن الله تعالى.

وهذا القانون شامل تحده في العلم يختص به، والذي أطلق عليه اسم (علم الفقه).

الفقه لغة واصطلاحاً:

الفقه في اللغة هو الفهم كما في الصحاح^(١) والمصباح^(٢)، وهو العلم بالشياء كما في القاموس المحيط^(٣).

أما في اصطلاح الفقهاء فلفقه كن في الصدر الأول يستعمل في فهم أحكام الدين جميعها، سواء كتب متعقة بالآداب والعقائد وما يتصل بها، أم كانت أحكام الفروع والحدود والصلاة والصيام...

وبعد فترة تخصص استعماله فصار يعرف بأنه علم الأحكام من الصلاة والصيام والمروض والحدود...

(١) ج ٦ ص ٢٢٤٣ (فقه).

(٢) ج ٢ ص ٤٧٩.

(٣) ج ٤ ص ٢٨٩.

س جامع لمقاصد / ج ١

وقد استقرّ تعريف الفقه اصطلاحاً كما يقول الشهيد علي «العلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية لتحصيل السعادة الأخروية»^(١).

تدوين الفقه

أرسل الله تعالى محمداً صلى الله عليه وآله خاتم أنبيائه ومكتمل شريعته للبشرية، فبلغ ما أرسله الله به، ودلّ الناس على ما يسعدهم وينجيهم في معاشهم ومعادهم، ويّتن لهم أحكام القرآن الكريم، الكتاب الشامل الكامل الذي فيه تفصيل كلّ شيء.

وكان المسلمون في أيام حياته الشريفة لا يحتاجون إلى غيره صلى الله عليه وآله في معرفة أحكام دينهم، وتبيين ما لهم عليهم منها، أو ما لم تصل إليه أفهامهم.

وقد بدأ تدوين الفقه في حياته صلى الله عليه وآله. فقد كتب لعمر بن حزم وغيره كتاب الصدقات والديات والعرائض والسنن، وكان عند علي عليه السلام صحيفة فيها العقل وفكاك الأسير وآلا يقتل مسلم بكافر. ثمّ كثّر التدوين بعد وفاته صلى الله عليه وآله. وقد صارت للمسلمين دولة كبيرة، وجذّت لهم حاجات متشعبة في البلدان المفتوحة، فدوّنوا ما أثروه عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

قال سعد بن إبراهيم: أمرنا عمر بن عبدالعزيز بجمع السنن فجمعت دفترأ دفترأ، فبعث إلى كلّ أرض له عندها سلطان دفترأ.

وقال الد ودي (المتوفى سنة ١٨٦): أول من دوّن العلم وكتبه ابن شهاب الزهري (المتوفى سنة ١٢٤).

وقد دوّن ابن جريج وابن عروبة وابن عيينة والثوري وغيرهم، ودوّن سائر فقهاء الأمصار وأصحابهم^(٢).

(١) الذكري: ١.

(٢) موسوعة جاز ١، ٤٧.

الغرض المتوخى من التدوين

لم تكن الغاية من التدوين منحصرة في سبب واحد، وإنما تجتمعت عدة أسباب اضطرت المسلمين إلى تدوين علومهم جلة، ومنها علم الفقه.

ومن هذه الأسباب:

١- كانت العرب أمة قتل فيها، لكتابة والقراءة، وكانوا يعتمدون على حافظتهم في تخزين ما يريدون نقله إلى أئلافهم.

ولما استبحرهم العمران، واختلطوا بالأمم الأخرى التي دخلت في الإسلام، واتسعت العلوم إلى حد لا يمكن معه الاعتماد على الذاكرة في استيعاب فنونها المتشعبة.

لذلك دونوا ما حفظوه في الصدور من العلوم الإسلامية، لئلا يضع ويذهب بذهاب أهله.

٢- ترتيب المسائل ترتيباً منسجماً من غير تعسف في العبارات، وحفظ كل كلام بنصه.

٣- تدوين اختلاف الفقهاء من الصحابة والتابعين.

٤- العناية بآيات الأحكام، وبيان لقوال العلماء والمجاهدين فيها، والعناية بأحاديث الأحكام والسير في شرح هذه الآيات ومعرفة المراد بها.

٥- تدوين القواعد الكلية وأصول المسائل التي يبنى عليها التشريع في المذاهب المختلفة.

٦- تدوين فتاوى مفتي معين أو معينين معروفين في إقليم من أقاليم الدولة الكبيرة.

٧- الانتصار لرأي معين والرد على من خالفه، كردة محمد على أهل المدينة، ورد الشافعي على محمد بن الحسن.

٨- الجمع بين المسائل المتشابهة المختلفة الأحكام، وبيان ما بينها من فروق دقيقة دعت إلى اختلاف أحكامها.

من آثار التدوين:

كان من الآثار المهمة لتدوين أن حُفظت أقوال الفقهاء وآراؤهم ومناهجهم في الاستنباط، وتوارثها تلامذتهم وأتباعهم خلفاً عن سلف، فكان أن ظهرت المذاهب الطوية الأمد، بعد أن كان المذهب الفقهي يموت بموت مؤسسه.

من تاريخ المذاهب:

كانت كلمة الفقيه في القرن الأول الهجري تعني العالم بسائر الأحكام من أصولية وتعبدية وأخلاقية وعملية، وكان الفروض في الفقيه أن يكون حافظاً لآيات من القرآن الكريم، يعرف قاسمها ومصوصها ومتشابهها ومحكمها والمراد منها.

وكانت التسمية الشائعة للفقهاء هي كلمة القراء أي يقرؤون القرآن الكريم ويعرفون معانيه باعتبار تميزهم عن عامة الناس، ولما غا علم الفقه واستقل بنفسه أبدل هذا الاسم بـ (الفقهاء).

وقد كتبت في هذا الدور الأحكام الشرعية وسميت تلك الكتب الصحائف:

منها ما أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بكتابته بعد هجرته إلى المدينة مثل أحكام الزكاة وما تحب فيه ومقادير ذلك، وقد كتبت في صحيفتين. ومنها ما أعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى عمرو بن حزم لما ولاء اليمن حيث كتب له أحكام انقراض والصدقات والديات وغير ذلك. ومنها ما أعطاه لعبد الله بن حكيم من الكتاب الذي فيه أحكام الحيوانات الميتة.

ومنها ما دفعه الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) إلى وائل بن حجر عندما أراد الرجوع إلى بلاده (حضر موت) من الكتاب الذي فيه أحكام الصلاة والصوم والربا والخمر وغيرها.

ومنها صحيفة أمير المؤمنين علي (عليه السلام) التي ذكرتها كتب الفريقين،
ومما كتب من الصحائف في هذه الدور أيضاً صحيفة عبدالله بن عمرو
ابن لعاص، وقد ذكروا أنَّ فيها ما يكفي في معرفة الشريعة كلها في جميع أبواب
الفقه، وإن كنا لا نؤمن بهذه المسالفة لأنَّ عبدالله وأبيه أسلموا قبل وفاة الرسول
(صلى الله عليه وآله) بسنتين وكان لعبد الله من العمر خمسة عشر عاماً، ولم
يكن له من الصلة مع الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) ما يؤهله لذلك، وقد
طلعن في صحيفة عبد الله هذه الحافظ ابن كثير في المجلد الأول من تاريخه البداية
والنهاية.

ومن هذه الصحف أيضاً صحيفة سعيد بن عباد الانصاري، وصحيفة
عبدالله بن أبي أوفى، وصحيفة جابر بن عبدالله، وصحيفة سمرة بن حنبل،
وصحف ابن عباس.

وكان المعروفون بالمعتمد في هذا الزمان كثيرين، مهم الإمام علي
-عليه السلام- وابن عباس وعمر بن الخطاب وأبو بكر وعثمان بن عفان وعمار
ابن ياسر ومعاد بن جبل وأبو سعيد الخدري وسلمان الفارسي وزيد بن ثابت...
وكان الإمام علي (عليه السلام) هو المرجع في تشخيص الحكم الشرعي،
عن ابن عباس أنه قال: إذا حدثنا ثقة عن علي بفتيا فلا نعدوها^(١).

وقد تواتر عن عائشة أنَّ علياً أعلم الناس بالسنة^(٢).

ومما يدل على ذلك قول عمر: «أفصانا علي»^(٣).

وروى صاحب الاستيعاب بسنده عن المغيرة: «ليس أحد منهم أقوى
قولاً في الفرائض من علي»^(٤).

وقد اجتمع عند أهل المدينة وأهل الكوفة وبقية الأمصار الإسلامية

(١) الطبقات الكبرى ٢، ٣٣٨.

(٢) الاستيعاب ٣، ٤٠.

(٣) صحيح البخاري ٦، ٢٣، طبقات ابن سعد ٢، ٣٣٩، أخبار القضاة ١، ٨٨، المستدرک علی

الصحيحين ٣، ٣٠٥، الاستيعاب ٣، ٣٨، تاريخ ابن عساکر ٣، ٢٨.

(٤) الاستيعاب ٣، ٤١.

ط جامع المقاصد / ج ١

مسائل كثيرة في كل باب، وصار لكل عالم من التابعين مذهب معين، فكان سعيد بن المسيب بالمدينة، وعطاء بمكة، وإبراهيم النخعي بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، وطاووس باليمن، ومكحول بالشام.

وأهم فقهاء هذا الدور عبدالله بن عباس المتوفى بالطائف سنة ٦٨ هـ، وكان يسمى ترجمان القرآن، وكان عالم أهل مكة في التفسير والفقه.

وسعيد بن جبير، وهو من خريجي مدرسة الكوفة، وقد شهد له جماعة بالفقه والعلم.

كان ابن عباس إذا سأله أهل الكوفة عن أمور دينهم يقول: أليس فيكم سعيد بن جبير^(١)؟

وقال فيه ميمون بن مهران: مات سعيد وما على وجه الأرض رجل إلا وهو يحتاج إلى علمه.

وعنه الباقون من الفقهاء الذين يقتدون بالناس في عصر الوليد وسليمان ابني عبدالملك^(٢).

وقال فيه ابن حجر: فقيه ثبت^(٣).

وقد قتل سعيد صبراً على يد الحجاج بن يوسف سنة ٩٥ هـ.

وسعيد بن المسيب، وهو من الفقهاء، وكان زعيم مدرسة أهل الحديث تحكي عن النهي أنه قال فيه: أعلم الناس بالقضاء، وسيد التابعين، وليس فيهم أحد أوسع علماً منه.

وذكر أرباب التراجم أنه أبي أن يزوج ابنته للوليد بن عبدالملك، وزوجها لأحد الفقراء المسمى (أبو وداعة)، وكان لا يقبل جائزة السلطان. وكان بينه وبين الحسن البصري مكاتبة.

وكان هو والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وأبو خالد الكاظمي من ثقات الإمام علي بن الحسين عليه السلام وحواريه.

(١) تهذيب التهذيب ١: ١١.

(٢) تاريخ اليعقوبي ٢: ٢٩٢.

(٣) تقريب التهذيب ١: ٢٩٢ / ١٣٣.

وقد توفي سعيد سنة ٩٤ هـ .

وابراهيم بن يزيد بن قيس النخعي المتوفى سنة ٩٦ هـ كان له مذهب، وهو رئيس مدرسة أهل الرأي والقياس، وكان شيخاً لحمداد بن أبي سليمان الذي هو شيخ أبي حنيفة.

كان يذهب إلى أن الأحكام الشرعية لها علة، وأن على الفقيه إدراكها، ليجعل الأحكام الشرعية تدور مدارها خلافاً لمذهب داود الظاهري وسعيد بن المسيب.

وقد نقل حديثه البخاري ومسلم.

وقد كثرت المذاهب وجاوزت الحد، فكان لكل بلد فقيه الذي يسود رأيه الفقهي بقبه الآراء، ولكل عالم منحه في استنباط الأحكام، وقد قيل أن المذاهب بلغت أكثر من خمسين مذهباً، وذلك لاسّاع رقعة البلاد الإسلامية ودخول أُمم مختلفة في الدين الإسلامي الحنيف، ولا يمكن سطمها من ماضيها بين يوم وليلة، فكان الفقيه هو الذي يوائم بين الأحكام الإسلامية وبين الظروف المحيطة بها.

هذه المذاهب منها ما رزق الاتباع فبقى، ومنها ما اندثر، نذكر من

المذاهب المدثرة على سبيل المثال:

مذهب عبد الرحمن الأوزاعي المتوفى سنة ١٥٧ هـ، الذي انتشر بالشام حتى ولي قضاء دمشق أبو زرعة محمد بن عثمان من أتباع الشافعي الذي أدخل مذهبَه بالشام وعمل على نشره، وكان يجب لمن يحيط بمختصر المروني مائة دينار وبالدعوة إلى هذا المذهب انقرض أتباع الأوزاعي بالشام في القرن الرابع، وكان مذهب الأوزاعي الغالب على أهل الاندلس ثم انقطع هالك بعد المائتين وتغلب مذهب مالك^(١).

مذهب سفيان الثوري المتوفى عام ١٦١ هـ، وقد كان سفيان مستتراً

خائفاً من سلطان زمانه، وكان قد أخذ عنه أدس منهم باليمن، وآخرون بأصفهان

وجاعة بالموصل، وقد انقرض مذهب بعد فترة وجيزة.

المذهب الظاهري: وهو مذهب داود بن علي بن خلف الأصفهاني المعروف بالظاهري، ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ هـ ونال رئاسة العلم في بغداد وكان شافعيًا في أول أمره ثم استقل بمذهب خاص، وانتقل سنة ٢٢٣ هـ إلى نيسابور ثم رجع منها إلى بغداد، وتوفي فيها سنة ٢٧٠ هـ.

وقد اتخذ لنفسه مذهباً خاصاً وهو العمل بظاهر الكتاب والسنة ما لم يقع دليل على خلافها، وكان لا يرى لبحث عن عمل الأحكام، وإن لم يجد نصاً عمل بإجماع الصحابة أو إجماع العلماء. وقد أبعد عن استنباطاته القياس والاستحسان والتقليد والرأي، وادّعى أنَّ في عمومات النصوص من الكتاب والسنة ما يكفي لكلِّ سؤال.

ويقول ابن خلدون المتوفى سنة ٧٩٩ هـ، عن المذهب الظاهري ومؤسسه داود بن علي: إنَّ داود بن علي المتوفى سنة ٢٧٠ هـ كثر أنشاعه، وانتشر مذهبه ببلاد بغداد وبلاد فارس، وأحد به قسبلون من أهل إفريقية وأهل الاندلس، وهو ضعيف الآن - أي في عصر ابن خلدون -.

ويقول ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ: إنَّ مذهب أهل الظاهر قد اندرس اليوم بدروس أئمنه، وإنكار الجمهور على مستحبه، ولم يبق إلَّا في الكتب المجلدة، وربما عكف عليها كثير من الطالبين الذين تكتفوا بتحال هذا المذهب ليأخذوا منه مذهبهم وفقههم، فلا يظفرون بتدليل، ولا يبالون إلَّا مخالفة الجمهور وإنكارهم عليهم، وربما عذوا مبتدعين بنقلهم لعدم من الكتب من غير مفتاح المعلمين.

وقد فعل ذلك ابن خزم بالاندلس على علو مرتبته في حفظ الحديث، وصار إلى مذهب أهل الظاهر، ومهر فيه بحتهد زعمه، وخالف إمامهم داود، وتعرّض للكثير من أثمة المسلمين، فنقم لذلك الناس عليه، وأوسعوا مذهبه استهجاناً وإنكاراً، ونفقوا كتبه بالإغفل وتركه، حتَّى أنه ليحظر بيعها بالأسواق، وربما مُزقت في بعض الأحيان.

وهذا الطبري أبو جعفر محمد بن حرير المتوفى سنة ٣١٠ أخذ الفقه عن

داود، ودرس فقه أهل العراق ومالك و لشافعي على رجاله، ولم ير أحد فقيهاً وما رآه إلا مُحدثاً، ولذا شنعوا عليه بعد موته، وبعد أن نضج كان له مذهب في الفقه اختاره لنفسه، وكان له أتباع؛ من أجلهم المعافى لنهرواني القاضي، وكانت له ولأتباعه مؤلفات فقهية لكنها لم تصل إلينا، ولولا تفسيره الجليل ما وصل إلينا هذا القدر القيم من مذهبه، ولم نقف حتى الآن على أنه كان له أتباع موجودون بعد القرن الرابع^(١).

وبعد اندثار القسم الكبير من هذه مذاهب بقيت مذاهب أخرى منها ماشاع في أقطار خاصة بعيدة عن مركز الدولة كالأباضية: وهم أتباع عبدالله بن أباص الخارجي المعروف المتوفى سنة ٨٦ هجرية في عهد عبدالملك بن مروان، وقد وجدت الحركة الاباضية ترسبها الحصنة في بلاد العرب، وخاصة في عُمان، حيث أصبحت بتوالي الزمن المذهب السائد بها، ودخل هذا المذهب العرب وانتشرين البربر.

المذهب المالكي: ينسب إلى مالك بن أنس بن مالك الأصمحي المتوفى عام ٩٣ هـ بالمدينة ووالده غير أنس الصحابي المعروف، وتوفي عام ١٧٩، عاش ردياً من عمره في دولة الأمويين، واستمرّ به شوط إلى دولة العباسيين.

تعلّم على الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) وريسة الرأي الشافعي وسمع الحديث من نافع مول ابن عمر والزهري.

وأشهر تلاميذه الشافعي ومحمد بن الحسن الشيباني وأسد بن الفرات وعبدالله بن وهب.

برز بحمه في زمن المنصور، وقد أبح عليه المنصور أن يكون مفتي الدولة وقد ضمن له حل الرعية على آرائه الفقهية، ولعلّ ذلك كان من المنصور حداً من تمادي انتشار مدرسة الإمام الصادق (عليه السلام).

وانتشر مذهبه في الأندلس وشمال إفريقيا.

ولمالك كتاب أسماء (الموطأ) وكيفية تأليفه للكتاب أنه لقي المنصور في

ف جامع المقاصد / ج ١

موسم الحج واعتذر منه عما صدر من عامله بحقه، وطلب منه أن يؤلف كتاباً في الحديث يكون عليه المعول في الفتوى والقضاء.

وقال له: ضيع الفقه ودون منه كتباً، وتجنب شذائد عبد الله بن عمر، ورخص عبد الله بن عباس، وشوارد عبد الله بن مسعود، واقصد إلى أواسط الأمور وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة لنحصل الناس إن شاء الله على علمك وكتبك، ونبتها في الأمصار ونعهد إليهم أن لا يخالفوها، فكتب مالك الموطأ. واهتم الخلفاء العباسيون وأعراسهم في إطرثه بألقاب كثيرة حتى قالوا: إن رسول الله سماه بهذا الاسم، وأن لا مثيل له بعد كتاب الله.

واختلفوا في منزلة من بين كتب الستة، فمن جعله مقدماً على الصحيحين كابن العربي والبيهقي وعبد البر والسيوطي وغيرهم^(١).

قال الليث بن سعد: أحصيت على مالك سبعين مسألة، وكلها مخالفة لسنة الرسول، وقد اعترف مالك بذلك^(٢).

وأشهر الكتب في المذهب المالكي هو المدونة لتلميذه أسد بن فرات والتي أخذها سحنون ورتبها ونشرها باسم المدونة الكبرى.

وأهم المصادر التي اعتمد عليها في استنباطه للأحكام وفي فقهه، مضافاً للكتاب والستة هي:

١- الاستحسان ٢- الاستصحاب ٣- المصالح والمفاسد ٤- العرف والمادة والقياس عنده في مرتبة ضعيفة.

المذهب الحنفي: ينتسب إلى النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماء (أبو حنيفة) المولود في الكوفة سنة ٨٠ هـ، وقد تفقه فيها وكانت دراسته وتلقيه للفقه عن شيخه حماد بن أبي سليمان (المتوفى سنة ١٢٠ هـ) تلميذ إبراهيم بن يزيد النخعي (المتوفى سنة ٩٦ هـ).

وقد تولى أبو حنيفة في بغداد سنة ١٥٠ هـ.

(١) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ٢: ٥٥٦، ومقدمة مستدرك الوسائل ١: ٢١٦.

(٢) أصوله من الستة المحدثية: ٣٤٦.

وتتلمذ أيضاً على الإمام جعفر الصادق، وعلى أبيه الإمام محمد الباقر عليهما السلام، وعلى زيد بن علي، وقد أكثر تلميذاه أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني من الرواية عن الصادق (عليه السلام) في مسندهما لأبي حنيفة^(١). وكان أبو حنيفة معترفاً بالسنتين ستين درس فيها على الإمام الصادق (عليه السلام) وقد عبر عنها بقوله: «لولا السنتان هلك النعمان».

وكانت طريقة أبي حنيفة في الاستنباط للأحكام الشرعية على ما نقل عنه من الأخذ بكتاب الله فإذا لم يجد فيه أخذ بسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) المتواترة. أو ما اتفق علماء الأمصار على العمل بها، أو ما رواها صحابي أمام جمع منهم ولم يخالف فيها أحد، فإذا لم يجد ذلك أخذ بإجماع الصحابة، فإذا لم يجد ذلك احتج بعمل بالقياس، فإذا نفع القياس عمل بالاستحسان. وكان تشدده في عدم العمل بالسنة سبباً في كثرة أخذه بالقياس والاستحسان والاحتياط بالرأي^(٢).

وقد اشتهر قول الصادق (عليه السلام) في رد لقياس ونفيه عن أن يكون مصدراً من مصادر التشريع «إن دبر الله لا يصاب بالعقول، وإن أول من قاس إبليس قال: أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين».

ونتيجة لذلك المنهج الفقهي فقد حدثت بين أبي حنيفة وبين علماء عصره منازعات، ومن ذلك ما حدث من وحشة ونفرة بين أبي حنيفة وبين عظماء فقهاء أهل الكوفة، كصفوان بن سعيد الثوري المتوفى سنة ١٦١ هـ، لأن أبا حنيفة من أهل الرأي وسفيان من أتمة حديث، وشريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة المتوفى سنة ١٧٧ هـ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى المتوفى سنة ١٤٨ هـ، وكان من أصحاب الرأي وهو الذي يقول الثوري فيه وفي ابن شبرمة «فقهائنا ابن أبي ليلى وابن شبرمة».

(١) أدوار علم الفقه: ١١٢.

(٢) نفس المصنف: ١٤٢.

ك جامع المقاصد / ج ١

وقد طعن الطاهرية بالمدح الحنفي بأنه فلسفة فارسية، ورمى ابن حزم أبا حنيفة وأتباعه بالكلام القارص فوصف أقوال أبي حنيفة وأتباعه بالكذب وبالكلام الأحمق البارد، ومدد الخطيب البغدادي سهامه في تأريخه بعبارات خشنة عليه وعلى أتباعه^(١).

وقد روى عنه تلاميذه في الحديث مسانيد عديدة بلغت على ما يحكى خمسة عشر مسداً؛ منها مسند القاضي أبي يوسف يعقوب المتوفى سنة ١٨٢ هـ، ومسند محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩ هـ، وغيرها جمعها قاضي القضاة محمد الخوارزمي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ، في كتاب واحد أسماه (جامع المسانيد).

ولكن ابن خلدون يذكر في مقدمته أن الأحاديث المروية عن أبي حنيفة تبلغ سبعة عشر حديثاً لو نحوها.

ومسائل الفقه عند الحنفية ثلاثة أقسام:

الأول: الأصول، وهي المسائل التي رواها الثقات عن أبي حنيفة أو أحد تلاميذه كأبي يوسف ورفعه ومحمد بن الحسن الشيباني وغيرهم ممن سمع من نفس أبي حنيفة وتُستقى بظاهر الرواية وقد جمعها محمد بن الحسن المذكور في كتب ستة تعرف بكتب طاهر الرواية أو مسائل الأصول، وعن هذه الكتب أخذت جمعية مجلة الأحكام العدلية أكثر مسانيد المدونة فيها.

الثاني: النوادر، وهي المسائل التي رواها الموثوق بهم عن أبي حنيفة أو عن أصحابه، ولكن لم تشتهر روايتها وتُستقى بكتب النوادر أو مسائل النوادر، ككتاب أمالي محمد في الفقه.

الثالث: الفتاوى، وهي المسائل التي أفتى بها مجتهدو الحنفية المتأخرون فيما لم يرووا فيه رواية عن أبي حنيفة ولا عن أصحابه، ولكن كانت الفتوى تخريجاً على مذهبه، ويقال إن أول كتاب عرف في هذا القسم - أعني فتاوى الحنفية - هو

مقدمة لتحقيق ل

كتاب «النوازل» لأبي ليث السمرقندي المتوفى سنة ٣٧٦ هـ^(١).

وقد كان لأبي حنيفة تلاميذ شاع ذكرهم وولوا لبني العباس القضاء،
مخدموا مذهب استاذهم بما استطاعوا من نفوذ.

وأشهر تلاميذه هم: أبو يوسف مؤلف كتاب «الخراج» الذي تناول فيه
الدستور المالي للدولة الإسلامية فقهاً مجزداً. وكذلك محمد بن الحسن الشيباني، له
كتب ستة، جمع فيها مسائل الأصول في مذهب إمامه، وهي: المبسوط (الأصل)
والجامع الصغير، والجامع الكبير والريادات والسير الصغير والسير الكبير، وهذه
انكتب سُميت بكتب ظاهر الرواية لأنها رويت عنه برواية الثقات، وقد جمع هذه
لكتب الستة الحاكم الشهيد في كتابه «الاسماء» «الكتابي» وشرحه السرخسي في
كتابه المبسوط، كما جمع الحاكم الشهيد أيضاً كتب النوادر لمحمد بن الحسن في
كتاب واحد سماه «المتقى»^(٢).

وكانت هناك منافرة شديدة بين أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني.
وثالثهم: زهر بن الحذيل الكوفي.

ورابعهم الحسن اللؤلؤي الكوفي، وكان هؤلاء الأربعة نسبتهم لأبي حنيفة
نسبة التلامذة لأستاذهم، لانسبة المقلدين إلى مرجعهم، لاستقلالهم بما به يفتون،
وقد يدعون به في العتوى.

المذهب الشافعي: ينسب إلى أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن
عثمان بن شافع وإليه ينسب الشافعي.

ولد بعمرة سنة ١٥٠ هـ، وتوفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ، وتلقا على مالك
صاحب الموطأ وعلى إبراهيم بن محمد بن يحيى المدني تلميذ الإمام الصادق
(عليه السلام) وأكثر الشافعي من الرواية عنه، ثم ذهب لليمن وقد بلغ من
الثلاثين للقيام بعمل يساعده على دهره، وتتهم هناك بالكشع فأمر هارون الرشيد
بحمله إليه سنة ١٨٤ هـ، وحيه به للرشيد وهو عذبة الرقة، وبعد ذا أمر بإطلاقه

(١) أدور علم الحق، ١٤٤.

(٢) مباحث الاختلاف في الإسلام، ٣٦، ٣٧.

م جامع المقاصد / ج ١

واتصل بمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة - ثم رجع لمكة المكرمة، ثم عاد للعراق مرة ثانية سنة ١٩٥ هـ زمان خلافة محمد الأمين، ثم عاد للحجاز، وفي سنة ١٩٨ هـ قدم العراق مرة ثالثة، ومنه سار إلى مصر ونزل بالقسطنطين ولم يزل بها حتى مات سنة ٢٠٤ هـ^(١).

ومن أشهر تلاميذ الشافعي أبو ثور وأحمد بن حنبل والحسن الزعفراني والحسين الكرايسي وأحمد بن يحيى البغدادي.
قال الدهلوي:

جاء الإمام الشافعي في أوائل ظهور مذهبي الإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، وترتيب أصولها وفروعها، فنظر في صيغ الأوائيل، فلم يأخذ ببعض ما أخذوا به كالحديث المرسل، وكل بعض النواقص الموجودة في تلك المذاهب حسب اعتقاده - فوضع أصولاً وقواعد دونها في كتاب يعتبر أول تدوين وصلنا في أصول الفقه، وعمل بالأحاديث التي لم تبلغ من قبله، ولم تصح في نظرهم، فاجتهدوا بآرائهم أو اتبعوا العمومات، أو اقتدوا ببعض الصحابة، أو ظهرت بعد الأئمة، وتركها الأتباع، طمأنعتهم أحد الإمام بها، وترك شيوخ أهل البلد إتيانها علة قاذبة فيها، وترك بعض أقوال بعض الصحابة لكونه مخالفاً للحديث، وأبطل العمل بالرأي الذي هو بمعنى نصب مظنة لخرج، أو مظنة المصلحة علة للحكم والذي اختلط بالقياس الذي يميزه شرع^(٢).

وطريقة الشافعي في الاستسباط أن يأخذ بطواهر القرآن إلا إذا قام الدليل على عدم إرادة طاهرها، ويعدده بالسنة، وكان يعمل بحسب الواحد الثقة الضابط ولو لم يكن مشهوراً خلافاً للحنفية، ولا موافقاً لعمل أهل المدينة خلافاً لمالك، ثم يعمل بعد ذلك بالإجماع وعدم الخلاف، ثم بعد ذلك يعمل بالقياس إذا كانت علة منضبطة.

ورقة أشد الرد على عمل الحموية بالاستحسان، وآلف فيه كتاباً سماه

(١) أدوار علم الفقه، ١٥٧.

(٢) حجة الله البالغة، للدهلوي، ٣٠٤٠٦.

«إبطال الاستحسان» ورد عمل المالكية بعمل أهل المدينة، وأبطل العمل بالمصالح المرسلة، وأنكر الأخذ بقول الصحابي لأنه يحتمل أن يكون عن اجتهاد أخطأ فيه، ورفض الحديث المرسل، إلا مرسل ابن المسيب لأنه يرى أن القوم متفقون على صحتها^(١).

و«أن الذي أملاه الإمام الشافعي على تلاميذه بسجد عمرو بن العاص بإعسقاط بمصر وقدم له رسالة في أصول الفقه، وقد عرف هذا الكتاب باسم «الأم» وكانت الرسالة هي أول ما كتب ودون في علم الأصول كما يروي ذلك ابن خلدون وغيره، وكما ينشئ عنه الوقع، وأنه كان ابن النديم في الهرست يقول: إن أبا يوسف الفقيه الحنفي سبق الشافعي في هذا، والشيعة الإمامية يقولون أيضاً أنهم أول من كتب فيه»^(٢).

ويحكى عن العزالي في إحياء العلوم، ومن أبي طالب المكي في كتاب قوت القلوب أن كتاب الأم لم يصنفه الشافعي وإنما صنفه تلميذه أبو يعقوب السويطي، ثم راد عليه الربيع بن سليمان وتصرف فيه وأظهره بهذا المظهر^(٣).

وله في الفقه مذهبان قديم وهي آروه لمذكورة في كتبه بحسب الأمالي، ومجمع الكافي، وعيون المسائل، والبحر المحيط وحديد، وهي: الأم، والمختصرات والرسالة، والجامع الكبير، والإملاء، فالقديم ما عليه أهل مصر، والجديد ما عليه أهل العراق، وقيل: له مذهب ثالث بين المذهبين كما هو الظاهر من كتاب المجموع للسويطي في نقله للأقوال في موارد متعددة.

المذهب الحنبلي: ينسب إلى أحمد بن حنبل الشيباني المروزي المولود ببغداد سنة ١٦٤ هـ وملتقى بها سنة ٢٤١ هـ.

درس الحديث على هيثم بن بشير وعلى الشافعي. وصنف المسند الذي يحتوي على نيف وأربعين ألف حديث، رتبته حسب

(١) أدولر عدم الفقه: ١٥٨.

(٢) مناهج الاجتهاد: ٣٧.

(٣) أدولر عدم الفقه: ١٥٩.

السند لا حسب أبواب الفقه فجمع لكلّ صحابي أحاديثه، وقد توفي قبل أن ينقحه ويثبته، وقد رواه عنه أنه عبدالله بعد أن نقحه وهدّبه، وأنهم بأنّه أضاف للسند بعض الأخبار الموضوعة.

ولم يكتب في الفقه إلّا ما أجاب به عن بعض المسائل، والمنقول عنه أنّه حرم على تلاميذه كتابة الفقه إلّا أنهم كتبوا الفقه، وممن كتب من تلاميذه عبدالله بن مهران وجمع هو وغيره فتاويه وأقواله الفقهية وجعلوها أساساً لمذهبه الذي نسبوه إليه.

ومن أشهر أصحاب أحمد وتلاميذه أحمد بن هاني الأثرم الذي روى عنه الفقه والحديث، وعبدالله الذي كتب الفقه عنه، وولده صالح الذي ورث الفقه عن أبيه وولي القضاء على خلاف لسه أبيه، وعبدالله الذي ورث الحديث عن أبيه وأشهر ما روى المرسلين.

وطريقة أحمد في الاستنباط الفقهي أنّ يأخذ بالمرسل كتاباً أو سنة حتى المرسل والضعيف منها، وكان يقدم الكتاب على السنة، عند التعارض في الظاهر، وكان إذا أعوزه المرسل أخذ بمعاوى الصحابة التي لم يحتلوا فيها. وعند الاختلاف بين الصحابة يرجع قو من كان أقرب للكتاب أو السنة، فإن لم يظهر له ما هو أقرب حكى الخلاف.

وكان أحمد - كما نقل عنه - يقدم الحديث المرسل على القياس والرأي إذا لم يكن ما يعارضه من الكتاب أو السنة أو قول الصحابي أو اتفاق على خلافه، وإلّا استعمل القياس والاستصحاب والذرائع، والمصالح المرسلة.

وكانت القاعدة عنده في العقود والشرائط هي قاعدة الإباحة إلّا إذا قام الدليل على المنع^(١).

ويحكى أنّ محمداً بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ ألف كتاباً ذكر فيه اختلاف الفقهاء ولم يذكر أحمد بن حنبل فقليل له في ذلك فقال: لم يكن قهياً وإنما كان محدثاً^(٢).

(١) انظر أدولر علم الفقه: ١٦٤.

(٢) انظر أدولر علم الفقه: ١٦٥.

وقد ظهر كما قلنا أكثر من خمسين مذهباً كلٌّ له إمامه المجتهد الخاص به، ثم عملت السلطة على حصر المذهب في أربعة مختارة هي: الحنفي والشافعي والمالكي، والحنبلي، وبدأ بذلك طور التقليد.

طور التقليد:

يتحدد هذا الطور بأوائل القرن الرابع الهجري حيث انسد باب الاجتهاد عند أهل السنة، ولم ير مجتهد بعد محمد بن حرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ، وقد اختفى في هذا الطور -تقريباً- ظهور أئمة مجتهدين مستقلين معترف بهم بذلك من الرأي العام الفقهي.

على أنه لم يحل مقنن ادعى الاجتهاد المطلق، فهذا عبد الوهاب السبكي صاحب الخواص والطبقات يكتب في ورقه كاتب الشام: «أنا اليوم مجتهد الدية على الإطلاق، ولا يقدر أحد يرد عليّ هذه الكلمة»^(١).

وكثر في هذا الطور المجتهدون المنتسبون، وهم الذين احتدوا في حدود المذهب الذي يتبعونه.

ومن هؤلاء عند الحنفية: أبو حنيفة لصحاوي المتوفى ٣٢١ هـ، والجصاص المتوفى ٣٧٠ هـ، وشمس الأئمة السرحسي المتوفى ٤٨٣ هـ.

ومهم عند الشافعية: القفال الكبير الشافعي المتوفى ٥٠٧ هـ، وإمام الحرمين المتوفى ٤٧٨ هـ، والرافعي المتوفى ٦٢٣ هـ، والغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ، والنووي المتوفى ٦٧٦ هـ.

ومهم عند المالكية: ابن أبي ريد القيرواني المتوفى ٣٨٦ هـ، وابن رشد المتوفى ٥٢٠ هـ، واللمحي المتوفى ٤٧٨ هـ.

ومهم عند الحنابلة: أبو بكر الحنبل المتوفى ٣١١ هـ، وموفق الدين بن قدامة المتوفى ٦٢٠ هـ، وابن القيم المتوفى ٧٥١ هـ.

وتلاحظ كثرة المجتهدين المستبسين عند الشافعية، فهذا السيوطي في القرن العاشر الهجري يدعي الاجتهاد المصق.

«وبعد أوائل القرن العاشر الهجري لم يبق سلطان غير سلطان التقليد، وجاء زمان لم يبق من الاجتهاد إلا اسمه، وأصبح دعواه بل دعوى امكان وجوده ذنباً لا يغتفر، واقتصرت وظيفة العلماء في احتصار الكتب وشرحها والتعليق عليها.

نعم ظهر علماء أمثال: لإمام الشوكاني و... ادعوا الاجتهاد المطلق، أو قيل: أنهم مجتهدون، لكن ظهور هؤلاء يشبه ظهور بعض النجوم في ليل مظلم، انقشع عنها السحاب لحة وأحداها عن الأنظار ساعات طوالاً». وقد شكوا بعض العلماء من زوال سلطان العلم وسيطرة الجهل على العقول^(١).

الوثوق بالمؤلفات:

كان الوثوق بالمؤلفات يعتمد أساساً معينة، فالرواية المشهورة أقوى من الرواية النادرة أو الرواية غير المقول بها.

ولذا ترى الحنفية يقدمون ما في كتب ظاهر الرواية - كتب محمد الستة - على ما يخالفه مما جاء في كتب النواذر، لأن الرواية الأولى مشهورة دون الثانية. والشافعية يقدمون ما رواه الربيع المؤذن في (الأم) على ما رواه الزعفراني عن الشافعي للسبب نفسه.

والمالكية يقدمون ما في مئونة سحنون على ما روي في غيرها. وقد عني الفقهاء بالقواعد لفقهية وكان أكثر من عني بالقواعد فقهاء الحنفية فقد كانوا أسبق من غيرهم في وضع القواعد والاحتجاج بها، وذلك لأن طبيعة فقههم واتجاههم نحو الرأي ووجود المقه الافتراضي بينهم وتوسعهم في

(١) انظر: قلعة الشريعة الإسلامية للاستاد صبحي حمصاني ١٨٣، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لسبحي ٢٦٩، ورسالة لعميدية للشيخ حسين بن محمد الطرابيسي: ٢٤٥، وأعلام الموقعين لابن القيم ٣٥٦، ٢، والاجتهاد: ٩١.

مقدمة التحقيق •

الفروع بناء على ذلك جعلهم يعملون على إيجاد قواعد كلية تحكم هذه الفروع المتنافرة.

وقد جمع أبو طاهر الدباس فقيه الرأي بالعراق أهم قواعد المذهب في سبع عشرة قاعدة كلية، ثم أضاف إليها الفقيه الكرخي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ والمعاصر للدباس بعض ما يمكن اعتباره قواعد حتى أوصلها إلى سبع وثلاثين، ثم جاء الدبوسي الحنفي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ فألف كتاب «تأسيس النظر» وجعله مشتملاً على ست وثمانين قاعدة.

ثم وضع العزبن عبدالسلام الفقيه الشافعي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ كتابه «قواعد الاحكام في مصالح الانام» كما وضع القرافي المالكي المتوفى سنة ٦٨٤ هـ كتاب «المروق»، ثم جاء السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ فوضع كتابه «الناج»، ثم ابن رجب الفقيه الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ فوضع كتابه «القواعد الفقهية» ثم جاء السيوطي الفقيه الشافعي المتوفى سنة ٩١١ هـ من بعد هؤلاء فوضع كتابه «الاشباه والنظائر» ثم جاء ابن عيم المصري لفقيه الحنفي المتوفى سنة ٩٧٠ هـ فوضع كتاباً أيضاً أسماه «الأشياء والنظائر»، ثم جاء أبو سعيد الخادمي المتوفى حوالي ١١٥٤ هـ فسردي خاتمة كتابه «مجامع الحقائق» مجموعة كبيرة من القواعد الفقهية مرتبة ترتيباً أبجدياً^(١).

وبمرور الزمن وقلة النوابع من الفقهاء وقلة المتحررين منهم فقد سار أكثرهم - بعد حصر المذاهب في ركاب السطة، وتحولت الدراسة والاعتماد العملي، إلى المختصرات والمتون، وانصرفت اهتم إلى شرحها والتعليق عليها. فاشتهرت عند الحنفية مختصرات الطحاوي والكرخي والقنوري وغيرها. واشتهر عند الشافعية مختصر المرني ومهذب والتنبيه للشيرازي والوجيز للفرائي وغيرها. واشتهر عند المالكية مختصر ابن أبي زيد وتهذيب الجرادعي ومختصر ابن الحاجب.

(١) منهاج الإحسان في الإسلام: ٣٨-٣٩.

وكان هذا التهاون في دراسة الفقه والترك لمنابع الأصيلة، واعتماد كتب انقطعت سلسلة الرواية ها، من عوامل تأخر علم الفقه.

لقد فتح هذا التهاون باباً واسعاً من الشر، حتى حل التلمساني والمقري من فقهاء لمذكية على القول بأن كثرة التأليف قد أفسدت الفقه، لأن الرواية قد تركت وانقطعت سلسلة الإتصال، فكثرت التصحيف، ونقلت الأحكام من كتب لا يدري ما زيد فيها وما نقص، وقد كان أهل المائة السادسة ومصدر من السابعة لا يحتزون الفتناء من كتاب «التصرة» للحمي، لأنها لم تصحح على مؤلفها ولم تؤخذ عنه، وأكثر الناس اليوم لا يسرون عن هذا النمط، ولهذا كان التأليف سبباً لفساد الفقه^(١).

المدارس وأثرها:

كانت الدراسة الدينية عموماً من مهام المساجد وبيوت العلماء، وقد استمرت على ذلك مدة طويلة.

وكان هذا من الأمور التي تفسح بعض الحرية أمام الأساتذة والطلاب في البحث والمقد والتحليل.

ثم كانت أول مدرسة هي المدرسة النظامية التي أنشأها الوزير نظام الملك بنيسابور، ثم توالى إنشاء مدارس النظامية في بغداد ودمشق وغيرها من البلاد.

وكثر إنشاء المدارس في عهد الأيوبيين والمماليك في بلاد مصر والشام وما والاها، كما كثرت في عهد الأتراك العثمانيين، وكان من أشهرها مدارس الأساتذة الثمان^(٢).

وكانت المدارس تقبل من يخضع لقوانينها، وترك الفصلاء الذين همهم حرية الدرس والبحث^(٣).

(١) موسوعة جاز: ١ : ٥٦.

(٢) انظر موسوعة جاز: ٤٠.

(٣) يلاحظ أن المدارس الشيعية لم تحصى نظام الحاكم يوماً ما على طول تاريخها من صدر الإسلام إلى الآن، فكانت حرة في البحث والدرس واستمر الاجتهاد إلى يوم الناس هذا.

وقد كان بناء أتباع السلطان للمدارس ووقفهم لها الأوقاف التي تديمها سبباً لتدخل الحكومات في شأن هذا العلم الجليل، ثم في الإشراف عليها، ثم تولي أمرها جلة وتفصيلاً كما هو الحال في مصر وفي أكثر البلاد. وبذلك انقضى عهد التعليم ولتعلم انتهى آخره اللهم إلا في اليسير من الأماكن.

وقد حل التلمساني والمصري من فقهاء المالكية في القرن الثامن الهجري على أن قالوا: إن المدارس كانت سبباً في ضياع لفظه^(١).

الفقه الشيعي

أسسه وأدواره.

إن القرآن الكريم هو رسالة الله إلى الناس جميعاً، وهو الكتاب الخالد الذي يطق باحق، والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، الكتاب الذي تكفل الله تعالى بحفظه فقال: «إِنَّا نَحْنُ نُحْكِمُ كِتَابَكَ الَّذِي نَزَّلْنَا لَهُ تَحْفِظُونَ»^(٢). القرآن الكريم هو المصدر الأول للشريعة في كل ما يهتم من أمور دينهم ودنياهم، لا يقتضون عليه شيئاً مهما كان.

وعن معلم أن النبي (صلى الله عليه وآله) تشغل في مكة المكرمة، بتثبيت أصول العقيدة الإسلامية في السعوس، وكان القرآن الكريم وكتب هذه البداية الرائعة للدين الإسلامي، فكانت الآيات القرآنية السازلة في مكة المكرمة تعالج في الأعم الأغلب هذه الناحية المهمة.

فالآيات القرآنية المكية والتي تمثل ثلثي لقرآن... تسمى بالجانب العقائدي والدعوة لله وللرسول وللآخرة، وذكر بعض الحوادث الهامة، كمعركة بدر والأحزاب وما شاكلها.

الدور الأول (دور التشريع)

ثم هاجر صلوات الله عليه وآله إلى المدينة، هاتماً الدولة الإسلامية

(١) انظر موسوعة جاز: ٤٠.

(٢) الحجر ١٥، ٩.

الأولى، والدولة - كما نعلم - نحتاج إلى قوانين لتنظيم أمور المجتمع الاقتصادية والسياسية... فكان القرآن الكريم ينزل مبيّناً الطريق الصحيح للإنسان في هذه الحياة.

وأما الآيات القرآنية النازلة على الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله في المدينة المنورة فهي ثلث القرآن تقريباً تبين الأحكام والقوانين الشرعية، كمسائل البيع والرهن والاجارة والحقوق والحدود، إضافة للأحكام العبادية كالحج والزكاة والجهاد وغيرها.

هذه الآيات الكريمة التي نزلت في المدينة المنورة هي التي أصبحت - فيما بعد - المصدر الأساس لفقهاء المسلمين في استنباط الأحكام التي يحتاجها المجتمع الاسلامي، والتي تُنظّم حياة المسلمين، وتضمن لهم سعادة الدارين. وكان النبي صلى الله عليه وآله يبيّن للناس هذه الأحكام.

واستمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) الأئمة المعصومون من آله يقومون مقامه في تبين الأحكام الشرعية.

وقد دوّن أمير المؤمنين (عليه السلام) كتاب «الجامعة» وهي من إملاء رسول الله (صلى الله عليه وآله) وحظ عليّ (عليه السلام) وهي في جلد آدم طولها سبعون ذراعاً، وقد تواتر نقل مضمونها في أحاديث الأئمة (عليهم السلام). وكان لسلطان رضي الله عنه مدونة من حديث النبي (صلى الله عليه وآله).

وهذا الدور هو دور التشريع، وهو أول أدوار الفقه الشيعي، وقد استمر إلى سنة ١٢٦٠ هـ.

ويعطى من يظن أنه لم يكن في هذا الدور فقهاء وعلماء في الشريعة فقد كان النبي والأئمة عليهم السلام يؤكدون لأعلام شيعتهم على الاكثار من البحث في أمّهات المسائل العلمية، وما إرسال الإمام الصادق عليه السلام هشام إلا إحدى تلك الصور فكانوا يبيتونهم لمراحل أمّوى وأكثر.

وكان الإمام عليه السلام يقول: «عليت إلقاء الأصول وعليكم بالتفريع»^(١).

فتبين الإمام الأصول والقواعد الكلية، وما على العلماء من الأتباع إلا الاستنتاج والتفريع والاستنباط^(٢).

ومن أهم فقهاء هذا العصر هم الأئمة عليهم الصلاة والسلام، وكان جمع كثير من شيعة أمير المؤمنين عليه السلام من أتباع هذه المدرسة، منهم: أبو رافع إبراهيم مولى رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان من حيار الشيعة، ولأبي رافع كتاب «السنن والأحكام والقضاء»^(٣).

قال الذهبي في ميزان الاعتدال: فهذا أي النشيع - كثير في التابعين وتاسيهم مع الدين والورع والصدق، فله ردة حديث هؤلاء - أي الشيعة - لذهب جملة الآثار النبوية^(٤).

في كتاب الكافي عن إسحاق بن جرير، قال: قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «كان سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وأبو خالد الكاظمي من ثقات علي بن الحسين عليه السلام»^(٥).

وقال ابن حجر عن الإمام الصادق عليه السلام: «ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان، وانتشر صيته في جميع البلدان، وروى عنه الأئمة الأكابر كـ يحيى بن سعيد وابن حريج ومالك والسعديين وأبي حنيفة وشعبة وأيوب السختياني»^(٦).

فكانت المدينة في عهد الإمام الباقر وصادق عليهما السلام مدرسة كبرى للفقه الشيعي، ومركزاً عظيماً من مراكز الإشعاع الفكري.

(١) وسائل الشيعة ١٨: ٤١.

(٢) انظر الكافي ٣: ٣٣، ٨٣، ٨٨، التهذيب ١: ٣٦٣، الاستبصار ١: ٧٧، ٧٨، الوسائل ١: ٣٧٧، جامع أحاديث الشيعة ١: ١١٦، ١١٨.

(٣) أميران الشيعة ١: ١٢٣.

(٤) ميزان الاعتدال ١: ٥.

(٥) الكافي ١: ٣٩٣.

(٦) الصواعق المهرقة: ١٩٩.

وكان من جراء ذلك أن شلّد الجهاز الحاكم على الإمام الصادق عليه السلام، وراقبه مراقبة شديدة، للحدّ من نشاطه وإيقاف المدّ الساري نحوه من قبل الفقهاء والعلماء والساسة عتقة للاثتال من مير علمه الفياض، ولكن الثيار أحد طريقه، واكترع العلماء من ذلك المنهل الصافي رغم تشديد السلطة.

وكان طلاب العلم يتحينون الفرص للوصول إلى الإمام عليه السلام، وحقوا من عيون الخلفاء كانوا يقصدونه ليلاً، ومع كلّ ذلك سار الفقه الشيعي شوطاً واسعاً، وترك لنا التاريخ تراثاً عظيماً من ذلك الفكر الثالث.

وقد ضط الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في آخر الفائدة الرابعة من الوسائل^(١) من اسكتب المصنفة حلال حياة لأئمة الاثني عشر عليهم السلام (سنة آلاف وستائة كتاب).

كما ويجب أن لا ننسى أن دور الفقهاء أنفسهم بإعطاء الرخيم المعوى والمكر الشقائي، وإمدادهم بما يحويه فكرهم الثالث من إرشادات قيمة كان عاملاً حساساً وهاماً في تقدم تلك المدرسة.

ولأصحاب الأئمة آراء كثيرة تعارض أقول الأصحاب الآخرين، ومع ذلك فلم يطعن عليهم أيّ أحد. واعتمد الشيعة في اجتهادهم على الاستدلال المظقي والتحليل العقلي في اطار قرآن والسنة.

وقد اعتمد الكثير من أصحاب الأئمة عليهم السلام على الاستدلال العقلي، واتهموا بذلك أنهم يعملون بالقياس، منهم: الفصل بن شادان النيشابوري القمي المتوفى سنة ٥٢٦٠ هـ، المتكلم لشيعي المعروف ومؤلف كتاب الايضاح وآراؤه معتبرة ومورد بحث في الصلاق والارث ومسائل متفرقة أخرى^(٢).

ومنهم: يونس بن عبد الرحمن الذي تعدّ نظراته في مباحث خلل الصلاة والزكاة والسكاح والارث مورد الاعتماد^(٣).

وررارة بن أعين وحميل بن دراج من أخصّ صحابة الإمام الصادق

(١) وسائل الشيعة ٢: ٤٩.

(٢) الكافي ٦: ٩٣، و ٨٨: ٧، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤.

(٣) الكافي ٧: ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤.

عليه السلام، وعبدالله بن بكير من فقهاء الشيعة وفتاؤهم كثيرة^(١) وكان علماء الشيعة في تلك العصور من أعظم العلماء على الإطلاق، فلم يعد هناك متكلم يمكنه انوقوف أمام هشام بن الحكم.

عملاً أن التعصب المذهبي بيع بهم، أن يقول أبوالحسين الكرمي رئيس الفقه الحنفي في العراق، المتوفى سنة ٣٤٩ هـ «إن كل آية أو حديث يخالف ما عليه أصحابنا فهو مؤول أو مسوخ».

فكان لعلماء الشيعة الفضل في رجوع العلماء إلى التأليف على ضوء الكتاب والسنة.

وقد كانت لهم اليد الطولى في إخراج فقهاء السنة من التقيد، لكثرة احتجاجهم عليهم، وماحتهم معهم فيه، فو بغداد عاصمة الدولة الإسلامية تعد فقهاء الشيعة قد ناقشوا أرباب المذاهب السنية بصورة حادة في الوادي والمجالس العامة.

وكان الفقهاء أحراراً في انتخاب الآراء حسب الاستبانات التي يتوصل إليها عملهم، حتى وصل الحد إلى أن فقهاء الشيعة يعارض بعضهم بعضاً في ذلك الوقت، وفي حضور الإمام ولم يردهم عليه السلام عن ذلك، ومن تلك المظاهرات ما كتبه هشام في رد مؤمن الطاق^(٢).

وكانت المدونات الحديثية في تلك الفترة ناقصة وغير كاملة إلا مدونة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، كما ولم تكن في تلك الفترة كتب فضيلة تعنى بسبل مناوى، بل إن الموحود هونك الموسوعات الحديثية، كما هو الحال في صياغة المقاييس الخاصة بالإجتihad ومعالجة لأحاديث المتعارضة، فكانوا يرجعون إلى الإمام عليه السلام مباشرة لوجوده بين ظهرانيهم يستمدون منه القول الفصل.

فتتحدد معالم هذه المدرسة في عدة نقاط هامة من أن الإجتihad لارال بدائياً في محتواه، لوجود الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله والائمة المبشرين

(١) راجع كشف القناع ' ٨٢، ٨٣، ١٩٨، ٢٤٤

(٢) رجال بنحاشي ' ٤٣٣

عليهم السلام، ولعدم حصول البرون الشاسع بظهور المسائل الخلافية بين المذاهب الإسلامية، أو بالأحرى عدم وجود مثل تلك المدارس.

الدور الثاني (دور التدوين)

يبدأ هذا الدور من بداية الفية الصغرى سنة ٢٦٠ هـ الى انتقال الشيخ الطوسي رحمه الله الى النجف الأشرف سنة ٤٤٨ .

وهذا الدور يتصل بالدور اسابق عن طريق كتب الحديث التي جمعت اصولها في المرحلة السابقة، وكانت لسة آلاف كتاب والأربعمئة الاصول.

وقد كان فقهاء هذا الدور يتقسمون الى فئات ثلاث:

١- علماء الفقه الذين يعتمدون الحديث، ويتأثرون خطى أهل البيت (عليهم السلام) وقد أثر سلكهم هذا في كتبهم، فهي كتب فقهية لا تتجاوز ألباظ الأحاديث الشريفة.

ومن هؤلاء الفقهاء:

أ- علي بن بابويه - والد لشيخ الصدوق - ومن كتبه المفهية كتاب الشرائع وهو رسالته الى ولده.

ب- ولده الشيخ الصدوق، وله كتاب المقص، وكتاب الهداية.

ج- ثقة الاسلام الكليني، وله الكتاب المعروف بالكافي وقد استغرقت الأحاديث الفقهية خمسة أجزاء من أجزائه الثمانية.

وقد كان المحدثون لأوئل كالصدوق والكليني وغيرهم، وخصوصاً خريجو مدرسة قم ينظرون الى الاستدلالات العقلية بأنها نوع من القياس الذي نهى عنه الامام، ولكن البعض رأوا ذلك مشروعاً وعملوا على صوته. وأن أصحاب الحديث كانوا يرون أن الهى الوارد من الأئمة عن العمل بالقياس في الروايات شامل لتلك الاستدلالات.

وقد كتب الكثير من علماء الشيعة في رد الاجتهاد كالنوبختيين وأبو القاسم علي بن أحمد الكوفي^(١).

٢- علماء يعتمدون على مبادئ الاصولية العقلية، ولهم طريقتهم الخاصة بهم في الاستدلال الفقهي، وكانوا يستندون لبعض على كثير من الامور منهم:

أ- أبو محمد الحسن بن علي بن أبي عقيل العمادي الحذاء (ابن أبي عقيل) شيخ فقهاء الشيعة، والظاهر أن الرعامة سببته الشيعة كانت له بعد الغيبة الصغرى، انتقلت اليه بعد آخر الصفراء الأربعة.

وهو أول من أدخل الاجتهاد بشكبه المعروف الى الأبحاث العلمية، وصنف (المستمسك بحبل آل الرسول) بكتاب لذي كان في القرن الرابع والخامس من أهم المراجع العنقبة عند الشيعة، وهو أول من حرر لمسائل الفقهية، وذكر لها الأدلة، وفتح على المروغ في ابتداء إعية الكبرى. وقد أتى الشيخ المبد على كتابه (المستمسك).

وكان بن أبي عقيل أول من طرح مسألة (عدم انفعال ماء القليل) وتبعه على ذلك آخرون، وللسيد صاحب الرية رسالة في ذلك.

وقد أدرك زمان الصغرى آخر صفراء لأربعة، وعاصر الكليبي والصدوق علي بن حسن بابويه، وقد استجاره حمزة بن قولويه صاحب «كامل الزيارات» المتوفى ٣٦٨ هـ، وقام بشيخوذة مذهب آل البيت (عليهم السلام) بعده ابن الجنيد.

ب- أبو علي محمد بن أحمد بن الجعيد الكاتب الاسكافي المتوفى عام ٣٨١ هـ، من أعلام القرن الرابع الهجري، ومؤلف كتاب «تهذيب الشيعة لأحكام لشريعة» و«الأحمدي في العقيدة الحمدي»، والأخير من الكتب التي كانت موحودة حتى عصر العلامة الحلي، ولكنها تمت بعد ذلك، ولم يعد لها أي خبر يذكر.

وقد أطلق اصطلاح القديين على هذين القلمين وهو من إبداع ابن فهد الحلي العالم الشيعي في القرن التاسع الهجري

وسكر لطافة لم تأخذ بأقوال بن الحيد وابن أبي عقيل لأنها كانا يعملان بـقياس والرأي، وكانا يعتبره حجة، ولذا لم يعتمد على أقوالهم.

وكان ابن أبي عقيل لا يرى حجية خبر الواحد، وكانت فتاواه تعتمد على الأمور المسلمة في القرآن والحديث، ولم يعتمد إلا على الأحاديث التي لا شك ولا شبهة فيها، والتي هي قوتة محكمة، وكست آراء ابن أبي عقيل مورد تقدير واحترام العلماء الأعلام.

وأما ابن الجبجد فقد كان يرى حجية لأحاديث المذهبية، الغير القطعية، ولأجل الدفاع عن نفسه أمام هجمات علماء زمانه ألف كتاباً عديدة منها «كشف التوبة والالباس عن اعمار الشيعة في أمر القياس» و«إظهار ما ستره أهل العناد من رواية عن أئمة نعتة في أمر الاجتهاد» وهو أثرين في كيفية استدلاله في الفقه، وكتابه «المنازل المصرية» أثرين في طريقته الفقهية. وقد ظهر نتيجة لاختلاف مسلكته كحديثين، ومسلكته القديمين في الفقه، مسلكته صديق لم يستمر طويلاً، وهو مسلكته يعتمد الطاهر في الأحكام الفقهية، ومن أهم القائمين به أبو الحسين النجاشي بن عبد الله بن وصف، المتوفى ٥٣٦٦ هـ، وقد انقرض ولم يبق منه أثر في الفقه الشيعي.

٣- علماء جمعوا بين مباني الفقه والحديث في استنباط الأحكام الشرعية،

ومن أعلامهم:

أ- الشيخ لمفيد المتوفى سنة ٤١٣ هـ.

كان محدداً في الفقه والكلام بلا شك وقد استطاع أن يعرض وجود مدرسة أهل البيت عليهم السلام على لأحواء لجمعية المتحكمة آنذاك في بغداد. قال الياقعي في مرآة الجنان: عالم لشيعة، وإمام الرافضة، صاحب تصنيفات كثيرة، المعروف بلفيد، وباس علم أيضاً، البارع في الكلام والجدل والفقه، وكان يبيع كل عقيدة بحلالة والعظمة، ومقلماً في الدولة البويهية، وكان كثير الصدقات عظيم الخشوع وكثير الصلاة والصوم حسن للباس^(١).

وقد تمكن المفيد من أن يكهر أصحابه العلمية، ويوجه إليه الأنظار وتطبع إليه الأفتة تروم الارتشاف من يبيع علمه، وتحتذب نحوه القلوب

للاستردة من منهل، وكاد أن يستحوذ على بت أصحاب المذهب الأخرى، وكانت بنوته عامرة بالقد والارم وانقاش الحر، وقصده القاصدون من أقطار داية للاغتراف من معبته، ومهم الشيخ أبو جعفر الطوسي.

وهو من أجنة قلاميد ابن الحنيد وقد استمد منه كثيراً^(١).

وكان يؤكد على مدى استعداده وعظمة فكره، ولكنه عارضه وحارب طريقته في الاستدلال وخطأه في موارد عديدة، وآلف كتباً عديدة في رده، منها: المسائل الصغائية، والمسائل السروية، ورسالتان الأولى في رد المسائل المصرية باسم نقص رسالة الحبيدي إلى أهل مصر، والأخرى باسم النقض على ابن الحبيد في اجتihad الرأي.

تلمذ المعبد على جعفر بن محمد بن قولويه، ولكنه تأثر بأفكار وأراء ابن أبي عقيل.

وقد اعتمد تلامذ المعبد على آراء إبتاذهم في رد ابن الحبيد.

علماً بأن الشيخ المعبد كان صريحاً، وشديد الملهة في رد تلك الأفكار التي نشأت عن طريقة أهل الأخبار، حتى من البعض أن ذلك منه - رحمه الله - بس لصراحة محته، ولكنه كان يرى أن لا طريق إلى إصلاح العلم ودوم الدين إلا بالشدة معهم، وإلا لاندثرت معالم الدين.

وقد آلف «مقاس الأنوار في الرد على أهل الأخبار» في هذا الباب.

وأهم كتبه الفقهية كتاب «المنفعة» وهو المتن الذي شرحه الشيخ الطوسي في كتابه الكبير «تهذيب الاحكام».

ب- الشريف المرتضى علم الهدى المتوفى ٤٣٦ هـ.

وقد اتبع استاذة في رد المحدثين، وآلف عدة مسائل في ذلك، من أهمها: جوابات المسائل الموصلية لثلاثة، ورسالة في الرد على أصحاب العدد، ورسالة في إبطال العمل بأخبار الآحاد.

ومن أهم كتبه الفقهية: كتاب الانتصار، والناصريات، وعشرات

ابرسائل الفقهية، وهو من كبار علماء هذا الدور بل علماء الشيعة على الإطلاق.
وكان من نتيجة حملات المفيد والمرتضى أن اندثر مكتب القميين وأهل الحديث.

ج- سلاّر بن عبد العزيز، المتوفى ٤٦٣ هـ. ومن أهم كتبه الفقهية كتاب المراسم.

الدور الثالث: (دور النطوق):

وفارس هذا الدور الخطير من أدوار لعنه الشيعي هو شيخ الطائفة محمد ابن الحسن الطوسي المولود سنة ٣٨٥ هـ والمتوفى سنة ٤٦٠ هـ.
قصد الشيخ بغداد للاستفادة من علوم المفيد والمرتضى، فكان له ما كان ولازمهم ملازمة الطلّ، وعيّن به المرتضى معاً، وعيّن به المرتضى في كلّ شهر اثني عشر ديناراً، ولأزمه ثلاثاً وعشرين سنة حتى استقلّ شبح الطائفة بالرعاية والإمامة للطائفة، فأصبح علّم الشيعة ومسارها، يفصده الوفاة لحلّ مشاكلهم، وإيضاح مسائلهم والتلذذ على يده.
كانت مدرسة بغداد تمهيداً لبلورة الأفكار وجعلها ممتازة في كميّة الاستنباط، وفتحاً حديداً في عالم الفقه الشيعي، والخروج عن حدود استعراض السنة ونقل الحديث.

لقد كان لتركز الفقه الشيعي في بغداد وفي تلك الظروف العامصة المشحونة بالفتن والاضطرابات أثر بالغ في بواره حيث تمكّن من فرض وجوده على تلك الأجواء العلمية، فألف شيخ الطوسي كتابه «الخلاف» ليكون في مقابلهم، وتفرّغ بعد ذلك فقهاء الشيعة في كتابة الكتب عن الخلاف والفقه لمقارن وبشكل موضوعي ومسهب كغنية والتذكرة وما شاكلها.

وبعد أحداث بغداد المؤلمة هجر الشيخ لطوسي إلى النجف ليؤسس مدرستها العلمية ويبدأ تربية جيل حديد، مع تطوير في منهجية خوزة العلمية وممارسة زعامة الطائفة.

وكانت مدرسة الشيخ تقوم على أسس مدرسة المتكلمين ومدرسة أهل

الحديث، وقد تمكن باستدلالاته العلمية بقوة، وتبريعته على أتهات المسائل
المقهيّة من تأييف كتاب «المسوط» وكتاب «الخلاف»، والكتاتبان دوا محتوى
علمي حبار، يعكس مدى مستوى الفكر الشيعي آنذاك .

وكان لشيخ الطوسي أول من عالج انقذه الاستدلالي مشروحاً مبسطاً في
كتابه «المسوط» وقد كتب في مقدمة كتبه أن الامامية م يكونوا يفرعون الفروع
إلى زمانه، وكانوا يقعون عند النصوص التي وصلت إليهم من المتقدمين من
المحدثين.

ولقد اعتمد الشيخ على الإجماعات كثيراً، وذلك عند احوار النصوص
وعدم وجود دليل، معتقداً أن إجماع لطيفة بوحى بوجود قول في الأمر، فخطا
النقطة والسحت المهيى خطوات نحو إثم في هذا الرحلة الحديده، مدخل دوراً
آخر بعد أن ترك أدوراً خاص عمدها في ثلاثة قرون .

وقد أوجب الشيخ الطوسي في كتاب «الاعتة» العمل بالحرر من طريق
المخالص إذا لم يكن لشيعه في حكمه حر مدف، ولا يعرف لهم به قول كيف
وقد عميت الشيعة بما روه حفص بن عبت العامي الكوفي القاصي وغيره من
غير الشيعة...

وأنهم يأخذون بالإجماع إذا كان كشافاً كشفاً قطعياً عن سنة الرسول
(صلى الله عليه وآله) وقد ملئت كتبهم مضمومة من الاستدلال به، ككتب
الشيخ والسيد المرتضى والعلامة وغيرهم، حتى أن بعض علماء الشيعة يعمل
بالإجماع الذي يعله مالت عن أهل المدينة في موطنه، لكشفه عن رأي المعصوم
عنده، ويعمل الشيعة بالرأى إن كشف عن الحكم شرعي كشفاً قطعياً لا طياً
لعدم حجية الظن^(١).

وآلف الشيخ كتاب «النهاية» الذي كان محور الدرامات الحوزوية لعدة
قرون.

وكان فقه شيخ الطائفة - بما فيه من تطور ملحوظ ودقة متناهية وتطور في

أساليب الاستنباط - حاكماً على الأوساط العممية الشيعية لقرون متتالية ومسيطرأ على الفكر الإمامي فاطبة.

وبقي علماء الشيعة مدة طويلة لا يتعدون في أفكارهم نقل أقوال الشيخ وشرحها، فلذلك سموا بالمتقدمين، لأنهم كانوا لا يتعدون تقليد الشيخ.

الدور الرابع: (دور الحمود والتقليد)

وقد أثرت شخصية الشيخ الطوسي العممية العظيمة فيمن جاء بعده من فقهاء الشيعة. فكانوا لا يخرجون عن نتائج استنباطه، فلم يبرز في هذا الدور فقيه

مستقل غير تابع لمدرسة الشيخ الطوسي

وكانوا مهتمين بنقل آراء الشيخ أو شرحها وإيضاحها، سموا بالمتقدمين.

استمر هذا الدور حدود قرن من الزمان أي منذ وفاة الشيخ رحمه الله إلى

مهور ابن ادرس في منتصف القرن السادس الهجري

يعمل سديد الدين الحمصي العالم الشيعي المشهور في نهاية القرن

اسادس: إن الشيعة بعد الشيخ الطوسي لم يكن لهم فقيه وصاحب نظر، بل كان كل الفقهاء يعتبرون عن آراء شيخ وينقلون أفكاره فقط.

ومن أشهر فقهاء هذا الدور مجده أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن

لطوسي المتوفى حدود سنة ٥١٥ هـ .

ونظام الدين سليمان بن حسن الصهرشقي مؤلف كتاب «إصباح الشيعة

عصباح الشريعة».

وعلاء الدين علي بن الحسن الحلبي مؤلف كتاب «إشارة السبق إلى

معرفة الحق».

وأبو علي الفضل بن الحسن أمين لإسلام الطبرسي (٥٤٨ هـ) مؤلف

كتاب «المنتخب من مسائل الخلاف».

وعماد الدين محمد بن علي بن حمزة لطوسي المتوفى بعد (٥٦٦) مؤلف

كتاب «الوسيلة إلى نيل العزيلة».

وقطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (٥٧٣ هـ) مؤلف «فقه القرآن» وعلّة شروح على النهاية.

وقطب الدين محمد بن الحسن كيدري السبقي (كان حياً إلى ٥٧٦ هـ) مؤلف «الاصباح».

ورشيد الدين محمد بن علي بن شهرشوب اسروي المازندراني المتوفى عام (٥٨٨ هـ) مؤلف «متشابه القرآن ومختلفه».

الدور الخامس (دور النهوض):

كان لدور الرابع هو دور لتقليد شيخ الطوسي والجمود على آرائه التي استسطها، ولم يكن يجرأ أحد من علماء الشيعة على نقدها أو مخالفتها.

ولكن العلم لما كان لا يمرر حدود والقيود، فقد ظهر في علماء الشيعة من تجاوز مكره واجتهاده الصائت كثيراً من آراء الشيخ الطوسي.

فلاححت في أفق الفقه الشعبي تدبير هضة علمية تتقدم أشواطاً بعيدة إلى الأمام، وكانت بداية هذه النهضة قائمة على نقد بعض آراء الشيخ الطوسي ومخالفتها.

وقد كان حامل لواء هذه النهضة شيخ محمد بن إدريس الحلبي مؤلف «السرائر» المتوفى عام ٥٩٨ هـ وكان أشدهم حرارة، وأكثرهم نقداً لطريقة الشيخ الطوسي، حتى لأمه الكثيرون على هذه الطريقة، ولولاه لم يكن ليجرأ أحد على معارضة أفكار الشيخ الطوسي، بل رأى لبعض أن ابن إدريس قد تجاوز الحد في معارضة للشيخ.

ولم يلق ابن إدريس أي ترحيب أو استقبال بل جُوه بمعارضة شديدة، ولكنه كان الدافع لنقد الشيخ الطوسي وخطم للفكر التقليدي الخاف الجامد، وقد أسدى بذلك خدمة كبرى لبطانة في يحتاج باب الاجتهاد والاعتماد على الفكر الحر المشوب بالصدق والصفاء.

ومن أهم الذين استمدوا لطوسي أيضاً: سديد الدين محمود بن علي الحمصي الرزي (٥٨٣ هـ) وأبوالمكارم عز الدين حمزة بن علي بن زهرة الحلبي (٥٨٥ هـ)

مؤلف «غنية النزوع».

ومعين الدين سام بن بدر بن المصري (٦٢٩)، ونجيب الدين محمد بن جعفر بن هبة الله بن عمار (٦٤٥)، والعلامة الحلبي سديد الدين يوسف بن مطهر الحلبي (٦٦٥)، وأحمد بن موسى بن طاووس الحلبي (٦٧٣)، ويحيى بن سعيد الحلبي (٦٨٩)، وعماد الدين الحسن بن علي الطبرسي (٦٩٨).

الدور السادس: (دور الرشيد والنجاة)

أهم أعلام هذا الدور المحقق الحلبي أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلبي المتوفى عام ٦٧٦ هجرية ومن آثاره كتاب شرائع الإسلام، والمعتبر، والمختصر السافع، ونكت لنهاية.

وقد هذب المحقق آراء الشيخ الطوسي وتلونها ودون أصولها، واستفاد كثيراً من اعتراضات وانتقادات ابن ادریس، وقابل تلك الانتقادات بالدفاع عن مدرسة الشيخ.

وبعده لعلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن المطهر، المتوفى عام ٧٢٦ هجرية، وله من الكتب الفقهية تذكرة الفقهاء، وقواعد الأحكام، ومنتهى المطلب، ونهاية الأحكام، وغيرها.

وقد تطور في أيامه الفقه لاستدلالي المقارن، وكان جل من سبقه يعتمدون على كتاب الخلاف للشيخ الطوسي، ولكن بعد العلامة رفعت اليد عن آراء علماء السنة - نوعاً ما - وانصبّت لبحث على آراء علماء الشيعة وتأثير كتب العلامة وأهمها في هذا المجال كتاب «منتهى المطلب» وحاشاء من بعده المحقق الآتي، وفخر المحققين - ولد لعلامة - فنقلوا الفقه المقارن نقلة متميزة، فمقارنوا بين آراء علماء الشيعة وأعملوا فيها النقد ولا برام مكان آراء علماء السنة.

(١) وهو من المتون المهمة التي حظيت باهتمام العلماء الكبار شرحاً وتدریساً، وقد كتبت عليه عشرات الشروح والحواشي، وهو من أهم الكتب الدراسية من أيام مؤلفه ولحد الآن، ويتميز بجمعه للنزوع الفقهية بعبارة سهلة موجزة وبيان بليغ

وكان العلامة من أوائل الفقهاء الذين أدخلوا الرياضيات إلى الفقه، علماً بأن معين الدين المصري، ونصير الدين الطوسي -تلميذ العلامة- أدخلوا الرياضيات في بحث الإرث.

ومن أهم تلامذة العلامة أبو محمد الحسن الآبي، ابن أبي رينب مؤلف كشف الرموز (٦٧٢).

وعصيد الدين عبد المطلب بن محمد الأعرجي، مؤلف كبر الفوائد (٧٨٤).

وفخر المحققين محمد بن الحسن الحلي مؤلف إيضاح العوائد، وحاشية الارشاد (٧٧١).

وبعد الشهيد الأول المتوفى ٧٨١ هـ قدس لمبراً من أتباع مدرسة العلامة الحلي، وقد فتح الشهيد للفقه الشيعي آفاقاً واسعة جديدة، كانت من أسباب ترقيه وازدهاره وتطوره.

وقد ألف الشهيد في الفقه لاسندلالي الصريمي، فثبت أركانه، وشيد معامه، متأثراً حتى العلامة، الذي هو بدوره قد تابع الخطوة التي بدأها الشيخ الطوسي في البسوط.

كما تمكن الشهيد من تنقيح الاستدلال على أسس ومباني وقواعد في كتاب أسماء (القواعد والفوائد) ليكون باكورة القواعد الفقهية.

وقد استمرت مدرسة الشهيد التي كان لها أتباع كثيرون مدة قرن أو أكثر.

وكان فكر الشهيد قدس سره تطوراً ملحوظاً في هذا الدور من أدوار الفقه الشيعي.

ومن أشهر السائرين على خطاه هو أنفاضل المقداد بن عبدالله السيوري (٨٢٦) مؤلف التنقيح الرائع، وكتاب نضد لقواعد والفوائد للشهيد، وابن فهد أحمد بن محمد بن فهد الحلي (٨٤١) مؤلف المهذب البارع، ومفلاح بن حسين الصيمري (بعد عام ٨٧٨) مؤلف غية المرام، وعلي بن محمد بن هلال الجزائري (بعد عام ٩٠٩) استاذ المحقق الكركسي، وإبراهيم بن سليمان القطيفي، والشهيد

الثاني زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي العاملي (٩٦٦) مؤلف الروضة البهية، وروض الجنان، ومسالك الأفهام.

وفي أيام المحقق والعلامة بدأت آراء ابن الجنيد تطرح نفسها في الدراسة الفقهية، بعد أن كانت محاربة إلى أيام المحقق، أي مئة ما يقارب القرنين من وفاة ابن الحيد.

وكان ابن الجنيد يعتمد على العقل بمثابة الوسيلة الأساسية لاستنباط لأحكام الشرعية، ويعتد مساعداً كبيراً للأحاديث المروية.

وقد بدأ المحقق مطرح آراء ابن الجنيد باحترام كبير واجلال فائق.

وكان العلامة يرى أن ابن الجنيد من أكبر علماء الشيعة وأعلام مرتبة في الاستدلال العقلي، وقد نقل كثيراً من آرائه في كتبه باحترام وإجلال.

واهتم العاصم في فقدان ابن فهد بالإعتناء بآرائه ونقلها، وكان الشهيد الثاني يقول: إن ابن الجنيد قليل النظير في دقة النظر والتحقيق العلمي.

وكان من نتيجة هذا التطور في الدراسات الفقهية أن اختلفت تقسيمات الفقهاء لفروع علم الفقه وأبوابه.

فهذا ابن البراج قسم الأحكام الشرعية في المذهب إلى قسمين:

١- ما هو مورد الانتلاء.

٢- ما ليس مورد الانتلاء.

وقسم أبو الصلاح حبي لتكاليف شرعية إلى ثلاثة أقسام: العبادات والحرمان والأحكام^(١).

وفي تقريب المعارف: قسم لتكاليف الشرعية إلى قسمين.

١- الأفعال، ٢- التروك.

وقد كان كل حق يقسم لعمه حسب منظاره ومرآه، ويعتد الموضوعات حسب ذوقه العتي، وقد عد الشيخ الطوسي وابن زهرة أقسام العبادات خمسة^(٢)،

(١) الكافي ١٠٩

(٢) الغنية: ٤٨٧، الاقتصاد: ٢٣٩.

وأما سائر فقد عدها في مراسمه سنة^(١)، وأول إصلاح الحلي وابن حرة والمحقق الحلي عشرة^(٢)، وبجيبى بن سعيد عدها خمسة وأربعين^(٣)، وأما سائر فقسم الفقه إلى قسمين: العبادات والمعاملات.

وقسم المعاملات إلى العقود والأحكام، وقسم الأحكام إلى الأحكام الجزائية وسائر الأحكام. وعلى اثر ذلك أنبأ المحقق الحلي كتابه «الشرائع» وذكر فيه أربعة أسس، هي: العبادات والعقود والإيقاعات والأحكام^(٤)، وصار ذلك طريقة لم تبعهم بعد ذلك كالشهيد الأول^(٥).

وكان بمحقق الفاضل المقداد (٥٨٢٦ هـ) طريقة أخرى مختصة به، واحتفلوا في تقسيم الأبواب كذلك، فابنية مشيخ أحد وعشرون باباً، ومبسوطه في ٧١ باباً، والمحقق في شرائعه في ٥٧ باباً، والقواعد للعلامة في ٣١ باباً، والتممة اندمشنة في ٥١ باباً، والدروس في ٤٨ باباً، والعصر في معانيع لشرائع ١٢ باباً.

حلفة الوصل:

من المعلوم أن لكل دور متقدم علمياً ممهد يسبق الدور المتقدم ويؤمن له الاتصال بالدور السابق، كي لا يظهر الدور المتقدم مظهر الشار وعدم الأصالة. وكان المحقق الكركي علي بن الحسين بن عبد العالي التنوخي سنة ٩٤٠ هـ والذي اشتهر بلقب لمحقق الثاني، وهي درجة علمية عالية لم تعط إلا لذكرار لفظاح من رجال العلم. هو الممهد - بحق - لدور التكامل والرايط له بدور الرشد والنمو.

(١) المراسم: ٢٨.

(٢) الكافي ١١٣، الوسيلة ٣٣، الشرائع ٨٦١.

(٣) تذهة ناظر، ٧.

(٤) الشرائع، ٨٦١، ٥٧٢، ٥٣٣، ٥٤٤.

(٥) القواعد والفوائد ٤.

وكانت حلقة الاتصال بدور السابق هي كتابه «جامع المقاصد» الذي شرح فيه قواعد العلامة الحلّي، وقد كان عمله هذا رابطاً - بحق - بين عصرين من عصور تطور الفقه الشيعي.

وكان فقه المحقق الكركي في القرن العاشر الهجري هو الفقه السائد في الأوساط الشيعية، لقوة استدلاله ومبانيه العلمية، واستدلالاته في الفقه. فكان يناقش آراء السابقين بمثانة خاصة بعد ذكر آرائهم ودلائلهم وبراهينهم، ومن ثم يفندها بأسلوب أحوذ وأمن وأدق، مع أنّ طريقة الاستدلال لم تكن قوية إلى هذا الحد قبل زمانه.

علماً بأنه قد بحث في أمور لم يُعَرِّها السابقون أي أهمية تذكر، كحدود اختارات العقبة، وصلاة الجمعة، والخراج، والمقاسمة، وذلك لاحتياج الدولة الشيعية الحاكمة في إيران خلال تلك الفترة، ولابتلاء الناس بهذه المسائل، وقد بحثها المحقق الكركي مفصلاً في «جامع المقاصد».

وقد تأثر أكثر الفقهاء بمدرسته العلمية واستدلالاته القوية، وأهتمهم حسين بن عبد الصمد العاملي (١٨٤٤) مؤلف العقد الطهماسي، وعبد العالي بن علي ابن عبد العالي الكركي المتوفى (١٩١٣) مؤلف شرح الإرشاد، وهاء الدين محمد بن حسين العاملي (١٠٣١). والميرداماد الاسترآبادي (١٠٤٠). وسلطان العلماء المرعشي (١٠٦٤). وآقا حسين الخونساري مؤلف مشارق الشمس (١٠٩٨).

ومن القمم الشامخة في هذه الفترة المقلنس الأردبيلي أحمد بن محمد المتوفى سنة ٩٩٣ هـ مؤلف كتاب «مجمع العائدة والبرهان» وهو شرح لكتاب العلامة الحلّي «إرشاد الأذهان».

وكانت له طريقته الخاصة في الاستدلال الفقهي، فقد كان قدس سرّه يعتمد في استدلاله على الفكر والاحتجاج التحليلي من دون نظر إلى آراء بقتة العلماء.

ومع أنّه لم يكن ذا تجديد خاص به لكن كانت له طريقته الخاصة.

وكان لمدرسته أتباع مشاهير، ومن أهتمهم:

محمد بن علي الموسوي العاملي (١٠٠٩) مؤلف «مدارك الأحكام».

والحسن بن زين الدين العملي ابن الشهيد الثاني (١٠١١) مؤلف «معالم الدين» و«منتقى الجمان»، ومحمد باقر بن محمد مؤمن السبزواري (١٠٩٠) مؤلف كتاب «كفاية الاحكام» و«دخيرة المحدث».

وكان المحقق ملا محسن الفيض الكاشاني (١٠٩١) مؤلف كتاب لوافي ومفاتيح الشرائع متن يدينون بالوفاة والإحلاص لطريقة المقدس الأردبيلي، حيث كان إخبارياً.

ويمتد صاحب الجواهر عن صاحب المدارك والسبزواري ولفيض بأنهم أتباع المقدس، علماً بأن العلامة المجدسي مؤلف البحار كان من المتعلقين بحب المقدس الأردبيلي.

الدور السابع: (دور التكامل)

وهو لدور الذي بلغ العطف الشيعي فيه درجة عالية من الدقة والسط، واحكام الأسر، وتفريع المروع، ووحدة الاستنباط.

وكان الفضل كما قرأت للمحقق لكركي -رحمه الله- في ربط هذا الدور باندور السابق، حيث كان حلقة لوصول بين دورين متميزين من أدور العطف الشيعي.

وفي أوائل القرن الثالث عشر ظهر العلامة الوحيد البهبائي. وكان من كبار علماء هذا الدور، وقد بقي أثره في العطف الشيعي إلى هذا اليوم، فالخوذة العلمية لأن تعيش دور مدرسة الشيخ الانصاري والشيخ محمد حسن صاحب الجواهر المستمدة من آراء وفكر الشيخ الأكر الوحيد البهبائي.

ظهر الشيخ الوحيد في عصر كانت طريقة الأخبارية فيه سائدة فاشية، فاستطاع الشيخ الوحيد أن يخذ من عتب الرأي العام، وأن يسير بالفقه الشيعي خطوات واسعة.

وقد تخرج من مدرسته المئات من كبار العلماء المحدثين وأساطين العلم

كصاحب الرياض والمهادي الأربعة^(١) وشريف العلماء... وكثيرون غيرهم.
ومدارس الفقه الشيعي الموحدة لأن كنفها تابعة لهذا الدور الذي يعتبر
إحدى القمم السامقة في تطور فقه آل البيت عليهم السلام، وفي الحقيقة أن مدرسة
الشيخ الوحيد هي السائدة فيمن جاء بعده إلى عصرنا الحاضر، فلا تكاد ترى فقيهاً
من فقهاء الشيعة خارجاً عن أنظار هذه المدرسة في مناهج الاجتهاد وكيفية استنباط
الأحكام.

وهذا سطر إلى عظمة الدور الذي قام به الشيخ الوحيد وأهميته.



(١) للمهادي الأربعة هم: السيد محمد مهدي بحر العلوم، السيد محمد مهدي الشهرستاني، الشيخ محمد
مهدي النراقي، الشيخ محمد مهدي الحلي.

ترجمة المؤلف

الفقيه الأعظم وحده وحوه اطائفة، وحيد عصره، وفريد دهره، قدوة المحققين، الشيخ الجليل نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين بن عبد العلي العاملي الكركي، الملقب تارة بالشيخ لعلاني، وأخرى بالمحقق الثاني^(١).

مولده وبلده:



ولد في كرك نوح^(٢) عام ١١٦٨ هـ

وكانت بلدة الكرك معقلاً لشيعة سيد المنع الإسلامي، بسبب وجود بعض العوائل المولدة للإمام علي (عليه السلام) مع الجيوش التي فتحت بلاد الشام ودخلت البقاع، أمثال الهمداني وحزرة التي تفرع منها الحرافشة، وحتى الأوزاعي الذي درس في الكرك يبدو متأثراً بطريقة الشيعة في الرواية عن أهل البيت^(٣).

واحصرت تراجم الأعلام الكركيين مئة عشرت عليهم في بطون الكتب خلال قرون عدّة على الشيعة فقط، ولم أقع على ترجمة واحدة لعالم كركي من

(١) ما أكثر المحققون عند الشيعة ولكتها لم تصدر عنها إلا للمحقق الحلي حيدر بن الحسن، والمحقق الكركي علي بن الحسين بن عبد العلي.

كما احتسب لقب الصلاة بالحسن بن مطهر، أو شهيد محمد بن مكّي العاملي ودين الدين بن علي العاملي الجمعي، ولقب بحر العلوم مالكه محمد مهدي بهابطائي، والقاض للعداد السيوري و...

(٢) كرك نوح، أي مدينة نوح، أو حصن نوح، وقيل كرك لفظه سريانية (كركو) بمعنى حصن أو معقل، وورد أيضاً بالعبرية (كيركوبه) مدينة لسلام، وصيغتها العرب بفتح الكاف وسكون الراء بمعنى الجبل. أنظر معجم أسماء المدن والقرى، للشيخ ١١٥٠ لسان العرب: ٤٨٦: ١٠.

وروي سبط ابن الجوزي (المتوفى ٦٥٤ هـ) قال: «بلد بعلبك في البقاع قرية يقال لها الكرك فيها قريقال آفة قريون» سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: ١٠٠ عن تاريخ كرك نوح: ١٠٠.

(٣) تاريخ كرك نوح: ٨٤ لندكتور حسن نصرالله.

المذاهب الأربعة.

و ردهرت مدرسة كرك في القرنين العاشر والحادي عشر وبلغت درجة مرموقة من حيث عدد العلماء والطلاب، وأنواع العلوم التي تُعطى وطرق التدريس، فمقصدها طلاب المعرفة من مختلف الأقطار، وخصوصاً من جبل عامل، أمثال الشهيد الثاني زين الدين الحلي، الذي رحل إلى كرك بوج طلباً للأخذ من مشايخها، يرافقه الشيخ حسين بن عبد الصمد - والد البهاء - ومن العلماء الذين أموا الكرك وقرأوا عن مشايخها علي بن هلال الجزائري^(١).

ولد لمحقق الثاني في هذه المدينة الميرزا في تشيعه والشهير بكثرة علمائه، فدرس في هذه الحو العاق (بإهداء آل محمد (صلى الله عليه وآله) والوفاء لعلومهم بشرها ودراسها وإيصالها إلى الأحلاف يداً بيد.

فدرس العفة على المذهب الشيعي في تلكه على شيوخ العلم في زمانه كالشيخ عبي بن هلال الجزائري.

وكان رحمه الله طموحاً لا يشبع من لعم، وضاق عنه بلده الصغير فخرج طالباً لعلوم الفرق الإسلامية الأخرى فهاجر إلى مصر لدراسة فقه المذاهب الأربعة، فأخذ هناك عن علمائها، وحصل لأجازات من شيوخها بالرواية.

ويستكت التأريخ عن إحساناً بمصير أحوال الشيخ ودراسه في هذه الفترة، إلا ما ذكره هو في إجازاته لطلابه.

منها ما قاله في إجازته للمولى برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن زين الدين أبي الحسن علي الخنيساري الأصمعي، على ما رأيته بخطه الشريف على ظهر نسخة كشف الغمة لعلي بن عيسى الأرمي التي قد قرأها المولى برهان الدين المذكور عليه بهذه العبارة:

(١) تاريخ كرك بوج ص ٨٥.

«وأما كتب أهل السنة في أسقفه و الحديث فإني أروي الكثير منها عن مشايخنا رضوان الله عليهم وعن مشايخ أهل السنة، خصوصاً الصحاح الستة، وخصوصاً الجامع الصحيح للبخاري، وصحيح أبي الحسين بن الحاج القشيري النيسابوري، فأما روايتي لذلك عن أصحابنا فإنها هي بالإجازة، وأما عن مشايخ أهل السنة فبالقرءة لبعض الكلمة بالناولة، وبالسماع لبعض وبالإجازة لبعض فقرأت بعض صحيح البخاري على عدة: منهم الشيخ لأجل العلامة أبو يحيى زكريا الأنصاري، وناولني مجموعة مائة مقرونة بالإحارة، وأخبرني أنه يروي عن جمع من العلماء، منهم: قدوة الحفاظ وعقيد الوقت أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، قال أخبرنا به العميف أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان النيسابوري سماعاً لمعلمه وإحارة دائرة قال أخبرنا به أبو إبراهيم بن محمد الطبري، أخبرنا به أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حرق سماعاً لإسحاق يسيراً، قال أخبرنا به أبو الحسن علي بن محمد بن عمار الطرائسي، أخبرنا به أبو مكتوم عيسى ابن الحافظ أبو درعيد بن أحمد الهروي، قال أخبرنا به أبي مائل، أخبرنا به أبو عباس أحمد بن أبي طالب من أبي السهم نعمة بن حسن بن علي بن بيان الصالح الصالح عرف باسم الشحنة سماعاً لجميعه، قال أيضاً: وأنبأ به أم محمد بنت الوزراء وزيرة أمة عمر بن أسعد بن المنها لتوجيه سماعاً لجميعه إلا يسيراً محبوراً بالإحارة، قالت أخبرنا به أبو عبدالله أحمد بن أبي بكر المبارك بن محمد ابن يحيى الزبيدي سماعاً، قال أخبرنا به أبو الوقت عبدالأول بن عيسى بن شعيب السحري الهروي سماعاً عليه لجميعه، قال أخبرنا به أبو الحسن عبد الرحمن ابن محمد بن المطهر بن داود الداودي، قال: أخبرنا به أبو محمد عبدالله بن حويه، أخبرنا به أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مضر بن صانع بن بشر الفريزي، قال أخبرنا به مؤلفه الحافظ الناقد أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري.

وأما صحيح مسلم فإني قرأت بعضه على الشيخ العلامة الرحلة عبدالرحمن ابن الأمانة الأنصاري بمصر في ثاني عشر من شعبان من سنة خمسة وتسعمائة، وناولني باقيه مائة مقرونة بالإحارة، وله إسناد عال مشهور بالصحيح المذكور، وسمعتة إلا مواضع بدمشق بالجامع الأموي على العلامة الشيخ علاء الدين

البصروي وأحازني رويته ورواية جميع مروياته، وكذا سمعت عليه معظم مسند الفقيه الرئيس الأعظم محمد بن إدريس شافعي المظلي.

وأما موطأ الأمام العالم مالك بن أنس نزيل دار الهجرة المقدسة فإني أرويه بعدة طرق عن أشياخ عمه الخاصة والعامة، وكذا مسند الإمام المحدث الحليل أحمد بن حنبل ومسند أبي يعلى وسنن البيهقي والدارقطني وغير ذلك من التصنيفات الكثيرة الشهيرة وقد شتمل عليها موضع ومظان هي معادنها، فليرجع إليها عند الحاجة» انتهى ما أردت نقله منها من موضع الحاجة^(١).

وقد قصد الشيخ جلال العراق حوالي سنة ١٩٠٩ هـ، فوصل إلى النجف الأشرف عاصمة علوم آل محمد (صلى الله عليه وآله) وحاضرة الفقه الشيعي ومعدن علماء المذهب.

وفي هذا البلد المبارك أحد الشيخ يهل من يتابع كبار العلماء، حتى صار نادرة زمانه، ووحيد أوانه، وطار صيته في الآفاق.

ظهور الدولة الصفوية وهجرة الشيخ إلى إيران

ظهرت الدولة الصفوية بعد فترة طويلة من اضطهاد الشيعة، وتلاعب الدول التي تعتنق المذاهب الإسلامية الأخرى بمقدراتهم واضطهادها لهم، ومطاردة علمائهم وحرق كتبهم... مقالاً نرغب في بحثه، والتاريخ مملوء من مساوئها التي ساهمت في تأخر المسلمين عموماً، وطمع الأجانب في بلادهم.

وقد احتاجت الدولة الصفوية في أول أمرها إلى فقهاء يعلمون الناس أمور دينهم، ويتولون منصب لقضاء لإدارة شؤون الناس، ولتكوين الغطاء الشرعي الذي يكون بديلاً للخلافة التي تركز إليها لدولة العثمانية، فاستمدادوا من المجتهدين الذين هم في المذهب الشيعي نواب للإمام عليه السلام.

وكان لعلماء جبل عامل السهم الأوفر في هذا المضمار، فقد هاجروا إلى إيران، وتولوا أمور الدولة، وسيروا عجلتها بما يذكر لهم في لتاريخ جداد من نور. وكانت بركة الشيخ - رحمه الله - تنعج العلماء، فقد كان فيها أكثر من ثلاثين عالماً، درسوا في بلدتهم، وبالوا درجة عالية في العلم، وضائق الكرك عن طموحاتهم، وصادف ظهور الدولة الصفوية فهاجروا إلى إيران.

وفوض الشاه الصفوي إليهم تنظيم شؤون الدولة حسبما يقتضيه الشرع الخفيف، وشغل علماء جبل عامل في الدولة الصفوية مناصب حسنة مهمة منها: الأمير، وشيخ الإسلام في أصفهان، و نائب الإمام، والمفتي، ومرواح المذهب، وشيخ الإسلام في طهران.

وكان الشيخ الكركي رحمه الله على رأس المهاجرين إلى إيران في أول شوء الدولة ونجاح الشاه إسماعيل في الأميلاء على مفكيد الحكم، فولاه الشاه منصب شيخ الإسلام في أصفهان.

وانطلاقاً من مبدأ الكلمة والمعرفة أتمس المدارس لتحرير الكوادر المسؤولة عن نشر المذهب الإمامي بين ساس، وكتب إلى علماء الكرك وجبل عامل وحثهم على النهوض إليه للجهاد في شر الدين الخفيف... ولما توافر لديه عدد من رجال الدين المخلصين أخذ يوجه الشاط الديني في إيران كلها، من خلال مجموعة علماء مؤمنة ومدربة على العمل لإجتماعي والسياسي، وعين في كل بلد وقربة إماماً يعلم الناس شرائع الإسلام، ويؤتمهم في الصلاة، ثم نصب نفسه لتعليم كبار رجال الدولة أمثال الأمير جعفر ليسانوري وزير الشاه، وقدم له الرسالة الجمهرية، وأمله الشاه إسماعيل مسمين ألف دينار شرعي سنوياً ليصرفها على المدارس^(١)، وتوزيع العلماء قادة الأمة، لأنهم أقدر على إقامة العدل وسياسة الناس، ولما تولي الشاه طهماسب سنة ٩٣٠ هـ، قرب المحقق الكركي، ومنحه

لقب نائب الإمام.

وكان علماء الكرك يبعثون رسائل من إيران إلى إخوانهم في الكرك وبعليك وحبس عامل يحنوهم على الإلتحاق بأصفهان للعمل على نشر المذهب الإمامي، وثبتت دعائمه، فالحقق الكركي أرسل إلى الشيخ حسين بن عبد الصمد -والد البهائي- «بني كان يدرس في (نورية) بعليك وأغراه بالسفر إلى أصفهان، ولعب الكركيون دوراً فعالاً في تنظيم حياة العلمية والثقافية والاقتصادية والعمرانية في إيران إذ فتحو مدارس، وصرفوا على الطلاب، ونظموا الخراج والقضاء، وصبطوا اتحاء القبيلة في أكثرية بلاد المعجم، وهدسوا المساجد والمآذن والقباب، وحنوا الناس على الالتزام بالدين، وألغوا الكتب في الدفاع عن مذهبهم وردوا على علماء السنة وجادلوه، وردوا على رهبان الصابري»^(١).

قال المحقق البحراني في لؤلؤة البحرين: «كان (المحقق) من علماء دولة الشاه طهماسب الصفوي، حصل أمور المملكة بيده، وكتب رقاً إلى جميع الممالك بامتنال ما يأمر به الشيخ المذكور وإن أصل الملك إنما هو له، لأنه نائب الإمام (عليه السلام)، فكان الشيخ يكتب إلى جميع البلدان كتباً بدستور العمل في الخراج، وما ينبغي تدبيره في شؤون الرعية...»^(٢).

قال السيد نعمة الله الجزائري في كتابه شرح غوالي اللآلي: مكه السلطان العادل الشاه طهماسب، من الملك والسلطان، وقال له: أنت أحق بالملك لأنك النائب عن الإمام، وإنما أكون من عمالك أقوم بأوامرك ونواهيك»^(٣).
«وكان الشاه يكتب إلى عماله بامتنال أوامر الشيخ، وأنه الأصل في تلك الأوامر والنواهي، وأكد أن معزول الشيخ لا يستخدم، ومنصوبه لا يعزل»^(٤).

(١) تاريخ كرك نوح ص ٨٩-٨٨.

(٢) لؤلؤة البحرين، ١٥٢.

(٣) لؤلؤة البحرين: ١٥٣.

(٤) تاريخ كرك نوح: ٩٠.

كتب الشاه طهماسب بحظه في جمة ما كتبه في ترقية هذا المولى المشيف... بسم الله الرحمن الرحيم چون رمودای... «حيث أنه يبدو ويتضح من الحديث الصحيح السببة إلى الإمام الصادق (عليه السلام) انظروا إلى من كان معكم، قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرمنا، وعرف أحكامنا، فترضوا به حكماً وإتينا قد جعلته حاكماً، فإذا حكم بحكم من لم يقبله منه وإتينا بحكم الله استخفنا وعلينا رذ، وهو راذ على الله وهو عن حد الشرك، وأصبح أن مخالفة حكم المجتهدين، المحافظين لشرع سيد المرسلين، هو والشرك في درجة واحدة. لذلك فإن كل من يخالف حكم حاتم المجتهدين، ووارث علوم سيد المرسلين، ناسب الأثمة المعصومين، لازال اسمه العتي علياً عالياً، ولا يتبعه قباة لا محالة ملعون مردود، وعن مهبط الملائكة مطرود، وسيؤخذ بالتأديبات البليغة والتدبيرات العظيمة» كسبه طهماسب بن شاه اسماعيل الصفوي الموسوي^(١).

وقال حسن بك روملو في تأريخه: «لم يسع أحد بعد الخواجة نصير لدين الطوسي مثل ما سعى الشيخ عبي الكركي هذا، في إعلاء أعلام المذهب الحنفري، وترويج دين الحق الإثني عشري، وكسب له في منع الفحرة والفسقة وزجرهم، وقلع قوانين المبتدعة بأسرهم، وفي إزالة المحور والمنكرات، وإزالة الخمر والمسكرات، وإجراء الحدود والتعزيرات، وإقامة العرائض والواجبات، والمحافظة على أوقات الجمعيات والجماعات، وبيان معاش الصلوات والعبادات، وتعهد أموال الأئمة والمؤمنين، ودمع شرور الظالمين والمفسدين، وزجر المرتكبين للفسوق والمعصيات، وردع لثبعين لخطوات الشيطان، مسع بليغة، ومراقبة شديدة، وكان يرغب عامة الناس في تعلم شرائع الدين، ومراسم الإسلام ويحثهم على ذلك بطريق الالتزام»^(٢).

فالمحقق الكركي يعتبر باعث النهضة الشيعية في إيران، ومحدد المذهب وواضع الأسس لشرعية الدستورية لدولة الصفويين.

(١) الفوائد الرضوية: ٣٠٥، روضات الجنات ٣٦٢-٣٦٣، وتاريخ كرك نوح: ٩١.

(٢) أحسن التواريخ. ١٩٠، وتاريخ كرك نوح. ٩١.

ومن طريف ما وقع له في مجلس السلطان أن في عصره الشريف ورد
 سفير مقرب من جهة مسطغان، روم على حضرة ذلك السلطان الموسوم، فاتفق أن
 اجتمع به يوماً جناب شيخنا المعظم المحقق الكركي في مجلس الملك، فلما عرفه
 السفير أراد أن يفتح عليه باب جدل، فقال: يا شيخ إن مادة تأريخ مذهبكم
 واختراع طريقتهكم (٩٠٦) (مذهب ناهق) وهو أول سلطنة الصغوية أي مذهب
 غير حق وفيه إشارة إلى طلائع طريقتهكم. فألهم الشيخ في الجواب وقال ارتجالاً
 وسلياً: بل نحن قوم من العرب، وألسنا نحري على لغتهم. لأعلى لغة العجم،
 وعليه فتى أضمت المذهب إلى ضمير المتكلم بصير الكلام (مذهبنا حق) فبهت
 الذي كفر وبقى كأنها ألقت الحجر عليه
 وللشيخ رأي في معاملة علماء أهل السنة فقد كان يعارض الصعظ
 السياسي واستعمال القوة ضدهم، وكان يأمل أن يلتزم شمل المسلمين بالحق
 والبرهان.

ويوضح ذلك موقفه من مقتل المولى سيف الدين التمناراني في هرات،
 فقد ذكر الشيخ التنوري أن الشيخ «سافر إلى بلاد المحم في زمن سلطنة الشاه
 إسماعيل سنة غلبة السلطان على الشاه بيك خان ملك الاوزبك، وذلك بعد
 ظهور دولته بعشرين سنة، وبعد دحوه هرات دخل عليه الشيخ بها واتصل بصحبته،
 وكان المولى سيف الدين أحمد بن يحيى بن محمد بن المولى سعد الدين التمناراني
 المعروف يومئذ شيخ لإسلام بها. قال الميرزا بيك المشي الجنازدي المعاصر للشاه
 عباس الماضي في تأريخه كما في الرياض أن المولى سيف الدين المذكور قد كان في
 جملة علماء السنة الذين جمعوا في دارة الامارة بهرات لتعيين المنزل لحضرة الشاه
 اسماعيل الماصي الصغوي يوم وصل خرمقچه إلى هرات وغلته على شاه بيك
 خان ملك الاوزبك وقهره وقتله، ثم قال: إن السلطان شاه اسماعيل أمر بقتل
 المولى سيف الدين أحمد بن يحيى المذكور لأجل تعصبه في مذهب التثنى فقتل،
 وقد دخل على هرات خاتم المجتهدين الشيخ علي بن عبد العالي الكركي واعترض

عليهم في قتلهم إيده وخطأهم في ذلك، وقال: لو لم يقتل لأمكن أن يتم عليه بالحجج والبرهين لعقلية والقلية حقبة مذهب الإمامية، وبطلان مذهب أهل السنة والجماعة، ويردع عن مذهبه البطل، ويسرم بذلك ويسكت، ويدعن من إلزامه جميع أهل ماوراءالنهر وحرامان بحقبة مذهب الشيعة الاثني عشرية، ولذلك كان لشيخ المذكور متأسفاً دائماً^(١).

أسباب رجوع الشيخ إلى العراق:

بالرغم من عظمة الشيخ وحلالتة، وحلاصه في تشييت قواعد المذهب الشريف، وحبطته للدولة السائرة، وحلال سلطان له وتقريبه إياه وتواضعه للعلم والعلماء، فقد كان يعاملهم معاملة خاصة، وقد مر بنا رأيه في معاملة علماء أهل السنة فكيف بعلماء لإمامية!

قال سيد الخوانساري:

إن سموع عن المرحوم أنه كان له وثوق بديانته مولانا شمس الدين محمد ابن أحمد العارسي المتكلم الحكيم المشهور باسمه صل اخمري صاحب الحواشي المشهورة على شرح التحرير وغيرها بحيث أنه أحله في مجلسه في بعض أسفاره، وأذن للناس إليه في الرجوع إلى أمور دينهم ودينهم، فلما رجع وجد أعماله موافقة للصواب فزداد به وثوقاً والمهدة على الراوي^(٢).

قال صاحب رياض العلماء إنه اتفق مع الصدر لكبير الأمير جمال الدين محمد الاسترآبادي الذي كان صدرأ عند الشاه سماعيس وولده الشاه طهماسب، وكان من العلماء على أن يقرأ الشيخ علي عند الصدر المذكور شرح التحرير الجديد ويقرأ الصدر على الشيخ علي قواعد العلامة، فقرأ الشيخ عليه درسين من شرح التحرير، ولم يقرأ الصدر على الشيخ ثم تمارض الصدر... وفي ذلك من الدلالة على علو همتة وتواضعه للعلم وأهله ولو كانوا من الأمراء^(٣).

(١) مستدرک وسائل ٤٣٢١٣.

(٢) أعيان الشيعة ٢١٠: ٨.

(٣) أعيان الشيعة ٢١٠: ٨.

ولكنه مع كل هذا لم يسلم من الحساد والمباشرين، فقد حكى صاحب رياض العلماء عن تأريخ حسن بك رومو الفارسي: أن الأمير نعمة الله الخلي كان من تلامذه الشيخ علي الكركي، ثم رجع عنه واتصل بالشيخ إبراهيم القطيبي الذي كان حصماً بشيخ علي الكركي ودافع مع جماعة من العلماء في ذلك العصر كالمولى حسين الأردبيلي والقاضي مسافر-يعني المولى حسين- وغيرهم متر كان بينهم وبين الشيخ علي كدورة على أن يباحث مع الشيخ علي الكركي في مجلس السلطان شاه طهماسب المذكور في مسألة صلاة الجمعة حتى يعاونه في البحث تلك الجماعة من العلماء في المجلس، وكان يعاونهم في ذلك جماعة من الأمراء أيضاً عداوة للشيخ علي، ولكن لم يتفق هذا المقصود ولم يعقد ذلك أصلاً، وكان من غرائب الأمور أن في تلك الأوقات قد كتب بعض الأشرار مكتوباً مشتملاً على أنواع الكذب والبهتان بالنسبة إلى الشيخ علي، ورماه إلى دار السلطان شاه طهماسب المذكور بصاحب آية في تبريز، التي كانت بجانب الزاوية النصرية، بحط مجهول لا يعرف من كان كاتبه، ونسب إليه قدس سره فيه أقساماً من المناهي والمسوق، لكن لم يؤثر ذلك المكتوب في ذلك السلطان بتأييد الله تعالى، واحتد وبالع في استعلام الكاتب في الغاية حتى ظهر أن الأمير نعمة الله المشار إليه قد كان له اطلاع على ذلك المكتوب، ثم انجبر الكدورة بينه وبين الأمير نعمة الله المذكور إلى أن أمر السلطان المشار إليه بنفي الأمير نعمة الله من البلد وإدخاله إلى بغداد، إلى غير ذلك من المراتب التي ذكرت في ترجمة السيد نعمة الله المذكور، فاتفق أن كان بين وفاة الشيخ علي وبين وفاة الأمير نعمة الله المذكور ببغداد عشرة أيام»^(١).

وكان من حلة الكرامات التي ظهرت في شأن الشيخ علي أن عمود بيت مهردار كان من ألد الخصام وأشد الإعداء للشيخ علي، فكان يوماً يتبريز في ميدان صاحب آناد يلاعب بالصولجان بحضرة ذلك السلطان يوم الجمعة وقت العصر، وكان الشيخ علي في ذلك العصر حيث أن الدعاء فيه مستجاب يشتغل لدفع شره

وفتنته وفساده بالدعاء السيئ، ودعاء الانتصاف للمظلوم من الظالم، المنسوب إلى الحسين عليه السلام، ولم يتم الدعاء الثاني بعد وكان على لسانه قوله عليه السلام: «قرب أحله وأيم ولده» حتى وقع عمود بيك المذكور عن فرسه في أثناء ملاعبته بالصولجان، واضمحلت رأسه بعون الله تعالى^(١).

قال: «ورأيت في بعض التواريخ الفارسية المؤلفة في ذلك العصر أن عمود بيك المخدول كان قد أضمر في خاطره لمشؤوم أن يذهب في عصر ذلك اليوم إلى بيت الشيخ علي بعد ما يفرغ السلطان من لعب لصولجان، ويقتل الشيخ سيفه، وواضع على ذلك جماعة من الأمراء المعادين للشيخ، فلما فرغ من لعب الصولجان وأراد الذهاب إلى بيت الشيخ سقطت يده من فرسه وهو في أثناء الطريق في شبر هناك، فوقع هو وفرسه في تلك الشجرة، واندق عصفه كسر رأسه ومات من ساعته»^(٢).

وقد أظنبت سيد الأعيان بذكر الخلاف الذي كان بين المحقق الكركي والشيخ القطيني.

بعد عاب عليه معاصره ومساومه الشيخ إبراهيم القطيني قبوله حوائز السلاطين، فقد كان يصل إليه في كل سنة من شاه إسماعيل سبعون ألف دينار شرعي، ليسبقها في تحصيل العلم، ويمرّقها في حمة الطلاب والمشتغلين، ويظهر من أخبار تلك المنافسة بينها أن عيه عليه ذلك كان بزمان وجوده بالفري وأن تلك الانعامات كانت ترد من السلطان إلى اسجف، فلعل ذلك قبل دهايه إلى بلاد المعجم.

ثم يستطرد سيد الأعيان ليقول: وهذا حمود من لشيخ إبراهيم القطيني، فن أحق بمال الأمة، وأعرف بوجوه صرفه، واستخلص من وجوه إشكاله، من نواب الائمة العاملين؟ وهل كان يشمكن الشيخ علي الكركي من القيام بما قام لولا المال...^(٣).

(١) رياض العلماء ٣: ٤٥٣.

(٢) أعيان الشيعة ٨: ٢٠٩.

(٣) أعيان الشيعة ٨: ٢٠٩.

عين له الشاه طهماسب مبلغ مئمة مائة تومان في كل سنة بعنوان السيور
غال في بلاد عراق العرب، وكتب في ذلك فرماناً، وذكر اسمه الشريف فيه مع
هاية الإجلال والاعظام^(١).

وقد ذكر سيد أعيان جانباً مشعباً ومفضلاً عن رد الشيخ ابراهيم
القطيني، ومنافرة للشيخ الكركي، وبذاءة كلامه له، خصوصاً في معرض الرد
على رسالته الرضاعية التي ألهمها عام ٩٢٦ هجرية. ثم يستطرد ليقول: فانظر
واضح على هذه الحراة العظيمة من القطيني على الشيخ علي الكركي الذي
اعترف جميع العلماء بعلو مكانه حتى لقبوه بالحق الثاني، وتداولوا تواليه العظيمة
النافذة في كل عصر وزمان، وانظر كيف يصف الطائي بالبخل مادم، ويعتبر قسماً
بالفهاة باقل^(٢).

ويستمد من كلامه أنه قد كان ترك بلاد المعجم مع ما كان له فيها من
الحاء الطويل العريض لأسباب قاهرة وسكن العراق، وأن الضرورة دعت به إلى
تساول شيء من خراج العراق من يد السلطان لأمر معاشه، وأن بعض من يتسم
بالعلم أنكر عليه ذلك وتسعه جمعة من المواعيد ولعله الشيخ ابراهيم القطيني - كما
ذكر في ترجمته - أو غيره فشنع عليه بسبب ذلك، وقد رد القطيني على هذه الرسالة
برسالة سماها «السراج الوهاج لدفع عجاج قاطعة اللجاج» قال في أولها: «وإن
بعض أخواننا في الدين، قد ألف رسالة في حل الخراج وسماها قاطعة اللجاج،
وأولى باسمها أن يقال: مشيرة العجاج كثيرة الإعوجاج، ولم أكن ظفرت بها منذ
ألفها إلا مرة واحدة في بلد سمن، وما تأملت إلا كجلطة المحلان، فأشار إلي
من تحب طاعته بقضها، ليتخلف من رآها من الناس برفضها، فاعتذرت وما
بلغت منها حقيقة تعريضه بل تصريحه بأنواع الشنع، فلما تأملته الآن مع علمي
بأن ما فيها أوهى من سج العناكب، مدع الشريعة ما فيها من مضادها
ساكب... إلى آخره»^(٣).

(١) أعيان الشيعة ٢٠٩، ٨.

(٢) أعيان الشيعة ٢١١، ٨.

(٣) أعيان الشيعة ٢١٢، ٨.

إلى أن يقول... فامتخرت لله على نقصها، وإيائه ما فيها من الخلل
والزلل، ليعرف أرباب النظر الحق ويعلموه، والباطل فيجتنبوه، فخرج الأمر
بدلك، فامتثلت قائلاً من قريحتي الفاترة على أسبحة الحاضرة ثلاثة أبيات:
وشمرت عن ساق الحمية معرباً لتريقها تمزيق أيدي بني سبا
وتفريقها تفريق غيم تقيضت له ريح خسف صيرت جمعه هبا
أبى الله أن يبقى ملاذاً لعافل كدك الذي لله يفعل قد أبى^(١)

كلمات العلماء في المؤلف

وقد ترحم لشيخ كل من جاء بعده، وأطروه وأثروا عليه، ووصفوه
بألفاظ التحليل والتعظيم، تقتصر على بعض هذه الشهادات.
هذا الشهيد الثاني قدس سره يقول في إحارته الكبيرة: الإمام المحقق نادرة
الزمان، وبيضة الأوان، الشح نور الدين علي بن عبد العالي الكركي العاملي... إلى
أن يقول... فكان الشيخ يكتب إلى جميع البلد ن كتاباً يستور العمل في الخراج،
وما ينبغي تدبيره في أمور الرعية، حتى أنه غير القبلة في كثير من بلاد العم،
باعتبار مخالفتها لما يعلم من كتب الهيئة...^(٢)

وقال مولانا السيد نعمة الله الجرائري في صدر كتابه «شرح غوالي
الآلي»: وأيضاً الشيخ علي بن عبد العالي -عظم الله مرقده- لما قدم أصفهان
وقروين في عصر السلطان العادل شاه طهماسب -أنار الله برهانه- مكثه من الملك
والسلطان، وقال له: أنت أحق بالملك، لأنك النائب عن الإمام، وإنما أكون
من عمالك، أقوم بأوامرك ونواهيك.

ورأيت لشيخ أحكاماً ورسائل إلى الممالك الشاهية إلى عمالها أهل
الاختيار فيما تتضمن قوانين العدل، وكيفية سلوك العمال مع الرعية في أخذ
الخراج، وكميته ومقدار مذه، والأمر لهم بإخراج العلماء من المخالفين لئلا يغفلوا

(١) أعيان الشيعة ٢٨: ٢١٢.

(٢) روضات الجنات ٤: ٣٦١.

الموافقين لهم والمخالفين، وأمر بأن يقرّر في كلّ بلد وقرية إماماً يصلّي بالناس، ويعلمهم شرائع الدين، والشاه يكتب إلى أولئك العقّال نامشال أوامر الشيخ، وأنه الأصل في تلك الأوامر والنواهي^(١).

وهذا سكندر بن صاحب (تاريخ عالم أرا) يقول ما ترجمته: «إنّ الشيخ عبدالعالي المجتهد كان من علماء دوة السطان الشاه طهماسب وبقي بعده أيضاً، وكان رئيس أهل عصره في العموم العقليّة والقلبيّة، وكان حسن النظر جيد المحاورة صاحب أخلاق حسنة حسن على مسند الاجتهاد بالاستقلال، وكانت أغلب إقامته بكاشان. واشتغل فيها بالتدريس وإفادة العلوم والفنن في القضايا، وإذا حضر مجلس الشاه باع في تعظيمه وإكرامه».

ويقل المولى عبد الله الأماندي عن مؤرخ آخر فارسي: «قال حسن بيك روملو المعاصر لشيخ علي الكركي هذا في تاريخه بالفارسية... إن بعد الحاجة نصير الدين الطوسي في الحقيقة لم يسمع أبداً لزيد صمّا مسمى الشيخ علي الكركي هذا في إعلاء أعلام المذهب الحق الحميري، ودين الأئمة الاثني عشر، وكان به في مع الفحرة والفسقة وحرهم، وقلع قوانين المبتدعة وقمعها، وفي إزالة الفحور والسكرات، وإزالة الخمر والسكرات، وإجراء الحدود والتعزيرات، وإقامة العرائض والنواحيات، والمحافظة من أوقات الجمعة والجماعات، وبيان أحكام الصيام والصلوات، والفحص عن أحوال الأئمة والمؤذنين، ودفع شرور المفسدين والمؤذنين، وزجر مرتكبي فسوق والعجور حسب المقدور مساعي جملة، ورغب عاقله العوام في تعلّم الشرع وأحكام الإسلام وكلمهم بها^(٢).

شيوخه وتلامذته:

روى الشيخ ودرس عند كثير من علماء عصره، وهم:

١- الشيخ شمس الدين محمد بن خاتون العاملي.

(١) روضات الجنات ٣٦١: ٤.

(٢) رياض الصفاء ٤٥١: ٣.

- ٢- زين الدين أبي الحسن علي بن هلال الجزائري.
- ٣- الشيخ شمس الدين محمد بن داود، عن ابن الشهيد، عن أبيه.
- ٤- الشيخ أحمد بن الحاج علي العاملي العيني.
- ٥- زين الدين جعفر بن حسام العاملي.
- وربى في مدة يسيرة ما يزيد على أربعمائة مجتهد، أشهرهم:
- ١- الشيخ علي بن عبد العالي الميسي.
- ٢- الشيخ زين الدين الفقماي.
- ٣- الشيخ أحمد بن محمد بن أبي جامع، المعروف بابن أبي جامع.
- ٤- الشيخ أحمد بن محمد بن خاتون العاملي.
- ٥- الشيخ نعمة الله بن حال لدين أحمد بن محمد بن خاتون العاملي.
- ٦- الشيخ علي المنشار زين الدين العاملي.
- ٧- الشيخ كمال الدين درويش محمد بن الشيخ حسن العاملي.
- ٨- الشيخ عبد النبي الجزائري، صاحب الرجال.
- ٩- السيد شرف الدين علي الحسيني الاسترآبادي النجفي.
- ١٠- الشيخ أبو القاسم نور الدين علي بن عبد الصمد العاملي.
- ١١- السيد الأمير محمد بن أبي طالب الاسترآبادي الحسيني.
- ١٢- الشيخ ظهير الدين إبراهيم بن علي الميسي.
- ١٣- الشيخ برهان الدين أبو اسحاق إبراهيم بن علي الخانيساري
- الأصفهاني.
- ١٤- الأمير نعمة الله الحلبي.

مؤلفاته:

لنمترحم مؤلفات كثيرة، نذكر منها:

- ١- شرح قواعد الأحكام باسم «جامع المقاصد في شرح القواعد» في خمس مجلدات، وهو كتابنا الذي سيأتي الكلام عنه.
- ٢- الرسالة الجعفرية.

- ٣- الرسالة الخراجية (قاطعة الحاج في تحقيق حل الخراج).
- ٤- الرسالة الرضائية.
- ٥- رسالة الجمعة.
- ٦- حواشي مختلف الشيعة.
- ٧- حواشي كتاب شرائع الإسلام.
- ٨- حواشي إرشاد الأذهان، كما صرح بذلك في إجازته للشيخ علي بن عبد العالي الميسي والشيخ إبراهيم ولده.
- ٩- نعمات اللاهوت في لمن الجبت و لطاغوت.
- ١٠- شرح الالعية.
- ١١- رسالة في النبية.
- ١٢- حاشية المختصر النافع.
- ١٣- رسالة صيغ العقود والایقاعات.
- ١٤- رسالة السجود على التربة.
- ١٥- رسالة السبعة.
- ١٦- رسالة الجنائز.
- ١٧- رسالة أحكام السلام والتحية.
- ١٨- المنصورية.
- ١٩- رسالة في تعريف الطهارة.
- ٢٠- الرسالة الاثني العشرية في الرد على الصوفية.
- ٢١- رسالة النجمية في الكلام.
- ٢٢- رسالة في العدالة.
- ٢٣- حاشية على النعمة.
- ٢٤- حاشية على تحرير الفقه للعلامة.
- ٢٥- الرسالة في التعقيبات.
- ٢٦- رسالة الحج.

٢٧- رسالة الحبيزة.

٢٨- الرسالة الكثرية.

٢٩- رسالة في المنع من تقليد الميت.

٣٠- الرسالة الخياريّة.

٣١- الرسالة المواتية، أو رسالة تقسيم لأرضين.

٣٢- الرسالة المحرمة.

وفاته:

تضاربت الأقوال في تحديد سنة وفاته
فقد قال الحر العاملي في أمل الآمل^(١): أنه توفي سنة ٩٣٧ هـ ، وقد راد
عمره على السبعين.

وقال التفرشي في نقد الرجال^(٢) أنه مات في شهر جمادى الأولى سنة
٩٣٨ هـ .

وفي تاريخ حس مك روملو وتاريخ جهان آراء وروضات الجنات،
ورياص العلماء، ومستدرک الوسائل، ونظام الأقوال، وأعيان الشيعة، وسمية
البحار وغيرها، أنه توفي في ذي الحجة سنة ٩٤٠ هـ .

وقال ابن العودي: توفي مسموماً ثاني عشر ذي الحجة سنة ٩٤٥ هـ ، وهو في
الغري على مشرقه السلام^(٣) .

والحق ما عليه الأكثر من ترجيحه، وهو وفاته سنة ٩٤٠ هـ :
لأنه الموافق لما ذكره من تاريخ موته بحساب الحمل، وهو حلة (مقتداي
شيعة).

وقد جاء في إحدى المطبوعات الرجالية:
ثم علي بس عبد العالي عقق ثان وذوالمالي

(١) أمل الآمل ١٢٢٠٦.

(٢) نقد الرجال: ٣٣٨.

(٣) الفهر المستور ١٦٠: ٢.

بالحق أمي السنة الشيعة للنفوت قيل: (مقتدای شیعه)^(١)
ولأن الشاه طهماسب الصفوي كتب له فرمان الكبير، المذكورة صورته
في (رياض العلماء) في سنة ٩٣٩ هـ^(٢)، في حاشية هذا فرمان تأريخه وهو ١٦
ذو الحجة الحرام سنة ٩٣٩ هـ.

وقد توهم صاحب (الأعلام) نتيجة لتضارب المصادر المترجمة للشيخ في
تأريخ وفاته حين جعل ولادته في جين عامل، وتوهم حين ترجم له مرتين: الأولى
باسم علي بن الحسين بن عبدالحالي المتوفى عام ٩٤٠ هـ^(٣) والثانية باسم علي بن
عبدالحالي، وجعل وفاته ٩٣٧ هـ^(٤).

وقد قيل أنه مات شهيداً مسموماً وقد قاله الشيخ حسين بن عبدالصمد
الحارثي والد الشيخ البهائي كما نقله عنه صاحب رياض العلماء^(٥) وصاحب
مستدرك الوسائل^(٦).

• • •

(١) فوائد الرصوفة. ٣٠٥-٣٠٦.

(٢) الذريعة ٧٢٠ هـ و ٧٣.

(٣) الأعلام ٤: ٢٨١.

(٤) الأعلام ٤: ٢٩٩.

(٥) رياض العلماء ٣: ٤٤٢.

(٦) مستدرك الوسائل ٣: ٤٣٤.

نحن والكتاب:

يعتبر كتاب جامع المقاصد في شرح قواعد لمحقق الكركي من أهم الكتب الفقهية ومن أوثق المراجع التي يعوّب عليها أساطين لعقهاء في استنباط الحكم الشرعي، وتنطوي أهميته القصوى تثت على صعيد الدراسات العليا في الحوزات العلمية على عدة عوامل، قد يكون أبرزها ما تميّزت به عبارة المؤلف رضوان الله عليه من متانة علمية ورصانة فقهية، فرضت نفسها على الوسط الحوزوي من جهة، وما يحتله متن الكتاب -قواعد الأحكام- سعلامة الخلي، من مكانة مرموقة يُشار لها بالبيان ضمن النصوص الفقهية التي يعتد بها العلماء في الدراسات الدينية.

قواعد الأحكام:

بعد كتاب «قواعد الأحكام» من أروع ما حادت به براعة العلامة الخلي (٥٧٢٦) من حملة ما كتب، حتى كان بعد ظهور الدولة الصفوية في إيران دستور اسبلاد، والمهل العائوي الذي يعتمد عليه الحكم آسالك، وتبرز أهميته العلمية بخلاء من حلال كثرة الشروح المكتوبة عليه، فقد تناوله عشرات من فطاحل عمدائنا بالتحصيل والتدقيق والشرح والتفصيل، حتى ألقت في ذلك موسوعات فقهية متكاملة، منها على سبيل المثال كتاب «مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة»^(١).

جامع المقاصد في شرح القواعد:

ومن أهم تلك الشروح، كتابا لدش بين يديك، فهو -بحق- موسوعة فقهية قيّمة لا يمكن الاستغناء عنها، فقد نقل عن صاحب الجواهر -رحمه الله- قوله: من كان عنده جامع المقاصد والوسائل والجواهر فلا يحتاج إلى كتاب لمحروح عن عهدة الفحص لوجب على الفقيه في آحاد المسائل المرعية^(٢).

(١) ذكر شيخ الطهر في سرداً بلوغياً بشرح كتاب فرعد الأحكام في كتابه الدريفة ١٤: ١٧.

(٢) جواهر الكلام ١٤: ١٤٤.

ونقر عن صاحب العروة أنه يمكن لمجتهد في استنباطه للأحكام أن يكون عنده كتاب جامع المقاصد ووسائل ومستند التراقي.

وهذان الشهادتان من هذين العلمين من أعلى الأوسمة التي يتحلّى بها صدر الكتاب، وتعكس بوضوح أن هذا الأثر القيم من أئمة مقشيات الفقيه.

وقال السيد الأمير في الأعيان: «جامع المقاصد في شرح القواعد خرج منه ست مجلدات إلى بحث تفويص يصعب من كتاب النكاح، وهو شرح لم يعمل قبله أحد مثله في حلّ مشككه مع تحقيقات حسنة وتدقيقات لطيفة خال من التطويل والإكثار، وشارح لجميع أبحاثه يجمع عليه والمختلف فيه، وقد اشتهر هذا الشرح اشتهاراً كثيراً واعتمد عليه الفقهاء في أبحاثهم ومؤلفاتهم»^(١).

وقال الشيخ الطهراني في الذريعة: جامع المقاصد في شرح القواعد، تأليف آية الله العلامة الحلي رحمه الله وهو شرح مبسوط للمحقق الكركي الشيخ نور الدين علي بن الحسين بن عبد الله الكركي، المتوفى بالفحف... وقد خرج من هذا الشرح ست مجلدات مع أنه لم يتجاوز بحث تفويص يصعب من كتاب النكاح، وقد وصل إلى هذا الحد في ج ١ من ٩٣٥ ولم يتيسر له إتمامه بعد ذلك فتتمه الفاضل المهدي بكتابه «كشف اللثام عن وجه قواعد الأحكام» فاستدأ شرح كتاب النكاح إلى آخر القواعد، ثم شرح بعد ذلك الحج و لظاهرة والصلاة، وقد مرانها جامع الفوائد في شرح القواعد، ونسبها جامع المقاصد للمولى التستري، وللشيخ لطف الله الميسي المتوفى بأصفهان (١٠٣٢) تعليقة على جامع المقاصد يأتي بعنوان الخاشعة عليه في الحاء. وقد طبع بيران ما برر منه في مجلد كبير أوتيه: «الحمد لله العلي الكبير، الحكيم الخبير، العليم، القديم، الذي خلق الخلق بقدرته، وميز ذوي العقول من بريته. إلى قوله ثم شرعت في شرح طويل يشتمل من لمقاصد على كل دقيق وحليل»^(٢).

وكل ما تقدم - إن دن على شيء - فإنما يدل على أن الكتاب عني عن

(١) أعيان الشيعة ٢١٠٨

(٢) الذريعة ٧٢٥

كلّ إجراء وثناء، وأنه السفر القيم الذي صدّ فراعاً في المكتبة الإسلامية طالما ظلّ شاغراً، وبذلك صار الكتاب منية الفقيه، وضمّة المجتهد.

في رحاب التحقيق:

قد يكون من السابق لأوانه أن نقول: إنّ المؤسسة -بكوادرها كافة- لم تدخر جهداً مخصصاً إلاّ ووظفته لإخراج هذه الموسوعة لفقهية بما تستحق، أو أن نتحدث عما واجهته من مشاكر ومصاعب في مسيرة تحقيقه وتسميته ممّا لا يخفى عن أصحاب الخبرة في هذا الميدان، إلاّ أنّنا نودّ أن نشير هنا إلى بعض الملاحظات التي ترتبط بمنهج تحقيق الكتاب، وما اكتسبناه من نكات عممية، نراها جديرة بالتأمل والنظر:

١- لم نعتد طريقة ثابتة لتحقيق الكتاب، وإنما اختلفت من جزء لآخر حسب ما توفّر لنا من مخطوطات الكتاب، فتره نعتد على نسخة معينة نعتبره أصلاً في التحقيق، معارضها بنسخ أخرى إن وجدت، كما حصل في الجزء الأول والثاني، حيث عتمدت نسخة مسند أعظم أصلاً للكتاب، ونارة نعتد طريقة التلخيص بن عدة نسخ لإظهار النصّ أقرب ما يكون لما تركه المؤلف لعدم وجود نسخة يمكن الاعتماد عليها كأصل يعول عليه في عملية التحقيق.

٢- بعد معارضة الكتاب مع النسخ المخطّية، وحدنا أنّ هناك عبارات وجل مطولة قد سقطت بأكملها من الطبعة الحجرية، نذكرها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

ج ٢ ص ٣٣٠ [ج ١ ص ١٢٤ حجري] سقطت جملة: ولم نظفر بنقل في ذلك سوى ما في عبارة بعض الأصحاب، وما بحث وهو: أنّ الممقول من استعجب الإيلاء.

ج ٢ ص ٣٦٢ [ج ١ ص ١٢٩ حجري] سقطت جملة: والأئين على ما صره أهل اللغة: التأوه، وإنما كره كلّ منها، إذ كان بحيث لا يظهر منه حرفان.

ج ٤ ص ٦٣ [ج ١ ص ٢١٠ حجري] سقطت جملة: من الإغارة له، أي: للعبد الكافر فإنه حائز قطعاً.

ج ٤ ص ٧٢ [ج ١ ص ٢١١ حجري] سقطت جملة: وإنما يتصور ذلك عندنا: إذا تصرف للطفل على خلاف المصلحة، أما عند الأشاعرة فتصوره ظاهر.
ج ٤ ص ١٣٦ [ج ١ ص ٢٢١ حجري] سقطت جملة: ولقائل أن يقول: ان الجهالة ثابتة هنا.

ج ٤ ص ١٦٦ [ج ١ ص ٢٢٥ حجري] سقطت جملة: قوله: (ولو تضرراً منها) إذ ليس لأحدهما الاضرار بنفسه وصاحبه.

ج ٤ ص ١٥٠ [ج ١ ص ٢٢٣ حجري] سقطت جملة: لسلامة استبراء لواجب على المشتري بصلاح.

٣- تبين لنا أثناء التحقيق أن نسخة كتاب «قواعد الأحكام» التي اعتمدها المحقق الكركي رضوان الله عليه في شرحه «جامع المقاصد» لم تكن سليمة، مما جعلته يسهب في كثير من الأحيان في شرح عبارة مصافة أو حرف مصاف، وفي النهاية يحتمل زيادته أو تصحيحه، وعندما نرجع إلى «نسخة التي اعتمدناها من كتاب «قواعد الأحكام» والتي جُمِعت في متن الكتاب، نراها تختلف مع نسخة المحقق الكركي، بعدم وجود العبارة المذكورة.

فمثلاً ورد في ج ٢ ص ٢٩٠ من كتابنا هذا - في نسختنا من قواعد الأحكام - ما نصه «ولو شرع في ذكر الواجب قبل انتهاء الركوع، أو شرع في النهوض قبل إكماله بطلت صلاته».

وفي نسخة قواعد الأحكام التي اعتمدها المحقق الكركي في شرحه ورد ما نصه «ولو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع، أو شرع في النهوض قبل إكماله عامداً ولم يعد بطلت صلاته».

وفي شرحه لهذه العبارة، قال رضوان الله عليه: «ويفهم من قول المصنف: (عامداً ولم يعده) أنَّ الناسي لا تبطل صلاته، وكذا العامد إذا أعاد الذكر، وليس بجيّد، لثبوت النهي - المقتضي للعناد - في العامد، والاخلال بالواجب لو

تذكر الناسي في حال الركوع ولم يعد الذكر، مع احتمال الإجزاء بالمأني به هنا، لأن الناسي معذور، ولو ترك المصنف قوله: (ولم يعده) لكان أسلم للعبارة».
 بيها لم ترد العبارة المذكورة في نسختنا المعتبرة من قواعد الأحكام كما تقدم.

ومن ذلك أيضاً ما ورد في ج ٢ ص ٧٣ من نسخة ما لمظه: «ويتخير في الساقطة والمأني بها»، بيها الموحود في نسخة المحقق الكركي: «ويتخير في الساقطة أو المأني» وتعقياً على هذه العبارة قال المحقق الكركي: ولو حذف الألف، وحلت الساقطة والمأني بها على معنى الجنس يشمل الجميع وهو أوفق لعبارة التذكرة.

وفي ج ٤ ص ١٢٦ ورد ما نصه:

قوله: (إذا سيوا).

صوابه: سيوا بغير ياء، مثل دهموا ونهوا، لكثرة تنقل عن خط المصنف كذلك، ولعل الخطأ من الناقل.

بيها الموحود في نسخة لقواعد الاحكام نتي وصعناها متاً: سيوا.

وفي ج ٤ ص ١٧٩ ورد ما نصه:

قوله: (ولو اشترى لقطه من المحصرات فامترحت بالمتجددة من غير تمير فالاقرب مع مما كحه البائع ثبوت الخبر للمشتري بين الصسخ والشركة).
 الصواب: مما حكة، فان المما كحة لا اصل لها في اللغة، ولكن قلم المصنف سبق الى غير المراد.

بيها الموحود في نسخة لقواعد الاحكام لتي وصعناها متاً: مما حكة.

٤- توجد عبارات كثيرة نُقِحت في متن الطبعة الحجرية من جامع المقاصد، وهي لا تعدو كونها تعليقات وحوشي، لم ترد في النسخ الخطية المعتمدة لدينا، أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

ج ١ ص ٢١١ [ج ١ ص ٢٤ حجري]: فإن قيل: متى اعتقد صحة نية الوجوب في موضع نية التدب بطريق شرعي فظهارته صحيحة قطعاً فلا يستقيم ما

ذكره.

قلنا: ربي كان اعتقاده في أول الأمر عدم الصحة ثم بعد الصلاة الأولى تغير الاجتهاد إلى اعتقاد الصحة فإنه يأتي ما ذكرناه.

ج ١ ص ٢١٨ [ح ١ ص ٢٥ حجري]: في السح الخطية هكذا: قوله: (والواحب أقل ما يقع عليه اسمه).

أي: اسم المسح، والمراد: الصديق عرفاً؛ لا إطلاق الأمر بالمسح فلا يتقدر بقدر مخصوص.

بينما في الحجرية أدخلت عدة هوامش في هذا الكلام فجاء كما يلي:
أي: والواحب من مسح رأس مسح شيء منه هو أقل ما يقع عليه اسم المسح، والمرد: الصديق عرفاً لا جميعه ولا معه، لا إطلاق الأمر بالمسح ببعض الرأس في قوله تعالى: (ولمسحوا برؤوسكم) لاقتضاء الباء فيه التعميض عند بعض [جمع من ح] أئمة العربية، وبه ورد النقل الصحيح عن أهل البيت عليهم السلام فلا يتقدر بقدر مخصوص.

ج ١ ص ٢٢٩ [ح ١ ص ٢٧ حجري]: أدخلت هذه العبارة التوضيحية بعد جملة: لورود النص به: في حري محمد بن أحمد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن غسل الجنابة فقال: تغسل يديك أيمن من المرفق إلى أصابعك.

النسخ المخطوطة اعتمدة في تحقيق الكتاب:

اعتمدنا في تحقيق الكتاب على اثني عشرة مخطوطة: هي كآتي:

١- نسخة لمخطوطة في مكتبة آية الله السيد أحمد الرنجاني، وهي من بداية الكتاب، في آخر صلاة الميدين، كتبها بخط السج تلميذ المصنف وأحوز زوجة الشهيد لثاني الشيخ إبراهيم بن علي بن عبد عالي لمبسي سنة ١٢٣٤ هـ، وعليها حواشي بصف الله المبسي، تقع السحفة في ٣٤١ ورقة، كل ورقة تحتوي على ٢٥ سطراً، بحجم ١٨×٢٦، ورمزها في هامش الكتاب بالحرف «ح».

٢- النسخة المخطوطة في مكتبة مسجد أعظم في قم المشرفة، تحت رقم ١٣٣٦، تحتوي على كتابي الطهارة والصلاة، موهولة بالسج، وغير واضحة التاريخ، يوجد في الورقة الأخيرة منها تاريخ ٩١٥ هـ، ويشتبه بصحة، لأن مؤلف انتهى من كتابة كتابه إلى آخر صلاة لميدين في سنة ٩٢١ هـ، وتنصف هذه النسخة بمعارتها المصبوطة ودقتها، وقد وردت في حاشيتها عدة عبارات وتعليقات ختمت بحملة «مه مد طله» مما يدل على أنها مقروءة أو منقولة من نسخة الأصل، وحملت هذه السحفة أصلاً في صسط نص، ورمزها في هامش الكتاب بالحرف «ع».

٣- السحفة المخطوطة في مكتبة مدرسة سليمان خان في مشهد المقدسة، وهي من كتاب الحيض إلى كتاب الأمر، معروف، كتبها بخط نسخي قريب من النسخة لعلي محمد بن علي بن محمد الحسيني بتاريخ ٩٦٩ هـ، تقع النسخة في ٣٨٣ ورقة، كل ورقة تحتوي على ٢٥ سطراً، ورمزها في هامش الكتاب بالحرف «ن». أنظر: «فهرس النسخ الخطية لأربع مكتبات في مشهد ص ٨».

٤- النسخة المخطوطة في مكتبة سبهاالار تحت رقم ٢٥٣٨، وهي من صلاة الكسوف إلى أوئل المتاجر، موهولة بتاريخ، كتبت بخط النسخة غير منقط، واحتمل فهرس المكتبة كونها بخط مؤلف، وعند مقابلتها ظهر فيها بعض لأخطاء مما يدل على أنها ليست بخط المؤلف، تقع هذه النسخة في ١٠٤ أوراق،

كل ورقة تحتوي على ٢١ سطراً، بحجم ١٥×٢٠ سم، ورمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «س»، أنظر فهرس مكتبة سبيلار ١ : ٣٨٥.

٥- نسخة المحفوظة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد المقدسة، وهي من المتاحر إلى آخر الشععة، فرغ من كتابتها بخط الشيخ محمد بن أحمد المرندي في ١٨ ربيع الثاني عام ٩٥٣ هـ، وفي الورقة الأخيرة يظهر ما نصه «قوبل من أوله إلى آخره نسخة قوبلت تمت النسخة نسخة قوبلت تلك النسخة نسخة المصنف إلا ما راغ عنه البصر، وحسره عنه النظر، وكان قد حصل نسخة ثانية وقد كتبها على الهامش من على الجميع عند الحاجة إليها، وأحمد الله» تقع النسخة في ٤٤١ ورقة، كل ورقة تحتوي على ٢٠ سطراً، بحجم ٢٠×٣٠ سم، ورمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «م».

٦- النسخة المحفوظة في مكتبة كلية الحقوق في جامعة طهران، وهي من أول المحرر إلى نهاية الشععة، وحزه من الدين والسبق والرمزية، فرغ من كتابتها بخط السج ابن محمد حسن الموسوي بتاريخ ٥ رمضان ٩٨٥، ومصححة من قبل صاحب الرياض وولده، تقع النسخة في ١٧٠ ورقة، كل ورقة تحتوي على ٢٥ سطراً، ورمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ق».

٧- النسخة المحفوظة في مكتبة آية الله المرعشي العامة في قم المشرفة تحت رقم ٢١٥٢، وهي من الاقرار إلى آخر الوصايا، فرغ من كتابتها بخط السج حسين بن مظفر بن محمود بن جلال الدين السمناني في شوال سنة ٩٨٣ هـ، في حواشها تصحيح، تقع في ٢٥٨ ورقة، كل ورقة تحتوي على ٢١ سطراً، بحجم ١٩×٢٥ سم، ورمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ص»، أنظر فهرس المكتبة ١٥٩:٦.

٨- النسخة المحفوظة في مكتبة مسجد كوهر شاد في مشهد المقدسة، وهي من أول الاجارة إلى بدايات الاقرار وفي الورقة الأولى توجد عبارة: هذه النسخة الشريفة تمام خط المؤلف على م رقم في الحواشي بخطه، واحتمل لفهرس أن

تكون بخط المؤلف مستنداً - حسب الظاهر - على ورود عبارات وتعليقات في الحواشي تنتهي بعبارة «منه»، تتصف هذه نسخة بعبارتها المضبوطة وعدم السقط فيها، وتقع في ٢٠٩ ورقة، كل ورقة تحتوي على ٢٢ سطراً، رمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ك».

٩- النسخة المحفوظة في مكتبة الإمام الرضا عبه السلام في مشهد المقدسة، وتحتوي على كتاب النكاح فقط، كتبها عبد الله بن علي بن سيف لصيمري بتاريخ ٩٥٥، وتقع في ٣٠٤ ورقة، كل ورقة تحتوي على ١٩ سطراً، ورمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ض».

١٠- النسخة المحفوظة في مكتبة آية الله المرعشي العامة في قم المشرفة تحت رقم ١١١١، تحتوي على كتاب النكاح فقط، فرغ من كتابتها بخط لسح حيات الدين محمود بن محمد بن عبدالحق بن غياث الدين جمشيد بتاريخ ١٨ ذي الحجة ٩٩١ هـ، وتقع في ٢٣٥ ورقة، كل ورقة تحتوي على ٢١ سطراً. بحجم ٢١×٣١ سم، رمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ش».

١١- النسخة المحفوظة في مكتبة غرب همدان تحت رقم ٣٩٣، وهي من أول صلاة العيدين إلى آخر الأمر بالمعروف، ومن بداية إحياء الموات إلى آخر الهبات، كتبها نصر الله بن برق بن صالح بن تركي الطرقي بتاريخ ٩٦٨، تقع في ٢٣٤ ورقة، كل ورقة تحتوي على ٢٧ سطراً، رمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ه».

١٢- اعتمدنا في تصحيح كتاب «تواعد الأحكام» والذي جعلناه في متن الكتاب، على النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران تحت رقم ٥٦٤٣، وهي نسخة كاملة مشكولة لمبة، كتبت بخط النسخ بتاريخ ٧٢٦، تقع في ٣٤٠ ورقة، كل ورقة تحتوي على ٢٣ سطراً بحجم ٢٥×١٨، انظر فهرس المكتبة ٩٧:٧.

منهجية التحقيق:

كان من الطبيعي - ونحس بدأ بتحقيق كتاب «جامع المقاصد» بما يمثل من ثقل علمي في الأوساط اخوزوية - أن نحاول جهد الإمكان إخراجها بصورة مثلى، وبالمستوى الذي يتناسب وحجم الكتاب من الناحية العلمية من جهة، وما توصلت إليه حركة إحياء تراث في العالم الإسلامي من جهة أخرى.

فكان أن تجندت مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ما يقارب العشرين محققاً، وزعمهم حسب الاختصاصات العلمية في علة لجان تلخص مجموعها منهجية التحقيق الجماهيري، وهي كالآتي:

١- لجنة المقابلة: وعملها مقابل نسخ المخطوطة - التي مر وصفها - بعضها على البعض الآخر، وتشبيث الاختلافات إن وجدت، وقد تكونت هذه اللجنة من الاخوة: الحاج عز الدين عبد الملك، والأخ حمزة الكعبي، والأخ عبدالرضا كاظم كربدي، والأخ محمد عبدعلي محمد.

٢- لجنة الاستخراج: وعملها استخراج الأقوال الفقهية التي غرستها المصنف وناقشها أثناء بحثه، واستخراج الأحاديث الشريفة التي استدل بها، وتكونت هذه اللجنة من أصحاب السماحة حجج الإسلام: الشيخ محمد الباقر، والسيد هادي حمزة لوه، والشيخ محمد الميرزائي، وأصحاب الفضيلة الشيخ شاکر آل عبدالرسول السماوي، والشيخ محمد علي السماوي، والشيخ عطاء الله رسولي.

٣- لجنة تقويم النص: وعملها تقطيع النص إلى عدة فقرات حسب ما تقتضيه العبارة، ثم النظر في الاختلافات الموجودة بين النسخ الخطية وتوجيه الصحيح منها، والإشارة إلى ذلك في الهامش، واستخراج معاني الكلمات الغريبة وشرحها، وتكونت هذه اللجنة من: صاحب الفضيلة الشيخ محمد الحسون مسؤول تحقيق كتاب جامع المقاصد والأخ الفاضل فارس الحسون.

٤- كتابة الهامش: وقد قام بهذه المهمة الأخ الفاضل السيد غياث طعمة مستفيداً من كل ما تقدم في الألبان الآتفة الذكر في صياغة الهوامش النهائية.

٥- مهمة الإشراف النهائي على الكتاب، وسير الغور في زواياه وإبداء الملاحظات النهائية، كانت على عاتق أصحاب السماحة حجج الإسلام المحقق السيد علي الخراساني والسيد صالح الحكيم.

جواد الشهرستاني

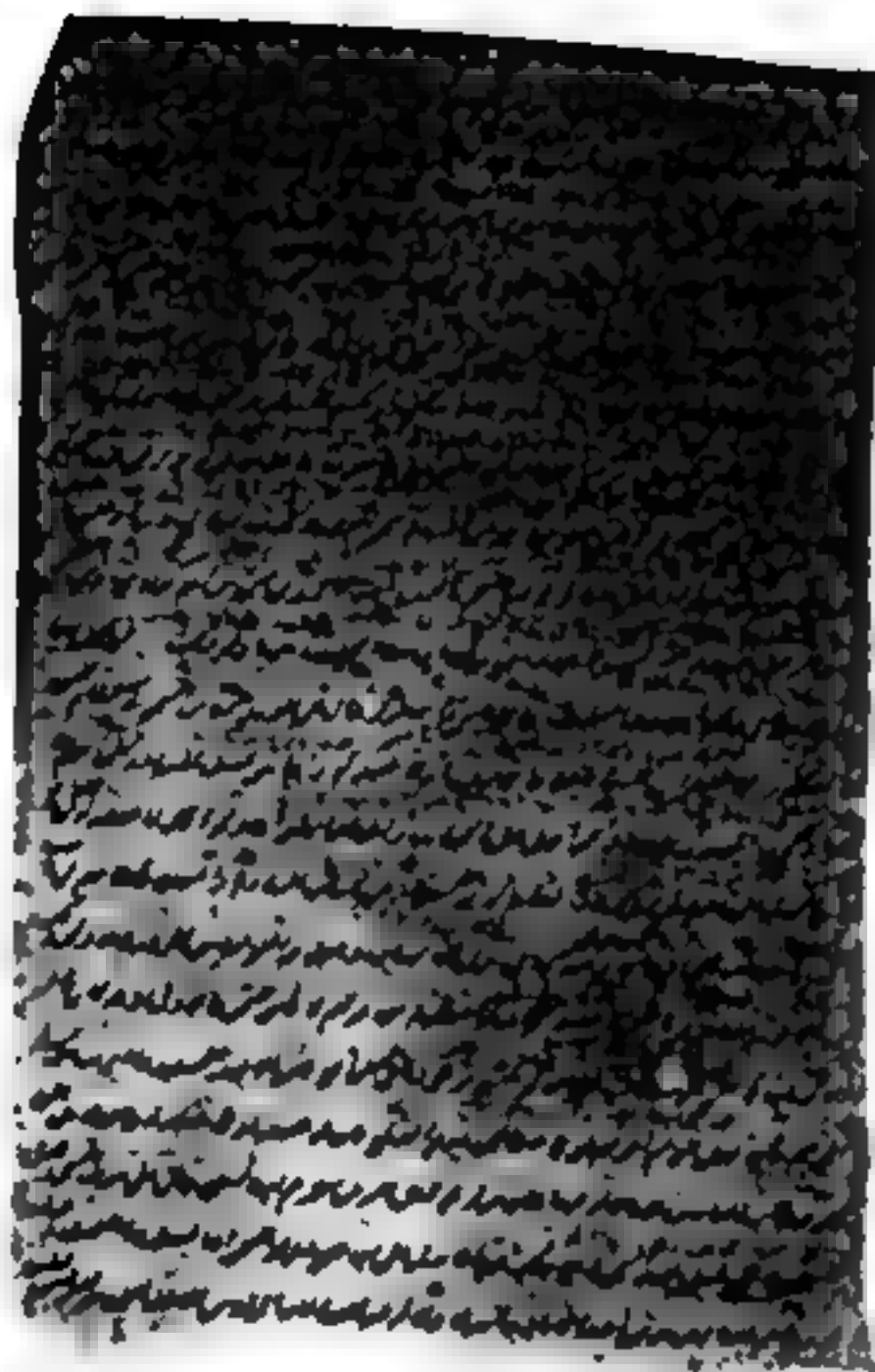
٩ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ



مجلس الشورى الإسلامي

Handwritten manuscript page from the "Majma' al-Bihar" (The Sea of Knowledge), featuring dense Arabic script in a cursive style. The text is arranged in horizontal lines across the page.

[illegible]



صفحة الأخيرة من نسخة مكتبة مدرسة ميهسالاري طهران.

جَنَائِزُ الْمُفْتَاضِلِ

فِي شَرْحِ الْقَوَائِدِ

تَأَلَّفَ

الْمُحَقِّقُ الثَّالِي

الْشَيْخُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكُرْكِيُّ

المتوفى سنة ٩٤٠ هـ

لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ

تَحْقِيقُ

مُؤَسَّسُ الدَّارِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأَخْيَارِ الْكُرْكِيُّ



مرکز تحقیقات کتاب و تاریخ علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

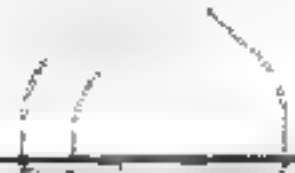
الحمد لله على سوانح النعماء، وترادف الآلاء، المتمفضل بارمال
الانبياء، لإرشاد الدهماء، والمتطول بنصب الأوصياء لتكميل الأولياء،
والمنعم على عباده بالتكليف، المؤدي إلى أحسن الجزاء، رافع درجات
العلماء، ومفضل مدادهم على دعاء الشهداء، وجاعل أقدامهم واطئة على
أجنحة ملائكة السماء.

أحمده على كشف البأساء، ودفع المضراء، وأشكره في حالتي الشدة
والرخاء، وصلى الله على سيد الانبياء محمد المصطفى وعترته الاصفياء
صلاة تملأ أقطار الأرض والسماء.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي الكبير الحكيم الخبير الذي خلق الخلق بقدرته، وميز ذوي
العقول من برئته معرفته، وكلفهم بسلوك حاذة شريعته، وبأمة أعلام ملته.
أحمده حمداً يستوجب المريد من كرمه، ويرتبط العتيد من نعمه، وأشكره شكراً

أما بعد: فهذا كتاب قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام
 لخصت فيه لب الفتاوى خاصة، وبينت فيه قواعد أحكام الخاصة، إجابة
 لالتماس أحب الناس إلي، وأعزهم علي، وهو الولد العزيز محمد، الذي
 أرجو من الله تعالى طول عمره بعدي، وأن يوسدني في لحدي، وأن يترحم
 علي بعد عماتي كما كنت أخلص له الدعاء في خلواتي، رزقه الله سعادة
 الدارين، وتكميل الرياستين، فانه برّني في جميع الأحوال، مطيع لي في
 الأقوال والأفعال، والله المستعان وعليه التكلان، وقد رتبت هذا الكتاب
 على عدة كتب:



يفتصى الواهر من سبب^(١) قسبه، والفايز^(٢) من مدار ديمه، والصلاة على رسوله محمد
 المصطفى، رافع أعلام الإيمان، ونهج سبيل الحمان، وعلى آله حمة حقائق الدين، وولاة
 مشارع اليقين، صلاة تملأ أقطار السماوات والأرضين، وتبلغ أسماع الخلائق أجمعين.

وبعد. فإن كتاب (قواعد الأحكام في مسائل الحلال والحرام) لشيخنا
 الأعظم، شيخ الإسلام، مفتي فرق الأنعام، عمر العلوم، عيني دارس الرسوم، حبر الامة،
 محبت البدعة، ناصر السنة، جمال لمة والحق والدين، أبي منصور الحسن بن الشيخ
 الفقيه السعيد، الأجل لمقدس، سيد الملة والدين، يوسف بن المطهر الحلي، سقى الله
 تعالى صريحه مياه الرضوان، ورفع قدره في فرديس^(٣) الحنان.

كتاب لم يسمح الدهر مثاله، ولم ينسج ماصح على متواله، قد احتوى من
 المروع الفقهية، على ما لا يوجد في مصنف، ولم يتكفل ببيان مؤلف، ولم يتفق له شرح
 يبرز حقائقه من مكنونها ويظهر دقايقه من مصونها.

(١) التثنية: العطاء. قاله الجوهري في الصحاح ١: ١٥٠ مادة «سبب».

(٢) الفخر: صبب الذم واللاء ولطفر. قاله ابن منظور في لسان العرب ٥: ٢٦٦ مادة «فخر».

(٣) فرديس جمع فرداء الفردوس: هي لبسات التي هي الكرم والأشجار. قاله الطبري في مجمع البحرين ٤: ٩١ مادة «فردس».

وإني كنت على قديم الزمان أقول أن أصعب له شرحاً يتكف ببيان مشكلاته، وإمرار مخدراته، على ما أنا فيه من قصر البع عن هد المرام، والقصور المانع عن الوصول إلى هذا المعام، إلى أن مضى على ذلك مدة طويلة، كتبت في حلالها أشياء متفرقة على أبواب الكتاب، حسن وقعها عند أولي الألباب.

ثم شرعت في وضع شرح طويل، يشتمل من المقاصد على كل دقيق وحلي، وبعد الشروع رأيت عدم ذكر جمع من المعاني، أن أعتق على مسائل الكتاب ما يكون عوباً على حل عذرتي، وبيان مشكلاته، وإظهار نكاته، متعرضاً فيه إلى الخلاف الواقع بين المعاني، والإشارة إلى الدلائل المتداولة على السنة المعقها، وما عسى أن يسح لهذا الخاطر القاتر، ويساق إليه الطر العاصر، أشيراً إلى ما هو الحق بأوحر عبارة، مكتفياً بأقصر إشارة.

وما كان هذا الكتاب مقام من الله عليّ تاشأته في حرم سيدي ومولاي أمير المؤمنين، وستة الوصيين صلوات الله عليه تترى، بعد أحبه صفوة الله من ليين وأحب المعصومين، واقعني أيام اندوبة العالية البسة، باهرة الباهرة، الشريعة لميفة، العلة العلوية، لشهة الصعوبة الموسومة، بأدهاسه تعالى بالنصر والتأييد، وقرأ أيامها بالخلود والتأييد، ولا رأت حبب الملوك واسلاطين معقرة على أعتابها، ورؤوس العتة والمتحدين من لحباريه ملدة على أبوابها، ولا زال يدهر ساعداً على ما يطلب في أيامها الزاهرة، من إقامة عمود الدين، والقدر موقفا لما بره في أرميت القاهرة، من علاء معالم اليقين محمد وآله الأظهار المعصومين.

أحسب أن أحمله تحفة، أوذي بها بعض حقوقها عدي، ووسلة لاستحصال الدعاء لها على مرور الأعصر، وذلك غاية جهدي.

وأرجو أن تهب عليه سمات القبول، ويعبر من وفور الرحمة، وعميم المعطفة، بغاية المأمول [وسميته بحمع المقاصد في شرح موعود]^(١) وإلى الله أرعب في تيسير المراد، وفيل لسداد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

كتاب الطهارة

وفيه مقاصد:

الأول: في المقدمات، وفيه فصول:

الأول: في أنواعها.

الطهارة: غسل بالماء أو مسح بالتراب، متعلق بالبدن على وجه له صلاحية التأثير في العبادة، وهي وضوء وغسل وتيمم، وكل واحد منها إما واجب أو ندب.

فالوضوء يحب للواجب من الصلاة، والطواف، ومس كتابة القرآن.

« كتاب الطهارة »

قوله رحمه الله: (فالوضوء يحب سواجب من الصلاة والطواف ومس كتابة القرآن).

وحوب الصلاة والصواف ثبت بأصل لشرع، غير متوقف على إحداث المكلف سبباً يقتضيه. وأما مس كتابة القرآن - بناء على تحريم مسها للمحدث - فلا يحب غالباً، إلا سبب من قبل المكلف، كذروا بحري بحراه، ولا شبهة في انعقاد نسيه لو بدر، لأن لمس عبادة كما صرح به جمع من مفسرين، وكذا حمل المصحف، والنظر إلى الكتابة من ثم قالوا: إن القراءة في المصحف أفضل.

وربى وحب المس لإصلاح في المصحف لا يمكن بدونه، ولجمع ما تنثر من ورقه كذلك وبحوه.

ويستحب للصلاة والطواف المندوبين، ولدخول المساجد، وقراءة القرآن، وحمل المصحف، والنوم، وصلاة الجنائز، والسعي في الحاجة، وزيارة المقابر، ونوم الجنب، وجماع المحتلم، وذكر الحائض، والكون على طهارة، والتجديد.

قوله : (ويستحب للصلاة والطواف مندوبين).

لا شبهة في استحبابه لهما؛ لامتناع وجوب شيء لعاية مندوبة، لكنه شرط في الصلاة، إذ لا صلاة إلا بوضوء^(١)، بخلاف لطواف مندوب لصحته من المحدث على الأصح، وسيأتي في حج إن شاء الله تعالى فهو مكتمل له. وكان عليه أن يذكر من كتابة القرآن المستحب، فإن الوضوء مستحب له (وإن كان مع ذلك شرطاً له إذ لا يسمه إلا المطهرون)^(٢).

ولا ممانعة من كون الشيء مسحاً لا يستغفر في الذنبة تحتم فعله، وكونه لا بد منه في شيء مندوب، بمعنى أنه لا يباح بدونه، ويرى أطلق بعضهم على هذا انقسم اسم الواجب، ولا يريد به إلا المحار، وعلاقة استحور أنه لا بد منه في ذلك الشيء، فأشبه الواجب الذي لا بد منه.

قوله : (ولدخول المساجد ...) .

إلى استحباب الوضوء لدخول المساجد سرود النص عليه^(٣)، ولا استحباب صلاة التحية وهي تقتضيه، واستحبابه بزيارة القبور مفيد في الخبر بقبور المؤمنين^(٤).

(١) هذا اقتباس من حديث ورد في التهذيب ٤٩٠٦ حديث ١٤٤ وفيه (لا صلاة إلا بطهارة)

(٢) لواقعة ٧٩

(٣) أمالي الصدوق ٨/٢٩٣، التهذيب ٣: ٢٦٣ حديث ٧٤٣

(٤) قال السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٩: ١ (ولم أظفر بحصوه نص) ولدي يظهر من عبارات بعض الفقهاء وحيد النص بذلك . قال الشهيد الأول في الذكرى ٢٣ (ويستحب الوضوء . . . وزيارة قبور المؤمنين . . . إلى أن قلنا كبل ذلك للنص) . وفي مدارك الأحكام ٢ (والذي يجتمع من الأحبار وكلام الأصحاب يستحب الوضوء للصلاة والطواف المندوبين . . . نرى أن قال - وزيارة قبور المؤمنين) . وقال السيد الحكيم - طب ثرام في مستمسك العروة الوثقى ٢: ٢٩٠ (ويظهر من الذكرى والمدارك أنه رواية، بل من الدلائل التي لا تخبر بقيدها بالمؤمنين)

و استحباب الوضوء للكون على طهارة، معناه استحباب فعله للبقاء على حكمه، وهذا معنى صحيح لافساد فيه، وما يوجد في ادواشي المنسوية الى شيخنا الشهيد من أن ذلك في قوة: يستحب الوضوء للكون على وضوء. وهو ظاهر الفساد، فانكر قراءة الكون بالجر، وكذا بالرفع، عطفاً عن المستتر: يستحب للصلاة والطواف. لأنه يصير حينئذ في قوة يستحب الوضوء، ويستحب الكون على طهارة، وهو تكرار لا حاصل له. واختار قراءته بالرفع على أنه مبتدأ معدوف الخبر، وما ذكره تكلف، والتكرار الذي ادعاه غير لارم، لأن المعنى على ذلك التقدير: يستحب الوضوء لهذه الاشياء، ويستحب الكون على طهارة. وهذا معنى صحيح لا تكرار فيه.

ويرد على ما اختار أصحابنا من الاستحباب وهو خلاف الأصل، وعدم الخروج عن المعنى الذي قرره في العطف، مع عطف الإسمية على الفعلية. ويستحب الوضوء تحميدياً، وإن لم يصل بالأول، وفقاً لما في النذكرة (١)، وإن توقف شيخنا في النذكرة (٢) بعموم قوله عليه السلام: «الوضوء على الوضوء كفارة من غير استعفاء» (٣).

ويسمى أن يُقرأ قوله: (والتحديد) بالرفع عطفاً على المرفوع في قوله: (ويستحب)، إذ لو قرئ بالخفض كان المعنى: يستحب الوضوء للتحديد، ولا ريب أن التحديد هو فعل الوضوء ثانياً بعد وضوء مبيح، فيكون فعل الوضوء مستحاً لفعل الوضوء ثانياً، وهو مستحب.

ويستحب الوضوء في موضع آخر غير ما ذكر [تصل] (٤) الى ستة وثلاثين موضعاً.

(١) تذكرة الفقهاء ١: ٢١

(٢) ذكرى الشيعة، ٩٦

(٣) الفقيه ٦: ٢٦ حديث ٩ وفيه أن (الوضوء على الوضوء يور على نور ومن حدد وضوءه من غير حدث آخر حدد الله عز وجل نوبته من غير استعفاء) ول في ص ٣٦ حديث ١٥ ورد (من توضأ فذكر سم الله طهر جميع جسده وكان الوضوء الى الوضوء كفارة له بينها من الغيوب، ومن لم يظهر من جسده الا ما أصابه الماء).

(٤) لم ترد في «ع» و «ح» وأثبتناها ليستقيم المعنى.

وهما فائدتان ينبغي التنبه لهما:

(أ): هل يعتبر في الوضوء لواحد من الأمور المذكورة بية الرفع، أو الاستباحة لمشروط بالطهارة لتحقيق غايته، أم تكفي نية الدية؟

يسعى أن يقال بابتداء ذلك على أن شبه بالطهارة - مكلة له وليست من شرطه - هل هي كافية في رفع الحدث، أم لا؟.

فإن قلنا لأول كفت العاية، والآ فلا بد من أحد الأمرين، وبدونها لا يقع الوضوء صحيحاً، كما يظهر من كلامهم في بية الوضوء^(١)، سواء على اشتراط بية الرفع أو الاستباحة.

ويحتمل الاكتفاء بشية العاية، **بِمَسْكِ يَمْسُكُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَانُوءٌ»**^(٢) ويظهر من كلام المصنف في **وضوء للتكفين**، فإنه استحبه لذلك، ونردد في الدخول به في الصلاة، وهذه هي غير **الْمَوْضُوءِ لِمَوْلَى الْجَنِّبِ**، وجماع المختصم والتحديد ونحوها، كمريد عمل البيت وهو حجب، لا متاع الرفع في هذه المواضع.

(ب): الوضوء المجدد لا يقتضيه لراحة، لأن وضعه على أن يكون بعد وضوء مبيح، لكن لو فعل كذلك، وظهر في الأول حلل، هل يكون رافعاً أم لا؟ قولان للأصحاب^(٣)، ولا شبهة في كونه رافعاً بناء على لا اكتفاء بالقرينة، وكذا على اعتبار بية الوجه معها، إما لخلاف بناء على اعتبار أحد الأمرين.

ومشؤه، من ظاهر قوله عليه السلام: **«نَهَا لِكُلِّ مَرِيءٍ مَانُوءٌ»**^(٤) ومن أن شرعيته لتدارك ما عساه فات في الوضوء الأول.

ويظهر من الدروس المبسطة، حيث قلنا: وفي المجدد قول قوي

(١) المسوط ١٩: ١، الكافي في العقدة ١٣٢، الوصية ٢٧، عبة الروح (المواضع المفيدة): ٤٩١، السرائر

١٧، المختلف: ٢٠، منتهى المطلب ٥٥: ١

(٢) صحيح بيهاري ٢: ١، من أبي داود ٢٦٢: ٢ حدث ٢٢٠٦.

(٣) قال العلامة لعلي في التذكرة ١: ٥٠٦، والشهد الأول في البيان ٨ بعدم الرفع، ان الحقن لعلي فقال في

المعتبر ١: ٤٠ بالرفع.

(٤) راجع الفاش (٢) المصدم

والغسل يجب لما وجب له الوضوء، ولدخول المساجد وقراءة العزائم
ان وجبا، ولصوم الجنب مع تضيق الليل إلا لفعله، ولصوم المستحاضة مع
غمس القطنة.

بالرفع (١)، ولعل الأقرب العدم، شك في سبب الشرعية الذي ادعاه الخصم، ولو
سلم فلا يتعين لذلك رفع الحدث، لخور أن يكون لتدارك المستحبات.

قوله: (والغسل يجب لما يجب له الوضوء، ولدخول المساجد و لقراءة
العزائم إن وجبا) .

قيد وجوب الغسل لما يكونها واحتي بنذر وشبهه، لامتناع استقرار وجوب
العسل لما في الدمة مع عدم وجوبها، يمكن يجب ان يستثنى من دخول المساجد الاجتياز
في غير المحدثين، اذ ليس بمحرم على محسب، وشبهه لبعض (٢).

ويجب ان يقيد العسل في قوله: (والغسل يجب ...) بما عدا غسل
المس، فإن حدث المس لا تحرم معه قراءة العزائم، كما صرح به شيخنا في البيان، ولا
دخول المساجد مطلقا، وفاقا لامن دريس (٣) للأصل، ولنقله الاجماع، ومنعه المصنف
في التذكرة (٤) وهو ضعيف، ولا يخفى أن المراد بالعزائم: سور السجدة الواحدة.
قوله: (ولصوم الجنب مع تضيق الليل إلا لفعله، ولصوم المستحاضة مع
غمس القطنة) .

يجب أن يقيد صوم كل من يكونه واجبا، على حد ما سبق في نظائره، إذ لو
كان غير واجب لكان الغسل شرطاً ولا يكون واجبا، وهذا بناء على ما استقر عليه
مذهب الأصحاب، من اشتراط صحة صوم الجنب بتقديم الغسل على الفجر.
والاستثناء من محذوف، أي: مع تضيق الليل لكل شيء إلا لفعله، وكأنه
إفّا ترك التقييد هنا اكتفاء بما ذكره في نظائره.

(١) البروس: ٢

(٢) التهذيب ١: ٣٧١ حديث ١١٣٢

(٣) البرائر: ٣٢.

(٤) التذكرة ١: ٥٦.

ولا يرد عليه أنه يرى وجوب الغسل للجذبة لنفسه، فتعليق وجوبه بالصوم ينافي مذهبه، لأن وجوبه لنفسه لا ينتفي وجوبه لأمر آخر، لكونه شرطاً فيه، لأن علل الشرع معرقات للأحكام، فلا محذور في تعددها.

ولا يخفى أن تصديق وجوب الغسل وضده دائر مع تضييق الغاية وعدمه، لا مع وجوبه لنفسه، فيظهر به اختلاف منشأ الوجوب.

وأما صوم المستحاضة مع غمس الدم القطنه سواء سال مع ذلك أم لا فاشترطه بالغسل إجماعي، وإن اختلف الأصحاب في كمية الغسل بالنسبة إلى الحالات.

وبسفي التنبه لشيء وهو أن الغسل لو صادف الليل هل يجب تقديم الغسل على الفجر، بحيث يقارن طلوعه علمياً أو ظاهراً أم يجوز تأخيرها إلى وقت صلاته؟ فيه وجهان، يلتزمان إلى أن الغسل شرط للصوم، والشرط مقدم، وأن شرطية للصوم في الاستحاضة دائرة مع شرطية للصلاة وجوداً وعدماً، وكذا سعت وضيقه، ومن ثم يبطل الصوم بالاخلال بالغسل الواجب بها نهاراً، بخلاف الجباية الطارئة بعد الفجر. ولو تجدد الغمس بعد صلاة الفجر فلا غسل، لعدم وجوبه للصلاة، إلا أن تسيل، فيجب لوجوبه للظهرين حينئذ.

فإن اعتبرنا في قلة الدم وكثرته الموجبة للغسل - متعددات تارة ومتحداً أخرى - أوقات الصلاة، كما يلوح من الأخبار (١)، فلا بد من مساء الكثرة إلى وقت الظهرين، وبدونها ينتفي الوجوب، لعدم الخطاب بالطهارة قبل الوقت.

وإن لم نعتبر في ذلك وقت الصلاة، روعي في وجوب الغسل وقت الصلاة لها، وللصوم وجود الغمس وقتاً ما، نظراً إلى أن الدم حدث، والحديث مانع سواء طرأ في الوقت أم قبله.

وفي الأول قوة، لأن حدث الاستحاضة إما يعترف فيه ما سبق إذا انقطع للبرء،

(١) الكافي ٩٥: ٣ حديث ١، والتهذيب ١: ١٦٨ و ٣٨٨ حديث ٤٨٢ و ١١٩٧، والاستبصار ١: ١٤٠ حديث

ويستحب للجمعة من طلوع الفجر إلى الزوال، ويقضى لوفات إلى آخر السبت، وكلما قرب من الزوال كان أفضل، وخائف الاعواز يقدمه يوم الخميس، فلو وجد فيه أعاده.

وأول ليلة من رمضان، ونصفه، وسبع عشرة، وتسع عشرة، واحد عشرين، وثلاث وعشرين، وليلة الفطر، ويومي العيدين، وليلي

ولهذا لو تجددت القلة بعد السيلاني خلال العمل، واستمر ذلك إلى وقت صلاة أخرى لم يجب الغسل.

ومن هذا يعلم أن إطلاق المصنف وجوب الغسل للصوم مع غس القطعة لا يستقيم على إطلاقه.

وإنما غير المصنف الأسلوب في العبارة، حيث غير وجوب الغسل بوجوب الأمور السابقة، وأطلق عدم يقيد بحسب ولا غير. لعدم التعاوت المقتضي لتقاء الحكم بترك التمهيل، بخلاف الصوم لثمة الاختلاف بين الجنب والمستحاضة في وجوب الغسل له، فن ثم أطلق في الأول، وصل هاهنا.

وكان عليه أن يذكر حكم الحائض والنساء، فانه إذا انقطع دمها قبل الصبح بمقدار الغسل، وحسب تقديمه عليه للصوم الواجب كالجنب، وقد صرح المصنف بهذا الحكم في أكثر كتبه^(١)، وفي بعض الأخبار ما يدل عليه^(٢).

قوله: (وكل ما قرب من الزوال كان أفضل).

هذا يقتضي أخصيته آخر الأداء، والتقديم، وأول القضاء، وما قرب من الأفضل قبله في الفضل.

قوله: (وأول ليلة من رمضان...).

ليلة نصف رمضان مولد الحسن والحواذ عليها السلام، وليلة سبع عشرة ليلة التقاء الجمع بين سدر، وليلة تسع عشرة يكتب وفد الحاج، وليلة إحدى وعشرين

(١) تذكرة المفهه ٥٦٦:١، والمختلف: ٢٢٠، وتحرير الاحكام ٧٨:٦

(٢) التهذيب ٣٩٣:٦ حديث ١٢١٣

نصف رجب ونصف شعبان، ويوم المبعث، والفدير، والمباهلة، وعرفة، ونيروز الفرس، وغسل الاحرام، والطواف وزيارة النبي والائمة عليهم السلام، وتارك الكسوف عمداً مع استيعاب الاحتراق، والمولود،

أصيب فيها أوصياء الأنبياء، وفيها رفع عيسى بن مريم وقص موسى عليها السلام، وليلة ثلاث وعشرين تُرحى فيها ليلة القدر ويستحب فيها غسلان، أول الليل وآخره، ويستحب لعل لجميع مرادى رمضان.

قوله: (ويوم المبعث...).

يوم المبعث: هو السابع والعشرون من رجب ويوم الفدين الثامن عشر من ذي الحجة، ويوم مباهلة: الرابع والعشرون منه على الاشهر، ويوم عرفة: هو اليوم التاسع منه.

وأما نيروز الفرس فهو أول سنة الفرس، وقصر بحلول الشمس [بهرج] (١) الحمل، وبشرايان، وأول يوم من شهر فروردين لتقديم لغارسي.

قوله: (وتارك الكسوف عمداً مع استيعاب الإحتراق).

لا فرق بين كسوف الشمس والقمر في ذلك، لدلالة الأخبار عليه (٢).

قوله: (والمولود).

أي: يستحب له الغسل، ووقته حين ولادته، وقيل بوجوب الغسل (٣).

(١) زيادة من النسخة المحرقة، وبها يستقيم الكلام.

(٢) ورد في بعض النسخة المتعمدة ما لعظماء من أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا انكشف القمر فامتنع الرجل فكل أن يصلي فليمتل من غد وليقص الصلاة. أن لم يستيقظ ولم يعلم بكسوف القمر فليس عليه ألا يقصاء بغير غسل. مد ظله.

وانظر من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٦ حدث ١٧٢، ر بهذيب ١: ١١٤ حديث ٣٠٢ و ١٥٧ حديث

وللسعي الى رؤية المصلوب بعد الثلاثة، والتوبة عن فسق أو كفر، وصلاة الحاجة والاستغارة، ودخول الحرم والمسجد الحرام ومكة والكعبة والمدينة ومسجد النبي عليه السلام، ولا تداخل وإن انضم اليها واجب، ولا يشترط

قوله: (وللسعي الى رؤية المصلوب بعد ثلاثة).

المراد بعد ثلاثة أيام من صلبه، وقيل بوجوبه حينئذ (١)، والمستند ضعيف. ولا فرق بين من صلب بحق أو ظلماً، وبين من صلب على الهيئة المعتبرة شرعاً وغيره، عملاً بظاهر اللفظ، والتقييد بخلاف ذلك لا يمتد به.

قوله: (والتوبة عن فسق أو كفر)

لا فرق في الفسق بين كونه عن صغيرة أو كبيرة، وعن المفيد رحمه الله التقييد بالكبائر (٢)، والخبر يدفعه (٣).

قوله: (وصلاة الحاجة والاستغارة)

ليس المراد أي صلاة اقترحها المكلف لأحد الأمرين، بل المراد بذلك ما نقله الأصحاب عن الأئمة عليهم السلام (٤)، وله مظان فليطلب منها.

قوله: (ولا تداخل وإن انضم اليها واجب).

الصواب في تداخل قراءتها بفتح الحاء، وضم اللام مع تخفيف الدال على حذف تاء المضارعة، وما أتى به المصنف من عدم تداخلها عند الاجتماع، أي: عدم الاكتفاء بفعل واحد لأسباب متعددة - سواء عتيا في النية أم لا، وسواء كان معها فعل واجب أم لا - هو القول المنصون لعدم الدليل الدال على التداخل.

وليست كالأغسال الواجبة، لأن المطلوب بها وهو الرفع أو الاستباحة أمر واحد، بخلاف المندوبة، ومع انضمام الواجب فعدم التداخل أظهر، لاختلاف الوجه

(١) قاله أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفتنة: ١٣٥

(٢) الفتنة: ٦.

(٣) التهذيب ١١٦: ١ حديث ٣٠٤

(٤) الكافي ٣: ٤٧٠، ٤٧٦، المقية ١: ٣٥١، ٣٥٥، التهذيب ١١٦: ١، ١١٧، حديث ٣٠٥، ٣٠٦، وان شئت

الاستزادة راجع الوسائل. ٥ أبواب صلاة الاستغارة وباب ٢٨ من أبواب بقية الصلاة المندوبة.

فيها الطهارة من الحدثين، ويقدم ما للفعل وما للزمان فيه.
والتييمم يجب للصلاة والطواف الواجبين،

بالوجوب والتدب، وهما متضادان.

وقيل: بالتداخل مطلقاً ، وقيل: مع انضمام الواجب (١) ، استناداً الى بعض الأخبار التي لا تدل على ذلك صريحاً (٢) ، مع معارضتها بأقوى منها.
ولم يذكر الأصحاب في الوضوء إذا جتمع له أسباب، هل يكفي عنها وضوء واحد أم لا بد من التعدد؟ لكن يلوح من كلامهم، أن الوضوء الرابع لمحدث كافٍ في مثل التلاوة، ودخول المساجد، والكون على طهارة، وزيرة القبور، والسمي في حاجة، وحيث يمتنع الرفع، كما في يوم الجنب وجماع لمحتتم وأمثالهما، مما شرع الوضوء فيه مع وجود المانع من الرفع فينبغي التعدد.

قوله: (ويقدم ما للفعل)

ما يستحب للمكان من قبيل ما للفعل، لأنه يستحب لدخوله، ويرد عليه أن بعض ما يستحب للفعل من العمل بما يستحب بعد الفعل، وهو غسل تارك الكسوف والقديد، وغسل السعي إلى رؤية المصلوب، وغسل التوبة عن فسق أو كفر، وغسل قتل الوريث.

واعتذر شيخنا الشهيد عن ذلك ، بأن اللام في قوله: (لفعل) لام الغاية، أي: يقدم ما غايته لفعل، وهذه المذكورة أسباب لاستحباب العمل، لا غايات (٣).

وهو دفع بحض الغاية، فإن اللام لتعميل مطلقاً، وإرادة الغاية منه تحتاج الى قرينة، ومع صحة إرادة ذلك فأي شيء في العبارة يدل على تعيين ما غايته الفعل، وتمييزه عن غيره.

قوله: (والتييمم يجب للصلاة والطواف الواجبين) .

(١) قاله شيخ طوسي في البوط ١: ٤٠ ، وبخلاف ١٦: ٣٦ مسألة ١٨٩ كتاب الطهارة

(٢) الكافي ٣: ٤١ حديث ١، التهذيب ١: ١٠٧ حديث ٢٧٩

(٣) حكاه السيد العاملي في معناه الكلمة ١: ٢٥ ولم ينف على كونه كنزاً ليدل

والخروج المحب في المسحدين .

المحصر بوجوب التيمم فيما ذكره، المستند من السياق، ومن قوله: (والمدوب ما عداه) ينافية الإعتراف بوقوع التيمم بدلاً من كل من الطهارتين، وأنه يستباح به ما يستباح بهما، وهكذا صنع في كتبه (١)، وليس محيد.

وقد عدل شيخنا الشهيد في كتبه إلى أن التيمم يجب لما تجب له الطهارتان، ويفرد بخروج المحب وشبهه من المسحدين (٢)، وهو الصواب، لأنه إن كان بدلاً من الوضوء فعناية الوضوء غاية له، وإن كان بدلاً من العمل فكذلك، حتى في صوم المحب، وشبهه على الأصح، تمسكاً باستصحاب المنع من الصوم إلى أن يتحقق المزيل.

وبعد التيمم يتحقق الإذن به إعمالاً فستعين، وتجب استدامته إلى طلوع الصبح، إلا أن يعرض ما لا يمكن دفعه من يوم فلا حرج.

قوله: (والخروج المحب من المسحدين) .

ظاهر العبارة، أن المراد به: من أجنب في أحد المسجدين، وهو قريب من مورد الخبر (٣)، فإن مورد المحتلم في أحدهم، والخاق من عرض له الخيانة فيه بسبب آخر . كما هو ظاهر العبارة . ومن أجنب حرجاً، ودخل إلى أحد المسجدين عامداً، أو ناسياً، أو جاهلاً، لعدم تعقل الفرق بين من ذكر وبين المحتلم، رجوع إلى ظن لا يعيده النص . إذ عرفت ذلك ، فاعلم: أن مورد الخبر التيمم للمعروح، فلو أمكن العمل فهل يقدم؟

يحتمل ذلك ، لعدم شرعية تيمم مع تمسك من مبدله، وخصوصاً مع مساواة زمانه لزمان التيمم، أو قصوره عنه، ولأصح عدم وقوفاً مع ظاهر النص، ولعدم العلم بأرادة حقيقة الطهارة، ولأن الخروج واجب، ولو جار الفصل لم يجب . والظاهر أن هذا لتيمم لا يبيع وإن صادف فقد الماء، والا لم يجب

(١) المنهى ١٥٤٦، وانحرير ٢٢٠٦

(٢) الذكرى: ٢٥، واندروس: ٢٠، والبيان: ٣٤، واللمعة: ٢٦.

(٣) الكافي ٧٣: ٣، حديث ١٦٤، تهذيب ٤٠٧: ١، حديث ١٢٨٠

والمندوب ماعداه، وقد تجب الثلاثة باليمين و كنذر والعهد.

الخروج عقيبته بغير فصل متحريا أقرب الطرق، والتالي باطل، فعل هذا لا يسوي فيه البدلية.

ولم يذكر المصنف وجوب التيمم عن الخائض، والأصح إلحاقها بالجانب في ذلك، لرواية أبي حمزة الثمالي عن أبي هريرة عليه السلام (١). ولطاهر: مساواة الفساء لها، لأنها حائض في المعنى، دون المستحاضة الكثيرة نعم لعدم النص.

قوله: (والمندوب ما عداه)

قد ذكر استحباب التيمم في مواضع مخصوصة كالتييمم للوم، ولصلاة الجبارة ولومع وحود الماء، ولا كلام في استحبابه في تلك المواضع، بل كن هل يستحب في كل موضع يستحب فيه الوضوء والغسل؟ لا إشكال في استحبابه إذا كان المدل رافعا أو مبيحا، إنما الإشكال فيما سوى ذلك.

والحق أن ما ورد النص به، أو ذكره من يوثق به من الأصحاب، كالتييمم بدلا من وضوء الخائض للذكر يشار إليه، وما عده فليس المع، إلا أن يثبت بدليل.

قوله: (وقد تجب الثلاثة باليمين و كنذر والعهد).

لما كان الأكثر وجوب الطهارة بأصل الشرع، صُدِّرَ (قد) الدلالة على التقليل إذا دخلت على المضارع غالبا في الوجوب، بأحد الأسباب لصدرة من المكلف. ولا ريب أنه يراعى في صحة تعمق ثلاثة دلائل شرعية، فلا يعقد اليمين وأخواه على الوضوء إلا إذا كان مشروعاً.

وإطلاق بعضهم إنعقاد اليمين عليه وأخويه (٢) فاسد، إذ لا ينعقد اليمين على الوضوء مع غسل الجذبة، نعم شرعية لوضوء عابدة، و مؤول في غسل كذلك، فلا يعقد اليمين على مجرد الغسل الذي لم تثبت شرعيته، كعس في غير وقته.

(١) الكافي ٣: ٧٣ حديث ١٤

(٢) أصل ذلك الشهيد الأول في الألفية ٢٦

وما قيل من ابتئاته على الإنعقاد، لو تعلق بمباح متساوي الطرفين فاسد، لأن
العبادة لا تنصور فيها الإباحة بهذا المعنى، لأنها قرية، فلا بد فيها من الرجحان، ومن
هذا يعلم حكم التيمم.

وقد تجب الطهارة بالتحمل عن الغير، إما لما بأن يستاجر عن ميت لوصوه ندره
وأخل به، أو لما هي شرط فيه، وهو ظاهر.



الفصل الثاني : في أسبابها

يجب الوضوء بخروج البول، والغائط، والريح من المعتاد وغيره مع اعتياده،

قوله : (الفصل الثاني : في أسبابها، يجب الوضوء بخروج البول، والغائط، والريح من المعتاد، وغيره مع اعتياده).
إعلم أن السبب في عرف الأصوليين هو الوصف الوجودي الظاهر المنصط، الذي دل الدليل الشرعي على أنه مُعْتَرَفٌ لحكم شرعي، وهو أحد متعلقات خطاب الوضع.

وقول المصنف : (في أسبابها)

أراد بها : الأمور التي يترتب عليها فعل الطهارة في الجملة، أعم من أن تكون واجبة أو مندوبة، إذ لا تحب إلا لموجب شيء من العايات السابقة، إلا غسل الحانة عند المصنف وجماعة^(١).

وربما هذه موجبات، نظراً إلى ترتب وجوب عليها مع وجوب الغاية، وتسمى بواقض أبصاً، باعتبار طروء شيء منها على الطهارة غالباً، وإنما قيد به لأن دُئِمَ الحدث لا يقتض حدثه لدائم إلا على بعض الوجوه، ولأول أعم مطلقاً، وبين الأخيرين عموم من وجه.

وقوله : (من المعتاد).

أراد بالمعتاد هاهنا : الذي اعتيد خلق منه مصرفاً للفصلة المعلومة، وهو الفرج الطبيعي، وأراد بالاعتیاد في قوله : (مع اعتياده) تكرار خروج الفضة مرة بعد أخرى، لأنه حينئذ يصير مخرباً عرفاً، فيتناول إطلاقات استصوص الواردة بالنقص بالخارج من أسبيلين، ما يخرج منه^(٢).

(١) منهم والد العلامة كما في النكتة : ٢٩، وابن عمدة في الوسيلة : ٤٢

(٢) الكافي : ٣ : ٣٥ و ٣٦، الاستبصار : ٨٦٦ وللصريح راجع الوسائل : ١ : ١٧٧ الباب الثاني من بوقض الوجه .

والنوم المبطل للحاستين مطلقاً، وكلّما أزال العقل،

وإطلاق الشيخ النقض بالخرج مما تحت الملة دون غيره^(١) ضعيف، واعتبر بعضهم في صيرورته معتاداً خروج الخرج منه مرتين متواليتين عادة، فيثبت النقض في الثالثة.

وفي صيرورته بذلك محرجاً عرفاً نظراً، ولو اعتبر فيه صدق الاسم عليه عرفاً، من غير تعيين عدد لكان وحهاً، لأن بحقيقة الشرعية إذا تعذرت، أو لم توجد صير إلى العرفية.

وليس هذا كعادة الخبيص، للإجماع على عدم اشتراط ما زاد على المرتين فيه، مع أنه مني على التعليب، فلو خرج أحدهما لثلاثة من غير الطبيعي قبل اعتياده فلا نقض، ومنه كل من قُتِلَ المشكّل، وهذا إنما هو إذا لم ينسب الطبيعي، فإذا انسد نقص الخارج من عبيره وبأول مرة، كما ذكره المصنف في المنتهى، وحكى فيه لإجماع^(٢).

ويسمي أن يُعلم أن الخارج قوله: (من المعتاد)، متعلق بخروج المعترف كل من الثلاثة، فلا نقض بخروج الريح من ذكر الرجل، ولا من قبل المرأة، إلا مع الإعتياد على الأصح. في قُبِلَ المرأة.

وينبغي أن يراد بالخروج: إلتعارف، وهو خروج الخارج بنفسه منفصلاً عن حد الباطل، فلو خرجت المقعدة ملوثة ثم عادت فلا نقض على الأصح.

قوله: (والنوم المبطل للحاستين مطلقاً).

أراد بالحاستين: السمع والبصر، وبما خصها لأنها أعم الحواس الخمس إدراكاً، فإن بطلان الإدراك بها غالباً يستلزم بطلان الإدراك بغيرهما، دون العكس، وفي النصوص ما يصلح وجهها هذا التخصيص^(٣).

(١) البوط ٢٧: ١، الخلاف ١٢: ١٢ مسألة ٨٨.

(٢) منتهى الطلب ٣١: ١.

(٣) علل الشرائع: ٢٥٧، عيون أخبار الرضا ٢: ١٠٤.

والاستحاضة القليلة،

وتعبيره - (لبطل) ، أول من تعبر غيره بالعالب (١)، لأنه أصرح في نفي النقص عن اليسته، وهي مبادئ النوم وأراد بقوله (مطلقاً): تعمم النقص في جميع الحالات، سواء كان النائم قاعداً، أو متفرحاً، أو قائماً، أو راكعاً، لأن قوله عليه السلام: «فن نام قليتوضاً» (٢) للعموم، وتخصيص ابن بابويه الحكم بالتفرح (٣) ضعيف. ولو شك هل نفي عليه الصوت أم لا؟ وأن ما خطر له منام، أم حديث النعس؟ بى على استصحاب الطهارة، ولو كان فاقده الحاسة قد روجدها، وعمل بما يعلى على طه.

قوله: (والاستحاضة القليلة).

أورد على العبارة شيخنا المشهيد فيسمى المتوسطة في غير الصبح، فاتها يوحيان انصوء خاصة (٤)، فكان عليه أن يذكرها، ليكون كلامه حاصراً لأسباب الوضوء، كما صنع شيخنا في كتبه.

ويمكن دفع الإيراد، بأن المتوسطة من أسباب الغسل، لأنها سبب له بالنسبة إلى الصبح، أو يقال: إذا انقطع دمها للبرء في وقت التطهير، أو العشاءين وحب الغسل إذا كان في وقت الصبح يوحيه، ومتوسطة من أسباب الغسل، وإن تحلف الحكم لعارض.

وكل هذا لا يشفي، لأن غايته أن يكون من أسباب الوضوء وحده تارة، ومن أسباب الغسل أخرى، فلا بد من ضم كل إلى به، ليكون المذكور حاصراً لأسباب كل منها.

(١) منهم: الشيخ المكي في القنعة: ٣، والشيخ في المبسوط ١: ٢٦، والمحقق في الشرائع ١: ١٧، وابن حزم في الوسيلة: ٤٢، والشهيد في البيان: هو فيه (الزبل للحواس)، وغيرهم.

(٢) متن ابن ماجة: ١: ١٦١ باب ٦٢ حديث ٤٧٧، سنن أبي داود ٦: ٥٢ حديث ٢٠٣ مسند أحمد بن حنبل ١: ١١١، السنن الكبرى للبيهقي ١: ١١٨.

(٣) القنعة: ٧.

(٤) التكريز: ٢٥، الدروس: ٧، البيان: ٥، اللعة: ٢١.

و المستصحب للنواقض كالذود المتلطخ ناقض أما غيره فلا، ولا يجب غيرها كالمذي وإتي وغيرهما.

ويجب الغسل بالجسابة، والحيض، والاستحاضة مع غمس اسقطة، والنفاس،

قوله: (والمستصحب للنواقض كالذود المتلطخ ناقض، أما غيره فلا). في هذه العبارة مباحثة ما، لأن المستصحب للنواقض ليس النقض مستنداً إليه، بل إلى ما صاحبه، وكأنه ارتككب في ذلك ضرباً من التحوّر لعدم اللبس، والضمير في قوله: (أما غيره) يعود إلى المستصحب لأنه لمحدث عنه، أو إلى الذود لقربه. قوله: (ولا يجب غيرها كالمذي)

أراد بذلك الرد على من يقول بانتقاض الوضوء بغير هذه الأسباب، من أصحابنا^(١) ومن العامة^(٢).

وما ورد في أخبارنا من وجوب الوضوء بغير ما ذكر، مما لا يقول به الأصحاب، إنما لضعف الحديث، أو لشذونه^(٣).

والمذي بالدال المحمّة: ماء رقيق أصفر، يخرج عقيب شهوة الجماع والملاعبة غالباً.

والمذهب أنه ليس بناقض، وأنه طاهر، وقول ابن الجنيد بنقضه عقيب الشهوة ضعيف^(٤)، كما ضعف قول أبي حنيفة بالنقض بالقيء إذا ملأ الفم^(٥).

قوله: (والاستحاضة مع غمس القطنة).

لم يورد عليه شيخنا هاهنا وجوب التقييد في المتوسطة بوقت الصبح، مع أنه وارد

(١) نسب في المختلف، ١٨ هذا القول لابن الجنيد

(٢) ذهب إلى ذلك أبو حنيفة كما في الباب في شرح الكتب ١، ١٧، والشافي في الام ١٧: ١٧.

(٣) انظر مارواه الشيخ طوسي في التهذيب ١، ١١، ١٢، ١٣، ٢٢، ٤٥، حديث ١٩، ٢٣، ٢٩، ٥٦، ١٢٧، والاستبصار ١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٨، حديث ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٨٤.

(٤) في المختلف: ١٨.

(٥) البيوط لمصرحي ١، ٧٥، وشرح فتح القدير ٢، ٣٤، وبداية المجتهد ١، ٣٤، والمحلّى ١، ٢٥٧.

ومسّ الميت من الناس بعد برده قبل الغسل، أو ذات عظم منه وإن أبيضت

عليه، لما عرفت من أنها في غير الصبح من أسباب الوضوء خاصة، وليس له أن يقول: أراد أنها من أسباب الغسل في الجملة، لأن الظاهر أن المراد في جميع الأسباب، أنها أسباب متى حصلت.

واعلم أن قوله: (ويجب الغسل بالجنابة والحيض) يحتاج إلى فصل تكلف، لأن الحيض هو الدم، والمراد بإيجاب الغسل به إيجابه بخروجه، إذ لا معنى للإيجاب به نفسه، لما عرفت من أن السبب هو الوصف.

والجنابة: هي الحالة التي تحصل بالإنزال أو بالجماع، فهي غيبة عن تقدير شيء، ولو قدرت معها لخروج الذي لا بد من تقديره مع الحيض فسد المعنى، فحينئذ يجب أن تكون العبارة هكذا: يجب الغسل بالجنابة، وبخروج الحيض، وأخويه، إلى آخره.

قوله: (ومسّ الميت من الناس بعد برده قبل الغسل، أو ذات عظم منه وإن أبيضت من حي).

قيّد الميت بكونه من الناس، لأن ميتة غير آدمي لا يجب بمسها غسل، وقيّد المس بكونه بعد برد الميت بالموت، إذ لو مسه حياً لم يجب الغسل، لأن الحرارة من توابع الحياة والنفس (١).

وقيده أيضاً بكونه قبل الغسل، كما دلت الأخبار عليه، في نحو خبر عبد الله بن مسان، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا مسه وقته وقد برد، فعليه الغسل، ولا بأس أن يمسه بعد الغسل ويقتله» (٢).

والمراد بالغسل: الغسل المجهود، وهو المعتبر في حال الاختيار، لأنه المتبادر إلى المهم، ولأنه المطلوب شرعاً،

وسقوط الطلب عن بعضه لتعذره لا يقتضي عدم اعتباره في مسمى الغسل، ومن ثم لو غُتِل للضرورة بغير خديط، أو يَتم عن بعض الغسلات، وأمكن الغسل المعتبر

(١) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ١، ٢، التهذيب ١: ٤٣٨ و ٤٣٩ حديث ١٣٦٤، ١٣٦٦

(٢) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ٣، التهذيب ١: ١٠٨ حديث ٢٨٤، الاستبصار ١: ٩٩ حديث ٢٢٢

من حي، وغسل الأموات، ولا يجب بغيرها.

ويكفي غسل الجنابة عن غيره منها لو جامعته دون العكس،

قبل الدفن، كان المتجه وجوب الاعداد، ولأن استصحاب ما كان قبل غسل الضرورة إلى أن يحصل الناقل يقتضي ذلك.

فعل هذا يدرج فيه: من لم يُغسل أصلاً بعد الرد، ومن غسل فاسداً، ومنه: تفصيل الكافر عند فقد المسلم إن قلنا به، ومن سبق موته قتله وقد اغتسل، أو قتل بغير السبب الذي اغتسل له، ومن فقد في غسله أحد الخاطئين، والميم ولو عن بعض الغلات، والكافر وإن فعل به صورة الغسل. ويخرج عنه من لم يرد بالموت، ومن غسل صحيحاً، وإن تقدم الغسل إذا قتل بالسبب الذي اغتسل له، والشهيد، والمعصوم.

وفي عصر كمل الغسل بالسنة إليه قولان، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى. وحكم القطعة ذات العظم حكم الميت في ذلك، سواء أبيضت من حي أو ميت، وفي العظم المجرد قول بالمساواة لا بأس به.

فعل هذا كل من يجب تمثيله يجب بمته الغسل، ومن لا فلا. وفي قوله: (أو ذات عظم منه، وإن أبيضت من حي) مناقشة؛ لأن الضمير للمجروح يعود إلى الميت، فعطف المياعة من حي (أن) الوصلية حينئذ لا يستقيم. قوله: (وغسل الأموات).

هو مبتدأ محذوف الخبر أي واجب، وإنما غير الأسلوب في العبارة لأن غسل الأموات ليس على نهج الأغسال السابقة، ولا يخفى أن المراد الميت المسلم ومن يحكمه. قوله: (ويكفي غسل الجنابة عن غيره منها لو جامعته دون العكس).

الضمير في قوله: (منها) يرجع إلى الأغسال، والمستتر في قوله: (لو جامعته) يرجع إلى غسل الجنابة، والآخر يعود إلى الغير. ومعناه: أنه إذا اجتمع على المكلف غسلان فصاعداً من هذه الأغسال - أحدهما غسل الجنابة - فإذا اغتسل غسل الجنابة كفى عن ذلك الغير وارتفع الحدث، دون العكس، فلو اغتسل عن ذلك الغير ولم يتوضأ، فقد جزم المصنف بأنه لا يكفي عن الجنابة، ويبقى على الحدث، وقيل: بأنه

يجزئ عن غسل الجنابة كما يجزئ غسل الجنابة عنه من غير احتياح إلى الوضوء.
أما وجه الفرض الأول مضافاً إلى الإجماع، فهو أن الحدث - الذي هو عبارة عن
التنجاسة الحكمية - متحد - كما ستنبه عليه - وإن تعددت أسبابه، فإذا نوى ارتفاعه
بالسبب الأقوى ارتفع بالاصافة إلى غيره، وسيأتي على دلائل العرض الثاني - من
الأخبار ما يصلح دليلاً لهذا.

وأما وجه القول الأول من العرض الثاني - وهو الذي جزم به المصنف - فهو
أن غسل الجنابة أكمل من غيره من الأغسال، لأنه في قوة طهارتين، وغيره طهارة
واحدة وأقوى، لأنه يرفع الحدثين الأكبر والأصغر، وغيره إنما يرفع حدثاً واحداً،
والأضعف لا يقوم مقام الأقوى، ولا يجزئ عنه لأصل.

ويدل على القول الثاني وجوه:

(أ): أن الأحداث التي هي أسباب الطهارة، وإن تعددت، فإن مسببها - وهو
التنجاسة الحكمية، التي هي المانع من الأشياء المخصوصة، ويعبر عنها بالحدث أيضاً -
متحد، وهي مشتركة في الدلالة عليه، فإذا سوى لمكلف الغسل لرفع الحدث، مضافاً
إلى واحد من الأسباب عند تعددها، فقد نوى رفع ذلك المشترك فيجب ارتفاعه، لأن
« لكل امرئ ما نوى » (١) فيرول المانع المضاف إلى جميعها.

بيان اتحاد المانع أنه لو تعدد لوجب لرفع كل واحد من أفراد غسل، والتالي
باطل، فالقدم مثله.

بيان الملازمة: أن الأسباب المتعددة إذا احتتمت فالأصل عدم تداخل
مسيباتها، ومن ثم لم تعدد الطهارة الصغرى بتعدد أسبابها. وفي بيان الملازمة نظر.
(ب): أنه لو لم يكتف بغسل الخيض عن الجنابة مثلاً عند اجتماعها، لم يكن
لوحوب غسل الخيض فائدة أصلاً، وكان وجوده كعدمه، والتالي ظاهر السطلان،
فالقدم مثله.

بيان الملازمة: أن وحوب الغسلين معاً، إما أن يكون بمعنى تحتملها معاً، أو

التخير بينها على أن يجزئ كل منها عن الآخر في التبع به، أو بمعنى أجزاء أحدهما عن الآخر خاصة، دون العكس؛ والأول معلوم البطلان، والفرض بطلان الثاني، فتعين الثالث، وحينئذ فلا يكون لوجوب ذلك الآخر فائدة، لأنه لو لم يكن مجزئاً، ولو لم يكن بغيره أجزاء عنه، وذلك يقتضي أن لا يكون لوجوبه فائدة، وأن يكون وجوده كعدمه.

ويمكن أن يساق الدليل على وجه أوضح من هذا، بأن يقال: لو لم يجزئ غسل الحيض عن الجنابة عند وجوبها لمتنع وجوبه، والتالي واضح البطلان. بيان الملازمة: أن وجوب الفعل يقتضي القطع بترتب الأجزاء على الاتيان به مشتملاً على جميع وجوه الوجوب، وسقوط الطلب عن المكلف، وغسل الحيض على ذلك التقدير لا يشترطه على فعله لإجزاء، ولا سقوط الطلب والخروج عن عهدة التكليف، وإنما يترتب الإجزاء على فعل غسل المقتارن له - وهو الجنابة - ووجوده كعدمه، فيكون التكليف به تكليفاً بما لا يجزئ، وهو محال، فيمتنع.

أو يقال: وجوب غسل الحيض - على تقدير عدم اجرائه عن الجنابة - ليس واحداً من أقسام الوجوب، فيجب انتفاؤه.

بيان الملازمة: أن الوجوب ينقسم باعتبار الفعل إلى الحتمي، والمرتب، والقيضي، ووجوب غسل الحيض في الفرض المذكور على تقدير عدم الأجزاء عن الجنابة ليس واحداً منها، فينتفي وجوبه، وإذا انتفى وجوبه - على تقدير عدم الأجزاء عن الجنابة - وجب بحكم العكس أن يجزئ عنه، على تقدير الوجوب.

(ج): النص، فيه رواية حريز عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا حاضت المرأة وهي جنب أجزاءها غسل واحد» (١) فإن أريد إجزاء كل منها عن الآخر فهو المدعى، وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، وهو محال.

ومنه حسنة زرارة، عن أحدهما عليها السلام أنه قال في حديث طويل: «المرأة يجزئها غسل واحد لجنابتها، وإحرامها، وجمعتها، وغسلها من حيضها، وعيدها» (٢)

(١) التهذيب ١: ٣٩٥ حديث ١٢٢٥، الاستبصار ١: ١٤٦ حديث ٥٠٢

(٢) الكافي ٣: ٤٩ باب ٢٧ حديث ١، التهذيب ١: ١٠٧ حديث ٢٣٩

فان انضم الوضوء فاشكال، ونية الاستبحة أقوى إشكالاً.

وتقریه ما تقدم.

وعليه اشكال: فان الاكتفاء بعمل واحد، بحيث يكفي عن الأغسال المندوبة إن كان مع اشتماله على نيتها يلزم وقوع عمل واحد على وجهين متناقضين، وإلا لزم وقوع عمل بغير نية، مع لزوم استعمال الإجزاء في حقيقته وبجازه، إذ هو حقيقة في الخروج عن عهدة الواجب، فيمكن أن يراد لواحد: الواحد في النوع، مع أنه بعيد، ولا ريب أن القول بالإجزاء قوي، وهو مختار صاحب المعتمد (١)، وشيخنا الشهيد (٢)، والأول أحوط.

قوله: (فان انضم الوضوء إشكال).

بناء على ما اختاره المصنف من الجرم يضم أجزاء العكس تردد في الإجزاء على تقدير انضمام الوضوء إلى غير غسل للبريق.

ومنشأ الاشكال من أن غير الحنابة مع وضوء يكافئ غسل الحنابة، لثبوت إباحة الصلاة ونحوها بكل واحد منها عند الانفراد، وكل من المكافئين يقوم مقام الآخر فيجزئ عنه، ومن أن الفصل وحده لا يجزئ عن الحنابة لضعفه وقصوره، والوضوء لا مدخل له في رفع حدث الحنابة، فيبقى الحدث بحاله.

ولا شبهة في ضعف الوجه الأول، لأن جزء السبب لا بد أن يكون صالحاً للتأثير، وليس للوضوء مدخل في رفع حدث لعانة أصلاً، بل وجوده كعدمه، وجزء السبب لا يكون سبباً برأسه.

قوله: (ونية الاستبحة أقوى إشكالاً).

المراد: أن عدم الاجزاء بالسببة إليها أقوى إشكالاً، فيكون الإجزاء أقوى، كما يدل عليه شوق العبارة، حيث انتقل مما لا يجرى عنده حتماً إلى ما في إجرائه إشكال، استوى طرقاه، ومقتضاه الانتقال إلى ما يكون حادب الاجزاء فيه أقوى.

ومنشأ الاشكال: من أن غسله صالح لكل من الأضعف والأقوى، والرفع إنما

ويجب التيمم بجميع أسباب الوضوء والغسل، وكل أسباب الغسل
أسباب الوضوء إلا الجنابة فإن غسلها كاف عنه، وغسل الأموات كاف عن
فرضه.

يتحقق بانصرافه إلى الأقوى، وانصرافه إليه ترجيح من غير مرجح، ومن عموم قوله
عليه السلام: «إمّا لكل امرئ ما نوى»^(١) وقد نوى بالاستباحة زوال المانع، فيجب
أن يحصل له، وإمّا يتحقق برفع حدث الجنابة ويرتفع، وقوة هذا الوجه ظاهرة.
ولو نوى رفع الحدث وأطلق فكالاتباحة، وهذا كله بناء على أن العكس لا
يجزئ.

قوله: (ويجب التيمم بجميع^(٢) أسباب الوضوء والغسل).
أما وجوب التيمم بدلاً من الغسل بجميع أسبابه فظاهر، لأن التيمم بدلاً
من الغسل لو أحدث حدثاً أصح وجب عليه التيمم بدلاً من الغسل لأن الوضوء على
الأصح، كما سيأتي بيانه، وأما التيمم بدلاً من الوضوء فافهم يجب بأسباب الوضوء.
ولا ريب أن التيمم لو وجد الماء وتمكن من استعماله في الطهارة انتفع
تيممه، فإذا فقد وجب التيمم، فيكون اتّكّن من استعمال الماء سبباً ناقضاً لوجوب
التيمم.

قوله: (وكل أسباب الغسل أسباب الوضوء إلا الجنابة، فإن غسلها
كاف عنه، وغسل الأموات كاف عن فرضه).

لما كان غسل الجنابة لا يحاميه الوضوء لا فرضاً ولا نفلاً كان ضميمته إليه
بدعة، واكتفي بالغسل في استباحة الصلاة، فمن كان غسل الجنابة كافياً عن
الوضوء، لأنه يفيد عائدته، فيكون حدث الجنابة بعد الوضوء ناقضاً للوضوء، غير موجب
له.

وأما قلنا: إن الوضوء لا يحاميه مطلقاً، لرواية عبد الله بن سليمان قال: سمعت

(١) صحيح البخاري ٢٠١٦، ومس في داود ٢٦٢٢: حديث ٢٢٠١

(٢) ورد في هامش النسخة المتقدمة ما يظنه: «يجب أن يكون الحكم على طبيعة التيمم لا على كل فرد فرد،
لأن كل فرد فرد لا يجب بجميع موجبات الوضوء والغسل» منه مدقّله.

أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الوضوء بعد العسل بدعة»^(١) ومرسله [محمد بن] أحمد ابن يحيى: «الوضوء قبل الغسل وبعده بدعة»^(٢).

والمراد: غسل الجنابة، لرواية محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أهل الكوفة يروون عن علي عليه السلام أنه كان يأمر بالوضوء قبل العسل من الجنابة، قال: «كذبوا على علي عليه السلام»^(٣) الحديث، ولا شك أن إصلاق الروایتين الأوليين يقتضي كون الوضوء بدعة، سواء كان واجباً أو مندوباً.

ونزلها الشيخ في التهذيب^(٤) على «وضوء واجب» وأجى باستحباب الوضوء مع العسل، محتجاً برواية أبي بكر الحضرمي، عن أبي جعفر عليه السلام، وقد سأله: كيف أصنع إذا أجنست؟ فقال: «إغسل كفك وفرجك، وتوضأ»^(٥) الحديث. وحواله: أن تنزيل هذه على الحقيقة، وأجرأ الروایتين على ظاهرهما أولى، لأن ظاهرهما وجوب الوضوء، وهو موافق لمذهب العامة^(٦).

والذي عليه الأصحاب يعني استحباب الوضوء، قال المصنف في المنتهى^(٧): لا يستحب الوضوء عندما فيه، خلافاً للشيخ في التهذيب^(٨) وعبارة الكتاب تنعیه أيضاً، حيث تنى الوضوء مع غسل الجنابة، وتقي فرضه مع غسل الأموات، فظهر من تقييده في الثاني إرادة الإطلاق في الأول.

وأما غسل الأموات فأنما يكسب عن فرض الوضوء، أي لا يجامعه الوضوء واجباً، كما هو مذهب أكثر الأصحاب^(٩)، وهو الأصح لقول الصادق عليه السلام في

(١) الكافي ٣: ٤٥ حديث ١٢، التهذيب ١: ١٤٠ حديث ٣٩٥.

(٢) التهذيب ١: ١٤٠ حديث ٣٩٤، الاستبصار ١: ١٢٦ حديث ٤٣٠.

(٣) التهذيب ١: ١٤٢ حديث ٤٠٠، الاستبصار ١: ١٢٦-١٢٥ حديث ٤٢٦.

(٤) التهذيب ١: ١٤٠ دليل حديث ٣٩٣، وكذا الاستبصار ١: ١٢٦ دليل حديث ٤٢٩.

(٥) التهذيب ١: ١٤٠ حديث ٣٩٣، الاستبصار ١: ١٢٦ حديث ٤٢٩.

(٦) انظر: الام ٤٢: ١، والجميع ٢: ١٨٦، وعمدة القاري ٣: ١٩١، ومقتي المحتاج ٧٦: ١.

(٧) المنتهى ١: ٩١.

(٨) التهذيب ١: ٣٠٢ حديث ٨٧٨، الاستبصار ١: ٢٠٦-٢٠٧ حديث ٧٢٦.

(٩) كالشيخ الطوسي في الخلاف ١: ١٦١ مسألة ٧ كتاب بشار، وابن قديم في السرر ٣١.

عدة أخبار: «يوضأ وضوء الصلاة»^(١) وهو منزل على الاستحباب لأصالة البراءة من الوجوب، ولأن الجملة الخبرية غير صريحة في الوجوب، مع أن أكثر الأصحاب على قبح الوجوب.

وقيل بالوجوب لظاهر قوله عليه السلام: «في كل غسل وضوء، إلا الجنابة»^(٢) ونقل سائر عن شيخه: أنه لا يرى وضوءه^(٣)، والعمل على الاستحباب.



(١) التهذيب ١: ٣٠٢ حديث ٨٧٨ و ٨٧٩، والاستبصار ١: ٢٠٦-٢٠٧ حديث ٧٢٦-٧٢٧.
 (٢) الكافي ٤: ٣٠٣ حديث ١٢، التهذيب ١: ١٣٩ حديث ٣٩١، الاستبصار ١: ١٢٦ حديث ٤٢٨ وفي المصادر كلها «كل غسل قبله وضوء إلا الجنابة».
 (٣) الراسم: ٤٨.

الفصل الثالث : في آداب الخلوة وكيفية الاستنجاء يجب في البول غسله بالماء خاصة أقبه مثلاه،

قوله : (أقله مثلاه) .

هذا هو المشهور بين الأصحاب، وبه رواية شريط بن صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألتكم بمجزئ من ماء في الاستنجاء من البول؟ قال: «مثلا ما على المشعة من الليل»^(١) ولا يضرك قدح المصنف فيها. بأدنى طريقها مروي عن عبيد، وليس بمعلوم حاله. لا شتر مضمونها بين الأصحاب.

والظاهر أن المراد وجوب غسل مجزئ البول مرتين، والتعبير بالمثلين لبيان أقل ما يحري، وقد وردت عدة أخبار بوجوب غسل لبول مرتين^(٢)، فهي مؤيدة لهذه الرواية. وأما بعض الأصحاب وجوب المثلين، واكتفى بالغسل مرة، سواء كان مثلين أو أقل^(٣)، استضعافاً للرواية، وشيخنا في البيان قال: إن الاختلاف في مجرد العبارة^(٤)، وليس بجديد.

وفي الذكرى اعتبر الفصل بين المثلين^(٥)، والظاهر أنه أراد به تحقق الغسلتين، فهو اعتراف بأن الخلاف معنوي، وفي الدروس اعتبر الغسل بما يزيل العين ويرد بعد الزوال^(٦)، وهو كما في الذكرى، وبحث على المشهور.

(١) التهذيب ١: ٣٥ حديث ٩٣، الاستبصار ١: ٤٩ حديث ١٣٩

(٢) منها ما رواه في الكافي ٣: ٢٠ حديث ٧، التهذيب ١: ٢٤٩ حديث ١٧١٤، الترائف: ٤٧٣.

(٣) مهم المرتضى في الانتصاف ١: ١٦، وجمل الطم ونص: ١٥٠، وأما الإصلاح في الكافي في الصفة: ١٢٧، و لشيخ في الجمل والفقهاء: ١٥٧.

(٤) البيان: ٦

(٥) الذكرى: ٢١

(٦) الدروس: ٢

وفي الغائط المتعدي كذلك حتى تزول العين والأثر،

وما اعتبره في الذكرى ، من اشتراط تخلل الفصل بين المثلين، ليتحقق تعدد الغسل^(١) حق، لا لأن التعدد لا يتحقق إلا بذلك ، بل لأن التعدد المطلوب بالمثلين لا يوجد بدون ذلك ، لأن ورود المئين دفعة واحدة غسلة واحدة، ولو غسل بأكثر من المثلين بحيث تراعى أجزاء العمل بعضها عن بعض في الزمان، لم يشترط الفصل قطعاً. إلا أن هنا سؤالاً، وهو أن لغسل إنما يتحقق إذا ورد الماء على محل السجاسة شاملاً له، مع الغلبة والجريان، وذلك متف مع كل واحد من المثلين، فإن المماثل للبل الذي على الحشفة كيف يكون غالباً عليه؟

والذي منحن في الاعتذار عن هذا هو أن الحشفة تتحلف عليها بعد خروج البول قطرة، فعمل المماثلة بين هذه وبين الماء المغسول به، ولا ريب أن القطرة يمكن إحراؤها على المخرج، وأعلتها على البل الذي يكون على حواشي المخرج - طاهر. واعلم: أنه يجب على الأعف في الاستنجاء من البول كشف البشرة، وتطهير محل السجاسة لأن ما تحتها من الطاهر، ولو ارتقت أمكن القول بوجوب التوصل إليه بحسب الممكن، وقد صرح المصنف في المنتهى^(٢) وشيخنا في الذكرى^(٣)، بالحاقه بالبواطر، فيغسل ما ظهر، وللطرفه مجال.

وكذا يجب على الشيب أن يغسل ما يبدو من الفرج عند الخلوس على القدمين، ولو علمت وصول البول إلى مخرج الولد والحيض غسلت ما ظهر منه وجوباً. قوله: (حتى تزول العين والأثر).

المراد بالعين معصوم، وأما الأثر: فهو في الأصل رسم الشيء، وبقياءه، والمراد به هنا، هو ما يتخلف على المحل عند مسح السجاسة وتشيفها، وليس المراد به الرطوبة التي تتخلف بعد قلع حرم السجاسة لأن ذلك من العين، وإنما يجب إزالة الأثر لأن الفصل يأتي عليه، بخلاف الاستجمار.

(١) الذكرى: ٢١

(٢) المنتهى: ٩٣

(٣) الذكرى: ٢١

ولا عبرة بالرائحة.

وعبر المتعدي بجزئ ثلاثة أحجار وشبهها من خرق، وخشب، وجلد

مزيلة للعين،

قوله : (ولا عبرة بالرائحة).

يدل على ذلك ما روي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام^(١) ، واعترض على ذلك شيخنا، بأن وجود الرائحة يرفع أحد أوصاف الماء، وذلك يقتضي النجاسة^(٢). وأجاب مرة بالغفوع عن الرائحة لمنع ولاجماع. وفي الدلالة نظرية وأخرى بأن الرائحة إن كان محلها الماء نجس لانفعاله، وإن كان محلها اليد أو المخرج فلا حرج، وهذا أجود، وعليه تنزل الرواية وكلام الأصحاب، ولو ثبت فالعوجبالة.

قوله : (وشبهها من خرق وخشب وجلد).

ربما أفاد حصر الشبه بما ذكره، بظراً إلى أن (من) إقنا كالتبيين أو التبيين، وكلاهما يعطي ذلك، فكان ينبغي أن تكون العبارة أشمل مما ذكره، كأن يقول: من نحو خرق وخشب.

واعلم: أنه لا فرق في الجلد بين أن يدبغ أم لا، كما يستعاد من إطلاق اللفظ. ويحتمل أن يقال: ما لم يدبغ من قبيل المحترم لأنه مطعوم، فإن أكل الجلد مع اللحم شائع في السخا^(٣) وفي غيرها في بعض السدان كمصر، وهو بعيد، إذ ليس مقصوداً بالأكل عادة.

قوله : (مزيلة للعين).

احترازه عما يكون صقيلاً جداً يبرق عن النجاسة، أو خشناً جداً لا يمكن الاعتماد عليه في قلعها، أو رحوماً كذلك، ويستعاد من قوله: (مزيلة للعين) أن زوال

(١) الكافي ٣: ١٧ حديث ٩، التهذيب ١: ٢٨ حديث ٧٥

(٢) قال السيد العاملي في الفتاوى ١: ٤٤ (وقال انما هو الكركي لو شك في أن الرائحة في الماء أو غيره فالغفوع بحاله، ونقل هو وصاحب المدارك والدلائل عن الشهيد أنه يستشكل بأن وجود الرائحة إن كان محلها الماء نجس لا يفعاله).

(٣) جمع سحل، يقال لاؤلاد النعم ساعة نضجه، من لصاؤو والمرحياً ذكراً كان أو أنثى، الصحاح (سحل) ٥:

والماء أفضل، كما أن الجمع في المتعدي أفضل. ويجزئ ذو الجهات الثلاث،

الاثر في الاحجار غير لازم لتعديها، فبعضها، حتى لو عرض للمحل بل بعد ذلك كان طاهراً.

قوله: (والماء أفضل، كما أن الجمع في المتعدي أفضل).

إن قيل: الماء أحد الواحدين تخبيراً فكيف يكون أفضل؟ قلنا: الوجوب التحييري لا ينافي الاستحباب العيني، لأن متعلق الوجوب في التخير ليس عين واحد من الأفراد، بل الامر الكلي - كما حقق في الأصول^(١) - فتعلق الاستحباب والأفضلية بواحد منها لا محذور فيه.

وأورد: أن الجمع في غير المتعدي أيضاً أفضل، فلم خص المتعدي بالذكر؟ واجيب: بأن الافضل في غير المتعدي هو الماء، وأما الجمع بينه وبين الاحجار فيه فانه أكمل، لانه المرتبة الثانية في الفضل، فحاول المصنف الإشعار بمرتبة كل واحد في الفضل.

ووجه أفضلية الماء على الأحجار ظاهرة فانه يزيل العين والاثري بحلاهما، وأما وجه أفضلية الجمع فظاهر، فان فيه تنزيهاً ليد عن محاصرة^(٢) الجاسة، وقد اثبت الله تعالى على أهل قبا بحجة التطهير لذلك^(٣).

قوله: (ويجزئ ذو الجهات الثلاث).

هذا أصح القولين^(٤)، لانه ثلاثة أحجار قوة، ولان المطلوب تعدد موضع

(١) ورد في هداية المسترشدين: ٢٤٨ ما نقله: (ومنها أن لو احب في المقام مفهوم أحدهما والمنع من الترك حاصل بالنسبة اليه واحترام جمعة من الخاصة والعامة مهم العلامة في النهاية وبيع الحق والسيد الممدي والشهيد والمحقق الكركي وشيخنا اليائي والمحقق الخونساري والحاجي والبيضاوي وعن القاضي حكاية إجماع سلف الامة عليه وحكاية في السنة من شيخنا المجد وهؤلاء في نهج الحق الى الامامة مؤذناً باطاعتهم عليه.

(٢) القامرة: القاطعة، انظر الصحاح (خر) ٦٥٠: ٢.

(٣) التبيان ٣٠٠: ٥، مجمع البيان ٣: ٧٣.

(٤) ذهب الى الاحراء الشيخ في البسوط ١: ١٧، والمحقق في المعبر ٦: ١٣٦، وذهب الى عدم الاجزاء ابن البراج في المذهب ١: ٤٠ وقيل ما ظالم بقدر على ثلاثة أحجار، ويحيى بن سعيد في الجامع للشرائع: ٢٧، والشهيد في القروس: ٢.

والتوزيع على أجزاء المحل، وإن لم ينق بالثلاثة وحب الزائد، ويستحب الوتر، ولو نقي بدونها وجب الاكمال.

المسح، كما دل عليه قوله عليه السلام في بعض الأحيان «فليتمسح ثلاث مسحات» (١).

وقيل: لا يجزئ، وقولاً مع ظاهر النص نورد بثلاثة أحجار (٢).
وحوايه: أن الحكم مستفاد من نص آخر، على أن ظاهره - لو أريد - لم يجز إلا الأحجار دون الخرق ومحوها.

قوله: (والتوزيع على أجزاء المحل).
هذا أحد القولين (٣)، ومعناه المسح ببعض أدوات الاستنجاء بعض محل النجاسة، وبعض آخر بعضاً آخر، وبما بقي ما بقي، مع حصول السقاء المعتبر. ووجه إحزانه تناول إطلاق للنص له، وليس في شيء من النصوص ما يدل على استيعاب المحل كله بجميع المسحات.

وقيل (٤): بعدم الاجزاء، لأنه خلاف لما ذكر من الإطلاق، ولأن الثلاث حينئذ، في قوة مسحة واحدة، وهذا أحوط القولين.

قوله: (ولو نقي بدونها وجب الاكمال).
هذا أصح القولين (٥)، لإطلاق النصوص اعتبار مسحات ثلاث (٦)، فيجب الوقوف معها، ولأن زوال النجاسة حكم شرعي، فيترقب على سببه الشرعي.
وقيل: لا يجب، لأن المعتبر السقاء وقد حصل (٧). وفيه منع، وإنما المعتبر

(١) في التهذيب ١: ٤٦، ٢٠٩ حديث ١٢٩، ٤٦٠، ورد مصححون الحديث، وورد النص في مسند أحمد ٣٣٦٣.

(٢) قاله جماعة منهم: الشيخ في النهاية: ١٠، وابن ادریس في السير: ١٦، وابن حزة في الوسيلة: ٣٥.

(٣) قاله الشيخ في البسوط ١: ١٧، والشهيد في الذكرى: ٢٠.

(٤) القول للمحقق المحلي في شرائع الإسلام ١: ١٩.

(٥) قاله ابن ادریس في السرائر: ١٦، والمحقق في الشرائع ١: ١٩.

(٦) التهذيب ١: ٤٦ حديث ١٢٩ - ١٣٠.

(٧) قاله جماعة منهم: الشيخ في النهاية: ١٠، والخلاف ١: ١٠ مسألة ٤٩ كتاب الطهارة، وابن حزة في الوسيلة:

ولا يجزئ المستعمل، ولا النجس، ولا ما يزلق عن النجاسة.
ويحرم بالروث، والعظم، وذئ الحرة كالمطعم، وتربة الحسين عليه
السلام ويجزئ.

النقاء على الوجه الخصوص، فعلى هذا، هل الحكم بطهارة المحل موقوف على الاكمال،
أم الطهارة دائرة مع النقاء، والاكمال واجب؟

الظاهر الأول لما فساه، فلوتركه وصلى لم تصح صلاته.

قوله: (ولا يجزئ المستعمل، ولا النجس).

إنما لا يجزئ المستعمل إذا كان نجساً، حتى لو طهر جاز استعماله ثانياً، فالجمع
بينه وبين النجس لا قائمة قيمة.

ويمكن أن يقال: المستعمل بعد نقاء المحل بما دون الثلاث ليس بنجس مع
صدق الاستعمال عليه، ففائدة الجمع: التشبيه على عدم إجزائه. وفيه بعد، بل الظاهر
إجزاؤه لاستثناء المانع، فانه طاهر.

قوله: (ويحرم بالروث، والعظم).

لورود النبي عن الاستنجاء بها، معللاً بأنها طعام الجن ودوابهم^(١)، ومنه
يستفاد تحريم الاستنجاء بمطعم الاس.

قوله: (وتربة الحسين عليه السلام).

يوجد في عبارة بعض الاصحاب: ما كتب عليه القرآن، وفيه شيء، فان
هذا يقتضي كفر فاعله. وفي التربة المقدسة، إن دل استعمالها على الاستخفاف
بالحسين عليه السلام كذلك.

قوله: (ويجزئ).

أي: كل واحد من الأمور المذكورة، من الروث وما بعده. وهذا أصح
القولين^(٢) - لعدم المناقاة بين النهي و الاجزاء في محوه مما ليس بعبادة، إذ ليس مطلوباً

(١) الفقيه ١: ٢٠ حديث ٥٨، التهذيب ١: ٣٥٤ حديث ١٠٥٣.

(٢) ذهب إليه العلامة في المنتقى: ١٩، والشهيد في الذكرى: ٢٩.

ويجب على المتخلى ستر العورة. ويحرم استقبال القبلة واستدبارها مطلقاً،

للقربة فيه النهي، كما لو استنحى بحجر أو ماء مغصوبين، وقيل: لا يحزى للنهي (١).

وقد عرفت أنه إنما يقتضي الفساد في العبادة لمطلوبة للقربة، لا مطلقاً.

قوله: (ويجب على المتخلى ستر العورة).

أي: خلوصه بحيث لا ترى عورته، ومعلوم أن ذلك حيث يكون النظر محرماً، فالزوجة والمنوكة التي يباح وطؤها، ومن حضوره وعيبته سواء، من الحيون والطفل الذي لا يميز، لا يجب التستر عنهم.

قوله: (ويحرم استقبال القبلة واستدبارها مطلقاً).

المرد: الاستقبال والاستدبار بالبدن في حال قضاء الحاجة، وتوهم بعضهم أن تحريم ذلك موطئ بالعورة حتى لو حرقها زال المنع (٢) ليس بشيء، للدلالة المخصوص صريحاً على ما قلناه.

والمراد بالقبلة: العين للقريب، وللجهة لبعيد، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

وأراد بقوله: (مطلقاً) استواء الصحراء والبيان في التحريم.

وقال بعض الأصحاب بکراهة الاستقبال والاستدبار مطلقاً (٣).

وبعضهم بالتحريم في الصحراء، والكراهة في البيان (٤)، وهما صعيقان.

واعلم: أن الاستقبال والاستدبار بالنسبة إلى القائم والجالس معلوم، أما بالنسبة إلى المضطجع والمستلقي، فإن بلغ بها المحز إلى هذا الحد، فلا بحث في أن الاستقبال والاستدبار بالنسبة إليها في التخلى. بحال هل استقبالها في الصلاة، والا ففيه تردد ينشأ من أن هذه حالة استقبال واستدبار في الجملة، ومن أن ذلك إنما هو

(١) ذهب إليه الشيخ في السوط ١، ١٦، والمحقق في العتب ١، ١٣٢، والشرائع ١، ١٩.

(٢) يلوح هذا من كلام الشيخ في السوط ١، ١٦، وقوله الشهيد في الأهمية: ٣٧.

(٣) سبه العلامة في التذكرة ١، ١٢ لابن الجنييد.

(٤) ذهب إليه ملار في الراسم: ٣٢.

وينحرف في المنى عليهما . ويستحب ستر البدن، وتغطية الرأس، والتسمية، وتقديم اليسرى دخولاً واليمنى خروجاً، والدعاء عندهما وعند الاستنجاء والفراغ منه . والاستبراء في البول للرجل،

بالنسبة الى العاجز، ولهذا لو حلف يستقسن لم يبرأ بهذه الحالة مع القدرة على غيره، ولعل هذا أقرب.

قوله : (وينحرف في المنى عليهما).

أي: وحوبا، بحيث يخرج عن الاستقبل والاستدبار

قوله : (ويستحب ستر البدن).

المراد به: جلوسه بالحاجة حيث لا يرى، إما بان يلبس حفيضة، أو يدخل نياتا، أو يبعد بحيث لا يرى.

قوله : (والتسمية)

المراد بها قول: (بسم الله وبالله)، أعوذ بالله من الرجس الشرجي، إلى آخره (١).

قوله : (وتقديم اليسرى دخولا).

هذا في النيات ظاهر، أما في الصحراء فلا يصدق الدخول والخروج، ويمكن أن يقال: التقديم هنا منوط بموضع اجنوس، على ما فيه من التكلف.

قوله : (والاستبراء في البول للرجل).

قال الشيخ في الاستبصار بوجوبه، وبه رواية محمولة على الامتنع (٢)، وتقييده بالرجل يشعر بعدم استحبابه للمرأة، وقوفاً مع ظاهر النص، وربما قيل باستحبابه لها، فتستبرى عرساً (٣). فان قلنا به، فهل تتعدى اليه فائدته، بحيث يحكم

(١) الكافي ١٦/ ٣ حديث ١، التهذيب ٢٥/ ١ حديث ٦٣ مع اختلاف يسري المصدرين، وفي السرار: ١٦

(...) فاستحب أن يقول: أعوذ بالله من الرجس الشرجي. يكسر الراء من الرجس وكسر الشون من التجس.

لأن هذه النقطة إذا استعملت مع الرجس قيل: رجس نجس بضم الراء واليون، وإذا استعملت مفرداً قيل: نجس بفتح الراء والهمز معاً (...).

(٢) الاستبصار ٤٩/ ١ حديث ١٣٨.

(٣) قاله العلامة في المختلف: ٢٠

بأن يمسح من المقعدة الى أصل القضيب ثلاثاً، ومسه الى رأسه ثلاثاً، وينتثره ثلاثاً، فإن وجد بللاً بعده مشتبهاً لم يلتفت، ولو لم يستبرئ أعاد الطهارة. ولو وجدته بعد الصلاة أعاد الطهارة خاصة، وغسل الموضع ومسح بطنه عند الفراغ.

ويكره استقبال الشمس والقمر بمرجه في الحدثين، واستقبال الريح بالبول،

بطهارة الليل المشتبه معه، وعدم كونه قضاءً وحائزاً، ويحتمل قوياً للحكم بطهارة الخارج منها، وعدم القبض به مع اشتباهه وإن لم تستبرئ، والقول بتعدية الحكم باستحباب الاستبراء إليها ضعيف، لأن فيه خروجاً عن الخصوص، مع انتفاء محله. قوله: (ولو وجدته بعد الصلاة أعاد الطهارة خاصة). لأن ذلك حدث متعذر.

قوله: (ومسح بطنه عند الفراغ).

أي: بعده قائماً بيده اليمنى، قاله المفيد رحمه الله^(١)، ومن تبعه^(٢).

قوله: (ويكره استقبال الشمس والقمر بمرجه في الحدثين).

لثبوت النهي عن ذلك - والمراد: نفس القرص دون الجهة، بخلاف القبلة. عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يبولن أحدكم، وفرجه باد للقمر»^(٣).

قال المصنف في المنتهى: لو استتر عما شيء فلا بأس، لأنه لو استتر عن القبلة بالانحراف جان فها هنا أولى^(٤).

قوله: (واستقبال الريح بالبول).

(١) المقصود: ٤.

(٢) تبعه سلاوي المراسم: ٣٣، والشهيد في البيان: ٦.

(٣) التهذيب ١: ٣٤ حديث ٩٢ وفي آخره «يستقبل به».

(٤) المنتهى ١: ١٠.

والبول في الصلبة، وقائماً ومطمحاً، وفي الماء جارياً وراكداً.

للنهي عنه^(١)، ولئلا يعكس الريح البول فيرده على جسد المتحلي وثيابه.
وفي الذكرى عدلي لمكروهات : استقبال الريح واستدباره^(٢)،
معللاً بنهي الحسن عليه السلام عنه^(٣)

قوله : (والبول في الصلبة).

لئلا يعود عليه، وكذا ما في معناها، كالجلوس في أسفل المنحدر، ويشهد
لذلك قول الرضا عليه السلام: « من فقه الرجل أن يرتاد لبوله »^(٤) أي: يتخير موضعاً
مناسباً، كالمرتفع، أو كثير التراب
قوله : (وقائماً ومطمحاً).

عللت كراهية البول قائماً في الأخبار بأنه من الجفاء^(٥)، أي: السعد عن
الآداب، ولأنه يعود عليه علماً.
ونهي أن يطمح^(٦) الرجل ببوله من الطمح في الهواء^(٧)، وهو قريب من البول
قائماً في العلة.

قوله : (وفي الماء جارياً وراكداً).

علل في الاخبار بأن للماء هلا^(٨)، ولا ريب أن الراكد أشد كراهية، لأنه أشد
قبولاً للانفعال، ولما روي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « لا بأس بأن يبول الرجل
في الماء الجاري »^(٩).

(١) الكافي ١٥: ٣ حديث ١٢، الفقيه ١٨: ١٦ حديث ١٧، تهذيب ١: ٢٦، ٣٣ حديث ٦٥، ٨٨ الاستبصار ١٧: ١٣١.

(٢) الذكرى: ٢٠.

(٣) الفقيه ١٨: ١٦ حديث ٤٧.

(٤) الكافي ١٥: ٣٢ حديث ١٩، التهذيب ١: ٣٣ حديث ٨٦.

(٥) الكافي ١٥: ٣٢ حديث ٤، الفقيه ١٦: ١٦، ١٩ حديث ٣٦، ٥١، علل الشرائع: ٢٧٨ باب ١٨٦.

(٦) طمح ببوله وبالشئ م. رمى به في الهواء (طمح) بيان العرب ٢: ٥٣٤.

(٧) الكافي ١٥: ٣٢ حديث ٤، الفقيه ١٦: ١٩ حديث ٥٠.

(٨) التهذيب ١: ٣٤ حديث ٩٠، الاستبصار ١: ١٣ حديث ٢٥.

(٩) التهذيب ١: ٣٦ حديث ٨١، الاستبصار ١: ١٣ حديث ٢٤.

والحدث في الشوارع والمشارع، ومواضع اللعن، وتحت المثمرة، وفيء النزال،

ولا يبعد أن يقال: أن الماء المعد في بيوت الخلاء لأخذ النجاسة واكتسابها
- كما يوجد في الشام، وما جرى مجراها من البلاد لكثيرة الماء لا يكره قضاء الحاجة فيه.

قوله: (والحدث في الشوارع والمشارع).

الشوارع، جمع شارع: وهو الطريق، وشارع، جمع مشرعه: وهي طريق الماء
للوردة.

قوله: (ومواضع اللعن).

عن زين العابدين عليه السلام: أنها أبواب الدوم^(١)، وقيل: مجمع النادي^(٢)
لتمريض للمهم.

قوله: (وتحت المثمرة).

أي. الأشجار المثمرة، والظاهر أنه لا يراد بها ذات ثمر بالفعل، بل ما من
شأها ذلك، كما في شاة لبون على ما صرحوا به، ولأن المشتق لا يشترط في صدقه بعاء
أصله، ولأن ذلك موجب لسقاء النقرة من ثمره في الفس، وهذا إنما هو في المملوك
له أو المباح، أما ملك العير فلا يجوز قطعاً إلا ناده، وبضمن ما يتلف.

قوله: (وفيء النزال).

المراد به: موضع الظل المعد لنزول القوم والمتردين، كموضع ظل جبل، أو
شجرة، ونحو ذلك.

ويمكن أن يراد به: أعم من ذلك، وهو الموضع المعد لنزولهم مطلقاً، نظراً إلى
أنهم يرجعون في النزول إليه، من فاء إذا رجع وفيه تحوز، والأول هو الموحود في
الأخبار^(٣).

(١) الكافي ١٥: ٣، حديث ٢، الفقيه ١٨: ١، حديث ١٤، تهذيب ٣٠: ١، حديث ٧٨.

(٢) مجمع لنادي: مجلس القوم ومنحلهم. انظر: اصحاح (١٥) ٢٥٠: ٦.

(٣) الكافي ١٦: ٣، حديث ٦، الفقيه ١٨: ١، حديث ٤٥، لنقع: ٣، التهذيب ٣٠: ١، حديث ٧٩، ٨٠.

وجحرة الحيوان، والأفنية، ومواضع التأذي، والسواك عليه، والأكل والشرب. والكلام إلا بالذكر، أو حكاية الاذان، أو قراءة آية الكرسي، أو طلب الحاجة المضر فوتها،

قوله: (وجحرة الحيوان).

هي: بكر الجيم وفتح الجاء والراء المهملين جمع جحر للنهي عنه (١)، ولأنه لا يؤمن خروج حيوان يلسه، فقد حكى: أن سعد بن عباد بال في جحر بالشام فاستلقى ميتا، فسمعت الحن تنوح عليه بالمدينة، وتقول:

عن قيس أسيد بنظر رج سعد بن عباد
ورمته يسهين قلم نخط قواده (٢)

قوله: (والأفنية).

هي: جمع بناء بكر الفاء وهو ما امتد من جوانب الدار (٣)، والمراد به: حرمها خارج المملوك منها.

قوله: (والسواك عليه).

أي: حالة الحدث، والمضاف محذوف، وعلل في الأخبار (٤) بأنه يورث البخر (٥).

قوله: (والكلام إلا بالذكر، أو حكاية الاذان، أو قراءة آية الكرسي، أو طلب الحاجة المضر فوتها).

أما الذكر، فيدل عليه حديث: « ذكرى على كل حال حسن » (٦).

وأما حكاية الاذان: فحكى شيخنا، في الذكرى، بقوله: وقيل (٧)،

(١) سنن أبي داود ٦: ٨ حديث ٢٩، ومسننك الصحيحين ١: ١٨٦.

(٢) لشد الغاية ٢: ٢٨٤، الاستيعاب ٢: ٤٠، تنقيح المقال ٢: ١٦.

(٣) الصحيح (في) ٦: ٢٤٥٧.

(٤) الفقيه ١: ٣٢ حديث ١١٠، التهذيب ٦: ٣٢ حديث ٨٥.

(٥) البخر: تن الفم. الصحيح ٢: ٤٨٦ (بخر).

(٦) التهذيب ١: ٢٧ حديث ٦٨.

(٧) الذكرى: ٢٠.

وطول الجلوس، والاستنجاء باليمين، واليسار فيها خاتم عليه اسم الله تعالى أو أنبيائه أو الأئمة عليهم السلام، أو فقرة من حجر زمزم،

ومستند عموم الأمر بالحكاية، وأنه ذكر.

وربما قيل باستثناء الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله عند ذكره.

وأما قراءة آية الكرسي، فيقول أبي عبد الله عليه السلام: «لم يرخص في الكنيف في أكثر من آية الكرسي، وحده الله، أو آية» (١).

ويجب رد السلام، كما صرح به المصنف في النتهى (٢).

واستحب الحمدلة (٣) لعاطس وهي ذكر، والتسميت، وفيه شيء.

قوله: (وطول الجلوس).

لما ورد في الأخبار أنه يورث الناسور (٤)، والناسور بالنون: حلة في حوالي

المقعدة.

قوله: (والاستنجاء باليمين).

لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من الجفاء الاستنجاء

باليمين» (٥). وروى الجمهور عنه صلى الله عليه وآله أنه نهى عنه وعن من ذكر

باليمين (٦)، ومع الحاجة لزول الكراهة.

قوله: (وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى، أو أنبيائه، أو الأئمة

عليهم السلام، أو فقرة من حجر زمزم).

كرهية الاستنجاء باليسار إذا كان فيها خاتم كذلك، لا مطلقاً، فلا يبعد أن

يكون استئناف الجار للأشعار بأن الجملة الحالية مخصصة باليسار.

(١) الفقيه ١: ١٩ حديث ٢٢، التهذيب ١: ٣٥٢ حديث ١٠١٢. وفيها: «ومحمد الله».

(٢) النتهى ١: ٤٩.

(٣) هي قول: الحمد لله.

(٤) الفقيه ١: ١٩ حديث ٢٦ وفيه: الباسور وهي الدمل في المقعدة كما في مجمع البحرين (سر) ٣: ٢٢١.

(٥) لمصالح ١: ٥٤ وفيه: «الاستنجاء باليمين من الجفاء».

(٦) صحيح البخاري ١: ٥٠ باب ١٩، صحيح مسلم ١: ٢٢٥ باب ١٨، سنن ابن ماجه ١: ١٣ حديث ٣٩٠،

سنن النسائي ١: ٤٣.

فان كان حوله.

فروع :

أ: لو توضأ قبل الاستنجاء صبح وضوءه، وعندى أن التيمم إن كان لعذر لا يمكن زواله كذلك،

والظاهر: ان اسم فاطمة عيا السلام كاسماء الائمة عليهم السلام.
وأما إذا كان فيه من حجر زمزم، فقد روي مقطوعاً حواز العص منه،
وكراهة الاستنجاء وهو في اليد، ولا أمر بنزعه عند إرادته (١).

وأورد عليه: أن إخراج بعض من المسجد غير جائز، وأجيب: باستثناء ذلك للص، وبأن هذا الحكم مبي على التفرع لا على الجواز فلا يلزم من وقوعه جواره.
لكن قال شيخنا في الذكرى: وفي نسخة الكافي للكيسي رحمه الله إيراد هذه الرواية بسقط من حجارة زمرد، فعل هذا يكون هو المراد من رمرم، قال: وسمماه مذاكرة (٢)، فحيث سقط السؤال أصلاً.

والفص بفتح الفاء، والرمرد بالزاء والذال المعجمتين، قال في القاموس:
الزمرذ بالضمات وشذ الزاء: الزمرجد معرب (٣).

قوله: (فان كان حوله).

أي: من تلك اليد الى غيرها.

قوله: (وعندى أن التيمم إن كان لعذر لا يمكن زواله كذلك).

هذا مبني على أن التيمم إن كان لعذر لا يرحى زواله - عادة - يجوز فعله مع سعة الوقت، فانه حيث يشاء يتيمم، ثم يربى النجاسة بالاستنجاء ويصلي.
وعنى هذا: فلو كان العذر مرحو سرحول لم يصح التيمم قبل الاستنجاء،
بوجوب مرعاة ضيق الوقت في صحة فعل التيمم.

(١) الكافي ١٧: ٣ حديث ٦ وفيه « من رمرد »، التهذيب ٣: ٥٥١ حديث ١٠٥٩ وقد وردت اللفظتان (زمرد، زمرد) كما في القاموس (رمرد) ٢٩٨: ١.

(٢) الذكرى: ٢٠.

(٣) القاموس (الرمرد) ٣: ٥٤.

ولوصلّى والحال هذه أعاد الصلاة خاصة.

فإذا وقع قبل الاستنجاء، لم يكن له من زيادة الوقت على وقت التيمم واصلاة، إذ لا بد للاستنجاء من وقت، فيلزم وقوع التيمم مع السعة مع كون العذر مرجو الزوال.

وعلى القول بجواز التيمم مع السعة مصدراً^(١)، يصح التيمم قبل الاستنجاء مطلقاً، وينعكس الحكم على القول بمراعاة التصحيح مطلقاً.

وربما قيل بجواز التيمم قبل الاستنجاء من غير لتفات إلى هذا التفصيل، فلا يكون الحكم بحواره حينئذ مبنياً على القول بحوزه مع السعة، إما مطلقاً، أو مع عدم رجاء زوال العذر، وذلك لأن الاستنجاء ونحوه من إزلة النجاسة عن الثوب والبدن من جملة مقدمات الصلاة، فيحسد أن يستثنى وقت مع وقت الصلاة، فلا يباي التصحيح مع القول بعدم كثر العورة، واستصحاب التيمم.

ولأن الظاهر: أن المراد بالتصحيح: العادي فلا ينافيه بقاء رعدن يسير، والآلم يحجر التيمم في موضع يحتاج أن يستعمل فيه إلى مصلاه، ولا فعل الاداء والاقامة، وهذا قوي متين.

ولا يحى أن المراد بقول المصنف: (لا يمكن رواه) عدم الامكان عادة، أي: لا يرحى زواله.

قوله: (ولوصلّى والحال هذه أعاد صلاة خاصة).

هذا أصح القولين، وقيل: إن ترك غسل مخرج البول لرمه إعادة لطهارة أيضاً، بخلاف مخرج العائط، فيقتصر فيه على إعادة الصلاة^(٢)، وهو ضعيف.

(١) قاله ابن بابويه في المصنف ٨-٩.

(٢) قال الشيخ الصدوق في المصنف: ٥ (وإن نسيت أن تستحي بالله... فأعد الوضوء وصلاة)

وقال في تهذيبه ١: ٢١ (ومن سى أن يستحي من العائط حتى صلى لم يعد)

وقال علامة في المختلف: ١٩ (وقال أبو جعفر بن بابويه: من صلى وذكر... ومن سى أن يستحي من العائط حتى صلى لم يعد لصلاة)، فتأمل.

بذ: لو خرج احد الحديثين اختص مخرجه بالاستنجاء.

ج: الأقرب جواز الاستنجاء في الخارج من غير المعتاد اذا صار معتاداً.

د: لو استجمر بالنجس بغير الغائط وجب الماء، وبه يكفي الثلاثة غيره.

المقصد الثاني: في المياه، وفصوله خمسة: الأول: في المطلق، والمراد به ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه من غير قيد ويمتنع سلبه عنه،

قوله: (الأقرب جواز الاستنجاء في الخارج من غير المعتاد إذا صار معتاداً).

لوقال بدل هذا: الأقرب حريان أحكام الاستنجاء، الى آخره. لكان أوضح، إذ ربما يتبادر الى الفهم من الاستنجاء غسل المحل، فرعا أوهم أن مقابل الأقرب عدم جوازه، وليس بفساد، لأن الرد بالاستنجاء غسل مخصوص يتعلق به حكم طهارة الماء المفصل، أو مسح مخصوص بالأحجار وبحوها، فإذا لاحظ الذهن هذا المعنى فلا وهم.

ووجه القرب: أنه باعتياده صار مخرجاً حقيقياً تناوله إطلاقات النصوص، فتتعلق به أحكام الاستنجاء، كما تتعلق به أحكام النقص، ويحتمل ضعيفاً عدم، لاحتصاص الاستنجاء بتخفيف في الأحكام، فيقتصر فيه على موضع اليقين، وضعفه ظاهر.

قوله: (وبه يكفي الثلاثة غيره).

أي: ولو استجمر بالنجس بالغائط يكفي الثلاثة -أي: الإحجار الثلاثة أو ما في حكمها المعلومة بما سبق- غيره، أي: غير ذلك النجس بالغائط، لامتناع اعتبار النجس في التطهير ووجهه: أن نجاسة الغائط واحدة، فلا يتفاوت الحكم بطرياقه على المحل، وإلا لزم اجتماع الأمثال، ويحتمل تعين الماء لأن الاستجمار رخصة، فيختص بنجاسة المحل.

قوله: (المقصد الثاني: في المياه، وفصوله خمسة: الأول: في المطلق، والمراد به ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه من غير قيد ويمتنع سلبه عنه).

هذا بيان لدلول لفظ الماء المطلق، فهو تعريف لفظي على قانون أهل اللغة،

وهو المطهر من الحدث والخبث خاصة مادام على أصل الخلقة، فان حرج عنها بمازجة طاهر فهو على حكمه وإن تغير أحد أوصافه بمالم يفتر صدق اسم الماء عليه الى قيد فيصير مضافاً،

وعرفه بخاصتي الحقيقة المتين أحدهم ثبوتية، ولأخرى سلبية.
ولمرد بقوله (ما يستحق) ثبوت ذلك به عند أهل السوء، والمراد (إطلاق اسم الماء عليه): جعله بآثره بحيث يستفاد منه من غير توقف على قرينة.
ولا يحى: أن مستحق إطلاق اسم الماء عليه لا ينافي حوار تقييده مع ذلك، كما يقال ماء المرات وماء السحر، فالاستحقاق ثابت وإن حار مثل هذا التقييد، بخلاف المضاف، فان تقييده لازم، ولا يستحق لإطلاق المذكور
ولمرد بامتناع سلبه عنه: عدم صحته عند أهل الاستعمال، بحيث يحطون من سلب اسم الماء عن المستحق لإطلاقه عليه
قوله: (وهو لمطهر من الحدث وحيث خاصة).
كذلك بقوله (خاصة): ما استفيد من مصروف قوله. (وهو المصهر)، هي حال مؤكدة.

والمراد: إحتصاصه بالأمرى معاً، من بين مائر لمائعات، فلا يرد المضاف عند بعض لأصحاب (١) إذ ليس كذلك، ولا شرب، على أن تطهيره غير تام، فان إءء الولوغ إنما يظهر بالتراب والماء معاً.
وقوله: (مادام على أصل الخلقة) ظرف للحصر المذكور، فان (ما) هذه بمعنى: مدة، أي الإختصاص المذكور ثبت للمصطفى مدة دوامه على أصل خلقتة.
قوله: (فان خرج عنه بمازجة طاهر ...).
لمصارحة: هي المخالطة، وهي إما تتحقق في شئين إذا وصل أحدهما إلى الآخر، واختلط به كالزعفران وغيره من الأصنع التي تتماع (٢) في الماء.

وقد قنصر المصنف على بيان حكم سمارج من الطاهر والنحس، فبقي

(١) كالم بابويه في الهداية، ١٣.

(٢) تتماع. من اتماع السمن أي داب، انظر القاموس ٨٦٣ مادة (ميج).

وان خرج بممازجة النجاسة فاقسامه ثلاثة:

الأول: الجاري، وأنا ينحس بتغير أحد أوصافه الثلاثة - أعني: اللون، والطعم، والرائحة - التي هي مدار الطهورية، وزوالها -

حكم تغير الماء نحو الجيفة على الشاطئ، ووقوع الأشياء غير الممازجة، مثل الخشب وعظم نجس العين بتغير بيان.

اللهم لا أن يقال: أراد بالمخرج الماء الواقع فيه مطلقاً.

وحكم التغير بالجيفة نعم، حتى تنقل للأحكام التي أوردها في هذا البحث. واعلم أنه يسدرج في قوله: (بممازجة طاهر) ما يقع في الماء نفسه وما يطرح فيه، سواء كان بما لا ينفعك الماء عنه علباً كالمطحلب والتراب ومطلق ما في مقرة ومرة كالنورة، أم لا.

قوله: (فأقسامه ثلاثة).

إما كانت أقسامه ثلاثة بصرأ الى اختلاف أحكامه باختلاف هذه الأقسام الثلاثة عند أكثر الأصحاب، فكان تقسامه إليها باعتبار أحكامه. قوله: (الاول الجاري).

المراد به النابع، لان الجاري لا عن نبع من أقسام الراكد، تعتبر فيه الكربة اتفاقاً بمن عدا ابن أبي عقيل رحمه الله (١) بخلاف النابع.

قوله: (التي هي مدار الطهورية وزوالها).

أي: أوصاف الماء الأصلية، التي هو عليها في أصل خلقته.

والمراد بأصل خلقته: الحالة التي يخرج عليها من مبعده إن كان ناعماً.

والمراد برائحة الماء: سلامته من رائحة مكتسبة، سواء كان له رائحة في أصله،

أم لا.

واعلم: أن الدوران، هو ترتيب الشيء على الشيء الذي له صيوج العلية،

والأول يقال له: دائره، و الثاني يقاب له: المدار، وهو قد يكون مداراً للوجود خاصة

كاهية بالنسبة إلى الملك، ولعدم خاصة كإظهاره بالنسبة إلى الصلاة، ولها معاً

لا ـ مطلق الصفات كالحرارة بالنجاسة إذ كان كراً فصاعداً، ولو تغير بعضه ـ نجس دون ما قبله وبعده.

كالأوصاف الثلاثة الأصلية في الماء بالنجاسة، فأنها مدار لوجودها، بمعنى أن وجودها يتبع وجود الطهورية، ولعدمها بمعنى أن عدمها يتبع عدم الطهورية. ولما كان عدم المجموع يكفي فيه عدم جزء من أجزائه، كان عدم واحد من الأوصاف يتبعه عدم الطهورية.

والجاري قوله (بالنجاسة) يتمق بالمصري قوله: (بتغير أحد أوصافه). ويستفاد من الحصر (إنما) أن التعبير بالمتنجس لا يقتضي نجاسة الماء إذا كان كثيراً.

و لفعل في قوله: (وإنما ينجس) مفتوح العين ومضمومها، على حد يعلم، وبكرم، نص عليه في القاموس (١)، تعين إمامي مضمومة ومكسورة. قوله: (إذا كان كراً فصاعداً).

أفاد بذلك اشتراط الكرية في الجاري فينجس بالملاقاة لو كان دون الكر عنده، ومستنده عموم اشتراط الكرية، لعدم قول النجاسة بالملاقاة، وهو ضعيف، مع مخالفته مذهب الأصحاب، فإنه مما تمرد به بصف، وما احتج به من العموم معارض بعموم نفي البأس عن البول في الماء الجاري من عبر تقييد (٢)، والترجيح معاً للأصل والشهرة، والعية الاستفادة من تعلق الحكم عن وصف الجريان.

قوله: (ولو تغير بعضه نجس، دون ما قبله، وما بعده). لا ريب أن ما قبل المتغير لا ينجس عن حال، لكونه نابعاً، وعلى ما اختاره المصنف لا بد من بقاء كثر غير متغير.

وأما ما بعده، فإن لم يستوعب التغير عمود الماء ـ أي: جميع أجزائه في العرض والعمق ـ فكذلك، ولا تشترط الكرية لبقاء الاتصال بالسابع، وإن استوعب فلا بد فيه

(١) القاموس ٢: ٢٥٣.

(٢) الكافي ٣: ١٢ حديث ١، التهذيب ١٣: ١١ حديث ١٢١، ١٢١، الاستبصار ١٣: ١١ حديث ٢١، ٢٢ وإن

ثبت الزيد فراجع الوسائل ١: ١٠٧ ب ٥.

وماء المطر حال تقاطره كالجارى، فان لاقته نجاسة بعد انقطاع تقاطره فكالواقف.

وماء الحمام كالجارى، ان كانت له مادة هي كرفصاعداً وإلا فكالواقف.

من الكرية، لتحقيق الانفصال وإلا كان نجساً.
وإطلاق عبارة المصنف يشترج على مذهب الأصحاب، لا على اشتراط الكرية في الجارى، وهكذا صرح في غير ذلك من مسائل الجارى.
قوله: (وماء المطر حال تقاطره كالجارى).
فلا تشترط فيه الكرية ولا يعتبر جرياناً من مبراب، لا إطلاقاً للخبر (١)، خلافاً للشيخ رحمه الله (٢).

وعلى ما احتاره المصنف من اشتراط الكرية في الجارى ينزعه اشتراطها هنا.
قوله: (كالجارى) مع قوله: (فان لاقته نجاسة بعد انقطاع تقاطره، فكالواقف) اما يظهر - لاختلاف التشبيه فيه - على مقالة الأصحاب، اما على مقالته فالكل سواء.

قوله: (وماء الحمام كالجارى، ان كانت له مادة هي كرفصاعداً).
ينبغي أن يراد بماء الحمام ما في حياضه الصغار، مما لا يلغ الكثر كما يليق بالمقام، إذ لا يحس بحسب ما كان منه كراً فصاعداً، وكما هو مفروض في غير هذا الكتاب، مع إمكان أن يراد به الأعم، واشترط كرية في المادة إنما هو مع عدم استواء السطوح بأن تكون المادة أعلى أو أسفل، لكن مع اشتراط القاهرية بفران ونحوه في هذا القسم، أما مع استواء السطوح فيكفي بلوغ المجموع كراً، كالمديرين إذا وصل بينها بساقية، بل أولى لعموم البلوى هنا.

واعلم أن اشتراط الكرية في مادة هو أصح بقولين للأصحاب (٣)، لانفعال

(١) الكافي ٣: ١٣ حديث ٣، الفقيه ١: ٧ حديث ١.

(٢) انظر المبسوط ١: ٦٠١.

(٣) مهم الشيخ في النهاية ٥، والعلامة في النتهى ٦: ٦٠١.

فروع :

١: لو وافقت النجاسة الجارية في الصفات فالوجه عندي للحكم بنجاسته، إن كان يتغير بمثلها على تقدير مخالفة، وإلا فلا.

ما دون الكر بالملاقاة، فلا يدفع النجاسة عن غيره.

وقال أبو القاسم بن سعيد رحمه الله: لا يشترط، لاصلاح الرواية بالمادة عن الباقر عليه السلام (١) مع عموم البلوى بالمختم (٢).

وحوايه وحوب التقييد بالكرية لعموم شرائطها ترحيحاً لشهرة.

وينبغي التنبية بشيء وهو أن المادة لابد أن تكون أريد من الكر، إذ لو كانت كراً فقط لكان ورود شيء منها على ماء الحمام موجباً لخروجها عن الكرية، فيقل الاعمال حينئذ.

ومعنى قوله: (والا فكالواقف) أن لمادة لوم تكن كراً كان ماء المختم كالواقف، يشحس بالملاقاة مع القبة.

ولا يعني أن اعتبار الكرية في مادة ماء المختم إنما هو حيث لا يكون مستزاعاً من الجاري، لأن الجاري لا يتفعل بالملاقاة وإن كان قبلاً - على الأصح - كما سبق.

قوله: (لو وافقت النجاسة الجارية في الصفات فالوجه عندي للحكم بنجاسته، إن كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة، وإلا فلا).

كان حق العبارة أن يقول: لو وقعت نجاسة مسلوقة الصفات في الجاري والكثير لأن موافقة النجاسة الماء في صفات صادق على محو الماء المتغير بظاهر أمره إذا وقع فيه دم، فيقتضي ثبوت التردد في تقدير النجاسة.

وينبغي القطع بحوب تقدير حلو الماء عن ذلك الوصف، لأن التعبير بها - عن تقدير حصوله - تحقيقي، غاية ما في سبب به مستور عن المحس، وقد نبه عليه شيخنا

(١) الكافي ٣: ١٤ حديث ٢، التهذيب ١: ٣٧٨ حديث ١١٦٨

(٢) لمعتبر ١: ٤٢.

في البيان (١).

والتقييد بلجاري يمكن أن يكون حرج مخرج التصوير للمسألة، مع أنه في محله.

وفقه البحث: أنه إذا وقعت نجاسة المذكورة في الماء هل يبقى على طهارته مطلقاً، أم يجب تقدير النجاسة على أوصاف مخالفة له؟

ثم يستفتي القلب على ذلك التقدير، فإن شهد بتغير الماء بها حينئذ حكم بنجاسته، وإلا فهو على أصل الطهارة.

وفي المسألة قولان:

الأول منها: قال به شيخنا في الذكرى (٢)، محتجاً بأن النص (٣) دال على إحصار نجاسة الماء في تغير أحد أوصافه، والتغير حقيقة إنما هو الحسي، واختار المصنف هو الثاني، لأن التغير الذي هو مناط النجاسة دائر مع وجود الأوصاف، فإذا فقدت وحسب تقديرها، وهو إعادة لمحل النزاع.

واحتج الفاضل ولد المصنف في الشرح بأن الماء مقهور، لأنه كلما لم يصر الماء مقهوراً لم يتغير بها على تقدير المخالفة، وينعكس بعكس التقيض إلى قولنا: كلما تغير على تقدير المخالفة كان مقهوراً (٤)،

وكية الأولى ممنوعة، فإن صورة النزاع صيرورة الماء مقهوراً [لا ينفك عنه] (٥) على تقدير المخالفة، فكيف يكون الحكم بعدم تغير التقديري لازماً لعدم صيرورة الماء مقهوراً لا ينفك عنه.

ويمكن الاحتجاج بأن المصنف المصلوب الأوصاف لو وقع في الماء وجب

(١) البيان: ٤٤.

(٢) الذكرى: ٨.

(٣) الكافي ٤: ٣٣ حديث ٦٠٣، العقيه ١٢: ١٦ حديث ٢٢، التلخيص ٢١٦: ١ حديث ٦٢٤، ٦٢٥.

الاستبصار ٩: ١١ حديث ٩، ١٠، والميريد ربيع الوسائل ١: ١٠٢ ب ٣ من أبواب الماء المطلق.

(٤) (صاحح الفوائد في شرح القواعد: ١: ١٦).

(٥) ما بين العقوبين زيادة من نسخة «ج».

ب: لو اتصل الواقف القليل بالجاري لم ينجس بالملاقاة، ولو تغير بعضه بها اختص المتغير بالتنجيس.

ج: لجريبات المارة على النجاسة الواقفة طاهرة وإن قلت عن الكر مع التواصل.

اعتاره، إما بقلة الاجزاء وكثرتها، أو بتقديره عمالفاً في الأوصاف، على اختلاف القولين، وإذا وجب الاعتبار في الجملة للمصاف، فللنجاسة أولى، ولأن عدم وجوب التقدير يفضي إلى حوز الاستعمال، وإن رأت النجاسة على الماء أضعافاً، وهو كالمعلوم انبطلان، فوجب تقدير الأوصاف، لأنها مساطة للتنجيس وعدمه.

وهذا القول أرجح وأقرب إلى الاحتياط.

فعلى هذا يمكن أن تقدر النجاسة على وجه أشد، كحدة الخيل، وذكاء المسك، ومواد الخبز، لمناسبة النجاسة تعليط الحكم.

والظاهر اعتبار الوسط، اعتباراً للأغلب، لرجحانه.

وهل نعتبر أوصاف الماء وسطاً، نظراً إلى شدة اختلافها كالعدوبة والملوحة، والرقعة والمعلقة، والصفاء والكدورة؟ فيه احتمالان، ولا يبعد اعتباره، لأن له أثراً بيباً في قبول التعبير وعدمه.

قوله: (لو اتصل الوقف القليل بجاري لم ينجس بالملاقاة).

يشترط في هذا الحكم علو الجاري، أو مساواة السطح، أو فوران الجاري من تحت القليل إذا كان الجاري أسفل، لانتماء ثبوته بدون ذلك .

قوله: (لجريبات المارة على لنجاسة الواقفة طاهرة وإن قلت عن الكر مع التواصل).

الجريبة: هي الدفعة من الماء الجاري بين حافتي الهر عند جريانه على سطح منحدر.

وقد ذهب بعض العامة إلى أن لجريبات الحاصلة في الماء عند جريانه حاصلة معنى، وإن تواصلت حتماً، فلكل حرية حكم نفسها، فيعترف بها الكثرة، والآ

لثاني: الواقف غير البثران كان كراً فصاعداً مائعاً على اشكال هو ألف ومائتا رطل بالعراقي، وثلاثة أشبار ونصف طولاً في عرض في عمق لا ينحس بملافة النجاسة، بل تتغيره بها في أحد أوصافه.

تنجست عند ملاقة النجاسة لها، فومرت لجريبات على نجاسة واقعة في الهر، وكاثت كل واحدة منها لا تبلغ الكثرة تنجست جميعها (١).

ولما كان هذا من لأوهام ساعدة التي لا يدل عليها دليل، به المصنف على الحكم مع الرد على المخالف.

قوله: (مائعاً على اشكال).

الاشكال في اشتراط المائعية، والمثبوت: من أن الجمود لا يخرج الماء عن حقيقته، ومن أنه محمود يخرج عن صدق اسم الماء عليه، والأحكام دائرة مع الأساء لوحوب اعتبار ادلالة الوضعية، ولأن الجمود أخرج عن شيوع الأحرار، فلا يتقوى بعضها ببعض ولا يسري الحكم من بعضها الى بعض، بل يختص موضع ملاقة النجاسة بالتنجيس، والأصح اعتبار المائعية.

قوله: (هو ألف ومائتا رطل بالعراقي).

لأصحاب قولان: في أن لأرطال عراقية. كل رطل منها أحد وتسعون مثقالاً (٢). أم مدنية. كل رطل منها رطل ونصف بالعراقي (٣). والمشهور بين الأصحاب لأول، وعليه الفتوى.

قوله: (أو ثلاثة أشبار ونصف طولاً في عرض في عمق).

أراد: (في) ضرب بحساب ليكون لحكم دائراً مع هذا المقدار، وإن تغيرت هذه الصورة، فيكون مجموع تكسيرها اثنين وأربعين وسبعة أثمان شبر.

وقال القطب الراوندي رحمه الله: إنه إذ بلغ مجموع الأبعاد الثلاثة للماء عشرة

(١) قاله الشافعي في الام ٤١٦.

(٢) ذهب اليه جمع منهم لعبد الله بن مسعود (٨) وبه (بالبحر دي)، وشيخ في الميسوط ٦١، وابن البراج في المذهب ٢٦١، والشهيد في البيات ٤٤٤، وسبعة ١٥٠.

(٣) ذهب اليه جمع منهم بصديق في المقية ٩١، حديث ٢ وأطلق في النسخ ١٠، والمرتضى في الناصريات (عصر الجوامع الفقهية) ٢١٤.

وان نقص عنه نجس بالملاقاة لها وان بقيت أوصافه، سواء قلت
النجاسة كرؤوس الابر من الدم أو كثرت، وسواء كان ماء غدير، أو آنية،
أو حوض، أو غيرها.
والحوالة في الأشبار على المعتاد، والتقدير تحقيق لا تقريب.

أشبار ونصفاً كان كراً، سواء كان تكسيره يبلغ ذلك أم لا.
قوله : (سواء قلت النجاسة كرؤوس الابر من الدم أو كثرت).
حالف الشيخ رحمه الله في الحكم الأول فقال: إن القليل من الدم جداً بحيث
لا يدركه الطرف - أي لا يكاد يدركه لقلته، ومثل له المصنف برؤوس الابر، والأمر
قريب - لا يُنجس الماء القليل ^(١) تعويلاً على رواية ^(٢) لا دلالة فيها على ذلك، والأصح
ما في الكتاب.

قوله : (وسواء كان ماء غدير أو آنية أو حوض أو غيرها).
حالف المصنف ^(٣) وسار ^(٤) رحمه الله في ماء الآية والحوض، فحكموا به
بالنجاسة وإن كان كثيراً، وضعفه بين.
قوله : (والحوالة في الأشبار على المعتاد).
المراد بالمعتاد: الموجود مثله عالياً، وهو الذي يراد بمستوي الخلقة.
قوله : (والتقدير تحقيق لا تقريب).

يظهر من كلام ابن الجنيد: أن الكثرة ما بلغ تكسيره نحواً من مائة شبر ^(٥) أن
التقدير تقريب، لأن نحو الشيء ما شابهه وكان قريباً منه، فلو نقص شيئاً يسيراً لم
يقدر، وهو مذهب الشافعي ^(٦) من العامة.

(١) البسيط ١: ٧.

(٢) الكافي ٣: ٧٤ حديث ١٦، التهذيب ١: ٤١٢ حديث ١٢٩٩، الاستبصار ١: ٢٣ حديث ٥٧.

(٣) للفتنة ٩.

(٤) للرأس ٣٦.

(٥) نقله العلامة في المختلف: ٣.

(٦) المجموع ١: ١٢٢، وكفاية الأخبار ١: ٨.

فروع :

أ: لو تغير بعض الزائد على الكره، فإن كان الباقي كراً فصاعداً اختص المتغير بالتنجيس، وإلا عم الجميع.

و لأصح: أنه تحقيق، فلا يعتبر نقصان شيء وإلا لم يكن الحد حداً. وهذا سؤالان: أحدهما: أن أحد الحديد للكره مرجمه إلى الأشار، وهي متفاوتة، حتى أنه قل أن يكون شبر شخص مطبقاً لشبر آخر، ومع التفاوت كيف يكون تحقيقاً؟!؟

الثاني: أن مقدار كل من تحديدي الكره لا ينطبق على الآخر ولا يساويه، على أنه قد قيل: بأن الكره ما كان كل واحد من أعاده الثلاثة ثلاثة أشبار، وهو قول الفقيه^(١)، واحتاره المصنف في المختلف^(٢)، وحينئذ فتظهر شدة التفاوت، وكيف يحل مقدار واحد حديد غطس، وقد كان اللزم الحكم للأقل بكونه الحد المتبردون الآخر؟!؟

والجواب عن الأول: أنه ليس المراد من التقدير الحقيقي عدم التفاوت أصلاً، فإن لموازنين تفاوت فكيف لأشبار؟ بل المراد عدم حواز نقصان شيء مما حصل حداً بعد تعيينه في قدر مخصوص، وعلى التقريب يجوز.

وعن الثاني: أن الطاهر أن اختلاف الحديد لاختلاف المياه في الوزن باعتبار الرقة والصفاء ومقابلهما، فما بلغ منه من ماء مخصوص الكرية بأحدهما دون الآخر، ويسعكس ذلك في ماء آخر مع فرض الاستواء، فالحد الحقيقي هو الأقل، والزائد منزل على الاستحباب.

قوله: (لو تغير بعض الزائد على الكره ...).

المراد بعض المجموع الزائد على الكره، لا بعض ما به الزيادة، وإلا لم ينتظم معه

قوله: (فإن كان الباقي كراً فصاعداً ...).^(٣)

(١) الفقيه ١، ٦.

(٢) المختلف ٤.

(٣) هكذا ورد هذا بقول من دون شرح

ب: لو اغترف ماء من الكر المتصل بالنجاسة المتميزة، كان المأخوذ طاهراً والباقي نجساً، ولولم يتميز كان الباقي طاهراً أيضاً.
ج: لو وجد نجاسة في الكر، وشئت في وقوعها قبل بدوع لكرية أو بعدها فهو طاهر،

قوله: (لو اغترف ماء من كر متصل بالنجاسة المتميزة كان المأخوذ طاهراً والباقي نجساً، [ولولم يتميز كان الباقي طاهراً أيضاً])^(١).
الرد: (المتميزة) ما لم تكن مستهلكة، فتشمل الحامدة والمائعة، فتكون غير المتميزة في الحكم الثاني. هي المستهلكة.
ويجب أن يكون الاعتراف بآلة على وجه يكون الماء مستولياً عليها، فهو كان الماء يدخلها شيئاً فشيئاً فالجميع محس، لنقصان لكر بأول دخول شيء منه في آلة الاعتراف.
ولو اعترف بالحاسة انعكس الحكم. فيكون المأخوذ وباطن لإباء نجساً، والباقي وظاهر الإفاء طاهراً.

قوله: (لو وجد نجاسة في الكر، وشئت في وقوعها قبل بلوغ الكرية أو بعدها فهو طاهر).

لا ريب أن الحاسة سبب في تنجيس ما تلاقيه مع اجتماع جميع المعدات لقبول التنجيس، وكذا لا ريب أن بلوغ الماء حد كرية سبب لروال التنجيس، ولينع قبوله مع استقاء لما نفع من ذلك، فإذا وجدت نجاسة وبلغ حد الكرية في ماء، ولم يعم السابق ولا لاحق، كان محكوماً بطهارته، لأن مقتضي للطهارة هنا موجود. وهو بلوغ الكرية. والمانع هنا. وهو سبق الحاسة لا غير. مشكوك فيه، فينتفي بالاصل، فيعمل مقتضي عمله.

وأما مقتضي للتنجيس. وهو الحاسة. فإن تأثيره مشروط بعدم الكرية، ولا يكون ذلك إلا مع سبق، وهو غير معلوم، فينتفي بالأصل.

(١) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ح».

ولوشك في بلوغ الكرية فهو نجس.

الثالث: ماء البئر إن غيّرت النجاسة أحد أوصافه نجست إجماعاً، وإن لاقته من غير تغيير فقولان، أقربها البقاء على الطهارة.

قوله: (ولوشك في بلوغ الكرية فهو نجس).

لأن مقتضى التنجيس موجود، والمانع مشكوك فيه، فيتبني بالأصل - كما سبق - لكن الحكم بالنجاسة هنا مطلقاً مشكلاً، لوجوب اعتبار هذا الماء إذا تعين للاستعمال، لأنه إذا توقف تحصيل الماء الطاهر على الاعتبار وحب الاعتبار، ولم يجز التيمم ولا الصلاة بالنجاسة من دونه، فيمكن حمل ذلك على ما إذا تعدر اعتباره بوقوع ماء آخر فيه حصل به الجهل بقدر ذلك الماء حين وصول النجاسة إليه، ونحو ذلك.

قوله: (ماء البئر إن غيّرت النجاسة ...).

عرف شيخنا الشهيد في شرح الإرشاد البئر بأنها: مجمع ماء نابع من الأرض لا يتعداها عالياً، ولا يخرج عن مسماها عرفاً (١).

والقيد الأخير موجب لإحمال التعريف، لأن العرف الواقع لا يظهر أي عرف هو، أعرف زمانه صلى الله عليه وآله، أم عرف غيره؟ وعلى الثاني، فيراد العرف العام، أم الأعم منه ومن الخاص؟

مع أنه يشكل إرادة عرف غيره صلى الله عليه وآله، والأول لازم تعبير الحكم بتغيير التسمية، فيثبت في المين حكم البئر لو سئيت باسمه، وبطلانه طاهر.

والذي يقتضيه الطرز أن ما ثبت إطلاق اسم البئر عليه في زمنه صلى الله عليه وآله، أو زم أحد الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم، كإثني في العراق والحجاز، فثبوت الأحكام له واضح، وما وقع فيه الشك فالأصل عدم تعلق أحكام البئر به، وإن كان العمل بالاحتياط أولى.

قوله: (وإن لاقته من غير تغيير فقولان: أقربها البقاء على الطهارة).

إذا لم تُغير النجاسة ماء البئر للأصحاب في المسألة أقوال، وقول المصنف: إن فيها قولين تسامع؛ لأن البقاء على الطهارة قول، ومقابله كآته قول آخر، وحاصل

لخلاف يرجع الى أربعة أقوال:

- الأول: للحكم بالنجاسة بالملاقاة مطلقاً، وإليه ذهب أكثر الأصحاب (١).
والثاني: للحكم ببقاء الطهارة وشرح مستحب، وإليه ذهب المصنف وجماعة (٢).
الثالث: القول بعدم النجاسة مع وجوب لنزع تعبداً، وهو قول الشيخ في التهذيب (٣).

الرابع: القول بعدم النجاسة إن كان مذهباً كراً وإلا تنجس (٤).
وهذان القولان مآدران، وأما الأولان فالأخبار في الدلالة عليها مخشعة (٥)، ولا يكاد يوجد حر واحد من الأخبار الدالة على النجاسة سليماً عن الطعن، وأخبار الطهارة (٦) مع سلامتها عن ذلك أقوى دلالة ومثابرة بالأصل، وبدلائل أخرى منها ما ذكره المصنف في المنتهى. لو عجبت الثر بالملاقاة لما طهرت، والتالي ظاهر السطلان (٧).

بيان الملازمة: أن الدلو والرشاء (٨) وحوائب البئر تنجس بملاقاة الماء المحس، ونجاستها مانعة من حصول الطهارة في الماء بأسرجه لدوام ملاقاتها، وكذا المتساقط من الدلو حال النزح خصوصاً الدلو الأخير، وليس ارتكاب الحكم بطهارتها بعد

(١) من القائلين به، المفيد في المقتبة: ٩، وللرعي في الاستبصار: ١١، وأبو الصلاح في الكافي في الفقه: ١٣٠، ومهارته غير صريحة، و الشيخ في البوط: ١٩، والشهيد في البيان: ١٤، واللمعة: ٣٥٠، ٣٤١، ١٥.

(٢) منهم: الفاضل في إصباح المولود: ١٧، ونقله عن أبي حنبل والشع.

(٣) اضطرب النقل عن الشيخ في هذه المسألة فعد سبب فيه ذلك قلة وتارة عكسه كما هو الظاهر، انظر التهذيب: ٢٣٢، ١٠٩، والاستبصار: ٣٢، ومحتاج لكرامة: ١، ٧٩، ٨٠، والدارك: ١٤.

(٤) حكاه السيد في الدارك: ١٦، عن أبي الحسن محمد بن محمد البصري عن القاسم.

(٥) الكافي: ٥٣، حديث ١، التهذيب: ٢٣٧، ٢٤٤، حديث ٦٨٦، ٧٠٥، الاستبصار: ٣٧، ٤٤، حديث

١٠١، ١٢١.

(٦) قرب الاسناد: ٨٤، التهذيب: ١، ٢٣٤، ٢٤٦، حديث ٣٧٦، ٧٠٩، الاستبصار: ٤٢، حديث ١١٨.

(٧) للنهي: ١٠.

(٨) الرشاء: الخيل الذي يوصل به الى الماء. لسان العرب: ١٤: ٣٢٢ (رشاء).

الفصل الثاني: في المضاف والأسار

المضاف: هو ما لا يصدق اطلاق اسم الماء عليه، ويمكن سلبه عنه كالمعتصر من الأجسام،

استيعاء ما يحتمل نرجه بأولى من القول بعدم النجاسة بالملاقاة. ومنها: أنه لو تنجست البئر بالملاقاة لكان وقوع الكرم من الماء المصاحب للنجاسة فيها موجبا لنجاسة جميع أياها، والتالي طاهر البطلان، لأن الملاقاة للنجاسة إذا لم يتغير بها - قبل وقوعه محكوم بظهارته، فتصح نجاسته بغير مجس، ولا استصحاب. بيان الملازمة: أن نجاسة ماء البئر بملاقاة النجاسة يقتضي نجاسة الماء الواقع، لاستحالة أن يكون بعض الماء الواحد طاهراً وبعضه نجساً، مع عدم التغير. ومنها: العمومات الدالة على عدم انعكاس الماء إلا مع تغيره بالنجاسة، إلا ما أحرجه دليل، فالأصح حينئذ القول بعدم التنجيس. قوله: (الفصل الثاني: في المضاف والأسار).

السور لغة: هو ما حصل من شرب لحيوان^(١)، ويراد به هنا: ما يشره جسم حيوان مع قلته، فإن البحث عنه من جهة طهارته ونجاسته وكراهته، وذلك لا اختصاص له بالشرب.

قوله: (المضاف: هو ما لا يصدق اطلاق اسم الماء عليه، ويمكن سلبه عنه).

المراد بعدم الصدق، وبإمكان السلب، أي: جوازه عند أهل العرف. كما تقدم في بيان مدلول المطلق. ولما كان المضاف مقبلاً للمطلق كانت خاصته مقابلة لخاصة المطلق، وإذا قد بينا في ما سبق - أن التعريف لفظي لم يكن عموم تعريف المضاف المستفاد من قوله: (ما لا يصدق) قادحاً في صحة التعريف، لأن التعريف لفظي يطلب به بيان موضوع اللفظ فيكمي فيه الاتيان بلفظ آخر هو أشهر استعمالاً

والممتزج بها مزجاً يخرج عن الاطلاق، فهو طاهر غير مطهر لا من الحدث ولا من الخبث، فإن وقعت فيه نجاسة فهو نجس قسباً كان أو كثيراً. فإن مزج طاهره بالمطلق، فإن بقي الاطلاق فهو مصق وإلا فمضاف.

في ذلك، أو أوضح دلالة مثل المخططة بـ، والعشر بيت (١).
قوله: (وهو طاهر غير مطهر لا من حدث ولا من الخبث).
يمكن أن تكون إعادة (لا) مع لعطف في قوله: (ولا من الخبث) للاعتناء
بإرد على المخالف في ذلك، فإن كلاً من الأمرين قد وقع الخلاف فيه، فقال ابن
بابويه بتطهيره من الحدث (٢) تعويلاً على (رواية شاذة) (٣).
وقال الرضوي بتطهيره من الخبث لصديق ناسم بأمر به على إزالة النجاسة (٤).
وهما ضعيفان، وما ادعاه من الصدوق مجموع.
وقد استدلوا على إحصار الطهورية في المطلق بقوله تعالى: (وأنزله من السماء
ماء طهوراً) (٥).

أما من حيث أن ذلك وقع في معرض الامتنان، فبلا إحصار المذكور لكان
المناسب لمعرض الامتنان بالأعم، ولأن رفع الحدث وروال الخبث حكم شرعي،
فيتوقف على ورود الشرع به، ولم يرد ثبوت ذلك للمصنف، فلا يكون استدلالاً بمفهوم
اللقب الضعيف.

قوله: (فإن مزج طاهره بالمطلق، فإن بقي الاطلاق فهو مطلق).
أي: فإن بقي الاطلاق في المطلق، إذ يخرج بحدث الاطلاق في المجموع على
ذلك التقدير، فلا ينتظم بقاء الاطلاق به بالمرح، ألا أن يراد بالبقاء الحصول،
والضمير في قوله: (فهو مطلق) يسمي على لأول أن يعود إلى المجموع، وإن كان
خلاف المتأخر من سوق الكلام، إذ لو أعيد إلى المطلق لصار هكذا فالطلق مطلق،

(١) انظر: لسان العرب ١٠: ٢٥٢ (عشر).

(٢) للذهبي: ١٣، الفقيه ١: ٦١.

(٣) الكافي ٣: ٧٣ حديث ١٢، التهذيب ١: ٢١٨ حديث ٦٢٧، الاستبصار ١: ١٤ حديث ٢٧.

(٤) احتلف الفقهاء في إيراد هذا القول إلى السيد، راجع معراج الكرامة ٦: ٥٩.

(٥) الفرقان: ٤٨.

وسور كل حيوان طاهر طاهر، وسور النجس - وهو الكلب
والخنزير والكافر - نجس.

ويكره سور الجلال، وأكل الجيف مع طهارة الفم، والحائض
المتهمة، والدجاج، والبغال، والخمير، والفأرة، والحية،

وهو تكرار عربي عن الفائدة إلا أن يراد بالمطلق الثاني لازمه مجازاً، فيكون تقديره: فإن
بقي الإطلاق فيه فهو مطهر .

ولو جعل الصمير للمجموع، أمكن أن يستفاد منه الرد على بعض العامة الذي
يقول: إذا استهلك المطلق المضاف، وجب أن يبقى منه قدر المضاف، فلا يظهر به (١)،
وفساده ظاهر، لأن الحكم تابع للاصلاق وقد تحقق.
قوله: (وهو الكلب والخنزير والكافر).

يمكن أن يقال: المتولد من الكلب والخنزير، إذا لم يعط عليه اسم واحد منها،
لاستواء الشبهين وارد على عبارته لأنه نجس.
قوله: (والحائض المتهمة).

أي: بعدم التحمط من السجاسة والمبالاة بها - على الأصح - جمعاً بين رواية النهي
عن الوضوء بفضلها (٢)، ونفي البأس إذا كانت مأمونة (٣)، وتعذية الحكم إلى كل
متهم تصرف في النص.

قوله: (والبغال والخمير).

وكذا الدواب - على الأصح - سكراسة لحمها، والمراد بالخمير الأهلية، إذ
الوحشية لا كراهة فيها.

قوله: (والفأرة والحية).

للنهي عن سؤرها (٤)، وربما قيل بالمنع منه (٥).

(١) المجموع ٦: ٩٩، والرحير ٦: ٦٠.

(٢) الكافي ٣: ١١ حديث ٤.

(٣) التهذيب ١: ٢٢١ حديث ٦٣٢، الاستبصار ١: ١٦٦ حديث ٣٠.

(٤) الكافي ٣: ٧٣ حديث ١٥، التهذيب ١: ١٣٠٢ حديث ١٣٠٢، الاستبصار ١: ٢٥٠ حديث ٦٢، ٦٣، والمزيد

راجع الوسائل ١: ١٧١ باب ٩

(٥) قاله الشيخ في النهاية: ٦.

وولد الزنا.

فروع :

أ: لو نجس المضاف، ثم امتزج بانصق الكثير، فغير أحد أوصافه، فالمطلق على طهارته. فإن سلبه الاطلاق خرج عن كونه مطهراً لا طاهراً.

قوله : (وولد الزنا).

على لأصح، وقيل بالبع للحكم بعدم إسلامه، وهو ضعيف.

قوله : (لو نجس لمضاف، ثم امتزج بالمطلق الكثير، فغير أحد أوصافه، فالمطلق على طهارته، وإن سلبه الاطلاق خرج عن كونه مطهراً لا طاهراً).

الحكم الأول واضح، وإن سألنا فيه الشيع (١) بالاحتياط لنعبر بالمتحس بالتميز بالنجاسة (٢)، وهو ضعيف.

وأما الثاني: أعني الحكم بطهارة مضاف النجس، مع بقاء الإضافة باختلاطه بالكثير الطاهر. فهو معشار لمصنف في هذا كتاب وفي غيره (٣)، وهو مشكل، لأن طهارة النجس متوقفة على شيوع الماء الطاهر في جميع أجزائه واختلاطها به، وذلك غير معلوم، على أنه بالشروع تنعزل أجزء المطلق بعضها عن بعض، فيزول وصف الكثرة، فيتحس بالملاقاة، والأصح بخروج عن الطهارة أيضاً.

ويسبغ أن يعلم، أن موضع اسراعنا في أخذ المضاف النجس وألقي في المطلق الكثير، فسببه الاطلاق، فلوانعكس نمرص وجه الحكم بعدم الطهارة جزماً، لأن موضع المضاف النجس نجس لا محالة، فيبقى على محاسنه، لأن المضاف لا يطهره، والمطلق لم يصل اليه، فيتتحس المضاف به على تقدير طهارته.

(١) المبسوط ١ *

(٢) في نسخة «ح»: للتمييز بالنجاسة بالتميز بالنجس.

(٣) التذكرة ١ ٤.

ب: لو لم يكفه المطلق للطهارة، فتمم بالمضاف الطاهر وبقي الاسم، صح الوضوء به، والأقرب وجوب التيمم.

ج: لو تغير المطلق بطول لبسه، لم يخرج عن الطهورية ما لم يسلبه التغير الاطلاق.

قوله: (لو لم يكفه المطلق للطهارة، فتمم بالمضاف، لطاهر وبقي الاسم، صح الوضوء به، والأقرب وجوب التيمم).

الذي يظهر من عبارة المختلف (١) أن خلاف الشيخ رحمه الله (٢) في وجوب التيمم خاصة، وكأن وجوب الوضوء بعلم لاترأى فيه، وكذا يدل آخر كلام الشارح - ولد المصنف (٣) - ويظهر من أوجه: أن الشيخ يقول بصحة الوضوء بعد التيمم ولا يوجبه.

والذي يفهم من كلام الشيخ والمصنف - والمناسب لصحيح النظر - هو الأول، إذ بعد المزج وصدق الإطلاق وصحة الوضوء لا يكاد يتردد أحد في وجوبه، إنما الكلام في وجوب المزج.

ووجه ما قرره المصنف: أن الطهارة واجب مطلق فيجب تحصيل شرطها، ولا يتم إلا بالمزج، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به فهو واجب.

والزم المصنف الشيخ بتنافي قوله بصحة الطهارة وعدم وجوب المزج، لأن الماء المطلق إن تحقق وجوده بالمزج، صح الوضوء به ووجب المزج، وإلا وجب الحكم بعدم صحة الوضوء (٤).

ودفعه الشارح بأن الطهارة واجب مشروط بوجود الماء والتمكن منه، فلا يجب إيجاده، لأن شرط الواجب المشروط غير واجب.

وحوايه: أنه إن أراد بإيجاد الماء ما لا يدخل تحت قدرة المكلف، فاشتراط الأمر

(١) المختلف: ١٤

(٢) البوط: ١: ٩ - ١٠.

(٣) إصباح الفوائد: ١: ١٨.

(٤) نقل هذا التصاد في كلام الشيخ ولد المصنف في إصباح الفوائد: ١: ١٨، والسيد العاملي في مفتاح الكرامة

الفصل الثالث : في المستعمل

أما ماء الوضوء فإنه طاهر مطهر، وكذا فصلته وفضلة الغسل.
وأما ماء الغسل من الحدث الأكبر، فإنه طاهر لاجتماعاً، ومطهر على الأصح.

بالتطهارة به حق ولا يضربا، وإن أريد به الأعم فليس بجيد، إذ لا دليل يدل على ذلك، والایجاد المتسارع فيه معلوم كونه مقدوراً بمكلف، والأمر بالتطهارة خال من الاشتراط، فلا يجوز تقييده إلا بدليل.

والأصح مختار المصنف، وأراد بوجوب التيمم بالحتم، إن لم يجد ماءً آخر، وإلا وجب تخييراً.

قوله : (الفصل الثالث : في المستعمل : أما ماء الوضوء فإنه طاهر مطهر، وكذا فصلته وفضلة الغسل).

لا خلاف عندنا في أن ماء الوضوء على حكمه قبل الاستعمال، من أنه طاهر مطهر، وقد خالف في الأمرين بعض العامة^(١).

قوله : (وأما ماء الغسل من الحدث الأكبر فإنه طاهر لاجتماعاً، ومطهر على الأصح).

يلوح من العبارة، أن الخلاف في رفع الحدث به ثباً، وإزالة الخبث حيث جعل مناطه كونه مطهراً وأطلق، ولشرح نقل لاجتماع على جواز إزالة الخبث به^(٢)، وحكى شيخنا في الذكرى في ذلك خلاصه^(٣) ولعله الصواب، والقائس: بأنه غير مطهر الشيخان^(٤) وجاعة^(٥)، امتداداً إلى أحبار صعيقة^(٦)، والأصح مختار المصنف.

(١) للفتي لابن قدامة : ١٧ : ١، المجموع : ١٥٦.

(٢) لبصاح الموائد : ١٩.

(٣) الذكرى : ٩.

(٤) للعبد في القنعة : ٩، والطوسي في البسوط : ١١٠٦، وإخلاص : ٢٥٦ مسألة ١٢٦ كتاب التطهارة.

(٥) منهم : بن بابويه في الفقيه : ١٠ : ١، والمحقق لعل في الشرائع : ١٦٥.

(٦) التهذيب : ٢٢١ حديث ٣٠، المعتمد : ٨٦، وربع وسائل : ١٥٣ باب ٩ من أبواب الماء الغائب.

والمستعمل في غسل النجاسة نجس وإن لم يتغير بالنجاسة،

ويستفاد من طهر قول المصنف: (أما ماء الغسل من الحدث الأكبر) أن الخلاف غير محقق بالعمل من الجدة، كما صرح به في المختلف (١).

واعلم. أن المراد بماء الوضوء وأعمال الماء القليل المنفصل عن أعضاء الطهارة، إذ الكثير لا يتصور فيه الاستعمال، والمتردد على الأعضاء لا يمكن الحكم باستعماله، وإلا لامتنع فعل الطهارة.

قوله: (والمستعمل في غسل النجاسة نجس وإن لم يتغير بالنجاسة). هذا هو القول الأشهر بين متأجري الأصحاب، والأشهر بين المتقدمين أنه غير رافع، كالمستعمل في الكبرى.

وقال المرتضى (٢) وابن إدريس (٣) وقواه في البسوط (٤) - بعدم نجاسته إذا لم يتغير، وإلا لم تطهر المحل، لأية إذا تبيخس لوروده لم يعد المحل طهارة.

والترم المصنف بعدم نجاسته حين الورد، بل بعد الانعصاف، وفيه اعتراف بالحر عن دفع ما استدل به من مكان قريب، فإن القول بنجاسة القليل الملاقى للنجاسة - بعد مفارقتها - لا يعقل وجهه.

وقال الشيخ في الخلاف بطهارة ماء الغسل الأخير (٥)، والظاهر أن موضع الخلاف ماء الغسل المعتبر في التطهير دون ما سواه.

وحكى بعضهم عن المصنف وشيخه ابن سعيد (٦)، القول بنجاسة الغسالة مطلقاً، وإن راد الغسل على تعدد اعتبار، ولعبه فهمه من قوله آخراً: (والمختلف في الثوب بعد عصره ...)، ولا دلالة فيه، لأن هذا حكم الماء الوارد على المحل

(١) المختلف: ١٢.

(٢) جل العلم والعمل: ٤٩.

(٣) السرائر: ٧.

(٤) البسوط: ١١.

(٥) الخلاف: ١: ٢٦ مسألة ١٣٥ كتاب الطهارة.

(٦) المصنف في تحرير الأحكام: ٥: ١، مختلف أشبه: ١٣: ١، تذكرة لفقهاء: ٥: ١، وانهاءه أراد بابن سعيد

لمحقق الحلبي كما يتضح من شرائع الإسلام: ٥٥: ١.

عدا ماء الاستنجاء، فإنه طاهر مطهر ما لم يتغير بالنجاسة، أو يقع على نجاسة خارجة، والمستعمل في الاغسل المندوبة مطهر إجماعاً.

النحس، وبعد العمل لمعتبر بحكم بالطهارة، فلا يقتضي لافعال الماء، والعمل على المشهورين استأخرين وقوفاً مع الشهرة والاحتياط، فعلى هذا يكون ماء الغسلة كمغسوطاً قسماً.

قوله: (عدا ماء الاستنجاء فإنه طاهر مطهر، ما لم يتغير بالنجاسة، أو يقع على نجاسة خارجة).

استثنى الأصحاب من عمالة النجاسة ماء الاستنجاء من الحديثين، فانفقوا على عدم نجسه، وحكم الصادق عليه السلام بعدم نجاسة الثوب الملاقى له^(١). يدل على ذلك، ولا فرق بين المخرجين ولا بين المتعدي وغيره، إلا أن يتعاضد السدي، ولا بين الطبيعي وغيره إذا صدر معانداً لأطلاق الحكم.

لكن يشترط لطهارته أمور دلت على شرائطها دلائل أخرى، أن لا يتغير بالمحاسة، ولا يقع على نجاسة خارجة، بمائلة كنت أو لا، وقد ذكرها المصنف، واشترطها طاهر، ويشترط أيضاً زيادة على ما ذكره أن لا تنفصل مع الماء أجزاء من النجاسة متميزة، لأنها كاسحاسة الخارجة، يتجسس ماء بها بعد معارفة النجس، وأن لا تخلط بنجاسة الحديثين بنجاسة أخرى.

ولا يعتد به يقال من اشتراط سبق الماء اليد إلى الخلل، أو مقارنتها له، لأن اليد تنحس على كل حال، ولا أثر للتقدم والتأخرى ذلك.

نعم، ثبوت العفو بخصوص ما إذا كانت محسنة لكونها آلة للفعل، فلو تنجست لا لذلك ثم حصل الاستنجاء فلا عفو.

وهو يعتبر عدم زيادة الوزن؟ فيه وجهان. أظهرهما عدم، لأن التجسس لتغير شيء من الأوصاف الثلاثة، لا مطلقاً.

واعدم أن قول المصنف: (فإنه طاهر)، معناه أنه كغيره من المياه الطاهرة في

(١) لكافي ١٣: ٣ حديث ٥، تهذيبه ١: ٤١ حديث ١١٦٢، تهذيب ١: ٨٥، ٨٦ حديث ٢٢٣، ٢٢٧،

٢٢٨، والاستزادة رجع الوسائل ٦: ١٦٠ باب ١٣.

وتكره الطهارة بالشمس في الآنية،

ثبوت الطهارة له، ونقل في المنتهى على ذلك الإجماع^(١)، وقال المحقق في الاعتبار: ليس في الاستنجاء تصريح بالطهارة، إنما هو بالعفو^(٢)، وتظهر المائدة في استعماله [ثانياً] (٣).

قال شيخنا في الذكرى: ولعله أقرب، لثبوت البراءة بغيره^(٤). قلت: اللازم أحد الأمرين: إما عدم إطلاق العفو عنه، أو القبول بطهارته، لأنه إن جاز مباشرته من كل الوضوء لرم الثاني، لأنه إذا باشره بيده، ثم باشر به ماءً قليلاً - ولم يمنع من الوضوء به - كان طاهراً لا محالة، وإلا وجب المسح من مباشرة نحو ماء الوضوء به إذا كان قليلاً، فلا يكون العفو مطلقاً، وهو خلاف ما يظهر من الخبر^(٥) ومن كلام الأصحاب، فعمل ما ذكره لمصنف أقوى، وإن كان ذلك أحوط. قوله: (وتكره الطهارة بالشمس في الآنية).

الأصل في كراهته ورود النص بالنهي عنه معللاً بخوف البرص^(٦)، والظاهر: أنه لا فرق في الكراهية بين الآنية المطبوعة وغيرها^(٧)، وكون ذلك في قطر حار أو لا، وقوفاً مع إطلاق النص، والتعليل بخوف البرص تنبيه على الحكمة في النهي عنه، ولا يعيد تخصيصاً ولا تقييداً، وربما حصص الكراهية ببعض يكون ذلك في إثناء منقطع، وقطر حار وقد دللنا على ضعفه.

وكذا لا يشترط قصد إلى التشميس، فيعم الحكم ما تشمس بنفسه. ولا

(١) المنتهى ٢٢٦.

(٢) قال السيد العامل في معراج الكرامة ١١١١ (وقد ثبتت الاعتبار غير مرة) وجدت ما يناسب ما نحن فيه الاقوله: «وأما طهارة ماء الاستنجاء فهو مذهب الشيخين. وقال علم الهدى رحمه الله في الصباح: لا بأس بما ينضح من ماء الاستنجاء على الثوب والبدن» المعتبر ٩١٠١. وكلامه صريح في العفو وليس بصريح في الطهارة.

(٣) زيادة من النسخة الحجرية.

(٤) الذكرى ٩.

(٥) الكافي ٣: ١٣ حديث ٥، العقبه ١١: ١١٢ حديث ١٦٢، التهذيب ٨٥: ٢١ حديث ٢٢٣، الطل: ٢٨٧ باب ٢٠٧، والسرمد راجع الوسائل ١: ١٦٠ باب ١٣ من أبواب الماء المضاف والمستعمل.

(٦) الكافي ٣: ١٥ حديث ٥، علل الشرائع: ٢٨٠ باب ١٩٤ حديث ٢، التهذيب ٣٧٩: ٦١ حديث ١١٧٧.

(٧) الأولى المطبوعة: هي الأولى لمصنوعة من العزلات كالحديد والرصاص والنحاس وغيرها عدا الذهب والفضة، لأن الشمس إذا انشرت فيها استخرجت منها رهومة تملأ الماء ومما يتولد منه نور. أما الذهب

وتغسيل الميت بالمسخن بالنار إلا مع الحاجة.

وغسالة الحمام لا يجوز استعمالها إلا مع العلم بخلوها من النجاسة،

يشترط بقاء السحوية استصحاباً لما كان، واقول بشرائطها ضعيف، فعلى هذا لو قال المصنف: (المتشمس) بدل (الشمس) لكان أولى.

وهو الكراهة هنا للإرشاد على حد قوله تعالى: (وأشهدوا إذا تباعتم)^(١) أم للعبادة؟ كل محتمل، ولعل الأول أوضح.

فإن قيل: لِمَ لم يكس استعماله محرماً لوحوب دفع الضرر؟ قلنا: ليس بمعلوم الوقوع ولا مفسونه، وإنما هو ممكن، نظراً إلى صلاحيته له، وكما تكره الطهارة بكره العجن به، لورود الخبر به^(٢).

وهو تكره باقي استعمالاته؟ لا يبيد القول به نظراً إلى المحذور.

واعلم أن التشديد بالآية يشعر باختصاص الحكم بالمتشمس بها، وهو كذلك، فلو شمس الماء في حوض أو سائمة لم يكره استعماله.

وهو يختص هذا الحكم بالقليل، أم بعم الكثير؟ لا يحضرنى الآن نص على شيء بخصوصه، لكن إطلاق النص^(٣)، وكلام لأصحاب يتأوله، وكذا خوف تولد المحذور.

ومعلوم أن لكراهة إنما هي مع وجود ماء آخر للطهارة، فإن لم يوجد وجب استعماله حينئذ. قوله: (وتغسيل الميت بالمسخن بالنار، إلا مع الحاجة).

علل في الأخبار بأن فيه أجزاء نارية تعجل للميت، ولأن فيه تماؤلاً له بالحميم^(٤)، ولأنه يُبعد بدن الميت لخروج شيء من انجاسات لأنه يرغبه.

قوله: (وغسالة الحمام لا يجوز استعمالها، إلا مع العلم بخلوها من

→ والقصة فلعمراء مملها لا تؤلفها الشمس هذا التأثير

وغير المنطبعة. هي الأولى الأخرى المصنوعة من الخرف أو عشب وغيرها.

(انظر للتصنيف: نهاية الأحكام ٢٢٦/٨ والمحدث ١٠٩/٢)

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) الكافي ١٥١/٣ حديث ٥، علل الشرائع. ٢٨٠ باب ١٩٤ حديث ٢، التهذيب ٣٧٩: ١ حديث ١١٧٧.

(٣) الكافي ١٥١/٣ حديث ٥، علل الشرائع: ٢٨٠ باب ١٩٤ حديث ٢، التهذيب ٣٧٩: ١ حديث ١١٧٧.

(٤) الكافي ١٤٧/٣ حديث ٢، التهذيب ٣٢٢: ١ حديث ٩٣٧، ٩٣٩ والتصيل الأخير قد يكون للفقهاء.

والتخلف في الثوب بعد عصره طاهر، فإن انفصل فهو نجس.

(النجاسة).

لم يصرح المصنف بنجاسته، لعدم التصريح بذلك في الأحبار، إنما الذي ورد
الهي عن استعماله في الغسل (١)، مع ضعف السند، وقيل بنجاسته (٢). استناداً إلى
هذا النهي، وضعه ظاهر.

واختار المصنف في النهي طهارتها (٣)، لحكم الكاظم عليه السلام بنهي
الناس عن إصابتها الثوب (٤)، ولا يكاد يظهر منه مخالفة ما هما، والذي يقتضيه النظر،
أنه مع الشك في النجاسة يكون على حكمها الثالث لها قبل الاستعمال، وإن كان
اجتنابها أحوط.

قوله: (والتخلف في الثوب بعد عصره طاهر، فإن انفصل فهو نجس).

إما كان كذلك، لأن المصنف التزم عدم نجاسة الماء الوارد على المحل النجس
ما دام لم ينفصل عنه، وإلا لم يظهر التحول، فإذا انفصل طهر أثر ملاقاته النجاسة فيه،
فيجس حينئذ - كما سبق - (٥)، فإذا عصر الثوب من الغسل المعتبر في تطهيره حكم
بطهارته قطعاً، ولا ريب أن المتحسف فيه من الماء على حكم الطهارة، ولو مال أحد في
عصره، فأنفصل منه شيء كان نجساً، لما عرفت من أن أثر ملاقاته للمحل النجس إنما
يظهر بعد انفصاله، وقد عرفت ما فيه.

والظاهر: أن هذا الحكم عمده يختص بالغسل المقتضي لحصول الطهارة، فهو
غسل زيادة عن الموظيف كان ماء لغسل الرائد طاهراً، لعدم ملاقاته للمحل في حال
نجاسته، مع إمكان أن يقول بنجاسته أيضاً لا اتصال شيء من الماء المتخلف في المحل
معه، والتحصين فيه بعد انفصاله، وهو بعيد، مع أن الأصل العدم.

(١) الكافي ٦: ٤٩٨ و ٥٠٣ حديث ١٠، ٣٨، بطل ٢٩٢ حديث ١، التهذيب ١: ٣٧٣ حديث ١١٤٣.

وللمزيد راجع الوسائل ١: ٥٨ باب ١١.

(٢) قاله المحقق في المختار ١: ٩٢.

(٣) المسبى ١: ٢٥.

(٤) الكافي ٣: ١٥ حديث ٤، الفقيه ١: ١٠ حديث ١٧، التهذيب ١: ٣٧٩ حديث ١١٧٩.

(٥) قد سبق قول المصنف ص ٤٧.

الفصل الرابع : في تطهير المياه النجسة

أما القليل، فإنها يطهر بالقاء كزدفة عليه لا باتمامه كراً على الأصح:

قوله : (الفصل الرابع: في تطهير المياه النجسة: أما القليل فإنها يطهر بالقاء كزدفة عليه لا باتمامه كراً على الأصح).

المراد بمحصرتطهيره- فيما ذكره: بالاصافة لى إتمامه كراً، لأنه يطهر بوصول الماء الجارى وماء المطر اليه، وكذا القون في الدابة المشتعل على الكر، لأنها لا تختص بلحمام كما سبق.

والمراد بالدفعة: وقوع جميع أجزاء الكر في زرع (مفصلياً) بحيث يصدق اسم الدعة عليه عرفاً، لا امتناع ملاقاته جميع الأجزاء في آن واحد، ولأن الاستعمال العرفي هو المراد في نحو ذلك، تقول: حاووا دعة، ولا تريد إلا هذا المعنى.

وقد عتبر في الذكرى بالقاء كره عليه متصل (١)، وفيه تسمع، لأن وصول أقل جزء إلى النجس يقتضي نقصه عن الكر، فلا يطهر حيث شد، ولورود النص بالدعة (٢) وتصريح الأصحاب بها (٣)، ويمكن أن يريد به هذا المعنى، لأن اتصال جميع الأجزاء حين إلقائه لا يتحقق إلا بهذا المعنى، وإن كان خفياً. إذا تقرر ذلك، فقد اختلف الأصحاب في طهر القليل النجس إذا نغم كراً، على أقوال ثلاثة (٤)، ثالثها يفرق فيه بين الاتمام بالطهر والنجس، وأكثر المحققين

(١) الذكرى: ٨.

(٢) الفقيه ٦: ١ حديث ٢، انظر: هامش مفتاح الكرامة ١١: ١٩.

(٣) منهم: المحقق في الشرائع ١: ١٢، والعلامة في التذكرة ٦: ٢٠.

(٤) القول الأول: عدم التطهير وذهب اليه الشيخ في الخلاف ١: ٣٠ مسألة ١٤٩ كتاب الطهارة، والمحقق في

المعتبر ١: ٥١ والشرائع ١: ١٢: والعلامة في التذكرة ٦: ٤٤.

والقول الثاني: التطهير إن نغم بطاهر وذهب اليه ابن حمزة في التوسيلة: ٦٨.

ولا بالتبع من تحته.

كالشيخ (١)، وابن البراج (٢)، وامرئ القيس (٣)، وابن ادريس (٤)، ويحيى بن سعيد (٥) على الطهارة مطلقاً، لقوله عليه السلام: «إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً» (٦)، فان الماء مطلق فيجري في الطاهر والنجس، وتثبت نكرة في سياق النفي فيعم.

ومعنى لم يحمل خبثاً: لم يطهر فيه، قال في القاموس: وحل الخبث أظهره، قيل: ومنه: لم يحمل خبثاً أي: لم يطهر فيه الخبث (٧)، وفي نهاية ابن الأثير: لم يحمل خبثاً أي: لم يطهره، ولم يفلح الخبث عليه، من قوطم: فلان يحمل غضبه، أي: لا يظهره، وقيل: معنى لم يحمل خبثاً أنه يدعه عن نفسه، كما يقال: فلان لا يحمل الضيم، إذا كان يأباه ويدعه عن نفسه (٨)، وفي المجلد: وحكى فاس أن معنى قوله صلى الله عليه وآله «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً» (٩) إنما أراد لم يطهر فيه الخبث، قالوا: وتقول العرب: فلان يحمل غضبه، أي: يظهر غضبه (١٠).

والمشأخرون على استحباب حكم النجاسة (١١)، وارتكبوها في الحديث تأويلات لا يدل عليها دليل، وطموحهم عن ضعف، ولا شبهة في أن الاحتياط هو العمل بقوطم، وللتحقيق حكم آخر.

قوله: (ولا بالتبع من تحته).

هذا الحكم مشكل، ويمكن حل كلامه على بيع ضعيف يترشح ترشحاً، أو بيع لا مادة له، فلو بيع ذو المادة من تحته مع قوة وفوران، فلا شبهة في حصول الطهارة.

(١) البوط ١، ٧.

(٢) المذهب ٢٣: ٦.

(٣) جوابات المسائل الرسمية الأولى (ص ١١١، المجموعة الثانية): ٣٦١.

(٤) السرائر: ٨.

(٥) الجامع للشرائع: ١٨.

(٦) عوالي الآلي ١٦٢: ٣٠ ولورد الرواية الشيخ في البوط ٧٦.

(٧) القاموس المحيط (حل) ٣٦٢: ٣.

(٨) النهاية (حل) ٤٤٤: ١ وما بين المقوس من النص.

(٩) حقي في حدود ١٧: ١٧ حديث ٦٣، وسنن الترمذي ١٦: ١ حديث ٦٧، وسنن النسائي ٤٦٦: ١٧٥.

(١٠) للمجلد لابن الفارس ٢٥٣: ١.

(١١) مهم: الشهيد في الدروس: ١٤٤ والبيان: ١٤٤.

وأما الكثير، فأنما يطهر بذلك ان زل التغير، وإلا وجب إلقاء كثر آخر، فان زال وإلا فآخر، وهكذا.
ولا يطهر بزوال التغير من نفسه، أو بنصفق الرياح، أو بوقوع أجسام طاهرة فيه غير الماء، فيكفي الكروان لم يزل التغير به لو كان، ولو تغير بعضه وكان الباقي كراً طهر بزوال التغير بنموحه.
والجاري يطهر بتكاثر الماء وتدافعه حتى يزول التغير.

قوله: (والا وجب إلقاء كثر آخر).

أي: دفعة، اكتفاء بما سبق، ونما يجب إلقاء كثر آخر إذا تغير الكثر الأول بالنجاسة، فلو بقي على حكمه، ولم تغير كنجاسة متصلة به، فإذا امتزج أحدهما بالآخر وزال تغير التغير حكم بالطهارة، ولم يحشج إلى كثر آخر، وليس هذا بأدون مما لو تغير بعض الرائد على الكثر، ونقي الباقي كراً.

قوله: (ولا يطهر بزوال التغير من نفسه).

خلافاً ليحيى بن سعيد^(١).

قوله: (فيكفي الكثر وإن لم يزل به لو كان).

أي: لو وقعت أحسام طاهرة في الماء المتغير بالنجاسة، فأزالت عنه التغير، بحيث لم يبق فيه تغير أصلاً، لا أن مشرقه فلم يدرك بالطمس، فإنه يكفي الكثر لتطهيره حينئذ، لعدم وجود التغير، وإن كان التغير السابق لا يزول بالكثرة لولا الأحسام الطاهرة، لحصول المطلوب بزواله.

قوله: (والجاري يطهر بتكاثر الماء وتدافعه حتى يزول التغير).

هكذا وقع في عبارته وعبارة غيره، ونظيره: أن الحكم بالطهارة في الجاري غير موقوف على التكاثر والتدافع، بل لو زال تغير بأي وجه كان. حكم بالطهارة لمكان المادة.

اللهم لا أن يقال: بأن مجرد اتصال ماء الطاهر بالنجس لا يقتضي طهارة النجس، بل لابد من الامتزاج مع صلاحيته للتطهير، فيستوي في ذلك الجاري،

والمضاف بالقاء كتر دفعة وإن بقي التغير ما لم يسلبه الإطلاق فيخرج عن الطهورية، أو يكن التغير بالنجاسة فيخرج عن الطهارة.

والواقف، وماء الحمام، وماء الكور الحس إذا عمس في الكثير، والأصح: أن الامتراج غير شرط، للأصل، ولأنه ليس للامتراج معنى معتمد معصّل.

قوله: (وإن بقي التغير ما لم يسلبه الإطلاق فيخرج عن الطهورية).

حالف الشيخ رحمه الله في لحكم الأول، فحكم بأن حصول التغير في المطلق بالمضاف الجس موجب لنجاسته، وإن بقي إطلاق الاسم، لأنه متغير بنجس^(١)، وهو ضعيف، لأن تغيره بعد النجاسة، والمقتضي للتنجيس هو الأول دون الثاني، ولأن المضاف يصير طهوراً بأول خروجه عن الأضاعة، لقبوله الطهارة، فانه ليس عين نجاسة.

وهذا إذا لم يسلب المضاف المطلق إطلاقاً، فإن سلبه خرج عن الطهورية، لا عن الطهارية عند المصنف، وقد علم بما مضى خروجه عنها، وضعف ما ذهب إليه. وعلم أيضاً، أن تصوير المسألة يجب أن يكون بأن يلقى المضاف النجس على الكثير المطلق، وإن كان ظاهر قوله: (بالقاء كتر) قد يشمر بخلافه.

قوله: (أو يكن التغير بالنجاسة فيخرج عن الطهارة).

أي: إذا كان التغير في المطلق حين إلقائه على المضاف بأوصاف النجاسة لوجودها في المضاف - كلون الدم في ماء الورد فإن المطلق حينئذ يخرج عن الطهارة، وهو واضح.

واعلم أن حملة (إن) الوصية لتأكيد إطلاقه للحكم بظهر المضاف بالقاء كتر، وما في (ما لم يسلبه) - ظرف بمعنى المدة هي في معنى الاستثناء من الحكم السابق، لأنه في قوة عود المضاف طهوراً، وإلا لما صح الاستثناء، والمستتر في (يسلبه) للمضاف، والآخر للمطلق، والمعطوف: (أو) على ما في خبر لم، والمعنى: يعود طهوراً ما لم يكن هذا أو ذلك.

وماء البئر بالنزح حتى يزول التغير.

قوله : (وماء البئر بالنزح حتى يزول التغير).

لما لم يحكم بنجاسة البئر إلا مع التغير بالسحاسة، حكم بعود الطهارة بزواله بالنزح، وظاهره أن ذلك طريق تطهيرها، وهو مشكل، وقد كان اللازم للحكم بطهرها بزوال التغير بأي طريق كان، اعتباراً بمادة النجس، كما دلّ عليه حديث الرضا عليه السلام (١)، وكما يطهر من احتجاجة بوجود المادة للمقتضي لعدم النجاسة إلا بالتغير.

لكن بناء أعلى أصله من اعتبار الكربة في الجاري، يجب اعتبارها هنا بطريق أولى، وعلى ما اخترناه، فينبغي الحكم بطهرها إذا غلب ماؤها الطاهر، واستهلك المتغير، وإن كان النجس من تحت، إذا كان عذيراً، ولو سبق إليها الجاري، أو وقع عليها ماء الغيث، أو بقي عليها ماء كثير فزال تغيرها، فلا ريب في عود الطهارة. واعلم أن المصنف لم يذكر حكم تغير البئر عند القائلين بالنجاسة بالملقاة، وإن لم أقوالاً:

منها: النزح حتى يزول التغير كما سبق (٢).

ومنها: نزح الجميع، فإن تعذر نزح حتى يزول التغير، ويستوفى المقلد (٣).

ومنها: نزح الجميع، فإن تعذر وجب التراوح (٤).

ومنها: نزح أكثر الأمرين من المقدس وما به يزول التغير في النجاسة المنصوصة (٥) وفي غيرها نزح الجميع، بناء على أن غير المنصوصة ينزح لها جميع الماء، واختاره ابن ادريس (٦)، وهو الأقوى، تقريباً على القول بالنجاسة.

(١) الاستبصار ١: ٣٣ حديث ٨٧.

(٢) ذهب إليه الصدوق في المصنف: ١١، وأبو الصلاح في الكافي في الفقه: ١٣٠.

(٣) قاله الشيخ في المبسوط ١: ١١، والنهاية: ٧.

(٤) ذهب إليه الصدوق في المصنف ١: ١٣، والشيخ في التهذيب ١: ٢٤٠، والمحقق في الشرائع ١: ١٤٦.

(٥) ذهب إليه أبو الكارم ابن زهرة في النية (مجمع الجوامع الفقهية): ٤٩٠، ويحيى بن سعيد في الجامع للشرائع: ١٩، والشهيد في الذكرى: ٩.

(٦) الشرائع: ١٠.

وأوجب القائلون بنجاستها بالملاقاة نزح الجميع بوقوع السكر، أو الفقاع، أو المني، أو دم الحيض أو الاستحاضة أو النفاس، أو موت بعير،

قوله: (لوقوع السكر).

لا فرق فيه بين الخمر وغيره، لأن كل مسكر حرم، والمراد به: المائع بالاصالة، لعدم نجاسة الجامد، ولا فرق أيضاً بين كثيره وقبيله، حتى القطرة، كما يظهر من العبارة، وقد فرق بعض الأصحاب، فأوجب في القطرة عشرين (١).

والفقاع خمر، كما ورد به النص (٢)، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

قوله: (أو مني).

اشتهر القول بذلك بين الأصحاب، ولا نص فيه، على ما ذكره الشيخ أبو علي ابن الشيخ أبي حمزة في شرح نهاية والده.

قوله: (أو دم الحيض، أو الاستحاضة، أو النفاس).

ذهب إلى ذلك الشيخ (٣) وعامة الأصحاب (٤)، نظراً إلى أنها كالمني، وبسبب نجاستها، وأطلق المفيد القول بأن الدم الكثير ينزح له عشر، وللقليل خمس (٥)، وكذا ابن أبي يويه (٦)، وإن خالفوا في مقدار الكثير والقليل، والاحتياط العمل بالمشهور.

قوله: (أو موت بعير).

هو للجنس، يتناول الذكر والأنثى، ومثله الثور عند الأكثر. وهو ذكر البقر. لصحيفة عبدالله بن مسنان عن الصادق عليه السلام (٧)، خلافاً لابن إدريس فإنه

(١) وهو الصدوق في المفتح: ١١.

(٢) الكافي ٣: ٤٠٧ حديث ١٥، التهذيب ٦: ٢٨٢ حديث ٨٢٨.

(٣) البسوط ١: ١١.

(٤) منهم: ابن حمزة في الوسيلة: ٦٩، وبن البراج في المذهب ١: ٢١، والمحقق في الشرائع ١: ١٣.

(٥) القنعة: ٩.

(٦) المفتح: ١٠، ١١، الفقيه ١: ١٣، لختلف: ٩.

(٧) التهذيب ٦: ٢٤١ حديث ٦٩٥، الاستبصار ١: ٣٤١ حديث ٩٣.

فإن تعذر تراوح عليها أربعة رجال يوماً، كل اثنين دفعة.

اكتفى بالكر (١)، والشيخان (٢) وأتبعها (٣) لم يذكروا حكمه، لأهم أوجب لزج القرة كراً، ولم يتعرضوا للشور، ولفظ البقرة لا يدل عليه، ونقل صاحب الصحاح إطلاق لفظ القرة على الذكر (٤)، فيجب نكر حينئذ، حكى ذلك لمصنف في المختلف (٥).

قوله: (فإن تعذر تراوح عليها أربعة رجال يوماً، كل اثنين دفعة).

التراوح: تفاعل من الراحة، لأن كل شئ يريحان صاحبها دفعة. ولا يجري فيه مادون الأربعة، لقول الصادق عليه السلام: «يقام عليها قوم اثنين اثنين» (٦)، ويجزئ ما فوقها ما لم يصور به بالكثرة. ولا غير لرجال من نساء، أو عبيد، أو غلمان، لفظ القوم، واحترأ بهم بعض الأصحاب (٧) لشمول الاسم، واحتجب تفسير أهل (٨) اللمعة له، وآية (٩) ترجح القول بأن لقوم للرجال.

والمعبر يوم الصوم من طلوع الفجر إلى غروب، وهو ظاهر من عبارة لأصحاب، ولا فرق بين الطويل والعصير، بصر في شمول الإطلاق، ولا يجري الليل، ولا الملحق بها اقتصاراً على المصوم، ويحب إدخال جزء من الليل أولاً وآخراً من باب المقدمة، ويستثنى لاجتماع في الأكل والصلاة. والطاهر: أن انتأه للشرح داخل في اليوم، لأنه من مقدماته، مع إمكان

(١) السراش ١٠.

(٢) العبد المجهة ٩، ونطوسي في المسوط ١١٠١.

(٣) مهم: سلاوي لمراسم: ٣٥، والمحقق في الشرائع ١٣: ١٣، والشهيد في المصحة: ١٥.

(٤) الصحاح ٢: ٥٩٤، ٥٩٣ مادة (بقر، بقر).

(٥) المختلف ٨.

(٦) التهذيب (١) ٢٨٤ حديث ٨٣٢.

(٧) قوله العلامة في التذكرة ١: ٤.

(٨) قد بسطه في الصحاح ٥: ٢٠١٦ مادة (موم) القوم الرجال دون النساء، وفي الفاموس (قوم)

١٦٨٠٤، الرجال والنساء معاً أو الرجال خاصة ومدخله النساء على تسمية ويؤنس، وفي اللسان (قوم)

١٢: ٥٠٤ تسمية من دون النساء، ومن يصفه في وي دخل نساء نبال قوم كل من رجال ونساء.

(٩) المحررات ١١.

ونزح كرموت الدابة، أو الحمار، أو البقرة. وسبعين دلوا لموت الانسان،

وجوب تقديعه عليه نظراً الى ظاهر قوله عليه السلام: «يقام عليها قوم اثنين اثنين ينزفون يوماً إلى الليل» (١).

قوله: (ونزح كرموت الدابة، أو الحمار، أو البقرة).

البطل كالحمار في ذلك، وإن لم يذكر في بعض الروايات، لوجوب قبول الزيادة غير المنافية، وأما الدابة والبقرة فله شهرة، إذ هما مما لا نص فيه، ذكره في المعبر (٢)، وفي المختطف لم نقف على حديث يتعلق بالبقرة (٣).

قوله: (وسبعين دلوا لموت الانسان).

سبقتي أنه لا فرق في الانسان بين المسلم والكافر، وكذا لا فرق بين موته في البر ووقوعه ميتاً، وعبارته لفحصة عن الثاني، فلو قال مباشرة ميت الانسان كان أشمل ويشترط كون الميت نجساً، فلو ظهر بالنسل أو لم يجب غسله لم يجب النزح، بخلاف ما لو عم أو غل قاسداً ونحوه.

واعلم: أن الميت في البر، إذا كان كافراً، يجب أن ينزح له أكثر الأمرين من الواجب لما لا نص فيه، والواجب لنجاسة الموت، فبهني على الخلاف فيما لا نص فيه، فإن قيل بوجوب الجميع فلا بحث، وإلا فبهم، مع احتمال التضاعف لاختلاف النجاسة.

وإنما لم يكتف بالسبعين لملاقاته البر في حال الحياة، وتلك نجاسة غير منصوبة، وعروض الموت له موجب لنجاسة أخرى.

ووجه التدخل: أنها نجاسة ذات واحدة في حالين.

(١) التلخيص ١: ٢٨١ حديث ٨٣٢.

(٢) المعبر ١: ٣٣.

(٣) المختطف ٨.

وخمسين للعدرة الرطبة والدم الكثير كذبح الشاة، غير الدعاء الثلاثة. وأربعين لموت الثعلب، أو الأرنب، أو الخنزير، أو الستور، أو الكلب، أو لبول الرجل.

قوله : (والدم الكثير).

هذا مختار الشيخ^(١) واتباعه^(٢)، قد انصف في المختلف: ما قدره الشيخ لم أقف فيه على حديث مروي^(٣). هذا كلامه، وفي حصة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: « ما بين الثلاثين إلى الأربعين »^(٤) والأكثر طريق إلى اليقين، واستند في المختلف^(٥) إلى الصدوق، ولا بأس به.

واعلم أن إطلاق الأصحاب يقتضي عدم انفراق بين دم نجس العين وغيره ويحتمل قوياً الفرق لسط نجاسته، إذ هو في قوة نجاسته ومن ثم لم يعف عن قليله في الصلاة، فيكون مما لا نص فيه.

قوله : (أو الخنزير).

الظاهر: أن الخنزير إذا وقع حتماً ثم مات، ينزح له أكثر لأمرين من الأربعين، ومقدر ما لا نص فيه على القول به، مع احتمال التضاعف على ما سبق في الكافر^(٦)، إذ لا نص في نجاسته حال الحياة، ولم أحد في ذلك كلاماً لأحد.

قوله : (أو الكلب).

يجري فيه احتمال التضاعف لو وقع حياً مات، ويلحق بموت الخنزير والكلب كل ما مائلها في قدر الجسم، ككلب الماء وخنزيره.

قوله : (ولبول الرجل).

لما رواه علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام^(٧) ولا يلحق به بول

(١) المبسوط ١: ١٢، انباه ٧.

(٢) مهم سلاوي لمراسم ٣٥، وابن رهرة في النية (لغوامع الفقهية) ٤٩٠، والشهيد في الذكرى: ١٠.

(٣) المختلف: ٦.

(٤) قرب الاسناد ٨٤، الكافي ٦٣ حديث ٨، منته ١٥١١ حديث ٢٩ التهذيب ١: ٤٠٩ حديث ١٢٨٨.

(٥) المختلف: ٦.

(٦) سبق في صفحة ١٤٠ عند قوله: واعلم أن الميت إذا كان كافراً...

(٧) التهذيب ١: ٢٤٣ حديث ٧٠٠، الاستبصار ١: ٣٤٤ حديث ٩٠.

وثلاثين ماء المطر المختلط للبول، والعذرة، وخرء الكلاب وعشر للعذرة
اليابسة والدم القليل، كذبح الطير والرعاف القليل. وسبع لموت الطير،
كلحمامة والنعامة وما بينهما،

المرأة، خلافاً لابن إدريس^(١) لعدم النص، وطلاق القياس، فيجب له ما يجب لما لا
نص فيه، وكذا احتج على الأقرب، ولو قيل: يجب له أكثر الأمرين من الأربعين، وما
يجب لما لا نص فيه كان وحهاً.

قوله: (وثلاثين ماء المطر المختلط للبول والعذرة وخرء الكلاب).

مستند هذا للحكم رواية كردويه عن أبي الحسن موسى عليه السلام: « ولو
حائط ماء المطر أحد هذه أجزأ الثلاثون بطريق أولي »^(٢).

وهذا إشكال هو أن ترك الاستئصال عن النجاسات المذكورة يقتضي
المساواة في الحكم بين جميع محتملاتها، لأن ترك الاستئصال مع قيام الاحتمال يدل
على العموم، فيستوي حال العذرة رطبة وماءة، وحال البول إذا كان بول رجل، أو
امرأة، أو غشي، أو غيرهم، مع أن ما مر عبارة بعضهم أن خمر الكلاب مما لا نص
فيه.

وقد أطلق المصنف في المختلف، القول: بأن بول وروث مالا يؤكل لحمه مما
لا نص فيه^(٣)، ومع الحمل على نجاسات بخصوصها، لا يتم ذلك عند القائل بتصاعف
النزع، لاختلاف النجاسات.

ويمكن تشريح الرواية^(٤) على ماء المطر المختلط لهذه النجاسات، مع استهلاك
أعيانها، إذ لا بُد في أن يكون ماء النجاسة أحف منها، فينتفع بالإشكال.

قوله: (وسبع لموت الطير كحمامة والنعامة وما بينهما)^(٥)

فيه مناقشة لطيفة، لأن المراد بالطير هو: الحمامة، والنعامة، وما بينهما،

(١) للسرائر: ١٢.

(٢) الفقيه ١٦١ حديث ٣٥، التهذيب ١: ٤٦٣ حديث ١٣٠٠، الاستبصار ١: ٤٣ حديث ١٢٠.

(٣) للتلخيص: ٥.

(٤) الفقيه ١٦١، حديث ٣٥، التهذيب ١: ١١٣ حديث ١٣٠٠، الاستبصار ١: ٤٣ حديث ١٢٠.

(٥) جاء في هامش الصفحة من النسخة المخططة: « معتبرة ما يذهب ». « لتشبيه بالحمامة والنعامة صحيح بالنسبة
إلى غيرها وما في حجمها. أقام بها فإنه لا شبهة بالنسبة إليه لعموم اللفظ (منه مد ظله) ».

وللفأرة مع لتفتخ أو الانتفاخ، ولبول الصبي، واغتسال الجنب، ولخروج الكلب منها حياً.

والتشبيه يقتضي صدقه على غير ذلك، لأن تشبه غير المشبه به ويمكن دفعها بأن وجود الحمامة ونحوها، والنعامة ونحوها وما ييسر مصحح للتشبيه.

قوله: (ولبول الصبي واغتسال الجنب).

المراد بالصبي: الفطيم الذي لم يبلغ، ولا تلحق به الصبية لعدم النهر، والمراد بالجنب: الخالي بدنه من نجاسة عينية، وظاهر قول المصنف: (واغتسال الجنب) يؤذن بأن النزع إما هو إذا اغتسل في التراب لا بمحيرة الملاقاة، والنصوص الواردة في هذا الباب طارها عدم الفرق، لأنها واردة بنزول الجنب إلى النهر، ودخوله إليها، ووفوه فيها^(١)، وابن إدريس حصص بالحكم بالمرئس^(٢) ولا وجه له.

وبعد، ففي هذا الحكم إشكال، لأن السرح لا يستقيم كونه لنجاسة النهر، وإن كان طاهر كلام القوم، لأن نجاسة النهر بلا محس معلوم الطلان، إذ القرص إسلام الجنب، وحلو بدنه من نجاسة عينية، ولا لم يجرئ السرح، ولا يستقيم كون السرح لصيرورة الماء باغتسال الجنب مستعملاً عند من يهون به، فيكون النزع لعود الطهارة، لأن ذلك مشروط باعتساله على الوجه المعتد وارتفاع حدثه، وإلا لم يثبت الاستعمال.

ومورد الأحبار أعم من الاغتسال كما قنعناه، وحديث عبدالله بن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام بالصبي عن نزوله إلى النهر^(٣) يقتضي فساد غسله، فلا يرتفع حدثه، كما صرح به الشيخ^(٤)، فلا يظهر لسرح هذا وجه، ولو قلنا به فهو تلحق به الحدثان والنساء والمستحاضة الكثيرة الدم؟ فيه احتمال.

قوله: (ولخروج الكلب حياً).

أوجب ابن إدريس نزع أربعين د لا نص فيه^(٥)، والتقدير بالأربعين لأنها

(١) التهذيب ٦: ٢٤٠ حديث ٦٩٤ و ٦٩٥، والاستبصار ١: ٣٤١ حديث ٩٢ و ٩٣.

(٢) السرائر: ١٢.

(٣) الكافي ٣: ٦٥ حديث ٩، التهذيب ١: ١٤٩ حديث ٤٢٦، الاستبصار ١: ٢٧ حديث ٤٣٥.

(٤) المبسوط ١: ١٢.

(٥) السرائر: ١١.

وخمس لذرق جلال الدجاج، وثلاث للفأرة والحية، ويستحب للعقرب والوزغة . ودلو للعصفور وشبهه، وبول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام.

تحري لموته، فلو قوعه حياً أولاً، ولولاه لوجب نزع الجميع، وجوابه وجود النص بالسبع (١).

قوله: (وخمس لذرق جلال الدجاج).

لم يقينه الشيخ بكونه حلالاً (٢)، ساء منه على أن ذرقه مطلقاً بحس، وفي المختلف بعد حكاية الخلاف قال: وعلى القولين لم يصل إلينا حديث يتعلق بالنزع هما (٣)، ويمكن أن يقال: التعبير بالنزع جسد من الإجماع.

قوله: (وثلاث للفأرة والحية).

المراد بالفأرة، إذا حلت من الأمرين، وأوجب الثلاث في الحية إما بالاحالة على الفأرة والدجاجة البرقعي فيها ذنوب لو ثلاث على ما ذكره في الذكرى (٤). وهو ضعيف. وحكى عن المعبر استعليل بأن ما هناك مسألة، وفي التعليل بعد . وحكى عنه أيضاً الإيماء إلى ثلاث، بقول الصادق عليه السلام: « للحيوان الصغير دلاء » (٥)، وأقل عتملاته الثلاث (٦).

قوله: (ويستحب للعقرب والوزغة).

المراد بالاستحياب عند القائمين بالنجاسة بالملاقاة، لانتفاء النجاسة إذ ليس لها نفس، وعدم يقين الضرر، وهو حسن.

قوله: (وبول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام).

المراد: اغتذاؤه كثيراً بحيث يدوي اللبن، فلا يضر القليل، ولا بد من كونه في مس الرضاع، ولا تلحق به الرضعة لعدم النص.

(١) التلخيص ١: ٢٣٧ حديث ٦٨٧، الاستبصار ٢: ٢٨٨ حديث ١٠٣.

(٢) الميسوط ١: ١٢، النهاية ٧.

(٣) المختلف ٩.

(٤) الذكرى ١١.

(٥) الكافي ٦: ٣٣ حديث ٧، تهذيب ١: ٢٤٠ حديث ٦٩٤.

(٦) المعبر ١: ٧٥، ونقله عنه في الذكرى ١١.

فروع :

- أ: أوجب بعض هؤلاء للجميع فيما لم يرد فيه نص، وبعضهم أربعين.
ب: جزء الحيوان وكله سواء، وكذا صغيره وكبيره، ذكره وإنشاء،

قوله : (أوجب بعض هؤلاء نزح للجميع ^(١))، فيما لم يرد فيه نص،
وبعضهم أربعين ^(٢) .

وأوجب بعضهم ثلاثين ^(٣) ، وحكى شيخنا الشهيد في بعض ما نسب إليه
قولاً بعدم وجوب شيء، واختار المصنف في تطهير القول بالثلاثين ^(٤) محتجاً
برواية كردويه ^(٥) ، وهو عحيح، إلا أن دلالة هذا على المنازع بوجه، ولو دلت عليه
كان ما لا نص فيه منصوصاً، لأن المراد بالنص دليل إسقاط من الكتاب أو السنة، لا
ما يدل على المعنى، مع عدم احتمال سميح، ولا لكان كثير مما عدوه منصوصاً من
قيل ما لا نص فيه، فيضعف القول بالثلاثين ومثله القول بالأربعين، وعدم إيجاب
شيء مع القول بنجاسة الماء طاهر الطلآن، ثم يبق لا القول بوجوب الجميع، وهو
استعمل.

قوله : (جزء الحيوان وكله سواء).

ي: في الاجتزاء بمسح الكثر للجرح بصريق أول، وفي وجوب مسح الكل
للحز، لأن يقين زوال النجاسة يتوقف عليه، لاستفاء الدليل الدال على الاكتفاء بما
دونه.

وأما الصغير والكبير، والذكر والأنثى، ولأن اسم الجنس يقع عليها، كما في
الإنسان والبعير، ولورود الحكم للذكر كاشراً، أو ما يتعمق به كبول لرجل، اختص

(١) مهم - الشيخ في المبسوط ١٢٠ قال: (ما احتياط بقصص سرح حيل الماء)، وابن رهرة في الفية (لمواضع
الصهية) ٤٩٠، وشهيد في الذكرى ١٠.

(٢) ذهب إليه الشيخ في المبسوط ١١١، وابن حزم في الويلة: ٦٩.

(٣) قال السيد العاصمي في معناه الكرامة ١٢١: ٦ (ومعنى عبد الشهيد البأس وهو لمفعول عن بشرى).

(٤) المختلف ٩.

(٥) الفقيه ١٦٦ حديث ٣٥، التهذيب ٤١٣: ١ حديث ١٣٠٠، الاستبصار ٤٣: ١ حديث ١٢٠.

ولا فرق في الانسان بين المسلم والكافر.

ج: بالحولة في الدلو على المعتاد، فلو اتخذ آلة تسع العدد فالأقرب الاكتفاء.

مورده، وبجكي عن الصهرشتي شرح النهاية إلحق صفار الطيور بالعصور.

قوله: (ولا فرق في الانسان بين المسلم والكافر).

خالف من إدريس في ذلك ، فحكم بوجوب ترج الجميع، لمباشرة الكافر ميتاً، محتجاً بأن مباشرته حياً بوجوب ترج الجميع، إذ لا نص فيه، فبعد الموت أولى، لأن الموت ينجس الطاهر، ويريد النجس نجاسة^(١). وأجاب المصنف في المختلف بأن محاسنه حياً بسبب اعتقاده، وقد زال بالموت^(٢) وليس بحيث، لأن أحكام الكفر ماقية بعد الموت، ومن ثم لا يفصل ولا ينعن في مقابر المسلمين.

والحقيق: أن ما احتج به ابن إدريس بسندل في مقابل النص^(٣)، لوروده بوجوب مسح لموت الاكسان، المصادق على المسلم والكافر، ووجوب الجميع فيما لا نص فيه - إذ تم - غير مخصوص عليه، فكيف يعارض به المصوص.

قوله: (بالحولة في الدلو على المعتاد).

أي: عن تلك البئر، لعدم بصياط العادة مطلقاً، وقيل: المراد بها الدلو البحرية^(٤)، ووربها ثلاثون رجلاً، وقيل: أربعون، والأول هو الوجه.

قوله: (فلو اتخذ آلة تسع العدد، فالأقرب الاكتفاء).

وجه القرب أن العرص إخراج ذك القدر من الماء، وقد حصل.

وأنت خير بورود المسح على لمقدمة لأولى، والإجراء إما يتحقق بالإتيان بالأمورية على وجهه، فيبقى في النعمة، ولأقرب عدم الاكتفاء.

ولا يخفى أن تفريع هذا للحكم على ما فيه غير ظاهر، فلو عظمه بالواو مكان «هـ» لكان أولى.

(١) السرائر: ١١.

(٢) المختلف: ٦.

(٣) التهذيب ١: ٢٣٤ حديث ٦٧٨.

(٤) قال ابن البراج في المذهب ١: ٢٣: ذهب إليه قوم.

بحرية. نسبة إلى بحر، وهي قرية قرب النجف كانت تجلب بها القلال. معجم البلدان ٥: ٣٩٣.

- د: لو تغيرت البئر بالجيفة، حكم بالنجاسة من حين الوجدان.
 هـ: لا يجب لية في الزح، فيجوز أن يتولاه الصبي والكافر مع عدم لمباشرة.
 و: لو تكثرت النجاسة، تداخل لزح مع الاختلاف وعدمه.
 ز: إنما يجزئ العدد بعد اخراج النجاسة، أو استحالتها.

قوله: (لو تغيرت البئر بالجيفة حكم بالنجاسة من حين الوجدان).

لأن الأصل عدم التقدم، ومستنده خبر الدجاجة (١).

إن قيل: لامة من الحكم سبقها على الوجدان زمان م، لامتناع وقوعها حال الوجدان، قلنا: على القول بعدم النجاسة بالكلية لا إشكال، لإمكان حصول التغير في ذلك الوقت، وعلى القول بالنجاسة لا يلزم من وقوعها وصولها إلى الماء، فيمكن تحدد الوصول وقت لوجدان.

قوله: (فيجوز أن يتولاه الصبي)

يستثنى منه التروح إن قلنا بأن مبط الفوه لا يقع عليه.

قوله: (لو تكثرت النجاسة تداخل سرح مع الاختلاف وعدمه).

أي: فيكمي مروح الأكثر، صدق الامتثال، وقيل بعدم التدحل (٢)، لأن الأصل في لاسباب إذا احتمع عدم تداخل مسبباتها، وصدق الامتثال مجموع. وربما فرق بين اختلاف النجاسة في مروح وعدمه، ولطاهر عدم التداخل مطلقاً، ويستثنى من ذلك إختلاف نجاسة مرفع بالكم، فإن الدم الواقع إذا كان قليلاً، موقع - بعد - ما يخرج من القلة إلى حد الكثرة، بحسب مروح الأكثر خاصة لانتهاء التكرار حينئذ.

قوله: (إنما يجزئ العدد بعد خراج نجاسة، أو استحالتها).

بحكم الاول لا كلام فيه، إذ مع بقاء عين النجاسة التي لا تستهلك بالماء - كجلد الميتة - لا وثدة في الزح لدوام الملاقاة مقتضي للتنجيس.

وأما بحكم الثاني، فإما يستقيم على طاهره: د قيل بوجوب مروح لمتغيرة

(١) التهذيب: ١، ٢٣٣ حديث ٦٧٥، الامتصاص: ٦٦٧ حديث ١٠٢

(٢) الفاضل هو الشهيد في الدروس: ٦٥، والبيان: ٤٥

ح: لو غار الماء سقط النزع، فإن عاد كان طاهراً، ولو اتصلت بالنهر الجاري طهرت.

ولو زال تغيرها بغير النزع والاتصال فالأقرب نزع الجميع، وإن زال ببعضه - لو كان - على اشكال.

بالنجاسة، حتى يروى التغير، ثم يستوفي المقدس، فعل ما اخترناه - من الاكتفاء بأكثر الأمرين - يجزئ السرح مع وجود نجاسة بدم المعيرة.

قوله: (ولو اتصلت بالنهر الجاري طهرت) .

هذا إذا كان الاتصال على وجه لا ينسبها (١) من علو، لا اتحادها به حينئذ، أما إذا تنسبها من علو فيشكل، لأن محكم الطهارة دائر مع السرح، وكذا القول في ماء المطر والكثير إذا التي دفعة، وروية كردوبه (٢) تشعر بعدم حصول الطهارة بذلك .

قوله: (ولو زال تغيرها بغير النزع والاتصال، فالأقرب نزع الجميع، وإن زال ببعضه لو كان، على اشكال) .

أي: الأقرب وجوب نزع الجميع في النجاسة التي يكفي لها نزع البعض، وإن زال التغير بنزع بعض الماء، لو كان التغير باقياً.

ووجه القرب، أن المقدار الذي نزع غير معصوم حيث زال لتغير، لأن زوال التغير بالنزع له مدخل في حصول الطهارة، ولأن محكوم بنجاسته، فيتوقف الحكم بطهارته على نزع الجميع ومشأ الإشكال من ذلك، ومن أن البعض يجزئ على تقدير بقاء التغير، فإجراؤه مع زواله أولى.

ولما لحظ المصنف هذا الوجه رجع عن الفتوى إلى التردد، ولا يحصى ضعفه، وأن الأولوية التي ادعيت بمنوعة، ولو سلمت فقدار ذلك البعض غير معلوم، فعلى هذا ما قرره أولاً هو الأقرب.

• • •

(١) نسم الشيء من علو، المصباح (سم) • ١٩٥٥

(٢) الفقيه ١٦٥:١ حديث ٣٥، التهذيب ١١: ١٦٣ حديث ١٣٠٠، الامتياز ١: ٤٣ حديث ١٢٠

الفصل الخامس : في الأحكام

يحرم استعمال الماء النجس في الطهارة وإزالة النجاسة مطلقاً، وفي الأكل والشرب اختياريّاً، فإن تطهر به لم يرتفع حدته، ولو صلى أعادهما مطلقاً.

قوله : (الفصل الخامس : في الأحكام) .

قد جرت عادة المصنف في هذا الكتاب، وفي غيره، بأن يذكر بعد المباحث التي هو يعدد بيانها مثل أقسام المياه، وأعداد النجاسات، وكيفية الوضوء إلى غير ذلك من المباحث، فصلاً يذكر فيه أحكام ما سبق، مع كون المباحث السابقة أيضاً مشتملة على بيان أحكام، فكانه يريد بذلك الأحكام الثابتة التي تترتب على الأحكام الأولى، أو أن المباحث السابقة عالياً تضمن أحكام الوضع، وأحكام التكليف لازمة لها، فلذلك تذكر بعدها كالطهارة والنجاسة، والإضافة التي تضمنتها المباحث السالفة من هذا المقصد.

قوله : (يحرم استعمال الماء النجس في الطهارة وإزالة النجاسة مطلقاً) .

المراد بالتحريم هنا هو المتعارف، أي طلب الترك المانع من التقيض، الذي يترتب على فعل متعلقه الذم والعقاب، وإنما كان كذلك لأن استعمال المكلف الماء النجس فيما يُعد طهارة في مظهر الشارع أو إزالة نجس، يتضمن إدخال ما ليس من الشرع فيه، فيكون حراماً لا محالة والمراد بالاطلاق في قوله : (مطلقاً) شمول حالتي الاضطرار والاختيار، مقابل القيد الذي في المسألة التي بعده.

قوله : (وفي الأكل والشرب اختياريّاً) .

أي : من غير ضرورة، فيستغاد من القيد إباحته عند الضرورة، وإنما يباح القدر الضروري كما تشعر به الضرورة.

قوله : (فإن تطهر به لم يرتفع حدته، ولو صلى أعادهما مطلقاً) .

أما الحكم الأول فلأن النجس لا يطهر غيره، وأما الثاني فلأنه صلى محدثاً

أما لو غسل ثوبه به، فإنه يعيد الصلاة إن سبقه العلم مطلقاً، وإلا في الوقت خاصة، وحكم المشتبه بالنجس حكمه.

فتقع صلاته فاسدة، ويجب إعادتها في الوقت. وهو ظاهر. وفي خارجه لأنه لم يأت بالأداء، وعموم: (من فاتته صلاة فريضة فليقصها) (١) يقتضي وجوب القضاء، ومعوم أن مراده بقوله: (مطلقاً) الوقت وخارجه، وسبق العلم وعدمه، في مقابل التقييد في المسألة التي بعده.

قوله: (أما لو غسل ثوبه به فإنه يعيد الصلاة، إن سبق العلم مطلقاً، وإلا في الوقت خاصة).

ما تقدم فهو بيان حكم استعماله في رفع الحدث، وهذا بيان حكم استعماله في إزالة الخبث، وحكمه إن فعل ذلك وصلى بالشوب عامداً وجوب الاعادة في الوقت وخارجه، وهو ظاهر، وأما إذا علم بالنجاسة في الماء، ثم نسي وقت من الصلاة وقد أزال نجاسة ثوبه به، فقد قيل بوجوب الاعادة في الوقت دون خارجه (٢)، والأصح وجوب الاعادة مطلقاً، كالعامد لظاهر الأخبار (٣).

قول المصنف: (إن سبقه العلم) شامل للقسمين، لأن سبق العلم صادق مع طروء النسيان وعدمه.

وقوله: (وإلا) أي وإن لم يسبقه العلم أعاد في الوقت دون خارجه، إذا ثبت أن النجاسة كانت في الماء وقت الاستعمال، ومستند ذلك خبران مطلقان بالاعادة (٤)، وبعدمها (٥)، فجمع بينهما يحمل خبر الاعادة على الوقت، والآخر على خارجه، وهو جمع ظاهر.

قوله: (وحكم المشتبه بالنجس حكمه).

أي: حكم النجس في وجوب حثائه في الصلاة وإزالة النجاسة وعدم حوازه

(١) عوالي الآلي ٢: ٥٤ حديث ١٤٣.

(٢) قوله الشيخ في المبوط ١: ٣٨، والهاية ٢: ٥٢.

(٣) الكافي ٣: ٥٩ حديث ٣، التهذيب ١: ٢٥٤، ٢: ٧٣٦، ٧٣٧.

(٤) التهذيب ١: ٥٠، حديث ١٤٦، الاستبصار ١: ٥٥، حديث ١٦٢.

(٥) التهذيب ١: ١٨، حديث ١٤١، الاستبصار ١: ٥٤، حديث ١٥٧.

ولا يجوز له التحري وان انقلب أحدهما، بل يتيقن مع فقد غيرهما،
ولا تجب الارقة، بل قد تحرم عند خوف العطش.
ولو اشتبه المطلق بالمضاف، تطهر بكل واحد منها طهارة،

في الأكل والشرب اختياراً.

قوله: (ولا يجوز له التحري وإن انقلب أحدهما).

المراد بالتحري: الإحتياط في طيب الأخرى بالاستعمال، وهو الطاهر، لقربة
ثبوت الهي عن استعمالها، والقربة التي لا تضر اليقين غير كافية في الخروج عن
الهي الشرعي، ولأنه لا يأمن أن يكون استعماله سلس، فيتجسس به مع بقائه على
حدثه، وليس هذا كالاختياط في القلة، وحوزه اشفعي (١).

ومع انقلاب أحد الاباء، في تحري عند بعض الشافعية ثابت، كما إذا لم
يسفلب. وعند بعضهم يتعين استعمال الباقي لعدم القطع بوجوه السحس، وقد كان
الأصل الطهارة (٢)، وليس بشيء، فحاول المصنف الرد عليهم، مشيراً الى الوجه الأخير
بقوله: (وإن انقلب أحدهما)، فإن الانقلاب مدعى ان الطهارة عند البعض. كما
عرفت. فحوار التحري معه أولى، وفي عبارة شاذة التكلف.

قوله: (ولا تجب الارقة، بل قد تحرم عند خوف العطش).

خالف الشيخ (٣) في ذلك فقد سوجب الارقة لورود الأمرها في بعض
الاجبار (٤)، وهو ضعيف، وربما كانت حراماً لحرف العطش ونحوه.

قوله: (ولو اشتبه المطلق بالمضاف تطهر بكل واحد منها طهارة).

لا ريب أن التطهر بها يحصل للطهارة بالمطلق لأمرها، فيكون مقدمة
لوجب مطلق، ولا يضر عدم جزمه بالية عند كل طهارة، لأن الجزم إن اعتبر بحسب
الممكن، لكن يشترط لصحته فقد ما ليس بمشته، وإلا تعين استعماله.

(١) للجموع شرح بهدب ١، ١٨٠، وجع العزيز بهدب ١، ٢٧٣.

(٢) انظر: للجموع ١، ١٨٥.

(٣) التهذيب ١، ٢٤٧.

(٤) التهذيب ١، ٢٢٩، حديث ٦٦٢، الاستبصار ١، ٣٦، حديث ٤٨.

ومع انقلاب أحدهما فالوجه الوضوء والتيمم، وكذا يصلي في الباقي من الثوبين، وعارياً مع احتمال الثاني خاصة.
ولو اشتبه بالمنصوب وجب اجتنبها،

قوله : (ومع انقلاب أحدهما فالوجه الوضوء والتيمم).

وجهه: أنه مقدمة لتحصيل الطهارة بالطلق في الجملة فيجب، ولأن الحكم بوجوب الاستعمال تابع لوجود المطلق، وقد كان وجوده مقطوعاً به، ولم يقطع بانقلابه، فيبقى الحكم بالوجوب إلى أن يتحقق الناقل.
ويحتمل - ضعيفاً - عدم الوجوب فتيمم خاصة، لأن التكليف بالطهارة مع وجود المطلق: وهو منتف، ولأصالة البرادة من وجوب طهارتين، والفتوى على الأول، ولا يخفى أنه يجب تقديم الوضوء على التيمم.

قوله : (وكذا يصلي في الباقي من الثوبين وعارياً).

أي: وكذا الوجه في وجوب قبل الصلاة مرتين، كما ذكره، لو كان عده ثوبان، أحدهما نحس لم يتعين، فتلف أحدهما وبقي الآخر، ووجهه أنه مقدمة للواجب المطلق، وللقطع بوجوده قبل تلف واحد كما سبق.

ويحتمل الاقتصار على الصلاة عارياً، نظراً إلى عدم تحقق ثوب طاهر، وهذا بناء على أن من لم يجد ساتراً إلا النجس، ولم يقدر على إزالة النجاسة ينزعه ويصلي عارياً، وسيأتي أن الأصح أنصاية الصلاة فيه، فلا تبين الصلاة عارياً، بل ولا يجب، وإنما الواجب فعلها في الباقي من الثوبين خاصة.

واعلم أن قول المصنف: (مع احتمال الثاني خاصة) يريد به الاقتصار على التيمم والصلاة عارياً في المسألتين، وقد عرفت ضعفه، بل ضعف ما اختاره في المسألة الثانية.

قوله : (ولو اشتبه بالمنصوب وجب اجتنبها).

وذلك لأن اجتناب إتلاف مال الغير واجب مطلق، ولا يتم إلا باجتنابها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

فإن تطهر بها فالوجه البطلان.

ولو غسل ثوبه أو بدنه من النجاسة به أو بالمشتبه به طهر. وهل يقوم

ظن النجاسة مقام العلم؟ فيه نظر،

قوله: (فإن تطهر بها فالوجه البطلان).

وجهه ثبوت النهي عن استعمال كل منها، لما عرفت من ثبوت النهي عن إتلاف مال الغير عدواناً، ومع الاشتباه، فاستعمال أيها كان معرض لاستعمال مال الغير، والنهي في العبادة يقتضي العباد، وتوهم القلب هنا ضعيف، لأن مقدمة الواجب المطلق لا بد من كونها مباحة، لامتناع كون الحرام مقدمة الواجب.

ويحتمل ضعفاً للصحة، ليقين الطهارة بماء محمول مباح عند تطهيره بها، وقد عرفت دليل التحريم في كل منها، فلا يتم هذا الوجه.

قوله: (ولو غسل ثوبه أو بدنه من النجاسة به أو بالمشتبه به طهر).

أي: بالمنسوب أو بالمشتبه بالمنسوب، وذلك لأن إزالة النجاسة ليس مأموراً به على وجه القرينة، فلا يكون عبادة محضة، فلا يؤثر فيه النهي فساداً.

قوله: (وهل يقوم ظن النجاسة مقام العلم؟ فيه نظر).

المراد بقيامه مقام العلم بإجرائه مجرى العلم بحصول النجاسة، أو مكافاته للعلم بطهارة المحل السابق على حصول ظن نجاسة، ومنشأ النظر من اختلاف الأصحاب، فقال أبو الصلاح: تثبت النجاسة بكل ظن، لأن الظن مناط الشرعيات^(١)، وهو ظاهر الفساد، لأن مناطها ظن محصور بأجراء الشارع مجرى اليقين لا مطلقاً.

وقال ابن البراج: لا تثبت النجاسة بظن مطلقاً^(٢)، أي وإن كان الظن بسبب شرعي، كشهادة العدلين تمسكاً باليقين السابق. وفيه ضعف، لأن المنكر للظن شرعاً جار مجرى اليقين عند الشارع، ولأن المشتري لو ادعى العيب في المبيع لكوبه نجساً، وشهد له عدلان، فلا بد من القول بالثبوت، لأن حقوق العباد تثبت بالعدلين

(١) نقله العامل في الصناخ ١: ١٣٠ هـ.

(٢) جواهر المقنع للبروجم التفتية ٤١٠.

أقربه ذلك إن استند الى سبب، وإلا فلا.

ولو شهد عدل بنجاسة الماء لم يجب القبول، وإن استند الى السبب. ويجب قبول العدلين، فإن عارضها مثلها فالوجه الحاقه بالمشتبه،

بجماعاً، وثبوت الحكم في هذا المراد يقتضي الثبوت مطلقاً، لعدم المصل.

قوله: (أقربه ذلك إن استند الى سبب، وإلا فلا).

أي: أقرب وجهي النظر أقول بقيام لظن مقام العلم، إذا كان الظن مستنداً إلى سبب، والمراد به: ما اعتبر الشارع سببته، كشهادة العدلين، ومثله إخبار المالك لا نحو شهادة العدل الواحد، أو كونه الشيء مظنةً للنجاسة عادة، ونحو ذلك. وفي هذه العبارة إجمال يتأكد بقوله (ولو شهد عدل ...) - بالواو وكان حقه الاتيان بالفاء وتزجيده قوله: (ويجب قبول العدلين) وإن كان قد يعتذر له بكونه نوطنة لما بعده، والحق أن نظم العبارة غير حسن.

قوله: (ولو شهد عدل بنجاسة الماء لم يجب القبول، وإن استند الى السبب).

أي: الى السبب المقتضي تنجيس، كأن المصنف حاول بهذا الرد على أبي الصلاح الذي يكتفي في حصول النجاسة بمطلق ما يحصل به الظن، والشافعي القائل بقبول العدل الواحد إذا يتسبب تنجيس (١) لا إن أطلق، لاختلاف الناس في أسباب التنجيس اختلافاً ظاهراً.

قوله: (فإن عارضها مثلها فالوجه الحاقه بالمشتبه).

المراد بالمعارضة: استجماع كل من الشهادتين ما به يتحقق التناقض بينهما بحيث لا يمكن الجمع، فلو شهدت إحداهما بالنجاسة، والأخرى بعدم الاطلاع على سبب يقتضي التنجيس فلا تعارض، إذ لا يزم من عدم الاطلاع بعدم، أما لو ضبط الزمان كيوم كذا مثلاً، وشهدت إحداهما بحصول النجاسة في هذا اليوم، والأخرى بعدم النجاسة فيه، للملاحظتها له تمام اليوم فقد ثبت التعارض.

ولو أخبر الفاسق بنجاسة مائه أو طهارته قبر.
ولو علم بالنجاسة بعد الطهارة، وشك في سبقها عليها، فالأصل الصحة.
ولو علم سبقها وشك في بلوغ الكربة أعدد.
ولو شك في نجاسة الواقع بنى على الطهارة، وينجس القليل بموت ذي
لنفس السائلة فيه دون غيره، وإن كان من حيوان الماء كالتمساح.

ثم هو إما في إباء واحد، أو في اثنين، وفي الفرض الأول أقوال:
الطهارة: (١) إما لترجيح بيئة الطهارة للأصل، أو للتساقط،
والنجاسة: (٢) ترجيحاً للسافل على المرفرف والحقيقة بالمشته لتكفؤ السيئتين
وهذا أحوط، وإن كان القول بالطهارة لا يحل من وجه
أما المرض الثاني فيحتمل به الهوى بالطهارة، للتعارض الموجب للتساقط،
والرجوع إلى حكم الأصل. وعيه مظهر، لأنها إنما تعارضت في تعيين المحس لا في حصول
النجاسة، لا تعاقبها على نجاسة أحدهما ومثله القول بالنجاسة تقريراً للبيئتين،
لا تعاقبها على طهارة واحد، فلم يبق إلا إلحاقه بالمشته لا تعاقبها على نجاسة واحد،
وانتهاء المقتضي للتعين لتعارضهما، ولا معنى للإشتباه لا ذلك، وهذا هو الأصح.
قوله: (ولو علم بالنجاسة بعد الطهارة ...).

قد سبق ما يُعلم منه وجه ذلك، وما يجب أن يقيد به معكم الثاني.
قوله: (وينجس القليل بموت ذي نفس السائلة فيه دون غيره، وإن
كان من حيوان الماء كالتمساح).

رد على الشافعي بقوله: (دون غيره) أي: دون غير ذي النفس، فإن الشافعي
يرى أن ما لا نفس له ينجس الماء بموته إذا لم يكن من حيوان الماء (٣).
وبجملة (إن) الوصلية المؤكدة لما دل عليه قوله: (وينجس القليل بموت ذي
النفس) ردة على أبي حنيفة القائل: بأن موت حيوان الماء فيه لا ينجسه، وإن قل الماء

(١) نقل هذا القول عن الشيخ في إصباح العوائد ١: ٢٤.

(٢) ذهب إليه ابن ادريس في السرائر ١: ١٤.

(٣) الأم ١: ٥.

ولو اشتبه استناد موت الصيد في القليل الى الجرح أو الماء، احتمل العمل بالأصلين، والوجه المنع.
ويستحب التباعد بين البئر والبالوعة بقدر خمس أذرع مع صلابة الأرض، أو فوقية البئر، وإلا فسيح.

وكان الحيوان ذا نفس (١).

قوله: (ولو اشتبه استناد موت الصيد في القليل إلى الجرح أو الماء احتمل العمل بالأصلين، والوجه المنع).

أما الأصلان فالمراد بهما: طهارة الماء. فإن الأصل فيه الطهارة وتحريم الصيد، لأن الأصل عدم حصول شرائط التذكية، ووجه العمل بها أصالة كل منها في نفسه، ووجوب التمسك بالأصل إلى أن يحصل الساقط. ووجه ما اختاره المصنف أن العمل بها يقتضي إلى الجمع بين المتباينين لأن طهارة الماء يقتضي عدم نجاسة الصيد المقتضي لعدم موته حتف أنفه، وتحريمه يقتضي عدم ذكاته المقتضي لموته حتف أنفه.

والتحقيق، أن يقال: إن تحريم الصيد إن كان مستنداً إلى عدم التذكية - التي هي عبارة عن موته حتف أنفه - تم التناهي الذي ادعى لزومه، وامتنع العمل بها، وإن كان مستنداً إلى عدم العلم بالتذكية لم يتم ما ادعاه من التناهي، لأن الحكم بطهارة الماء يستلزم عدم العلم بوجود النجاسة فيه، لا عدم النجاسة في الواقع، فإنه لو شك في نجاسة الواقع لم ينجس الماء قطعاً.

على أن العمل بالأصلين المتباينين واقع في كثير من المسائل، مثلاً لو ادعت وقوع العقد في الإحرام حلف، ولم يكن لها المطالبة بالنفقة، ولا له التزوج بأختها، وهذا قوي، وإن كان الحكم بالنجاسة أحوط وأوفق لما يلزمه الأصحاب غالباً.

قوله: (ويستحب التساعد بين البئر والبالوعة بقدر خمس أذرع مع صلابة الأرض، أو فوقية البئر، وإلا فسيح).

هذا هو المشهور بين الأصحاب (٢)، وقال ابن الجنييد: إن كانت الأرض

(١) شرح فتح القدير ١: ٧٣، والحدائق (بمئة) ٧٣٠١، والجميع شرح للمذهب ١/ ١٣٢.

(٢) منهم: الشيخ في البوط ١: ١٣، والهاية: ٩، وفتح في المعبر ١: ٧٩.

رخوة، والبئر تحت البالوعة فليكن بينهما اثنا عشر ذراعاً، وإن كانت صلبة، أو كانت البئر فوق البالوعة فليكن بينها سبع أذرع^(١)، واعتمد الأول.

لنا: إن فيه جمعاً بين رواية حسن بن رباط لدالة على اعتبار الفوقية والتحتية في الخمس والسبع^(٢)، ومرسل قدامة بن أبي [يزيد] للحمار الدالة على اعتبار السهولة والجميلية فيها أيضاً^(٣).

ويدل على تقدير بن الجنييد، ما رواه محمد بن سليمان الديلمي عن أبيه قال: سألت أب عبد الله عليه السلام عن البئر يكون إلى جنبها كنيف، فقال: «إن مجرى العيون كدها مع مهب الشمال، فإذا كانت البئر المنقبضة فوق الشمال والكنيف أسفل منها لم يضره. إذا كان منها أذرع وإن كان الكنيف فوق النقبضة فلا أقل من اثني عشر ذراعاً، وإن كانت اتجاهها بحدائق القبلة ومب مستويان في مهب الشمال فسع أذرع»^(٤).

كما احتج له في المختلف^(٥) وفي دلالة هذه الرواية على مذهبه بطر، وطريق الجمع حمل ما دل على الريادة على المباشرة في الاستحباب، وحينئذ فتعتبر الفوقية والتحتية باعتبار المجرى، فإن جهة الشمال فوق السب (إلى) ما يقابلها كما دلت عليه هذه الرواية، وإنما يظهر أثر ذلك مع تساوي في القرا ويصم إلى الفوقية والتحتية باعتبار القرا، ولي صلاية الأرض ورحاوتها، محصل أربع وعشرون صورة، لأن البئر والبالوعة إما أن يكون امتدادها بين الشمال والجنوب وله صورتان: كون البئر في الشمال وعكسه، أو بين المشرق والمغرب، وله صورتان.

وعلى كل تقدير إما أن تكون الأرض صلبة ولا، وعلى التصديرات إما أن يكون البئر أعلى قراراً أو جهة أو البالوعة، أو يستويا، وحاصل ذلك أربع وعشرون صورة، في

(١) نقل قوله في المختلف: ١٥.

(٢) الكافي ٣: ٧ حديث ١، التهذيب ١: ١٠٠ حديث ١٢٩٠، الاستبصار ١: ٤٥٦ حديث ١٢٩٦.

(٣) الكافي ٣: ٨ حديث ٣، تهذيب ١: ٤١٠ حديث ١٢٩١، الاستبصار ١: ٤٥٦ حديث ١٢٧.

(٤) التهذيب ١: ٤١٠ حديث ١٢٩٢.

(٥) المختلف: ١٥.

ولا يحكم بنجاسة الترمع المتقارب ما لم يعلم وصول ماء البالوعة اليها مع التغير عندنا، ومطلقاً عند آخرين.

ويكره التدوي بالمياه الحارة من الجبال التي يشم منها رائحة الكبريت، وما مات فيه الوزغة أو العقرب أو خرجا منه.

سبع عشرة منها يكفي الخمس- وهي كل صورة توجد فيها صلابة الأرض، أو موقية البئر بأحد الاعتبارين- ولسع في الباقي وهي كل صورة ينصفي فيها الامران- واعلم أن قول المصنف: (وإلا فسمع) يحتاج إلى تقدير مبتدأ أو خبر، ولو قال: (وإلا فسمع) لأغنى عن ذلك، مع ما فيه من السلامة والحرالة. قوله: (مع التغير عندنا، ومطلقاً عند آخرين).

يريد بذلك البهاء على الخلاف، في أن نجاسة البئر بالملاقاة أو بالتغير. قال المصنف، في المنهى: **فَرَعَ** لو تغير ماؤها تغيراً يصلح استناده إلى البالوعة فهو على الطهارة ما لم يحصل اليقين بالاستناد، وكذا غير البالوعة من انجاسات (١)، وما قاله جيد.

قوله: (ويكره التدوي بالمياه الحارة ...).

قيل: إن الطهارة بها مكروهة (٢)، ولم يشئت، لكن روى ابن بابويه كراهة التدوي بها لأنها من فيح جهنم (٣).

قوله: (وما مات فيه الوزغة أو العقرب، أو خرجتا منه).

الوزغة عكرية: سام أرمص، لأمر الباقر عليه السلام بإزالة ما وقع فيه العقرب (٤)، والأمر بالنزع للوزغة (٥) ولا يمنع من استعماله، لأن الأمر بذلك محمول على التدب للنتز أو السم، فلا نفس لها، وضررها غير متيقن ولا مظنون.

(١) المنهى ٦: ١٩.

(٢) ذهب إليه الصدوق في الفقيه ٦: ١٣، والشَّيخ في النهاية: ٩.

(٣) الفقيه ٦: ١٤ حديث ٢٥.

(٤) التهذيب ١: ٢٣٠ حديث ٦٦٤، الاستبصار ٦: ٢٧ حديث ٦٩.

(٥) التهذيب ٦: ٢٢٨ حديث ٦٨٨، الاستبصار ٦: ٣٩ حديث ١٠٦.

ولا يظهر العجين النجس بخبره، بل باستحالة رماداً، وروى يبعه على مستحل الميتة أو دفنه.

قوله : (ولا يظهر العجين النجس بخبره، بل باستحالة رماداً).

خالف في ذلك الشيخ رحمه الله فقال في النهاية : إنه يظهر بخبره^(١)، إسناده إلى مرسلة ابن أبي عمير الصحيحة^(٢)، ولا صراحة فيها مع مخالفة الحكم أصول المذهب، فإن النار إنما تطهر ما أحالته رماداً أو نحوه، لأن المراد بالاستحالة المطهرة زوال الصورة النوعية، التي هي مناط تطبيق الاسم المعصي إلى رذل الاسم الأول، كما في صيرورة العذرة دوداً أو تراباً، فيتسكك باستصحاب النجاسة إلى أن يحصل المطهر. وقد ينوهم من قول المصنف : (بل باستحالة رماداً) سد باب طهارته بغير ذلك، كما تشعر به صحاح ابن أبي عمير الواردة بنفسه^(٣)، وينبع على مستحل الميتة^(٤)، وطهره بالخبر^(٥).

قال في الذكرى إلا أن يقيد باسمهود من لفيل، ومال إلى طهارته إذا (رقق) وتخله الماء^(٦)، وهو حس. ولا ريب أن تحلل الماء له بعد خبره أظهر، لأن النار تعد لذلك لتصلبه بها، وحدث المسام له.

قوله : (وروى يبعه على مستحل الميتة أو دفنه).

الروايتان صحيحتان من مراسيل ابن أبي عمير الملحقة بالمسانيد^(٧)، قال المصنف في المنتهى : الأقرب أنه لا يباع، وحل رواية عن البيع من غير أهل الدمة، وقال: وإن لم يكن ذلك يباع في الحقيقة، فصرف نعت البيع عن حقيقته إلى الاستقاذ لأن مال من لائمة له في^(٨) لنا^(٩).

(١) نهاية ٨.

(٢) الفقيه ١١ : ١٩، الحديث ٤١٤ : ١، الحديث ١٣٠٤، الاستبصار ٢٩ : ٢٩، حديث ٧٥.

(٣) التهذيب ٤١٤ : ١، الحديث ١٣٠٦، الاستبصار ٢٩ : ٢٩، حديث ٧٧.

(٤) التهذيب ٤١٤ : ١٦، الحديث ١٣٠٥، الاستبصار ٢٩ : ٢٩، حديث ٧٦.

(٥) نفية ١١ : ١٩، الحديث ٤١٤ : ١، الحديث ١٣٠٤، الاستبصار ٢٩ : ٢٩، حديث ٧٥.

(٦) الذكرى ١٤.

(٧) التهذيب ٤١٤ : ١٦، الحديث ١٣٠٥، ١٣٠٦، الاستبصار ٢٩ : ٢٩، حديث ٧٦، ٧٧.

(٨) المنتهى ١٨.

المقصد الثالث : في النجاسات، وفيه فصلان:

الأول: في أنواعها، وهي عشرة: البول، والغائط من كل حيوان ذي نفس سائلة غير مأكول، وإن كان التحريم عارضاً كالجلال،

وفما قال إشكوك، لقد أولاً فلأن طهارته ممكنة كما عرفت، وأما ثانياً فلأنه بنجاسته لم يخرج عن كونه مائلاً حتى لا يقبل بمال، إذ ليس هو عين نجاسة، والانتفاع به ثابت، في نحو علف الدواب، ولما قالنا فلأنه لا ضرورة إلى ارتكاب المحاذي الحديث، يحمل البيع على الاستئذان وتخصيصه من عدا أهل الذمة، فإنه لا مانع من حوازي البيع لهم ولغيرهم حتى المسمون، لما قلناه من كونه مائلاً فيصح أن يقابل بمال. ولا دلالة في الحديث عن ما يأتي ذلك بوجه من الوجوه، وتقيد البيع في الحديث بمنحل الميتة، المظاهر أنه عليه السلام أراد به مع عدم الاعلام بالنجاسة، أما معه فيحوز مطلقاً.

قوله: (المقصد الثالث في النجاسات: وفيه فصلان: الأول: في أنواعها، وهي عشرة: البول والغائط من كل حيوان ذي نفس سائلة).
المنس هنا هي التمس قال:

تسميل على حد الطيات (١) نفوسنا (٢)

والمراد بالنفس السائلة: ادم الذي يجتمع في العروق ويخرج إذا قطع شيء منها بقوة ودفع، بخلاف دم ما لا تنفس له، فإنه يخرج ترشيحاً.
قوله: (وإن كان التحريم عارضاً كالجلال).

ومثله موطوء الانسان، والمراد بالجلال: الحيوان الذي يقتني بعذرة الانسان محضاً، الى أن يسمى في العرف جلالاً، وأن (٣) ينسب بها لحمه ويشدد عظمه، لانه بذلك يصير جزءاً وعضواً له، وسيأتي تحقيقه في موضعه ان شاء الله تعالى.

(١) الطيات: حد السيوف، لسان العرب (ط) ١٠: ٢٢

(٢) قاله السمرال، ومحرر البيت ... وليست على غير الطيات تسميل.

(٣) في نسخة «أو أن».

والذي من كل حيوان ذي نفس سائبة ، وإن كان مأكولاً ، والدم من ذي النفس السائلة مطلقاً ، والميتة منه ، والكلب ، والخنزير وأجزاؤها وإن لم تحملها الحياة كالعظم . والمسكرات .

قوله : (والميتة منه) .

أي من ذي النفس السائلة مطلقاً ، فيشمن الآدمي ، لكن يجب أن يستثنى منه ما إذا حكم بطهره شرعاً ، أما لتطهيره بالمس ، أو لسبق غسله ، أو لكونه لم ينحس بالموت لكونه شهيداً أو معصوماً .

قوله : (والكلب والخنزير) .

وكذا المتولد بينهما إذا أشبه أحدهما بحيث يعد من نوعه ، ويطلق عليه اسمه ، ولو انتفى عنه الشبهان والإسمان ، ففي الحكم يطهرته أو نجاسته تردد ، ولو قيل بالنجاسة لم يكن بعيداً ، ولا يحصر في الآية تصريح لأحد من الأصحاب بشيء .

قوله : (وأجزاؤها وإن لم تلجها الحياة) .

حالف المرتضى رحمه الله في ذلك (١) فحكم بطهارة ما لا تلجحه الحياة منها ، استناداً إلى عموم عدم تنحس ما لا تلجحه الحياة بالموت . وقه ضعف ، لأن ذلك إنما يتم فيما كان ظاهراً حال الحياة ، وما يجسأ عينا حبشاً ، لقول الصادق عليه السلام في الكلبة : « رجس نجس » (٢) وهو يقتضي أن تكون عينه نجاسة ، فتدخل فيه جميع أجزائه .

قوله : (والمسكرات) .

أي : المائة بأنواعها من خمر وغيره ، دون خمرة بالأصالة ، قال المصنف في المنتهى : لم أقف على قول لعلمائنا في بحشة منتحلة من ورق القنب ، والوجه أنها إن أسكرت فحكمها حكم الخمر في التحريم لا النجاسة (٣) ، وهو يعطي توقفه في كونها مسكرة .

(١) الناصريات (المجموع الفقهي) ، ٢١٨ .

(٢) التلخيص ٢٢٥٠١ حديث ٦٤٦ ، الاستبصار ١٩ : ١٩ حديث ٤١ .

(٣) منتهى ١٦٨ : ١٦٨ .

ويلحق بها العصير إذا غلا واشتد، والفقاع، والكافر سواء كان أصلياً أو مرتدأً، وسواء انتمى إلى لاسلام كالحوارج والغلاة أو لا.

قوله : (ويلحق بها العصير إذا غلا واشتد).

المراد بنظريته: صيرورة أعلاه أسمه، وباشتداده: حصول الشحانة المسببة عن مجرد الغليان، ويبقى كذلك حتى يذهب ثلثاه أو يصير ديساً، وهذا هو المشهور بين الأصحاب كما ذكره في المختلف (١).

وعبارة الذكرى (٢) تندب على خلاف ذلك، وعلى النجاسة، فإذا حكم بطهره طهر كل ما يزاوله. وهذا إما هو في عصير العنب، وأما عصير الريب، فهو على أصل الطهارة على الأصح.

قوله : (والفقاع).

المراد به: المتخلف من ماء الشعير كما ذكره المرتضى في الانتصار (٣)، لكن ما يوجد في أسواق أهل السنة يحكم بنجاسته إذا لم يعلم أصله، عملاً باطلاق التسمية. واعلم أن شوق العبارة يدل على أن الملحق بالمسكرات نوع من النجاسات برأسه، وتحت شيطان الفقاع والعصير العنب، فلو قسم الفقاع لكان أولى، لكونه خراً كما وردت به الاخبار (٤)، وللإجماع على نجاسته، بخلاف العصير كما عرفت.

قوله : (أو مرتدأً).

يندرج فيه المرتد بنوعيه، سواء في ذلك المرتد عن فطرة، والمرتد عن ملّة.

قوله : (وسواء انتمى إلى الاسلام ...).

إنتمى إليه: انتسب ذكره في القاموس (٥) والمراد به: إظهار الشهادتين المقتضي لكونه من جملة المسلمين مع ارتكابه ما يقتضي كفره، بحوائثكارشيء من ضروريات الدين.

(١) الغلام: ٥٨.

(٢) الذكرى: ١٣.

(٣) الانتصار: ١٩٨-١٩٩.

(٤) الكافي: ٦، ١٢٣ حديث ٧، التهذيب: ١، ٢٢٩، ٢٨٢ حديث ٨٢١، ٨٢٨.

(٥) القاموس: ١ (نسي) ٣٩٧.

ويلحق بالميتة ما قطع من ذي نفس سائلة حياً وميتاً، ولا ينجس من الميتة ما لا تحته الحياة كالعظم والشعر إلا ما كان من نجس العين، كالكلب والخنزير والكافر.

والدم المتخلف في اللحم مما لا يفنقه المذبح طاهراً وكذا دم ما لا نفس له سائلة، كالسمك وشبهه وكذا منبه.

والأقرب طهارة المسوخ،

قوله : (ولا ينجس من الميتة ما لا تحته الحياة).

قد صرح في ذلك في عشرة أشياء وهي هذه: العظم، والسن، والظفر، والظف، ولقرون، ولحافر، والشعر، والوبر، والصوف، والأظفحة.

قوله : (والدم المتخلف في اللحم مما لا يفنقه المذبح طاهراً).

لما كان التحريم والنجاسة متعلّقين بما يشبهان في الدم المسفوح - وهو الذي يخرج عند قطع لعروق - كان ما سواه، مما يبقى بعد الذبح والقذف المعتاد، طاهراً وحلالاً أيضاً، إذا لم يكن جزءاً من محرّم، سواء بقي في عروق أم في اللحم، أم في العظم، وسواء علم دخول شيء من الدم المسفوح في العظم، إما يجذب الحيوان له بنفسه، أو لأنه ذبح في أرض مسخرة ورأسه أعلى، وبحود ذلك فإن ما في العظم نجس حينئذ.

وينبغي أن يقرأ قوله: (المتخلف) بصيغة اسم المفعول.

قوله : (وكذا دم ما لا نفس له سائلة كالسمك وشبهه).

خالف في ذلك الشيخ رحمه الله في جعل (١)، والمبسوط (٢)، وهو مجروح بنقله الاجماع على عدم النجاسة في خلاف (٣).

قوله : (والأقرب طهارة المسوخ).

روى الصدوق بسناده إلى أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه، عن حده

(١) جعل (الرسائل العشرة) ١٧٠-١٧١

(٢) المبسوط ٣٥١

(٣) الخلاف ٣- ١٩٣ مسألة ٣٦ كتاب الصيد والذبائح.

ومن عدا الخوارج، والغلاة، و النواصب، والمجتمعة من المسلمين،

عليهم السلام: «أن المسوح من بني آدم ثلاثة عشر صنفاً» (١) الحديث، قال: والمسوح جميعها لم تبق أكثر من ثلاثة أيام ثم ماتت، ولم تتوالد، وهذه الحيوانات على صورتها سميت مسوحاً استعارة.

وقد اختلف الأصحاب في طهارتها، فقال الشيخ: إنها نجسة (٢)، محتجاً بالمنع من بيعها، ولا مقتضي له إلا النجاسة، واحتج على الأول بما روي من النهي عن بيع القرد (٣)، والمنع متوجه إلى المقتضين، والروية ضعيفة السند.

قوله: (ومن عدا الخوارج، والغلاة، والنواصب، والمجتمعة).

المراد بالخوارج: أهل النهروان ومن كان معقاتهم.

والغلاة جمع عال: وهم الذين زادوا في الأئمة عليهم السلام فاعتقدوا بهم أو في أحد منهم أنه آله، ونحو ذلك.

والنواصب جمع ناصب: وهم الذين ينصبون العداوة لأهل البيت عليهم السلام، ولو نصبوا لشيعتهم لأهم يدينون بحكم وكذلك.

وأما المجتمعة قسمان: بالحقيقة، وهم الذين يقولون: إن الله تعالى جسم كالأجسام، والمجتمعة بالتسمية بالجمرة، وهم القائلون بأنه جسم لا كالأجسام، وربما تردد بعضهم في نجاسة القسم الثاني، والأصح نجاسة الجميع.

إذا تقرر ذلك، فنجاسة هؤلاء لمرق الأربع لا كلام فيها، إنما الخلاف في نجاسة كل من خالف أهل الحق مطلقاً - كما يقوله المرتضى (٤) - أو نجاسة الجمرة من أهل الخلاف - وهو قول الشيخ (٥) - والقولان ضعيفان.

واعلم أن حكم المصنف بظهارة من عدا الفرق الأربع من المسلمين مشكل، فإن من أنكر شيئاً من ضروريات الدين، ولم يكن أحد هؤلاء لا ريب في نجاسته.

(١) علل الشرائع: ٤٨٧ حديث ٤، البصائر: ٤٩٣ حديث ١.

(٢) البسوط: ٢: ١٦٦، الخلاف: ٢: ٤٩ مسألة ٣٠٥، ٣٠٧ كتاب بيع.

(٣) الكافي: ٥: ٢٢٧ حديث ٧، التهذيب: ١٣: ١٦٧ حديث ٥٩٤.

(٤) الانتصاف: ١٠.

(٥) البسوط: ١٤١.

والفأرة، والوزغة، والشعلب، والأرنب، وعرق الجنب من الحرام، والابل للجلالة.

قوله: (والفأرة والوزغة).

أي: الأقرب طهارتها، وقال الشيخ سجاستها^(١)، لأمر الكاظم عليه السلام بغسل أثر الفأرة^(٢)، وقول أبي عبد الله عليه السلام عن الوزغة: (لا ينتفع بما تقع فيه)^(٣).

ويعارضان بحديث الفضل أبي العباس^(٤)، ونفي البأس عن السمن والزيت تقع فيه الفأرة، مع الاعتضاد بالأصل والشبهة، فالقول بالنجاسة ضعيف.

قوله: (والشعلب والأرنب).

قال أيضاً بنجاستها^(٥)، لأمر ماسها بغسل يده^(٦) وفي الاستدلال نظر، وفي الإسناد إرسال، وحديث الفضل حجة على الطهارة في الجميع، وهو الأصح. قوله: (وعرق الجنب من الحرام، والابل للجلالة).

أي: الأقرب طهارتها، وقال الشيخان^(٧)، وابن البراج^(٨) بالنجاسة، لورود الأمر بغسله^(٩)، وإن لم تكن دلالة الخبر صريحة في أن العسل من عرق الجنب، وهو معارض بما دل بعمومه على طهارة عرق الجنب من حلال وحرام، والأمر بغسل عرق الابل للجلالة لا يدل على النجاسة صريحاً، فيحمل على الاستحباب، لأنها طاهرة العين إجماعاً، وهو المختار.

وربما قيد عرق الجنب من الحرام بكونه حال الفعل، وما ظهرنا به من عبارات

(١) البوط: ١: ٣٧.

(٢) التهذيب: ١: ٢٦١ حديث ٧٦١، وج ٢: ٣٦٦ حديث ١٥٢٢.

(٣) التهذيب: ١: ٢٣٨ حديث ٦٩٠، الاستبصار: ١: ٢٤٤ حديث ٥٦.

(٤) التهذيب: ١: ٢٢٥ حديث ٦٤٦، والاستبصار: ١: ١٩٠ حديث ٤٠.

(٥) البوط: ١: ٣٧.

(٦) التهذيب: ١: ٢٦٢ حديث ٧٨٣.

(٧) المعتمد في القنعة: ١٠، والطوسي في البوط: ١: ٣٨، والتهذيب: ٥٣.

(٨) التهذيب: ١: ٥١.

(٩) الأمر بغسل عرق الجنب من الحرام: التهذيب: ١: ٢٧١ حديث ٧٩٩، الاستبصار: ١: ١٨٧ حديث ٦٥٥.

الذكرى: ١٤، الأمر بغسل عرق الابل للجلالة: الكافي: ٦: ٢٥١، تهذيب: ١: ٢٣٣ حديث ٧٦٧.

والمتولد من الكلب والشاة يتبع لاسم، وكذب الماء طاهر.
ويكره ذرق الدجاج، وبول البغال والخمير والدواب وأرواثها.

فروع :

أ: الخمر المستحيل في بواطن حبات العنب نجس.

القوم خال من هذا القيد.

قوله : (والمتولد من الكلب والشاة يتبع لاسم).

تفصيله. أنه إذا كان بصورة أحد النوعين، بحيث استحق إطلاق اسم ذلك النوع عليه عرفاً، حقت أحكامه، لأنه إذا سمي بأحدهما اقتراحاً تلحقه الأحكام، ولو لم تطلب عليه صورة أحد النوعين فهو طاهر غير حلال، تمسكاً بالأصل في الأمرين.

قوله : (كلب الماء طاهر)

إقتضاراً في محاسبة الكلب على المعارف المتعاهم، وكلامه في الذكرى (١)
يدل على خلاف فيه، وكذا حنزي رده، ولا مانع من وقوع الدكاة عليهما.

قوله : (ويكره ذرق الدجاج).

أي: غير الحلال لخل لحمه، وبحسب الشرحان (٢)، وفي المستدضعف، فيحمل على الكراهية.

قوله : (وبول البغال والخمير وأرواثها).

قيل بنحاسة بولاً للأمر بعينه (٣)، والمشهور الطهارة مع الكراهة وهو الأصح.

قوله : (الخمر المستحيل في بواطن حبات العنب نجس).

مراده: أن المستحيل محرراً في بواطن حبات العنب نجس، بخلافاً لبعض العامة (٤)، وإن كانت عبارته غير فصيحة في تأدية هذا المعنى، لدلالاتها على أن الاستحالة للخمر، وليس كذلك، والأمر في ذلك هين.

(١) الذكرى: ١١.

(٢) المهدي في القصة: ١، والعلوي في الميوط: ١٢، والهيدي: ٧.

(٣) قاله ابن الجنيدي كما في المختصر: ٥٦، وشيخ في الهدية: ٥١.

(٤) المجموع: ١: ١٥٩، والدرج الوهاب: ٢٣.

- ب: الدود المتولد من الميتة أو من العذرة طاهر.
- ج: الأدمي ينجس بالموت، والعلاقة نجسة وإن كانت في البيضة.
- د: اللبن تابع.

قوله: (الدود المتولد من الميتة، أو من العذرة طاهر).
وكذا القول في باقي النجاسات؛ لأن الأحكام تابعة للصورة النوعية
والإسم وقد زال، وكما لا يكون المتولد عين نجاسة لا يكون منجساً إلا مع بقاء
شيء من عين النجاسة عليه، ومن هذا مني دية النفس السائلة إذا صار حيواناً.

قوله: (الأدمي ينجس بالموت).
هذا هو الأصح والمشهور بين أصحابنا، وخالف فيه المرتضى (١)، وسيأتي
الكلام عليه. إن شاء الله تعالى. في تحمل خمس الأموات.

قوله: (والعلاقة نجسة وإن كانت في البيضة).

وجهه ظاهر، فإن العلاقة دم حيوان له نفس، أما ما يوحد في البيضة أحياناً من
الدم - وهو الذي أراده المصنف بقوله: (وإن كانت في البيضة) - ففي النفس منه
شيء، إذ لا يعلم كونها من دم ذلك الحيوان، وسلم بكونها علقة له أشد بعداً، وقد
فيه، في الذكرى (٢) على ذلك.

قوله: (اللبن تابع).

أي: تابع للحيوان المتكون فيه، فإن كن ظهراً فهو طاهر، وإلا فهو نجس، وفي
طهارة لبن الحيوان الذي عرضت له النجاسة - موت قول، وبه أخبار صحيحة (٣)،
والمشهور النجاسة، وهو الموافق لأصول المذهب، وعليه الفتوى.

ويمكن أن تكف عبارة المصنف بودة هذا المعنى، باعتبار أن الميتة نجسة
فتبعتها لبنها في النجاسة.

(١) جل اسم والعمل: ٥١.

(٢) الذكرى: ١٣.

(٣) المقيده ٣: ٢١٦، حديث ١٠٠٦، التهذيب ٩: ٧٥٩، ٧٦، حديث ٣٢٠، ٣٢٤.

هـ: الأنفحة - وهي لبن مستحيل في جوف السخلة - طاهرة وإن كانت ميتة.

و: جلد الميتة لا يطهر بالدباغ ولو لو اتخذ منه حوض لا يتسع للكرنجس

قوله: (الأنفحة - وهي لبن مستحيل في جوف السخلة - طاهرة، وإن كانت ميتة).

اختلف الكلام في تفسير الأنفحة، قال في الجمهرة: والأنفحة - وقالوا: أنفحة - كرش الحمل، أو الجدي، قبل أن يستكرش^(١).

وفي الصحاح^(٢) الأنفحة - بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة - كرش الحمل أو الجدي ما لم يأكل، فإذا أكل فهو كرش.

وعبارة ابن ادریس في - السرائر^(٣) هي هذه بعينها.

وقال في القاموس^(٤) الأنفحة - بكسر الهمزة وقد تشدد الحاء، وقد تكسر الفاء والمهجمة والبنفجة شيء يستخرج من بطن الجدي الرضيع أصفر، فيعصر في صوفه فيعط كاللبن، فإذا أكل الجدي فهي كرش^(٥)، وهذه العبارة أقرب من تفسير المصنف، وعبارة (الذكرى) - مع خلوها عن تفسيرها - تشعراً بالأول، لأن فيها: والأولى تطهير ظاهرها من الميتة^(٦).

وحل ذلك على اللبن مما لا يستقيم، وعده أنفحة بعيد عن شبه أكثر الأشياء التي لا تحملها الحياة، على أنه يلزم إما نجاسته لما يعيته ونجاسة محله، أو طهارة محله، وهذا هو الأظهر.

قوله: (جلد الميتة لا يطهر بالدباغ).

هذا هو المشهور بين الأصحاب، بل هو إجماعي لا تقراض المخالف، فإن ابن الجنيد^(٧) طهر بالدباغ ما كان طاهراً في حال الحياة، ولم يجوز الصلاة فيه، إستاناداً إلى

(١) الجمهرة ٢: ١٧٨.

(٢) الصحاح ١: ٤١٣ مادة «مح».

(٣) السرائر ٢: ٣٦٩.

(٤) القاموس ١: ٢٥٣ مادة «نخ».

(٥) الذكرى ١: ١٤.

(٦) حكاية عن العلامة في التكملة ٦٤.

الماء فيه، وإن احتمله فهو نجس والماء طاهر، فإن توضأ منه جاز إن كان الباقي كراً فصاعداً.

الفصل الثاني: في الأحكام

تجب إزالة النجاسة عن البدن والثوب للصلاة والطواف ودخول المساجد وعن الأولي لاستعمالها لا مستقراً،

بعض الاخبار التي لا تنهض حجة مع وجود الممارسة الأقوى^(١).

قوله: (الفصل الثاني: في الأحكام: تجب إزالة النجاسة عن البدن والثوب للصلاة، والطواف، ودخول المساجد).

لا يبي أنما تجب إزالة النجاسة لشيء مما ذكره، مع كون أحدها واجباً لا مطلقاً، وهو معلوم مما سبق في أول الكتاب، لكن يعتبر الوجوب لدخول المساجد كون النجاسة معدية إلى المسجد، أو شيء من آياته على الأصح، ولما لم يكن الوجوب مشروطاً بذلك عند المصنف أطلقه.

قوله: (وعن الأولي لاستعمالها).

إما يتحقق ذلك إذا كان الاستعمال في أمر مشروط بعدم النجاسة كالأكمل والشرب اختياراً.

قوله: (لا مستقراً).

معطوف على محذوف، تقديره تجب إزالة النجاسة عن الثوب والبدن وجوباً متعلقاً بالصلاة والطواف، وعن الأولي وجوباً مطلقاً باستعمالها، لا وجوباً مستقراً في الدمة غير معلق بشيء في جميع ما ذكر.

وتجب مستقراً على الفور إزالتها عن المساحد وآلتها، لحديث (حَبَّوْا)^(٢)، وعن المصحف، وآلاته، ومنسوباته كجلده وغلافه إذا كان فيه، أما منفرداً فيحتمل، وعن الفرائض المقدسة والمشاهد الشريفة وآلاتها.

(١) التهذيب ٩: ٧٨ حديث ٣٣٢.

(٢) ذكره الشهيد في الذكرى وقاله (ولم نقف على إسناده بعدد النبوي).

سواء قلت النجاسة أو كثرت عدا الدم، فقد عني عن قليله في الثوب والبدن، وهو ما نقص عن سعة الدرهم البغلي، إلا دم الحيض والاستحاضة والنفاس ونجس العين.

قوله : (وهو ما نقص عن سعة الدرهم البغلي).

هو يأسكان الغين وتخفيف للام منسوب إلى رأس البعل، ضربه الثاني في خلافته سكة كسروية، وزنه ثمانية دوايق كالدراهم الكسروية، وهذا الاسم حدث في الاسلام، والوزن كما كان، وجرت في المعاملة مع الطبرية، وهي أربعة دوايق، وفي زمن عبد الملك جمع بين، واتخذ الدراهم منها، واستقر أمر الاسلام على ذلك، نقل ذلك شيخنا، في الذكرى عن ابن دريد^(١)، وقيل بفتح العين وتشديد اللام، منسوب الى بقل قرية بالحمامين، كان يوحد بها دراهم.

قال ابن إدريس: شاهدتها تقرب منها من أحسن الراحة^(٢) - وهو ما انقص من باطن الكف - قال في القاموس : والأخص من باطن القدم ما لم يصب الأرض^(٣)، ولا سرع في التسمية، وإن كان لرجوع إلى المقول أولى، وشهادة ابن إدريس في قدره مسموعة.

قوله : (إلا دم الحيض، ولا استحاضة، والنفاس، ونجس العين).

في موقوف أبي بصير إن دم يحض لا يعنى عن كثيره ولا قليله^(٤)، وعليه لأصحاب، ولحقوه به دم الاستحاضة والنفاس، لا شراكها في يجاب غسل، وهو مشربلظ بحكم، ولأن دم انقاس حيض، وألحق بها جمع من الاصحاب دم نجس العين - وهو الكذب والخنزير والكافرو لمبنة - لتضاعف النجاسة^(٥).

(١) الذكرى، ١٦.

(٢) السرقات: ٣٥.

(٣) القاموس (فحص) ٣٠٢: ٢.

(٤) الكافي ١٠٥٣: ١ حديث ٣، التهذيب ٢٥٧: ١ حديث ٧٤٥.

(٥) منهم: الشهيد في الدروس: ١٧، وإيالة: ٤١.

وعني أيضاً عن دم القروح اللازمة، والجروح الدامية وإن كثر مع مشقة الإزالة، وعن النجاسة مطلقاً فيما لا تتم الصلاة فيه منفرداً، كالتكة والجورب والقلنسوة والخاتم والنعل وغيرها من الملابس خاصة، إذا كانت في محالها.

قوله: (وعني أيضاً عن دم القروح لازمة، والجروح الدامية، وإن كثر مع مشقة الإزالة).

صاهر هذه العبارة يقتضي كون العموم محصوراً بما إذا شق إزالته، ولرواية عن الصادق عليه السلام تدل على خلافه^(١). ولا يجب تحميمه وإن أمكن، ولا عصيه، لظهور قوله عليه السلام: «تصلي وإن كانت السماء تمطر»^(٢) وقوله عليه السلام: «لست أغسل ثوبي حتى يسرا»^(٣).

قوله: (فما لا تتم الصلاة فيه منفرداً).

أراد بذلك إقفا البناء على العال، أو أنه لا تتم الصلاة فيه باعتبار وضعه المعين، وليس من ذلك العمامة التي يمكن الستر بها، خلافاً لاسننويه^(٤).

قوله: (من الملابس خاصة إذ كانت في محالها).

فلا يعنى عن نجاسة نحو الدراهم، ولا عن نجاسة الأشياء المذكورة، إذ كانت محمولة في غير محالها، فصراً للرحضة على الأشياء التي يعذب كونها مع المصلي، على الحالة العالية.

وبشكل كل من الحكيم، بعموم الحديث الدال على الجواز مطلقاً من غير مباحة شيء آخر له، فإنه ورد هذا اللفظ: «كن ما كان على الإنسان، أو معه مما لا يجوز الصلاة فيه» الحديث،^(٥) إلا أن اشتراط ذلك أحوط.

(١) التهذيب ١: ٢٥٦ حديث ٧٢٤، الاستبصار ١: ١٧٧ حديث ٦١٥.

(٢) التهذيب ١: ٢٥٨ حديث ٧٤٩.

(٣) الكافي ٣: ٥٨، حديث ١، التهذيب ١: ٢٥٨، حديث ٧٤٧.

(٤) الهداية: ١٥.

(٥) التهذيب ١: ٢٧٥، حديث ٨١٠.

ولو زاد الدم عن سعة الدرهم مجتمعاً وجبت إزالته، والأقرب في المتفرق الإزالة إن بلغه لوجع.

ويغسل الثوب من النجاسات العينية حتى تزول العين، أما الحكمة، كالبول اليابس في الثوب، فيكفي غسله مرة.

قوله: (والأقرب في المتفرق وجوب الإزالة إن بلغه لوجع).

وجه القرب صحيحة ابن أبي يعقوب عن الصادق عليه السلام، المتضمنة للأمر بإزالة المتفرق إذا كان مقدار الدرهم مجتمعاً^(١)، وهو يعنى في الباب، وليس مجتمعاً خيراً لكان، ولا حالاً مقدرة، لأن المقدرة هي التي زمانها غير زمان عاملها، بل هي حالة محققة.

فان قيل: يجوز أن يكون خيراً بعد حين قلنا: فالمحجة حيثشذ عموم قوله تعالى: (وثيابك فطهر)^(٢) ونحوه بولا دليل من ثبوت العقو هنا، وقيل بعدم وجوب الإزالة وإن كث والأول أقوى.

ولا فرق بين الثوب الواحد والثياب متعددة في الحكم بوجوب الإزالة، لو بلغه على تقدير الاجتماع، ومنه يعم أن المجتمع لو بلغه تجب إزالته بطريق أول.

ولو أصاب الدم وجهي الثوب، فإن نفث من جانب إلى آخر قدم واحد، وإلا فدمان، ولو أصاب الدم المعصونه مائع طاهر فالغروب بحاله على الأصح، لعدم زيادة الفرع على أصله، لكن بشرط أن لا يبلغ للمجموع الدرهم.

قوله: (أما الحكمة كالبول اليابس في الثوب فكيفي غسله مرة).

للعينية في كلام الفقهاء إطلاقات. ويقابلها الحكمة:

الأول: ما تنعدي مجاسته مع الرطوبة، وهو مطلق الخبث، وهو أكثر معانيها دوراناً على السنة الفقهاء، وتقابلها الحكمة، وهي ما لا تنعدي، ويشوق رافعها على النية.

الثاني: ما كان عيناً محسوسة مع قبول الطهارة كالدم، والغائط، والبول قبل

(١) التهذيب ٢: ٢٥٥ حديث ٧٤٠، والاستبصار ١: ١٧٦ حيث ٦١٦.

(٢) الدثر: ٤

ويجب العصر إلا في بول لرضيع، فإنه يكفي بصب الماء عليه،

جفافه، ويقابلها الحكمة بهذا الاعتان كالبول بسس في الثوب.

لثالث: ما كان عيناً غير قاس لتطهر كلكب واخزير، ويقابلها الحكمة بهذا الاعتبار ايضاً.

إذا تقرر ذلك، فالذي اختاره المصنف من الاكتفاء بعمل البول عن الثوب مرة، أحد القولين للأصحاب^(١)، ولأصح وجوب المرنين في غسله عن الثوب ولبدن، كما وردت به الأخبار الكثيرة الصريحة^(٢)، وأب سيد معظمها صحيحة، وتعدية هذا الحكم إلى غيره من التجاسات إما بطريق مفهوم الموافقة، أو بما أشير إليه في بعض الأحيان من أن غسلة تزيل وأخرى تطهر^(٣) هو بطلانهم.

فوله: (ويجب العصر إلا في بول لرضيع) فإنه يكفي بصب الماء عليه).

لا ريب في وجوب العصر إذا كان يعمل في غير الكثير وعاري، لأن النجاسة تروى به، ولأن الماء القليل يحس به، فتبقى في المحل لم يحكم بطهره (إذا لا يظهر أثر النجاسة إلا بعد الانفصال، عن ما ذكره المصنف^(٤)). فمن هذا لوحق الماء على المحل ولم يتفصل لم يطهر، وهذا بما هو في لا يعسر عصره، أما نحو الحشايا فيكفي فيها الدق والتغمير للرواية^(٥).

ويستثنى من ذلك بول الرضيع الذي لم يفتد بغير اللبن كثيراً بحيث يريد عن اللبن أو يساويه، ولم يتجاوز سن الرضاعة، لأن عمر من ذكر لا يعد رضيعاً، فإنه يكفي بصب الماء على محله، ولا يشترط حرقه عن عمر، ولا انفصاله بطريق أولى، بخلاف

(١) ذهب إلى انقوت بالغسل مرة المرقص في الانتصار ١٦، والجمل ٥٠، وابن الصلاح في كتابي في الفقه ١٢٧، والشيوخ نظومي في الجمل وسقوط ١٥٧، والمريد لاطلاع رجع مفتاح الكرامة ١٢: ١٢. وذهب إلى بقول بالغسل مرتين: الصدوق في العقبه ٢١، وسلافي المراسم ٣٣، والمحقق في العتب ١٢٧: ١، والشهيد في الدرر ١٧.

(٢) الكافي ٣: ٥٥ حديث ١، تهذيب ٢: ٢٩١ حديث ٧١٨-٧١٤.

(٣) عوالي بلآلي ١: ٣٤٨ حديث ١٣١.

(٤) ما بين الملايين زيادة من نسخة «ح».

(٥) الكافي ٣: ٥٥ حديث ٢، التهذيب ٢: ٢٥١ حديث ٧٢٤.

ولو اشتبه موضع النجاسة وجب غسل جميع ما يحتمل ملاقاتها له، وكل نجاسة عينية لاقت محلاً طاهراً، فإن كانا يابسين لم يتغير المحل عن حكمه، إلا الميت فإنه يتجسس الملاقى له مطلقاً.

ويستحب رش الثوب الذي أصابه الكلب، أو الخنزير، أو الكافر يابس، ولو كان أحدهما رطباً نجس المحل.

ولو صلى وعلى بدنه أو ثوبه نجاسة مغلظة، وهي التي لم يعف عنها عالماً أو ناسياً أعاد مطلقاً.

بول الرضعة للأمر بفعله.

واعلم أن المصنف جعل مراتب يهرم الماء ثلاثاً، النضج لجميع المحل بالماء عزداً عن الطهارة، ومع العلية ومع الحريان، ولا حاجة في الصب إلى الحريان، بل الصبح مع العلية، وكذا الرش، إذ لا بد من كون الماء قاهراً للنجاسة، أما الغسل فلا يصدق إلا مع الحريان، وقد ورد استحباب الرش في مواضع وسيأتي بعضها في كلام المصنف.

قوله: (ولو اشتبه موضع النجاسة وجب غسل جميع ما يحتمل ملاقاتها له).

لأن الدخول به في الصلاة موقوف على القطع بظهارته، وهو موقوف على غسل الجميع، أما الحكم بعدم تعدي النجاسة منه فليس موقوفاً على ذلك.

قوله: (إلا الميت فإنه يتجسس الملاقى له مطلقاً).

أي: ميت الآدمي، والمراد بالاطلاق مع الرطوبة وعدمها، استناداً إلى الأمر بغسل اليد من ملاقاته من غير تقبيد، وبعارض بقوله عليه السلام: «كل يابس دكي»^(١) والأصح اشتراط الرطوبة كغبرة.

قوله: (ولو صلى وعلى بدنه أو ثوبه نجاسة مغلظة - وهي التي لم يعف عنها ...).

قد سبق الكلام على هذه المسألة في أحكام المياه، وإنما أعاد الكلام عليها

ولو جهل النجاسة أعاد في الوقت لا خارجه، ولو علم في الأثناء أتى الثوب واستر بغيره وأتم، ما لم يفتر إلى فعل كثير، أو استدبار فيعيد. وتجزئ المربة للصبي ذات ثوب الواحد أو المربي بفلسه في اليوم مرة

هاهنا، لأن موضع البحث عنها في الحقيقة هو أحكام النجاسات، فأعادها مع زيادة.

قوله: (ولو علم في الأثناء أتى الثوب واستر بغيره وأتم).

هذا إذا لم يعلم سبق النجاسة بأن حوز حصوصاً حين الوجدان، لأن الأصل عدم التقدم، أما لو علم سبقها، فعلى القول: بأن يجهل بالنجاسة يعيد في الوقت، بحسب الاعادة، وقد ثبت على ذلك في الذكرى (١)، ولا بد من تقييد عبارة الكتاب بما يدفع عنها التناهي.

ولو علم بعد خروج الوقت وهو متلبس بالصلاة، لم يعيد البناء على صلاته مع طرح ما في فيه لئلا يلزم وجوب القضاء على الخاغل بالنجاسة.

قوله: (ما لم يفتر إلى فعل كثير أو استدبار فيستأنف).

إذا كان في الوقت سعة فلا إشكال في الاستئذان هنا، أما مع الضيق فيه إشكال ينشأ: من أن النجاسة مانع لصحة، ومن أن أداء الفريضة في الوقت واجب بحسب الامكان، وأنه في البيان بالاستمرار مع الضيق (٢).

قوله: (ويجزئ المربة للصبي ذات الثوب الواحد والمربي بفلسه في اليوم مرة).

مورد الرواية عن الصادق عليه السلام - مؤيد (٣)، والمتبادر منه الصبي، وهكذا فهم الأصحاب، ولا يسعد أن يقال بشمول الحكم الصبية لصدق المولود عليها، واحتراز بكونها ذات واحد عن ذات الثوبين، فلا تنافي هذه الرحمة وقوفاً مع ظاهر الرواية، وهذا إما يكون حيث لا يحتاج إلى لبس الثوبين دفعة، فإن احتاجت إلى ذلك ليرد وشبهه فكثوب لواحد، والمراد باليوم اللبس ولها أن يسمى اليوم ذلك، أو

(١) الذكرى: ١٧.

(٢) البيان: ٤٢.

(٣) العقبه: ١، ٤١ حديث ١٦٦، التهذيب: ٢٥٠ حديث ٧١٩.

ثم تصلي بآقيه فيه إن نجس بالصبي لا بغيره.

ولو اشتبه الطاهر بالنجس وفقد غيرهما، صلى في كل واحد منها الصلاة الواحدة.

بالتبعية والتغيب.

ومورد الرواية تنجس الثوب بالبول، فيمكن قصر الحكم عليه بالعفو اقتصاراً عن المنصوص، وربما كفى بالبول عن النجاسة الأخرى، كما هو قاعدة لسان العرب في رتكاب الكناية بما يستجس النصريح به، والطاهر اعتبار كون النفس في وقت الصلاة، لأن الأمر بالعسل يقتضي الوجوب، ولا وجوب في غير وقت الصلاة، ولو جعلته آخر النهار كان أولى لتصلي أربع صلوات فيه.

وهل يجب إيقاع الصلاة عقب العسل؟ الرواية مطلقة، ووجوب بعيد، نعم هو أولى، وألحق المصنف بالمربية لمربي، وعبره بالمولود المتحد المتعدد، نظراً إلى الاشتراك في المشقة وعدم تعطل الفرق وهو محتمل.

قوله: (ثم تصلي بآقيه فيه، وإن نجس بالصبي لا بغيره).

المراد باقي اليوم مع الليل، وقوله: (وإن نجس بالصبي) يعم نجاسة البول والغائط، وربما أورد عليه أنه لا حاجة إلى الواو لحصول المعنى بدونه، وأجيب بأن حذفه يقتضي فساد المعنى، لأن النجاسة بالصبي حينئذ تكون شرطاً لصحة الصلاة، فلا تصح بدونها.

وفيه نظر، لأن صحتها مع النجاسة تدل على صحتها بدونها بطريق أولى، ولأن لتأدير من قوله: (ثم تصلي بآقيه فيه) مع قوله: (وتجتزئ) التخفيف في باقي الزمان بعدم إيجاب العسل، ولا يتحقق التخفيف إلا مع النجاسة، ولأنه يصح الاشتراط بالاضافة إلى قوله: (لا بغيره).

واحق أن كلاً من الأمرين جائز، وإن كان مع الواو أحسن، لدلالته حينئذ منطوقه على الصورتين، ولما كان لعفو عن نجاسة الصبي بعد العسل مرة هو مورد الرواية، وعمل الحاجة، لم يثبت العفو بها لو تنجس بغيره.

قوله: (وفقد غيرهما).

إنما اشترط ذلك لأن الحزم في النية شرط الصحة، ومع الصلاة في الثوبين لا

ولو تعدد النجس زاد في الصلاة على عدده بواحدة، ومع الضيق يصلي عارياً، ولو لم يجد إلا النجس تعين نزعه وصلى عارياً، ولا إعادة عليه،

جزم، إذ لا يعلم أي الصلاتين فرضه لعدم علمه - لثوب - بظاهر. أما مع فقد غيرهما فلا مانع، لأن الجرم إنما يجب بحسب الممكن، وخالف ابن إدريس فمنع من الصلاة فيها مطلقاً، وحتم الصلاة عارياً مع فقد غيرهما، احتجاجاً بما سبق^(١)، وجوابه ما تقدم.

ويمكن الجواب بأن الجزم في المتنازع يفتأ يحصل، لأن كلاً من الصلاتين واجب، لأن يقين الرأفة متوقف عليهما وهذا مقدار يكفي في حصول الجزم. قوله: (ومع الضيق يصلي عارياً).

لسدر العلم بالصلاة في الطاهر سبقتين، والأصح يقين الصلاة في واحد من الثوبين أو الثياب، استصحاباً لما كان قبل الضيق، وإمكان كون الصلاة واقعة في ثوب، والنجاسة معتفرة مع تعذر إزالتها، كما سيحيى.

ولا يخفى أنه يجب رعاية الترتيب في ثياب والصلوات المتعددة، فلو صلى الظهر في أحد المشتبهين، ثم صلى العصر في الآخر، ثم الظهر، ثم نزع وحلى العصر فإلى صلى به أظهر أولاً لم يبرأ، لا مكان كون الظهر هو الثاني، فيختل الترتيب.

فوله: (ولو لم يجد إلا النجس تعين نزعها، وصلى عارياً، ولا إعادة عليه).

هذا مذهب الشيخ^(٢) وجمع من الأصحاب^(٣)، للأمر بالصلاة عارياً في عدة أخبار^(٤)، وأحق ما ذهب إليه المصنف في منتهى^(٥) من التخيير بين لصلاة فيه

(١) السرائر: ٣٧.

(٢) المبسوط: ١: ٣٩، نهاية: ٥٥، الخلاف: ١: ٨١ مسألة ٩٧ كتاب الصلاة.

(٣) منهم الحق في شرائع: ١: ٥٤، وابن إدريس في السرائر: ٣٨، والسيوري في التنقيح الرائع: ١: ٥٣.

(٤) الكافي: ٣: ٢٩٦، حديث: ١١٥، التهذيب: ١: ٤٠٥، ٤٠٦، حديث: ١٢٧١، ١٢٧٨، وج: ٢: ٢٢٣، حديث: ٨٨١،

ولولم يتمكن من نزع لبرد أو غيره صلى فيه ولا إعادة.

وتطهر الحصر، ولبواري، والأرض، والنسات، والأبنية بتجفيف الشمس خاصة من نجاسة ابول وشبهه كالماء النجس، لا ما تبقى عين النجاسة فيه.

وعارياً لرواية علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام (١) والصلاة فيه أفضل، لمصول السر و ستياء جميع أفعال الصلاة، ومائعية النجاسة على بعض الأحوال، وعلى كل تقدير فلا إعادة، قال في المنتهى : لو صلى عارياً فلا إعادة، قولاً واحداً (٢). قوله : (ولولم يتمكن من نزع لبرد أو غيره صلى فيه ولا إعادة).

أوجب الشيخ الإعادة إذا لم يجد ما يحمله به فتيمم وصلى فيه، ثم وجد الماء (٣)، ومستنده ضعيف.

قوله : (ونطهر الحصر والبواري والأرض والنبات بتجفيف الشمس خاصة من نجاسة البول وشبهه كالماء النجس) (٤).

وقيل: إن الحكم مقصور على الحصر والبواري والأرض وأنها لا تطهر، بل تحوز الصلاة عليها (٥)، وعموم النص المصرح بالطهارة يدفعها (٥)، نعم لا تطهر المنقول عادة، سوى ما ذكره، وما لا يسفل عادة كالأحشاش، والأبواب المشيطة في البناء، والأشجار، والفواكه الباقية على أصولها، والزرع القائم لا الحصيد إذا جف بالشمس صهر ولا ندي التحميف من كونه باسراق، فلا يكفي التجفيف بالحرارة والريح، خلافاً للشيخ في الخلاف (٦)، ولا ريب أن ما يبقى عين النجاسة فيه لا يطهر كصخرة البول لمتعين، ومتى أشرقت الشمس مع رطوبة المحل طهر الظاهر والباطن (٧).

(١) قرب الاسناد: ٨٩، التهذيب ٢: ٢٢٤ حديث ٨٨٤.

(٢) المنتهى ١: ١٨٢.

(٣) المبوط ١: ٣٩.

(٤) حكاية المحقق الحلبي في «المعتمد» عن الراوندي وابن حرة، و استحسنه هو أيضاً، وحكاية العامل في «معجم الكرامة» عن ابن الجنييد أيضاً.

أنظر المعتمد ١: ٤٤٦، الوسيلة ١: ٧٦٧، ومعجم الكرامة ١: ١٨٣.

(٥) الفقيه ١: ١٥٧، حديث ٧٣٢، التهذيب ١: ٢٧٣، حديث ٨٠٤، وج ٢: ٣٧٧، حديث ١٥٧٢.

(٦) الخلاف ١: ٣٦، مسألة ١٨٦ كتاب الطهارة.

(٧) في نسخة «ح» الباطن والظاهر.

وتطهر النار ما أحالته، والأرض باطن النعل وأسفل القدم.
وتطهر الأرض باجراء الماء الحار أو الزئد على الكر عليها، لا
بالذنوب وشبهه.

إذا جف الجميع بها.

قوله : (وتطهر النار ما أحالته).

المراد بالإحالة: صيرورته رماداً أو دحائباً بالاجماع، أو فحماً على أظهر
الوجهين.

قوله : (والأرض باطن النعل وأسفل القدم).

وكذا أسفل الخف وما ينتسب عادة كلقبقات، للنص^(١) والاجماع، ولا بد
من زوال عين النجاسة بالأرض واحترانها حتى لم يخرج عنها بالاستحالة، ويشترط
طهارتها وجفافها، ولا يشترط المشي بين يكمي المسح المنزل للعين، وكذا لا يشترط
حفاف النجاسة، ولا كونه ذات جرم للجنوم.

قوله : (أو الزائد على الكر عليها).

الظاهر أنه لا تشترط الزيادة على الكر إذا صب الماء عليها دفعة، نعم لو أخرى
منه ساقية بحيث يخرج الماء إلى النحس شيئاً فشيئاً، فلا بد من الريادة، بحيث يبقى بعد
وروده على النحل النحس كثر.

قوله : (لا بالذنوب وشبهه).

بفتح الذال المحجمة: الدلو فيها ماء، أو الملاء، أو دون الملء، ذكره في
القاموس^(٢)، وإنما لم يطهر به، لأنه إنما يطهر بغسل بالقليل ما انفصل الماء المغسول
به عنه كما سيأتي، وليست الأرض كذلك.

وقال الشيخ يطهر بذلك^(٣)، لأمر سيّ صلي الله عليه وآله بالقائه على بول
الاعرابي في المسجد^(٤)، ولا دلالة فيه على كونه قليلاً، ولا على حصول الطهارة بالقائه،

(١) الكافي ٣/ ٣٨ باب الرجل يطأ على المدرة.

(٢) القاموس (د س) ١: ٧١.

(٣) البسوط ١: ٩٢.

(٤) صحيح البحاري ٦٥٦ باب ٥٨، صحيح مسلم ٢٣٦٠ حديث ٩٩، مس أبي داود ١٠٣: ١ حديث

ويطهر الخمر بالانقلاب خلاً وإن طرح فيها أجسام طاهرة، ولو لاقتها نجاسة أخرى لم تطهر بالانقلاب.

وطين الطريق طاهر ما لم يعلم ملاقاته النجاسة له، ويستحب إزالته بعد ثلاثة أيام. ودخان الأعيان النجسة ورمادها طاهران.

وفي تطهر الكلب والخنزير إذا وقعا في المملحة فصارا ملحاً،

فربما جعل معداً لتجفيف الشمس، ونحو ذلك.

قوله: (ويطهر الخمر بالانقلاب خلاً وإن طرح فيها أجسام طاهرة).

وكذا العصير بعد غلبته استجس له، والنبيذ، ويطهر الإباء وإن كانت قد علت ثم بقصت، ولا فرق في الأجسام الطاهرة بين كونها جامدة ومائعة، ما لم يتطرق إلى المائعة إمكان الاستهلاك ظاهراً للنجسة مع بقاء الخمرية.

قوله: (وطين الطريق طاهر ما لم يعلم ملاقاته النجاسة له).

المراد بالطريق: ما يعم شوارع البلد التي يستطرقها الناس كثيراً، وإن كانت مظنة النجاسة.

قوله: (ويستحب إزالته بعد ثلاثة أيام).

لقول أبي الحسن عليه السلام في طين الطريق: «لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيام، إلا أن يعلم أنه قد نجسه شيء بعد المطر، وإن أصابه بعد ثلاثة أيام فاعسله، وإن كان الطريق طيباً لم يمسسه»^(١)، والمراد بالامر بالغسل الاستحباب، كما فهمه الأصحاب، لعدم المقتضي للتجسس.

قوله: (ودخان الأعيان النجسة...).

سيأتي في الاستصباح بالدهن الحسن في انتحارة كلام لبعض الأصحاب يقتضي نجاسة دخان الجمر، وأن لأصح الطهارة.

قوله: (وفي تطهر للكلب والخنزير إذا وقعا في المملحة فصارا ملحاً،

والعذرة إذا امتزجت بالتراب، وتقادم عهدا حتى استحالت تراباً نظراً.

والعذرة إذا امتزجت بالتراب، وتقادم عهدا حتى استحالت تراباً نظراً.

ينشأ من أن اجزاء النجاسة باقية لم تنزل، وإنما تغيرت الصورة، وكما أن النجاسة حكم شرعي لا يثبت إلا بطليل، كذا حصول الطهارة موقوف على الدليل ولم يثبت، ومن أن مناط النجاسة هو تلك الصورة مع الاسم، لأن أحكام الشرع جارية على المسميات بواسطة الأسماء، لأن المخاطب بكافة الناس، فينزل على ما هو المتفاهم بينهم عرفاً أو لغة كما يليق بالحكمة، ولا ريب أن الذي كان من أفراد نوع الكلب قبل الاستحالة، بحيث يصدق عليه اسمه، قد زال عنه ما كثر، وصار في الفرض من أفراد الملح، بحيث لا يصدق عليه ذلك الاسم بل يعد إطلاقاً عطلاً.

وكنا القول في العذرة بعد ضرورتها تراباً، فيجب الآن أن يجري عليها الأحكام المرتبة شرعاً على التراب والملح، على أن جميع ما أجمعوا على طهارته من نحو العذرة نصير دوداً، والمني يصير حيواناً طاهر العين، ونحو ذلك، لا يزيد على هذا، فكان التوقف في الطهارة هنا لا وجه له.

وقد حرج الشارح العاقل ولد المصنف بقاء النجاسة، تارة على كونها ذاتية لهذه الأعيان، وأخرى على أن الباقي مستمر من المؤثر، وزولها على احتياجه^(١)، وهو تخريج غير واضح، لأن المراد بكون النجاسة ذاتية للشيء حكم الشارع بها، لا باعتبار طوره شيء آخر عليه، وهذا لا دخل له في بقاء النجاسة وزولها، وليس المراد بكونها ذاتية معنى آخر، ولو أريد لم يستقم.

وبناء الطهارة على احتياج الباقي غير واضح، لأن احتياجه في الابقاء لا يقتضي زواله باختلاف الزمان، ولا بتغيره، وإلا لكان الحكم الشرعي الثابت -بدليل- في كل آن زائلاً، أو بكل تغير يعرض عنه، وهو معلوم كساد، وقد تقررت في الأصول: أن استصحاب الحال حجة إلى أن يحصل الناقل.

فإن قيل: لما كان المقتضي للنجاسة هو تعليق الشارع إياها بالاسم والصورة

وتكفي إزالة العين والأثر وإن بقيت الرائحة، ولأن العسر الإزالة كدم الحيفض، ويستحب صبغه بالمشق وشبهه.

المحصولين وجب أن يعتبر بقاؤهما في بقائه.

قلنا: ليس مقتضي للنحاسة هنا ذلك، بل مقتضي فائض الشارع على نجاسة الجسم المعين، ولا يعتبر لبقاء محكم إلا بقاء ذلك الجسم، ولا دخل لاحتياج الباقي واستصحابه في بقاء المحكم وزواله، مع بقاء المحل، فإن ذلك محل بحجية الاستصحاب.

على أن هذا البناء لا يستقيم أصلاً، لأن احتياج الباقي وعدمه، إنما هو في العلل الحقيقية المؤثرة دون علة الشرع، وبها معروفة الأحكام، والحكم بعد ثبوته بدلالة معرفته عليه مستغن عن التعرّف إلى أن يشتهر معرّف محكم آخر.

والحق أن تخريج مسائل الفقه على مثل هذه القواعد بعيد، ويسعى أن تعرض لمسألة مما إذا كانت العذرة ياسة، إذ لو كانت رطبة لتنجست الأرض بها، فإذا استحالت احتلقت أجزاؤها بالمتنجسة، فلا تكون طاهرة، نعم لا تكون عين نجاسة.

قوله: (وإن بقيت الرائحة واللون العسر الإزالة).

هذا إذا لم تكن الرائحة في الماء، فإن علم تغيره بها نجس، وإلا فلا عبرة بها، وكذا لا عبرة باللون العسر لإزالة، فيبقى عنه للرواية (١) والمشقة، والمراد العسر عادة، ولو كان بحيث يزول بمبالغة كثيرة لم يجب.

وهو يتعين له نحو الأشياء وصابون، أم يحقق العسر بمجرد العسل بالماء إذا لم يزل به؟ كل محتمل والأصل يقتضي إثباتي، والاحتياط الأول.

قوله: (ويستحب صبغه بالمشق وشبهه).

هو بكسر الميم، وإسكان الشين المثناة: لمرة محرّكة، ومستند ذلك النص (٢)، والمتبادر صيغ موضع الدم، ويحتمل صيغ جميع الثوب، لأن الظاهر أن المراد زوال صورته من النفس، ولا يتحقق إلا بالجميع.

(١) الكافي ٣: ١٧ حديث ٩، الفقه ١: ٤٢ حديث ١٦٥، التهذيب ١: ٢٨ حديث ٧٥.

(٢) التهذيب ١: ٢٥٧ حديث ٧٤٦، والمرقة طين أمر تصح به الثياب (الصحيح ٢: ١٨٨ مقرر).

ويستحب الاستظهار بتثنية الغسل وتثليثه بعد إزالة العين. وإنما يطهر بالغسل ما يمكن نزع الماء المغسول به عنه، لا ما لا يمكن كالمائعات وإن أمكن إيصال الماء إلى أجزائها بالضرب.

قوله : (ويستحب الاستظهار بتثنية الغسل وتثليثه بعد إزالة العين). هو إما استفعال من الطهارة، أو من ظهور أي: طلب الطهارة، أي المبالغة فيه، أو طلب ظهورها، فيصح كون الطاء مهمة ومعجمة، وهذا إنما يتمشى على الاكتفاء بنفسه واحدة، أما على القول بوجوب تعدد فتستحب الثالثة حيث لا يجب، وإنما يعتد بالغسل الذي تذهب به العين، أما غيره فلا عورة به.

قوله : (وإنما يطهر بالغسل ما يمكن نزع الماء المغسول به عنه، لا ما لا يمكن كالمائعات، وإن أمكن إيصال الماء إلى أجزائها بالضرب).

لما ثبت شروط إيصال الماء للمغسول به على محل النجاسة إذا كان قليلاً، إما بنعسه أو بصبه فيها، أو بآلة كحرقة أو إبرة، وحسب قصر الحكم على ما يمكن نزع الماء عنه كالحشب، والحجر، والثوب، والبدن، ولا تنصر الثوب والمسام التي لا يمتنع نزع الماء منها، أما نحو الصابون، والورق، والطين، والحبوب، والجن ذي المسام المائعة من فصل الماء، والمائعات فلا تطهر بالقيل، بل يتحلل لكثيرها، وقد سبق في بحث المياه بيان تطهير المائعات من ماء وغيره.

وفي طهارة الدهن المائع بالكثير إذا صرب وشاغ فيه الماء قول، نثاره المصنف في انتهى (١)، والتذكرة (٢) إذا غمس وصب الماء إلى جميع أجزائه، وهو حق على هذا التقدير، إلا أنه لا يعم، بل قد يعم خلافه، لأن الدهن يبق في الماء مودعاً فيه غير مختلط به، وإنما يصيب سطحه الظاهر، ولو كان لدهن حامداً جداً كسائر الحامدات طهر ظاهره بالغسل، كالألية قبل أن تذاب، وإلا فيكشط ما يكتنف النجاسة كالسمن.

ولو كان منه على البدن شيء، طهر بعمل، إذ لم يكس له حرم، لما ورد من

(١) انتهى ١٨٠.

(٢) التذكرة ١.

فروع :

- أ: لو جبر عظمه بعظم نجس وجب نزعہ مع الامكان.
- ب: لا يكفي ازالة عين النجاسة بغير الماء كالفرك ، ولو كان الجسم صقيلا كالسيف لم يظهر بالمسح.

كراهة الادھان قبل الفصل^(١) ، ولأن هذا القدر غير مانع من وصول الماء إلى البدن، وضيق (احزائه) في العبارة يعود إلى (مما) في قوله: (لامالا يمكن)، وفي كثير من النسخ اجزأؤها للمائعات، وهو حسن.

قوله: (لو جبر عظمه بعظم نجس وجب نزعہ مع الامكان).

الظاهر أن المراد به نجس العبر كعظم الكلب، لأن المسألة مفروضة فيه، لكن على ما احتاره أصحابنا، لا فرق بين نجس العين والمتنجس، والمراد بإمكان النزع عدم حصول مشقة كثيرة لا يتحمل مثلها عادة، سواء حشي تلف عضو أم لا، ومثله ما لو حاط جرحه بخيط نجس، فلو صلى مع إمكان السرح بطلت، لأنه حامل نجاسة مغلظة. واحتمل في الذكرى^(٢) مع اكتساء اللحم عدم الوجوب، أي: وإن لم يكن في النزع مشقة لا تتحقق ذلك بالباطن، وهو بعيد عن البواطن المعهودة للنجاسات المختصة بها، وقال الشافعي: يجب النزع إلا أن يخشى تلفه، أو تلف عضو من أعضائه^(٣)، ونفي الجرح الحاصل بالمشقة ينفعه.

قوله: (لا يكفي ازالة عين النجاسة بغير الماء كالفرك).

خالف أبو حنيفة في ذلك ، فاجتزأ بفرك النبي عن الثوب يابساً^(٤).

قوله: (ولو كان الجسم صقيلاً كالسيف لم يظهر بالمسح).

خالف في ذلك العيد المرتضى، فحكم بظهارة الصقيل بالمسح^(٥)، وهو

(١) الكافي ٣: ٥١ حديث ٦، التهذيب ١: ١٢٩ حديث ٣٥٥، الاستبصار ١: ١١٧ حديث ٣٩٣.

(٢) الذكرى: ١٧.

(٣) المجموع شرح المذهب ٣: ١٣٧.

(٤) البسيط للسرخسي ١: ٨١، شرح منيع القدير ١: ١٧٣، الباب في شرح الكتاب ١: ٥١.

(٥) لم يجد القول في كتب السيد المتوفى لدينا وقنه عنه العلامة في المختلف: ٣٣.

ج: لو صلى حاملاً لحَيوان غير مأكول صحت صلاته، بخلاف القارورة المصنوعة المشتعلة على النجاسة، ولو كان وسطه مشدوداً بطرف حبل طرفه الآخر مشدود في نجاسة صحت صلاته وإن تحركت بحركته.

ضعيف، لأن زوال النجاسة حكم شرعي، فيتوقف على الشرع.
قوله: (لو صلى حاملاً لحَيوان غير مأكول صحت صلاته، بخلاف القارورة المصنوعة المشتعلة على النجاسة).

الحجة في ذلك حمل النبي صلى الله عليه وآله أمانة بنت أبي العاص وهو يصلي (١)، وللأصل السالم عن معارضة ما يقتضي النجاسة، وليست القارورة المصنوعة الرأس أي: المسدودة الرأس برصاص ونحوه، فإن صم القارورة بالصناد المهملة: سدها. كالحَيوان غير المأكول على الأصح، وإن تردد فيه الشيخ في الخلاف (٢) وفي المنتهى بعد أن قوى المنع من ذلك فإنه قال: وإن كان لم يقدح في دليل (٣)، وجوز في الاعتبار مطالباً بدليل المنع في مشه (٤)، فعل قوله لا حاجة إلى سد رأس القارورة.

ومن اشترطه من العامة (٥) إنما أراد به القياس على الحيوان المحمول، إذ لا يقولون بالعضو عن نجاسة ما لا تتم فيه الصلاة، ولو كان الحيوان مذبوحاً فكما القارورة، لصيرورة الظاهر والباطن - المشتعل على النجاسة - سواء بعد الموت، ولأن حمل جلد غير المأكول لحمه ممنوع منه في الصلاة.

قوله: (ولو كان وسطه مشدوداً بطرف حبل، طرفه الآخر مشدود في نجاسة صحت صلاته وإن تحركت بحركته).

لانتفاء اللبس والحمل، والمنع منوط بها، وكما لو نجس طرف ثوبه الذي لا

(١) صحيح البخاري ١: ١٣٧ باب ١٣٧، صحيح مسلم ٣: ٢٨٥ حديث ٥٤٣ سنن النسائي ٢: ٩٥، سنن أبي داود ١: ٢٤١، اللوط ١: ١٧٠ حديث ٨١.

(٢) الخلاف ١: ١٠٩ مسألة ١٩١ كتاب كيعة الصلاة.

(٣) للنسائي ١: ١٨٤.

(٤) للمعبر ١: ٤٤٣.

(٥) المجموع شرح المذهب ٣: ١٥٠ وفي ص ١٤٨ شرط بالنجس ألا يتحرك يتحرك المصلي فصح الصلاة.

د: ينبغي في الغسل ورود الماء على النجس، فان عكس نجس الماء ولم يظهر المحل.

هـ: اللبن اذا كان ماؤه نجساً أو نجاسة طهر بالطبخ على اشكال، ولو كان بعض أجزائه نجاسة كالعذرة.

يقوله في شيء من أحوال الصلاة - كالعمامة الطويلة - لانتفاء المحل واللبس على موضع النجاسة، كما ذكره الشيخ في المبسوط (١) وجماعة (٢).

قوله: (ينبغي في الغسل ورود الماء على النجس، فلو عكس نجس الماء ولم يظهر المحل).

ينبغي قد تستعمل في الوجوب، ثم الأم أكثر استعمالها في الندب، والمراد بها هنا الوجوب، مدلل قوله: (ولو عكس...) وإنما اشترط الورد، لأن الوارد عامل فلا يتنجس، بل يعيد المحل للطهارة.

وهذا مما يمكن فيه الورد، أم ما لا يمكن كالإتناء، فيحتمل عدم الاشتراط إلا أن يكتفى بأول ورود. كذا في (٣)، والحق أنه لا يراد بالورد أكثر من هذا، وإلا لم يتحقق الورد في شيء مما يحتاج فصل العسالة عنه إلى معرفة شيء آخر.

ويحتمل عدم اشتراط الورد مطلقاً، لأن ملاقة الماء القليل للنجاسة حاصل على التقديرين، ووروده لا يخرج عن كونه ملاقياً، وفيه ضعف، خصوصاً على القول بأن النجاسة في الماء بعد انفصاله لاقبه، فيلزم تحس القليل بالملاقة وعنده.

قوله: (اللبن إذا كان ماؤه نجساً، أو نجاسة طهر بالطبخ على اشكال).

ينشأ من ادعاء صدق الاستحالة، وقول أبي الحسن عليه السلام في المحص يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى: «إن الماء والناز قد طهرا» (٤)، ومن أن الاستحالة إنما تتحقق مع زوال الصورة النوعية، التي هي مدار التسمية والاسم، ولم يحصل،

(١) المبسوط ١٦: ٩٤.

(٢) مهم: العلامة في التذكرة ١: ٩٤، والشهيد في التذكرة ١٥٠.

(٣) قاله السيد المرتضى في التاميزات (الجوامع المفيدة) ٢١٥.

(٤) الكافي ٣: ٣٣٠ حديث ٣، العقبه ١٧٥: ١٦ حديث ٨٢٩، التهذيب ٢٣٥: ٢٢٨ حديث ٩٢٨.

و: لو صلى في نجاسة معفو عنها - كندم اليسير، أو بما لا تتم الصلاة فيه منفرداً - في المساجد بطلت.

كلام في الآنية : وأقسامها ثلاثة:

الأول: ما يتخذ من الذهب أو لفصة، ويحرم استعمالها في أكل وشرب وغيره.

والحديث لا دلالة فيه . ولو في قوله: (ولو كان بعض أجزائه نجاسة ...) وصية . قوله : (لو صلى في نجاسة معفو عنها - كالدلم اليسير أو بما لا تتم الصلاة فيه منفرداً - في المساجد بطلت) .

لا يجوز إدخال النجاسة الموثقة للمسجد أو لشئ من آلاته إليه، لقوله عليه السلام: « حسوا مع حدكم النجاسة »^(١)، قال في الذكرى^(٢): الظاهر أن المسألة إجماعية.

أما غير الموثقة، فذهب المصنف عدم جواز إدخالها إلى المسجد، وإن عني بها في الصلاة إما لقلتها، أو باعتبار عملها، والأصح عدم التحريم، للأصل السالم عن معارضة النص السابق، والاجماع، وللا تفاق على دخول الخيف من السماء اجتيازاً مع عدم الانفكاك من النجاسة، والصبيان والغالب عليهم النجاسة، وكذا لقول في الجروح، والسلس، والمستحاضة.

قوله : (كلام في الآنية) .

هي جمع إباء، وقد جرت العادة بالبحث عنها في آخر أحكام النجاسات، لأن معظم أحكامها تتعلق بزوال النجاسة.

قوله : (ويحرم استعمالها في أكل وشرب وغيره) .

لقول النبي صلى الله عليه وآله: « ندي يشرب في إباء الفضة إنما يجر جري جوفه نار جهنم »^(٣) يقال: حرجر الشراب، أي: صوت، والمراد أنه بفعله ذلك مستحق

(١) ذكره الشهيد في الذكرى وقال: (ولم أقف على إسناده الحديث سوى ...)

(٢) الذكرى: ١٤ .

(٣) المهارات النبوية: ١٤٣ حديث ١١٨ البحار ٦٦ ٥٣١ حديث ٣١ وفيه (آنية)، صحيح البخاري ١٤٦٧ .

وهل يحرم اتخاذها لغير الاستعمال، كتزوين المجالس؟ فيه نظر أقربه التحريم.
ويكره المفضض، وقيل: يجب اجتناب موضع الفضة.

للعذاب على أبلغ وجوهه، فالمخرج في جوفه ليس إلا نار جهنم، والوعيد بالنار إنما يكون على فعل المحرم، وإذا حرم الشرب حرم غيره، لأنه أبلغ، ولعلم القائل بالفصل، ويلزم من تحريم ذلك في إثناء الفضة تحريمه في الذهب بطريق أولى.
قوله: (وهل يحرم اتخاذها لغير الاستعمال كتزوين المجالس؟ فيه نظر أقربه التحريم).

ينشأ من الأصل، ومن هي الباقر عليه السلام عن آنية الذهب والفضة (١)،
والهي للتحريم، ولما امتنع بغيره لأنهم لفعل المكلف، وحب المصير إلى أقرب
المجازات إلى الحقيقة، والانعقاد أقرب من الاستعمال لأنه يشمل، بخلاف العكس،
وفي قول الكاظم عليه السلام: «آنية الذهب والفضة متاع اللبس لا يوقنون» (٢) إيحاء إلى
ذلك، وكذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: «إنها لهم في الدنيا
ولكم في الآخرة» (٣) ومنه يظهر وجه القرب، وهو الأصح.
فرع هذا التحريم مشترك بين الرجال والنساء اتفاقاً.
قوله: (ويكره المفضض).

هذا أصح القولين، لقول الصادق عليه السلام: «لا بأس بأن يشرب الرجل في
القدح المفضض» (٤)، وقيل: يحرم (٥) لنهي عنه في حديث آخر (٦)، وهو معمول على
الكراهية، أو على تحريم الأكل والشرب من موضع الفضة جمعاً بين الأخبار.
قوله: (وقيل: يجب اجتناب موضع الفضة) (٧).

أي: حال الأكل والشرب، فيعزل الفم عنه لقوله عليه السلام: «واعزل فاك

(١) الكافي ٦: ٢٧٧ حديث ١.

(٢) الكافي ٦: ٢٦٨ حديث ٧، التهذيب ٦: ٩١ حديث ٣٨٩.

(٣) صحيح البخاري ٩٩٧ و ١١٦٦.

(٤) التهذيب ٦: ٩١ حديث ٣٩٢.

(٥) قاله الشيخ في الخلاف ١: ٤ مسألة ١٥ كتاب الطهارة.

(٦) التهذيب ٦: ٩٠ حديث ٣٨٩.

(٧) قاله الشيخ في المبسوط ١٣٦، وابن البرج في التهذيب ١: ٢٨.

الثاني: المتخذ من الجلود، ويشترط طهارة أصولها وتذكيته، سواء أكل لحمها أو لا. نعم يستحب الدبغ فيها لا يؤكل لحمه، أما المتخذ من العظام فأنما يشترط فيه طهارة الأصل خاصة.

الثالث: المتخذ من غير هذين، ويجوز استعماله مع طهارته وإن غلا ثمنه. وأواني المشركين طاهرة وإن كانت مستعملة، ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة.

عن موضع الفضة^(١) والأمر للوجوب، وهو الأصح.

قوله: (ويشترط طهارة أصولها وتذكيته).

يعني يشترط التذكية فيها بحسب الموت، وهو ماله من قبل دون ما لا نفس له.

قوله: (نعم يستحب الدبغ فيها لا يؤكل لحمه).

وقيل بالوجوب^(٢)، ومقتضى كلام القائلين^(٣) أن الطهارة تحصل بالدبغ، وهو مردود، لأن الطهارة حاصلة بالتذكية، إذ لو لاها لكان ميتة، فلم يظهر بالدبغ، والأصح عدم الوجوب، وإن كان المعنى به أحوط، وربما اعتبر الدبغ إن استعمل في مائع، وفيه ضعف.

قوله: (المتخذ من غير هذين).

أراد هذين القسمين المذكورين. أعني آنية الذهب والفضة، وآنية الجلود و لعظام. إذ لو لا ذلك لدخل بعض الأقسام الثلاثة في بعض.

قوله: (ويجوز استعماله مع طهارته وإن غلا ثمنه).

المرد مع طهارة أصله.

قوله: (وأواني المشركين طاهرة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة).

للاصل والنصوص الدالة على ذلك^(٤)، ولا فرق بين أوانيهم وسائر ما بأيديهم وعليهم، لا الجلد واللحم، لاشتراط العلم بالذكاة.

(١) التهذيب ٩: ٩٦ حديث ٣٩٢ وفيه: (والمراد لثمنه).

(٢) القائل به الشيخ في المبوط ١٥٠: ١، الخلاف ٣١: ١، كتاب طهارة، ولشهيدي بيان ٤٣.

(٣) الكافي ١: ٢٦٤ حديث ١٠، المعنى الكبير للشيخ ٦: ٣٢.

وتغسل الآنية من ولوغ الكلب ثلاث مرات أولاًهن بالتراب،

قوله : (ويغسل الآنية من ولوغ الكلب ثلاث مرات أولاًهن بالتراب).
الأصل في ذلك النص الوارد عن النبي صلى الله عليه وآله، وعن الأئمة عليهم السلام، كخبر الفضل أبي العباس، عن الصادق عليه السلام: « اغسله بالتراب أول مرة، ثم بالماء مرتين » (١) والولوغ هو شرب الكلب ممّا في الإناء بطرف لسانه، نص عليه صاحب الصحاح (٢) وغيره (٣).

وهل يلحق بالولوغ ما لو لطم الإناء بلسانه؟ الظاهر نعم لفهم الموافقة، ولا يلحق به مباشرة بسائر أعضائه، ولا وقوع كعبه في الإناء، بل هي كسائر النجاسات، وكذا الحكم في غسالة الولوغ، ولا يتعمد الغسل منها بكونها الأولى أو الأخيرة، لبقاء النجاسة بحالها ما بقي شيء من العسل، لامتناع تأثير جزء السبب.

وربما يوحد في كلام بعض الأصحاب وخوب تعدد الغسل من إصانة ماء الغسلة، بقدر ما بقي من العسل الواجب قبل ورودها، لأن الغسالة كالمهل قبلها (٤)، وهو ضعيف، وعل هذا يتخرج الحكم في غسالة ولوغ الخنزير وغيره.

ولا يلحق بالإناء غيره من ثياب وغيرها، بل يغسل منه كسائر النجاسات. والقول بوجوب الغسل ثلاثاً هو المشهور بين الأصحاب، والنصوص المتبعة واردة به (٥)، وقال ابن الحنفية يغسل سماً، ويجب كون التراب أولاً (٦)، خلافاً للمفيد حيث اعتبر الغسل به ثانياً (٧)، وحديث الفصل حجة عليه (٨)، ولا يعتبر تخفيف الإناء بعد الغسل خلافاً له، فإن الرطوبة لو كانت نجسة لم يظهر الإناء.

(١) التهذيب ١: ٢٢٥ حديث ٦٤٦، الاستبصار ١: ١٩٠ حديث ٤٠ وليس فيها (مرتين)، المعتبر ١: ٤٥٨ وعبه. مرتين.

(٢) الصحاح (ولغ) ١: ١٣٢٩.

(٣) القاموس (ولغ) ٣: ١١٥.

(٤) الشهيد في الطلحة العشقية: ١٧.

(٥) مشترك الوسائل ١: ١٣٧ باب ٤٣ من أبواب النجاسات.

(٦) حكاها عنه في المعتبر ١: ٤٥٨، والمفصل ٣٣.

(٧) المقنعة: ٩.

(٨) التهذيب ١: ٢٢٥ حديث ٦٤٦.

ومن ولوغ الخنزير سبع مرات بالماء، ومن الخمر والجرد ثلاث مرات ويستحب السبع،

ويشترط في التراب الطهارة عن أضهر لوجهين، لظاهر قوله عليه السلام: «إعسله» فإن الحقيقة إذا تعذرت يجب المصير إلى أقرب بمحارات، والغسل إنما يكون بظاهر.

وربما يوجد في بعض الأخبار «طهور بناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب» الحديث (١)، والطهور هو المطهر، ولا يلحق به ولوغ الخنزير، خلافاً للشيخ (٢) نظراً إلى صدق اسم لكلب عليه، وفيه مع، فإنه قد غلب على هذا السابح.

قوله: (ومن ولوغ الخنزير سبع مرات بالماء). هذا هو الأصح، لص الكاظم عليه السلام (٣)، وهل تجزئ الثلاث (٤)، أما نجاسة بدنه فكسائر النجاسات.

قوله: (ومن الخمر والجرد ثلاث مرات، ويستحب السبع). لأصح وجوب السبع فيها، لخبري عمار عن الصادق عليه السلام الدالين على وجوب السبع فيها (٥)، وضعف عمار منجبر بالشهرة، ولا تفتر المعارضة بخبره الدال على الثلاث، لأن الشهرة مرجحة، وليس لحكم مقصوراً على الخمر، بل السكر المائع كله كذلك، ولا يبعد الحاق الفقاع بها.

وأما الجرد، فهو بضم الجيم وفتح الراء المهملة والذال المعجمة آخر: ضرب من الفأر، والمراد الغسل من نجاسة موته، وهل يكون الغسل من غير هذا الضرب من الفأر؟ الطاهر عدم التفاوت، نظراً إلى إطلاق اسم الفأر على الجميع، وقد صرح به جمع من الأصحاب (٦)، وإن توقف فيه صاحب المعبر (٧).

(١) مستدرك الوسائل ١: ١٦٧ باب ٤٣ من أبواب النجاسات.

(٢) مبسوط ١: ١٥٠.

(٣) التهذيب ١: ٢٦١ حديث ٧٩٠.

(٤) قاله الشيخ في المبسوط ١: ١٥٠، والمختار ١: ٢٨ للساقية ١٤٣ كتاب الطهارة.

(٥) التهذيب ١: ٢٨٤ حديث ٨٣٢، التهذيب ١: ١٦٦ حديث ٥٠٢.

(٦) مهم: العلامة في المختار ٦٤.

(٧) المعبر ١: ٤٦١.

ومن باقي النجاسات ثلاثاً استحباباً، والواجب الانقاء، وهذا الاعتبار مع صب الماء في الآنية، أما لو وصفت في لجاري أو الكرفنها تظهر مع زول العين بلؤل مرة.

فروع :

أ: لو تطهر من آنية الذهب، أو الفضة، أو المغصوبة، أو جعلها مصباً لماء الطهارة صحت طهارته، وإن فعل محرماً.

قوله : (ومن باقي النجاسات ثلاثاً استحباباً، والواجب الانقاء).

الأصح وحوب ثلاث، برواية كهنك عن الصادق عليه السلام (١) ويستفاد من قوله : (والواجب الانقاء) أنه العمل بالرد على عين النجاسة إذا أزالها بحسب من العمل الواجب، بحلق نعلوكم تزل به العين، فإنه لا أثر له. ويحتمل أن لا يحسب إلا ماورد بعد روال العين إن كانت موحودة، نظراً إلى أن سبب التحسيس موجود، فلا أثر للماء الوارد معه.

قوله : (وهذا الاعتبار مع صب الماء في الآنية ...).

لا يخفى أن الماء الكثير، لم يعمل بملاقاة النجاسة، لم يكن كالقليل الذي يعمل بها في تطهير محل المتنجس، وعتر في العمل به عدد مخصوص بخلاف الكثير، فيكفي العسل به مرة، لكن يعتر في الولوغ غسل الإناء بالتراب قبله على الأصح، لا طلاق الأمر به.

قوله : (لو تطهر من آنية الذهب، أو الفضة، أو المغصوبة، أو جعلها مصباً لماء الطهارة صحت طهارته، وإن فعل محرماً).

أما آية التقدين فلأن المهي عنه فيها هو أخذ الماء منها، أو جعلها مصباً (٢)، لا إفاضة الماء على محل الطهارة، ولا تبطل العبادة بمقارنة فعل محرم لفعها، ولو تطهر فيها فالظاهر عدم البطال، يرجع النهي إلى أمر خارج عن العبادة.

(١) التهذيب ١ : ٢٨٤ حديث ٨٣٢.

(٢) التهذيب ١ : ٤٢٥ حديث ١٣٥٣.

بخلاف الطهارة في الدار المغصوبة.

ب: لا يمزج التراب بالماء.

أما إذا تطهر من المعصية أو جعلها مصباً له الطهارة، فإن النهي حينئذ متوجه إلى العبادة، نظراً إلى منافاتها لحق آدمي مضيق، فإن رد الإتياء المخصوص على مالكه واجب على العون، فيقتضي الفساد، كما هو مختار لبعض الأصحاب في الصلاة إذا نافت حق آدمي مضيق^(١)، إلا أن يراد فعل الطهارة آخر وقت.

ولا ريب أن هذا أحوط، إلا أن الدليل لا يساعد عليه، لأن النهي في العبادة إنما يتحقق بتوجهه إلى نفس العبادة من حيث هي، أو إلى حزنها أو شرطها، والنهي عنه في المتنازع إنما هو ترك الرد على المالك، لأن الأمر يقتضي الرد على وجه يمنع من نقيضه، وهو الترك.

وتحقق ترك الرد في ضمن قربة مخصوصة كالطهارة في المثال لا يقتضي كون الطهارة مهتأ بها إلا بالواسطة والحرص وما هذ شأنه فليس بمهي عنه من حيث هو، ولا يتطرق الفساد إلى الطهارة. ومثله لو تعذر مكشوف العورة احتياراً مع ناظر محترم، أو أخرج الخمس، أو الزكاة، أو الكفارة في الدار لمعصية، أو نوى الصوم إلى غير ذلك من المسائل الكثيرة.

قوله: (بخلاف الطهارة في الدار المغصوبة).

أي: فإنها تبطل، ومثله لو تطهر في نفس الإتياء المخصوص، واعلم أن وجه الفرق يقتضي للبطلان هنا دون الأوب عيسر وصح، فإن النهي عن شغل المخصوص بالكون فيه لا يقتضي النهي عن مقارناته التي من حملتها لطهارة، لأنها أمر خارج عن التصرف فيه، إذ هي عبارة عن جريان الماء على بدن يجعل المكلف، وليس للكون بها تعلق في نظر الشارع، نعم يتخرج على القول سبق - إن تم لقائه بالبطلان مع سعة الوقت لا مع ضيقه، وأكثر المتأخرين حكوا بالبطلان هنا مطلقاً، لما فيه من الزجر عن الاستيلاء على مال الغير عدواناً، والمصير إليه هو المختار.

قوله: (لا يمزج التراب بالماء).

(١) مهم: السيد المرتضى في التصرّيات (الجوامع الفقهية): ٣٦١، والشهيد في المذكر: ١٤٩.

ج: لو فقد التراب أجزاءً مشابهة من الأشتان والصابون، ولو فقد الجميع اكتفى بالماء ثلاثاً،

يجوز الكسر في الجيم على أنه مجزوم بلا، وأنها للهي، والكسر للساكين، ويجوز الرفع على أنه جبر بمعنى النهي، ويحتمل أن يكون المعنى: لا يجب أن يمزج التراب، والمخالف في ذلك هو ابن ادريس فاعتبر المرج، لأن الفصل حقيقة إجراء المائع^(١)، وقد ورد الأمر بالعمل بالتراب^(٢)، فيجب المزج تحصيلاً للحقيقة.

وهو خيال ضعيف، فإن الفصل حقيقة إجراء الماء، فلجواز لازم على كل تقدير، مع أن الأمر بفصله بالتراب، والممزوج ليس تراباً، فعلى هذا لو مزج هل يتحقق معه الامتثال أم لا؟ لا أعلم نصيحاً بالمنع مع أن الحاجة قد تدعو إليه، كما في الإثناء الصيق الرأس إذا أريد تعبيره، فإنه بدون المزج متعذر أو متعسر.

قوله: (لو فقد التراب أجزاءً مشابهة من الأشتان والصابون).

يظهر من تعليق أحزاً ما شابه التراب على فقد عدم الإجزاء مع وجوده، وفيه إشكال يلتفت إلى أن الأمر بالتراب إن كان لخصوصية قائمة به لكونه طهوراً، وحسب أن لا يحزى غيره اضطراراً واختياراً، لأن النجاسة مانع، ومزيلها سبب، وكلاهما من خطاب الوضوء الذي لا يتفاوت لحال فيه بالضرورة، والاختيار، والاضطرار، وإلا لم يكن ميباً مطلقاً.

والمتبادر من النص خلافه^(٣)، ولم تكن خصوصيته معتبرة، والمفروض خلافه وإن لم يكن لخصوصية فيه، وإنما أريد به الاستعانة بجرمه على قلع لزوجة النجاسة، وذكره بخصوصه، لأنه أعم وجوداً وأسهل وجب الاجتزاء بعيره اختياراً، والمتجه هو الأول اتباعاً للمنصوص، إلا أن جمعاً من الأصحاب^(٤) ذكروا الاجتزاء بمشابهه مع فقد، والخروج عن مقالهم أشد إشكالاً، وإن كان الاحتياط تحري التراب مطلقاً.

قوله: (ولو فقد الجميع اكتفى بالماء ثلاثاً).

(١) السرائر ١٥.

(٢) التهذيب ٢٢٥: ١ حديث ٦٤٦.

(٣) التهذيب ٢٢٥: ١ حديث ٦٤٦.

(٤) منهم الشيخ في المبسوط ١٤١، والعلامة في التلخيص ٦٤ حكاه عن ابن الجني.

ولو خيف فساد المحل باستعمال التراب فكأن فقد، ولو غسله بالماء عوض التراب لم يطهر على إشكال.

د: لو تكرر الولوج لم يتكرر الغسل، ولو كان في الاثناء استأنف.
ه: آية الخمر من القرع، والخشب، والحزف غير المعصور كغيره.

هذا فتوى المصنف والشيخ^(١)، مع أن عبارة الشيخ تقتضي الاكتفاء بالماء عند فقد التراب، ويحتمل الاحتراء بفلسطين عند فقد، كما يحسان عند وجوده. والذي يقتضيه الطر بقاء المحل على نجاسته، أن يوجد الذي عينه الشارع لتطهيره، فإن الماء لو فقد لم تطهر الحمامة بالماء، والتراب في الولوج أحد جزأي المطهر، ومثله لو خيف فساد المحل باستعمال التراب.

قوله: (ولو غسله بالماء عوض التراب لم يطهر على إشكال).
يشأ من أن الماء أبلغ من التراب فيجري منه، ومن أن النص^(٢) ورد على أن المطهر له هو الماء والتراب فلا يتعدى، وهو الأصح.

قوله: (آية الخمر من القرع، والخشب، والحزف غير المعصور كغيره).
المراد بالمعصور المدهون شيء بقره، ويمع نفوذ المائع في مسامه، كالدهن الأخضر الذي تدهن به الأولي غالباً، ومقصود المسألة أن ما له منافذ من الآنية كالقرع، وما ليس كذلك كالزجاج والمعصور، سواء في طهارتها من الخمر إذا غسلت على الوجه المعتبر على أصح القولين.

وقيل: إن القسم الأول لا يطهر، ولا يجوز استعماله وإن غسل^(٣)، وهو ضعيف، نعم طهارته باطلاً موقوف على تحمل الماء بحيث يصل إلى ما وصل إليه أجزاء الخمر، متى طهر طهره وعلم ترشح شيء من أحرأ الخمر المستكة في البواطن بحس، وإلا فلا.

(١) المبسوط ١: ١٤٤.

(٢) تهذيب ١: ٢٢٥ حديث ٦٤٦.

(٣) حكاة عن ابن الجبيل المحقق لعني في العنبر ١: ٤٦٧.

المقصد الرابع : في الوضوء، وفصوله ثلاثة:

الأول: في أفعاله وفروضه سبعة:

أولاً: النية، وهي إرادة إيجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً،

قوله: (المقصد الرابع: في الوضوء: وفصوله ثلاثة).

لا ريب أن مباحث الطهارة هي المقصود الحقيقي في هذا الكتاب، وما سق من المباحث بالنسبة إليها كالتقدمات، والوضوء، بالصم: الفعل من الوضوء، وهي الحسن، وبالفتح: المدة المعد له.

قوله: (وفروضه سبعة: الأولى: نية، وهي إرادة إيجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً):

يمكن أن يراد بالأفعال حملة ما يتوقف عليه الشيء، فلا يناقيه قوله بعد (وهي شرط في كل طهارة، ...) بل هو الأنسب، لأن النية بالشرط أشبه لسبقها على باقي الأفعال ومصاحبت إل الآخر، وهكذا شأن الشروط، واللام في النية للعهد كما هو المتبادر، لأن الطاهر أن المراد بالنية الوضوء، ومقتضى قوله: (وهي) أن التعريف لها، فيكون تعريفاً بالأعم، ولا يتعين أن يراد بالفعل الوضوء كما قيل، وإن كان صادقاً عليه.

والطاهر أن المصنف لما أراد تعريف نية الوضوء، ورأى أن تعريف مطلق نية أنعم لعمومه وأليق، لأن الوضوء أو العبادات فيناسبه البحث عما يشترك فيه جميعها، وهو النية، والمطلوب - وهو معرفة نية الوضوء - حاصل، عدل إلى تعريف مطلق النية، وإن كان نظم عبارته ليس بذلك الحسن، والإرادة حسن يتناول كلاً من النية والعزم، لأنها أعم من أن تقارن الفعل أولاً، ومن وقوعها جنساً لتعريف النية يعلم أن النطق لا دخل له في النية أصلاً، وبضافتها إلى إيجاد الفعل يخرج إرادة ترك المنهيات على الوجه المعبر من أنها نية.

وكذا تخرج نية صوم ولا حرام، لأن كلاً منها عبارة عن الإمساك عن أمور

وهي شرط في كل طهارة عن حدث لا عن خبث، لأنها كالترك .

مخصوصة، وما قيل من أن التكليف فيها، وفي التروك بالكف عن تلك الاشياء (١)، والكف فعل، لا يجدي نفعاً، إذ ليس ثم إيجاد فعل بل إيقاؤه.

والجاري قوله: (على الوجه المأمور به) إن علق بإيجاد - وهو المتبادر - صدق على العزم، فلم يكن التعريف مائعاً، وكذا يصدق على رادة الله - تعالى - أفعال العباد، وإن علق بإرادة لم ينتقض بها، لكن لا يكون دالاً على اعتبار مشخصات الفعل في الية إلا بطريق الزوم، لأن الوجه المأمور به على ذلك التفسير للإرادة لا للعمل.

ثم المأمور به إن أريد به الواجب - لأن الأمر حقيقة في الوجوب، ومحاذ في غيره، انتقض التعريف في عكسه بخروج نية لمندوب، وإن أريد به مطلق المطلوب فعله، ولو على وجه الاناحة، كالمطلوب في قوله تعالى: (وإذا حللتم فاصطادوا) (٢) لزم مع ارتكاب الجواز صدقه على إرادة إيجاد المباح، كدلاصطياد في الآية على الوجه المطلوب فيها، وفي حد ذلك نية عند الفقهاء بعد.

وأيضاً فإن الوجه محتمل أن يراد به الاحتمالي، فينتقص في طرده بإرادة أي عبادة فرصت للقربة، وأن يراد به التخصيلي، فلا يصدق على شيء من نيات العبادات، وإن أريد غير ذلك، فلامد من شيء يعينه، وأخذ اللفاظ للجمل في التعريف ينافي المطلوب منه من التبيين والإيضاح. وأورد عليه أنه شرعاً مستدرك، لأن النية تكون للتكليفات العقلية، وأحيب بأن التكليفات العقلية معتبرة بالشرع فهي شرعية أيضاً.

قوله: (وهي شرط في كل طهارة عن حدث لا عن خبث، لأنها كالترك).

لا ريب أن الطهارة عن الحدث فعل مصبوب للقربة، وهو اتفاق. ووقوعه على وجوه متعددة - بعضها معتبر عند الشارع، وبعضها غير معتبر - أمر معلوم، وما ههنا شأنه فلا بد فيه

(١) قاله الشهيد في المبدأ ٥٦.

(٢) المائدة ٢

ومحلها القلب، فإن نطق بها مع عقد القلب صح، وإلا فلا، ولو نطق بغير ما قصده كان الاعتبار بالقصد.

من النية، لأن بها يصير وقفاً على الوجه المصوب شرعاً، لأن المؤثر في وجوه الأفعال هو النية، كما دل عليه قوله عليه السلام: «إما الأعمال بالنيات، وإما لكل امرئ ما نوى» (١).

أما طهارة الأغذية - أعني إزالة النجاسات - فإن المطلوب ترك النجاسة، والعمل الموصل إلى ذلك غير مقصود إلا بطريق العرض والتروك باعتبار كونها مرادة للشارع، لا على وجه مخصوص بأي وجه تحققت حصل المطلوب شرعاً، فليس هناك وجوه متعددة لمتعلق التكليف يتوقف الامتنان على تعيين بعضها بالنية، فمن ثم لم يحتاج في التروك وفي الأفعال - التي المطلوب بها ترك شيء آخر - إلى النية، بخلاف الأفعال التي تقع على وجوه متعددة بعضها غير مطلوب شرعاً فإنه لا بد فيها من النية كما قدمناه.

وفي حكمها التروك التي لحقت بالأفعال، وأجريت مجراها في وقوعها عبادة على وجه مخصوص - وهو الصوم ولاحرام - فيتحصل أن متعلق التكليف منحصر بالاستقراء في أربعة: فعل محض، ترك محض، فعل كالترك، ترك كالفعل، وقد عمم حكمها في اعتبار النية، وعدم اعتبارها.

واعلم أن قول المصنف: (كالترك) أراد به أن إزالة النجاسة لما كان المراد بها تركها أشبهت التروك باعتبار المعنى المراد منها.
قوله: (ومحلها القلب).

هذا معلوم بطريق اللزوم من قوله: (إرادة...) ذكره لتفصيل به، ولينبئ عليه ما بعده، وليعلم أن النطق لا تعلق له بالنية أصلاً.

قوله: (فإن نطق بها مع عقد القلب صح، وإلا فلا).

فيه تسامح، لأن لذي يسبق له الفهم من العبارة أن يكون المراد صح النطق، والمراد معلوم، بني الأمر فيه وفي أمثاله على المسامحة، كأنه أراد صح فعل النية.

ووقتها استحباباً عند غسل كفيه المستحب، ووجوباً عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه،

قوله: (ووقتها استحباباً عند غسل كفيه المستحب).

لا يحفى أن محل النية عند أول لعادة، لأنها لو تقدمت عليه لكانت عزمًا، ولو تأخرت عنه حلا بعض العبادة عن نية، وأول واحات الوضوء الذي يصور إيقاع النية عنده أول غسل لوجه، فلا يجوز تأخيرها عنه.

وأما غسل اليدين، والمضمضة والاستنشاق، فهنا كانت من الأفعال المستحبة، كان أول الوضوء الكامل عند غسل اليدين، فيكون إيقاع النية عنده حائراً، بل مستحباً، ليتحقق بها كون الغسل وضمضة واستنشاق مستحبة، إذ لو حلت من النية لم يقع من مستحبات الوضوء، ولا ينال استحباب النية حيث كونهما واحدة على معنى التوسعة، لأن أول وقت الموضع الفصل من غيره، كقضاء الصلوات الواحدة من أوله أفضل مع ثبوت الوجوب.

وقد العسل بكونه مستحباً، إذ لا يكون من أفعال الوضوء إلا مع الاستحباب، ومراده استحبابه للوضوء، كما يشعر به لسياق، ويرشد إليه التعليل، فلو وجب العسل لسحوا إزالة الجاسة، أو حرم لصيرورة ماء الطهارة سببه فاصراً عنها، أو كره لتوهم قصوره مع ظن عدم، أو أبيع كأن تتوضأ من كره مصاعداً أو مما لا يمكن الاغتراف منه. واحتمل في الذكرى (١) الاستحباب هنا، لحصول مقصود العسل بالإضافة إلى باقي الأجزاء، أو لم يكن الوضوء من حدث سوم، و بول، والماء، أو استحباب لغير الوضوء مما يتعلق به كالغسل للاستحباب، أو لا يتعلق به كالغسل للأكل لم يجز إيقاع النية في شيء من هذه المواضع، لانتهاء كونه من أفعال الوضوء.

واعلم أن قوله: (استحباباً) منصوب على تبيين، وكذا قوله (وجوباً)، وأراد بالوجوب فيه المضيق الذي لا يجوز التأخير عنه، و (ابتداء) في قوله: (عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه) مستدرك، مع أنه ليس لأول جزء من غسل الوجه ابتداء.

واعلم أيضاً أنه لا كان إدخال جزء من الرأس في غسل لوجه وجباً من باب

ويجب استدانتها حكماً إلى آخر الوضوء.

ويجب في النية القصد إلى رفع الحدث، أو استباحة فعل مشروط بالطهارة، والتقرب إلى الله تعالى، وأن يوقعه لوجوبه أو ندمه أو لوجهها على رأي.

المقدمة، كان غسل ذلك الجزء أول جزء، فيجب الابتداء به، أو بضمه إلى جزء أول من الوجه ويستدعى بها.

قوله: (ويجب استدانتها حكماً إلى آخر الوضوء).

قد كان الواجب استدانة لنية فعلاً إلى آخر الوضوء وكل عبادة، لأن كل جزء من الاجراء عبادة، فلا بد له من النية، إلا أن هذا مستعذر أو متصرفاً كتمسك بالاستدانة حكماً، وفسرها أكثر الأصحاب بأمر عديم^(١)، وهو أن لا يأتي بنية تنائي الأول.

وشيخنا الشهيد فسرها بأمر وجودي، وهو البقاء على حكمها، والعزم على مقتضاها، وحمل في رسالة الحج على القولين على مسألة كلامية اختلف فيها، وهي أن الممكن الساقى هل هو محتاج إلى المؤثر، أو مستغن عنه؟ وما ذهب إليه من التفسير لا حاصل له، فإن الدهول لا ينفي صحة العبادة إتماماً، ولا يجتمع معه ما يفسده، والبناء المذكور مع بعده غير مستقيم في نفسه، فالتقول ما قاله الأكثر.

قوله: (ويجب في النية القصد إلى رفع الحدث، أو استباحة فعل مشروط بالطهارة، والتقرب إلى الله تعالى، وأن يوقعه لوجوبه أو ندمه، أو لوجهها على رأي).

اختلف في نية الوضوء على أقوال: فقليل بالاكتفاء بالقربة - وهو قول الشيخ في النهاية^(٢) - وقيل بالاكتفاء برفع الحدث، أو استباحة فعل مشروط بالطهارة - وهو قوله في المبسوط^(٣) - والظاهر أنه يريد به مع القربة.

وقيل باعتبار الاستباحة، وينسب إلى المرتضى^(٤)، وقيل بالقربة والوجوب أو

(١) مهم الشيخ في المبسوط: ١٩، والمحقق في المختار: ١٣٩؛ والعلامة في التذكرة: ١٥٠.

(٢) النهاية: ١٥.

(٣) المبسوط: ١٩.

(٤) الناصريات (المجمع الفقهية)، ٢١٩، ٢٢٣.

التدب، وهو مذهب صاحب المعترف في الشرائع (١)، وقيل بها مع الرفع والاستباحة معاً، وهو مذهب أبي الصلاح (٢) وجماعة (٣)، وقيل بالقربة والوجه من الوجوب والتدب أو وجهها، وأحد الأمرين من الرفع والاستباحة، وهو اختيار المصنف وجمع من الأصحاب (٤)، وهو الأصح.

أما القربة، فلأن الإخلاص يتحقق بها، وأما الوجه، فلأن الامتثال في العبادة إنما يتحقق بإيقاعها على الوجه المطلوب، ولا يتحقق ذلك الوجه في الفعل المأني به إلا بالنية، بدليل «إنما لكل امرئ ما نوى» (٥)، ومنه يستفاد اعتبار أحد الأمرين من الرفع والاستباحة، ولا يجبان معاً لتلازمهما فيما عدا التيمم، وطهارة دائم للحدث.

إذا تقرر ذلك، فاعلم أن المراد بالقربة إما موافقة لإرادة الله تعالى، أو القرب منه المتحقق بمحصل الرقة عنده، وبيل لشواهد يديه مجازاً عن القرب المكاني، وإيثار القرية لتحصيل الإخلاص، لتكرار ذكرها في الكتاب والسنة، في مثل قوله تعالى (ويتعد ما يبعق قربات عبد الله وصلوات الرسول لا بها قرنة لهم) (٦) وقوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد إلى ربه إذا سجد» (٧).

والمراد برفع الحدث زوال المانع، أعني النجاسة الحكيمة المتوهم حصولها في البدن، فإن الحدث يطلق عليها وعلى مبطلات طهارة بالاشتراك اللفظي، والمتعقل رفعه أي رواله هو الأول دون الثاني.

وأما الاستباحة فالمراد بها طلب الإباحة، أي: زوال المنع من العبادة التي مع من فعلها شرعاً ذلك للحدث، وإنما يزول المنع بروال المانع إذا أمكن رواله تنبك

(١) لشرائع: ١: ٢٠.

(٢) الكافي في الفقه، ١٣٢.

(٣) منهم: ابن البراج في المذهب ١: ٤٣، وابن مرة في المع (مدويع الفقهية): ١٩١، والعلامة في تذكيرة ١: ١٤١.

(٤) منهم: الشيخ في المبسوط، ١: ١٩، وابن مرة في الوسيلة ١: ١٠، والمحقق في المنهاج، ١: ١٣٩، والشهيد في الذكرى ١: ٨٠.

(٥) صحيح البخاري ١: ٢، وسنن أبي داود ٢: ٢٦٢.

(٦) التوبة: ٩٩.

(٧) الكافي ٣: ٦٤، حديث ١، الفقيه ١: ٢٠٦، حديث ٩٣٠، عيون أخبار الرضا ٢: ٧، حديث ١٥.

الطهارة، لامتناع زوال الحكم مع بقاء مقتضيه، وإنما يتخلف هذا الحكم في التيمم للاتفاق على أنه لا يرفع الحدث، وفي دائم يحدث لمقارنة حدثه للطهارة، وبما عدا هذين فالأمران متلازمان، فمضى حصلت الإباحة ببيتها زال المنع والمستلزم زوال المانع، ومتى ارتفع الحدث زال المانع فيزول المنع.

و علم أن قوله: (وأستباحة فعل مشروط بالطهارة) لا يتمشى على ظاهره، بل لابد أن يكون النوى استباحة مشروط بالوضوء، وتكثيره يشعر بأن المراد: الاجتزاء بـ استباحة أي مشروط اتفاق، فلونوى استباحة الطواف، وهو المراق مثلاً صح، كما يحكى عن ولد المصنف (١)، وأصرح به شيخنا الشهيد في البيان (٢)، لأن المطلوب بالطهارة كذلك كونه بحيث يباح له لو أراد، ويشكل بأنه نوى أمراً ممتنعاً عادة فكيف يحصل له؟

والمراد بوجه الوجوب والندب: السبب الباعث على إيجاب الواجب وندب كندوب، فهو على ما قرره جمهور العدليين من الإمامية، والمعتزلة: أن السمعيات أُلطف في العقلية، ومعناه: إن الواجب السمعي مقرب من الواجب العقلي، أي امتثاله باعث على امتثاله. فإن من امتثل الواجبات السمعية كان أقرب إلى امتثال الواجبات العقلية من غيره، ولا معنى للطف إلا ما يكون المكلف معه أقرب إلى الطاعة، وكذا لدب السمعي مقرب من الدب العقلي، أو مؤكداً لامتثال الواجب العقلي، فهو زيادة في اللطف، والريادة في الواجب لا يمتنع أن تكون ندباً.

ولا نغني أن اللطف في العقلية منحصراً في السمعية، فإن النبوة والإمامة، ووجود المعياء، والوعد والوعيد، بل جميع الآلام تصحح لللطاف فيها، وانماهي نوع من الألفاف، وإنما كانت نية الوجه كافية لأنه يستلزم نية الوجوب والندب، لا شتماله عليها وزيادة، فكان أبلغ.

(١) في مفتاح الكرامة ١/ ٢٩٧ (فت: هذا الذي نقله عن ولد المصنف وجدته في حاشية الإصحاح عندي وهي نسخة عتيقة معربة عمشة من [من] خطه، ذكر ذلك ثم كتب في آخر الحاشية محمد بن الطهر).

(٢) البيان ٧.

وذو الحدث الدائم، كالمبطون وصاحب السلس والمستحاضة ينوي الاستبابة، فإن اقتصر على رفع الحدث فلا أقوى البطلان.

فروع :

أ: لو ضم التبرد صح على اشكال ولو ضم الرياء بطل.

قوله : (وذو الحدث الدائم كالمبطون وصاحب السلس، والمستحاضة ينوي الاستبابة، فإن اقتصر على رفع الحدث فلا أقوى البطلان).

المراد به: ينوي الاستبابة سواء اقتصر عليها أو ضم إليها الرفع، فإن طهارته تصح على التقديرين، لأن صيغة الرفع - وإن لم تكن معتبرة - فإنها لا تؤثر فساداً على أقوى الوجهين، بل تقع لغواً.

ولو اقتصر دائم الحدث على رفع الحدث بقولنا: أحدهما الصحة (١)، لأنه نوى رفع المانع المستلزم لرفع المانع، فيحصل له سواء بحسب الممكن في حقه، والثاني: البطلان (٢)، لأنه نوى أمراً ممتنعاً بالنسبة إليه، فكيف يحصل له؟

والتحقيق: أنه إن نوى رفع الحدث السابق مع المقارن للطهارة وأطلق، فالأصح البطلان، لأنه نوى أمراً ممتنعاً، فإن مقتضى الإطلاق رفع المانع مطلقاً، وإن قصد رفع سبق خاصة فالأصح الصحة، كي يخرج صاحب المعتبر (٣)، وشيخ الشهيد (٤)، لا مكان ذلك فيه، والحدث المفرد والطارء معصوم عنه في تلك الصلاة، فهو مني الاستبابة.

قوله : (لو ضم التبرد صح على إشكال).

أي: لو ضمه إلى نية الوضوء المعتبرة، ومنشأ الاشكال من منافاته للقربة والاخلاص، إذ هو أمر خارج عن العبادة، ومن أنه لازم لفعلها، سواء نوى أم لا، والأصح الأول، لأن لزومه لفعل الطهارة لا يقتضي جواز نيته، ومثل التبرد التسخن، وزوال الوسخ، ولو ضم الرياء بطل قولاً واحداً، وحكى عن المرتضى: أن عبادة الرياء

(١) ذهب إليه الشهيد في الذكرى: ٨١.

(٢) قاله فخر المحققين في ابصار الفوائد: ١، ٣٦.

(٣) للمعبر: ١٣٩.

(٤) الذكرى: ٨١.

ب: لا يفترأى تعيين الحدث وان تعدد، ولو عينه ارتفع الباقي.
وكذا لو نوى استباحة صلاة معينة استباح ما عداها وان نفاها، سواء كانت
المعينة فرضاً أو نفلاً.

تسقط الطلب عن المكلف، ولا يستحق بها ثواباً^(١)، وليس بشيء.

إذا تقرر ذلك فالضمائم أربع:

أ: ضمنية اللازم مؤكداً كضمنية الرفع إلى الاستباحة، ولا شبهة في صحتها.

ب: ضمنية اللازم الأجنبي كضمنية التبرء، وقد سبق حكمها.

ج: ضمنية المانعي كالرياء، وطلان معلوم.

د: ضمنية الأمر الأجنبي بحريته كحول السوق، وفي البطلان به وجهان،
أصحهما البطلان.

قوله: (وكذا لو نوى استباحة صلاة معينة استباح ما عداها وإن
نفاها سواء كانت المعينة فرضاً أو نفلاً).

الصيرفي (نفاها) يعود إلى (م)، أي ذوان نفى ما عداها، ووجه ما ذكره أنه نوى
استباحة، فيجب أن يحصل له عملاً بالحدث، وحينئذ فيستبيح ما سواها، لأن
الاستباحة تقتضي زوال المانع فيقع النبي لغواً.

وفيه نظر، فإنه نوى استباحة وعدمها، فإنه كما أن استباحة صلاة تقتضي
استباحة غيرها، كذلك نفي استباحة صلاة أخرى يقتضي عدم الاستباحة مطلقاً،
لا استمراره بقاء المانع، والأصح البطلان، كما اختاره شيخنا الشهيد^(٢)، لأن الحدث
متحقق ولم يحصل الراجع له يقيناً، ولا فرق بين كون المعينة فرضاً أو نفلاً.

وينبغي أن يستثنى من ذلك نحو المستحاضة، فإن وضوءها إنما يبيح صلاة
واحدة، ومن ذلك يعلم حكم ما لو نوى رفع حدث ونفي غيره.

(١) الانتصاف: ١٧.

(٢) الذكرى: ٨٩.

ج: لا تصح الطهارة من الكافر، لعدم التقرب في حقه إلا لحائض الطاهر تحت المسلم، لا بحة الوطء إن شرطنا العمل للضرورة، فإن أسلمت أعادت ولا يبطله الارتداد بعد الكمال، ولو حصل في الأثناء أعاد.

قوله: (لا تصح الطهارة من لكافر، بعدم التقرب في حقه).

أي: لامتناعه، وإن اعتقد الصهارة قربة، كما رند بانكار بعض ضروريات الدين، لعدمه عن الله - سبحانه - بكفر.

قوله: (لا لحائض الطاهر تحت مسلم، لا بحة الوطء إن شرطنا الغسل للضرورة، فإن أسلمت أعادت)

المراد بالحائض الطاهر: التي حصل لها الطهارة بعد حصول دم الحيض، فإن هذه لو كانت كفرة روحه لمسلم، وفيما بأن وطء الحائض قبل غسل لا يجوز، تغسل غسل الحائض لضرورة حل الوطء لزوجها المسلم، ولا يكون غسلها حقيقياً، ولا يعدى ذلك، فقد شرعت صورة الطهارة للضرورة في موضع من غسل الكافر للميت المسلم إذا فقد الممثل، والمحرم من المسلمين، ومنها تيمم الحنك مع وجود الماء، وكذا للحرج من المسحدين، وغير ذلك .

ومال في (الذكرى)^(١) إلى إباحة الوطء بعير غسلها - وإن معاني غيره - التفاتاً إلى أن تحويز الوطء بعير غسل للضرورة أول من ارتكاب غسل بعير نيّة صحيحة، والاكتفاء بالضرورة في مواضع للنص^(٢) لا يقتضي جواز غيرها وفيه قوة، ولو قلنا بالغسل فعملته ثم أسلمت، فلا شك في وجوب إعادة لبقاء الحدث، وكونها في عهدة التكليف، وأبعد منه غسل المحمودة بتولي روح، وإن سوغه المصنف.

قوله: (ولا تبطل بالارتداد بعد الكمال).

لارتفاع الحدث، وعوده يحتاج إلى القص.

قوله: (ولو حصل في الأثناء أعاد).

ظاهر العبارة يدل على أن المرد: إعادة طهارة بعد العود إلى الاسلام، ووجهه

(١) الذكرى: ٨٢.

(٢) الكافي ٣/ ٨٢ حديث ٣، التهذيب ١/ ٤٠٠ حديث ١٢٥٠.

د: لو عَزَبَت النِّيةُ في الاِثناءِ صحَّ لوضوءه وإن اقترنت بغسل الكفين،
نعم لو نوى التبرّد في باقي الأعضاء بعد عزوب النية فالوجه البطلان.
ه: لو نوى رفع حدث والواقع غيره، فإن كان غلطاً صحَّ،

بطلان حكم لنية بتخلل لركة، ولحق أنه إنما يعيد إذا جف البلل لموات المولاة
حيث، وبدونه يستأنف النية لما بقي ويتم طهارته، سواء في ذلك المرتد عن فطرة
وغيره.

قوله: (لو عَزَبَت النِّيةُ في الاِثناءِ صحَّ الوضوء، وإن اقترنت بغسل
الكفتين).

عربت، بالعين المهملة و لاري: معناه ذهبت صورتها عن الدهن، وقد عرفت
بما مضى أنه لا يجب الاستدامة فعلاً إلى تحريك الوضوء اتفاقاً، لكن قيل بوجودها إن
اقترنت النية بعمل الكمين، بناء على عدم الاحتراء بتفديها عنده، ويلوح ذلك بما
حكاه في (١) ذكرى (١) ابن طاووس في الفتوى على ما ذكره المصنف.

قوله: (نعم لو نوى التبرّد في باقي الأعضاء بعد عزوب النية فالوجه
البطلان).

استثنى بما سبق، ما لو نوى تبرّد بعد عزوب النية في باقي الأعضاء، وليس
قدماً للحكم، فينه في بعض ما بقي كسبته في الجميع، واختار البطلان هاهنا لعدم النية
فعلاً، والاستدامة ضعيفة جداً، فإذا نوى التبرّد تمحض الفعل لذلك وخرج عن كونه
عبادة.

ويحتمل ضعيفاً انصحة نظراً إلى وجود الاستدامة، وأن لمنوي حاصل على كل
تقدير، وليس بشيء، ولو حاول أحد إلزامه بانصحة بناء على ما اختاره سابقاً لوجد
إلى ذلك سبيلاً، لأن نية التبرّد إن كانت مبنية للاحلاص أبطلت مع صمها (٢) إلى
نية الوضوء، ولا لم تؤثر، لعدم الاخلاص في الموضعين.

قوله: (لو نوى رفع الحدث والواقع غيره، فإن كان غلطاً صحَّ).

أي: فإن كان ذلك غلطاً منه في النية، لا اعتقاده كون الواقع هو المنوي، ووجه

(١) الذكرى: ٨٠ منه عن الشري لأبي طاووس.

(٢) في السج المخطوطة (صحيحها)

وإلا بطل.

و: لو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن فالأقوى الصحة.
 ز: لو شك في الحدث بعد يقين الصهارة الواجبة فتوضاً احتياطاً، ثم
 تيقن الحدث فالأقوى الاعداد.

الصحة أنه قصد رفع المانع، عاية ما في الباب أنه غلط في تعيين سببه، وذلك لا يحل
 بكونه منوباً.

قوله: (وإلا بطل).

أي: وإن لم يكن غلطاً ما أن نعتد ذلك بطل، لأنه كلابية، واستقر في
 الذكرى السطون مطلقاً لفقد النية المعتبرة (١)، وفيما احتاره المصنف قوة.

قوله: (لو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن فالأقوى الصحة).

ليس المراد بما يستحب له الوضوء ما هو شرط في صحته، كالصلاة المدوية،
 من نية استباحته معتبرة قولاً واحداً، بما المراد ما يستحب له الوضوء، لكونه مكلاً له
 كقراءة القرآن، وفي صحة الوضوء بذلك، وكونه رافعاً قولاً: أحدهما الصحة واحتاره
 المصنف، لأنه نوى شيئاً من ضرورته صحة تطهارة، وهو إيقاع القراءة على وجه
 الكمال، ولا يتحقق إلا برفع الحدث، فيكون رفع الحدث موتاً.

وفيه نظر، لأن المروص هو نية قراءة القرآن لا نيته على هذا الوجه المعين، إذ
 لو نواه على هذا الوجه ملاحظاً ما ذكر لكان دويماً رفع الحدث، فلا يتحى الصحة
 حينئذ إشكال، فعلى هذا الأصح في لمتنازع السطون، وإليه ذهب لشيخ (٢)، وابن
 ادريس (٣)، وجماعة (٤)، وهذا ساء على اعتبار نية الرفع أو الاستباحة، فعلى القول
 بعدم اعتبارهما في النية لا إشكال في الصحة.

قوله: (لو شك في الحدث بعد يقين التطهارة الواجبة، فتوضاً
 احتياطاً، ثم تيقن الحدث فالأقوى الاعداد).

(١) الذكرى: ٨١

(٢) المبوط: ١، ١٩.

(٣) المرائز: ١٧.

(٤) منهم وله لمصنف في إيضاح العوائد: ٣٧

ح: لو أغفل لمعة في الأولى، فانغسلت في الثانية على قصد الندب فالأقوى
البطلان.

لأن نية غير مجزوم بها للحكم بكونه متطهراً، وعدم توجه الخطاب بالطهارة
إليه، وعدم الجزم إنما يغتفر إذا كان مأموراً بالفعل، كالمصلي في الثوبين المشتهين.
وقيل: لا يجب^(١)؛ لإتيانه بالطهارة عن الوجه لمعنى، لأنه المفروض، ولولا إجزاءها
مع يقين الحدث لانتفت فائدة الاحتياط، وفيها مع، وهذا بناء على ما تقدم اشتراطه
في النية، ولو اكتفينا بالقرينة فلا إشكال في الإجراء.

وأعلم أنه لو عبر بالمسحعة بدل الواجبة، فقل: (بعد يقين الطهارة المسحعة)
لكان أشمل وأبعد عن الوهم.

قوله: (لو اغفل لمعة في الأولى، فانغسلت في الثانية على قصد
الندب فالأقوى البطلان)

اللمعة، مصم اللام: الموضع الذي لم يصبه الماء، أي لو ترك غسل لمعة في عضو
من العضلة الأولى. أعني الواجبة غير عالم بها، فانغسلت في الثانية، ثم علم بعد جفاف
البلل، فالأصح بطلان الطهارة، بناء على ما تقدم من اشتراط نية الرفع أو الاستباحة،
لعدم تأثير العلة الثابتة فيها، فلا يوي بها واحداً منها، فيبقى الخلل في الطهارة بحاله.
ويمكن القول بالصحة، إما على الاكتفاء بالقرينة فواضح، وكذا على الاكتفاء
بها مع الوجه إذا كانت الطهارة مدوبة، أو كانت العلة الثابتة واجبة ندر وشبهه.
وأما على اشتراط الرفع أو الاستباحة، فلأن الثانية إنما شرعت استظهاراً على
ما لم ينغسل في الأولى، وفيه منع.

وأعم أن قول المصنف: (فانغسلت في الثانية على قصد الندب) قد يفهم من
التقييد بالندب، أنها لو انغسلت فيها على قصد رحووب بالندر وشبهه بجزيء، وليس
كذلك، لاشتراط رفع أو الاستباحة، ولو قال: فانغسلت في الثانية باعتقاده، بدل
قوله: (على قصد لندب) لكان أولى وأشمل، لاندراج ما إذا كانت لثانية واجبة فيه،
وما إذا لم يقصد شيئاً عند فعل الثانية، على أنه يمكن إدراج الأخيرة في العبارة، فإن فعله

وكذا لو انغسلت في تجديد الوضوء.

ط: لو فرق النية على الاعضاء، بأن قصد عند غسل الوجه رفع الحدث عنه، وعند غسل اليدين الرفع عنها لم يصح. أما لو نوى غسل الوجه عنده لرفع الحدث، وغسل اليمنى عنده لرفع الحدث، وهكذا فالأقرب الصحة.

محمول على قصده الواقع في النية.

قوله: (وكذا لو انغسلت في تجديد الوضوء).

بقريية تعرف متا سبق، وأبعد منه هنا لو انغسلت في ثابته.

قوله: (لو فرق النية على الاعضاء...).

لتعريق النية صوتاً

الأولى: أن يسوي عد كل عضو رفع الحدث هو ذلك العضو، أو عنه وعن عضو آخر، والأصح البطلان هنا، لأن الحدث متعلق بالجسم لا بالأعضاء المخصوصة، ولأن رفعه لا ينقض، ولأن الوضوء عبادة واحدة اتعاقفاً، ولعمل صاحب الشرع عليه السلام. في وضوء البيان (١).

الثانية: أن ينوي عند كل عضو غسل ذلك العضو، لرفع الحدث مطلقاً، فيمكن الصحة كما احتاره المصنف، لأن غسل جميع الأعضاء بنية واحدة يحزى، فنسل كل عضو بنية تخصه أولى بالإجزاء، لأن ارتباط لنية الخاصة بالعضو أقوى من ارتباط العامة به، ولأن إطلاق الآية (٢) يتناول ذلك، والأصح البطلان لأن الوضوء عبادة واحدة، والأولية التي ادعيت لموسوعة، وإطلاق الآية منزل على فعل صاحب الشرع عليه السلام.

الثالثة: أن يسوي في ابتداء الوضوء رفع الحدث عن الأعضاء، وفيه الوجهان كما في الأولى، والأصح البطلان أيضاً.

(١) الكافي ٢٤: ٣ - باب صحة الوضوء، الفقيه ٢٤: ١ - باب صحة وضوء رسول الله (ص)، التهذيب ١: ٥٦، ٧٥.

حديث ١٨٩، ١٥٨.

(٢) المائدة: ٦.

ي: لو نوى قطع الطهارة بعد الاكمال لم تبطل، ولو نواه في الاثناء لم تبطل
فيا مضى، إلا أن يخرج عن الموالاة.
ك: لو وضأه غيره لعذر تولى هو النية.

ل: كل من عليه طهارة واجبة ينوي الوجوب، وغيره ينوي الندب، فان نوى
الوجوب وصلى به فرضاً أعاد، فان تعددتا مع تخلل الحدث أعاد الاولى خاصة،

قوله: (ولو نواه في الاثناء لم تبطل فيا مضى، إلا أن يخرج عن الموالاة).

وذلك بأن يحذف السيل، لا مطلق الخروج عن الموالاة، وبما لم تبطل فيا
مضى، لأن الوضوء لا يشترط لصحة فعل من أعماله صحة باقي الأفعال، وإن توقف
تأثيره على المجموع، ولهذا لو يكس لم يبطل، بل يعيد على ما يحصل معه الترتيب، ومثله
العمل، فلذا أعاد والليل موحود استأنف النية لما بقي من الأفعال، بأن يوي فعلها
لا تمام الوضوء، ولا يصرفه لتعريق لأنه تدارك لما فات من النية لأولى.
قوله: (لو وضأه غيره لعذر تولى هو النية).

لأن التكليف منوط به، وفعل الغير قائم مقدم فعله، ولأن العذر إنما هو فيا هذا
النية، فلا تخور التولية فيها، ولو نوى معاً كان حساً.
قوله: (فان نوى الوجوب وصلى به فرضاً أعاد).

وذلك لأن نية الوجوب لا تحرى عن الندب على الأصح لتباينها، ولا اشتراط
نية الوجه في الوضوء - كما سبق -، فمع الحاجة لا يكون المأني به معتبراً، ويحتمل الاكتفاء
به لاشتراك الوجوب والندب في ترجيح العمل، واعتقاد المنع من الترك مؤكداً، وليس
بشيء، لأن المباهل للشيء يتأهبه فكيف يؤكد؟

قوله: (فان تعددتا مع تخلل الحدث أعاد الاولى خاصة).

أي: فان تعددت الطهارة و الصلاة، واحترز ذلك عما لو اتحدت الطهارة فانه
يعيد جميع ما صلى بها قولاً واحداً، وإنما اعتبر تخلل الحدث ليكون معتقداً للوجوب
اعتقاداً مطابقاً سواقع، إذ ندوه يكون معتقداً للطهارة، فتكون نية الوجوب لغواً، وإنما
اكفى بإعادة الأولى لأن المكسف عند نية الوجوب في البواقى كان مشعول الذمة

ولو دخل الوقت في أثناء المندوبة فأقوى الاحتمالات الاستئناف.

بالصلاة الأولى، فصادف نيته للوجوب ما في دمه فاجزأه.

ويشكل بأنه لم يكن يشعر بهذا الوجوب الذي في نفس الأمر، واعتقاده خلو دمه، فتكون نية الوجوب منه كلابية، ويمكن أن يجاب بأنه قصد إلى الوجوب الحقيقي حيث أقامه مقام الندب، فلم يكن لنوا صادف ما في دمه، فيجب أن يجري.

ولا يعد أن يقال: إن كان المكلف معتقداً صحة نية الوجوب في موضع الندب باحتياط أو تقليد لأهله، لم يكن القول بالإجراء بذلك العبد، وإن كان لا يحلو من شيء، وإن اعتقد خلاف ذلك، أو لم يكن له علم بهذا الحكم، بل نوى ذلك اقتراحاً، ولقول بالإجراء بعد خدأ، لأن نيته للوجوب باعتقاده كمن عصى.

قوله: (ولو دخل الوقت في أثناء المندوبة فأقوى الاحتمالات الاستئناف).

وجه ما قواه توجه الخطاب إليه فعل 'صهارة' لدخول الوقت عليه وهو محدث، وفي كبرى القياس مع، ولأن طهارة واحدة لا يكون بعضها واجباً وبعضها مندوباً، لأن الفصل الواحد لا يتصف بالوجهين المختلفين، وهو منقوض بالمندوب الذي يجب بالشروع.

وعلم أن الذي يلعبنا أن المصنف أتى في هذه المسألة أولاً بإعادة جميع الصلوات، فلما روجع في ذلك رجع إلى الاكتفاء بعادة الأولى، نظراً إلى اشتغال دمه عند باقي الطهورات، وبما قررناه يعلم أن بديته أو من رويته.

ويمحتمل: لا تمام نية الوجوب لأصله الصحة فيما مضى، والعمل بمقتضى الخطاب فيما بقي، ولا يخفى من قوة، ويمحتمل: ما بقي على ما مضى، لوقوع النية في محلها على لوجه معتبر، وهو أضعفها، والعمل على الأول، وينبغي أن يكون موضع المسألة ما إذا لم يعلم بضيق ما بقي إلى دخول الوقت عن فعل طهارة.

الثاني غسل الوجه بما يحصل به مساه، وإن كان كالدهن مع الجريان. وحده من قصاص شعر الرأس إلى محاذ شعر الذقن طولاً، وما اشتملت عليه الإبهام والوسطى عرضاً.

قوله : (الثاني : غسل الوجه بما يحصل به مساه وإن كان كالدهن مع الجريان) .

الواحد في غسل الوجه وغيره - مما يعمل في الطهارات - هو إجراء الماء على المحل، إما بنفسه أو بنحو اليد، ولا يشترط المبالغة، فلو كان كالدهن أجزاء إذا جرى لا مطلقاً، خلافاً للشيخ (١).

قوله : (وحده من القصاص إلى محاذ شعر الذقن طولاً) .

القصاص : هو آخر ما يبت شعر الرأس، والمراد به هنا : من جانب الوجه، لأنه في تحديده، وإنما يستقيم هذا بالنسبة إلى الناحية إذا كان مستوي الخفة، أما الترعان بحركة : وهما البياضان اللذان يحيطان بالناحية، فلا يستقيم هذا التحديد بالنسبة إليهما، إذ لا يجب غسلها لكونها من الرأس، بل يعمل من محاذة قصاص الناحية.

وكذا بالنسبة إلى موضع التحذيف - وهو الشعر الذي بين النزعة والصدغ - على القول بوجوب غسله، وهو الأولى، فإنه داخل بين أجزاء الوجه وإن اتصل بالرأس، وإنما سمي موضع لتحذيف لكثرة حذف الشعر منه.

والمحاذرة - بالحاء المهملة، و لدال والراء المهملتين - جمع محذر، وهو طرف الذقن، بالمحمة بحركة، أي : مجمع بين اللذين عليها الأسنان السفلى من الجانبين، ويجب إدخال جزء من غير محل الفرص في الابتداء والانتهاء من باب المقدمة، وكذا في غسل أعضاء جميع الطهارات والمسح لمقتضى بغية، فيجب حينئذ أن يراعى في النية مقارنتها لجزء من الرأس والوجه معاً.

قوله : (وما اشتملت عليه إبهام والوسطى عرضاً) .

هذا التحديد والذي قبله مستعاد من لأخبار الرواية عنهم عليهم السلام (٢)،

(١) البسيط ١، ٢٣.

(٢) الكافي ٣، ٢٧ باب حد الوجه، الحقي ١، ٢٨، باب ١٠ حد الوضوء، التهذيب ١، ٤٤، حديث ١٥٤.

ويرجع الأنزع والأغم وقصير الأصابع وطويلها إلى مستوى الخلقعة، ويغسل من أعلى الوجه، فإن نكس بطل.

والصدع - وهو الذي يتصل أسفله بالعذار - ليس من الوجه قطعاً، وكذا البياض الذي بين العذار والأذن، والعذار هو الشعر المحاذي للأذن، يتصل أعلاه بالصدع، وأسفله بالعارض، وفي وجوب غسله قولان، والتحديد ما اشتملت عليه الإيهام والوسطى لا يناله.

ويمكن أن يحتج لوجوبه بأن غسله من باب المقدمة، وبأن شعر الخدين يجب غسله وهو متصل به، وبعدم مفصل يقف العسل عليه دون العذار والوجوب أحوط. أما العارض: وهو الشعر المنحط من العذار المحاذي للأذن فقد قطع في الذكرى بوجوب غسله (١)، وما سفل منه تناب الإيهام والوسطى فيجب غسله. قوله: (ويرجع الأنزع، والأغم، وقصير الأصابع وطويلها إلى مستوى الخلقعة).

المراد بالأنزع: من نحر الشعر عن بعض رأسه، ويقابله الأغم، وهو الذي نبت الشعر على بعض جبهته، وفرضها غسل ما يغسله مستوى الخلقعة. قوله: (ويغسل من أعلى الوجه، فإن نكس بطل).

هذا أصح القولين، وقال المرتضى (٢)، وابن إدريس (٣) بالصحة لاطلاق الآية (٤)، وقول الصادق عليه السلام: «لأناس مسح الوضوء مقبلاً ومدبراً» (٥). وحوايه: أن الإطلاق مفيد بيان النبي صلى الله عليه وآله (٦)، وقوله: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» (٧) ولمسح غير لغسل، ولا يخفى أن الوضوء إنما يبطل

(١) الذكرى: ٨٣.

(٢) قاله السيد المرتضى في الصباح كما نقله عنه في طواهر ٢: ١٤٨.

(٣) البراءة: ١٧.

(٤) للمائدة: ٦.

(٥) التهذيب: ١: ٥٨ - حديث ١٦٦.

(٦) الكافي ٣: ٢٤ باب صفة الوضوء، الفقيه ١: ٢٤١ باب صفة وضوء رسول الله (ص)، التهذيب ١: ٥٦١، ٧٥.

حديث ١٥٨، ١٩٠.

(٧) الفقيه ١: ٢٥٠ - حديث ٣٧.

ولا يجب غسل مسترسل اللحية ولا تخليلها، وإن خفت وجب، وكذا لو كانت للمرأة، بل يغسل الظاهر على الذقن، وكذا شعر الحاجب والأهداب والشارب.

بالنكس، إذا لم يتداركه على الوجه لعبر قبل الجفاف، والمراد بالنكس: ما قابل الغسل من الأعلى.

قوله: (ولا يجب غسل مسترسل اللحية).

المراد به: الشعر الخارج عن حدة الوجه، فإنه ليس من الوجه اتفاقاً مناه، وإنما يجب غسل ما حاذى الوجه من الشعر.

قوله: (ولا تخليلها، وإن خفت وجب، وكذا لو كانت للمرأة).

المراد بالشعر الخفيف: ما نترأى البشرة من خلاله في علس التحاطب، والكشف: مقابله، ولا خلاف في عدم وجوب تخليله، إنما الخلاف في وجوب تحليل الخفيف بحيث يصل الماء إلى ما تحته، والمشهور عدم وجوبه، لقول الباقر عليه السلام: « كل ما أحاط به أشعر فليس على العباد أن يطلبوه، ولا أن يبحثوا عنه، لكن يجري عليه الماء^(١) »، وهو شامل للخفيف، وقول أحدهما عليها السلام، وقد سئل عن الرجل يتوضأ، أبطن لحيته؟ قال: « لا »^(٢) ولم يستعمل عن كونه خفيفة أو كثيفة، فيكون للعموم.

والمصنف وجمع^(٣) على الوجوب، نظراً إلى أن المواجهة لما لم تكن بالشعر الخفيف لم ينتقل الحكم إليه، قلنا: ينتقل فيما ستر من البشرة بالشعر، فإن كل شعرة تستر ما تحته قطعاً، وأما ما بين الشعر، فلا كلام في وجوب غسله، والعمل على المشهور. وأشار بقوله: (وكذا لو كانت للمرأة، وكذا شعر الحاجب والأهداب - أي: شعر الأجهاند والشارب) إلى رد خلاف العامة القائلين بوجوب التخليل^(٤) في هذه

(١) الفقيه ٢٨: ٢٨٨ حديث ٣٦٤، التهذيب ١: ٣٦٤ حديث ١١٠٦.

(٢) الكافي ٣: ٢٨٨ حديث ٢، التهذيب ١: ٣٦٠ حديث ١٠٨٤.

(٣) عيم: ابن الجنيدي كما في المنتهى: ٢١، والرتضى في الناصريات (الجوامع القهوية): ٢١٩، والشهيدان في الروضة ١: ٧٤.

(٤) بلمة السانت لأخرب المسالك ٤٢٠٦، كدابة الأخبار ١: ١٢، المجموع ٦: ٣٧٤، بداية الجتهد ١: ١١.

الثالث : غسل اليدين من المرفق الى أطراف الأصابع، فإن نكس أو لم

يدخل المرفق بطل.

المذكورات مطلقاً، خفيفة كانت أو كثيفة، لأن كثافتها على خلاف الغالب، وألزمه في الذكرى (١) بحالة المشهور عندهم، وظاهر مذهب الأصحاب، لأن عبارة البعض - وإن أشعرت بوجوب تحليل الخفيف - إلا أنها عند التحقيق تفيد خلافه كما عليه الباقر، فيكون تفصيل المصنف غير منطوق على واحد من مذهبين.

واعلم أن قوله: (بل يغسل الظاهر على الذقن) معطوف على قوله: (ولا تحليلها)، أي: لا يجب تحليل اللحية، بل يغسل ظاهر الشعر الذي على الذقن دون ما استرسل منه.

قوله: (غسل اليدين من المرفق الى طرف الأصابع).

المرفق كمر ومجلس: موصل الذراع في العصب، ذكره في القاموس (٢)، ولا كلام في وجوب غسله، إما الكلام في أن وجوبه بالأصالة كمائر اعضاء الوضوء، أو من باب المقدمة؟

الأرجح: الأول، إما لأن (الى) في الآية معنى مع، كما ذكره المرتضى (٣) وجماعة (٤) من الموثوق بهم، وورودها في الاستعماد كذلك كثيراً يؤيده، وكذا فعله صلى الله عليه وآله في وضوء البيان، أو لأن العدة إذا لم تتميز يجب دخولها في المغني ويشهد لهذا القول شهرته بين العلماء، وقول الكاظم عليه السلام في مقطوع اليد من المرفق: «يغسل ما بقي» (٥) فإن غسله بوجوب مقدمة لغسل اليد لسقط بسقوطه، فلما لم يسقط علم أن وجوبه بالأصالة.

قوله: (فإن نكس أو لم يدخل المرفق بطل).

(١) الذكرى: ٨٤.

(٢) القاموس (رفق) ٣ ٢٣٦.

(٣) الانتصان ١٧، الناصريات (الجوامع الفقهية). ٢٢٠.

(٤) مهم: الشيخ في النيات ٣ ٤٥٠، والراوندی في فقه القرآن ١٤٠، ١٤١.

(٥) الكافي ٣ ٢٩ حديث ٩، التهذيب ١ ٣٦٠ حديث ١٠٨٦.

وتغسل الزائدة مطلقاً إن لم تتميز عن الأصلية، وإلا غسلت إن كانت تحت المرفق، واللحم والأصبع الزائدان إن كانا تحت المرفق، ولو استوعب القطع محل الفرض سقط الغسل، وإلا غسل ما بقي.

خالف المرتضى^(١)، وبن ادريس^(٢) في الطلآن بالنكس هنا أيضاً، والكلام عليه كما سبق في الوجه.

قوله: (وتغسل لزائدة مطلقاً إن لم تتميز عن الأصلية).

المراد بقوله: (مطلقاً): تعميم الحكم بالغسل، سواء كانت تحت المرفق، أو فوقه، أو من نفس المرفق، لعدم تحقق لامتناع بفوقه.

قوله: (وإلا غسلت إن كانت تحت المرفق).

أى: وإن لم تكن كذلك بأن تميزت عن الأصلية، غسلت وجوباً. إن كانت تحت المرفق. لتبعيتها لما يجب غسله، إذهي من حلة اليد كاللحم الزائد والأصبع، ولو كانت فوق المرفق. وهي متميرة. لم يجب غسلها، كما دل عليه مفهوم الشرط في العبارة.

وفي المختلف: يجب غسلها لصدق اسم اليد عليها^(٣)، ويشكل بوجوب الحمل على المعهود، وهو الغائب. ولو ثبتت من نفس المرفق فظاهر العبارة عدم وجوب غسلها إن تميزت، وهو مشكل على لقول بوجوب غسل المرفق لتبعيته للهل كإني تحته، ولو قيل بالوجوب لم يكن بذلك البعيد^(٤).

وتنضم الزائدة بانقصر لها حش، ونقص الأصبع، وفقد البطش وضعفه، وما أحسن قوله: (ولو استوعب قطع محل الفرض سقط الغسل، وإلا غسل ما بقي)

(١) الانتصار: ١٦.

(٢) السرائر: ١٧.

(٣) المختلف: ٢٣.

(٤) في نسخة «ح»، لتبعية.

فروع :

أ: لو افتقر الأقطع الى من يوضؤه بأجرة وجبت مع المكنة، وإن زاد عن أجرة المثل والآ سقطت أداء وقضاء.

ب: لو طالت أظفاره، فخرجت عن حد اليد وجب غسلها، ولو كان تحتها وسخ يمنع وصول الماء، وجب إزالته مع لمكنة.

قوله : (لو افتقر الأقطع إلى من يوضؤه بأجرة وجب مع المكنة، وإن زادت عن أجرة المثل).

لأن ذلك من باب مقدمة الواجب المطلق، وإنما يتحقق المكنة إذا لم يصر بحاله، وبمقتضى عدم وجوب ما زاد من أجرة مثل، لأن لم يصرر والعنوى على الوجوب يصدق التمكّن.

قوله : (وإلا سقطت أداء وقضاء).

أي: وإن لم يتمكن، وإنما تسقط مع تعدد الطهارة نوعياً، وعلى القول بأن فاقده الطهورين يقضي (١) يتحه القضاء هاهنا.

قوله : (لو طالت أظفاره فخرجت عن حد اليد وجب غسلها)

لأنها من أجزاء اليد، وبمقتضى عدم وجوب، كما ذكره في المنتهى (٢) لخروجها عن محل الوجوب كمستترسل لجهة، وفرق في الذكرى (٣) بما ليس بظاهر. قوله : (ولو كان تحتها وسخ ...) .

احتتمل في المنتهى (٤) عدم الوجوب لأنه سائر عدة، فلو وجب إزالته لبيده عليه السلام، ولما لم يبيته دل على عدم لوجوب. وهو ضعيف، لأنها في حد لظاهر، وبكفي في البيان للحكم بوجوب غسل جميع اليد.

(١) قاله الشيخ في المبسوط ١: ٢٣، وابن عمر في نسخة ٤٠، والشهيد في الذكرى: ٨٦.

(٢) المنتهى ١: ٥٩.

(٣) الذكرى: ٨٤.

(٤) المنتهى ١: ٥٩.

ج: لو انكشطت جلدة من محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها، ولو تدلت من غير محله سقطت، ولو انكشطت من غير محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها.

د: ذو الرأسين والبدنين يغسل أعضائه مطلقاً.

الرابع: مسح الرأس، والواجب أقل ما يقع عليه اسمه، ويستحب بقدر ثلاث أصابع مقبلاً، ويكره مدبراً، ومحلّه المقدم،

قوله: (ذو الرأسين والبدنين يغسل أعضائه مطلقاً).

أي: على كل حال، سواء حكماً بأنه واحد في الإرث أو اثنان، نظراً إلى صورة الاثنية، ولأن يقب البراءة إنما يحصر بذلك، ويراعى في صحة العمل مباشرة كل منها غسل أعضائه.

قوله: (والواجب أقل ما يقع عليه اسمه).

أي: اسم المسح، وإراد: لصدق عرفاً لا إطلاق الأمر بالمسح فلا يتقدر بقدر مخصوص.

قوله: (ويستحب بقدر ثلاث أصابع).

وهل يوصف ما راد عن المسمى بالوجوب، أو بالاستحباب؟ قولان أصحها الأول، ولا يفرض حوازي ترك الرائد، لأن الواجب هو الكلي، وأفراده مختلفة بالشدة والضعف، فأى فرد أتى به تحقق الامتثال به، لأن الواجب يتحقق به.

وعبارة المصنف تحتمل الأمرين، لأن الاستحباب العملي لا ينافي الوجوب التخيري، فيمكن أن يريد أفصلية هذا لفرد، وأن يريد استحباب الرائد على المسمى الذي به يكون استحباب المجموع من حيث هو، واعلم أن المراد بمقدار ثلاث أصابع في عرص الرأس، أما في طوله لقدره ما يسمى به ماسحاً، ويتأدى الفضل مسح المقدار المذكور ولو بأصبع.

قوله: (مقبلاً ويكره مدبراً).

أي: مستقبل الشعر، لقول الصادق عليه السلام: « لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً

فلا يجزئ غيره. ولا يجزئ الغسل عنه، ولا المسح على حائل وإن كان من شعر الرأس غير المقدم، بل إما على البشرة أو على الشعر المختص بالمقدم إذا لم يخرج عن حده، فلو مسح على المسترسس أو على الجعد الكائن في حد الرأس إذا خرج بالمد عنه لم يجز.

ومدبراً» (١) وقال المرتضى (٢)، وابن إدريس لا يجزئ: (٣)، وفيه ضعف. واعلم أن الكلام في استحباب المسح مقبلاً كالكلام في استحباب المسح بثلاث أصابع، بل كراهية المسح مدبراً كذلك؛ إذ لا يرد بالكراهية هنا الأحلاف الأولى، فيرجع إلى الاستحباب.

قوله: (ولا يجزئ الغسل عنه).

إما بأن يستأنف ماء جديداً أو بأن يقطر ماء الوضوء على محل المسح، أو يجريه على كحل بأية غير اليد اختاراً، وبغض العامة اجتراءه (١).

قوله: (ولا المسح على حائل وإن كب من شعر الرأس غير المقدم). وإن وصل البلل إلى الرأس، وكذا لو مسح بأية غير اليد، تأسيماً بفعل النبي صلى الله عليه وآله (٥)، ولأن الباء في قوله تعاض: (وامسحوا برؤوسكم) (٦)، يقتضي الالتصاق، لأنه أعم معانيها، ويجب كون المسح بباطن اليد لتأسي.

قوله: (بل إما على البشرة أو على الشعر المختص بالمقدم، إذا لم يخرج عن حده).

البشرة في العبارة تصدق على موضع شعر إذا أزيل شيء، وبموضع السرة

(١) التهذيب ١: ٥٨ حديث ١٦٦، الاستبصار ١: ٥٧ حديث ١٦٦.

(٢) الانتصار ١٩.

(٣) قال السيد السامي في مفتاح الكرامة ١: ٢٤٩ واحتلف نقل عن ابن إدريس والمحقق الثاني وجماعة نسبوا إليه لتحريم، والمصنف في المختلف وجماعة نسبوا إليه لقول بالكراهية وهو الحق. انظر: السرائر: ٢٤٩، المختلف: ٢٤.

(٤) ذهب إليه أحمد بن حنبل بنظر: اللقي لابن قدامة ١: ١٤٧ مسألة ١٧٢.

(٥) الكافي ٣: ٢٥٣ حديث ٤، المعية ١: ٢٤٦ باب صفة وضوء رسول الله (ص)، التهذيب ١: ٥٦١، ٧٤، ٧٦ حديث ١٥٨، ١٦٠، ١٦١.

(٦) المائدة: ٦.

الخامس: مسح الرجلين، و لواجب أقل ما يقع عليه اسمه، ويستحب بثلاث أصابع، ومحلّه ظهر القدم من رؤوس الأصابع الى الكعبين، وهما حد المفصل بين الساق والقدم،

الذي لا يثبت عليه الشعر، مع كونه من الرأس باعتبار كفايته، والمراد به (المختص بالمقدم) في العبارة: السات في المقدم، وقبده بعدم الخروج عن حده احترازاً عن الطويل، الذي إذا مدحرج عن حد المقدم، فإنه لا يجرى المسح على ما طال منه، لأنه خارج عن محل الفرص، وبلعد - بفتح بجم وإسكان العين - ضد السبط: وهو الكثيف من الشعر الملتصق بالجمع بمصه على بعض، وأرد بالمترسل: مقابله.

قوله: (الخامس: مسح الرجلين) والواجب أقل ما يقع عليه اسمه). المراد بذلك: في عرص القدم، أما في طوله فيسأل أنه من رؤوس الأصابع الى الكعبين، واحتمل في (١) أجزاء: مسح جزء من ظهر القدم، كما يجرى مسح جزء من مقدم الرأس، ويكون اتحديده للمقدم الممسوح لا للمسح، وهو بعيد. قوله: (وهما حد لمفصل بين الساق والقدم).

ما ذكره في تفسير الكعبين خلاف ما عليه جميع أصحابنا (٢)، وهو من متهماته، مع أنه دعى في عدة من كتبه (٣) أنه المراد في عبارات الأصحاب، وإن كان فيها اشتباه على غير المحصل، واستدل عليه بالأخبار وكلام أهل اللغة، وهو عجيب، فإن عبارات الأصحاب صريحة في خلاف ما يدعيه، ناطقة بأن الكعبين هما العظمان اساتيان في طهر اقدم أمام الساق، حيث يكون معقد الشراك غير قابلة للتأويل والأخبار كالصريحة في ذلك، وكلام أهل اللغة مختلف، وإن كان اللغويون من أصحابنا، مثل عميد الرؤساء لا يردون في أن الكعب هو الساق في طهر القدم، وقد أطنب عميد الرؤساء في كتاب الكعب في تحقيق ذلك، وأكثر في الشواهد على

(١) الذكرى: ٨٩.

(٢) مهم: العبد في النعمة: ٥، والشيخ في البسوط: ٢٢: ٦، وابن البراج في المهذب: ٤٤: ١، ولحقق في المعبر

١٤٨: ١١.

(٣) لنظر: المختلف: ٢٤، انتهى: ٦٤: ٦.

ولونكس المسح جاز. ولو استوعب القطع محل الفرض سقط المسح، وإلا مسح على الباقي، ويجب المسح على الشرة، ويجوز على الحائل - كالخف وشبهه - للضرورة أو التقية خاصة، فإن زال سبب في الإعادة من غير حدث اشكال.

ذلك، على ما حكى من كلامه.

على أن القول بأن الكعب هو لفصل بين لاق و تقدم، إن أراد به: أن نفس المفصل هو الكعب، لم يوافق مقالة أحد من الخاصة والعامة، ولا كلام أهل اللغة، ولم يساعد عليه الاشتقاق الذي ذكره، وهم قار. إن اشتدقه من كعب إذا ارتفع^(١)، ومنه: كعب ثدي الحارية، وإن أراد به أن ما تبقى من عري بين القدم وشماته هو الكعب - كمقالة العامة^(٢) -، لم يكن المسح منتهياً إلى الكعبين، واليعتمد ما قدمنا حكايته عن الأصحاب، وعليه الفتوى.

ويجب إدخال الكعبين في المسح، إنا لأن (إلى) بمعنى مع، أو لأن العاية التي لا تتميز بحالها، ولو بلغ بالمسح، فإن المفصل خروجاً من الخلاف لكان أحوط. قوله: (ولونكس المسح جاز).

وقيل: لا يجوز^(٣)، لأن (إلى) للإنتهاء، وحواله: أنها على تقدير أن تكون للإنتهاء، لا يدرم من ذكر من عدم جواز الكسر، لأن الإنتهاء كما يكون ملكية كذا يكون للكية، مثل أعطه من عشرة إلى واحد، ومع الاحتمال لا يتعين واحد، وكذا القول في (إلى المرافق)، وقول الصادق عليه السلام: «لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومديراً»^(٤) يدل على الجواز، نعم هو مكروه.

وما أحسن قوله: (ولو استوعب القطع محل الفرض سقط المسح وإلا مسح على الباقي) فإنه شامل للمطوب، حار على جميع الأقوال.

قوله: (فإن زال السبب ففي الإعادة إشكال).

يشأ من أنها طهاره ضرورة، فيقدر بقهرها، ومن أن روال السبب المبيح

(١) انظر لسان العرب ٧١٨:٩ مادة (كعب).

(٢) انظر المعنى لابن قدامة ١: ١٥٥، الشرح الكبير ٣: ١٧٣، لمصوح ١: ٤٢٢، وانظر تهذيب الأسماء واللغات ١: ١١٦٤.

(٣) قاله ابن ادريس في لسائر: ١٧، والشهيد في الألفية: ٢٩.

(٤) التهذيب ١: ٥٨ حديث ١٦٦، الاستبصار ١: ٥٧ حديث ١٦٨.

ولا يجزىء الغسل عنه إلا للتقية، ويجب أن يكون مسح الرأس
والرجلين ببقية نداوة لوضوء،

للرخصة بعد الحكم بصحة الطهارة، وكوبها رافعة للحدث لا يفتضي البطلان، إذ
ليس هو من حمة الأحداث، وتحقيق لبحث يتم مقدمات.
أ: إمتثال الأمور به يقتضي الاجزاء، والاعادة على خلاف الأصل، فيتوقف
على الدليل، وبيانها في الأصول.

ب: يحور أن ينوي صاحب هذه الطهارة رفع الحدث لانتهاء المانع، ومتى نواه
حصل له، لقوله عليه السلام: «وإنما تكمل امرئ ما نوى» (١).

ج: بعد ارتفاع الحدث إلى يقصر رفع له حدث مثله، وزوال السبب ليس
من الأحداث إجماعاً، فيجب استصحاب الحكم إلى أن يحصل حدث آخر، ومتى
تقررت هذه المقدمات كرم يلزم بعدم الاعادة هي، وهي الحيرة، وهو الأصح.
وعذر الطهارة بعد الضرورة، إن أريد به عدم جواز الطهارة كذلك بعد زوال
الضرورة حق، وإن أريد به عدم إحتمال فليس بحق، لأن المتقدر هي لا إباحتها، فإن
ذلك هو محل النزاع.

قوله: (ولا يجزىء الغسل عنه إلا للتقية).

ولا يجب الاعادة لزوال قولاً واحداً بما أطنه، ولا يشترط في الصحة عدم
المندوحة لا لطلاق النص (٢).

قوله: (ويجب أن يكون المسح ببقية نداوة الوضوء).

هذا ما استقر عليه مذهب الأصحاب، ولا يمتد بخلاف ابن الجنيدي (٣)، هو
استأنف ماءً جديداً، أو مسح بماء لثالث لم يصح قطعاً، ولو عمس أعضاء الوضوء في
الماء فقد منع بعض الأصحاب من لمس مائه (٤)، لما يتضمن من بقاء آن بعد الغسل،
فيلزم الاستئناف.

(١) صحيح البخاري ٢/١٩٠، وسنن أبي داود ٢/٢٦٢.

(٢) التهذيب ٦/٨٢ حديث ٢١٤، الاستبصار ١/٣٧ حديث ٢١٩.

(٣) نقله العلامة في القواعد ٢/٢٤.

(٤) انتهى ١/٦٤ وسب فيه هذا بقول أبي وائده، وهو اختيار العلامة في القواعد ٢/٢٦.

فإن استأنف بطل. ولو جفت ماء الوضوء قبله أخذ من لحيته وحاجبيه وأشفار عينه ومسح به، فإن لم تبق نداوة استأنف.

السادس: الترتيب، يبدأ بغسل وجهه، ثم بيده اليمنى، ثم اليسرى، ثم يمسح رأسه، ثم يمسح رجله،

ويشكل بأن العمس لا يصدق معه الاستئناف عرفاً، فإن المحكم في أمثال ذلك إنما هو عرف، ولو أريد الاحتياط سوى العمل عند حر ملاقات الماء للمصوحين إخراجهم، تفادياً مما حذره.

ولو مسح العضو وعليه بلل في صحة المسح قولان^(١)، يلتمزان إلى أن بلل الفعل يحتلظ ببلل الوضوء، فينضم استئناف تحديد، وإن المرحع في معنى الاستئناف إلى العرف، وهو غير صادق على هذا الفرد، وللأصل، وعموم النصوص^(٢) يتناولها، فأحراجه يحتاج إلى دليل، ولو مسح المسح مثل هذا البلال لمسحه الوضوء في موضع لا يمتد من العرق كالحمام؛ وبما إذا كان على الأعضاء من سابق على الوضوء ليقطع ببقاء شيء منه. وفي الذكرى: (٣) لو غلب ماء الوضوء رطوبة الرجل ارتفع الاشكال، وفيه نظر، فإن التعليل يقتضي بقاءه، وأصح لقولنا الثاني، وهو مختار المحقق^(٤)، وابن إدريس^(٥)، والأول أحوط.

قوله: (فإن استأنف بطل).

أي: الوضوء إن اكتفى بهذا المسح إلى أن جف البلل، أو تعذر المسح بالبلل، وإلا أعاد المسح به، وصح وضوءه، وذلك بأن يجفف ما على محل الاستئناف، ويأخذ من نداوة الوضوء. ويمكن عود الصمير إلى المسح، وحيث أنه فيستفاد بطلان الوضوء إذا تعذر تدارك المسح على الوجه المعتبر بتدليل من خارج.

(١) قال بالصححة ابن الجنيدي كما في الفخلة: ٢٦، وابن إدريس في السرائر: ١٨، والمحقق في اعتبار: ١٦٠، وقال بعدهما العلامة ووالده في المختلف: ٢٦.

(٢) الكافي ٣: ٢٩ حديث ٢، تهذيب ١: ٩١ حديث ٢٤٣، لا سيما ١: ٦٢ حديث ١٨٤.

(٣) الذكرى: ٨٩.

(٤) الشرائع ١: ٢٤٤.

(٥) السرائر: ١٨.

ولا ترتيب بينهما. فان أخل به أعاد مع الجفاف، وإلا على ما يحصل معه الترتيب، والنسيان ليس عذراً. ولو استعان بثلاثة للضرورة فغسلوه دفعة لم يجزئ. السابع: الموالاة، ويجب أن يعقب كل عضو بالسابق عليه عند كماله، قوله: (ولا ترتيب فيها).

هذا أحد القولين^(١) لانتفاء المقتضي، ولأصح الوجوب، لأن وضوء البيان إن وقع فيه الترتيب فوجبه طهر، ولا لزوم وجوب مقابله، والثاني باطل إتفاقاً. وبيان الملازمة: أن ما وقع عليه وضوء البيان يجب العمل به، لأن بيان الواجب واجب، ولقوله عليه السلام بعده: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به»^(٢).

قيل: يجوز أن يكون لوقع في وضوء البيان خلاف الترتيب، ولم يتعين ذلك الواقع للاجماع على حواتر غيرهم، قلند: فيلزم أن لا يكون قوله عليه السلام: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» جارياً على طاهره في الفرد المتعارف بل يكون محصصاً بالنسبة إليه، وهو خلاف الأصل، وما رجمه من خلاف الأصل فهو خلاف الأصل.

قوله: (ولو استعان بثلاثة للضرورة فغسلوه دفعة لم يجزئ).

المراد: غسلوا أعضاء وضوئه دفعة، وذلك حيث يتعدى عليه المباشرة بنفسه، وإنما لم يجزئ لفوات الترتيب، وإمّا يبطل ما عدا عمل الوجه، فيعيد المتوالي لذلك ما سواه على الوجه المعتبر.

قوله: (الموالاة: وهي أن يعقب كل عضو بالسابق عليه عند كماله).

أي: عند كمال سابق، والمراد تعقبه به بحسب العادة، وهذا أحد القولين للأصحاب في تفسير الموالاة^(٣)، وهو أقرب إلى المعنى اللغوي، فإن الموالاة معاملة من الولاء، وهو التتابع، وهو اختيار المصنف.

والقول الثاني: إن الموالاة مراعاة الحذف على معنى أنه يجب الغسل قبل أن

(١) ذهب إلى عدم وجوب الترتيب المحقق في شرائع ١/ ٢٢٠، ونظيره: ١٥٥: ١٥٥، وهو لا سلام على ما ذكره السيد العامل في معارج الكرامة ١/ ٢٦٠، وذهب إلى وجوب الترتيب الصلوة في الفقيه ١/ ٢٨٠، وسار في المراسم: ٢٨، والشهيدان في الروضة: ١/ ٧٥.

(٢) الفقيه ٢/ ٢٥٠ حديث ٣.

(٣) منهم: المفرد في المصنعة: ٥، وأبو الصلاح في الكافي في الفقه: ١٣٣، والشيخ الطوسي في البسوط: ١/ ٢٣، ومختلف ١/ ٨ مسألة ١٩ كتاب الطهارة، والمحقق في المختار: ١/ ١٥٧، والشهيد في الذكرى: ٩٢.

يجب ما قبله، فما دام الليل باقياً فلا حرج، وهو ظاهر من عبارة أكثر الأصحاب (١)، وفي بعض حواشي الشهيد حكاية قول ثالث جامع بين التفسيرين، وهو المتابعة اختياراً، ومراعاة الجفاف اضطراراً.

وعندي إن هذا هو القول الأول، لأن سقائل به لا يحكم بالبطلان بمجرد الاختلال بالمتابعة ما لم يحف الليل، فلم يبق لوحوب المتابعة معنى إلا ترتب الاثم على فواتها، ولا يعقل تأثم المكلف بمواتها إلا إذا كان مختاراً، لامتناع التكليف بغير المقدور. إذا تقرر ذلك فأصح القولين هو الثاني، إذ ليس في الصلوات ما يساويه، والمؤالة بالمعنى الأول تقتضي زيادة تكليف، ولأصل عدمه.

وقد احتج المصنف على الأول بحجج مدخولة، ولونت لرم فساد لوضوء بالاختلال بالمتابعة، لعدم تحقق الامتثال بسببها على تقدير الوجوب، لأن الامتنان إنما يتحقق إذا لقي بالمورد به مشتملاً على جميع الأمور الواجبة فيه، وأصحاب القول الأول لا يقولون به، وهذا من أمث الدلائل على صحة القول الثاني، وهذا مباحث:

أ: حكى في الذكرى (٢) عن لأصحاب، في تحقيق معنى حفاف السابق وعدمه ثلاثة أقوال. فمن طاهر المرتضى (٣)، و ابن ادريس (٤) اعتبر العصور المتقدم بغير فصل، وعن صريح ابن الجبيل (٥) اشتراط بقائه ليل في جميع ما تقدم، إلا لضرورة، وعن ظاهر باقي الأصحاب (٦) الاكتفاء بشيء من الليل، واطباقهم على الأحد من شعور الوجه للمسح، وورود الأحبار (٧) بذلك يقتضي صحة الثالث، إذ لولاه لزم

(١) مهم، السيد المرتضى في الناصريات (المجموع الفقهية) ٢٢١، وسلافي مراسم ٣٨ وابن البراج في تهذيب ١، ٤٥، وابن دريس في السرائر ١٧.

(٢) الذكرى ١٢.

(٣) لناصريات (المجموع الفقهية) ٢٢١.

(٤) السرائر ١٨.

(٥) نقل عنه في المختصرة ٢٧.

(٦) مهم، سلافي مراسم ٣٨، وابن رهرة في العتبة (المجموع الفقهية) ٤٩٢، والمحقق في شرائع ١، ٢٢، والشهيد في اللمعة ١٨.

(٧) التهذيب ١، ٨٩، حديث ١٦٥، ٢٣٥، الاسفار ١، ٥٩، ٧٤، حديث ١٧٥، ٢٢٩.

فان أحل وجف السابق استأنف وإلا فلا. وناذر الوضوء مالياً لو أحل بها فالأقرب الصحة والكفارة.

فساد الوضوء بالاختلال بالمولاة.

ب: هل بقاء البس معتبر مطلقاً، أم في طهارة المعتدل، حتى لو كان مفرد الرطوبة وعرق^(١) بحيث لو لا إفراط الرطوبة لجف البس - يبطل الوضوء؟ فيه احتمال، ووجه الصحة بقاء البس حشاً، ولتفسيره عن خلاف الأصل، قال في الذكرى: ^(٢) ! وتقييد الأصحاب بالهواء المعتدل، ليخرج طرف الإفراط في الحرارة.

ج: لو تعذر بقاء المولاة للإفراط بالخمر والهواء، مع رعاية ما يمكن من الإسباغ والأسراع فالظاهر السقوط، وعنه يحمل الحديث^(٣) الدال على اغتفار جفاف البس، ولو افتقر إلى الاستشفاء بالمسح حشاً كما صرح به في الذكرى^(٤) وغيرها، ولو جمع بين الوضوء والتيمم احتياطاً - كذا أقرب إلى البراءة.

قوله: (فان أحل وجف السابق).
التيادر منه جفاف الجميع.

قوله: (وناذر الوضوء مالياً، لو أحل بها فالأقرب الصحة والكفارة).

المراد بالوضوء: ما يتصور تعلق النذر به ليشمل المتدوب، والواجب المسح وغيره، من نذر الوضوء مالياً، أي: متاعاً لأفعاله - يعقد نذره.

أما على القول بأنها مراعاة للجفاف فظاهر، وأما على أنها لمتابعة، فلأن نذر الواجب يعقد ويظهر أثره في وجوب الكفارة بالمخالفة، ولو توصلاً وأحل بالمتابعة في صحة الوضوء وحدها، يستثنان إلى أن الاعتباري صحة الفعل حاله الذي اقتضاء النذر أم أصله، لأن شرط المنذور كعبه، إذ هو بعض أفراد الوضوء؟ الأصح لأول، لاقتضاء النذر ذلك، فلا يقع عن المنذور لعدم المطابقة، ولا عن غيره لعدم النية، إذ الفرض أن المنوي هو المنذور، ومثله لو نذر صلاة ركعتين من قيام، فأثى بها من جلوس سعة النذر، لم

(١) في (ع) و(ج) مرق، والمثبت هو الصحيح ظاهراً.

(٢) للذكرى: ٩٢.

(٣) التهذيب ٨٨: ١ حديث ٢٣٢، الاستبصار ٧٢: ١ حديث ٢٢٢.

(٤) الذكرى: ٩٢.

ينعقد، مع أن القيام غير شرط في أصلها.
إذا تقرر ذلك، فقد رتب المصنف على صحة الوضوء وحوب الكفارة - وصرح به الشارحان. (١) وكأنه يرى أن المأني به هو المنذور، والكفارة للاخلال بالصفة المشترطة. وليس بجيد، لأن المأني به إنما يجزئ عن المنذور إذا اشتمل على جميع وجوه الوجوب فيه، لأن هذا هو المعقول من الإحراء، وحسب، فلا كفارة لعدم المخالفة، وإلا بقي المنذور في الدمة لعدم الإتيان به.

والمرص عدم المطابقة بين المأني به والمنذور فيبقى في عهده، فيجب تداركه، ولا تحب الكفارة إلا إذا قصر في التدارك عند نصيب وقت حتى فات وقته، فظهر أن الكفارة لا ينوحه القول بها على واحد من القول بالصحة والبطلان، إلا على ما ذكرناه. وقيل ولد المصنف عما حاصله على القول بالبطلان (٢)، مع بقاء الوقت تحب الاعادة ولا كفارة، وعلى الصحة تحب، ومع خروج الوقت تحب مطلقاً، وهذا لأنه فرص نذر لوضوء مولى في وقت معين، وهو بعض أفراد مسألة الكتاب، لأنها أعم من أن يكون النذر معيناً أو مطلقاً.

وبعاصل: إن حمل مدار وجوب الكفارة صحة الوضوء المأني به غير مستقيم، وسبائي في باب صلاة النذر أنه لو نذر صلاة في زمان، أو مكان مخصوص فأتى بها في غيره، فإنه يجب عليه فعلها فيه ولا كفارة، وهو ما ألف له، والحق أن ما قرروه هنا لا وجه له.

ونحقيق لحكم: إن الوضوء المنذور كحدث إن تعين وقته، وأخل بالصفة المشترطة حثاراً حتى خرج الوقت وحبت الكفارة، وإن بقي تداركه فيه ولا كفارة، سواء قلنا بصحة المأني به على خلاف الصفة أم لا، وإن لم يتعين وقته لم يتحقق وجوب الكفارة فيه، إلا مع نصيب وقته بعلمه ظل نوافه، مع لاحلال به على التقديرين أيضاً.

(١) انظر: إصباح العوائد ١٠١.

(٢) انظر: إصباح العوائد ١٠١.

الفصل الثاني : في مندوباته

ويتأكد السواك وإن كان بالرطب للصائم آخر النهار وأوله سواء،

قوله : (الفصل الثاني : في مندوباته .

ويتأكد السواك وإن كان بالرطب للصائم، آخر النهار وأوله سواء) .

من مستحبات الوضوء المتأكدة أسواك ، حتى أنه ورد عنه صلى الله عليه وآله : « لولا أن أشق على أمتي ، لأمرتهم بأسواك عند كل وضوء » (١) ، أي : لأوجبه عليهم ، فإن الاستحباب ثابت ، وعن الباقر الصادق عليها السلام : « صلاة ركعتين سواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك » (٢) ويستحب تقضيان الأشجار ، وأفضلها الأراك ، وتجرى للفرقة الخيشة ، والأصع ، ويستحب أن يكون عرساً . ولا فرق بين الرطب والباقين للصائم ، وظهيرة .

وقال ابن أبي عقيل (٣) ، و الشيخ (١) يكره بالرطب للصائم ، ولا فرق في استحبابه للصائم بين أول النهار وآخره ، خلافاً للعامة (٤) ، القائلين بكرهه للصائم بعد الزوال ، لأنه يزيل أثر العبادة ، وليس بشيء .

قال في الذكرى (٥) ما حاصله : هل السواك والتسمية من سنن الوضوء حتى تقع عندهما نيته ؟ طهر الأصحاب (٦) والأخبار (٧) أنها من سننه ، لكن لم يذكر الأصحاب يتقاع النيّة عندهما ، ولعله سلب اسم العمل المعترف في الوضوء عنها .

(١) الكافي ٣ : ٢٢ حديث ١ ، الفقيه ٣ : ٢٤٦ حديث ١٢٣

(٢) الكافي ٣ : ٢٢ حديث ١ ، الفقيه ٣ : ٢٣ حديث ١١٨ ، المحاسن ٥٦١ حديث ٩٤٩ .

(٣) حكاية العلامة في الفتن : ٢٢٣ .

(٤) البوط ١ : ٢٧٣ ، النهاية ١٥٦ .

(٥) الوجيز ٦ : ١٣ ، المجموع ١ : ٢٧٥ ، ميل الأوطار ١ : ١٢٧ .

(٦) الذكرى : ٨٣ .

(٧) مهم الشيخ في البوط ١ : ٢٧٣ ، وسلاسل التراسيم ٣٨ ، والمحقق في الفتن ١ : ١٦٨ ، ويحيى بن سعيد في الجامع للشرائع ٣٤ .

(٨) الكافي ٣ : ٢٢ ، السواك ، الفقيه ١ : ٣٣ ، البوط ، المحاسن ٥٥٨ ، باب لخلال والسواك .

ووضع الإناء على اليمين، والاعتراف بها، والتسمية، والدعاء.
وغسل الكفين قبل ادخالهما الإناء مرة من حدث النوم والبول، وموتين
من الغائط، وثلاثاً من الجنابة،

قوله : (ووضع الإناء على اليمين والاعتراف بها) .

هذا إن كان يتوضأ من إناء يمكن الاعتراف منه باليد، أسنده في
الذكرى (١) إلى الأصحاب، روي أن سبي صلى الله عليه وآله كان يحب لتيامن
في شأه كنه (٢)، ويستحب أن يكون الاعتراف باليد اليمنى، لفعل الباقر عليه السلام في
وصف وصوه رسول الله صلى الله عليه وآله (٣)، ويدبرها إلى اليسار عند غسل اليمنى،
قاله الأصحاب،

وروي عن الباقر عليه السلام الإحدى لعمس يمين باليسرى (٤)،
وروي عنه عليه السلام الأحدى باليمنى أيضاً (٥).

قوله : (والتسمية والدعاء) .

هي قول: بسم الله وبالله، إلى آخره الدعاء (٦).

قوله : (وغسل الكفين قبل ادخالهما الإناء) .

غسل الكفين للموضوء من مفصل الزند، وللحماية من المرفق - على - لأظهر -
لورود النص به (٧)، وظاهر العارة عدم العرق، ولو احتممت هذه الأسباب تداحل
المسل كما صرح به في المنتهى (٨).

(١) الذكرى، ٨٠.

(٢) صحيح بحاري ١: ٥٣ باب ٣١.

(٣) الكافي ٣: ٢٥ حديث ٤، ٥.

(٤) الكافي ٣: ٢٤ حديث ٢.

(٥) الكافي ٣: ٢٤ حديث ٣.

(٦) التهذيب ١: ٥٣ حديث ١٥٣.

(٧) التهذيب ١: ١٣٦ حديث ٣٦٢، الاستبصار ١: ١١٨ حديث ٣٩٨.

(٨) المنتهى ١: ١١١.

والمضمضة والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً، والدعاء عندهما وعند كل فعل،
وبدأة الرجل بغسل ظاهر ذراعيه، وفي الثانية بباطنها، والمرأة بالعكس،
والوضوء بماء،

قوله : (والمضمضة والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً) .

ويستحب كونهما بثلاث أكف، ثلاث أكف، وقول ابن أبي عقيل: ليسا
بفرص ولا سنة (١) ضعف، ويستحب البغلة فيها بجذب الماء إلى أقصى الحنك،
وجذبه إلى حياشيمه لعبر الصائم.

قوله : (والدعاء عندهما) .

يريد به: فيها، كما عرّبه في المنه (٢) .

قوله : (وبدأة الرجل بغسل ظاهر ذراعيه...) .

قال في الذكرى (٣) : إن أكثر الأصحاب لم يعرفوا بين الرجل والمرأة (٤)،
والعرق ذكره في المبسوط (٥)، وتبعه جماعة (٦)، وتغيّر الخلق.

قوله : (والوضوء بماء) .

سيأتي بيان المبدأ - إن شاء الله تعالى - في العطرة (٧)، قال في الذكرى: المد
لا يكاد يبلغه الوضوء، فيمكن أن يدخل فيه ماء الاستنجاء، لما تضمنته رواية ابن كثير،
عن أمير المؤمنين عليه السلام (٨) .

(١) حكاة مع العلامة في المختصر: ٢١.

(٢) المنه ١ : ٥١.

(٣) الذكرى: ٩٤.

(٤) مهم: العلامة في المنه ١ : ٥١ .

(٥) المبسوط ١ : ٢١.

(٦) من ذهب إلى هذا القول، المعيني لقمة: ٥، وأبو الصلاح في لكتفي في الفقه ١٣٢، وابن وهرة في الفقه
(الجامع الفقيه)، ٤٩٢، والحق في الشرح ١ : ٢٤٤، وبحسب من معدي الجامع للشرائع: ٣٤ والعلامة في
المنه ١ : ٥١، والشهيد في الدروس: ٤، واللغة ١٨.

(٧) الكافي ١ : ٧٠ حديث ٦، العقبه ١ : ٢٦١ حديث ٨٤، انقع: ٢، التهذيب ١ : ٥٣ حديث ١٥٣، فحاش: ٤٥
حديث ١٦.

(٨) الذكرى: ٩٥.

وتثنية الغسلات والأشهر التحريم في الثالثة، ولا تكرار في المسح،
وتكره الاستعانة، والتمنديل، ويحرم التولية اختياراً.

قوله : (وتثنية الغسلات) .

خلافًا لابن بابويه ، حيث أنكر الثانية (١) .

قوله : (والأشهر التحريم في الثالثة) .

وقال ابن الجنيّد (٢) ، وابن أبي عقيل (٣) ، والمفيد بعدم التحريم (٤) ، وهو
ضعيف، والأصح التحريم إذا اعتقد الشرعية، لأنه أدخل في الدين ما ليس منه، وبطل
الوضوء إن استوعب بها الأعضاء، بحيث يتعذر المسح باليد

قوله : (ولا تكرار في المسح) .

أي: لا واجباً ولا مندوباً، ولو اعتقد « شرعية حرم »، وعنده ينزل قول
الشيخين (٥) ، وابن إدريس بالتحريم (٦) ، ولا يبطل به الوضوء قطعا.

قوله : (وتكره الاستعانة) .

لورود النص بالهي عنها (٧) ، وبحواجز الماء للوضوء لا بعد استعانة،
بل صب الماء ليحصل به المتوضى استعانة، لاصبه على العصور ذلك تولية.

قوله : (والتمنديل) .

لما روي عن أبي عبد الله عليه السلام: « من توضأ فتمنديل كانت له حصة،
وإن توضأ ولم يتمنديل حتى يحذف وضوءه كانت له ثلاثون حصة » (٨) وقيل بعدم

(١) لمداية، ١٦.

(٢) حكاية في الفتاوى: ٢٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الفتنة: ٥.

(٥) المفيد في الفتنة: ٥، والطوسي في المبسوط: ١: ٢٣.

(٦) الررائز: ١٧.

(٧) الكافي: ٣: ٦٩، حديث ١، نفيه ١: ٢٧، حديث ٨٥، تهذيب: ١: ٣٦٥، حديث ١١٠٧.

(٨) الكافي: ٣: ٧٠، حديث ٤، العقبة: ١: ٣١، حديث ١٠٥، ثواب الأعمال: ٣٢، حديث ١.

الفصل الثالث : في أحكامه

يستباح بالوضوء الصلاة والطواف للمحدث إجماعاً، ومس كتابة القرآن إذ يحرم عليه مسها على الأقوى.

الكراهية (١).

والمراد بالتمنل: مسح ماء الوضوء بشوب ومحوه، والظاهر أن مسح الوجه باليدين، ووضع اليدين في الكتفين لا يعد مكروهاً، لعدم صدق التمنل على ذلك، لكن قوله عليه السلام: «حتى يجمع وضوءه» قد يشهر بخلاف ذلك.

قوله: (الفصل الثالث: في أحكامه: يستباح بالوضوء الصلاة، والطواف للمحدث إجماعاً).

إطلاق استباحة الطواف للمحدث لا يخلو من تسامح، فإن مندوبه مباح للمحدث بخلاف الصلاة، وبما الوضوء مكمل له، فكان ينبغي أن يقيد الطواف بالواجب.

قوله: (ومس كتابة القرآن، إذ يحرم مسها على الأقوى).

لثبوت النهي عن مسها للمحدث، والنهي للنحرى، وقوله تعالى: (لا يمسه إلا المطهرون) (٢) حر معناه النهي، والمراد بالكتبة: الكتابة، لأن المراد به ما بين دفتي المصحف، والرد بالمس: الملاقة بشيء من البدن، والظاهر أن الإصابة بسحو الشعر والسن لا يعد مساً، ويراد بالكتابة الرقوم الدالة على مواد الكلمات، كما يسبق إلى الأقدام، فالإعراب لا يعد مساً، بخلاف نحو الهمة والتشديد، مع احتمال عدم الجميع والعدم، لخلو الكتابة السابقة عن الجميع، ولا يحضرنى الآن في ذلك كلام لأحد.

(١) قال الشهيد: انذكرني: (وعاين المرصعي في شرح رسالة عدم كراهية التمنل وهو أحد نقول الشيخ) وشرح الرسالة عبر متحولديا، وقول الشيخ في المبوط ٢٣: ١.

(٢) الواقعة: ٧٩.

وذو الجبيرة ينزعها مع المكنة، أو يكرر الماء حتى يصل البشرة، فإن تعذر مسح عليها وإن كان ماتحتها نجساً، وفي الامتناف مع الزوال اشكال.

قوله : (وذو الجبيرة ينزعها مع المكنة، أو يكرر الماء حتى يصل البشرة، فإن تعذر مسح عليها وإن كان ماتحتها نجساً).

تحرير القول في الجبيرة أنها إن كانت في موضع غسل، وكان ماتحتها طاهراً، وأمكن إيصال الماء إليه من غير خوف ضرر، يجوز للمكلف تكرير الماء حتى تنمسل به البشرة، ولا يجب النزع وإن أمكن الحصول بغسل المطلوب، ولو كان ماتحتها نجساً وأمكن النزع ولا ضرر بالغسل، وجب السرج لوجوب تطهير محل الغسل إذا لم يمكن تطهيره بدون النزع.

ولو تعذر النزع وإيصال الماء، أو جفاف المصريد أو كان ماتحتها نجساً وتعذر تطهيره، مسح عليها المسح الممهور في الوضوء، بشرط أن يكون ظاهرها طاهراً، وإلا وضع عليها طاهراً يمسح عليها على الأظهر، كما صرح به المصنف، وشيخنا الشهيد^(١)، وإن كانت في محل المسح، وأمكن النزع ولا ضرر بإيصال الماء تعين النزع، ولا يجزئ التكرار بحيث يصل اللل إلى ماتحتها، وإن كان ماتحتها طاهراً، لوجوب المسح ببطن اليد بلا حائل، وإن لم يمكن النزع، أو كان يتضرر بوصول الماء، أو كان ماتحتها نجساً يتعذر تطهيره مسح على الظاهر الطاهر، وهل يجب تكراره، بحيث يصل الماء إلى ماتحتها إن أمكن، وكان طاهراً ولا يتضرر بوصوله؟ وجهان، أظهرهما الوجوب، لأن الميسور لا يسقط بالمعسور.

إذا عرفت هذا فعد إلى عبارة الكتاب، و نظر قصورها عن بيان هذه الأحكام، فإن ظاهرها استواء المسح والغسل في ذلك، وقد عرفت التفاوت بينهما، وكذا قوله: (ينزعها مع المكنة أو يكرر الماء) شامل لما إذا كان ماتحتها نجساً أو طاهراً، ويتضرر بإصابة الماء، ومعلوم عدم تخبره بين الأمرين في صورتين، فإن السرج في الأولى متعين، والمسح في الثانية كاف وإن أمكن النزع والتكرير.

ومتي أردت ضبط صور المسألة فست: بجبيرة إما أن يمكن نزعها، أولاً، وعلى

وللخاتم أو السير أو شبهها أن منع وصول الماء حرك وجوباً، وإلا استحباباً.
 وصاحب السلس والمبطون يتوضأان لكل صلاة عند الشروع فيها
 وإن تجدد حدثها، وكذا المستحاضة.
 وغسل الأذنين ومسحها بدعة، وكذا التطويق إلا للثقية، وليس مبطلاً.

التقديرين إما أن يكون في موضع العسر، أولاً، وعلى التقديرين إما أن يكون مانعها طاهراً، أولاً، وعلى التقديرين إما أن يمكن إمساكه بالماء، أولاً، وتعدر الأساس إما أن يكون لتصرربه، أو لعدم إمكان وصول الماء عادة، فهذه أربعة وعشرون صورة قد عمت أحكامها، وبأدنى ملاحظة يعلم ما يدخل في العبارة منها، وما يخرج. وحكم الطلاء، والصلوق على الخرج، (أنموذم حكم الحبير) على الأظهر.
 قوله: (وصاحب السلس والمبطون يتوضأان لكل صلاة عند الشروع فيها، وإن تجدد حدثها، وكذا المستحاضة)

لا إشكال في أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، وليكن وضوءها عند الشروع فيها، ولا يضطر تحمل عمو الأذان والاقامة، وانتظار للجماعة غير كثير، وبحود ذلك.
 وأما السلس فالمشهور أنه كذلك، نظراً إلى أنه يتجدد الحدث يصير محدثاً، فتحب عليه الطهارة، ويجمع من الشروط بها، إلا أن ذلك لما امتنع اعتباره مطلقاً، لتعدر الصلاة حينئذ، وحب عليه الوضوء لكل صلاة، مراعاة لمقتضى الحدث بحسب الممكن، وفي المبسوط (١): إنه يصلي بوضوء واحد عدة أصوات، لأن إلحاقه بالمستحاضة قياس، وحوابه: إن مساواتها به في الحكم بدليل ليس بقياس.

وأما المبطون، والمرد به: غليل البطن أعم من أن يكون بريح أو عائط، وفي الرواية تنبيه عليه (٢)، فالمشهور أنه يتوضأ لكل صلاة، فإن تجدد حدثه فيه توضأ وبى بشرط عدم الكلام والاستديار، وبما يتم هذا إذا لم يكن حدثه متواتراً، فإن تواتر اتجه كونه كالسلس.

والأصح أن كلا من سلس ومبطون، إن أمكن منه فعل الطهارة والصلاة

(١) المبسوط ١: ٦٨.

(٢) الفقيه ١: ٢٨ حديث ١٤٦، التلخيص ١: ٣٤٨ و ٣٥٠ و ٣٥١ حديث ١٠٢٦، ١٠٣٦، ١٠٣٧.

ولوتيقن الحدث وشك في الطهارة تطهروا دون العكس. ولوتيقنها متعاقبين متعاقبين وشك في التأخر، فإن لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر، وإلا استصحبه.

سليمة عن الحدث، ولو شحري الزمان الذي يرجى فيه ذلك تعين، وإلا وجب الوضوء لكل صلاة، كما تقدم في السلس، واعلم أن كلاً من الثلاثة يجب عليه التحصن في منع الحاسة بحسب لمسك؛ لورود النص (١)، وتصريح الأصحاب (٢).

قوله: (ولوتيقن الحدث، وشك في الطهارة تطهر...) .

أي: لوتيقن الحدث في زمان، ثم طرأ الشك في لطهارة بعده، فإن لدهى إذا التفت إلى اليقين السابق أفاد طرأ بقاء الحدث، فيترجح عن الطرف الآخر، وهذا هو المراد من قوله: (الشك لا يعارض اليقين) فتجب الطهارة، وبمعكس بحكم لو انعكس الموضع.

قوله: (ولوتيقنها متعاقبين، متعاقبين، وشك في التأخر، فإن لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر، وإلا استصحبه) .

أرد بكونها متعاقبين: استواءهما في العدد، كحدث وطهارة، أو حدثين وطهارتين، وعلى هذا، فإنها إذا استوي في العدد اتحدت به، والمراد بكونها متعاقبين: كون الطهارة عقب الحدث، لا عقب طهارة، وكون الحدث عقب طهارة لا عقب حدث، وبما اعتبر الاتحاد والتعاقب، لأنه بدو لا يطرأ لأخذ مثل ما كان قبها، لو عدم حاله قبل زمانها .

وأصل المسألة مفروضة في كلام الأصحاب، حالية من هذا لتقييد، وتحريرها: إن من تيقن حصول الحدث و لطهارة منه، ولم يعلم السابق منها ولا لاحق، أطلق المتقدمون من الأصحاب وحوط الطهارة عليه (٣)، لتكافؤ الاحتمالين من غير ترجيح، والدخول في الصلاة موقوف على الحكم بكونه متطهراً.

(١) المصدر السابق

(٢) مهم: الشيخ في البسوط ١، ٦٨، والعلامة في المختصر ٢٨، وشهيد في الذكرى ٩٧

(٣) مهم: صدوق في التتبع: ٧، والهداية ١٧، والمفيد في المصنف ٦، والشيخ في البسوط ٢٤١١.

ولو علم ترك عضولتي به وبما بعده، فإن جف البلل استأنف.

وقيل المتأخرون في ذلك (١)، فقالوا: ينظر، فإن لم يعم حاله قبل زمانها وحث الطهارة - كما ذكرهم، وإن علم حاله قبلها، بأنه كان متطهراً، أو محدثاً لم يتحه الحكم بالطهارة على كل حال.

ثم حتموا، فقال المحقق ابن سعيد: يأخذ بصدد ما كان قبلها من حدث وطهارة (٢)، لأنه إن كان محدثاً، فقد تيقن رفع ذلك الحدث بالطهارة المتيقنة مع الحدث الآخر، لأنها إن كانت بعد لحدثين، أو بينها فقد ارتفع الأول بها، وانتقاصها بالحدث الآخر غير معلوم، لشك في تأخره عنها، ففي الحقيقة هو متيقن للطهارة، شك في الحدث.

وإن كان متطهراً، فقد تيقن أنه نقض تلك الطهارة بالحدث المتيقن مع الطهارة، لأنه إن كان بعد الطهارة، أو بينها فقد نقض الأولى على كل تقدير، ورفع الطهارة الأخرى غير معلوم، لشك في تأخرها عنه، فهو متيقن للحدث، شك في الطهارة.

وقد المصنف: إنه يأخذ بمثل ما كان قبلها، واحتج في المختلف (٣) على أنه الآن متطهر إذا علم قبلها أنه كان متطهراً، بأنه تيقن أنه نقض تلك الطهارة، ثم توضأ، ولا يمكن أن يتوضأ من حدث مع بقاء تلك الطهارة، ونقص الطهارة الثانية مشكوك فيه، فلا يرول عن اتقن بالشك، وعلى أنه الآن محدث، إذا علم قبلها أنه كان محدثاً، بأنه تيقن أنه انتقل عنه إلى الطهارة، ثم نقضها، والطهارة بعد نقضها مشكوك فيها.

ويرد عليه أنه إن لم يعم التعاقب، جاز تولي الطهارة في الأول، فيكون الحدث بعدهما، والحدثين في الثاني، فتكون الطهارة بعدهما، فلا يتم ما ذكره، ولهذا قيد المسألة في غير المختلف بالتعاقب (٤)، ولما كان فرض المسألة لا يأبى كون كل من الطهارة والحدث متعدداً، قيدهما بكوبها متحدين في العدد، إذ لو زاد أحدهما على عدد

(١) مهم المحقق في المختار: ١٧٠، وبحسب ابن سعيد في الجامع للشرائع: ٣٧.

(٢) المختار: ١٧١.

(٣) المختلف: ٣٧.

(٤) الشئ: ١، ٧٢، التحرير: ١٠.

ولو شك في شيء من أفعال الطهارة فكذلك إن كان على حاله، وإلا فلا التفات في الوضوء، والمرتمس والمعتاد على اشكال.

الآخر، لم يطرد لأخذ مثل ما كان قلها، لأنه يوراد عدد الطهارة على الحدث، وكان قبلها محدثاً لم يكس لأن محدثاً، وما قيد به حق، إلا أنه خروج عن المسألة إما إلى غيرها، أو إلى بعض أفرادها، واعراض عن الحكم فيها.

وأورد عليه شيخنا الشهيد بـ ذلك بس من لشك في شيء (١)، الذي هو موضوع المسألة، وهو غير قاض، لولا أنه خروج عن المسألة، إذ يكفي كون شك في مبدأ الأمر؛ وأورد عليه غيره (٢) أن ذلك لا يسمى استصحاباً عند العلماء، ونقل عنه أنه أجاب، بأن المراد لارم الاستصحاب، وهو الحكم على نظير سابق، والأصح البناء على صدق لم يقطع بالعاقب، وإلا أحد ينقض ولو لم يعلم حاله قبلها تظهر. قوله: (ولو شك في شيء من أفعال الطهارة فكذلك إن كان على حاله).

أي: ألق به وما بعده إن لم يحف البس، هذا إذا كان المتطهر على حاله - أي على فعل الطهارة - من وضوء وغيره، ولا يعتد بتقلبه من موضعه إلى موضع غيره، وإما يعيد على المشكوك فيه وما بعده، إذ لم يكثر شكه، فد كثر عادة لم تحب الإعادة للحرج، ولأنه لا يأمن دوام عروض الشك، وربما حدث الكثرة بثلاث مرات، ويشكل بعدم النص، فتعين الرجوع إلى العرف، وبرول الحكم بروال الكثرة. قوله: (والمترتمس والمعتاد على إشكال).

أي: معتد الموالاة بين أفعال غسل، والمراد به هذين - أيضاً - لو شكاً في شيء من أفعال الطهارة، بعد الانتقار عن فعلها، ولفراغ منه لا يلتفتان، على اشكال يشأ من أن الأصل عدم الاتيان بالمشكوك فيه، فلا يتحقق الخروج من عهدته التكليف، ومن أن الارتماس إنما يصح برتماسة واحدة عرفاً تعم جميع البدن، والأصل الصحة.

(١) الذكرى. ٩٨.

(٢) المعترض هو ابن عساقري على ما في محتاج لكرمة ٢٩٠٩ حيث قال (بالقولي حاشه اندرك . .) انظر لمدارك حاشية ص. ١٩.

ولو ترك غسل أحد المخرجين وصلى أعاد الصلاة خاصة، وإن كان ناسياً أو جاهلاً بالحكم.

وتشترط طهارة محل الأفعال عن الخبث لا غيره،

وأيضاً، فإن الظاهر شمول الماء جميع البدن، مع عدم الحائل، والعادة قد يحصل بها لعدم، ولقول الصادق عليه السلام لمرارة: «إذا خرجت من شيء، ثم دخلت في غيره، فشككت، فليس شيء»^(١)، ولأصح عدم الالتفات فيها.

ومقتضى قول المصنف: (وإلا فلا التمس في الوضوء، والمرتمس، والمعتاد) ثبوت الالتصاق في غيرها، وهو حق في غير التيمم، فإنه كالوضوء. وفي بعض هودند شيخنا الشهيد رحمه الله^(٢): أن الاشكال في المعتاد خاصة، والعبارة محتملة، وكل من المسائل فليس للاشكال، لأن الموالاة غير شرط في العمل مطلقاً، وإن كان الارتماس إنما يتحقق بالارتماس واحدة، نعم فالحكم في الارتماس أقوى منه في المعتاد.

وفي بعض هودند: إن هذا لا شك، لا يتوجه، لأنه إن حصل طمس الإيقاع به عليه، وإلا فلا فرق بينه^(٣) وبين غيره، وليس شيء، لأن العادة تثمر الطمس، إلا أن العمل بمطلق الطمس معتبر، بل اعتبر الطمس لدى أقامه الشارع مقام العلم.

قوله: (ويشترط طهارة محل الأفعال عن الخبث لا غيره).

أي: لا غير المحل، ويجب اشتراط طهارة محلها لأن الماء القليل ينحس بملاقاة المحاسة، فلا يصلح للتطهير، والكثير لا يفيد محل لطهارة، مع بقاء لعين، وكما أن انسجس لا يطهر، فكذلك محل المحاسة مع بقاء عينا، حقه أن لا يقبل الطهارة.

ويستبعد من اشتراط طهارة محل أن يظهر للمحاسة لا يكون محسوباً للطهارة، بل لا بد من إيضاح الماء عليه بعد تطهيره، وهو لأصح، لتوقف يقين البراءة عليه.

(١) التهذيب ٢: ٣٥٢ حديث ١٤٥٩.

(٢) القواعد والموائد ١: ٩٠.

(٣) القواعد والموائد ١: ١٤٧ و ١٤٩.

ولو جدد بدأً وذكر إخلال عضو من أحدهم أعاد الطهارة والصلاة، وإن تعددت على رأي.

قوله: (ولو جدد بدأً، وذكر إخلال عضو من إحدهما أعاد الطهارة والصلاة وإن تعددت على رأي).

المحدد: هو الوضوء الثاني الواقع بعد وضوء أول مبيح للصلاة، فلو تبين فساد سابق فإواقع بعده بنية التحديد محدد ظاهر، لا بحسب الواقع، وقيدناه بكونه أولاً ليدرج المحدد الثاني والثالث، وغيرهما، إن قب بمشروعه لصلاة وحدة أكثر من مرة، أو كان تعدده بحسب الصلوات.

وهذا كما يصدق على المحدد بدأً، يصدق على الواجب بندر وشبهه، فقوله: (بدأً) كأنه مستدرك، إذ لا يظهر له كثير فائدة، بل ربما كان مضراً، لأن التحديد وحيثاً تتعس به بعض هذه الأحكام، والعصبري (إحدهما) يعود إلى الطهارة، المحدد وما قبله لدلالته عليه الترمياً.

قوله: (وإن تعددت) لا يجوز من مذهب، إذ لعطف (إن) الوضوء للمرد الأخي تأكيداً للحكم، وبدأً لشو به، وليس إعادة الصلاة لمعددة أحق من إعادة الواحدة، نعم، موقوف بالطهارة من الصلوات، فديان إعادة أحق مما وقع بواحدة، لأن بعض الأصحاب لما اكتفى بالطهارة بثبة، على تقدير فساد الأولى، لم يتحقق عنده وجوب إعادة ما وقع بالطهارة، بخلاف ما وقع بالأولى، بعدم انقطع بكونها رابعة للحدث، فيبقى في عهدة التكليف، فلو قل: وب وقعت بالطهارة كان أولى.

واعلم أن هذه المسألة مبة على الأقوال السابقة في الثبة، فهي بقول بشرط بية الرفع أو الاستباحة تتعين إعادة الطهارة وصلاة، لا مكان أن يكون الإخلال من الأولى والثانية لا ينبح لانتهاء البية بمسيرة فيها، فإما وقعت على قصد التحديد، والحدث قد كان معطوفاً به، فيبقى حكمه استصحاباً (لما كان وهذا هو الذي أشار (١) إليه المصنف بقوله: (على رأي)).

ولو توضأ وصلى وأحدث، ثم توضأ وصلى أخرى، ثم ذكر الإخلال
المجهول أعادهما مع الاختلاف عدداً بعد الطهارة، ومع الاتفاق يصلي ذلك العدد
وينوي به ما في ذمته.

وعلى القول بالاكْتفاء بقربة لا إشكال في صحة الصلاة الواقعة
بالطهارتين، إما على القول بالاكْتفاء بالوجوب، أو بالنسب مع القربة، فيحب إعادتها
إلا في صون

الأول: أن تكون الطهارتان معاً مندوبتين، وتكونا معاً واقعتين في وقت لا
تحب فيه الطهارة، كما لو توضأ وفتحته برشّة من مشروط بالطهارة، ثم حدد ندباً في وقت
لا تحب فيه الطهارة أيضاً، وإنما قيدنا بوقوعها معاً في وقت لا تحب فيه الطهارة، لأنها أو
حدهما لو وقعت في وقت الوجوب لم تكن مبيحة للصلاة، لفقد الشرط وهو بنية
الوجوب. ولو كان التحليل ندباً بعد دخول الوقت، فقد توضح مندوباً قبله، لم يكن
المحدد كافياً على تقدير فساد الأول، لفقد نية الوجوب مع كونه معتبراً في صحة طهارته.
الثانية: أن تكونا معاً واجبتي، كأن يتوضأ واجباً، ويحدد واجباً بنذر وشبهه.
الثالثة: أن يتوضأ واجباً، ويحدد ندباً، مع خلو ذمته من مشروط بالطهارة، لأنه
حينئذ يحاطب بالدب، على تقدير علمه بفساد الأول، فيكون شرط النية حاصلاً.

الرابعة: عكسه، بأن يتوضأ ندباً مع براءة ذمته، ويحدد واجباً بنذر وشبهه بعد
اشتغالها بمشروط بالطهارة. فانه في هذه الصور الأربع لا تجب عليه إعادة الطهارة، ولا
لصلاة الواقعة بالطهارتين معاً، لأن أيتها صدقت أحرات الأخرى.

ويمكن مثل هذا على القول بشرطية أحد الأمرين، فإما لو توضأ بنية معتبرة،
ثم ذهل عن طهارته، فتوضأ مرة أخرى بنية الرفع، مع الاتفاق في الوجوب بنية ومعللاً،
على القول بأجزاء انشائية لوتبين فساد الأولى، فانه على هذا القول، لو ذكر الإخلال
المجهول لا يعيد شيئاً من الطهارة والصلاة الواقعة بالطهارتين معاً.

قوله: (ولو توضأ وصلى، وأحدث، ثم توضأ وصلى أخرى، ثم ذكر
الإخلال المجهول...).

لو تعدد الوضوء المبيح، بأن وقع كل وضوء بعد حدث، وتعددت الصلاة،

ووقعت كل صلاة بوضوء، ثم ذكر المكلف احلال عصى، فقد يكون الاخلال من طهارة واحدة، وقد يكون من طهارتين، وإن كان لأوب. فإذا لم يكن الشك في طهارة صلاتين، أوفي طهارات صلوات يوم.

وإن كان الثاني: فإذا لم يكن الترتيب من الطهارتين، مع الشك في صلوات يوم واحد، أوفي صلوات يومين، فهذه صور أربع، ذكرها المصنف على لترتيب:

الأول: أن يكون الاخلال من طهارة واحدة، والشك في طهارة صلاتين، فإذا لم تكن الصلوات عدداً، أو مختلفتين، فإن حلتها واجب إعادتها معاً، لتيقن فساد أحدهما، ولا يحصل يقين السراة إلا بإعادتها، وبأن اتفقت أعداد ذلك العدد، باوياً به ما في دمه من هاتين الصلاتين، لأن الواجب إعادة ذلك العدد بنية الفاشية، وقد حصل بالترديد، ولأصلالة السراة من وجوب الزائغ السائلة عن معارضة كونه معدة للواجب، بخلاف المختلفتين، ولقول أبي عبد الله عليه السلام في الناسي واحدة من صلوات يوم لم يعدنها: « يصلي ركعتين، وثلاثاً، وأربعاً »^(١) وإلى هذا صار أكثر الأصحاب^(٢).

وقال أبو الصلاح^(٣)، وابن رهرة^(٤): يعيد الصلاتين معاً كالمتخلفتين، وضعفه يظهر بما تقدم، ولا فرق في هاتين الصورتين بين المسافر والحاضر.

واعلم أن اللام في قول المصنف: (الاخلال المجهول) للعهد، والمعهود ما تقدم من قوله: (ثم ذكر احلال عصى) هذا حكم بصلاة، وأما الطهارة فتحكمها راجع إلى متيقن الطهارة والحدث مع الشك في السابق، وهذه من صور الإعادة.

(١) التهذيب ٢، ١٩٧ حديث ٧٧٤.

(٢) مهمم الصدوق في المتح: ٣٢، وابن المنجد كما في المختلف ١٤٨، والمفيد في المقنعة ٣٤، والمرئسي في حرم العلم وبحث ٦٨، والشيخ في المبسوط ١، ١٢٧، وابن السراج في المذهب ١، ١٢٦، وابن إدريس في السرائر ٥٩، وابن حمزة في المراسم ٩١.

(٣) الكافي في المقنعة ١٥٠.

(٤) الفقيه (الجوامع الفقهية) ٥٠٣.

ولو كان الشك في صلاة يوم أعدد صباحاً ومغرباً وأربعاً، والمسافر يجتزئ بالشائبة و لمغرب.

ولو كان الاخلال من صهارتين أعدد أربعاً صباحاً ومغرباً وأربعاً مرقين، والمسافر يجتزئ بالشائبتين و لمغرب بينهما.

قوله: (ولو كان الشك في صلاة يوم ...) .

هذه هي الصورة الثانية، وتحقيقها: أن يكون الاخلال من طهارة واحدة، والشك في طهارت صلوات يوم، فإما كانت من فرض المقيم أعاد ثلاث صلوات، وهي التي اختلف عددها صباحاً، ومغرباً معيتين، لعدم ما يوافقها في العدد، وأربعاً مطلقة إطلاقاً ثلاثاً بين الظهر والعصر والعشاء.

وإن كانت من فرض المسافر أتي بصلاطين معرباً معية، وثنائية مطلقة إطلاقاً رباعاً بين الصبح، والظهر، والعصر، والعشاء، لا تنقاي عددهن، ولا ترتيب في واحدة من الصورتين، لاتحاد الفائت، وعن قول أبي الصلاح، وابن زهرة يجب إعادة الخمس، وبه المصنف بقوله: (يجتزئ، ...) على أن ما تقدم حكم الحاضر، وإن لم يمر له ذكر.

واللام في قوله: (ولو كان شك) للعهد، والمعهود ما دل عليه الاخلال السابق، أي: ولو كان الشك في صلاة يوم، للاخلال بعض من إحدى طهاراته، لأن لفرض تعدد الطهارة بتعدد الصلاة كما تقدم.

قوله: (ولو كان الاخلال من طهارتين ...) .

هذه هي الصورة الثالثة، وتحقيقها: أن يكون للاخلال من طهارتين، والشك في طهارات صلوات يوم، و لفرص أنه صلى الخمس بخمس طهارات، قال كان مقيماً أعاد أربع صلوات صباحاً ومغرباً، ورباعيتين إحداهما قبل المغرب، والأخرى بعدها رعاية للترتيب لتعدد الفائت، يطلق في الأولى منها ثنائياً بين الظهر والعصر، وفي الثانية بين العصر والعشاء، وإما لم يكتف بالثلاث لأن الفائت اثنتان، فجاز كونها رباعيتين.

وإن كان مسافراً أعاد ثلاثاً معرباً، وثنائيتين، إحداهما قبلها، والأخرى

والأقرب جواز إطلاق النية فيها و لتعيين، غيأتي بثالثة ويتخير بين
الظهر أو العصر أو العشاء، فيطلق بين الباقيتين مراعيًا للترتيب، وله الإطلاق
الثاني فيكتفي بالمرتبتين .

بعدها، يطلق في الأولى إطلاقاً ثلاثياً بين الصبح، والظهر، والعصر، وفي لثانية بين
الظهر، والعصر، والعشاء، وحيث فتراً السنة على كل من التقديرين، لانطباقها
على كل واحد من الاحتمالات الممكنة، وهي عشرة^(١)، وحلاف إلى الصلاح
آت هنا^(٢)، وأفاد المصنف باعتباره الترتيب بالنسبة إلى المسافر، حيث قل: (و الأقرب
بينها) اعتبره بالنسبة إلى المقيم، لاستوائها في ذلكت المفعول.
فان قيل: يحجب الترتيب هنا يأتي سقوط الترتيب المسمى . قس: لامتافاة،
لأن للمكلف ها طريقاً إلى تحصيله، من غير زيادة تكلف، لأن العدد الواجب لا يتغير
بالترتيب.

قوله : (والأقرب جواز إطلاق النية فيها، والتعيين) إلى قوله (فيكتفي
بالمرتبتين).

هذا من أحكام الصورة الثالثة، وتحقيقه أن الأقرب عند المصنف حوز الجمع
بين الإطلاق و لتعيين معاً، في كل من رباعتي المقيم، وثنائتي المسافر، بأن يصلي
ربعية، أو ثنائية معينة، ويطلق في الأخرى، فيجب عليه حيث أن يأتي بفريضة ثالثة،
لعدم حصول يقين البراءة مدونها، لا مكان كوب لغائت رباعيتين، أو ثنائيتين غير
ماعينه، فلا تكون الثانية وحدها كافية في الإحراء.

ولا يتعين عليه في الفريضة الثالثة إطلاق ولا تعيين، وإن كان المراد في
المسألة الأولى، حيث قال: (فيطلق بين الباقيتين)، (أي: لفريضتين الباقيتين) ^(٣) بعد
المعينة من الرباعيتين، أو الشائيتين بضميمة الثالثة، ويتخير بين تعيين الظهر، أو

(١) جاء في هامش الصفحة من السحرة المخطوطة «ع» ما ينطه وهي احتمال كوب الفاتت الصبح مع واحدة
من الأربع أو الظهر مع واحدة من الثلاث أو العصر مع إحدى العشائين أو المغرب مع العشاء «هـ»
مأظله).

(٢) الكافي في العقد: ١٥٠.

(٣) عابدين اللالين ماقط من نسخة «ح».

العصر، أو العشاء إن كان مقيماً، وفي تعيين أيها شاء، أو الصبح إن كان مسافراً.
ويجب رعاية الترتيب، فالمقيم إذا عيّن الظهر بعد الصبح، ردد ثانياً بين العصر
والعشاء مرتين، إحداهما قبل المغرب، والأخرى بعدها، ولا يجوز تواليها، لاختلال
الترتيب بين المغرب والعشاء، وإن عيّن العصر أطلق ثانياً بين الظهر والعشاء مرتين،
إحداهما بعد الصبح وقبل العصر، ولأخرى بعد المغرب، ولا يجوز تواليها بعد العصر،
ولا بعد المغرب، لعوات سترتيب بين الظهرين، وبين العشاءين، وإن عيّن العشاء،
أطلق ثانياً مرتين متواليتين، بين الظهر والعصر بعد الصبح، وقبل المغرب.
وإن كان مسافراً وعيّن الصبح، أطلق ثانياً بين الظهر والعصر، وبين العصر
والعشاء مرتين، إحداهما قبل المغرب، والأخرى بعدها، ولا يجوز تواليها قبل المغرب
لعوات ترتيب العشاءين ولا بعدها لعوات الترتيب بينهما وبين إحدى الظهرين.
وإن عيّن الظهر، ردد ثانياً بين الصبح والعصر قبل الظهر، فلا يجوز بعدها
لعوات الترتيب بينها وبين الصبح، ولا يحل ذلك بالترتيب سبباً وبين العصر، لأنه
بتقدير هواتها تصح العصر بشارف يد الثاني بعد المغرب، وبين العصر والعشاء بعد
المغرب، لا قبلها لعوات الترتيب بينها وبين العشاء، وإن عيّن العصر أطلق ثانياً قبلها
بين الصبح والظهر، وبين الظهر والعشاء بعد المغرب، وإن عيّن العشاء أطلق ثانياً
بين الصبح والظهر، وبين الظهر وعصر قبل المغرب، تحصيلاً للترتيب بينها وبين
واحدة من الثلاث قبلها.

ووجه العرب: أنه طريق صريح لبراءة النعمة، فانه يجوز له كل من الإطلاق
والتعيين مفردين، أما الإطلاق فقد تقدم توجيهاه، وأما التعيين فلتضمنه الواجب
وزيادة، ويحتل عدم الجرم بسمية على تقدير التعيين، فيلزمه الإطلاق، حيث يمكن
تحصيلاً للجرم بحسب الامكان.

أما ما لا يمكن كالصبح والمغرب وفي مرض لمقيم فلا طريق إلى البراءة منها
إلا التعيين فضعيف، لأن الجرم إنما يجب مع العلم، أما مع عدمه فلا، ولأن وجوبها من
باب المقدمة يدفع هذا الخيال لتحقق الوجوب قطعاً، وحواز الإطلاق لا ينافي ذلك،
لأن كلاً منها طريق للبراءة، فيكون وجوبه تحييرياً، ولأن الظاهر أن العدول عن

التعيين إنما هو رخصة وتسهيل للمصادفة النية ما في النعمة، وإذا جازا منفردين فكذلك مجتمعين، لوجود مقتضي وهو إجراؤهما منفردين - وانتفاء المانع، إذ ليس إلا احتناعها، وهو غير صالح للممانعة.

ويحتمل ضعيفاً عدم الجواز لعدم حصول فائدة به، لانتهاء التخفيف بحذف بعض الفرائض لوجوب ثالثة، ولعدم بحزم بحسب ما يمكن بمصادفة النية ما في النعمة لتعيين واحدة، وما انتفت فائدته يسمى عدم جواره، ولحق - كما قال شيخنا في الذكرى - إنه تكلف محض لا فائدة فيه، بل لا ينبغي فعله (١).

واعلم أنه يجب أن يقرأ التعيين في قول المصنف (أ) والأقرب حوار إطلاق النية فيها، والتعيين) بالنصب على أنه مفعول لعمه، وأب التوابع مع لا عاطفة، لعدم كون العبارة نصاً في المراد، إلا على هذا التقدير، إذ لا يرد فيها حوار الإطلاق، وحوار التعيين ليكون رداً على أبي الصلاح (٢)، كما ذكره الشارحات الفاضلان (٣).

أما أولاً: فلأن خلاف أبي الصلاح حار في مسائل الباب كلها، فتحصيص رده بهذا الموضع لا وجه له، فإن المناسب بما تقدمه ليحري عليه باقي المسائل، أو التعرض لرده في الجميع.

وأما ثانياً: فلأن الماء في قوله: (قبائي ثالثة) تقتضي كون الاثنيان بفريضة ثالثة متفرعاً على الأقرب، وما في حيزه، ولا يستقيم إلا إذ أريد الجمع بين الأمرين معاً، لأن الإطلاق لا يقتضيه.

وأما ثالثاً: فلأن قوله: (ويشعر بين تعيين الطهر، أو العصر، أو العشاء ...) لا ينطبق إلا على ما ذكرناه، لأنه جمع فيه بين التعيين والإطلاق، ولا يستقيم ذلك مع الإطلاق وحده، ولا مع التعيين وحده، ولأن معنى قوله: (فيطلق بين الباقيتين) إطلاقه بين العريضتين الباقيتين، من المريد عليها الثالثة بعد تعيين واحدة منها، ولا ينتظم هذا إلا على ذلك التحدير.

(١) الذكرى: ٩٦.

(٢) الكافي في الفقه: ١٥٠.

(٣) انظر: إصباح لقوائد: ١٤٦، والفصل عميد الدين في كتابه وهو غير متوفر.

ولأن الصميري (يتحين) لا مرجع له بدون ما ذكرناه، إذ لا يستقيم عوده إلى المكلف باعتبار جواز الإطلاق له وهو ظاهر، ولا باعتبار التعيين، لأن المتأد مرتبة تعيين الجميع فلا يطابق، ولو جعل أعم من تعيين الجميع والبعض، لكان فيه - مع اختلاف مرجع الصميري فيه، وفيما قبله - فوات انظم العربي، لأن التقدير حينئذ: والأقرب جواز الإطلاق فيها له، وجواز تعيين الصادق بتعيين الكل، وتعيين البعض خاصة، فيأتي على تقدير التعمين معنيته بثلاثة، ويتحيز من أراد التعمين في البعض خاصة إلى آخره، وهذا كلام مناهت، منحط عن حجة لا يحل.

وأما رابعاً، فلأن قوله: (وله الإطلاق الثاني فيكنه في المرتين) يكون مستدركاً، على تقدير أن يرد جواز كل منها، مع ما فيه من اختلال انظم، لأن الإطلاق الثاني هو المراد بقوله: (والأقرب جواز إطلاق آية فيها) حينئذ.

وما ذكره المصالح عميد لدين من أن المراد بالإطلاق الأول الثلاثي، بأن يطلق في كل من الفريضتين بين الثلاث - أعني الطهرين والعشاء - ويكون قوله بعد: (وله الإطلاق الثاني) بياناً لأقل ما يجرى تكلف لا حاصل له، لأن الإطلاق في الفوائت هو عبارة عن التردد فيها مع رعاية التوزيع على ما وقع فيه الاشتباه إذا كان المردد فيه متعدداً، بأن يطرح في التردد الثاني ما بدأ به في الأول ويزيد على آخره أخرى.

مثلاً في هذه المسألة المردد فيه رباعيتان، والترديد بين الرباعيات الثلاث لاحتمال كون الفائتين منها، فيوزع التردد بين الثلاث على الرباعيتين، فيكون تردد كل رباعية بين اثنتين، ولا يتم إلا ما ذكرناه، وهو كان الفائت الأولى والثالثة، صحناً بالترديد الأول والثاني، ولورد في كل من الرباعيتين بين الثلاث، لكان الزائد على ما ذكرناه لغواً لا فائدة فيه أصلاً، والمطلوب بيان ما به تتحقق البراءة.

فإن قلت: التكرار لا رم على ما قدرت أيضاً، لأنه قد سبق وحبوب أربع صلوات على الحاصر، ولا يكون إلا كذلك، وعادتها تكرار

قلت: ليس كذلك، لأنه لا ذكر وجوب الأربع على الحاصر، والثلاث على المسافر، أراد أن يبين كيفية أدائها، فذكر له كيفيتين: إحداها الجمع في كل من

ولو كان الترك من طهارتين في يومين، فإن ذكر التفريق صلى عن كل يوم ثلاث صلوات،

الرباعيتين والثنائيتين، بين الإطلاق والتعيين، فيأتي بثالثة إلى آخره.
والثانية: الاختصار على الإطلاق، وترك ذكر التعيين في الجميع، لأن جواز الإطلاق ولتعيين يقتضي جوازه بطريق أوى، ولأننا لا نعلم في حوازه مخالفاً، فكان الأهم بيان ما هو مختلف فيه، كما سبق في الصورة التي قلها.
فإن قلت: قوله: (ويتخير بين تعيين الظهر أو العصر ...) وقوله: (وله الإطلاق لثنائي) لا ينطبق على المسافر، لأنه يتخير بين تعيين إحدى الثلاث أو الصبح، وإذا اقتصر على الإطلاق فإطلاقه ثلاثي لثنائي.
قلت: لما لم ينطبق على حكمها لمساواة واحدة اقتصر على بيان حكم المقيم وترك حكم المسافر، لأنه يعلم بالمقايضة بأنفسه تأمل.
فإن قلت: كيف تدير العبارة ليرول عنها الاحمال والخفاء، ويدفع وهم المتوهمين فيها؟

قلت: تقديرها هكذا: ولو كان الإحلال السابق من طهارتين في حمة طهارات يوم واحد في أدائها كما سبق صلى أربعاً، ومسافر ثلاثاً، مراعيّاً للترتيب، بتقديم الصبح، وتوسيط المغرب بين الرباعيتين والثنائيتين.

والأقرب في كيفية أداء كل من الرباعيتين والثنائيتين، حوار الجمع بين إطلاق النية ولتعيين، بحيث يكونان معاً، فيتعين عليه حينئذ أن يأكي برباعية أو ثنائية ثالثة، لأن إحداها إذا عيست لم يكف الأخرى في يقين لبراءة، ويتخير الحاصرين تعيين الظهر، أو العصر، أو العشاء، فحينها عتبر أطلق بين الباقيتين، مراعيّاً للترتيب الذي لا تتحقق البراءة إلا به.

وله كيفية أخرى في أدائها، وهي لإطلاق فيها ثنائياً بين الرباعيات الثلاث، فيكتفي بالمرتين، ولا حاجة إلى مبرصة اثالثة، ومنه يستفاد حكم المسافر، والله أعلم.

قوله: (ولو كان الترك من طهارتين في يومين ...).

هذه هي الصورة الرابعة، وتحقيقها: أن يكون لترك المذكور من طهارتين،

والشك في طهارات صلوات يومين، وهي تنقسم إلى أقسام ثلاثة، لأنه إما أن يعلم لتفريق - أي: تفريق الطهارتين المحتنتين في اليومين -، أو يذكر جمعها في يوم، أو يجهل كلاً من الجمع والتفريق.

وربما أورد على العبارة عدم صحتها على غير الصورة الأولى، لأن معنى قوله: (ولو كان الترك من طهارتين في يومين) كونها في اليومين، فكيف يحتمل الجمع في يوم أو الجهل بالجمع والتفريق؟ وجوابه أن العبارة - إذا نزلت على ما ذكرناه - تكون شاملة للأقسام الثلاثة حينئذٍ ولا بعد في ذلك مع مساعدة المقام، وقد سبق في العبارة ما يسه على ماها، وهو قوله في الصورة الثالثة: (ولو كان الشك في صلاة يوم - ...).

القسم الأول: أن يذكر التفريق، فيجب أن يصلي بحسب حال اليومين، باعتبار وجوب التمام فيها، أو القصر، أو بالتفريق، أو ثبوت التخيير وصور ذلك عشرة والمصنف ذكر حكم واحدة وأحال الباقي على ما سبق:

أ: أن يكون متماً فيها حتماً، فيجب أن يصلي عن كل يوم ثلاث صلوات: صباحاً، ومغرباً، ورباعية، يطلق فيها ثلاثاً بين الظهر والعصر والعشاء، فيحصل له من كل ثلاث واحدة.

ب: أن يكون مقصراً فيها حتماً، فيجب أن يصلي عن كل يوم صلاتين مغرباً، وثلاثية يطلق فيها رباعياً بين البواقي، ليحصل له من كل صلاتين واحدة.

ج: أن يكون متماً في أحدهما حتماً، مقصراً في الآخر حتماً، فيصلي ثلاثاً واثنين، مرتباً بين اليومين إن علم السابق.

د: أن يكون متماً في أحدهما حتماً، غيراً في الآخر، ويختار التمام، فكالأولى.

هـ: الصورة بحالها ويختار القصر فكالثالثة.

و: أن يكون مقصراً في أحدهما حتماً غيراً في الآخر ويختار القصر، فكالثانية.

ز: الصورة بحالها ويختار التمام، فكالثالثة.

ح: أن يكون غيراً فيها ويختار التمام، فكالأولى.

ط: الصورة بحالها ويختار القصر فيها فكالثانية.

ون ذكر جمعها في يوم واشتبه صلى أربعاً.

وتظهر الفائدة في اتمام أحد اليومين ، وتقصير الآخر حتماً ، أو بالتخير

فيزيد ثنائية ، وجوب تقديم فائضة اليوم على حاضرتة لاغير.

ي : الصورة بجالها ويختار القصير في أحدهما والتمام في الآخر فكالثالثة ، وذلك

كله بعد الاحاطة بما سبق ظاهر.

قوله : (وإن ذكر جمعها في يوم واشتبه - إلى قوله - لاغير) .

هذا هو القسم الثاني من أقسام الصورة للرباعية ، وتحقيقه : أن يذكر اجتماع

الطهارتين المحتلتين في طهارات صلوات يوم من اليومين المذكورين ، ويشبه اليوم

المترك فيه باليوم الآخر ، وصورة العشر السالفة أيضاً .

أ : أن يكون متمماً فيها حتماً ، فيجب أن يصلي أربعاً : صباحاً ، ورباعيتين بينها

المغرب .

ب : أن يكون مقصراً فيها حتماً ، فيصل ثنيتين والمغرب بينهما .

ج : أن يكون متمماً في أحدهما حتماً ، مقصراً في الآخر حتماً ، فيصل خمساً :

ثنائية يطلق (فيها) ثلاثياً بين الصبح ، وظهر ، والمغرب ، ثم رباعية يطلق فيها ثلاثياً بين

الظهر ، والمغرب ، ثم مغرباً ، ورباعية يطلق فيها بين المغرب والمشاء ، وثنائية يطلق فيها

بينها وبين الظهر ، مراعيأ هذا الترتيب بما عطف (ثم) ، لتوقف يقين السراة عليه ، فلو

لم يبدأ بالثنائية لم يتحقق الترتيب بين الصبح وما بعدها .

د : أن يكون متمماً في أحدهما حتماً ، غير في الآخر ويختار التمام ، فكالأولى .

هـ : الصورة بجالها ويختار القصير ، فكالثالثة .

و : أن يكون مقصراً في أحدهما حتماً غيراً في الآخر ويختار القصير ، فكالثانية .

ز : الصورة بجالها ويختار التمام ، فكالثالثة .

ح : أن يكون غيراً فيها ويختار تمام فيها ، فكالأولى .

ط : الصورة بجالها ويختار القصير فيها ، فكالثانية .

ي : الصورة بجالها ويختار التمام في أحدهما والقصير في الآخر ، فكالثالثة .

دا تقرر ذلك فهنا مباحث :

أ: إما تكون صور هذه المسألة والتي قبلها عشرًا مع استواء الأيام وتفاوتها في التمام، والقصر، والتخير، أما إذا كان الاستواء والتفاوت بالنسبة إلى الصلوات فإن الصور تزيد على ذلك، وحكمها يعلم مما سبق.

ب: قد يقال: قول المصنف: (صلى أربعاً) وقع جواباً للشرط - أعني: قوله: (وإن ذكر جمعها) - فيجب أن يكون وارداً على جميع الصور المندرجة تحته - وهي المشرع السالفة - وطاهر أنه ليس كذلك.

ويمكر أن يجاب: بأن المصنف اقتصر على بيان حكم التمام لأنه الخالف، وذكر في الفائدة حكم اجتماع القصر والتمام، بأن يضم إلى الأربع ثنائية، وأحال حكم الباقي على السطر والتلخيص، فيه يظهر ما قد تأمل، إذ لم يبق سوى حكم القصر، وهو ظاهر مما مضى.

ج: أشار بقوله: (ويظهر الفائدة) إلى جواب سؤال مقدر، تقديره أي فائدة لقولكم: (واشتبه)؟ فإنه لا فارق بين صلوات كل من ليومين، ثم إن هذه متكررة لا فائدة لذكرها لعدم بيان حكمها في الصورة الثالثة.

أجاب - رحمه الله تعالى -: بأن فائدة الاشتباه تظهر في ثلاثة مواضع، وبالتقيد بالاشتباه وبيان فائدته يخرج عن التكرار.

الأول من المواضع: أن يكون أحد اليومين تماماً حتماً والآخر قصراً حتماً، بقوله: (حتماً) ينارعه كل من التمام والقصر، فهو إما مصدر حذف عامله، أو حال من أحدهما، والعامل فيه محذوف مدلول عليه بالمعنى، لأن الكلام في وجوب التمام والقصر، وأما جعله حالاً منه فقدرت حذفه، وحذف عامله من الآخر.

لكن في التعبير بالتمام والقصر - هنا - مناقشة لطيفة، لأن أحدهما قاصر والآخر متعدد، فيجب تقدير العامل على وجه مختلف، وحكمه وجوب زيادة ثنائية على الأربع المذكورة في كلامه على ما بيناه فيما تقدم.

الموضع الثاني: أن يكون التمام أو القصر بالتخير، فالجواب في قوله: (أو بالتخير) متعلق بمحذوف وجوباً، على أنه حال من التمام والتقصير وتحت صور ثلاث: أن يكوناً معاً غيراً فيهما، أن يكون أحدهما تماماً والآخر غيراً فيه، أن يكون أحدهما قصراً والآخر

ولو جهل الجمع والتفريق صنى عن كل يوم ثلاث صلوات،

عبراً فيه، كانه قيل: أو لتجوير فيها، أو أحدهما، وقد تقدم حكم ذلك كله.
 موضع الثالث: وجوب تقديم فائنة اليوم على حاضرتها على القول به، وذلك
 فيما إذا حصل الاشتباه المذكور في وقت بعشاء الآخرة من اليوم لثاني، فانه يجب عليه:
 ان كان مفيداً - أن يصلي صبحاً، ورباعية مطلقة ثانياً بين الظهر والعصر قضاء فيها،
 ومعرباً مرددة بين الأداء والقضاء، إذ على تقدير فواتها يحتمل أن يكون من يومه كما
 يحتمل أن يكون من أمسه، ورباعية مطلقة ثانياً بين العصر قضاء، والعشاء أداء
 وقضاء، لا قضاء في المغرب وقول المصنف (لا غير) معطوف على ما قبله: وبى (غير)
 لقطعه عن الإضافة ظاهراً مع بيته، والمصنف به مدلل عليه الكلام السابق، والتقدير
 : وتظهر فائدة الاشتباه المذكور أيضاً في وجوب تقديم فائنة اليوم على حاضرتها على القول
 به كما هو رأي المصنف، فانه قد يتحقق ذلك في بعض الصور - وهو ما إذا تذكر في
 وقت العشاء الآخرة من اليوم الثاني كما بها عليه، وإن أهمله المصنف - لا غير، أي: لا
 على غير هذا القول.

ويحتمل أن يكون التقدير: تظهر فائدة الاشتباه في هذه المواضع الثلاثة لا في
 غيرها، ففى الأول يكون معطوفاً على محذوف - وهو الذي قدرناه بقولنا: على القول
 به - ، وعلى الثاني يكون معطوفاً على مدلل عليه بكلام، والأول ألصق بالمقام، وأوفق
 للمرام، فإن المحصار الفائدة في هذه الأمور لا يترتب عليه عرص، بخلاف بيان موضع
 الفائدة الثالثة، لأنها إنما تتم على القول المذكور، ولوقيل بالتوسعة المحضة في فائنة اليوم
 وغيرها لم يكن فرق بين كون الفائت من يومه أو أمسه، فيتطهر لا مكان كون الخلل من
 طهارته الأخيرة، ويصلي المغرب والعشاء أداء لعدم يقين لبراءة منها، ويأتي بالباقي
 متى أراد، وعلى القول بالمضايقة المحضة تحب المداورة على كل حال وإن لم يتذكر إلا بعد
 فوات اليومين.

قوله: (ولو جهل الجمع والتفريق صنى عن كل يوم ثلاث صلوات).

هذا هو القسم الثالث من الصورة الرابعة، وتحقيقه: أنه إذا جهل اجتماع
 الطهارتين المحتمتين في يوم واحد من ليومين، وتفرقتهما فيها فجور كلاً من الأمرين،
 فإن كان مقبلاً صنى عن كل يوم ثلاث صلوات، لأنها إن كانتا مجتمعتين في يوم لزمه

وكذا البحث لو توضحاً خساً لكل صلاة طهارة عن حدث، ثم ذكر تخلل حدث بين الطهارة والصلاة واشتبه.

ولو صلى الخمس بثلاث طهارات، فإن جمع بين الرباعيتين بطهارة صلى أربعاً صباحاً ومغرباً وأربعاً مرتين، والمسافر يجتزيء بشائيتين والمغرب بينهما وإلا اكتفى بالثلاث.

أربع، وإن كانتا مخزفتين لزمه ست، فع الجهل يتوقف يقين البراءة على الاتيان بالأكث وإن كان مقصراً لزمه عن كل يوم اثنتان، وإن كان متماً في أحدهما مقصراً في الآخر لزمه الاتيان ست: أربع من أحدهما، واثنين عن الآخر، لا مكان اجتماعها في يوم التمام، وكون التخلل طهارة لرباعيتين. وإذا أفرد صلوات أحد اليومين عن الآخر، مراعيّاً تقديم ما يجب للأول، مع تقديم الصبح فيه، وتوسط إحدى المغربين بين الرباعيتين أو الشائيتين اللتين في اليومين، إن كان متماً فيها معاً أو مقصراً، وبين الرباعيتين والشائيتين معاً إن كان متماً في أحدهما مقصراً في الآخر، فقد حصل الترتيب على كل من تقديرين الجمع والتعريق، ومن هذا يظهر حكم التخيير بأقسامه، وكل ذلك - بعد معرفة ماسبق - معلوم.

قوله: (وكذا البحث لو توضحاً خساً (إلى قوله) والا اكتفى بالثلاث).

هنا مسألان:

الأولى: لو توضحاً لكل صلاة وضوء مستقلاً - أي: عن حدث - ثم ذكر أنه قد تخلل حدث بين بعض تلك الطهارات وصلواتها، ولم يعلمها بعينها، فإن جميع ما تقدم من الصور والأحكام، ووجوب إعادة لطهارة آت هنا، لعدم الفرق بين الإخلال من الطهارة بضموع جفاف ما تقدم، وبين تخلل الحدث بينها وبين الصلاة.

الثانية: لو صلى الخمس بثلاث طهارات، فإن جمع بين رباعيتين بطهارة، كأن صلى الصبح بطهارة والظهرين بثانية والعشاء بثالثة، أو الصبح بطهارة والظهر بثانية والباقي بثالثة وعو هذا، لم يتيقن البراءة بدون أن يصلي أربعاً لجواز فساد طهارة الرباعيتين. ويجب تقديم الرباعيتين معاً على المغرب، وتأخيرها عن الصبح ولو صلى الصبح بطهارة، والظهرين والمغرب بطهارة، والعشاء بطهارة، لجواز فساد الطهارة

وتجيب الطهارة بماء مملوك، أو مباح طاهر، ولو جهل غصبية الماء
صحت طهارته، وجاهل الحكم لا يعذر،

الثانية.

أما لو لم يجمع بينها بطهارة فإنه يجرته اشلاث، لأن أقصى ما يمكن فساد
طهارة إحدى الرباعيات مع مريضة أخرى ثنائية أو ثلاثية، فيخرج عن المهددة
بالثلاث، ولو لم يعلم واحداً من الأمرين فلا بد من الأربع، لعدم يقين البراءة بدونه.
وعبارة الكتاب مختلفة بالنسبة إلى هذا بقسم، لاندراجها في قوله: (ولا اكتفى
بالثلاث) نظراً إلى أن قوله: (فإن جمع بين الرباعيتين ..) منزل على العلم
بذلك، أي: قد علم أنه جمع إلى آخره لا متنع وجوب صلوات أربع ظاهراً، وفي
نفس الأمر يدون هذا العلم، فيكون قوله: (ولا اكتفى بالثلاث) شاملاً لجميع
الثالث، فيحصل الاختلال.

ولو تركت على وقوع ذلك - وإن لم يعلم - لم الاحتلال أيضاً، لأن قوله: (ولا
اكتفى بالثلاث) معناه حيثئذ وإن لم يجمع بينهما بحسب لواقع اكتفى بالثلاث، سواء
علم بذلك أم لا، وفي صورة جهل الحال لا بد من الأربع، واللام في قوله: (قد جمع
بين الرباعيتين) - للجنس. هذا إذا كان متناً، فوكان مقصراً، أو مخبراً فحكمه معلوم
كما سبق.

فرع: وجوب الجهر والاحضات في مواضع التعيين، بالنسبة إلى جميع ما تقدم
بجمله، أما في مواضع الإطلاق فإنه يتخير بينها، لعدم إمكان الجمع، ولا ترجيح.
قوله: (وتجيب الطهارة بماء مملوك، أو مباح).

إن أريد بالمباح: المأذون في استعماله شرعاً - وهو معناه لأصم - أعنى عن ذكر
مملوك، أو مباح الأصل خرج عنه بعض الأقسام، وهو ما أدن فيه مالكة لمعين، أو
مطلقاً، ولا ريب أنه يكفي في الإباحة كونها بحسب الطهر، إذ هو مناط التكليف،
وقد سبق ذكر اشتراط راحة مكان الطهارة في أحكام لأولي استطراداً، فلم يحتاج إلى
إعادته هنا.

قوله: (وجاهل الحكم لا يُعذر).

لمرد به: الحكم التكليفي المتعلق بالعصب، كتنحريم التصرف في المصوب،

ولوسبق العلم فكالعالم.

المقصد الخامس : في غسل الجنابة، وفيه فصلان:

أو الحكم الوصفي كبطالان الطهارة به، لأنه مخاطب بالتعلم على الفور فتقصيره لا يعد عذراً.

قوله : (ولوسبق العلم فكالعالم).

في هذه عبارة تسامح، لأن من سبق منه العلم عالم وإن طرأ عليه النسيان، لا كالعالم، وكأنه أراد بالعالم غير الناسي، وهذا انقول من المصنف - أعني: أن ناسي المصعب حال الطهارة كالعالم به - مبي علم أن الناسي مكلف، فيتوجه إليه النهي، لأن السان إلى عرص من تفرقة يقفه الكسر الموحب للتدكار. وهو ضعيف، لا مسمع تكليف العاقل، وسباني تمام الكلام على تكليف الناسي في باب الصلاة، والأصح عدم وجوب الاعادة، وإن كانت الموطأ.

فروع : لو علم الخاهل بالمصعب في أثناء الطهارة، فإن في شيء لم يعسل امتنع العسل بذلك الماء قطعاً، وإن استوى العسل، فهل يحور المسح بذلك الماء؟ قيل: نعم^(١)، لأنه في حكم التلف، وهو قوي، فإن التلف عادة موحب للبدل ولا يشتر العوص والموص بواحد، ولأنه لو تذكر لم يجب بمجرد تذكره جمعه عن الأعضاء بحسب المحس، نظراً إلى العادة، ولا يمنع صحة الصلاة وجود ذلك السبل، وإن كان الاجتناب أولى، ومن الماء المصوب ما استببط من أرض معصوبة، كما صرح به في الذكرى^(٢)، لا الوقف العام إذا غير عن وضعه، أو استولى عليه شخص من المستحقين عدواناً، وإن أتم.

قوله : (المقصد الخامس : في غسل الجنابة، وفيه فصلان).

كان حقه أن يحمل المقصد في الغسل كما جعله في الوضوء، لأن غسل الجنابة قسم من الغسل الذي هو نظير الوضوء، وكأنه لما تعددت أقسام العسل، وانتشرت أحكام الأقسام أفرد كلاً منها بمقصد يخصه.

(١) قل صاحب مفتاح الكرامة ١: ٣١٣ هذا لقول من الشيخ نجيب الدين.

(٢) الذكرى: ١٢.

الأول: في سببه وكيفيته .

الجذبة تحصل للرجل والمرأة بأمرين: إنزال المني مطلقاً، وصفاته الخاصة: رائحة الطلع، والتلذذ بخروجه ، و لتدفق . فان اشتبه اعتبر بالدفق والشهوة، وتكفي الشهوة في المريض،

قوله : (لأول: في سببه وكيفيته . الجذبة تحصل للرجل والمرأة بأمرين: إنزال المني مطلقاً) .

قد يقال: الفصل في سبب العسل، والذي يمينه هو سبب الحنانة، ويحاط: بأن المراد، إنها هو سبب الحنانة، لأن كون الحننة سبب العمل قد علم مما سبق، فلم يجمع إلى عادته، ولم يذكر المصنف ما به تحصل الحنانة للحنثي، وكان عليه أن يذكرها.

وإنما تحصل الحنابة للحنثي بانزال الماء من الفرج، لأن أحداهما خاصة، إلا مع الاعياد، وبإصلاح الواضع في دبرها دون الحنثي، ولو أولج في قبلها، فعند المصنف يجب العمل، صرح به في التذكرة (١)، لصدق التقاء الحنثين، وفيه منع لجواز ريادته.

وبوتوالج الحنثيان فلا شيء، ولو أولج وصح في قبلها، وأولجت هي في قبل امرأة، فالحنثي حسب لامتناع الخلوعن الذكورة والأنوثة، والرجل والمرأة كوحدي المني في الثوب المشترك .

قوله : (وصفاته الخاصة رائحة الطلع) .

أي: طلع النخل، وقريب منه رائحة محجين، وذلك مادام رطباً، فاد حف فرائحة يبص البيض.

قوله : (فان اشتبه اعتبر بالدفق والشهوة) .

هذه الصفات إنما تعتبر حال اعتدال طبع، وهي متلازمة حيث، ولو تجرد عن بعضها، فأنما يكون لعارض، وحيث هو خور العصى . وإن كان هو الرائحة وحدها.

فان تجرد عنها لم يجب لغسل إلا مع العلم بأنه مني .
وغيبوبة الخشفة في فرح آدمي قبل أو دبر، ذكر أو أنثى ،

كاف، وقد به عليه في المريض، وب تجرد متيه عن الدفق لعارض - وهو ضعف القوة -
غير قادح في تعلق الحكم به .

وبما ذكر في الصفات اشتد بخروجه، وهما الشهوة، للاشعار بأنها في حكم
صفة واحدة، وذلك لتلازمها، فاد ذكرت إحداهما فكأنها ذكرت الأخرى (١) .
قوله : (فان تجرد عنها ...) .

الضمير يعود إلى كل من خاصتي المريض والصحيح، فإنها اثنان في النوع،
وإن كانت إحداهما متحدة والأخرى متعذرة، وهو مرجع معنوي، كما في قوله تعالى:
(وإنها لبيامام مبين)، بعد قوله سبحانه (وإن كان أصحاب الإيكة لظالمين فانستعما
مهم) (٢) فان ضمير يترشح إلى العيصين، المدلول عليهما بما سبق .

ولا ينبغي حمل العبارة على غير ذلك ، لأنه يقتضي عدم وجوب الغسل مع
وجود الرائحة فقط، وهو باطل بغير خلاف لما قدمناه من تلازم الصفات إلا لعارض،
فوجود بعضها كاف .

قوله : (لم يجب الغسل ، إلا أن يعلم أنه مني) .

وذلك لأن الحكم تابع لمخرج المني ، لا لوجود الصفات، فلو أحس باستقال
المني فأمسك نفسه، ثم حرج بعده بغير شهوة ولا فتور تعلق به الوحوب .
قوله : (قبل أو دبر، ذكر أو أنثى) .

كان حقه أن يقول: لذكر أو أنثى، لأن الصرح لا يكون ذكراً ولا أنثى،
والخلاف في الدبر للأنثى وإن ذكر، ولأصح وجوب الغسل لغيبة الخشفة فيها .
أما دبر المرأة، فلقول الصادق عليه السلام: « هو أحد المأتين، فيه
الغسل » (٣) ، ولقوى قول علي عليه السلام، في الإنكار على الأنصار: « أتوجبون عليه

(١) في هامش نسخة «ح» ويلوح من عبارة المعتصم أن يعتبر عند الاشتباه إنما هو بدفق والشهوة، دون باقي
الصفات، وليس بجيد. «لأنه مدخله» .

(٢) المجير ١: ٧٨، ٧٩ .

(٣) الأنصار ١: ١١٢ حديث ٣٧٣ .

حي أو ميت، أنزل معه أولاً، فاعلاً أو مفعولاً على رأي، ولا يجب في فرج البهيمة إلا مع الانزال.

الجلد والرجم، ولا توجبون عليه صاعاً من ماء»^(١)، ولنقل المرتضى الاحماع^(٢)، وأما دبر الذكر فلفحوى النكار السابق، وللدعوى المرتضى الاحماع المركب، باعتباره أن كل من أوجب الفسل بالعيونة في دبر المرأة، أوجبه في دبر الذكر، وكل من بيى بيى، فيلزم من إباحته في الأول إباحته هنا، ولا يصرف قدح المحقق بأنه لم يشئت^(٣)، لأن الاحماع المنقول بخبر الواحد حجة.

قوله: (حي أو ميت).

أي: هذا التفتيش لحي أو ميت، ولا لم يستقم فاني غيب لحي في ميت، أو استدخل أنه وجب العمل على الأصح استصحاباً للحكم الثابت في حال الحياة، ولصدق الختان، وكذا: لا فرق بين العتق والمكره والنائم والمحتيط للموم.

قوله: (فاعلاً أو مفعولاً).

لا يحى، أن المت مستثنى من هذا الحكم لانتهاء شكليف في حقه، ولا يحى أيضاً ما في هذه العبارة كلها من المكلف وسوقاً دعاً أولاً، لكان حساً، لأن القبي والقصة يتعلق بها حكم الحدث بالنصب المذكور، بالنسبة إلى البالغ وغيره، وإن لم يتعلق بها الوجوب والحرمة، فيسمعها الولي من نحو الصلاة والمساحد، ويأمرها بالعمل تمرياً، فيستباحان ما يستبيحه لبالغ، كحدث الأصغر، ونحو الإعداد بعد البلوغ لانتهاء الشرعية عن السابق.

قوله: (ولا يجب في فرج البهيمة، إلا مع الإبرال).

لا نص للأصحاب بالإتيان في فرج البهيمة، وقول بعض الأصحاب بالوجوب^(٤) لا يحى من ضعف، لعدم مستند، وحله عن المرأة قياس، وصدق الختان

(١) تهذيب ١: ١١٩ حديث ٣١٤.

(٢) كنز العمال: ٢٢٣.

(٣) المعتمد ١: ١٤٨.

(٤) مهم: الشيخ الطوسي في المبوط ١: ٢٧٠، وذهب إليه العلامة في المختلف ٣: ٣١ وأسندته لى السيد المرتضى.

وواجب المني على جسده أو ثوبه المختص به جنب، بخلاف المشترك .

ممنوع، وحديث الانصار^(١)، لا دلالة له هنا، فان مقتضاه ثبوت الغسل في كل موضع ثبت فيه للجلد والرجم، لا مطلقاً، لكن الوجوب أحوط.

قوله : (وواجب المني على جسده، أو ثوبه المختص به جنب) .

المراد بكونه مختصاً به: أن لا يشركه فيه غيره على صورة الاجتماع فيه، وإن تعاقبا عليه، لاختصاص الحكم بصاحب السوية، وتحقيق ما هناك : أن من وجد على بدنه، أو ثوبه المذكور المني الممهود، ولم يمتنع كونه منه وجب عليه الغسل وإن لم يتذكر احتلاماً، لمقبولة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، في الرجل يرى في ثوبه المني بعد ما يصبح، ولم يكن رأي في ماله أنه احتلم قال: « فليغسل، وليغسل ثوبه، ويعيد صلاته »^(٢) .

واعترف في إيجاب الغسل بعدم امتناع كون المني منه، إذ لو امتنع ذلك عادة، كأن وجد على ثوب مني لا يمكن احتلامه، بخلاف من يمكن احتلامه كمن بلغ اثني عشرة سنة، كما ذكره المصنف في المنتهى^(٣)، فانه يحكم بكونه منه، وتلحقه أحكام الحباية، ويحكم سلوعه، ومن هنا يعلم أن إطلاق العبارة لا بد من تقييده.

قوله : (بخلاف المشترك) .

أي: فانه لا يجب الغسل على واحد من المشتركين بوجدان المني، ويتحقق الاشتراك بكونها معاً دعة مجتمعين فيه، كالكساء الذي يفرش، أو يلتحف به، وكذا لو تعاقبا عليه وحمل صاحب الثوبة، ولا فرق في ذلك بين أن يكون وجدان المني بعد القيام، أو قبله مع حصول الاشتباه، خلافاً للشيخ^(٤)، فان اعتبار الاشتراك عنده مشروط بوجدانه بعد القيام.

وإنما لم يجب لامتناعه، فان إيجابه عليها يقتضي إيجاب الغسل بغير سبب، للقطع سراءة أحدهما، ولا يكون تكليف مكلف مقبلة لتكليف آخر، ولأن كل واحد منها متيقن للطهارة شاك في الحدث، وإيجابه على واحد معلوم البطلان أيضاً، فلم يبق

(١) التهذيب ١، ١١٩ حديث ٣١٤

(٢) الاستبصار ١، ١١١ حديث ٣٦٧.

(٣) المنتهى ١، ٨٠

(٤) الباه ٢٠

ويسقط الغسل عنها، ولكل منها الائتمام بالآخر على اشكال، ويعيد كل صلاة لا يحتمل سبقها.

إلا السقوط، لكن يستحب لكل منها الغسل الرابع، حقطع بأن أحدهما حب، ويتوبان الوجوب كما في كل احتياط، ولو علم الخنب منها بعد ذلك دلوحه وجوب لاعددة. قوله: (ولكل منها الائتمام بالآخر على اشكال).

ينشأ من سقوط اعتبار هذه الجنابة في نظر شارع، ولهذا يجوز لكن منها لبث في المساحد، وقراءة لعرائم، وكل مشروط بالطهارة، ولأن كل منها متيقن للطهارة شاك في الحدث، ولأن صلاة المأموم متوقفة على صحة صلاة الامام طاهراً، وهو ظاهر اختيار المصنف في المنتهى (١) وفي جميع الدلائل يظهر لمسح بصمري في الأول، والكبرى في الأخيرين.

ومن أن سقوط بعض أحكام احسانة إنما كان لتعذر العلم بالحسب المستمر للمحدور، وهو مستف في موضع النزاع، لقرينة حال المأموم بعد كونه حساً، أو مؤتماً محب، وإيا ما كان ينزم البطالان، وهذا مختار شيخنا الشهيد، وولد المصنف (٢)، وقطع به صاحب المعتر (٣) وهو الأقوى.

وضابط ذلك أن كل فعل لا تتوقف صحته من أحدهما على صحته من الآخر، ولو توقف معية صحيح منها، وما كان متوقفاً لانشائه عليه كصلاة المأموم، أو لكونه لا يصح إلا معه كما في الجمعة إذا تم العدد بها لا تصح المتوقفة، ففي الأولى صلاة المأموم الذي وقع له الاشتباه باطله حصة، وأما في الثانية فلا تصح الجمعة أصلاً إذا علم الحال عند المصلين، وإلا فصلاة من علم حصة، وكذا العيد الواجبة، وما عدا ذلك من دخولها إلى المسجد دفعة، وقراءتها المرئم، ونحوه لا يحرفه قطعاً، وإن توهه بعض القاصرين (٤).

قوله: (ويعيد كل صلاة لا يحتمل سبقها).

أي: يعيد واجد للتي على ثوبه، أو ملبسه كل صلاة لا يحتمل سبقها على

(١) المنتهى ٦: ٨١.

(٢) إصباح الفوائد ٦: ٤٦.

(٣) المعتر ٦: ١٧٩.

(٤) قال السيد العملي في مفتاح الكرامة ١: ٣١. (وحددت من صرح به الا لصمري في كشف الالتباس)

ولو خرج مني لرجل من المرأة بعد العسل لم يجب الغسل، إلا أن تعلم خروج منيها معه، ويجب الغسل بما يجب به الوضوء.

الاحتلام، فهذا من أحكام واحد لني، وما يسبها معترض، ويسدح في ذلك ما علم سبقه، وما شك فيه، فيبعد من آخر نومه لأصالة البراءة متعدها، وأصالة صحة ما فعله، وأصالة عدم تقدم المفسد.

وقال في المبسوط . يبعد جميع القنوت من آخر غسل رفع للحدث، (١) وكأنه يطرأ احتمال لتقدم فيوجب رعاية الاحتياط، وليس يجتهد لما تقدم، إلا أن يحمل على تعقب التومة لأحيرة للعسل من غير فصل، أو على ما إذا لس ثوباً ونام فيه، ثم نزع وصل في غيره أياماً، ثم وجد لني فيم على وجه لا يحكم بكونه من غيره، فإن في هذين الموضعين يتخرج الحكم على قولين معاً.

هذا بالنسبة إلى الحدث، لقا بالنسبة إلى الخنث فلم يتعرض إليه المصنف، وحكمه وحب إعادة ما بقي وقته من القنوت المحكوم بتأخرها عن هذا الحدث لا ما حرج، بناء على إعادة الجاهل بالندسة في الوقت، وتصويره متكاملاً عن الحدث في هذا المرض دقيق.

قوله : (ولو خرج مني لرجل من المرأة بعد العسل لم يجب الغسل، إلا أن يعلم خروج منيها معه).

لا كلام إذا علمت أحد الأمرين من خروج منيها معه وعلمه، إنما الكلام فيما إذا شككت، فظاهر العبارة عدم الوجوب، لأصالة البراءة وأصالة عدم الخروج، وقيل . يجب (٢) إذ الأصل في الخارج من مكف أن يتنق حكمه به إلى أن يتحقق المسقط له، ولا بأس به لما فيه من الاحتياط، وتحقيق البراءة معه.

قوله : (ويجب الغسل بما يجب به الوضوء).

أي: بماء ظاهر مملوك، أو في حكمه.

(١) لمبسوط ١، ٢٨.

(٢) قاله الشهيد في دروسه .

وواجباته: النية عند أول الاغتسال، وبحوزة تقديمها عند غسل الكفين مستدامة للحكم الى آخره، وغسل جميع البشرة بأقل اسمه بحيث يصل الماء الى منابت الشعر وإن كشف، وتحليل كل ما لا يصل اليه الماء إلا به، وتقديم الرأس، ثم الجانب الأيمن، ثم الأيسر.

قوله: (وواجباته: النية عند أول الإغتسال).

أي: مقارنة لأوله، إتما استحباباً، كعند غسل الكفين كما سبق في الوضوء، أو وجوباً مضيئاً، وهو عند ابتداء غسل جزء من عضو الأول - أعني: الرأس و الرقبة - ويرى أطلق على المجموع لرأس تطيباً، لأنها ثمرة عضو واحد، ولا قرينة في نص الأعضاء، فلا حرج إذا نوى عند أي جزء كان من عضو الأول.

ويستفاد من قول المصنف: (وبحوزة تقديمها عند غسل الكفين) أن المراد بأول الاغتسال في العبارة أول الشروع في غسل البدن، وذكر المصنف (١) وشحنا الشهد (٢) ما حاصله أن استحباب غسل يدين هو غير مفيد بما سبق في الوضوء.

قوله: (بحيث يصل الماء إلى منابت شعر وإن كشف).

لأن الحكم هنا منوط بالبشرة، أما الشعر فلا يجب غسله إلا أن يتوقف غسل البشرة عليه كما سيأتي.

قوله: (وتحليل كل ما لا يصل إليه ماء إلا به).

لوقل: وتحليل كل ما لا يصل لماء إلى لبشرة إلا بتحليله كان أولى.

قوله: (وتقديم الرأس، ثم الجانب الأيمن، ثم الأيسر).

المراد بالرأس هنا: الرأس المعروف مع الرقبة تغليباً، ولا ريب أن الحد المشترك يجب غسله مع كل عضو من باب المقتعة، وما كان من الأعضاء متوسطاً بين الجانبين - وهو العورتان والشرقة - فلا ترجيح لمسه مع أحد الجانبين على الآخر، بل يتخير المكلف في غسله مع أي جانب شاء، وغسله مع الجانبين أولى، وليس من ذلك عظام الصدر كما قد يتوهم، إذ ليست هذه أعضاء عروفاً.

(١) قاله في المنتهى ٨٥٦.

(٢) لذكرى ١٠٤.

فان نكس أعداد على ما يحصل معه الترتيب، ولا ترتيب مع الارتماس وشبهه.

قوله: (ولا ترتيب مع الارتماس وشبهه).

شبه الارتماس: الاعتسار تحت لطر لعزير، والميزاب، ولا يعد ذلك ارتماساً، لأن المراد به استعطي بالماء، أخذاً من الرمس، الذي هو التغطية والكتمان^(١)، وفي موط الترتيب بها معاً خلاف بين الأصحاب، أظهره السقوط بالأول خاصة، لصحيح زرارة، والحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا ارتمس للجنب في الماء ارتماساً وحده أجراه ذلك من غسله»^(٢).

وحده لاستدلال أن الارتماس الوحدة عرفاً لا تصدق مع المطر والمبراب، وكذا مجرى الماء الصبيق، بخلاف نحو النهار الواسع والحوص، فإنه يسمط الترتيب بالارتماس فيه كما قلناه.

وقيل يترتب حكماً، فمسير وجوب اعتقاد المعتدل الترتيب، وربما فتر بأن الغسل يترتب وإن لم يتعمد، وتظهر فائدة التمسرين فيمن وحده لم تغسل، فبعد على الأول، وبغسلها على الثاني، وفي صدر العمل مرتباً فبيراً بالارتماس على الثاني دون الأول، كما قال في الذكرى^(٣).

وربما توهم بعض لظنة، إن الارتماس عبارة عن شمول الماء البدن كله في زمان واحد، بحيث يحيط بالأسافل والأعلى حممة، كما توهمه عبارة لالعية^(٤)، وليس بشيء، لأن الاعتبار في الارتماس ما دون عليه الحديث، وهو ارتماسه واحدة عرفاً، إذ لا يراد بالواحدة واللعة في أمثال ذلك إلا المعنى العربي، ولأن الارتماس شرع تحميماً كما يظهر من الأخبار^(٥)، وهذا معنى مناسب للتخفيف مع تعذره في بعض المكلفين، وعبارات الأصحاب مشحونة بما ينافيه.

وبالجملة فهو أهون من أن تتصلى لرده، فإنا لا نعلمه قولاً لأحد من معتبري

(١) لسان العرب (رمس) ١٠١: ٦

(٢) الكافي ٤٣: ٣٣ حديث ٥، تهذيب ١: ٤٨٩: ١ حديث ٤٢٢، ٤٢٣، الاستبصار ١: ٢٥٠: ١ حديث ٤٢٤.

(٣) الذكرى ١٠٢.

(٤) الالعية: ٣١.

(٥) الكافي ٤٣: ٣٣ حديث ٥، تهذيب ١: ٤٨٩: ١ حديث ٤٢٢، ٤٢٣، الاستبصار ١: ٢٥٠: ١ حديث ٤٢٤.

وفي وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف.

الأصحاب، ولا يتوهم دلالة شيء من أصول المذهب عليه، وإنما الذي يكفي المكلف أن يقارن بالنية شيئاً من البدن، ثم ينبع بالباقي منعماً في الماء، ثم تخلل ما لا بد من تحليله.

قوله: (وفي وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف).

طاس التشاكرين متأخري الأصحاب في أن غسل الجنابة هل هو واجب لنفسه، بمعنى أن حصول بجنابة كاف في وجوبه، أم وجوبه كغيره من الطهارات يتوقف على وجوب الغاية التي تطلب لأجلها؟ فقال المصنف (١) وجماعة (٢): بالوجوب، وقال المحقق (٣) وجماعة (٤): بالثاني.

و ندي يعنصب التطير، أن الطهارة لم تنصب عند الشارع إلا للعبادة المشروطة بها، كما ترشد إليه الآية في تصديرها بقوة حل اسمه: (إذا قم إلى الصلاة فاعسلوا) (٥). وشهد له إصاق الأصحاب على ذلك في باقي الطهارات، ومطع انتظر من جميع النظائر بمجرد المحجج المحتملة بعيد عن انظار الفقهاء، ومن ثم قال المحقق في المسائل المصرية: احرأح غسل الجنابة من دون ذلك تحكم بارد. ومما يؤيد ذلك، أن تصديق وجوب الغسل وتوسعته دائر مع تصديق وقت تلك العايات وتوسعته، فانه يشرب أن وجوبها هو منشأ وجوبه.

وأما الدلائل من الجانبين، فرجعها من حسب أصحاب القول الأول إلى تعليق الأمر بالغسل على حصول الجنابة، في مثل قوله عليه السلام: « إنما الماء من الماء » (٦)، وقوله عليه السلام: « إذا بقي الختانان فقد وجب الغسل » (٧)، وقوله تعالى: (وإن

(١) مختلف الشيعة ٢٩، مسمى لطلب ٩٣، ١.

(٢) مهم: بين حمرة في الوسيلة: ٤٣، وولد المصنف في إصباح الفوائد: ٤٧.

(٣) المعبر ١٧٧، شرائع الإسلام ١١١٩.

(٤) مهم: الشيخ في المبوط: ٤١، وابن إدريس في السرائر: ٦.

(٥) المائدة: ٦.

(٦) صحيح مسلم ١، ٢٦٩ حديث ٨٠-٨١، من ابن ماجة ١، ١٩٩ باب ١١٠، من أبي داود ١، ٥٥١ باب

(٧) الكافي ٣، ٤٦٣ حديث ٢، التهذيب ١، ١١٨ حديث ٣١١، الاستبصار ١، ١٠٨ حديث ٣٥٩.

وتستحب المضمضة، والاستنشاق، والغسل بصاع، وإمرار اليد على الجسد، وتخليل ما يصل إليه الماء.

كنتم جنباً فاطهروا (١).

(وربما احتج بأن (الفاء) تقتضي التعقيب، كما وقع للشارح ولد المصنف (٢)، وهو مردود، لأن المقتضي لذلك هو إفاء العاطفة، لا الواقعة في جواب الشرط (٣) ومن جانب أصحاب القول الثاني، إلى استعادة تعليق الوجوب بوجوب العاية من التعاطف الواقع في الآية، فإن الشرط المتكتم على الجملة يعنها، خصوصاً مع القطع بارادته في السابق واللاحق، ومفهوم الشرط حجة عند الأكثر، ومن مفهوم قوله عليه السلام: «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة» (٤).

ومما يرمى إليه قول أبي عبد الله عليه السلام وقد مثل من المرأة الجنب يأتيها الحيض أتمت؟: «قد جاء ما يفسد الصلاة فلا تمتل» (٥).

والحق أن الدلائل من الجائزين مستخرجة، ونرجح الثاني بما ذكرناه من المؤيدات منحصراً إلى أصل البراءة المقتضي لعدم الوجوب قبل الوقت، على أن الاطلاقات الواقعة في الأحاديث، لأولى معارضة بالاطلاقات في غير الحنابة، مثل قوله عليه السلام: «فمن نام فليتوضأ» (٦)، قال في الذكرى الأصل في ذلك أنه لما كثر علم الاشتراط اطلق الوجوب وعلب في استعمال (٧) فعل هذا المقتضى به هو القول الثاني.

وتظهر فائدة القولين فيما إذا غتسل بريء النعمة من مشروط بالغسل، فإنه ينوي الوجوب على الأول، والندب على الثاني.

قوله: (وإمرار اليد على الجسد).

أي: ذلك، وقيل بوجوبه، وهو ضعيف.

(١) المائدة: ٦.

(٢) إيضاح الفوائد: ١: ٤٧.

(٣) ما بين الحلالين ما فط من نسخة «ع».

(٤) الفقيه: ٦: ٢٢ حديث ٦٧.

(٥) الكافي: ٣: ٨٣ حديث ١، التهذيب: ١: ٣٧٠ حديث ١١٢٨.

(٦) سنن ابن ماجه: ١: ١٦١ حديث ٤٧٧، مسند أحمد: ١: ١١١، سنن البيهقي: ١: ١١٨، وفي جميع المصادر: (العين

وكاء الله من نام فليتوضأ).

(٧) الذكرى: ٢٣.

والاستبراء للرجل المنزل بالبول، فإن تعذر مسح من المقعدة الى أصل القضيب ثلاثاً، ومنه الى رأسه كذلك، وينثره ثلاثاً.

الفصل الثاني: في الأحكام

يحرم على المجنب قبل الغسل الجلوس في المساجد،

قوله: (ولا استبراء للرجل المنزل بالبول).

احترس بالرجل عن المرأة، فلا ستراء عليها على الأصح، لعدم اتحاد مخرج البول والمي بالنسبة اليها، والمنزل عن غيره، فلا يتعلق به ذلك الحكم، لأن البول لإخراج بقايا المني التي في المخرج.

د. نقرر ذلك، فقد قال جمع من الأصحاب بالوجوب^(١) وهو أحوط، لأن فيه محافظة على العسل من جريان المبطر عليه، وموافقة لقول معظم الأصحاب.

قوله: (فإن تعذر ...).

يشهد لهذا الأخبار الدالة على الإحتزاء بالاحتباء^(٢) في عدم إعادة العسل، فقد رُفِّها جمع من الأصحاب^(٣) على ما إذا لم يأت البول للمعتسل، جمعاً بينها وبين غيرها.

قوله: (الفصل الثاني في الأحكام: يحرم على المجنب قبل الغسل الجلوس في المساجد).

قيل: قوله: (قبل الغسل) مستدرك، وأحبب بأمرين

الأول: أقواها أنه جنب بعد العسل حقيقة عندما، ولتحريم إنها هو قبله.

الثاني: إنه يعلم ما يستباح بالعسل، فيحوز أن يموي.

الثالث: بقاء التحريم ما بقي جرمه بغير غسل.

ويرده إن المتبادر من قوله: (قبل الغسل) ما قبل لا تيان بشيء منه، فيمهم

منه زواله بالشروع فيه، ولو سلم دلالة على ما قبل إتمامه فيها متصادقان، فجمعها لا فائدة فيه.

(١) مهم: الشيخ المفيد في المقعة: ٦، والشيخ الطوسي في المبسوط: ٢٩، والاستبصار: ١١٨ باب ٧٢، وابن رهرة في انسية (الجوامع الفقهية): ٤٩٢، وسلاوي المراسم: ٣١.

(٢) نظرية التهذيب: ١٤٥ حديث ٤١١-٤١٢، الاستبصار: ١١٩ حديث ٤٠٤-٤٠٥.

(٣) مهم: بن حمزة في الوسيط: ٣٥ وسلاوي المراسم: ٣٢.

ووضع شيء فيها، والاحتياز في المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام.
ولو أجنب فيها يتم وجباً للخروج منها، ويجب أن يقصد أقرب
الأبواب إليه.

ويحرم عليه قراءة العزائم وأعضائها حتى البسمة إذا نواها منها،

وقوله: (الجلوس في المسجد) كمن يسفي أن يقول: استس في المساحد
مطلقاً، لأن التحريم ليس مقصوراً على الجلوس فيها، وانطهر أنه يدق باللبث التردد في
المسجد، لأن الدور مقصور على الاحتياز في غير مسجدين، والتردد لا يعد احتيازاً.

قوله: (ووضع شيء فيها).

أي: في المساحد، وهو أصح القولين، ولورد النص بالمنع منه^(١)، وقيل: أنه
مكروه^(٢)، وقيل: إنما يحرم إذا استمر اللبث^(٣)، وهو في الحقيقة راجع إلى عدم تحريم
الوضع.

قوله: (ويجب أن يقصد أقرب الأبواب إليه).

المراد به: بعد التيمم، هو كون التراب في موضع أحرم بعد عن انساب، فالظاهر
أنه يتم به ويخرج، لإطلاق النص بالتيمم^(٤).

قوله: (ويحرم عليه قراءة العزائم وأعضائها، حتى البسمة إذا نواها
منها).

البعض المقروء إما أن يكون بعضاً لا يعد إلا من العزيمة، لانتهاء مشاركتها
عسرها في ذلك البعض، أو لا يكون كذلك، وعن التقديرين فاما أن ينوي به كونه
من العزيمة، أو ينوي عدم كونه منها، أو لا ينوي شيئاً، فهذه صور مست.

فمع السية للعزيمة يحرم مطلقاً، ومع نية غيرها أو عدم السية بالكلية لا يحرم
المشترك، أما غيره فيحرم في الثاني بصدق، وفي الأول تردّد يطرّفه إلى أن القرآن

(١) على الشرائع ٢٨٨-٦ باب ٢١٠ حديث ١

(٢) القائل سألني المرسوم ٤٢.

(٣) قاله ابن فهد في المختصر في شرح المختصر، كما في مفتاح الكرامة ٣٢٤-٦.

(٤) الكلي ١٣-٧٣ حديث ١٤، التهذيب ١: ٤٠٧-١ حديث ١٢٨٠.

ومس كتابة القرآن، وما عليه اسم الله تعالى أو أسماء الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام،

يخرج عن كونه قرآناً بالنية، وسيأتي مثله - إن شاء الله تعالى - في باب التكلم بالقرآن في الصلاة لإفهام الغير.

فروع: لو تكلم ببعض كلمة من العريضة ساوياً ذلك، فإن عرض به في خلال التطق بها سكوت وقد أورد التطق بها فلا شبهة في التحريم، أما لو قصد التطق ببعض هي تحريمه تردد من أنه بعض للقرآن فيحرم، ومن إمكان القدح في كونه بعضاً، لأن بعضيته للقرآن بما هو حاد كونه بعض الكلمة، وذلك غير متحقق في الفرض.

قوله: (ومس كتابة القرآن).

لمراد بكتابة القرآن: صور الحروف، ومنه نحو التشديد، والمد، وهل الإعراب كذلك؟ فيه وجهان. وهل المراد بـ **مصور** بالحروف مصق رقومها أم الرقوم المقررة في رسم المصحف، وفي علم الخط، حتى لو كان شيء يكتب بالألف فكتب بمره، أو بالعكس، أو كان حرف لا يكتب أصلاً فكتب لا يحرم منه؟ وجهان أيضاً.

ويعرف كون المكتوب قرآناً أو اسم الله أو أبي وإمام كونه لا يحتمل إلا ذلك كتابة الكرسي ومحو ذلك، وبالنسبة، وإن كتب المكتوب مع قطع النظر عن النية محتملاً. وإن اتنى الأمور واحتمل فلا تحريم.

ثم الرد بالنسبة الملائقة بحرف من العشرة، أما الشعر والسن فلا، لعدم صدق اسم السن عليها عرفاً، وفي الطاهر تردد.

قوله: (وما عليه اسمه تعالى).

على ظاهر العبارة مؤاخذه، لأن الحرام مس اسمه تعالى لا مس ما عليه الاسم، وإن كان طاهر الزاوية كذلك (١)، إذ هو حرم يحرم مس ما عليه القرآن بطريق أولى، وأصحابنا لا يقولون به.

وتدعى به أسماء الأنبياء، والأئمة عليهم سلام عند الأكثر (٢)، والمصنف في

(١) التهذيب ١٢٦: ١ حيث ٣١٠، الاستبصار ١١٣ حبيب ٣٧٤

(٢) منهم من حملة في رواية ٤٥، ومن البراج في نهج ٣١، ونشهد في اللمعة ٢٠.

ويكره الأكل والشرب إلا بعد المضمضة والاستنشاق، والنوم إلا بعد الوضوء،
والخضاب

المنتهى بعد أن حكى عن الشيخين التحريم، قال: إنه لم نجده حديثاً مرقوياً (١)، قال
إلى الكراهية، والتحريم أظهر، لأن للاسم خطأ من المسمى، ولمناسبة التعظيم،
ولموافقة كبار الأصحاب.

قوله: (والأكل والشرب إلا بعد المضمضة والاستنشاق).

لورود الهي عنها قبل ذلك (٢)، قال ابن مابويه: إنه يحاف عليه البرص (٣)
قال: وروي «إن الأكل على الجاية يورث الفقر» (٤)، وفي بعض الأخبار التهي عنها
مالم يتوضأ (٥)، وفي صحيح رواية، عن أبي حمزة عليه السلام غسل اليدين والمضمضة
والوجه، ثم يأكل ويشرب (٦)، وفي حديث عن أبي عبد الله عليه السلام الأمر بغسل
يده، وأن الوضوء أفضل (٧)، ولطف مرآته لهذا الإحتلاف قال المحقق في الشرائع:
ونحف الكراهية بالمضمضة والاستنشاق (٨) وظاهر كلام الأكثر أنها تزول، ولا
بأس به، وما راد في الأخبار من تركه على الأفضل.

ويبهي أن يراعى في الاعتداد بها عدم تراخي الأكل والشرب عنها كثيراً
في العادة، بحيث لا يبقى بينها ارتباط عادة، وتعدد الأكل والشرب، واختلاف
الماكول والمشروب لا يقتضي التعدد إلا مع تراخي الزمان، لصدق الأكل والشرب
على المتعدد، باعتبار كونها مصدرين.

قوله: (والخضاب).

للخضاب: ما يتلون به من حساء وعبره، وقد اختلفت الأخبار في الخضاب

(١) الخشبي ١: ٨٧، وانظر الميسوط ١: ٢٩.

(٢) الكافي ٣: ٥٠ حديث ١٢، ١٢، التهذيب ١: ١٢٩ حديث ٣٥٤، ٣٥٧ والمزيد راجع الوسائل ١: ٩٥٠ باب
٢٠.

(٣) الفقيه ١: ٤٧.

(٤) الفقيه ١: ٤٧ حديث ١٧٨.

(٥) الفقيه ١: ٤٧ حديث ١٨١.

(٦) الكافي ٣: ٥٠ حديث ١، التهذيب ١: ١٢٩ حديث ٣٥٤.

(٧) التهذيب ١: ٣٧٢ حديث ١١٣٧.

(٨) شرائع الإسلام ١: ٢٧.

وقراءة ما زاد على سبع آيات، وتشتد الكراهية فيما زاد على سبعين، وتحرم التولية اختياراً.

وتكره الاستعانة، ويجوز أخذ ماله في المسجد، والحوازي فيه.

لبيجب، ففي بعضها التهي عنه (١)، وفي بعض بي البأس عنه (٢)، فالجمع بينها بالكراهية متعين، لئلا يطرح شيء منها.

وكذا يكره للمحتصب أن يجت مالم يأخذ الخضا مأكده، فإن أخذ مأخذه فلا بأس، وقد وقع التصريح بالحكمين في بعض لأخبار (٣).

قوله: (وقراءة ما زاد على سبع آيات).

حكى في الذكرى عن ابن الجراح أنه سمع من قراءة ما زاد على سبع آيات، قال: وعن سلا في الأبواب تحريم القراءة مطلقاً (١)، وأحنا في المبسوط مع ما رد على سبع آيات أو سبعين (٢)، لروايت زرعة وكسماعة (٣)، وهما صيغتان بالقطع، وبأن زرعة وسماعة وفحيان، والمعتمد خوار ماعدا، العرائم، وكراهة ما زاد على سبع، والظاهر أن تكرير التسع غير مكروه، ولا فرق بين الآي تطويلة والقصيرة.

قوله: (وتكره الاستعانة).

المراد بها. طلب المعونة على إيجاد حقيقة الغسل، بنحو صب الماء لا بنحو

إحصاءه.

قوله: (ويجوز أخذ ماله في المسجد).

تدل عليه صحيحة عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأله

(١) التهذيب ١: ١٨١ حديث ٥١٨، ٥١٩، الاستبصار ١: ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣،

فروع :

أ: الكافر المحبب يجب عليه الغسل، وشرط صحته الإسلام، ولا يسقط بإسلامه، ولا عن المرتد. ولو ارتد المسم بعد غسله لم يبطل.

ب: يحرم مس المنسوخ حكمه خاصة دون المنسوخ تلاوته خاصة.

عن الحب والحنص يتناولان من السجد المتع يكون فيه، قال: «نعم، ولكن لا يصحان في السجد شيئاً» (١).

قوله: (الكافر المحبب يجب عليه الغسل، وشرط صحته الإسلام، ولا يسقط بإسلامه، ولا عن المرتد).

وحوب الغسل على الكافر الأصلي كثيره، وكذا مائر التكبيات، فإذا أسمع سقط عنه أحكام التكليف مثل الصلاة، والصوم، والركاة، والكفارات، أما نحو استحاسة والحديث لأكر والأصغر، وما بينهما باقية لوجود المانع، ولا سلام إنها يسقط نحو ما ذكرناه، فحاطب بالغسل والوصوء وإزالة التحاسة لما يتحدد من الصلاة.

ولو سلم في غير وقت صلاة لم يكن عليه شيء من ذلك، لأن لغسل والوصوء والإزالة لا يجب شيء منها في نفسه، وعلى ما يراه المصنف من أن غسل الجانة واجب لنفسه يتخرج بحوب، ولا يسقط بإسلامه، بوجوب مقتضي له وهو الحديث في كل زمان، إلى أن يحصل الرفع به. ولو تعمق إسلامه في وقت الصلاة فوجب الغسل والصلاة ثابت في حقه على القولين.

أما المرتد فإن تكليفه في حال رذته وبعد عوده إلى الإسلام بحاله، لأنه مأخوذ بأحكام الإسلام على كل حال، سواء كانت رذته عن فطرة، أو ملة.

قوله: (يحرم مس المنسوخ حكمه خاصة، دون المنسوخ تلاوته خاصة).

التشقييد بـ «خاصة» في المسألتين يقتضي أن تكون الصور ثلاثاً، واعتبار التسخ يشعر بصورة رابعة: المنسوخ حكمه وتلاوته، المنسوخ حكمه دون تلاوته، وعكسه، ما لم ينسخ حكمه ولا تلاوته.

ج: لو وجد بللاً مشتبهاً بعد الغسل لم يلتفت إن كان قد بال أو استبرأ، وإلا أعاد الغسل دون الصلاة الواقعة قبل الوجدان.

فأما المنسوخ حكمه وتلاوته، كما روي عن عائشة، أنه كان في القرآن عشر رصعات محرّمات فمسحت (١)، فلا يحرم منه، وكذا المنسوخ تلاوته دون حكمه، كآية لشيخ والشيخة، وهي: انشيخ والشيخة إدا ربنا فارحمهما ابنة نكالا من الله والله عزيز حكيم (٢)، فإن حكمها باق وهو وحوب برحم إذا كانا محصين.

ويؤشّد أن يكون بعض ما روي من قراءة ابن مسعود من هذا النوع، وإنما لم يحرم من هذين لأن محرم المس تابع للإسم، وقد جرح نسخ التلاوة عنه، فبقى على الأصل.

وأما المنسوخ حكمه دون تلاوته فكثير من آية لصدقة (٣)، وآية وحوب ثبات عشرين لائتين (٤) ونحو ذلك، وتحريم المس هنا كصدق إسم القرآن مقتضي له. واعلم أن «حاصة» في الحمتين منصوب على الحال من حكمه وتلاوته، وإن كان ظاهر اللفظ قد يوهّم كون صاحبه هو المنسوخ فيها، وهو باطل لتباين معنى الحملتين حينئذ، ولفساد المعنى، ولو وصل هذا بتحريم من القرآن المذكور أولاً فقال: ويحرم من كتابة القرآن وإن نسخ حكمه، لا يسخن تلاوته، لكان أحسن وأبعد عن الوهم.

قوله: (لو وجد بللاً مشتبهاً بعد الغسل لم يلتفت إن كان قد بال أو استبرأ، وإلا أعاد الغسل دون الصلاة الواقعة قبل الوجدان).

قد يسأل عن مرجع التصير في (وحد) فيحاط بعدم وجود مرجع صريح، لكن لسياق يقتضي عوده إلى المعتسل أو الجنب، لأنه انحدث عنه ولا يستقيم، لأن هذا الحكم إنما هو للمعزل دون غيره، فانه مع اشتباهه بخارج لا عمل عليه قطعاً.

(١) صحيح مسلم ٢: ١١٧٥ حديث ٢٥، سنن أبي داود ٢: ٢٢٣ حديث ٢١٦٢، سنن الترمذي ٢: ٣٠٩ باب

٣ من الرصع، انوطاً ٢: ٦٠٨ حديث ١٧ من الرصع، سنن الباقمي ٢: ١٥٧ باب كم رصعة تحرم.

(٢) رواه الحاكم في مستدركه ١: ٣٦٠، وحكاها البيهقي في الإتيان ٣: ٨٦.

(٣) الجمادة ١٢.

(٤) الأنعام ٦٥.

ويمكن أن يجاب بأن ذكر الاستبراء يعني كون المراد المسر، لما أسلفه من اختصاص الاستبراء به، وحينه فالمعتل -وقد نزل- لو وجد بدلاً مشتبهاً بعد الغسل لا يلتصق إن كان قد سال واستبر، فلا يحتم عليه إعادة الغسل، ولا فعل الوضوء اتفاقاً، لاستفاء المقتضي، ولما روي عن أبي عبد الله عليه السلام سعة طرق من عدم إعادة الغسل لمن مال قبته (١).

وما روي من أن ابن شنبه بعد الاستبراء لا يكون بولاً يعني الوضوء (٢)، ولو تنى الأمران أعاد الغسل، لأن مظاهر أن الخارج مبي، إذ الغالب تخلف أحراء منه في المحرج، ومظاهر أن حروجه موجب للغسل، وقد دل عليه عدة أخبار (٣).

وفي بعض الأخبار لاكتفاء ما يوصوه (١)، ويظهر من كلام الصدوق اختياره (٥)، ويشكل بأن الظاهر أن الخارج مبي، وجميع الأصحاب على خلافه، وفي بعضها إطلاق عدم إعادته (٦)، وحملها الأصحاب على من تعذر منه البول فاحتد، وفي بعضها عدم إعادته تناسي (٧)، واحتمله الشيخ (٨) وهو مشكل، فإن الأسباب لا يعترق فيها التناسي والعامد.

ولو مال ولم يحتد فعليه الوضوء، لأن البول يدفع أجراء التي المتعلقة فيبول احتمالاً، بخلاف نقاب البول، وقد رواه معاوية بن ميسرة عن أبي عبد الله عليه السلام (٩)، ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (١٠)، ولو احتد ولم يبل، قال

(١) الكافي ٤٩٣ حديث ٢، الفقيه ٤٧١ حديث ١٨٦، التهذيب ١٤٣: ١٤٣ حديث ٤٠٨، ٤٠٨، والمريد راجع الوسائل ١٧١: ١٧١ باب ٣٦.

(٢) الكافي ٤٩٣ حديث ٢، التهذيب ١٤٤: ١٤٤ حديث ٤٠٨، ٤٠٨، الاستيعاب ١١٩: ١١٩ حديث ٤٠٣، ٤٠٣.

(٣) الكافي ١٩٣: ١٩٣ حديث ١، التهذيب ٢٧: ٢٧ حديث ٧١، ٧٠.

(٤) الكافي ٤٩٦: ٤٩٦ حديث ٤، الفقيه ٤٧١: ٤٧١ حديث ١٨٦، ١٨٦، التهذيب ١٤٤: ١٤٤ حديث ٤٠٨، ٤٠٨، الاستيعاب ١١٨: ١١٨ باب وجوب الاستبراء.

(٥) المقنع: ١٣.

(٦) التهذيب ١١٥: ١١٥ حديث ٤١٢، ٤١٢، الاستيعاب ١١٩: ١١٩ حديث ٤٠٥، ٤٠٥.

(٧) التهذيب ١١٥: ١١٥ حديث ٤٠٩، ٤٠٩، الاستيعاب ١٢٠: ١٢٠ حديث ٤٠٧، ٤٠٧.

(٨) التهذيب ١٤٥: ١٤٥.

(٩) التهذيب ١٤٤: ١٤٤ حديث ٤٠٨، ٤٠٨، الاستيعاب ١١٩: ١١٩ حديث ٤٠٣.

(١٠) التهذيب ١٤٤: ١٤٤ حديث ٤٠٧، ٤٠٧، الاستيعاب ١١٩: ١١٩ حديث ٤٠٢.

كان متمكناً من سول أعاد العسل قطعاً، وإلا فوجهال:

أحدهما: الإعادة، لعدم تأثير الاحتياط في إحراج أجزاء التي المتحلّفة، وعموم الأحبار بإعادة من لم يبل (١)، وعدم إمكان سول لا يزيل حكم الخارج.

والثاني: عدم إعادة واحد من الوضوء والعسل، لعدم العلم بكون الخارج ميتاً، وأصله البراءة، وإيجاب الإعادة بما تقدمه للذليل لا يقتضي الوضوء بها ولفتوى الأصحاب، وحبهم ما ورد من عدم إعادة من لم يبل على من تعذر منه البول، وهو الأطهر، وبه أفتى شيخنا (٢)، ويلوح من عبارة المصنف هنا، حيث قال: (والاستبراء بالبول فإن تعذر مسح ...) وتوقف في المنتهى (٣).

إذا تقرر ذلك، فتقيد المصنف البهر بكونه ميتاً يحترز به عن المعلوم كونه ميتاً فيجب العسل، أو سولاً فيجب الوضوء، أو غيرهما فلا شيء في جميع الأحوال.

وقوله: (لم يلتفت) إن حمل على عدم إعادة لعسل بالعناية - أي - لم يعد لعسل إن كان قد نال - صححت العبارة، و - لم تكن دالة على إعادة الوضوء وترك الاستبراء، إلا أن يقال: قد علم هذا مما سبق في باب الاستبراء.

وكذا قوله: (أو استبرأ) إذا حمل على تعذر البول - كما يشعر به ما تقدم من كلامه في الاستبراء بالبول - لم يبق على عبارة مؤرخة، إذ التقدير حينئذ هو واحد للأشياء، لم يعد لغسل إن كان قد نال، أو استبرأ مع تعذر البول، وإعادة الوضوء في الآتون دون الثاني معلومة مما سبق، ولو بالواحد واستبرأ فلا شيء بطريق أول.

وقوله: (وإلا أعاد الغسل) معناه: لو لم يبل ولم يستبرأ - عند تعذر البول، أو استبرأ مع مكانه أعاد الغسل.

وقوله: (دون الصلاة الواقعة قبل نوجدان).

شارة إلى أن الخارج حدث حديث، لأن انتقال التي عن محله الأصلي غير

(١) الكافي ٤٩٣، تنقيح ١٧١ حديث ١٨٦، ١٨٧، نهج ١٤٣ حديث ٤٠٨، ٤٠٩، لاستيعار ١١٨:١ باب وضوء الاستبراء.

(٢) الذكرى: ١٠٣.

(٣) المنتهى ١: ٩١-٩٢.

« لا موالاة هنا، نعم يشترط عدم تجدد حدث أكبر أو أصغر، فإن تجدد أحدهما في الأثناء أعاد فيها على الأقوى.

موجب للفعل عندنا وإن صار في الاحتيال، إنما للحدث خروجه كسائر الأحداث سواء الرجل والمرأة، ونقل بعض علمائنا نقول بوجوب إعادة الصلاة أيضاً (١)، وهو مذكور في حديث محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج بعدما اغتسل من إحليله شيء قال: « يغتسل ويعيد الصلاة » (٢)، وهو منزل على وقوع الصلاة بعده، توفيقاً بينه وبين غيره.

قوله: (لا موالاة هنا)

أي: معصيتها السابقين في الوضوء، كهي المتابعة ومراعاة الجفاف، وهو مذهب جميع الأصحاب، ورواه في الكافي والتهذيب عن علي عليه السلام (٣) وهذا بالنظر إلى نفس الفعل، أما إذا حصل مقتضى لوجوبها فأنها تحسم كما إذا نذرها فإن نذرها يستعد لاستحبابها، وكذا يوصاق الوقت، أو توقع فقد الماء إذا كان الفعل واجباً لا اشتغال النية بمشروط به عندنا، ومطلقاً عند آخرين.

وهل يجب إذا خاف فجأة لحدث كما في السلس والمبطون؟ ينبغي على وجوب الاعادة بتحليل الحدث الأصغر، وسيأتي تحقيقه، أما إذا خاف فجأة الأكبر، فتجب محافظة على سلامة العمل من الإبطال مع احتمال العدم، إذ الإبطال غير مستند إليه، نعم يجب الاستئناف.

ولو كان الحدث الأكبر مستمراً اشترط لقحة الفعل الاتباع، لعدم العقوبة سوى القدر الضروري، وكذا القول في الوضوء.

قوله: (نعم، يشترط عدم تخلل حدث أكبر أو أصغر، فإن تجدد أحدهما في الأثناء أعاد فيها على الأقوى).

لخلاف إنما هو في تخلل الأصغر، إذ لا كلام في أن تخلل الأكبر موجب

(١) نقله ابن إدريس في لسانه: ٢٣

(٢) التهذيب ١٤٤: ١ حديث ٤٠٧، الاستبصار: ١١٩ حديث ١٠٢

(٣) الكافي ٤٤: ٣ حديث ٨، والتهذيب ١٣٤: ١ حديث ٣٧٢

لغسل، إلا أنه إذا احتلف في بعض المجموع فقد حُتف في المجموع من حيث المجموعة. واعلم أن قوله سابقاً: (لا موالاة هـ) لما أشعر بجواز تحلل ما ليس من أعمال الغسل بينها، استثنى من ذلك تحلل الحدث بقوله: (نعم بشرط...)، فإن «نعم» في مثل هذا التركيب تفيد معنى الاستدراك والاستثناء بحسب الاستعمال، وللاصحاب في وقوع الحدث الأصغر خلال العس ثلاثة أقوال:

أحدها: الإعادة، ذهب إليه المصنف، وجماعة من الأصحاب^(١)، محتجين بأن الأصغر لو وقع بعد الغسل بكماله أبطل، فأبغضه أولى بالاطلاق فيعبد، ومعلوم بطلان الأولى، فإن الغسل لا يبطل بالحدث، وإنما تزول الإباحة فيجب للطهارة الضعوى، ولو بطل لوحث إعادته، والبيع مترجعه إلى الثانية، إذ من حمها محل لراع، ولو سلمت فاللازم هو فعل الوضوء لا الإعادة

واحتج الشارح بأنه قد أبطل تأثير ذلك العس في الإباحة، وكما أبطل تأثيره في الإباحة أبطل تأثيره في رفع الحدث^(٢) ونيس بشيء، لأن الإباحة التي ادعى إبطالها، إن أراد بها الإباحة المترتبة على رفع الأكبر فموسع، فكيف يبطل الأصغر المؤثر في الأكبر؟ وإن أراد بها المترتبة على رفع الأصغر، فلم يعمل ليس رافعاً للأصغر، لأن رفع الأصغر إنما هو الطهارة الضعوى، باتفاق جميع الأصحاب، ومع الحاشية يتسع فعلها، ويسقط حكم الحدث الموجب لها.

واحتج في الذكرى بأن الحدث لا يخلو عن أثره مع تأثيره بعد الكس، والوضوء بمقتضى في عسل الجنابة^(٣).

وضفه ظاهر، فإن أثر الحدث الأصغر لا يظهر مادام الأكبر موجوداً، وما لم يتم الغسل، فالحدث بحاله، ولو سلم عدم لا يكون أثره هنا كأثره قبل الشروع في الغسل؟ قال فيها: وقد قيل: مروي عن لصادق عليه السلام في كتاب عرس الجوالس للصدوق^(٤). ومثل هذه الرواية لا اعتبارها في الاستدلال.

(١) مهم: واند بصدوق في العتبه ٤٩٠٦، والشيخ الطوسي في نهاية، ٢٢، والشهيد في النروس، ٦.

(٢) إيضاح بولند ٤٨:١.

(٣) الذكرى: ١٠٦.

(٤) الذكرى: ١٠٦.

هـ : لا يجب الغسل بغيبوبة بعض الحشفة، ويجب على مقطوعها لو غيب بقدرها،

القول الثاني: الاكمال والوصوء، ذهب إليه المرتضى (١)، والمحقق (٢)، لأن تأثير الأصفر وحب الوضوء بعد الكمال يقتضي ذلك قبله بطريق أول، وفي الأولوية نظر، فإن الحدث حاصل بعد الكمال، إيا أثر الحصول بعد ارتفاع الحدث، وحصول لا باحة لا مكان تأثيره حينئذ، بخلاف ما قبله بقاء الجنابة.

فان قيل: أنظر تأثيرها ما مضى في رفع الأصفر.

قلا: ما مضى غير موثري في رفع الأصفر لا ضحلاله مع حدث الجنابة، وصلاحيته تأثيره في الأكبر بحاله هذا، مع أن هجوم الأخبار في الوضوء مع غسل الجنابة ياتي ذلك (٣).

الثالث. الاكتفاء بالانكشاف، ذهب إليه إمام الجراح (٤)، وابن إدريس (٥)، وهو أظهر الأقوال وأمتها، وعليه لغوى، وصم الوضوء أحوط، وكما الاحتياط لجمع بين الاعادة و الوضوء هذا إذا غسل مرتباً، ولو اغتسل مرتباً وأحدث، فإن كان بعد النية وشمول اليد بالماء والوضوء، أو قبلها فلا شيء، أو بعد النية وقبل تمام الإصانة اطرد الخلاف السابق، وكلام المذكور (٦) لا يحلوم شيء.

قوله : (لا يجب الغسل بغيبوبة بعض الحشفة، ويجب على مقطوعها، لو غيب بقدرها).

أما الحكم لأول، فمستند مفهوم قوله عليه السلام: «إد تلي الختانان فقد وجب الغسل» (٧)، لكن يرد على العدة ما لو قطع بعض الحشفة فعيب الباقي، وحصل لا لتقاء المدكون، فإن ظاهر لعبارة تنفي الوجوب، والحديث يشبهه، والوجوب أظهر، إلا

(١) لم نجد القول في كتب سيد المرتضى المتوفرة من حكا، مع المحقق في المعتبر: ١٦٦.

(٢) المعتبر: ١٦٦، وشرع: ٢٨٠.

(٣) الكافي: ٥٠٣، حديث ١١٣، التهذيب: ١٣٩-١٤٣.

(٤) جواهر الفقه (المجموع الفقهية): ٤١١.

(٥) السرائر: ٢٢.

(٦) اندكرو: ١٠٦.

(٧) التهذيب: ١١٩، حديث ٣١٤.

وفي الملفوف نظر.

و: لو خرج النبي من ثقبه في الصلب فلاقرب اعتبار الاعتقاد وعدمه.

أن يبقى ما لا يتحقق معه إدخال شيء يعتد به عرفاً.

واعلم أن في رواية محمد بن إسماعيل لصحبة (١) تفسير التقاء الختانين بغيوبة الحشفة، وقد يناق هذا الحكم.

وأما الحكم الثاني، فستنده قوله: (إذا أدخله فقد وجب الفسل) (٢) وليس المراد إدخال الجميع قطعاً للاكتفاء بالحشفة، فتعين أن يراد به البعض، أعني الحشفة أو ما سواها، وفيه تكلف، ولا ريب أن الوحوت أحوط. قوله: (وفي الملفوف نظر).

يشأ من صدق الالتقاء، إذ المراد به التماس لا التماس لامتناعه، فإن ختان المرأة في أعلى الفرج، وبينه وبين مدخل الذكر ثقبية الوليد، من أن الالتقاء إنما يحمل على المعهود دون غيره، ولا تنفاه الاستمتاع، وبالأول أهي المصنف في المنهى (٣) وشيخنا الشهيد (٤)، ورتباً فترق بعض العامة بين ما إذا كانت اللفافة رقيقة وشفيفة، لعدم حصول اللذة في الثاني دون الأول (٥)، والوجوب مطلقاً أظهر. قوله: (لو خرج النبي من ثقبه في الصلب فلاقرب اعتبار الاعتقاد وعدمه).

إنما خص المسألة بخروجه من الصلب، لأنه مجراه الطبيعي، وهو موضع التردد، وكذا لو خرج من ثقبه في الاحليل أو في حصيته، أما لو خرج من غير ذلك فاعتبار الاعتقاد حقيق بأن يكون مقطوعاً به.

ووجه القرب أن إطلاق اللفظ يقتضي الحمل على المتعارف في الاستعمال والمتفاهم عند الإطلاق، وهذا لتدوره غير متعارف، فلا يحمل إطلاق اللفظ عليه إلى

(١) الكافي ٤٦: ٣، حديث ٢، التهذيب ١١٨: ٦، حديث ٣١١، الاستبصار ١٠٨: ١، حديث ٣٥٩.

(٢) الكافي ٤٦: ٣، حديث ١، التهذيب ١١٨: ١، حديث ٣١٠، الاستبصار ١٠٨: ١، حديث ٣٥٨.

(٣) المنهى ٨٣: ١.

(٤) الذكرى: ٢٧، الدروس: ٥، البيهقي: ١٤.

(٥) قاله أبو الفياض البصري، والقاسمي حبي. تنظر: المجموع ١٣١: ٢.

ز: لا يجب نقض لصف أثر إذا وصل الماء الى ما تحتها، وإن لم يمس الماء الشعر بجملته.

أن يصير متعارفاً، ويعد محرجاً للنبي عادة، كإخراج من غير التبيدين. ويحتمل ضعيفاً الوجوب مطلقاً، ولا يعتبر الاحتياط تمسكاً بظاهر قوله تعالى: (يخرج من بين القلب والثرائب) (١)، بين أن مجراه الطبيعي القلب، فإذا خرج منه ينبغي تعلق الأحكام به لعدم تغير اسمه ولا محله، ولقوله عليه السلام: «إنما الماء من الماء» (٢) وبطلان الحصر لا يمنع لإستدلال بما بقي من المعنى، وبهذا أتى المصنف في المنهى (٣) وفي الاستدلال شيء، والفتوى على الأول، وإن كان للاحتياط حكم آخر.

فرع: لو خرج المني بصورة الدم، قل العسل اشكال.

قوله: (لا يجب نقض الصف أثره).

إن قيل: لِمَ وجب غسل شعوري الوضوء، ولم يجب في العسل، إلا إذا توقف غسل الشرة على غسلها، مع أن ظاهر قوله عليه السلام: «نحت كل شرة حنابة، فبلوا الشعر، وانقوا البشرة» (١) الوجوب؟

قلنا: إنما وجب غسل شعر لوجه في الوضوء، لأنه عوض من غسل الشرة، لو وقع المواجهة التي أنيط به الحكم به، ولهذا وجب غسل ما بدا من بشرة الخفيف ولم يجب غسل المشرسل، وأما شعر اليدين، فوجب تبعاً وتغليظاً لاسم اليد على جميع ما نبت عليها وللإجماع، وأما في الغسل فقد انتفى الأمران.

والحديث معارض مما رواه الحلبي مرسلًا عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا تنقض المرأة شعرها» (٢) وهو مطلق، وإرساله متجبر بقبول الأصحاب له، وما رواه

(١) الطارق، ٧.

(٢) صحيح مسلم ١/٢٦٩ باب ٢١ حديث ٣٤٣، سنن ابن ماجه ١/١٩٩ حديث ٦٠٧، سنن النسائي ١/١١٥، سنن أبي داود ١/٥٦٦ حديث ٢١٧، سنن ترمذي ١/٧٤٩ باب ٨٦ حديث ١١٢، مستند أحمد

٥/٤٢١.

(٣) المنهى ١/٨٦.

(٤) سنن ابن ماجه ١/١٩٦ حديث ٥٩٧، سنن أبي داود ١/٦٥٦ حديث ٢٤٨.

(٥) الكافي ٣/٤٥ حديث ١٦٦، التهذيب ١/١٤٧ حديث ٤١٦، ٤١٧.

ح: لا يجزئ غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابة، بل يجب إزالة النجاسة أولاً، ثم الاغتسال ثانياً.

الجمهور عن أم سلمة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وآله: إني امرأة أشد ضفر رأسي، فأنقضه للجنابة؟ قال: «لا» (١)، ولم يسخصل، أيصل الماء بدونه أم لا؟ فيكون للعموم.

والضفر بالضاد المعجمة المفتوحة: الشرب ينسج بعصه على بعض، وفي معناه صحیح زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا مس الماء جللك فحسبك» (٢).

قوله: (لا يجزئ غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابة، بل يجب إزالة النجاسة أولاً، ثم الإغتسال ثانياً).

إنما وجبت ذلك لأنها سبب، فوجب تعدد حكمها فإن الشد دخل خلاف الأصل، ولأن ماء الفسل لابد أن يقع على محل صدره، وإلا لأجزأ العسل مع بقاء عين النجاسة، ولافعال الفليل، وماء الطهارة يشترط أن يكون طاهراً إجماعاً.

وذهب الشيخ في المبسوط إلى أن من اعتسل وعلى بدنه نجاسة، يرتفع حكم جنابته، وعنده أن يزول النجاسة إن كانت لم تنزل بالعسل، وإن رالت فقد أجزأ عن غسلها (٣).

وفي هذا الكلام أمران أحدهما: أن مطلق العسل كاف وإن بقيت عين النجاسة، وهو بعيد حتماً.

والثاني: أن غسله يجزئ عن غسليتين.

وقد خرج المصنف في بعض كتبه الاكتفاء بفسله للأمريين معاً إذا كان مما لا ينفصل كالكثير، واستثنى من القليل ما إذا كانت نجاسة في آخر العصور، فإن الغسله تطهره وترفع الحدث (٤).

(١) صحيح مسلم ١: ٢٥٩ حديث ٢٣٠، من ابن ماجه ١: ١٩٨ حديث ٦٠٣، من السنن ١: ١٣١ باب ١٤٩ من الطهارة، من أبي داود ١: ٦٥٦ حديث ٢٥١، من ترمذي ١: ٧١ حديث ١٠٥.

(٢) في الكافي ٣: ٢٢ حديث ٧، التهذيب ١: ١٣٧ حديث ٣٨١، الاستبصار ١: ١٢٣ حديث ٤١٧ «إذا مس جللك الماء فحسبك».

(٣) المبسوط ١: ٢٩.

(٤) المختلف ٣٢.

ط: لو وجد المرتمس لمعة لم يصبها الماء، فأقوى الاحتمالات الاجتزاء بغسلها، لسقوط الترتيب، ثم غسله وغسل ما بعده لمساواته الترتيب، ثم الاعادة لعدم صدق الوحدة.

المقصد السادس: في الحيض وفيه فصلان

والتحقيق: ان محل الطهارة إن لم تشترط طهارته أجزأ الغسل مع وجود عين النجاسة وسقائها في جميع الصور ولا حاجة إلى التقييد بما ذكره، خصوصاً على ما اختاره من أن القليل الوارد إنما يجس بعد الانفصال، وإن اشترط طهارة المحل لم تجزى، عسرة واحدة لفقد الشرط، والشائع عن أئمة الفقهاء هو الاشتراط، فالمصير إليه هو الوجه.

واعلم، أن قول المصنف (بل تجب إزالة النجاسة أولاً، ثم الإغتسال ثانياً) رتباً أو هم وحبوب غسل النجاسة عن جميع المحل قبل الإغتسال، لأن إزالة النجاسة عن بعض المحل إزالة لبعض النجاسة لاها، فلا يجرى غسلها تدريجاً، والإغتسال بحيث كلاً طهر شيئاً غسله، وليس كذلك قطعاً.

قوله: (لو وجد المرتمس لمعة لم يصبها الماء، فأقوى الاحتمالات الاجتزاء بغسلها ...).

ما جعله أقوى الاحتمالات لا يتجه على إطلاقه، لأنه إن تحلل بين غسلها وبين الغسل زمان كثير لم يصح، لما عرفت من أن الارتماس إنما يتحقق بارتماس واحدة، وما جعله بعده في القوة - وهو غسلها وعسل ما بعدها - لا وجه له أصلاً، إلا على القول بأن الارتماس يترتب حكماً أو نية، إلا أن الحديث ينفيه، لأنه ظاهر في عدم الترتيب.

وما جعله أضعف الاحتمالات - وهو الاعادة - هو الأصح مع طول الزمان، فحينئذ المقتضى به هو التفصيل بطول زمان، فيكون الأصح هو الثالث، وعدمه فالأصح الأول، والثاني لا وجه له.

قوله: (المقصد السادس في الحيض، وفيه فصلان).

لم يقل في غسل الحيض كما قد في غسل الجنابة، وكذا صنع في الاستحاضة والتقاس، ولعله إنما فعل هكذا لأن الغسل قد علم متأسبق، فلم يبق إلا أحكام

الاول: في ماهيته: الحيض دم يقذفه الرحم إذا بلغت المرأة، ثم يعتادها في أوقات معسومة غالباً لحكمة تربية الولد، فإذا حملت صرف الله تعالى ذلك الدم الى تغذيته، فإذا وضعت الحمل جلع الله تعالى عنه صورة الدم وكسائه صورة اللبن لاغذاء الطفل، فإذا خلعت المرأة من حمل ورضاع بقي ذلك الدم لا مصرف له فيستقر في مكان، ثم يخرج في الغالب في كل شهر ستة أيام أو سبعة أو أقل أو أكثر بحسب قرب المزاج من الحرارة وبعده عنها.

الدماء الثلاثة، فذلك عنوان الأبواب الثلاثة .

قوله: (الأول في ماهيته: الحيض دم يقذفه الرحم إذا بلغت المرأة، ثم يعتادها في أوقات معلومة غالباً).

الحيض لغة: السيل بقوة، يقال: حاض بواى إذا سال بقوة^(١).

وشرعاً دم يقذفه الرحم إلى تخره، والتنفيد بقوله: (عاباً) لتلا يخرج من التعريف بعض أفراد الحيض، وهو ما كان على خلاف الغالب، والاحتماع على أنه لا يكون قبل البلوغ، ومثاء دم التنفس لكنه يخرج بعد الأخير.

قوله: (لحكمة تربية الولد).

قد يسأل عن متعلق الجان فيحاج بأنه محذوف، يدل عليه سوق الكلام، أي خلق لحكمة تربية الولد، وقوله: (فإذا حملت ...) بيان لذلك، و« الله » فيه عاطفة.

قوله: (وإذا حملت ...).

من ثم قما تحيض الحامل والمرضع.

قوله: (ثم يخرج في الغالب في كل شهر ستة أيام).

المراد به: الشهر الهلالي، كما دلت عليه الأحبار^(٢) والعداءت، وقوله: (أو أقل

أو أكثر)، المراد به أقل من الستة و سبعة أو أكثر منها في كل شهر ليكون في حلة

الغالب، ولو أريد أقل من الشهر وأكثر منه لم يستقم، لأنه خلاف الغالب، بل يكون

(١) انظر: معجم العرب ٧: ١٤٢ مادة حيض.

(٢) الكافي ٣: ٩١ باب معرفة الحيض، التهذيب ١: ١٥١ حديث ٣ وهي مطلقة وليس فيها ما يدل على الهلالي.

وهو في الاغلب أسود يخرج بحرقه وحرارة ، فان اشتبه بالعدرة حكم لها بالتطوق وللقرح ان خرج من الأيمن .

مدلولاً عليه مفهوم الغالب ، والحازي (بحسب) يتعلق بقوله : (يخرج) وهو - بفتح السين - المقدان أي يخرج بمقدار قرب المزاج .

قوله : (يخرج بحرقه وحرارة) .

قد يسأل عن الفرق بين اللطيف ، فيجيب بأن الحرقه هي ما تجده المرأة من اللذع بحرارة الدم ، وقد كان الأئمة تأخيرها عن الحرارة ، كما في لفظ الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام : « دم الحیض حار تحد له حرقه » (١) وفي حديث آخر عنه عليه السلام : « دم الحیض حار عسيط أسود كدمع وحرارة » (٢) فذكر الحرارة مرتين ، ولعله أراد بإحداها معنى الحرقه ، فان اللذع يشعريها ، وزاد اللذع والعسيط ، وهو بالمهنتين : الطري .

وروى عن النبي صلى الله عليه وآله : « دم الحیض عسيط أسود محتدم » والمحتدم : الحار كأنه محترق ، يقال : حتم النار إذا شتد حرقه .

قوله : (وللقرح إن خرج من الأيمن) .

هذا هو المشهور ذهب إليه ابن بابويه (٣) ، والشيخ في النهاية (٤) وأكثر لأصحاب (٥) والمصنف في كتبه (٦) .

واختلف قول شيخنا الشهيد ، في بعض كتبه قال بالأول (٧) ، وفي بعضها قال بالثاني (٨) ، وفي المنها (٩) والمختلف (١٠) أسد الثاني إلى رواية الشيخ

(١) الكافي ٣ : ٩١ حديث ٣ ، التهذيب ١ : ١٥١ حديث ١٣١

(٢) الكافي ٣ : ٩١ حديث ١ ، التهذيب ١ : ١٥١ حديث ١٢٩

(٣) الفقيه ١ : ٥٤١ .

(٤) النهاية : ٢٤ .

(٥) مهم : ابن ادریس في اسراره : ٢٨ ، وابن سيدي في الجامع بشرائع : ١١ ، والشهيد في البيان : ١٦٦ .

(٦) ذكر ذلك في المختلف : ٣٦ ، والمنها ١ : ٩٥٥ ، والتذكرة ١ : ٢٦٦ .

(٧) الدروس : ٦ .

(٨) الذكرى : ٢٨ .

(٩) المنها ١ : ٩٥٦ .

(١٠) المختلف : ٣٦ .

.....

رحمة الله عليه في التهذيب (١) .

والذي وجدته في التهذيب الأول، فإنه روى عن محمد بن يحيى، رفعه عن أبيان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فتة مناهي فرحة في جوفها، والدم سائس، لا تدري من دم الحليض، أو من دم الفرحة؟ فقال: «مرها فتستلق على ظهرها، وترفع رجليها، وتستدحل أصبعها الوسطى، فإن حرج الدم من الحجاب الأيسر فهو من الحليض، وإن خرج من الحجاب الأيمن فهو من الفرحة.» (٢) .

لكن الذي رواه الكليني، عن محمد بن يحيى أيضاً عكس هذه الرواية (٣)، حكاه المصنف في المنتهى (٤) والتذكرة (٥)، وشيخنا في الذكرى وراى فيها ان في كثير من نسخ التهذيب لميلية الرواية بلعظها (٦)، يعني كما رواه ابن يعقوب، ثم حكى ان ابن طاووس رحمه الله عليه قال: إن الحكم يكون الخارج من الأيسر حصاً موحود في بعض نسخ التهذيب الحديث، وقطع بأنه تدليس، إلا أن الرواية مرسله، وفي الدروس قال: والرواية مضطربة (٧) .

أقول: ما قطع به ابن طاووس من التدليس ليس بظاهر، فإن التدليس إنما يكون في الاسناد دون المتن، كأن يروي عن لقيه ولم يسمع منه موهماً أنه سمع منه، أو يروي عن عاصره ولم يلقه موهماً أنه لقيه وسمع منه. أما الإضطراب فقد يكون في المتن، وقد يكون في الاسناد، بأن ترد الرواية من طريق على وجه، ومن آخر على وجه يخالفه، لكن إنما يصدق الإضطراب إذا تساوى، أما إذا ترجح أحدهما بمرجح فلا اضطراب، وحينئذ فيقال هنا: فتوى الشيخ بأن الحليض من الأيسر يدل على أن الصحيح من نسخ التهذيب ما تضمن الرواية.

(١) لم نجد هذه الرواية في التهذيب، بل الموحود هو المكسب وهي رواية محمد بن يحيى عن أبيان الآية.

(٢) التهذيب ٣٨٥:١ حديث ١١٨٥ .

(٣) لكافي ٩٤:٣ .

(٤) المنتهى ٩٥:١ .

(٥) التذكرة ٢٦:١ .

(٦) الذكرى ٢٨ .

(٧) الدروس ٦ .

وكل ما تراه قبل بلوغ تسع سنين،

ولا تعارضها روية محمد بن يعقوب لها بخلاف ذلك ، لأنَّ الشيخ أعرف بوجوه الحديث وأصبط، خصوصاً مع فتوى لأصحاب مضمونها، فأنه مع ترجيحه لها جابر لو هن إرساها.

ويشهد لذلك ما روي من أن الحائض إذا أرادت أن تستبرئ، نفسها ألصقت بطنها إلى جدار، ورفعت رجلها اليسرى (١) فإنها تدل على أن الحيض من الأيسر، فعلى هذا المعتمد ما عليه أكثر لأصحاب (٢).

فرغان :

أ: إذا انتفت القرحة، وخرج الدم من الأيمن بأوصاف الحيض وشرائطه والظاهر أنه حيض، نظراً إلى الإمكان في نظر الشارع، ووجوب تعلق الحكم مع اجتماع الشرائط، والحديث لا يبي ذلك ، لأنه إنما ورد على ذات القرحة، والظاهر أن إطلاقاً لأصحاب يراد به ذلك .

ب: لو خرج الدم من غير رحم في دور الحيض لانسد الرحم، قال في البيان: فالأقرب أنه حيض مع اعتباره، كما حكى في زماننا عن امرأة يخرج الدم من فيها (٣)، وما قرره قريب.

قوله: (وكل ما تراه قبل بلوغ تسع سنين).

قد يقال: إن هذا مع قره سابقاً: (إذا بلغت المرأة تكراً وحوابه أنه لم يتقدم تعيين الزمان الذي يحصل به البلوغ، فلا تكرار

وقد يقال أيضاً: إن يحصر دليل على حصول البلوغ، فدا اشترط في كونه حيضاً البلوغ انتفت دلالة.

وجوابه: أنه يفيد عدم البلوغ فيمن جهل سنّها، واستعدت له - عادة - ثم وجد

(١) الكافي ٣: ٨٠ حديث ٩، التهذيب ١: ١٦٦ حديث ٤٦٢.

(٢) ذهب إليه الشيخ في البوط ١: ٤٣، وفيه ٢٤٠ و ٢٤١ وس نيراج في الهدى ١: ٣٥، وغيرهم.

(٣) البيان، ١: ١٦.

أوبعد من اليأس وهو ستون للقرشية والنبطية ، وخمسون لغيرهما،

الدم شرائط الحيفس، فإنه يكون دليلاً على بلوعها

قوله : (وهو ستون للقرشية و لنبطية ، وخمسون لغيرهما) .

المراد بالقرشية من انتسبت إلى قرش رأبها كما هو المختار في نطائره، ويحتمل الاكتفاء بلام ههنا، لأن المعنى الحيفس تقارب الأمزجة، ومن ثم اعتبرت العبات والخللات وبناتهن في المستثة إذا اختلف عليها بدم، والمعتمد هو لأقرب اقتضاراً على المتيقن، واتباعاً لدلول قول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن أبي عمير « إذا بلغت المرأة خمسين لم ترحمة إلا أن تكون امرأة من قرش » (١) .

أما لنبطية فذكرها الأصحاب، لكن لا يصح ظاهراً عليها، قال في الذكرى: وأما النبطية فذكره المعيد رحمه الله ومن تبعه بروية، ولم أجده خبراً مستنداً (٢)، وعلى هذا فلم يذكر أحد من أصحابنا تعيين النبطية، والذي كثرت في كلام أهل لغة أن السط: جسر كما هو ينزلون السطائح بين الكوفة والبصرة، قال في الصحاح: السط والنبط قوم ينزلون بالسطائح بين المراقين، الجمع لسط: إلى أن قال: وفي كلام أيوب ابن القرية أهل عمان عرب استنطوا، وأهل سحرين ببط استعربوا (٣) وفي النهاية لابن الأثير بعد أن ذكر ما قدمناه أولاً قال: إنهم كانوا قديماً سكان العراق (٤)، وفي القاموس فتصر على ما قدمناه (٥)، وحيد فاحكم حال من مستند قوي سوى لشهرة، ومنطه غير مضبوط، ويمكن أن يستأنس له بأن لأصل عدم اليأس، فيقتصر فيه على موصل الوفاق.

وفي بعض الأخبار الصحيحة، عن الصادق عليه السلام حد لي ينسب من الحيفس خمسون سنة (٦)، وفي بعضها استثناء قرشية (٧)، والأخذ بالاحتياط في بقاء

(١) الكافي ٣: ١٠٧ حديث ٣، الفقه ١: ٥١٦ حديث ١٩٨، التهذيب ١: ٣٩٧ حديث ١٢٣٦.

(٢) للذكرى: ٢٨.

(٣) الصحاح ٣: ١١٦٢ مادة (سط).

(٤) النهاية (سط) ٩٠٥.

(٥) القاموس (لبط) ٢: ٣٨٧.

(٦) الكافي ٣: ١٠٧ حديث ٢، التهذيب ١: ٣٩٧ حديث ١٢٣٥، ١٢٣٧، وج ١: ١٣٧ حديث ٤٧٨.

(٧) الكافي ٣: ١٠٧ حديث ٣، الفقه ١: ٥١٦ حديث ١٩٨، التهذيب ١: ٣٩٧ حديث ١٢٣٦.

أو دون ثلاثة أيام، أو ثلاثة متفرقة، أو زائداً عن أقصى مدة الحيض أو النفاس فليس حيضاً.

وبجامع الحمل على الأقوى،

الحكم بالعدة وتوابع الزوجية - استصحاباً لما كان لعدم القطع بالثاني - أولى، والأمر في العبارة أسهل، والوقوف مع مشهور أوجه، وبالبالغ المصنف في المنتهى (١) محكم بإمكان الحيض إلى تسنن مطلقاً، ومشهور الأصحاب، والذي في الاختار خلافاً.
قوله: (أو زائداً عن أقصى مدة الحيض أو النفاس، فليس حيضاً).

أما الرائد عن أقصى مدة الحيض فظاهر، وأما الرائد عن أقصى مدة النفاس فإنه لا بد من تحلل عشرة هي أقل لظهور بين النفاس والحيض - ليكون ما بعده وما قبله حيضاً، ولا يعني ذكر الأول عن الثاني، ولا يلزم من بقاء كون الرائد عن أقصى مدة الحيض حيضاً، فيكون الزائد عن أقصى مدة النفاس حيضاً، وهو المقصود بالبيان، فلا تنوجه على العبارة مؤاخذه.

قوله: (وبجامع الحمل على الأقوى).

اختلف الأصحاب في ذلك على أقوال:

فالمشهور أن الحمل قد تحيض كالحائض (٢)، وللشيخ قول في الخلاف بأنها تحيض ما لم تستس الحمل (٣)، وفي نهاية (١) عتد عدم تأخر الدم عن العادة بعشرين يوماً، فإن تأخر كذلك فليس بحيض تعويلاً على رواية الصحاح (٤)، وهي معارضة بأشهر منها وأكثر مع قبولها التأويل بالغالب.

وقال ابن الجنييد: لا يجتمع حمل وحيض (٥) - وهو اختيار ابن إدريس - (٦) استناداً إلى حجاج ضعيفة، منها قوله عليه السلام: «ما كان الله ليجعل حيضاً مع

(١) المس ٩٦:١.

(٢) مهم: الصلوق في الفقه: ١٦٦، وانتهدي الفروس: ٦.

(٣) الخلاف ٧٤:١ مسألة ١٢ كتاب الحيض.

(٤) النهاية: ٢٥.

(٥) الكافي ٩٥:٣ حديث ١، التهذيب ٣٨٨:١ حديث ١١٩٧، الاستبصار ١: ١٤٠ حديث ٤٨٢.

(٦) نقل قوله في المنتعم: ٣٩.

(٧) السرائر: ٢٩.

وأقله ثلاثة أيام متوالية، وأكثره عشرة أيام وهي أقل الطهر.

«حل» (١)، ورد بمنع صحة السند، ومنه أن الحائض يصح طلاقها مع الدم، ولا شيء من الحائض يصح طلاقها، والكبرى ممنوعة ومنقوصة بالعائب، ومنها أن الحيض علامة على عدم الحمل فلا يجامعه، ورد بأن العلامة يكفي فيها العالب، والأصح الأول. قوله: (وأقله ثلاثة أيام متوالية).

اتفق الأصحاب كلهم على أن أقل الحيض ثلاثة أيام، كما اتفقوا على أن أكثره عشرة، فلو نقص عن ذلك فليس بحيض فصاعداً، والأخبار (٢) في ذلك كثيرة جداً، ولا ريب أن الليالي معشرة في الأيام، أمّا لكونها داخلة في مسماها أو تعيياً، وقد صرح بدخولها في بعض الأخبار من طرق العامة (٣)، وفي عبارة بعض الأصحاب (٤)، وأدعى المصنف الإجماع على ذلك في المتن (٥).

لكن احتلهم في أن الثلاثة هل يشترط أن تكون متوالية أم يكفي كونها في حلة عشرة وإن كانت متفرقة؟ فالأكثر على الأول (٦)، والشخ في النهاية على الثاني (٧)، ومنه مرسنة يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام (٨)، وصنعها بالشذوذ، والارسل مع من التمسك بها، والودود مع لأصل للشك في الحيض، واستصحاب شغل الدمة بالعبادة، وموافقة أكثر الأصحاب اقتضى ترجيح الأول.

فعل هذا، ما المراد بالتوالي؟ لا يعرف إلا في كلام أحد من المعتبرين تعيياً له، والمتأدرا إلى الإفهام من كون الدم ثلاثة أيام حصوله فيها على لا اتصال، بحيث متى ما وصمت لكرسف تلون به، وقد يوجد في بعض الحواشي الاكتفاء بحصوله فيها في

(١) التهذيب ٣٨٧: ١، الاستبصار ١: ١٤٠، حديث ٤٨١.

(٢) الكافي ٣: ٧٥، حديث ٣٠١، التهذيب ١: ١٥٦، حديث ٤٤٧، الاستبصار ١: ١٣٠-١٣١، حديث ٤٥٠-٤١٦.

(٣) سن النسائي ١: ١٨٢.

(٤) مختبر ٢: ٢٠٢، وفيه (فقال أبو علي بن الجبدي المحصر: أقله ثلاثة أيام بلياليها).

(٥) المتن ١: ٩٧.

(٦) مهم: أشيع في الحمل والنفود (الرسائل العشرة)، ١: ١٦٣، وابن إدريس في السرائر ٢٨، وابن الجبدي كما نقله في المختص ٣٦، وابن حزم في المويلة ١٧-١٨.

(٧) نهاية: ٢٦.

(٨) الكافي ٣: ٧٦، حديث ٥.

وكل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض وإن كان أصفر أو غيره، فلو رأت ثلاثة ثم انقطع عشرة ثم رأت ثلاثة فيها حيضان. ولو استمر ثلاثة وانقطع ورأته قبل العاشر، وانقطع على العاشر فالدمان وما بينهما حيض. ولو لم ينقطع عليه فالحيض الأول خاصة.

الحملة، وهو رجوع إلى ما ليس له مرجع.

قوله: (وكل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض).

هذا الحكم ذكره الأصحاب كذلك، وتكرر في كلامهم، ويظهر أنه مما أجمعوا عليه، ولولا لكان الحكم به مشكلاً، من حيث ترك المعلوم ثبوته في النية تمويلاً على مجرد الامكان. وقد يُستأنس لم يظهر الأخبار الدالة على تعلق أحكام الحيض بمجرد لون الدم^(١)، مع إمكان أن لا يكون حيضاً، ومنه يظهر اعتبار التمييز والمراد بالامكان عدم الاجتماع عند الشارع، فلورأت دماً بشرائط الحيض كلها، لكن تعدته دم كذلك ومن يتحلل بينها أقل الطهر امتنع أن يكون حيضاً، وكذا ما بين العادة والعشرة مع الشحاون ولا يقدح عدم ظهور الحد قبل بلوغ العشرة، لأن الحكم بكونه حيضاً وعدمه عند شارع وقع، وانكشافه عندنا موقوف على التجاور وعدمه، ولا يعتري إمكان كون الدم حيضاً أن يكون بصمة دم الحيض، كما صرح به المصنف في المنتهى^(٢) وغيره^(٣)، وكذا غيره^(٤).

ولا يشك بأن لدم الاستحاضة صفات يختص بها، فلا يجمع دم الحيض، والالام تكن محتصة، لأن المراد الاحتصاص عالياً، ولأن الصفات غير موثوق بها، لأن الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض، كما أن السواد والخمرة في أيام الظهر استحاضة، فلا يعارض ما هو أقوى، من اجتماع الشرائط يوجب القطع بالحيض.

قوله: (ولو لم ينقطع عليه، فالحيض الأول خاصة).

هذا إذا لم تكن ذات عادة مستقرة، أو كانت ولم يصادف الدم الذي قبل

(١) الكافي ٣/ ٧٦ حديث ٥، التهذيب ١/ ٥٨٢ حديث ٤٥٢

(٢) المنتهى ١/ ٩٨.

(٣) التحرير ١/ ١٣، والتذكرة ١/ ٢٦٠-٢٧٠.

(٤) المحقق في المختار ١/ ٢٠٣ وأنشهد في اللغة: ٢٠

ولوتجاوز الدم العشرة، فإن كانت ذات عادة مستقرة - وهي التي يتساوى دمها أخذاً وانقطاعاً شهرين متواليين -

العاشر جزءاً من عاداتها، فإن صادف فالحرة الأخير من العادة، والدم الأول وما بينها حيض، أما زمان التمين - أعني الجزء الأخير والدم لا قبل - فطهر لأنها في العادة، وأما ما بينها من النقاء فهو حيض عدنا، لأنه مخوف بدمي الحيض، ويمتنع كون الظاهر أقل من عشرة.

قوله : (ولوتجاوز الدم العشرة، فإن كانت ذات عادة مستقرة) .

لما ذكر أن الدم إذا انقطع على العشرة حكم بأن الجميع حيض، أشار إلى حكم ما إذا تجاوز، وأعلم أنه إذا تجاوز الدم العشرة، فقد ائتمن الحيض بالظهور، فلا يحلو إما أن تكون ذات عادة مستقرة، أو مستدنة، أو مصطرة ناسية لعادتها عدداً ووقتاً، أو عدداً خاصة، أو وقتاً خاصة، وعلى التقديرات؛ فأما أن يكون لها تمييز أو لا، فهذه صور عشر.

أ: ذات عادة مستقرة مميزة.

ب: الصورة بحالها ولا تمييز.

ج: مبتدئة مميزة.

د: مستدنة غير مميزة.

هـ : ناسية العادة عدداً ووقتاً، مميزة.

و: الصورة بحالها ولا تمييز.

ز: ناسية العدد دون الوقت مميزة.

ح: الصورة بحالها ولا تمييز.

ط: عكس ذلك مع التمين.

ي: الصورة بحالها ولا تمييز.

فهذه أقسام المستحاضات، ومياتي - إن شاء الله تعالى - مفضلة.

قوله : (وهي التي يتساوى دمها أخذاً وبقطاعاً شهرين متواليين) .

العادة إنما تثبت مرتين متساويتين عدداً ووقتاً إجماعاً، لأن العادة مأخوذة من العود، ولا تصدق لمرة الواحدة، لقول النبي صلى الله عليه وآله: « دعي لصلاة أيام

اقرائك» (١)، والجمع لا يصدق على الواحد قطعاً، وفي مقطوع سماعة: «فاذا اتفق شهران عدة أيام سواء فتلك أيامها» (٢)، وعن الباقر عليه السلام وقد سئل عن المستحاضة كيف يغشاها روحها؟ قال: «يطر الأيام التي كانت تحيض فيها وحيضها مستقيمة، فلا يقرها في عدة تلك الأيام» (٣) وصدق الاستقامة يستدعي مرتين، ولا يشترط الثلاث اتفاقاً منا لقول الصادق عليه السلام: «فان انقطع الدم لوقته من الشهر الأول، حتى توات عليها حيضتان، أو ثلاث فقد علم أن ذلك صار لها وقتاً، وخلقاً معروفاً» (٤).

ولا يشترط في استقرار العادة استقرار عادة الطهر لعموم النص، وصدق الاقراء بدونه، فلورأت في أول شهرين حياًس، ثم في آخر الثاني وعب العشرة رجعت إلى الخمسة، وتستظهر هذه برؤية الدم لثالث إلى ثلاثة، كما سيأتي في المستدرة والمصطربة، لوقوعه في عرفت العادة، نعم يشترط استواء وقتها وان اختلف العدد كما في العرض السابق.

ويسوح من عبارة المنتهى عدم اعتبار استواء الوقتين، فانه قال: لا يشترط في استقرار العادة استقرار عادة الطهر، ثم قال بعدم: لا يشترط التساوي في الوقت، فان العادة تتقدم وتتأخر بالوحدان (٥)، وهذا وإن كان بإطلاقه يؤذن بعدم اعتبار استواء الوقت، إلا أنه يحتمل أن يريد بعدم اعتبار الاستواء بالنسبة إلى الاستقرار العددي لا مطلقاً.

وقد صرح بذلك في التذكرة حيث قال: لا يشترط في استقرار العادة استقرار عادة الطهر. إلى أن قال: وكذا لا يشترط لوقت، فلورأت خمسة في أول الشهر، ثم في أوسط الثاني، ثم في آخره، مستقرت عاداتها عدداً، فان اتفق الوقت مع العدد استقرت عادة (٦).

(١) الكافي ٣: ٨٨ حديث ٩.

(٢) الكافي ٣: ٧٩ حديث ٩.

(٣) التهذيب ١: ٤١٢ حديث ١٢٥٧.

(٤) الكافي ٣: ٨٨ حديث ٩ بتفاوت يسير.

(٥) المنهاج ١: ١١٣.

(٦) التذكرة ١: ٢٧.

وفي الذكرى بعد أن اعتبر استقرار الطهر حكى عن المصنف عدمه، ثم قال:
وتظهر الفائدة لو تغير الوقت في الثالث، فإن لم نعتبر استقرار الطهر حلست لرؤية الدم،
وإن اعتبرناه فبعد الثلاثة، أو حضور الوقت. هذا إن تقدم الوقت، ولو تأخر أمكن
ذلك استظهاراً، ويمكن القطع بالحيض ههنا، ثم قال: والأقرب أن اتحاد الوقت إما يؤثر
في الجلوس لرؤية الدم، وقلما يشق دائماً (١).

وأقول: ما حكاه عن المصنف صحيح، غير أن ما ادّعاء من الفائدة منظور فيه،
إذ ليس في كلام المصنف، ولا غيره من الأصحاب تصريح بأن من استقرت عدتها
عدداً لا وقتاً تجلس لرؤية الدم مع القول بحسب الاستظهار بالثلاثة على المبتدئة
والمضطربة، وما قرنه في آخر كلامه لا معنى له، ولا فرق بين المبتدئة وذات العادة
وذاة الدم بد رأت الدم في غير عاداتها، إلا إذا تأخر فيمكن الفرق هنا، وسيأتي في
كلام المصنف اعتبار الاحتياط في المبتدئة بالصبر ثلاثة وهوآت في معلومة العادة،
ومن لم تستقر عاداتها وقتاً، ولم يوجد في كلامه ما ينفيه، بل يظهر من قوله بما بعد:
(وتترك ذات العادة بعبادة برؤية الدم فيها).

ولو استوت الحيضتان عدداً وحتلفتا وقتاً، كما لو رأت خمسة أول الشهر
وأخرى أخرى، ستقرب عدداً لا وقتاً، اتفق عدد بظهر أو احتلف، تدل على ذلك
عبارات الأصحاب، وحكاية الذكرى (٢) عن الميسوط (٣) والخلاف (٤).

ومثله ما لو تساوياني زيادة على شهرين، فتستظهر برؤية الدم الثالث إلى
ثلاثة أيام، وإن عر عشرة رجعت إلى خمسة، وب استمرار لدم فلا تصريح في حكم
الدم الرابع، والطاهر الحاقها بذاكرة العدد التاسعة بوقت.

ولو استوى الوقت في الحيضتين واختلف العدد، كما لو رأت خمسة في أول
الشهر وستة في أول الثاني فوجهان:

(١) الذكرى: ٢٨.

(٢) لذكرى: ٢٨.

(٣) الميسوط: ١: ٤٧.

(٤) الخلاف: ١: ٤١ مسألة ١٣ كتاب الحيض.

أحدهما: استقرار أقل العددين، وهو مختار المصنف في النهاية (١)، والشهيد في الذكرى (٢).

والثاني: العدم، وهو الأقرب لعدم صدق الاستواء والاستقامة، لكن هذه تترك الصلاة والصوم برؤية الدم، فإذا عبر دمها العشرة فالظاهر لحاقها بذاكرة الوقت الناسية للعدد مع احتمال رجوعها، والتي قلها إلى عادة النساء من الأقارب والأقران إن لم يسبق لها عادة مستقيمة.

ولو اختلف عدد الحيضتين ووقتها، فاستقرار الوقت متف قطعاً، وفي استقرار أقل العددين ما تقدم، إذا تقرر هـ فيها ما بحث:

الأول: قد يلحس بما ذكرناه أن المعتادة على ثلاثة أقسام: مستقرة عدداً ووقتاً، مستقرة عدداً لا وقتاً، مستقرة وقتاً لا عدداً، وظاهر عبارة الكتاب تعريف الأولى لأنها المتبادرة إلى أنفسهم من إطلاق لفظ المعتادة، كما يظهر من قول المصنف: (وتترك ذات المعتادة العبادة برؤية الدم فيها)، ولعدم انطباق التعريف على غيرها، لأن تساوي اللتين أحداً وانقطاعاً بها يصدق مع تماثل الزمان، وهو غير صادق في غير المدعى.

ولوصح عدم اعتبار التماثل، واكتفي بمطلق الاستواء في وقت الأخذ والانقطاع امتنع صدقه في الثالثة، وخروجها من التعريف حينئذ نوع خلل، لأنه إن أريد تعريف مطلق المعتادة وجب دخول فخرجها خلل في عكس التعريف، أو المعتادة الحقيقية، فدخول إثابة خلل في طرد التعريف، فتعين اعتبار التماثل.

الثاني: الشهر لغة هو العلة بين هلالين، ورتباً أطلق على ثلاثين يوماً كما سيأتي إن شاء الله تعالى في البيع، والظهاش والايلاء وغيرها، ويطلق هنا على العدة التي يقع فيها حيض وطهر صحيحين، وأقل ذلك عندنا ثلاثة عشر يوماً كما صرح به المصنف في النهاية (٣) وهذا الإطلاق شائع في كلامهم، ولم يشب أنه بطريق الحقيقة

(١) نهاية الأحكام ١٤٤: ١.

(٢) الذكرى ٢٨.

(٣) نهاية الأحكام ١٤٣: ١.

أو الجازم مع كثرة استعمالهم الشهر بالمعنى لتغوي في مثل قويم: في كل شهر ستة أيام، أو سبعة.

وقويم: تحديد لبي الصلاح أكثر الظهر ثلاثة أشهر^(١) ضعيف، وأمثال ذلك مما لا يحصى، مع أنه قد ثبت أن غالب عادات نساء في كل شهر هلالي مرة، ولهذا إنما يحكم بالحيض للمتغيرة في كل هلال مرة، وكذا للمتغيرة مع إمكان الزيادة على ذلك وبحكم بانقضاء عدتها لو طلقت ثلاثة أشهر، وأكثر إطلاقات الشهر في الأخبار منزلة على الهلالي، فعلى هذا يكون إطلاق الشهر على العدة التي يقع فيها حيض، وظهر صحيحين بطريق الجازم لأنه خير من الاشتراك واسقل

إذا عرفت هذا، فقد ظهر مما قررناه أولاً، أن لشهري عبارة الكتاب في تعريف المعتادة إنما يراد به الهلالي لا أربعة بالمعنى الثاني، كما يوحد في بعض حواشي ولد المصنف^(٢) وشيخنا الشهيد^(٣)، لأن تماثل الزمان بالنسبة إلى الدم لا بتصور في غيره، وكلام الفقهاء مشعون بذلك.

ولأنه لو أريد ذلك لم يتحقق استقرار العدة، لصدفه مطرداً فيها لورات خمسة في أول الشهر، وخمسة في آخره، ثم استمر الدم في شهر الذي بعده، فأبداً وإن حكنا برجوعها في الدم الثالث إلى العدة السابق، إلا أن ما بعده من زمان استمرار الدم لا يتعين لها حيض سيقين، لانقضاء المعين لذلك، ولم يصح قوله فيما بعد: (وتترك ذات العادة العيادة برؤية الدم فيها) لأن التي استقرت عاداتها وقتاً لا عدداً تخرج من التعريف حينئذ.

ويمكن أن يقال: أراد بالشهري التعريف المعنى الثاني، ولا يضر خروج المعتدة وقتاً خاصة، إذ المراد بالعادة هنا ما يرجع إليه عند عبور الدم العشرة، وهو ثابت في ذات العادة عدداً ووقتاً، وعدداً خاصة دون غيرها.

إلا أن هذا إنما يعتد في أول طرود الدم بعد تخلل عشرة، فلو دام أو طرأ قبل تخلل

(١) لكافي في الفقه: ١٢٨.

(٢) راجع مفتاح لكرامة ١: ٣٤٧، والتفجج الرابع ١: ١٠٥.

(٣) ذكره السيد العاملي في مفتاح لكرامة ١: ٣٤٧.

رجعت إليها،

عشرة بينه وبين الذم الأول لم يكن حكمه معلوماً، ولا يكون حينئذ رجوع ذات العادة عدداً ووقتاً إلى عاداتها مع استمرار للذم دائماً مستقراً من العبارة، لأن صحتها إنما تكون إذا أريد بقوله: (رجعت إليها) كون ذلك في المرة الأولى لما عرفت، فلا يكون ضابطاً مع احتياج قوله: (وترك ذات العادة ...) حينئذ إلى التأويل، فكان الأولى ما قدمناه.

لثالث: هذا المذكور هنا، هو حكم ذات العادة التي لا تميزها، فإن التي لها تمييز سيأتي بيان حكمها في الفروع، وكيف سزلت الشهرة في العبارة فهي غير شاملة لجميع أقسام المعتادة، فلا يعرف أحكم لباقي أم من العبارة، وقد أوضحنا حكمها فيما سبق.

الرابع: قد تلخص بما ذكرناه أن استقرار العادة وقتاً إنما يكون تماثل زمان الذم بالنسبة إلى الشهرين الهلالين، لما عرفت من أن الشهرة في كلام النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام إنما يحمل على الهلالي، نظراً إلى أنه الأغلب في عادات النساء، وفي الاستعمال، ولو حمل على المعنى الآخر مع كونه مرجوحاً لم يطرد، فلورأت ثلاثة، ثم انقطع عشرة، ثم رأته وعمر عشرة فلا وقت لها لعدم تماثل الوقت باعتبار الشهر.

لخامس: لو كان لذات العادة المستقرة عدداً خاصة، أو وقتاً خاصة تميز، فإن طابق ما استقر لها من العادة عملت عليه، وإن خالف فالترجيح للعادة.

قوله: (رجعت إليها).

معناه: ردت حكم دمها لتجاوز إلى عاداتها المستقرة، فحكمت بأن مقدار العادة حيص، وما زاد استحاصة، فتقضي ما تركه فيه من صوم، وصلاة، لأنها تيننت كونه ظاهرة فيه، وأن ما حملته من كون الذم حيفاً فاسد، والظن إذا ظهر فساد لا عبرة به، فكيف الاحتمال.

وان كانت مضطربة أو مبتدئة رجعت الى تمييز. وشروطه اختلاف لون الدم، ومجاوزته العشرة، وكون ما هو بصفة الحيض لا ينقص عن الثلاثة ولا يزيد على العشرة، فجعلت الحيض ما شابهه والباقي استحاضة.

قوله : (وإن كانت مضطربة أو مبتدئة رجعت إلى التمييز، وشروطه اختلاف لون الدم، ومجاوزته العشرة، وكون ما هو بصفة دم الحيض لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد على العشرة).

ظاهر العبارة أن المبتدئة من لم يسبق لها عادة في الحيض، لأنها مقابل المعتادة، وأن المضطربة من سبق لها عادة ونسبتها، لأنه قسمها إلى فاسية العدد، وناسية الوقت، وبسببها. وفي المعتبر: المبتدئة هي التي تبدأ بدم، والمضطربة هي التي لم تستقر لها عادة (١).

وهذا التصير صحيح إلا أن الأثر هو الذي تحري عليه أحكام الباب، فإن من لم تستقر لها عادة أصلاً ترجع إلى التساء مع فقد تمييز كفي ابتدأت الدم، والمضطربة لا ترجع إلى التساء لسبق عادة لها، وأيضاً فإن المصنف إلى الأقسام الثلاثة هي هذه دون تلك.

ويحوز قراءة المبتدئة بكسر الدال، وفتح اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى التي ابتدأت الحيض، أو التي ابتدأ بها الحيض، أي لم تستقر لها عادة.

يد تقرر ذلك، فالمبتدئة والمضطربة إما أن يكون لها تمييز أو لا؟ والتمييز تفصيل من ماز الشيء يميزه إذا عزله وفرزه (٢)، ولا خلاف بين الأصحاب في اعتبار الأمور التي ذكرها المصنف فيه. وهل يعتبر فيه يسوغ لدم الضعيف أقل الطهر؟ وجهان: أحدهما: نعم، وهو الذي يلوح من ظاهر المعتبر (٣) وبه صرح المصنف في النهاية (٤)، لأننا إذا جمعنا القوي حيضاً كان الضعيف طهرًا، لأنه مقابله.

(١) للمعتبر ١، ٢٠٧، ٢٠٩.

(٢) الصحاح (مب) ٣، ٨٩٧.

(٣) للمعتبر ١، ٢٠٧، ٢٠٩.

(٤) نهاية الأحكام ٦: ١٣٥.

والثاني: لا، لعموم قول النبي صلى الله عليه وآله: «دم الحيض اسود يعرف»^(١) ولورات ثلاثة أسود، ثم ثلاثة أصفر، ثم عدد الأسود عشرة، فعلى الأول لا تميزها، وعلى الثاني حيضها خمسة، وفي المسوط حيضها العشرة، والستة السابقة تقصي صلاتها وصومها^(٢).

وقال الأصنف في تذكرة: ولا أقرب أنه لا تميزها^(٣)، وهو يعطي اعتبار أقل الطهر في الضعيف واعتباره قوي متين، لكن في حريونس من يعقوب، عن أبي عبدالله عليه السلام في امرأة ترى الدم ثلاثة أو أربعة، ثم الطهر ثلاثة أو أربعة، ثم الدم كذلك، ثم الطهر كذلك، ثم الدم كذلك، فحاجب عليه السلام بترك الصلاة، وفسها مع الطهر ما بينها وبين شهر، ثم هي مستحاجة^(٤)، أخرجه الشَّح في التهذيب من طريق ابن أبي عمير^(٥).

وبمعناه عن يونس بن يعقوب أيضاً من طومق آخر^(٦)، وحله الشَّح على مضطرة احتياط حيضها، أو مستحاجة استمر بها الدم واشتبهت عاداتها، ففرصها أن تجعل ما يشبه دم الحيض حيضاً، والآخرة طهراً، صغرة كانت أو بقاء، ليستين حالاً^(٧)، وهو صريح في عدم اشتراط بنوع الضعيف أقل الطهر.

وعنى الخبر قال في المسوط^(٨)، ووجهه صاحب المعتبر بحصول الإشتباه وعدم نيقس الحيض أو الطهر، فتمم فيه الاحتياط^(٩)، ولا يكون هناك حيض يقين، ولا طهر يقين، لأن أقل الطهر عشرة.

وحمل في المختلف كلام الشَّح على من رأت أربعة أسود أو شهر، ثم خمسة

(١) الكافي ٣/ ٨٨ حديث ١

(٢) المسوط ١/ ٥٠

(٣) التذكرة ١/ ٣١

(٤) الكافي ٣/ ٨٣ حديث ١، التهذيب ١/ ٣٨١ حديث ١١٨٣.

(٥) التهذيب ١/ ٣٨٠ حديث ١١٧٩، الاستبصار ١/ ١٣١ حديث ٤٥٣.

(٦) التهذيب ١/ ٣٨٠ حديث ١١٨٠، الاستبصار ١/ ١٣٢ حديث ٤٥٤.

(٧) الاستبصار ١/ ١٣٢

(٨) المسوط ١/ ٤٣

(٩) المعتبر ١/ ٢٠٦

طهر نقاء، وبقية الشهر أو ثلثة العشرة بصفة دم الاستحاضة، فإنها تتخيفض بما هو بصفة دم الخيفض، قال: ولا يحمل ذلك على ظهريه (١)، وهذا الحمل يدل على اعتبار بلوغ الضعيف أقل الطهر، وعليه الفتوى، وتنزيل صاحب لمعتبر أقرب إلى طاهر الدمط. ومن علامات التمييز الرائحة، فالمتن قوي بالنسبة إلى غيره، ومنها الشخانة، ومنها اللون، فالأسود قوي، ثم الأحمر، ثم الأشقر، ثم الأصفر، ومتى اجتمع في دم حصلة، وفي أخرى اثنتان فهو أقوى.

وفي التذكرة قال بعد أن قرر أن ما شابه دم الخيفض فهو الخيفض، سواء كان الأول أو الأوسط أو الآخر قال: ولو كان في دم حصلة وفي آخر أخرى فالمستقدم هو القوي (٢)، لكن ذكر هذا في سياق كلام الشافعي، فقلعه حكاية عنه، وفي النهاية تردد لعدم الأولوية (٣).

فرع :

قد نرك ذات التمييز العبادة عشرين يوماً متوالية، بأن ترى الخمسة عشرة فنحلسها لإمكان الخيفض - ماء على عدم وجوب الاستطهار - ثم ترى السواد بعد عشرة فالحكم للثاني لأنه الأقوى، والأول تبين أنه استحاضة، ولو اتفق قوة الدم الثالث بالنسبة إليهما انتقلت إليه، ومثله يأتي في مائة العبادة إذا ذكرت بعد جنوسها في غيرها، واختار في المعتبر أن تحتاط في العشرة الثابتة بالعبادة، وإن لم يمر الدم العشرة قضت الصوم، والأصح ما فعلته لفوات شرط التمييز بالنسبة إلى الدم الثاني (١)، وفيه قوة. واعلم أن قول المصنف: (وإن كانت مصطربة، أو مبتلثة رجعت إلى التمييز) على طاهره مؤاحدة، فإن المصطربة هي التي اختلف عيب الدم ونسبت عديتها، إما عدداً أو وقتاً، أو عدداً ووقتاً، بدليل قوله بعد: (لو ذكرت المصطربة اعدد ، دون

(١) الختلف: ٣٨.

(٢) التذكرة ١: ٣١.

(٣) نهاية الأحكام: ١٣٥.

(٤) المعتبر ١: ٢٠٤.

ولو فقدنا التمييز رجعت المبتدئة الى عادة نساؤها، فان فقدن أو اختلفن
فالى عادة أقرانها،

الوقت ...) وحينئذ فالحكم يرجوعها الى التمييز مطلقاً لا يستمر، لأن ذاكرة العدد،
الناسية للوقت لو عارض تمييزها عدد أيام لعادة لم ترجع الى التمييز بناء على ترجيح
العادة على التمييز وكذا القول في ذاكرة الوقت ناسية العدد.
ويمكن الاعتذار بأن المراد برجوعها إلى التمييز ما اذا طابق تمييزها العادة،
بدليل ما ذكره من ترجيح العادة على التمييز، وهو حسن، فينزل إطلاق كلامه على ذلك .

قوله : (ولو فقدنا التمييز رجعت المبتدئة إلى عادة نساؤها) .

أى : دون المصطرية، وإنما اختص هذا الحكم بالمبتدئة، لأن المصطرية سبق لها
عادة، فلم تناسب الرجوع إلى عادة غيرها، والمراد بالنساء الأقارب من الأئوس أو
أحدهما، ولا يختص ذلك بالعصبة، لأن المعتبر الطبيعة وهي جاذبة من الطرفين.
قوله : (فان فقدن أو اختلفن فالى عادة أقرانها) .

هذا الحكم ذكره في المبسوط (١)، ونسبه جماعة من الأصحاب (٢)، وحكي
المصنف في المنتهى عن المنصبي و من نابوه الرجوع إلى الروايات من دون توسط
لأقران (٣)، ومال إليه .

وأنكر في المعتبر (١) الرجوع إلى الأقران مطالباً بالدليل، وفارقاً بالمشاكلة في
لطبائع والجنسية في النساء دون الأقران، واعترضه في الذكرى بصدق لفظ نساؤها
الوارد في الرواية عليهن، لأن الاصافة تصدق بأدنى ملابسة، قال: وما لانسها في السن
والبلد، صدق عليهن النساء، وأما المشاكلة مع السن واتحاد البلد تحصل غالباً، قال:
وليس في كلام الأصحاب منع منه، وإن لم يكن فيه تصريح، نعم الظاهر اعتبار اتحاد

(١) المبسوط ١ ٤٦ .

(٢) مهم. ابن حمزة في الوسيلة ٥٠، والشهيد في الذكرى ٣٠ .

(٣) المنتهى ١ ١٠٠ .

(٤) المعتبر ١ ٢٠٧-٢٠٨ .

فإن فقدن أو اختلفن تحيضت هي والمضطربة في كل شهر بسبعة أيام أو بثلاثة من شهر وعشرة من آخر، ولها التخير في "تخصيص".

البلدي الجميع، لأن للبلدان أثراً طاهراً في تحالف لأمزجة (١) هذا كلامه.
ومراده بالجميع النساء والأقران، ولستظرفها قاله محال، ولا بد من انتفاء الأغلب في عادات النساء، لترجع إلى لأقران، وسراحتن وغلب عليهن عدد تحيضت به، ومثله يعتري اختلاف الأقران لترجع إلى الزوجات.

قوله : (تحيضت هي والمضطربة في كل شهر بسبعة أيام، أو بثلاثة من شهر وعشرة من آخر).

وما أن تحيض بالثقة أيضاً، لورودها مع التسبعة في حديث واحد (٢)، ولعله إنها تركها المصنف اكتماء بالتسبعة في الدلالة عليها، وتخير في هذه الأعداد، إلا أن يعيب على ظنها شيء فتصير إليه.

وفي نهاية المصنف: الأمور الزخوع إلى الاجتهاد، لئلا يلزم التحير في الساب بين وجوب الصلاة وعدمها (٣)، وبشكل يامنع الاجتهاد، حيث ينبغي المرحح، إدا القون بالتحير لا يصح معه، وما ذكره من امتناع تحير مفوض بيومي الاستطهار بعد العادة وغير ذلك.

والظاهر أنه لا يتمس عليها حمل الحيض أول الشهر، وإن اقتضت بجملة عاليا لعدم الترجيح في حقها، وقد احتمله المصنف في التذكرة (٤)، ولا شك أنه أولى، وإذا قلنا بالتخير فلا أثر لمنع الزوج.

ولمрад بتحيرها في الأعداد والتخصيص، أنها هو أول مرة لا مطلقاً، بحيث يجوز لها ذلك في كل شهر، وإن كانت عبارات الأصحاب مطلقاً لبعده اختلاف مرات الحيض زماناً وعدداً، ولأن ذلك قائم مقام العادة للمعتادة.

(١) الذكرى: ٣١.

(٢) الكافي ٣: ٨٣ حديث ١، التهذيب ١: ٣٨٦ حديث ١١٨٣.

(٣) نهاية الأحكام. ١٣٨١.

(٤) التذكرة ١: ٣٦.

ولو اجتمع التمييز والعادة فالأقوى العادة إن اختلفا زماناً.

فرعان:

الأول: إذا تحيضت المبتنة والمضطربة بعدد من الروايات لفقد ما سواها، فإنها تبقى اعتباره في الدور الثاني إذ لم يتجدد شيء هو أولى من تمييزها، أو عادة النساء للمبتنة.

الثاني: إذا لم ينقطع الدم على العدد الذي تحيضا به، هل تستظهران كذات العادة ميوم أو يومين؟ الطاهر نعم، وصرح به في الدروس (١)، وحكى أن في المبتنة رواية أنها تستظهر بعد عادة أهلها يوم ٥٠٠. قوله: (ولو اجتمع التمييز ولعادة فالأقوى العادة إن اختلفا زماناً).

ما تقدم من حكم ذاب العادة المستقرة المراد به ما إذا لم يكن لها مع العادة تمييز، فانه ذكر ذات التمييز هنا، وهذا كما يفيد حكم ذات العادة المستقرة عدداً ووقتاً، يفيد حكم المستقرة في أحدهما خاصة، وكذا يفيد حكم التاسية للعادة عدداً خاصة، أو وقتاً خاصة، ومتى اتفق التمييز والعادة فلا بحث.

أما إذا اختلفا زماناً إما مع الاختلاف عدداً أو لا معه، فليشيخ قولان (٢)، وبالعادة قال أكثر الأصحاب (١)، ومشد القولين أخبار كثيرة الدالة على اعتبار العادة مطلقاً من غير تقييد بانتضاء تمييز (٥)، وقد سبق بعضها، وحديث حفص بن البختري في الخمس عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن دم الحيض حار عبيط أسود له دفع، فإذا كان للدم حرارة ودفع فلتدع الصلاة» (٦) وهو دال على اعتبار التمييز من غير تقييد.

(١) الدروس: ٧.

(٢) التهذيب ١: ٤٠١ حديث ١٢٥٢، الاستبصار ١: ١٣٨ حديث ٤٧٢.

(٣) قول في الجمل والعقد (الرسائل العشر): ١٦٣، وقول في النهاية: ٢٤.

(٤) منهم: الشهيد في الذكرى: ٣٩.

(٥) الكافي ٣: ٩١ حديث ١، التهذيب ١: ١٥١ حديث ١٢٩، والمزيد الاطلاع راجع الوسائل ٢: ٤٢ • باب

فروع :

أ: لورات ذات العادة المستقرة العدد متقدماً على العادة أو متأخراً فهو حيض، لتقدم العادة تارة وتأخرها أخرى.

ويمكن الجواب بأن ذلك مبني على إعالة، فإن الغالب كون ما في زمان العادة بهذا الوصف، فلا تعارض، أنزل عن استثناء والمضطربة جمعاً بين لأخبار، على أن قوة العدة المتكررة ظاهرة، فإن العادات ملحقة بالأمور الجبلية، ولحق ترجيح العادة المستعادة من الأحد والاقطاع، وهي مرادة في كلام المصنف، أما المستعادة من التميز فلا، لأن المبرع لا يريد على أصله مع احتمال الترحيح، لصدق لافراء عليها وفيه بعد، لأنه خلاف المتعارف.

واعلم أن قول المصنف: (إن يختلف زماناً) من غمام تصوير لمسألة وليس شرطاً للأقوى ولا لضعف المعنى، ولوقار: ويرتفع تمييز لعادة، واحتتمل ربما فالأقوى عادة، كان أحسن.

قوله: (لورات ذات العادة - إلى قوله - لتقدم العادة تارة وتأخرها أخرى).

هل يجب على من تقدم دمها العدة لاحتياط في العادة إلى أن تمضي اثلاثة، أو يخصص الوقت؟ ينشئ على إيجاب الاحتياط على لمبتدئة والمضطربة، وعدمه مع احتمال عدم الوجوب هنا، فهي مقطوع سبعة، المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها قل: «إد، رأت قبل وقتها فلتدع الصلاة فانه ربما يعتل»^(١)، وفي خبر إسحاق بن عمار، عن الصادق عليه السلام في المرأة ترى صفرة: «إن كان قبل الحيض بيومين فهو من حيض»^(٢) وفي البيان^(٣) نزل هذه على المضطربة داظلت الدم حيضاً، وينافيه قوله: «إن كان قبل الحيض بيومين فهو من حيض».

(١) الكافي ٣، ٧٧ حديث ٢، التهذيب ١: ١٨٥ حديث ٤٥٣.

(٢) الكافي ٣، ٧٨، حديث ٧، لقيه ١: ١١٦ حديث ١٩٦، التهذيب ١: ٣٩٦ حديث ١٢٣١.

(٣) البيان، ٢٠.

ب: لو رأت العادة والطرفين أو أحدهما، فإن تجاوز العشرة فلحيض العادة وإلا فالجميع.

ويمكن لفرق بين دلت العادة وغيرها إذا تقدم دمها العادة يوماً أو يومين عملاً بهذه الرواية (١)، بخلاف ما لو زاد لعدم للذليل، ومقطوعة سماعة مصبقة (٢)، فلا تصلح للدلالة على الرائد لحملها على المقيّد، إلا أنه لا يخصصني الآن قائل بذلك، والاحتياط طريق إلى اليقين، فهو أول.

ويمكن من الأول على ما يرد، رأت قبل وقتها وعلمته حيضاً، أو مصى ثلاثة أيام، وحمل الثابتة على الاحتمال عن الغالب، أي: إن كان قبل الحيض بيومين في الغالب هو من الحيض، وحسب فلا دلالة لها على ترك العادة في اليومين، ولا يحس ما فيه، وكف فساد الأول للحرم بمعنى ترك الحيض هذه ما حلا ترك الواحد. هذا إذا تقدم الدم العادة، ولو تأخر فمكس ذلك لما تقدم، ولقطع بكونه حيضاً، فإن التأخر يثير ظن حصوله، لأنه يريد انتماءً بطراً إلى العادة، وفيه قوة.

قوله: (لو رأت العادة والطرفين ...).

المراد بالطرفين ما قبل العادة وما بعدها، وفي المتقدم ما سبق من احتمال وجوب الاحتياط وعدمه.

إن قيل: إذا تجاوز دم العشرة فلم يحكم بكون الطرفين استحاضة، وهلا تحكم بالثاني خاصة حيث يمكن ضميعة الأول إلى العادة في كونها حيضاً؟ قلنا: الحكم بكون لثني إستحاضة مع ستواء نسبتها إلى العادة ترجيح من غير مرجح.

فإن قيل: ستواء النسبة غير معلوم، بل المعلوم خلافه، واتفاقهم على أن كل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض يقتضي صميمته.

قلنا: لما كانت العادة ملحقة بالأمر لخلية، اقتصر في مخالفتها على ما إذا كان

(١) الكافي ٣: ٧٨ حديث ٢، الفقيه ١: ٥١ حديث ١٩٩، التهذيب ١: ٣٩٦ حديث ١٢٣١

(٢) الكافي ٣: ٧٧ حديث ٢، التهذيب ١: ١٥٨ حديث ٤٥٣.

ج: لو ذكرت المضطربة العدد دون الوقت، تختيرت في تخصيصه وان منع الزوج التعيين. وقيل: تعمل في جميع عمل المستحاضة، وتقتسل لانقطاع الحيض في كل وقت يحتمله، وتقضي صوم العدد.

بمجموع الذم لا يزيد على العشرة، فان راد وحسب العمل بالعادة؛ وإطلاق الأخبار^(١) والأصحاب الرجوع إلى العادة مع انشاور يشمل ذلك .
قوله: (وإن منع الزوج التعيين) .

هذا لا اختصاص له بذاكرة العدد، بل هوأت في كل من خيرت في تخصيص عدد، إما عدد سعادة أو إحدى استوابات، لأن ثبوت الحيض لها بأصل الشرع لا باحتسابها، والتحير لم يثبت أصالة، بل لأن جهلها بالحال اقتضى استواء جميع أيام الشهر بالنسبة إليها، فامتنع تكليفها بشيء مخصوص، فكما لم يكن ذلك منوطاً باحتسابها أصالة، لم يكن للزوج في ذلك اعتراض، ويحتمل أن يكون كالواحد الموسعة، فمن القول بأن له معها من الاشتغال بها في أول الوقت لو كانت تسقط بعضها إن تمت الوطء .

والمراد بتخيرها في التخصيص إنما هو في أول الأمر- كما سبق- فإذا اختارت أول الشهر صار كالعادة، فتعمل في باقيه عمل مستحاضة.

والمراد بالشهر هنا: الهلالي، رجوعاً إلى الجسلة، فان الغالب حصول الحيض في كل شهر مرة، وبوعلمت حصول العدد في الشهر مرتين، وتكرر ذلك، ولم نعلم الوقت فلا تصریح للأصحاب، والطاهر وحوب جنوسها مرتين في الشهر، والتحير بحاله، وحيث قلنا بالتخير، فإنما هو عند عدم أمانة بص معها وقت مخصوص، ولا شك في أولوية أول الشهر لموافقته الغالب.

قوله: (وقيل: تعمل في الجميع عمل المستحاضة) .

هذا القول للشيخ^(٢) - رحمه الله - إلحاقاً لها بالتحيرة، تمسكاً بالاحتياط، وعنه

(١) الكافي ٣: ٧٦، ٨٣، ٩٥، حديث ١، ١، ١، التهذيب ١: ١٦٨، ٣٨٩، حديث ٤٥٣، ٤٨٢، ١١٨٣

وللمريد راجع الوسائل ١: ٥٤١، باب ٥ من أبواب الحيض.

(٢) البسوط ١: ٥١

ولو انعكس الفرض تحيضت بثلاثة واغتسلت في كل وقت
يحتمل الانقطاع، وقضت صوم عشرة احتياطاً إن لم يقصر الوقت عنه،
وتعمل فيما تجاوز الثلاثة عمل المستحاضة.

مالم يحصل لها اختلال الحيض في زمن يقصر نصفه عنه، ولم تعلم بالمرح للقطع عيض
ما وظهر ما حيضه فلا تعمل في الجميع عمل المستحاضة.

والمعتمد التحجير، والقول بالجمع بين التكيلفات صعيص، وهذا فاشدقان:
أ: موضع القولين، ما إذا لم تعلم وقت طروء الدم عليها، بأن عرص لها جنون
ومحوه، فإن علمته رجعت بتجاوز العشرة، إلى تحديد العادة، فإن استمر إلى الشهر الثاني
فهو عمل للحلاف.

ب: ليس المراد من قوله: (وقر: تعمل في الجميع عمل المستحاضة) الاقتصار
عنه، وعلى العمل بالانقطاع، بل تركه مع ذلك ما تركه الحائض، أخذاً بجماع
الاحتياط.

والمراد من قوله: (وتعتمد للانقطاع عيض في كل وقت يحتمله) الاغتسال
عند كل صلاة، وكذا عسره من الغيبات المشروطة بالطهارة، لأنه محل تحتم وحبوب
الطهارة، وإن كان كل وقت يحتمل الانقطاع، فتحب للمصلوات الخمس خمسة أغسال، سوى
ما يجب للاستحاضة، إذ لا تدحل ما قبل أن استمرار الحدث يمنع التداخل، وتخير في
تقديم أي الأفعال شاءت من الغسل و لوضوء وغيرها مما يجب، ويجب عليها المسارعة بين
فرضين بالغسل لمرص اشائي مع كثرة الدم، كما تحب المسارعة بالوضوء لو كانت
مستحاضة تنزها الأغسال.

فرع: لو عيبت زمان لانقطاع عييه اقتضت على الاغتسال للانقطاع فيه.

قوله: (ولو انعكس الفرض تحيضت بثلاثة ...).

المراد بانعكاس الفرض أن تذكر الوقت وتسمى العدد، وهذا صور أربع، لأنها
إن ذكرت أول الحيض أكملته أقنه - وهو ثلاثة - لثبوت تيقنه حينئذ، وإن ذكرت آخره
حملكته نهايته، وإن ذكرت وسطه جعلت قبله يوماً وبعده يوماً، وإن ذكرت يوماً في
الحسنة أو دونه كان قلت: كنت في أول يوم من اشهر، أو من زواله إلى الليل حائضاً

قطعاً، ولا أعلم أهو الأول أم الآخر أم الوسط؟ فهو حيض خاصة، وبقي الزمان مشكوك فيه، وهذا يظهر أن إطلاق المصنف (تحيضها بثلاثة) ليس بحيد.
ففي الأولى: يجب عليها أن تعمل في باقي العشرة - وهو سبعة بعد الثلاثة - أعمال المستحاضة ومنقطة الحيض، فتعتمد لاحتمال الانقطاع، على محوما تقرر سابقاً، مائتركه الحائض.

ثم تقضي صوم العشرة، وذلك كونه مشروط بأن لا تعلم قصور رمان عاداتها عن العشرة، فدوعرته إجمالاً قصت المشكوك فيه خاصة كما يقتصر في الأعمال والتروك عليه.

وفي الثانية: تجمع في السبعة السابقة على الثلاثة بين عمل المستحاضة وتروك الحائض، دون منقطة الحيض، والقضاء بحاله، لا أن يقصر الرمان كما تقدم.

وفي الثالثة: تجمع في السبعة السابقة بين أعمال المستحاضة وتروك الحائض لعدم احتمال الانقطاع فيها، وفي السبعة اللاحقة تجمع بين أعمال المستحاضة ومنقطة الحيض، وتروك الحائض إن لم تعلم قصور الرمان والقضاء كما تقدم.

وفي السبعة: تعمل فيما قبل المعلوم إن يوماً وإن دونه، إلى تمام العشرة أعمال المستحاضة وتروك الحائض، وفيما بعده كحدث مع أعمال منقطة الحيض مع عدم قصور الزمان، وكذا القضاء.

وهذا الحكم مبني على القول بوجوب الاحتياط، ولم يرتضه المصنف في ذاكرة العدد، و لظاهر عدم الفرق، فلا وجه للمحكمة، والأظهر إتما اقتصارها في الصور الثلاث الأولى على الثلاثة إن لم تعلم الزيادة عليها، أو رجوعها إلى الستة أو السبعة أو الثلاثة مع العشرة، فتجعل الثلاثة ابتداء العدد المأخوذ في الأولى، وانتهاء في الثانية، وتتحير في الثالثة والرابعة إن لم تعلم لقصور عنها، أو عن أحدها، فإن علمت شيئاً عملت به، فدوعدمت التقصا عن الستة وزيادة على الثلاثة والخمسة مع احتمال لأربعة، وتغتسل للانقطاع، ثم هي مستحاضة.

د: ذاكرة العدد التاسعة للوقت قد يحصل لها حيض بيقين، وذلك بأن تعلم عددها في وقت يقصر نصفه عنه، فيكون الزائد على النصف وضعفه حيضاً بيقين، بأن يكون الحيض ستة في العشر لأول فلخامس والسادس حيض. ولو كان سبعة فالرابع والسابع وما بينها حيض، ولو كان خمسة من التسعة الأولى فلخامس حيض، ولو ساوى النصف أو قصر فلا حيض بيقين.

وفي لقنونة الثالثة، إن علمت أن اليوم الذي ذكرته أوسط الحيض، تحيرت على نحو ما تقدم، لكن لا تأخذ من الأعداد المتقدمة إلا وترأ كالثلاثة والسبعة، وإن لم تعلم ذلك أمكن أن تأخذ الأقل وهو الثلاثة لأصالة عدم الرائد والاقتصار على المسق، أو تأخذ واحداً من أعداد الروايات السابقة.

ومتى أخذت عدداً، شرط أن لا تعلم الزيادة عليه، أو النقصان عنه، وهي في باقي الزمان مستحاجة مع استمرار الدم، وما حققناه يظهر لامتثال قصور عبارة مصنف عن أحكام القول بالاحتياط في هذه، وعدم حريانه فيها على ما اختاره في ذاكرة العدد خاصة.

قوله: (ذاكرة العدد، التاسعة للوقت قد يحصل لها حيض بيقين...).

ذاكرة الوقت، التاسعة للمعد قد تكون كالمختبرة، بمعنى عدم تيقن الحيض في شيء من الزمان، وقد لا تكون، كذا يحصل في العلم بأن عاداتها في زمان يقصر نصفه عن عدد أيام العادة، لوجوب الأخذ من أحد التصفين مع الآخر حيث، بخلاف ما لو ساوى النصف عدد العادة أو قصر عنه، وضابط الحيض المتيقن على ذلك التقدير ما زاد على نصف الزمان وضعفه، أي: مثله كسبعة في العشرة، فلخمس والسادس حيض بيقين، وما قبل الخامس مشكوك فيه بين الحيض والاستحاضة، وما بعد السادس مشكوك فيه بينها وبين انقطاع الحيض، فتراعي الاحتياط على القول به، وتخير في التخصيص بين ما قبل الخامس وبعد السادس على القول الآخر.

هـ: لو ذكرت الناسية العادة بعد جلوسها في غيرها رجعت الى عاداتها. ولو تيقنت ترك الصلاة في غير عاداتها لرمها اعادتها، وقضاء ما صامت في الفرض في عاداتها، فلو كانت عاداتها ثلاثة من آخر الشهر فجلست السبعة السابقة ثم ذكرت قضت ما تركت من الصلاة والصيام في السبعة،

ولو أضلت سعة في عشرة فارباع و سابع وما بينها حيض، ولو أضلت خمسة من التسعة الأولى من العشرة فان الخمس يبقين، لأن الريادة على النصف بنصف يوم، وبها قيد المصنف التسعة بكونها الأولى، وهي التي بدايتها من أول لعشر، إذا لو كانت التسعة الثانية - وهي التي بدايتها من ثاني عشر - لكان الحيض التام لا الخامس.

وقد يعلم من هذا احكام مسائل المزج، فبها ما لو قالت: الحيض ستة، وكنت أمرح أحد نصبي الشهر بالآخر يوم أو يومين، فهدء أضلت ستة في العشر الأوسط، فله يومان في لأول، وأربعة في الثاني حيض بيقين.

وبوقالت: وكنت أمرح أحد الشهرين بالآخر بلحظة، فاضلاها الستة في اثني عشر يوماً من آخر لشهر الأول وأول ثاني، و سحطتان حبص بيقين، فان الستة إن كانت من لأول تمت باللحظة من لثاني، وإن كانت من الثاني فتمامها باللحظة من الأول، وعلى هذا القياس.

واعلم أن قول المصنف: (بأن يكون الحيض ستة في العشر الأول) لا يريد به إلا المثال، وان السبعة والأربعة وغيرها كدست، وكذا العشر الأوسط والآخر، وإن كان طاهر قوله: (بأن يكون الحيض ...) قد يقتضي خلاف ذلك.

قوله: (لو ذكرت الناسية العادة بعد جلوسها في غيرها).

قد يُسأل عن تصوير المرض على القول بالإحتياط، فان تصويره على القول برجوعه إلى الروايات ظاهر، وصورته في ذات العادتين ثلاثة وسعة متسقين وغير متسقين، مع اختلاف زماها إذا سبت نوبة الشهر وعلب على ظنها أنها السبعة فجلستها، ثم ذكرت أنها الثلاثة فحيث فعل ما ذكره.

ويمكن فرضها في ذات العادة المتحدة، إذا كانت ثلاثة في زمان، فطتها سبعة

وقضت ما صامت من الفرض في الثلاثة.

و: العادة قد تحصل من حيض وظهر صحيحين، وقد تحصل من التمين كما اذا رأت في الشهر الأول خمسة أسود وباقي الشهر أصفر أو أحمر، وفي الثاني كذلك، فاذا استمرت الحمرة في الثالث أو السواد جعلت الخمسة الأولى حيضاً، والباقي استحاضة عملاً بالعادة المستفادة من التمييز.

في زمان آخر فلحكم ما تقدم.

قوله: (وقضت ما صامت من الفرض في الثلاثة).

الظاهر أن التقييد بالحرص لا حاجة إليه، كما لم يقيّد به في قوله: (قضت ما تركت من الصلاة والقيام في السبعة)، إذ المراد بيان فساد ما صامت باعتباره كون الزمان حيضاً في اثلاثه، كما أنه المراد بيان قبول الزمان في السبعة للصلاة والصوم لأنه طهر، فكما يجب قضاء الواحد يشرع قضاء المندوبات.

قوله: (العادة قد تحصل من حيض وظهر صحيحين).

هذه العبارة قد توهم الاحتراء بحیضة واحدة في ثبوت العادة، كما هو مذهب الشافعي (١)، وبه عبر أصحابه (٢)، وليس مذهباً لنا، فينسفي أن يراد بالحيض الجنس، ليصلح للتعدد، وقد تقدم اعتبار المرتين.

أمّا الطهر فيكون مرة واحدة، إذ العادة أيام الاقراء، والطهر دليل عليها، والمراد بالصحيحين الخاليان عن استحاضة، كما صرح به من عبّر بهذا اللفظ لامتناع استقرار العادة، مع اتصال أحدهما بالاستحاضة.

قوله: (فاذا استمرت الحمرة في الثالث أو السواد ...).

قد يُسأل عن فائدة تعبير المصنف باستمرار الحمرة أو السواد في الشهر الثالث، وهل له مدخل في ثبوت الحكم المذكور أم لا؟

فيقال: نعم في بعض الصور، وهو ما إذا حصل تمييز بالشروط يمارض العادة المستفادة من التمييز، فإن الظاهر هنا ترجيح التمييز، فإنه أصل للعادة المذكورة، والفرع لا

(١) المجموع ٢: ٤١٧.

(٢) المجموع ٢: ٤١٧-٤١٨.

ز: الأحوط رد التاسية للعدد والوقت الى أسوأ الاحتمالات في ثمانية:

يعارض أصله، فلعل المصنف عبر بالاستمرار لتسلم العبارة عن هذا الفرد.
أما لو اختلف لون الدم لامع شريطة تمييز وعبر المشرة، فان المرجع هو العادة
المستفادة من التمين.

قوله: (الأحوط رد التاسية لعدد والوقت الى أسوأ الاحتمالات).

ناسية العدد والوقت، هي المشهورة بين الفقهاء بالمتحيرة لتحيرها في شأنها،
وقد تسمى محيرة أيضاً، لأنها تحير الفقيه في أمره، وبعضهم يضع اسم المتحيرة موضع
التاسية، فتسمى ناسية العدد، وناسية الوقت أيضاً متحيرة، والأول أحسن وأشهر،
والثانيان المطلق قد يعرض لعدة أوعية، وقد تحقن صغيرة وتستمر لها عادة في الحيفى ثم
تفيق ولا تعلم مما سبق شيئاً.

وقول المصنف: (الأحوط رد التاسية...) يظهر أنه يريد به الوجوب،
لأن الخلاف هنا في لزوم أحكام الاحتياط، لحصول الشك في زمان الحيفى المقتضي
لعدم عين البراءة بدون الجمع بين التكيفين، والمعتمد عدم الوجوب، بل ترجع هذه
إلى الروايات السابقة مع عدم التمين.

قال في الذكرى: ان العمل بالروايات طاهر لأصحاب^(١)، وادعى عليه
الشيخ في الخلاف الاجماع^(٢)، وفي البيان: الاحتياط هنا بالرد إلى أسوأ الاحتمالات
ليس من مذهبنا^(٣)، ويدل عليه أصالة براءة الذمة من التكليف بالزائد، وما يلزم من
الحرج العظيم، والمشقة على المرأة والزوج، و لروايات لدالة على رجوعها إلى السنة
والسبعة وغيرها كثيرة^(٤).

واعلم أن هذا القسم هو تنمة الأقسام المشرة لسابقة، لأن المصطربة المميزة
تقدمت عند ذكر المبثثة، وهي شاملة للأقسام الثلاثة، ثم ذكر قسمين منها، أول

(١) الذكرى: ٣٢.

(٢) الخلاف ١: ٣٨ مسألة ٤ كتاب الحيفى.

(٣) البيان ١٧.

(٤) الكافي ٣: ٧٩، ٨٣، التهذيب ١: ٣٨٠ حديث ١١٨١، ١١٨٢، الاستبصار ١: ١٣٨ حديث ٤٧٢،

والمزيد راجع الوسائل ٥٤٦: ٨ باب ٨ من أبواب الحيفى.

منع الزوج من الوطء، ومنعها من المساجد، وقراءة العزائم، وأمرها بالصلوات،
والغسل عند كل صلاة،

المروع: وهما ناسية الوقت، وناسية لعدد غير مميزين، وهذا هو القسم الثالث، ويدل
على عدم التمييز أن هذه الأحكام لا تجامع التمييز لوجوب الرجوع إليه.
قوله: (منع الزوج من الوطء).

وكذا السبد، إذ ما من زمان يفرض إلا وهو محتمل للحيض، فوفعل عصى،
وعليها الغسل للحنابة، ولا كفارة هنا، وإن قلنا بوجوبها على الحائض لعدم تيقن
الحيض.

قوله: (وأمرها بالصلوات).

قد يفهم منه ومن قوله: (وقضاء أحد عشر على رأي، وصوم يومين...)،
عدم وجوب قضاء الصلاة، وبه صرح في التذكرة^(١) لأنها إن كانت طاهراً صح
الأداء، وإلا فلا تكليف، ولأن فيه حرجاً عظيماً.

واحتمل فيها أيضاً الوجوب^(٢)، لإمكان انقطاع الحيض في خلالها، أو في آخر
الوقت وقد بقي قدر الطهارة وركعة، وربما انقطع قبل الغروب وقد بقي قدر الطهارة
وخمس ركعات فيجب الظهر والعصر، ومثله لمغرب والعشاء، واحتاره المصنف في
التهاية^(٣) وحينئذ، فاما أن تصلي أو بوقت دائماً، أو آخره دائماً، أولاً هذا ولا دالك .
في الأول تقضي بعد كل أحد عشر يوماً صلاتين مشتبهتين، لا مكان أن
ينقطع الحيض في أثناء العصر أو العشاء، فتعبد الصلاتان ويحب قضاؤهما، وكذا
يمكن انقطاعه في أثناء الصبح، فيجب قضاؤها خاصة، فحينئذ يقين البراءة يتوقف على
قضاء صلاتين مشتبهتين، وكيفية قضاؤهما كقضاء الصوم سواء.

وإن كانت تصلي آخر الوقت دائماً، قضت بعد كل أحد عشر ثلاث صلوات،
لا مكان أن يطرأ الحيض في أولي الظهرين أو العشاءين، فتعبد صلاتان، وينقطع في

(١) التذكرة ١: ٣٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) حاشية الأحكام ١٦٤٨.

أثناء غسل الأولى منها أو الثانية، فيجب قصوه لفساد طهارتها، وكيف قدر زمان صلاتها آخر الوقت، فلا بد من إدراك نظهارة وحس ركعات، فإذا قدر صحة الفرض الثاني لمصادفه غسلة الطهر فالأول فاسد، ولا فالثاني، فتقصي سبع صلوات صباحاً ومغرباً ورباعية مريدة بين الثلاث، ثم صباحاً ورباعيتين بيها المغرب، لأن العائت من يومين اثنتان من يوم، وواحدة من آخر.

ولو كانت تصلّي أول الوقت دائماً وجب قضاء صلاتين مشتبهتين لاحتمال الإنقطاع بعد فعلها دون مازاد، إذ لو فرض ابتداء الحيض في أثناء الصلاة لما وحت، لأنها لم تدرك من الوقت ما يسعها.

ولو كانت تصلّي أول الوقت تارة، وآخره لخرى، أو وسطه دائماً وجب قضاء أربع صلوات مشتبهات، لإمكان الإتياء في أولها فتصدان، ويجب التدارك لإمكانه، وكذا يمكن الانقطاع في الثانية فتصدان أيضاً والتدارك ممكن فيجب، وجار امتثال، فلا بد من ثمان صلوات.

وفي بعض حواشي الكتاب ما صورته: يسمى أن تصلّي كل صلاة مرتين أول الوقت وآخره، لأنه إن كان أحدهم حيضاً صح الآخر.

قلت: جاز أن ينقطع الحيض في أثناء غسل الثانية فيفسد، ويجب قضاؤها لإدراك قدر الطهارة وركعة.

ولا يقال: يقلر وقوع الثانية حيث ينتهي الصبيق فلا تحب الأولى، لأننا نقول هذا يتم في القسح، أما في الطهرين ولعشاء بين فلا، فإن نهاية الصبيق أن تفتسل لكل من الصلاتين مع كثرة الدم، وقد بقي من آخر الوقت قدر الطهارة مرتين وخمس ركعات، فيمكن الانقطاع في أثناء الغسل، فيفسد ويجب قضاء المريضة المؤداة به.

وفيها أيضاً ما لفظه: أو نقول: إن صلت دائماً أول الوقت أو آخره قضت بعد كل أحد عشر صلاة مشتبهة، وإن كانت تصلّي أوله تارة وآخره لخرى قضت بعد أحد عشر صلاتين مشتبهتين.

قلت: قد يتسا وجوب صلاتين في المرض الأول لإمكان الإنقطاع في أثناء

وصوم جميع رمضان، وقضاء أحد عشر على رأي، وصوم يومين - أول وحادي عشر - قضاء عن يوم.

وعلى ما اخترناه تضيف إليها الثاني والثاني عشر،

الفريضة الثانية، فتفسد الصلاتان ويحب تداركهما.

وبينا في الفرض الثاني وجوب ثلاث، لا مكان طريانه في الفريضة الأولى، وانقطاعه في العمل لنظيرها، فلا يستقيم ما ذكره.

وفي الفرض الثالث وجوب أربع، لا مكان طريانه في الفريضة الأولى فيفسد الفريضة، ويجب قضاؤها، لإدراك قدر الطهارة وفعلها من أول الوقت، وإمكان انقطاعه في أثناء الثانية، فيحب فعلها لإدراك قدر الطهارة وخمس ركعات، وهذا الذي ذكره ياسب مذهب العامة للقائلين باختصاص كل صلاة بوقت لا تشاركها فيه الأخرى.

قوله: (وقضاء أحد عشر على رأي).

الإشارة بذلك إلى خلاف الشيخ - رحمه الله -، حيث أوجب قضاء عشرة لأنها أكثر الحيض، ولم يعتبر التشطير لأصالة عدده (١) وحيث علم أن وجوب ذلك كله رعاية للاحتياط بحسب الممكن، طهر وجوب أحد عشر، بل يجب قضاء أحد وعشرين، لإمكان كون الحيض أول الشهر وآخره مع التشطير.

قوله: (وصوم يومين أول وحادي عشر قضاء عن يوم، وعلى ما اخترناه تضيف إليها الثاني وثاني عشر).

إذا أرادت هذه قضاء يوم، فمعد الشيخ تصوم يومين، أول وحادي عشر، لعدم إمكان اجتماعها في الحيض، وهذا ساء على عدم اعتبار التشطير، فأما على اعتباره - وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله: (وعلى ما اخترناه ...) - فيجب أن تضيف إليها يومين آخرين، لثاني وثاني عشر الأول، وحيث فيجتمع اجتماع الجميع في الحيض، ولو بمراعاة التشطير، لأن الحيض إن ابتداً بالأول انتهى بلحادي عشر،

ويجزئها عن الثاني والحادي عشر يوم واحد بعد الثاني وقبل الحادي عشر.

فصح ما بعده، أو بالثاني صحح الأول، وإن انتهى في الأول واستدأ في الحادي عشر صحح الثاني، أو انتهى في الثاني واستدأ في الثاني عشر صحح الحادي عشر، وبهذا الطريق يمكن قضاء تسعة أيام.

والعبارة عنه أن يقول : إذا أرادت قضاء صوم من يوم إلى تسعة صامت المقضي مرتين، ولأول الثانية ثاني عشر أول الأول، وتصوم يومين بين المرتين متواليين أو متفرقين، متصلين بالمرتين، أو باحدهما، أو منفصلين عنها، وعلى ذلك فترا دمتها، لعدم إمكان اجتماع المرتين في الحيفض، ففسد من أيام إحداهما صح بدله من أيام الأخرى، أو من اليومين المتوسطين.

ولا تكفي المرتان من دون المتوسطين، لأن إمكان انقطاع الحيفض في نصف اليوم الأخير من المرة الأولى، ويعود في نظيره كذا لا يكون عند المقضي مثلاً خمسة فسمطع في الخامس، ويعود في الخامس عشر، فيفسد جميع أيام المرتين ماعدا ثلاثة، فيكمل بالمتوسطين، وإن أشكل عليك ذلك فعليك بمراجعة هذا الجدول، وربما يوحد على هذا المحل جدول لا يخدو من خلل، يظهر حله بصحيح التأمل لما وصناه وهذه صورته:

	أيام المرة الثانية												أيام المرة الأولى												
جدول صوم يوم																									أ
جدول صوم يومين																									ب
جدول صوم ثلاثة أيام																									ج
جدول صوم أربعة أيام																									د
جدول صوم خمسة أيام																									هـ
جدول صوم ستة أيام																									و
جدول صوم سبعة أيام																									ز
جدول صوم ثمانية أيام																									ح
جدول صوم تسعة أيام																									ط

قوله : (ويجزئها عن الثاني والحادي عشر يوم واحد بعد الثاني وقبل الحادي عشر).

هذه إشارة إلى طريقة ثانية للقضاء بقاء على مراعاة التشطير، وهي أقل تكليفاً

من الأولى يسوم، إلا أنها أقل نفعاً منها، لأنها إنما تجزئ في قضاء أربعة أيام فما دون، وتلك تجزئ في قضاء تسعة فما دونه، وصورتها في قضاء يوم: أن تصوم الأول وثاني عشرة، وتصوم بدل الثاني والحادي عشر في الطريقة الأولى يوماً واحداً، تجعله بعد الثاني وقبل الحادي عشر، حذراً من اجتماع لجميع في الحيض.

والعبارة عن هذه أن نقول: إذا أرادت قضاء يوم فما زاد إلى أربعة فضته مرتين، تزيد على أولاهما يوماً، وتفرقها أي تفرق شاءت في عشرة أيام، بحيث لا تنال بين يومين، ولا تجعل المجموع في أكثر من عشرة، ثم تصوم الثانية مستفرقة من غير زيادة، تبدأ من ثاني عشر اليوم الأول، أو من عاشر ثانيه، وكذا تجعل كل يوم من أيام المرة الثانية ثاني عشر. نظيره من المرة الأولى، أو عاشر ما يلي النظير لا يزيد، وإنما لم يجر التوالي في المرتين، أو في إحداهما لئلا ينقطع الحيض في آخر يوم، وسد في حادي عشر نظيره، فيعسد الجميع.

ففي مثال الكتاب يمكن انتهاء الحيض في الثاني، فيستدعى في الثاني عشر، فتفسد الأيام الثلاثة، وإنما لم يصح من غير زيادة يوم لإمكان انقطاع الحيض على آخر العدد، وعوده في نظيره، فلا تحصل البراءة.

وإنما وجب كون نظير ثاني عشر نظيره، أو عاشر ثانيه دون ما زاد على ذلك، لأنها إن اجتمعا في الحيض أحراً ما بعد الأول وما قبل الثاني، بخلاف ما لو جعل النظير بعد عاشر ما يليه، لإمكان انقطاع الحيض في اليوم الذي يلي النظير الأول وعوده في حادي عشر، فتجتمع الثلاثة في الحيض.

وإنما لم يصح بهذه الطريقة أريد من قضاء أربعة، لأن الظهر المقطوع به تسعة أيام، فإذا وزع عيب القضاء على الوجه السابق امتنع أن يصح أزيد من ذلك، وإن أردت أن يظهر لك ذلك بالبيان، فعليك بمراجعة هذا الجدول فيه يظهر لك خلل الجدول الموصوع على هذا المحل في جميع صورته ماعدا الأولى، وهذه صورته:

ح: إذا اعتادت مقادير مختلفة متسقة، ثم استحيضت رجعت الى نوبة ذلك الشهر، فإن نسبتها رجعت الى الأقل فلاقل الى أن تنتهي الى الطرف.

المرّة الأولى												المرّة الثانية											
●												●											
●												●											
●												●											
●												●											

واعلم، أنها لو أرادت قضاء غير القسم من العبادات، كالصلاة، أو فعل الطواف لمعها ما قدمناه من الضابط في ذلك .

ولو أراد زوجها طلاقها أوقعه في أول النهار أي وقت شاء، ثم في آخر حادي عشر لعدم إمكان اجتماعها في الحيض، وإذا حضت انقضت عدتها بثلاثة أشهر، لأن الغالب للحيض في كل شهر، ولا تكف الصبر من اليأس من حيث احتمال تاعد الحيض، للرواية الدالة على اعتبار السابق من الأمرين: الأقراء والأشهر^(١)، ويحتمل انسحاب حكم المسترابة فيها لإمكانه.

قوله : (لو اعتادت مقادير مختلفة متسقة ...) .

كما تثبت العادة في المقدار الواحد من العدد، كذلك تثبت في المقادير المختلفة، كثلاثة وخسة وسبعة مثلاً، وذلك إذ كانت متسقة أي منتظمة لا يختلف ترتيبها في الدورين. بأن ترى العدد الأول في سنور الأول أول الدور الثاني، وكذا العدد الثاني والثالث.

ولا فرق بين أن تكون تلك مقادير حربية على ترتيب العدد - كما مثلنا - أولاً تكون، كما إذا كانت ترى في شهر خمسة ثم ثلاثة ثم سبعة، ثم تعود إلى الخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة، ولا فرق أيضاً بين أن ترى كل واحد من المقادير مرة - كما ذكرنا - أو مرتين كما إذا كانت ترى في شهرين ثلاثة ثلاثة، ثم في شهرين خمسة خمسة، وفي شهرين بعدها سبعة سبعة، ثم في الدور الثاني كذلك .

(١) الكافي ١٠٠، ٦ حديث ١٩، التهذيب ١١٨، ٢٨ حديث ١٠٨، الاستبصار ٣، ٢٢٤ حديث ١١٥٣ .

ووجه ثبوت العادة بذلك ، أن تعاقب الأقدار المختلفة لما اعتيد صار كالعدد والوقت المعتادين، واندرج في عموم الأقران.

ويحتمل العدم، لأن كل واحد من المقادير ينسخ ما قبله، ويخرجه عن الاعتبار خصوصاً المتكررة، فعلى الثاني تعمل على التغير، ومع فقله فالزوايات أو تحتاط، وعلى الأول نخلص في كل شهر برؤية الدم، فإن انقطع على العادة أو العشرة فذاك ، وإن عبرها فالعادة أعني نوبة الشهر.

هذا إن ذكرتها، فإن نسبت رجعت إلى أقل المحتملات عندها، ثم الأقل إلى أن ينتهي إلى طرف الأعداد - أعني أقلها - فلو كانت مقاديرها ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة ثم تسعة، فقالت: لا أدري نوبة الشهر خمسة أم سبعة؟ فأتتها تأخذ الخمسة، لأنها الأقل، في الثاني هي مترددة بين التسعة والتسعة، لأن نوبة الأول إن كانت التسعة فما بعده تسعة، وإن كانت خمسة فما بعده سبعة، فتأخذها لأنها الأقل، وفي الثالث هي مترددة بين التسعة والثلاثة فتأخذ الثلاثة وعلى هذا، ثم ماذا تعمل في باقي الرمان إلى آخر العدد للمحتمل ؟ وحهان:

أحدهما: تحتاط بجمع بين تكاليف الثلاثة إلى آخر المحتمل مصيراً إلى اليقين بحسب الإمكان.

والثاني: لا بل هي مستحاصة لأصالة البراءة بماعدا ذلك ، ولأن تلك هي العادة المعتبرة شرعاً. ويحتمل القطع بوجوب الاحتياط هنا للجزم باخلالها ببعض العادات في الجملة، وكيف قلنا فلا بد من قضاء مقادير الدور كلها.

هذا إذا كانت المقادير تمر في الدورين متسقة، فإن مرت مختلفة فلا عادة على الظاهر، لعدم تكرار عدد منها على الوجه المعتبر، وقد تقدم في الكلام على المعتادة ميل المصنف، وشيخنا الشهيد إلى اعتبار الأقل من المقدارين المختلفين، فيجب انسحابه هنا، وقد صرح في الذكرى بالثلاثة (١).

الفصل الثاني: في الأحكام

تحرم على الحائض كل عبادة مشروطة بالطهارة، كالصلاة، والطواف، ومس كتابة القرآن. ويكره حمله ولبس هامشه، ولا يرتفع حدثها لو تطهرت، ولا يصح صومها، ويحرم عليها الجلوس في المسجد،

وفي التذكرة قال: جلست الأفل من كل شهر (١)، والظاهر أنه يريد الثلاثة أيضاً، وقد ينظري ذلك إذا كانت الثلاثة أو أكثر، لعدم اعتبار التكرار حينئذ، إذ لو اعتبر لسخ ما قبله لتكرره فيأتي هنا، فعل المختار يعمل على التمييز ومع فقهه والروايات، وقد تقدم تحقيق ذلك كله.

قوله: (ومس كتابة القرآن) .

لا خلاف في تحريم مس كتابة القرآن عن الحائض كالجنب، وكذا يحرم مس اسم الله تعالى وأسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام، والظاهر أن اسم فاطمة عليهما السلام كذلك، وقد تقدم تحقيق ذلك .

قوله: (ويحرم الجلوس في المسجد) .

تحصيل التحريم بالجلوس يؤذن بأن عبءه ليس بمحرم فيندرج فيه العبور وجواره لها، ولجنب مروي في حصة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام بلفظ «بجنازين» (٢) ويفهم منه ومن الآية (٣) عدم جواز التردد في المسجد لها، إذ معنى المجتاز وعابر السبيل من يدخل من أحد البابين ويخرج من الآخر، فيرد على عبارة الكتاب.

وهذا كله فيما عدا المسجدين، أما ما فيهم الدخول اليها مطلقاً لما في حصة محمد بن مسلم: «ولا تقربان المسجدين الحرامين» (٤)، وحالف في ذلك سائر حيث

(١) التذكرة ١/ ٣٢ .

(٢) علل الشرائع ١/ ٢٨٨ حديث ١ باب ٢١٠ .

(٣) النساء: ٤٣ .

(٤) التهذيب ١/ ٣٧١ حديث ١١٣٢ .

ويكره الجواز فيه، ولو لم تأمن التلوّث حرم أيضاً،

عنه في اشروك المستحبة، ولم يفرق بين المسجدين ولا غيرهما (١).

قوله: (ويكره الجواز فيه).

قال المصنف في المنتهى: قال الشيخ في الخلاف: يكره لها الاحتياز في غير المسجدين، ولم يقف فيه على حجة وإباحة في غيره، وهو اختيار المفيد، والتسيد المرتضى (٢)، واحتج على نفي الكراهة بعدم النص (٣).

ثم احتمل كون سب الكراهة إما جعل المسجد طريقاً وإما الدخول بالنجاسة إليه، ولك أن تطري كلامه من وجهين.

أحدهما: أن جعل المسجد طريقاً إذا اقتضى كراهة الاحتياز وجب أن لا يُخص بالخائض، بل يعم كل محتاز، ولا وجه لتخصيصه بالخائض.

الثاني: أن إدخال النجاسة إلى المسجد عند حرام وإن لم تتعد، فكيف يكون سباً للكراهية؟ إلا أن يقال: هذا مما يستثنى لورود النص عليه، ولكراهية الاجتياز. قال في الذكرى: ولا بأس به وإن لم يكن له دليل قوي، أما المختب فلا يكره للآية (٤)، ولم يذكره المصنف.

فرع: لو اضطر إلى أن يكون في المسجد لابثاً لتحو خوف من سبع أو لص بحيث لم يحدّث منه، وتعدّر الغسل تيمم وجلس إلى أن تزول الضرورة، صرح به في المنتهى (٥) والظاهر: أنه لو غلبه النوم على وجه تعدر دفعه فلا حرج.

أما الخائض فلم يتعرض إليها، وفيها إشكال ينشأ من تعدر الطهارة منها، فإن قلنا به - وهو الظاهر - فهل تتيّم؟ إشكال ينشأ من شرعية مثله للخروج من المسجدين، ومن أنه على خلاف الأصل، فيقتصر فيه على مورد النص، ولا فرق بين المسجدين وغيرهما.

(١) للرأس: ١٢.

(٢) للنتهى: ١١٠، وانظر كتاب الخلاف ١ ١١٣ مسألة ٢٠٦، والمقدمة: ٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الذكرى: ٣٥.

(٥) للنتهى: ١١٠.

وكذا يحرم على المستحاضة وذى السلس والمجروح الدخول، والجواز أيضاً في المسجد معه، ويحرم قراءة العزائم وأبعضها، ويكره ماعداها، ولو تلت السجدة أو استمعت سجدت.

ويحرم على زوجها وطؤها قبلاً، فيعزّر لو تعمده عالماً.

قوله: (وكذا يحرم على المستحاضة وذى السلس والمجروح معه).

أي: مع خوف التلوّث، ويفهم منه عدم تحريم إدخال التجاسة إلى المسجد، مع عدم خوف التلوّث. وهو خلاف مذهب المصنّف، ولا سبيل إلى أن يقال: هذه أيضاً يحرم بالنص، إذ لا نص على غير الحائض.

قوله: (ولو تلت السجدة، أو استمعت سجدة).

خالف في ذلك الشيخ، فحرم عليها التّجود بناء على اشتراط الظهارة في سجود التلاوة^(١)، والمشهور خلافه، وفي رواية في بصير بمن الصادق عليه السلام: « إذا قرأ شيء من العزائم الأربع وسمعتها فاسجد وإن كنت على غير طهر، وإن كنت حائضاً، وإن كانت المرأة لا تصني »^(٢)، وهي صريحة في المدعى، وقوله عليه السلام في حر عبد الرحمن، في الحائض: « تقرّ ولا تسجد »^(٣) محمول على السجدة المستحبة، بدليل قوله: « تقرّ ».

واعلم أن تقييد المصنّف التّجود بالاستماع الذي يكون معه الإصغاء، يفهم منه عدم الوجوب بالسمع، وقد صرح به في غير هذا الموضع، وصرح شيخنا الشهيد بالوجوب^(٤)، وهو الأقرب، وهو مروي في حر لي بصير لتابع، وسبأني تحقيقه في باب سجود التلاوة إن شاء الله تعالى ولا يخفى أن مراد المصنّف بقوله: (ولو تلت السجدة أو استمعت سجدت) الوجوب.

قوله: (فيعزّر لو تعمده عالماً).

(١) النهاية: ٢٠.

(٢) التلخيص ٣: ٣٩١ حديث ١١٧١ وفيه: (على غير وضوء).

(٣) التلخيص ١: ٢٩٢ حديث ١١٧٣.

(٤) اليانعة: ٢٠.

أجمع علماء الاسلام على تحريم وطء سحائص قبلاً، وقطع في التذكرة (١) نفس الواطئ، ولو استحله كهر قطعاً، لانكاره ما علم من الدين ضرورة، ما لم يدع الشبهة الممكنة في حقه، فيجب تعريره بما يراه الحاكم، ويحكي عن أبي علي بن الشيخ أبي جعفر رحمه الله تعريره ثاني عشر موطاً ونصف ثمن حد الزاني (٢) ولا يعرف المأخذ، وإنما بناء التعريرات على عدم التقدير، إذ هي منوطة بنظر الحاكم، إلا ما احتص بالتص.

وهذا إذ كان عالماً بالحيف، متعمداً للفعل، فلو جهل الحيف فلا شيء عليه، ومثله ما لو نسيه، وكذا لو جهل استحرام خاصة أو نسيه لعموم قوله عليه السلام: «الناس في سعة مما لم يعلموا» (٣)، وقوله عليه السلام: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» (٤).

ولو وطئ طاهراً فطرأً بالحيف، وجب الشروع حال العلم، فإن استدأمت تعلقت به الأحكام، ويجب القبول من المرأة لو أحررت بالحيف إن لم تنه بتصريح حقه، لقوله تعالى: (ولا يعمل لمن أن يكتم) (٥) قلولا وحبوب القول لما حرم الكتمان.

وإن اشتبه الحال، فإن كان لتحيرها فقد تقدم في أحكام المتحيرة، وإن كان لعلية ظن كذبها بالتهمة، في الذكرى يجب احتياط (٦)، وفيه نظر، وصرح المصنف في التذكرة بعدمه (٧)، وفي المنتهى أوجب الامتناع حالة الاستمرار مع الاشتباه (٨)، محتجاً بوجوب تعليل المحرم للاحتياط في الفروج.

فإن كان يريد الاشتباه بتعبر فقد تقدم حكمه، وإن كان لغيره. كما في الرائد

(١) التذكرة ١: ٢٨.

(٢) ذكر القول السيد انصاري في مفتاح الكرامة ١: ٣٧٣.

(٣) الكافي ٦: ٢٩٧ حديث ١٢، التهذيب ٩: ٩٩ حديث ٤٣٢ وما فيها قريب وليس بها.

(٤) الفصول ١٧: ٢.

(٥) البقرة ٢٢٨.

(٦) الذكرى ٣٥.

(٧) التذكرة ١: ٢٨.

(٨) المنتهى ١: ١١٧.

وفي وجوب الكفارة قولان: أقربها الاستحباب، وهي دينار في أوله قيمته عشرة دراهم، ونصفه في أوسطه، وربعه في آخره.

على العادة. ففي وجوب الامتناع فيه نظر، استدأى العادة. ولو وطأ القبي لم تتعلق به الأحكام.

ويجب على المرأة الإمتناع بحسب الإمكان وقرباً مع قوله تعالى: (ولا تعاونوا على الإثم و العدوان) (١). فتعمر أيضاً مع لمطاوعة، وقد ورد مثله في الصوم. ولو غرته، أو أكرهته، أو استدحت ذكره حال نومه احتضت بالحكم لكن لا كفارة عليها، ولو قضا بوجوب، كما يحتض بحكمه بأكراهها، أو رضاها نائمة من دون وجوب شيء آخر، والمساء في ذلك كالحائض.

قوله: (وفي وجوب الكفارة قولان: أقربها الاستحباب).

القولان لشيخ (٢)، وأكثر الأصحاب قائلون بوجوب (٣)، لكن لمستند ضعيف، فان روايات عدم أصح أسناداً (٤)، مع أن فيه جمعاً حسناً بين الأخبار وهو الأصح.

قوله: (وهي دينار في أوله قيمته عشرة دراهم، ونصفه في أوسطه، وربعه في آخره ...).

التقدير بذلك مستفاد من رواية داود بن مرقد عن أبي عبد الله عليه السلام (٥)، واختار ابن بابويه في المقتع وجوب التصديق بشه (٦)، وهذا في الرّوحة حرة كانت أو أمة، دواماً أو متعة.

ولو وطأ الأجنبية في الحيض زياً أو لشبهة، فهل تترتب عليه الكفارة وحبواً أو استحباباً، أم لا؟ منشؤها عدم النص وكونه أوحش، فيناسبه التعميط بطريق

(١) لائق ٢

(٢) لمسوط ١: ٤١، لخلاف ١: ٣٧ مسألة ١ كتاب الحيض.

(٣) منهم لم يقتض في الانحصار ٣٣، وابن إدريس في السرائر ٢٨، والشهيد في الذكرى: ٣٤.

(٤) تهذيب ١: ١٦٤، ١٦٥ حديث ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، الاستبصار ١: ١٣٤ حديث ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢.

(٥) التهذيب ١: ١٦٤ حديث ٤٧١، الاستبصار ١: ١٣٤ حديث ٤٥٩.

(٦) المقتع: ١٦

الأولى، وبه صرح في الذكرى (١) والمصنف في المنتهى (٢) وحتج له برواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: «من لئى حائضاً» (٣) حيث خلق للحكم على المطلق من غير تقييد، فكان كالعام.

ويعتبر في الديار كونه خالصاً من العش مصروباً، لأنه المتبادر من الإطلاق، فلا يجري الشر (١) ولا القيمة، لعدم تناول نص لها، وكما في جميع الكفارات إلا مع التعذر فيمكن الإجزاء، ومثله نصف والزبع، ومع تعارض القيمة والتبري محتمل التحير، وترجيح التبري لقربه إلى المضمون.

والتقدير في الدين عشرة دراهم هو المعروف بين الأصحاب هنا وفي الذية، والخبر حال منه (٤) ونسبه في الذكرى (٥) إلى تقدير الشيعين (٦)، وطاهره التوقف في وجوب اعتباره، ولا وجه له.

والمراد بتقديره بالعشرة: ما كان عليه في زمانه صلى الله عليه وآله، ولو طرأ نقصان قيمته أو زيادتها فلحكم بحاله، ومصرف هذه الكفارة مصرف سائر الكفارات حملاً على المتعارف شرعاً.

والمراد بالأول والوسط والآخر، أول العادة ووسطها وآخرها، فيختلف باختلاف العادة على الصحيح، فالأول لذات الثلاثة اليوم الأول، ولذات الأربعة هو مع ثلث لثاني، ولذات الخمسة هو مع ثلثه، ولذات الستة اليومان الأولان، وعلى هذا القياس، ومثله الوسط والآخر.

وقال سلاّن الوسط ما بين الخمسة إلى السبعة (٨)، والقطب الراوندي اعتبر

(١) الذكرى: ٣٥.

(٢) المنتهى: ١١٦: ١.

(٣) التهذيب: ١٦٣: ١ حديث ٤٦٨، الاستبصار: ١٣٣: ١ حديث ٤٥٦.

(٤) التبر: ما كان من الذهب غير مصروب، انظر الصحاح (تبر): ٢: ٦٠٠.

(٥) التهذيب: ١٦٤: ١ حديث ٤٧١، الاستبصار: ١٣٣: ١ حديث ٤٥٦.

(٦) الذكرى: ٣٥.

(٧) العبد في النعمة: ١٧، والطوسي في النهاية: ٢٦.

(٨) الراسم: ٤٤.

ويختلف ذلك بحسب العادة، فلثاني أول لذات الستة، ووسط لذات الثلاثة، فإن كرره تكررت مع الاختلاف زماناً أو سبق التكفير وإلا فلا.

العشرة واسقط العادة (١)، فبعدهما قد تنحصر بعض العادات عن الوسط، والآخر، وظاهر قوله عليه السلام: «يتصدق إذا كن في أوله مدينار» (٢) يدفعه لعود الضمير إلى الحيض المسؤول عن الوطء فيه أول الفجر - وهو حيض الرقة وحله على مطلق الحيض بخلاف الظاهر، مع ندور القولين أيضاً.



تفريع:

المساء في ذلك كالحائض، فمن هذا قال في الذكر: ولو صادف الوطء زمانين أو ثلاثة - يعني بالنسبة إلى الأول والوسط والآخر - نظراً إلى ما يتفق في التعاس من قصر زمانه، فالظاهر التعمد (٣) وفي بيان احتمال التعدد ثم راد فقال: أما لو قصر زمانه عمّا يحتمل الوطء فلا (٤)، وفيه نظر.

قلت: يحتمل عود النظر إلى المسألتين، وعوده إلى الأخيرة خاصة، ولا وجه للفرق، وفي أصل المسألة إشكال لعدم صدق لأول والوسط والآخر في مثل ذلك عرفاً، والمعكم في ذلك هو العرف مع أصالة لبراءة وعدم ظهور معارض، وما أبعد ما بين قوله وقول سلاّر والقطب.

قوله: (فإن كرره تكررت مع اختلاف أو سبق التكفير، وإلا فلا). يريد: (اختلاف) اختلاف زمان في الموجب، كالأول والوسط مثلاً، فإن موجب الأول دينار، والثاني نصفه، ومثله الوسط والآخر، والأول والآخر، والمراد (سبق التكفير) تقدمه على الوطء الثاني، وقوله: (وإلا فلا) معناه وإن اتفق الأمران فلا.

(١) فقه القراء ١: ٥٤.

(٢) التهذيب ١: ١٦٤، حديث ٤٧١، الاستبصار ١: ١٣٤، حديث ١٥٩.

(٣) انذكرى: ٣٥.

(٤) البيان: ٢٠ و ٢٢. وفيه: (عمّا يحتمل الوطء ثلاثاً فلا).

ولو كانت امته تصدق بثلاثة أمداد من الطعام.

يتكرر، و«إلا» مركبة من (ب) الشرطية، و(لا) النافية، وجملة الشرط محذوفة، وهذا هو مختار المصنف في كتبه (١).

ووجهه في المتفق أن الحكم متعلق بالوطء، وصدقه في الواحد والمتعدد سواء. قلنا: منجب الكفارة كمن صدق، وإيجاب الثاني عين ما أوجب الأول خلاف الظاهر، فيتوقف على الذيل، على أنه لو تم لزم مثله مع اختلاف الزمان، وينحصر الوجوب في الأكثر.

ووجه التكرار مع الاختلاف أنها معان مختلفة في الحكم، فلا يتداخلان كغيرهما من العقوبات المختلفة، وصحفه ظاهر مع أنه قياس. وذهب ابن إدريس إلى عدم التكرار مطلقاً (٢)، وشيخنا الشهيد إلى التكرار مطلقاً (٣)، لأصالة عدم التداخل، وهو أقرب.

ولو عجز عن مكفارة فظاهر النص السقوط، فإن في خبر داود (١) أمره بالاستغفار وحمله كفارة من لم يجد السبيل إلى شيء من الكفارة وهو الظاهر، مع احتمال انتظار اليسار كباقي الكفارات، وفيه ضعف. والظاهر أن المراد بالعجز المقارن للفعل، لأنه يعم تعلق التكليف لا الطارئ، لسبق الاستقرار مع احتمال العموم لإطلاق الأمر بالاستغفار.

قوله: (ولو كانت امته تصدق بثلاثة أمداد من طعام).

وجوب الصدقة هنا واستحبابها مبني على القولين في الكفارة، والقائل بالوجوب ما هنا هو الصدوق (٥)، وأشيخ في النهاية (٦)، ولا حاجة إلا رواية عبد الملك ابن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام (٧) ولا تصلح للاحتجاج من وجهين:

(١) المنتهى ١: ١١٧، تحرير الأحكام ١: ١٥٩، القلبي: ٣٦.

(٢) السرائر ٢٨.

(٣) الياقوت ٢٠.

(٤) التهذيب ١: ١٦٤، حديث ٤٧١، الاستبصار ١: ١٣٤، حديث ٤٥٩.

(٥) انقبة ١: ٥٣، دین حديث ٢٠٠.

(٦) النهاية: ٥٧٦-٥٧٢.

(٧) التهذيب ١: ١٦٤، حديث ١٧٠، الاستبصار ١: ١٣٣، حديث ٤٥٨.

ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل، ولا يصح طلاقها مع الدخول وحضور الزوج أو حكمه وانتفاء الحمل.

أحدهما: أن الأمر فيها بالصدقة على عشرة مآكين، ولا قائل به.
الثاني: أن ظاهرها استحباب الصدقة، لأنه عليه السلام أجابه أولاً بالأمر بالاستغفار، فلحق عدم ابتنائها على ما تقدم.
ولا فرق في الأمة بين القنة والمذبذبة، وأم الولد والمزوجة ولو بعبدته، وفي المكاتب المشروطة والمطلقة تردد ينشأ من انقطاع السلطة بالكفالة، بخلاف المعتق بعضها فيلحق بالأحنية، ويحمل التقييد إعطاء لكل من التبيين حكمه.

قوله: (ويجوز الاستمتاع بما عدا القبل)
هذا هو المشهور، وذهب السيد المرتضى إلى أنه لا يلحق بالإستمتاع بها إلا بما فوق المشرز، ومنه الوطء في الذير (١)، وعجته فهاهنا رواية الخليلي عن أبي عبد الله عليه السلام: «تتربى رار إلى الركبتين وتخرج سرتها، ثم له ما فوق الأزار» (٢)، وفي معناها رواية أبي بصير عنه عليه السلام أيضاً (٣)، ولا دلالة فيها إلا بمفهوم الخطاب، وهو ضعيف.

وفي رسالة عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما أتق موضع الدم» (٤) وفي معناها رواية عبد الملك بن عمرو (٥) وهشام بن سالم عنه عليه السلام (٦)، وهي صريحة في المطلوب.

قوله: (ولا يصح طلاقها مع الدخول، وحضور الزوج أو حكمه، وانتفاء الحمل).

(١) قاله في شرح الرسالة كما حكاه عنه العلامة في المختلف: ٣٥

(٢) التهذيب ١٥٤١: حديث ٤٣٩، الاستبصار ١: ١٢٩ حديث ٤١٢.

(٣) التهذيب ١٥٤١: حديث ٤٤٠، الاستبصار ١: ١٢٩ حديث ٤١٣.

(٤) التهذيب ١٥٤١: حديث ٤٣٩، الاستبصار ١: ١٢٨ حديث ٤٣٧.

(٥) التهذيب ١٥٤١: حديث ٤٣٧، الاستبصار ١: ١٢٨ حديث ٤٣٨.

(٦) التهذيب ١٥٤١: حديث ٤٣٨، الاستبصار ١: ١٢٩ حديث ٤٣٩.

ويجب عليها الغسل عند الانقطاع كالجنابة، لكن يجب الوضوء سابقاً أو لاحقاً.

لا يجوز طلاق الحائض إجماعاً، ولا يقع باتفاقنا بشروط ثلاثة: أن تكون مدخولاً بها، فغير المدخول بها يصح طلاقها وإن كانت حائضاً. وأن يكون زوجها حاضراً معها، أو في حكم الحاضر، والمراد به من كان قريباً منها بحيث يمكنه استعمال حالها، أو لم تسلم عيبه حداً يعلم انتقالها من الطهر الذي وطأها فيه إلى آخر، بحسب عاداتها، بغلبة، فلو كان عائناً عنها فوق المدة المذكورة، أو كان في حكم العائب - وهو الذي لا يمكنه استعمال حالها مع قرنه - صح طلاقها وإن صادف الحيض.

وأن تكون حائضاً قسماً طلاق الحامل وإن كانت حائضاً بناء على اجتماعها، وسنأتي هذه الأحكام بدلائلها في الطلاق إن شاء الله تعالى.

واعلم أن كلام الأصحاب حال عن تقدير البعد الذي به تتحقق الغيبة وصدءه، وسمما بعض من عاصرناه بحمده بحومير يوم، وكأنه نظر إلى أن الغيبة شرعاً إنما تتحقق بالتسمر المبيع للقصر، إذ من لم يبلغ سفره هذا القدر يُعد مقماً وحاضراً، إلا أن إلحاق من لم يكن بحيث يعلم حال روحته لبينوتها عنه، أو كونه محبوباً، مع تعدد الوقوف على أحواله بالعائب، يشعر بأن الرد بالعائب من ليس من شأنه الإطلاع على أحواله، بعد اسرل عادة، وإن لم تبلغ المسافة المذكورة، إلا أن التمسك بالاحتياط أولى، خصوصاً بما ليس له شرعاً مقدر يصار إليه، وحكم الخروج مني على كمال الاحتياط.

قوله: (ويجب عليها الغسل عند الانقطاع كالجنابة، ويجب الوضوء سابقاً أو لاحقاً).

ظاهر أن وجوب الغسل عليها مشروط بوجوب الغاية، فانه لا خلاف في أن غير الجنابة لا يجب لنفسه، فإطلاق المصنف الوجوب اعتماداً على ظهور المراد، وفي تعليق الوجوب بحال الانقطاع رد على من يرى وجوب الغسل عليها بأول رؤية الدم، أو

بالرؤية بشرط الانقطاع من العامة (١)، لأن العسر إنما يجب بالحدث بشرط الغاية، ولو حاضرت وهي جنب فكغيرها إن لم يسبق وحبو الغسل لغاية واجبة، وأشار بقوله: (كالجنباء) إلى اعتبار ما تقدم في غسل للجناية، وسقوطه بالارتماس وأحكامها.

ولو تخلل الحدث الأصغر في أثناءه فقولان مبنيان على الخلاف في غسل الجنابة (٢)، ويمكن الجرم بعدم الاعادة هنا، كما قطع به المصنف في التذكرة، وجزم به في النهاية، إقبالاً للحدث الأكبر يرتفع بالعمل و لأصغر بالوضوء، فلا منافاة بين العمل والحدث الأصغر، أولاً أن الطهارتين ترفعان الحدثين بالاشتراك، فلو وضوء دخل في كمال الرفع والاستباحة، كما غسل به في الذكرى في باب الغسل، واستبعد كون كل من الطهارتين تستقل برفع أحد الحدثين (٣)، ولا ريب في ضعف القول بالتشريك، وإلا لكان موجب الطهارة الضمري موجباً للكبرى، وهو باطل إجماعاً.

ولا يحل الصوم والتبث في المسجد، و بوء للمحائض قبل الغسل، على القول بتحريم الوطء قبله، وكذا ضعف ما ذكره من سوء عدم الاستشفاء عليه لأن الوضوء وإن كان له دخل على ذلك التقدير، إلا أن العمل جزء لسبب في رفع الحدثين، فاذ انطل تأثيره لم يفد الوضوء، وفي تخيير المصنف إياه بين تقديم الوضوء وتأخير رد على قول الشيخ موحوب التقديم (٤)، وإن كان في بعض لاحبار ذكر التقديم (٥)، لإطلاق البعض وترجيحه بالشهرة، فيحمل التقديم على الاستحباب، وقد يفهم من عبارة المصنف عدم جواز تحلل الوضوء الغسل، وليس بمراء، إذ لا مانع فإن الموالاة ليست واجبة.

(١) قال به الفاسي ابوانطيب والمعامل وابن الصباغ وغيرهم من الشافعية، المصنف شرح المذهب ١٤٨٠٢.
(٢) ذهب إلى وجوب الاعادة الصدوق في القلبية، ٢١، و شيخ في النهاية ٢٢، والمبسوط ٣٠٩، وذهب إلى عدم وجوب الاعادة ابن ادريس في السرائر ٢٢.
(٣) الذكرى ١٠٦.
(٤) المبسوط ٤٤١، التهذيب ١٤٣١.
(٥) الكافي ٤٥٣ حديث ١٣، التهذيب ١٣٩٦٦ حديث ٣٩١، الاستبصار ١٢٦٠١ حديث ٤٢٨.

ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة إلا ركعتي الطواف.

فرعان:

أولاً: يجوز كل من بية (الرفع والاستباحة) ^(١) في هذا الوضوء، سواء قدمت على العسل أم لا، خلافاً لابن ادريس، حيث منع أن تنوي فيه الرفع في الحالين، وعين لها نية الاستباحة، نظراً إلى أن الرفع إنما يتحقق برفع الحدث الأكبر، فإن تقدم الوضوء فهو باق، وإن تأخر فقد زال ^(٢) وظهر ضعفه بغيره عن رقه.

ثانياً: ماء الغسل على الزوج على الأقرب، لأنه من جملة النفقة، فيجب نقله إليها، ولو احتاجت إلى الحمام، أو إلى إسخان الماء لم يعد القول بوجوب العوض دفعاً للصرر مع احتمال العدم، نظراً إلى أن ذلك من مؤن التمكين الواجب عليها، وهو ظاهر في غير الحنيفة، خصوصاً إذا كان السبب من الزوج، والمملوكة كالزوجة، بل أولى لأنه مؤنة محضة، مع احتمال الانتقال إلى التيمم بها، كالانتقال إلى الصوم في دم المتعة، وغيره من الكفارات، تمسكاً بأحاديث البراءة، وليس الطهارة كالفطرة، لأن الأمر بالطهارة للمملوكة، وبالفطرة للسيد، وحيث قلنا بالوجوب فحصل العجز عن الباشرة، فهل يجب الإعادة؟ وجهان، صرح في لذكرى بالوجوب ^(٣) وللتنظر فيه مجال.

قوله: (ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة، إلا ركعتي الطواف)

عدم وجوب قضاء الصلاة المؤقتة موضع وفاق بين العلماء، وبه تواترت الأخبار ^(٤)، أما غير المؤقتة كركعتي طواف إذا طرأ الدم قبلها، والمنذورة نذراً مطلقاً فيجب تداركها لعدم تعيين الوقت المقتضي للسقوط.

ولو نذرت الصلاة في وقت معين فاتفق الجيئ فيه، في وجوب القضاء قولان، فإن قلنا به استثنيت ولعله أقرب، ولا فرق في المؤقتة بين اليومية وغيرها، في عدم

(١) في نسخة «أو»: رفع الحدث أو الاستباحة

(٢) السرائر: ٢٩.

(٣) الذكرى: ١٠٦.

(٤) الكافي ١٠: ٤٣٣ باب الخائض تنقص الصوم، على الشرائع: ٥٧٨ باب ٣٨٥ حديث ٦، وص ٢٩٣ باب

٢٢٤ حديث ١، التهذيب ١: ١٦٠، ١٦١ حديث ٤٥٨ و ٤٥٩، ٤٦٠ وللزبد راجع الوسائل ٢: ٥٨٨ باب

ويستحب لها الوضوء عند كل وقت صلاة، والجلوس في مصلاتها
 ذاكرة لله تعالى بقدرها. ويكره لها الخضاب.
 وتترك ذات العادة العبادة برؤية الدم فيها، والمبتدئة بعد مضي ثلاثة
 أيام على الأحوط.

وجوب القضاء كالأيات، وقد صرح به في البيان^(١) والظاهر أن الركزلة لا يجب
 تداركها كغيرها، لأنها مؤقتة.

قوله: (ويستحب لها الوضوء عند وقت كل صلاة، والجلوس في
 مصلاتها ذاكرة له بقدرها).

هذا هو المشهور بين الأصحاب^(٢)، وذهب أهل بن سمييه إلى وجوب
 ذلك^(٣)، تعويلاً على رواية زرارة في الحسن عن الباقر عليه السلام بلفظ «عليها»^(٤)
 وعرضت برواية زبد الشام، عن أبي عبد الله عليه السلام الواردة بلفظ «ينبغي»^(٥)
 فجمع بينها بالحمل على الاستحباب، مع تدوير القول بالوجوب.

وقال المعيد: تجلس ناحية من مصلاتها^(٦)، والحديثان خاليان من ذكر
 المصلى، قال في المعبر^(٧): وهو المعتمد، وعنه بالتمرين على العبادة بحسب المكنة،
 فتصير عادة، قال في الذكرى: هذا من تعبدات لامامية - رحمهم الله^(٨) - . ولو فقدت الماء
 فهل يشرع التيمم؟ الظاهر العدم.

قوله: (وتترك ذات العادة العبادة برؤية الدم فيها، والمبتدئة بعد
 مضي ثلاثة على الأحوط).

(١) البيان: ١٩٠.

(٢) مهم: الشيخ في الخلاف ٣٩٠ مسألة ٥ كتاب الحيفى، والعلامة في القواعد ٣٦، والشهيد في الذكرى:
 ٣٥.

(٣) الفقيه ٥٠١.

(٤) الكافي ١٠١: ٣ حديث ٤، التهذيب ١٠٩: ١ حديث ٤٥٦.

(٥) الكافي ١٠١: ٣ حديث ٣، التهذيب ١٠٩: ١ حديث ١٥٥.

(٦) المقنع ٧.

(٧) المعبر ١: ٢٣٣.

(٨) الذكرى ٣٥.

الحكم الأول لا خلاف فيه بين العلماء، وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام بوجوب الجنبوس لرؤية الدم أيام الإقراء^(١)، ويؤيده أب العادات المستمرة ملحقه بالأمور الجنبية، نعم قد يستمد من ظاهر قوله: (فيها) - أي في السعادة - أنها بورأت اندم في غيرها استظهرت مشلثة، إن قلنا بوجوب الاستظهار في غيرها وهو طاهر، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوف.

أما المسئلة والمصطرة، ولم يدكرهما المصنف، ولا فرق بينهما، فقد قال ابن الجني^(٢)، والمرئسي، وابن إدريس^(٣) بوجوب الاستظهار عليها إلى ثلثة، ورجعه في المعنى^(٤)، وبه أتى شيخنا الشهيد في بعض كتبه^(٥) وقال الشيخ: ترك العبادة بمجرد رؤية الدم^(٦)، وبه في المصنف في كثر كتبه^(٧)، وقواه في الذكرى مختطاً بالأول^(٨)، وهو طاهر اختيار المصنف لها.

للشيخ: حجة حنفية ابن أبي خنيفة: من تصادق عليه السلام حيث قال: «فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فندع الصلاة»^(٩).

وفي الدلالة ضعف، لأن لأمر المعلق «دا» لا يفيد العموم، فعلق المراد به ذات العادة، وأيضاً فإن القاش محواز ترك برؤية الدم لا يقصره على هذه الأوصاف. فان قلت: إذا ثبت للحكمها بالزواية ثبت في غيره بالإجماع المستفاد من عدم القائل بالفرق.

قلنا: ينافيه مفهوم الشرط في قوله: (فاذا كان ...) فإنه حجة عند كثير،

(١) الكافي ٣/ ٧٩ باب أول ما يجيى المرأة، تهذيب ١/ ٣٨ باب ١٩، والميريد أنظر: وسائل ٢/ ٥٥٩ باب ١٤ من أبواب الحيض.

(٢) نقله عنه في الذكرى: ٢٩.

(٣) السرائر: ٢٩.

(٤) المعنى ١، ٢١٠.

(٥) الدروس: ٦، لبيان: ٢٠.

(٦) البسوط ١/ ٦٦٦.

(٧) الختم ١/ ١٠١، المختلف: ٣٧.

(٨) الذكرى: ٢٩.

(٩) الكافي ٣/ ٩١ حديث ١، التهذيب ١/ ٥٩١ حديث ١٢٩.

ويجب عليها عند الانقطاع قبل العاشر الاستبراء بالقطنة، فإن خرجت نقيّة طهرت وإلا صبرت المبتدئة إلى النقاء أو مضي العشرة، وذات العادة تغتسل بعد عاداتها بيوم أو يومين، فإن انقطع على العاشر أعادت الصوم،

فيحمل على ذات العادة، وقد احتج له بأحار آخر، ليس لها دلالة قوية (١).
للأولين: وجوب التمسك بلزوم عبادة إلا أن يتحقق المسقط.

وعروض بالمعتادة، والفرق طاهر، وبأن الاحتمال قائم بعد الثلاثة، لجواز وجود دم أقوى ناقل لحكم الخيف إليه، ونزول ذلك طاهر، فإنه إنما يتحقق مع استمرار الدم وتجاوزه العشرة، واحتناع شروط التمييز، وكون الطارئ أقوى، والاحتمال النادر غير قادح، فظهر أن القول بالاستظهار أقوى.

قوله: (ويجب عليها عند الانقطاع قبل العاشر الاستبراء بالقطنة، فإن خرجت نقيّة طهرت، والاصبرت المبتدئة إلى النقاء، أو مضي عشرة)

الضميري (عليها) يعود إلى ما عليه أحكام الباب. وهي الخائض. وقد تكرر رجوع الضمائر إليها، والاستبراء لها طلب براءة لرحم من الدم، ويذل على وجوه ما روي عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام (٢)، وما روي عن شرحبيل، عنه عليه السلام (٣)، واشترك الحديثان في الاعتماد بالرحل اليسرى على حائط، ثم استدخال القطنة وفي الثانية تستدخلها بيدها اليمنى، وعارة المصنف حالية من ذلك.

فإن خرجت القطنة نقيّة فقد طهرت، فيجب لغسل مطلقاً، وإن خرجت ملطحة صبرت المبتدئة إلى النقاء أو مضي عشرة، فإن لم ينقطع الدم عن عشرة فحكم المبتدئة من الرجوع إلى التمييز، ثم عدة النساء إلى آخره، وقد سبق.

وكذا القول في المضطرة المتحيرة، ودكرة الوقت خاصة، والتي ستقرت عاداتها وقتاً خاصة، فإن الجميع يعتبرن اثنييرون بعده فيما تم نفيه العادة دائماً.

قوله: (وذات لعادة تعتس بعد عاداتها بيوم أو يومين، فإن انقطع على

(١) التهذيب ١: ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١

وان تجاوز أجزائها فعلها.

العاشر أعادت الصوم، وإن تجاوز أجزائها فعلها)

ذات العادة تصدق في المستقرة عدداً ووقتاً، وفي المستقرة عدداً خاصة، والذاكرة العدد خاصة، أما في التور لأقول إن قننا بوجوب الاحتياط، أو مطلقاً إن قلنا باستناد تخصيص العدد بزمان اختيارها، وثبوت الاستظهار- أعني طلب ظهور الحال في كون الدم حيضاً أو طهرًا- بالصبر يوماً ويومين لذات العادة.

والاعتسال بعدها لا خلاف في ثبوته، إنما الخلاف في وسوبه، والقائل به لشيخ^(١)، والمرئسي^(٢)، وابن إدريس^(٣)، والمعتمد الاستحيات وفي بعض الأخبار ما يدل على الاستظهار إلى العشرة^(٤)، وهو مختار المرئسي^(٥)، وابن الجنييد^(٦)، والتحير لا بأس به، وإن كان الوقوف مع المشهور طريق الاحتياط.

وهذا الاستظهار إنما يكون مع وجود الدم بأي لون اتفق، لا مع انقطاعه، ويظهر من عبارة المختلف ثبوته مطلقاً^(٧) ولا وجه له، فإذا اعتسلت بعد الاستظهار وأنت بالعبادة وانقطع الدم على العشرة تبين أن الجمع حيض، فتقضي الصوم إن كانت قد صامت بمساده دون الصلاة، لأنها حائض.

وإن تجاوز العشرة أجزائها م فعلته بعد الغسل، لأنها طاهر، وتقضي ما فاتها في يومي الاستظهار من صوم وصلاة كما صرح به في المنتهى^(٨) لأن ما زاد على العادة طهر كله، وجواز ترك ارتفاقاً من تشارع بحالها لاحتمال الحيض- لا يمنع وجوب القضاء إذا تبين فساده، إذ قد تبين أن العبادة كانت واجبة عليها، ومن هذا البيان يعرف ما في العبارة من الأحكام، وما خلت عنه مما يحتاج إلى بيانه.

(١) الهبة: ٢٤ و ٢٦.

(٢) حكاية العاملي في مفتاح الكرامة ١: ٣٨١ عن المصباح.

(٣) السرائر: ٢٨.

(٤) الكافي ٣: ٧٧ حديث ٣، التهذيب ١: ١٧٢ حديث ٤٩٣.

(٥) حكاية العاملي في المفتاح ١: ٣٨١.

(٦) حكاية العلامة في المنتقى: ٣٨.

(٧) للقطعة: ٣٨.

(٨) المنتهى ١: ١٠٩.

ويجوز لزوجها الوطء قبل الغسل على كراهية، وينبغي له الصبر حتى تغتسل، فإن غلبته الشهوة أمره بغسل فرجها.

قوله : (ويجوز لزوجها وطؤها قبل بغسل على كراهية، وينبغي له الصبر حتى تغتسل، فإن غلبته الشهوة أمره بغسل فرجها).

المشهور بين الأصحاب جوار وطء بعض إذا ظهرت قبل أن تغتسل من الحيض (١)، وقال ابن بابويه بتحريمه، قبل الغسل (٢).

لنا: قوة تعالى: (ولا تقربوهن حتى يطهرن) (٣) بالتخفيف، كما قرأ به السبعة، أي: حتى يخرجن من الحيض، حمل سبحانه عاية التحريم بخروجهن من الحيض، فثبت الحل بعده بمقتضى لعاية، ولا يعارض مفهوم قوله سبحانه: (فإذا تطهرن فاتوهن) (٤) لأننا نقول: تعارض مفهوم العاية واشترط فيتساقطان، إن لم يكن مفهوم العاية أقوى، ويرجع إلى حكم الأصل وهو الحل فيما لم يقم دليل على تحريمه. فإن قست: لا تصنع بقراءة التشديد، فإن طهره اعتبار لتطهيره، أي الغتسلان.

قلت: يجب حملها على الطهر، توفيقاً بين وبين القراءة لأخرى، صواباً للقراءتين عن التساني، فقد جاء في كلامهم نعتل بمعنى فعل كثير، مثل تطعمت الطعام وطعمته، وكسرت الكوز فتكسره، وقطعت الخيل فتقطع، فالتقيل منه غير مغاير للتحفيف في المعنى، والأصل في الاستعمال بالخفيفة.

ومن هذا الباب التكبير في أسماء الله سبحانه، لأنه بمعنى الكبير، وحيث ثبت بحجج هذه البيئة بالمعنى المذكور، وحسب الحسن عليه في الآية توفيقاً بين القراءتين، ويؤيده قوله تعالى: (فاعتزلوا النساء في الحيض) (٥)، فإنه ما مصدر كالحجج والمبيت، وهو الظاهر، بدليل قوله تعالى أولاً: (ويستنوث عن الحيض قل هو أذى) (٦) أي:

(١) مهم المرتضى في الانتصان ٣٤، والشح في الآية ٢٦، وشهيد في بيان ٢٠ ومبه (لا ويكره...).

(٢) الفقه ١: ٥٣.

(٣) (٤٠٣) البقرة ٢٢٢.

(٤) (٦٠٥) البقرة ٢٢٢.

الحيض، فيحتاج الى تقدير مضاف حيثئذ، أي: زمان الحيض أو اسم لزمان الحيض، أو مكانه، وإنما يعد مكانه مع استمرار اللزوم.

كذا قال في المختلف^(١)، وفيه نظر، إذ لا يشترط لصديق المشتق بقاء أصله، وكيف كان فهو يدل بالمفهوم الوصي على انتهاء وجوب الاعتزال في غير زمان الحيض، فيشمل المتنازع.

وقد روى الشيخ، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: المرأة يقطع عنها دم الحيض في آخر أيامها فقال: «إن أصاب زوجها شبق فلتعسل فرجها، ثم تمسح زوجها بـ شاة قبل أن تعسل»^(٢)، ثم مثلها رواية علي بن يقطين، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٣) وفي معنى ذلك ما أحدثت كثرة^(٤)، وفي بعضها تصريح باستحباب تقديم الغسل^(٥)، وكما يجب التوفيق بين القراءتين، كما يجب التوفيق بينهما وبين آية، لصدورها عن لا يطق عن نفوى.

حجة المانع قراءة التشديد، وقد سبق عدم دلالتها، وما رواه الشيخ عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن امرأة كانت طامناً فرأت الظهر، أيقع عنها زوجها قبل أن تعسل؟ قال: «لا، حتى تعسل»^(٦) ومعناها غيرها^(٧)، وحواله الحمل على الكراهية جمعاً بين لأخبار، على أن في طريق الرواية عن أبي بصير، وفيه قول.

إذا تقرر هذا فاعلم أن المراد بقول المصنف: (ويحوز لزوحها الوطء ..) الجواز بالمعنى الأعم، وهو مطلق لسائغ، فلا يباي حكمه بالكراهية بعد، وقد تقدم ما

(١) المختلف: ٣٥.

(٢) التهذيب ١: ١٦٦، حديث ٤٧٧، الاستبصار ١: ١٢٥، حديث ٤٦٣.

(٣) التهذيب ١: ١٦٦، حديث ٤٧٦.

(٤) للمريد انظر الوسائل ٢: ٥٧٧، باب ٢٧ من أبواب الحيض.

(٥) الكافي ٥: ٣٩١، حديث ٢، ١، ٢، تهذيب ١: ١٦٦، ١٦٧، حديث ٤٧٥، ٤٨٠ و ٤٨١، الاستبصار

١: ١٣٥، ١٣٦، حديث ٤٦٤، ٤٦٧ و ٤٦٨.

(٦) التهذيب ١: ١٦٦، حديث ٤٧٨، الاستبصار ١: ١٣٦، حديث ٤٦٥.

(٧) التهذيب ١: ١٦٧، ٣٩٩، حديث ٤٧٩، ١٢٤٤، الاستبصار ١: ١٣٦، حديث ٤٦٦.

وإذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة بقدر الطهارة وأدائها قضتها، ولا يجب لو كان قبله، ولو طهرت قبل لانقضاء بقدر الطهارة وأداء ركعة وجب أدائها، فإن أهملت وجب القضاء، ولو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب.

يدل عليها، مع قول الكاظم عليه السلام وقد سئل عن وضئها قبل غسل: «لا بأس، وبعد الغسل أحب إلي» (١).

ومراد المصنف بقوله: (وينبغي) الاستحباب، لأنه معاها الحقيقي ولا تكرار، فإنه أعاده ليرتب عليه تقديم غسل الفرج، وليس هذا لغسل واجباً، وإن وحد في خبر محمد بن مسلم، لأن في خبر ابن أبي عمير عن سمع العبد الضالح عليه السلام: «في الأس عس الوطء وإن لم تمس الماء» (٢) وهو دال على الملتصق، نعم هو مستحب استحباباً مؤكداً، والعادة لا تدل على الاستحباب صريحاً.

ولو فقدت الماء فهل تنضم للوطء بدلاً من الغسل وجوباً أو استحباباً؟ المروي عن الصادق عليه السلام: «نعم» (٣)، وصرح به في الذكرى (٤)، ويظهر من عبارة المنتهى (٥) وهو حسن، ولا فرق بين أن تصلي به وعدمه، ولا فرق في جواز الوطء بين أن ينقطع الدم لأكثر الحيض أولاً، نعم بشرط في الثاني انقطاع الدم على العادة فصاعداً، فلو انقطع دون نهايتها فاشكال، ويحيى على ما اختاره المصنف في بعض كتبه، من اعتبار الوضوء في غسل سعيض وبحوه (٦)، وأنه كالجرح عدم الاكتفاء بالغسل لو اشترطه.

قوله: (وإذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة بقدر الطهارة وأدائها قضتها، ولا يجب لو كان قبله، ولو طهرت قبل الانقضاء بقدر الطهارة وأداء

(١) التهذيب ١: ١٦٧ حديث ٤٨٩، الاستبصار ١: ١٣٦ حديث ٤٦٨.

(٢) التهذيب ١: ١٦٧ حديث ٤٨٠، الاستبصار ١: ١٣٦ حديث ٤٦٨.

(٣) الكافي ٣: ٨٢ حديث ٤٣، تهذيب ١: ٤٠٠ حديث ١٢٥٠.

(٤) الذكرى: ٣٤.

(٥) المنتهى ١: ١١٧.

(٦) المختص: ٣٩.

ركعة وجب أدائها، فإن أهملت وجب القضاء، ولو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب).

من الأصون المقررة وجوب كون وقت العبادة بحيث يسعها ويسع شروطها، لامتناع التكليف بالمحال، وإن إدراك ركعة من آخر الوقت ينزل منزلة إدراك الوقت كمالاً، وسيأتي في باب وقت الصلاة أن شاء الله تعالى.

إذا تقرر هذا، فطروء الحصى وانقطاعه إن كان في أول وقت الفريضة، فإن كان قبل أن يمضي من الوقت مقدار ما يسع انظاهرة إن لم تكن متطهرة، وكذا باقي شروط الصلاة، وفعل الصلاة أقل بغيره إلى تلك المرأة، وقيدنا بذلك لتسريح المسافرة، وداء الجيرة، والقطع، والتمتمة، وسريعة القراءة وبطيئتها ونحو ذلك لم يجب القضاء قطعاً، جلاًماً ليمضي الإمامة (١)، وللصدوق ما، حيث أوجب قضاء ركعة من المغرب لو أدركت ركعتين (٢) لعدم استقرار وجوب الأداء، وامتناع تروجه الخطاب بالفعل كما سبق.

ويتحقق عدم إدراك وقت صلاة بقصوره عن التسليم إن قلنا بوجوبه، وإن كان بعد إدراك الصلاة كما قسنا، وحب القضاء إن كانت لم تؤد، وكذا الحكم في وجوب القضاء إن كانت لم تؤد، وكذا الحكم في وجوب القضاء إن لم تكن قد صلت، لو طرأ الحصى في وسط الوقت ولم يكن قبله مانع من وجوب الصلاة كحنون، فلو كان اعتبر لوجوب القضاء نخلل زمان يسع أقل الواجب بيها، وكذا الآخر.

ولو انقطع الدم وقد بقي من الوقت مقدار الفريضة بشروطها أقل الواجب - كما تقدم - وجب الأداء، ومع الإخلال القضاء، وكذا لو بقي مقدار ركعة بالشروط، ولو كان من آخر وقت الصلاتين اعتبر لإدراكها معاً بقاء مقدار خمس ركعات، سواء في ذلك الظهر والعشاء، وإنا أكنى من آخر الوقت بمقدار ركعة، لأن الباقي يزاحم به في وقت صلاة أخرى إن كان بخلاف أول الوقت.

(١) راجع للمجموع ٤: ٣٦٨، وفتح المبرر (بما مشر للمجموع) ٤: ٤٥٩، والوجيز ١: ٣٤٤.

(٢) المقنع: ١٧.

المقصد السابع: في الاستحاضة

وهي في الأغلب أصفر، بارد، رقيق، ذو فتور.

ولو أدركت قدر إحدى الصلاتين، احتضت به الشابة على المشهور من الاختصاص (١)، وعلى القول باشتراك الوقت من أوله إلى آخره يتجه وجوب الأولى، ومباني تحقيق ذلك في الوقت بعون الله تعالى. ولو أدركت أقل من ركعة لم يجب الأداء ولا القضاء عدنا، وهل يستحب القضاء؟ صرح به المصنف في المنتهى (٢) والتذكرة (٣)، والنهاية (٤).

ويلوح من عبارة الكتاب ما حيث قال: (سقط الوجوب) هذا حكم الصلاة، أما الصوم فإن النفس إذا ظهرت قبل الفجر بمقدار زمني واجب له، وشرط إن كان واحداً، ولا فهو شرط لصحته خاصة، ومع بطلانه يجب التيمم على الأصح، وقد سبق تحقيق ذلك.

قوله: (المقصد السابع في الاستحاضة: وهي في الأغلب أصفر، بارد، رقيق، ذو فتور).

الاستحاضة في الأصل استعمال من الحيض، يقال: استحيضت على وزن استقيمت بالبناء للمجهول، فهي تستحاض كذلك، لا تستحيض إذا امتزجها الدم بعد أيامها، فهي مستحاضة، ذكره في الصحاح (٥)، ومقتضاه عدم صماع المادة مبنية لعبارة المجهول، ثم استعمل لفظ الاستحاضة في «دم الموصوف»، وهو كل ما ليس بحيض ولا نفاس ولا قرح ولا جرح، والمراد بالعتور خروجه بصعف، بخلاف دم الحيض فإن خروجه بقوة ودفع.

(١) منهم: شيخ البسيط ٤٥٠١، وابن البراج في المذهب ٣٦٠١، والحق في المنتهى ٢٣٧: ٢٣٨.

(٢) المنتهى ١١٤: ١١٥.

(٣) التذكرة ٢٨٠١.

(٤) نهاية الأحكام ١٢٤٠١.

(٥) الصحاح ١٠٧٣: ٣ مادة (حيض).

وقيدنا بالأغلب لأنه قد يكون بهذه الصفات حيضاً، فإن الصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض، وفي أيام الطهر طهر.
وكل ما ليس بحيض، ولا قرح، ولا جرح فهو استحاضة وإن كان مع اليأس

قوله: (وقيدنا بالأغلب لأنه قد يكون بهذه الصفات حيضاً).
للتقيد بالأغلب فائدة أخرى: هي أن الاستحاضة قد تعني بصفات الحيض كما إذا فقد بعض الشروط، وقد يكون دم الاستحاضة أبيض أيضاً، وهو لون يختص به.
قوله: (فإن الصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض، وفي أيام الطهر طهر) .

المراد بأيام الحيض: هي المحكوم بكونها حيضاً ولو تغليباً، لا أيام العادة فقط، وكذا الطهر.

قوله: (وكل ما ليس بحيض، ولا قرح، ولا جرح فهو استحاضة وإن كان مع اليأس).

إنما تستمر هذه الكمية إذا استثنى دم لنفاس، وعطف الحمل بـ«ان» للتنبيه على أن سن اليأس يحامع الاستحاضة، ولا حاجة إليه، لأنه إنما يحسن العطف بها تشبيهه على حكم الفرد الحي، ومن ليأس والضعف في ذلك سوء بالنسبة إلى نظر الحق، بل حكم الضعيف حي، فكأن يسفي تشبيهه عليه، فإن الدم قبل التسع لغير القرحة والقرح استحاضة.

فإن قلت: ما فائدة بيان أن دم لصغيرة استحاضة، مع أنه لا تكليف عليها؟
قلت: الفائدة معرفته تنجزي عيبها الأحكام تمريناً وتمنع من المساجد والمزامير، وغير ذلك من لأفعال الشرطية بالطهارة.

وهنا سؤال هو: إن القرحة يحكم له بالخروج من الأيمن؟ وللحيض بالخارج من الأيسر، فما الذي يكون محلاً للاستحاضة،

ثم إن ظهر على القطننة ولم يغمسها وحب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاة وتغيير القطننة، وإن غمسها من غير سيل وجب مع ذلك تغيير الخرقعة والغسل لصلاة الغداة، وإن سال وحب مع ذلك غسل للظهر والعصر وغسل للمغرب والعشاء مع الاستمرار وإلا فائتان أو واحد،

وحيابه: إن مخرج من الأيسر، مع انتهاء شرائط الحيض محكوم به للاستحاضة، وكذا الأيمن مع انتهاء القرح.

قوله: (ثم إن ظهر على القطننة ولم يغمسها وجب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاة، وتغيير القطننة، وإن غمسها من غير سيل وجب مع ذلك تغيير الخرقعة، والغسل لصلاة الغداة، وإن سال وحب مع ذلك غسل للظهر والعصر وغسل آخر للمغرب والعشاء مع الاستمرار وإلا فائتان أو واحد).

نبار بذلك إلى أحكام الاستحاضة، وعطفة: (ثم) ليس على انفصالة عما قبله. ونحفيقه: إن المشهور بين الأصحاب^(١) أن يدم الاستحاضة ثلاث مرات: القلة، والتوسط، والكثرة، فيحب على المستحاضة أن تعتبر بمسها في وقت الصلاة، فإن لطح الدم باطن الكرسف، - وهو القطننة - أي: حاسة الذي يلي البطن - فإطلاق الباطن عليه مجاز، ولم يدخل وسطه بحيث يعمسه جميعاً - وهو المراد بقول المصنف: (ظهر على القطننة ...) - وجب عليها تغيير القطننة، وغسلها لوجوب إزالة النجاسة، وهذا بخلاف السليس والبطون، والمجروح، لعدم وجوب ذلك عليهم.

وفرقي في المنتهى بورود النص على المستحاضة دونهم^(٢)، وفيه نظر، لعدم نص صريح في استحاضة أيضاً، نعم يلوح من بعض لأحبار مثل قول الباقر عليه السلام: «فاذا ظهر أعادت العسل، وأعدت الكرسف»^(٣) وقد يحتاج لذلك بإجماع الأصحاب على الوجوب فيها كما حكاه في المنتهى^(٤) في أول باب الاستحاضة.

(١) منهم: صدوق في لقيه ١، ٥٠، والشيخ في السوط ١، ١٢، وسلافي كرام ٤٤.

(٢) المنتهى ١: ١٢٢.

(٣) التهذيب ١: ١٧١ حديث ٤٨٨، الاستبصار ١: ١٤٩ حديث ٥١٢.

(٤) المنتهى ١: ١٢٠.

ويجب عليها غسل ما ظهر من فرجها أيضاً، لإصابة التنجاسة له، ذكره شيخنا الشهيد^(١)، وأحمله المصنف، قال الشيخ: وتغير الخرقه^(٢)، حكاه عنه في التذكرة^(٣)، ولا وجه له.

والوضوء بكل صلاة، وحالف ابن أبي عقيل في ذلك، فلم يوجب الوضوء في هذا القسم، وحمله غير نقض للظاهرة، حكاه عنه في الذكرى^(٤)، والمصنف في المنتهى^(٥) والمختلف^(٦)، وابن بجيد أوجب فيه غسلًا واحدًا في اليوم والليلة^(٧)، وهما نادران، لاجتماع لأصحاب بعدهما على خلافها، مع دلالة الأخبار على الوضوء متكرراً^(٨).

وإن عمس الدم القطنة، عمن شموله طائها وظاهرها حيماً، في موثقة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: «قَادَ مَعَهُ اعْتَسَلَتْ بَوَصِلَتْ»^(٩) والتمود يقتضي لاستيعاب، لأنه مأخوذ من بعد أسهم من الرمية إذا حرقها^(١٠)، وقد تشهد له صارات الأصحاب، حيث عثر بعضهم عن هذا القسم: بثقب الدم الكرصف^(١١)، وبعضهم: بظهوره عليه^(١٢)، وبعضهم: بنفسه له^(١٣)، ومرادهم واحد قطعاً، ومجموع هذه العبارات يستلزم ما عسرا به، فمع العمس المذكور يجب مع ما تقدم تعبير

(١) الذكرى: ٣٠.

(٢) النهاية: ٢٨.

(٣) التذكرة: ١، ٢٩.

(٤) الذكرى: ٣٠.

(٥) المنتهى: ١، ١٢٠.

(٦) المختلف: ٤٠.

(٧) نقله عنه في المختلف: ٤٠.

(٨) الكافي: ٣، ٨٩ حديث ٤، التهذيب: ١، ١٧٠ حديث ٤٨٥.

(٩) التهذيب: ١، ١٦٩ حديث ٤٨٣.

(١٠) الصحاح: ٢، ٥٧١ مادة (نفذ).

(١١) قاله المحقق في شرائع: ١، ٣٤١، وابن إدريس في السرار: ٣١.

(١٢) قاله العلامة في المنتهى: ١، ١٢٠.

(١٣) قاله العلامة في التحرير: ١، ١٦٦، والمختلف: ٤، والشهيد في اللمعة: ٢١.

للخرقة أو غسلها، لأن نفوذ الدم من الكرشف يقتضي الوصول إليها فينجس.
ويجب العسل لصلابة الغداة، وابن الجبجد، وابن أبي عقيل (١) سويابين
هذا القسم وبين الثالث في وجوب ثلاثة أغسال، وكذا المصنف في المنتهى (٢)
محتجاً بضعف الأخبار الدالة على الاختصار على الفصل الواحد (٣)، وصحيفة
معاوية بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام نصبت وجوب الاغسال الثلاثة
بالغمس (٤).

قلنا: لا ريب أن سيلان الدم غمس وزيادة، يلتحم عليه جمعاً بينها وبين
رواية الصحاف (٥)، وصحيفة زرارة (٦)، وغيرهما من الأخبار (٧)، وعملاً بما عليه
الأكثر وإن سال الدم وهو القسم الثالث للاستحاضة، والمراد بسيلانه تجاوزه
الكرشف والخرقة التي فوقه، وذلك إلتئاماً يكون عند تحشي المرأة، لا وقت طرحه عنها.
هذا هو المهوم من عبارات الأصحاب، والذي في خبر الصحاف الأمران
معاً، حيث قال «ما لم تطرح الكرشف عنها، فإن طرحته وسال الدم وجب
العسل» مع قوله بعد: «فإن كان الدم إذا أمسكت الكرشف يسيل من خلفه صيباً» (٨)
إلى آخره، فيظهر عدم الفرق.

وكيف كان فيجب عليها مع ما تقدم غل للظهرين، تجمع بينها وجوباً،
والأفضل أن تؤخر الأولى وتعجل الثانية، وعسل للعشاءين، كذلك وجوب الأغسال
الثلاثة في هذا القسم لا خلاف فيه بين الأصحاب، إلتئاماً للخلاف في وجوب الوضوء

(١) نقله عنها في المختار: ٤٠.

(٢) المنتهى ١: ١٢٠.

(٣) الكافي ٣: ٨٩ حديث ٤، التهذيب ١: ١٧٠، ٤٠٢ حديث ٤٨٥، ١٢٨٥.

(٤) الكافي ٣: ٨٨ حديث ٢، التهذيب ١: ١٧٠، ١٧١ حديث ٤٨٤.

(٥) الكافي ٣: ٩٥ حديث ١، التهذيب ١: ١٦٩، ١٧٢ حديث ٤٨٢.

(٦) التهذيب ١: ١٧٣، ١٧٤ حديث ٤٩٦.

(٧) انظر: الوسائل ٤: ٦٠ باب ١ من أبواب الاستحاضة.

(٨) الكافي ٣: ٩٥ حديث ١، التهذيب ١: ١٦٩، ١٧٢ حديث ٤٨٢، الاختصار ١: ١٤٠ حديث ٤٨٢ باختلاف يسير.

بكل صلاة، فاكفى جمع من الأصحاب بالوضوء والغسل لصلاحي الجمع^(١)، وبعضهم اكفى بالغسل عن الوضوء في هذا القسم وغيره^(٢)، والمعتمد ما قدمناه، وهنا مباحث:

أولاً: اعتبار الجمع بين الصلاتين ليتحقق الإكفاء بغسل واحد، فلو أفردت كل صلاة بغسل حاز قطعاً بل هو أفضل وأبلغ كما صرح به في المنتهى^(٣).

ثانياً: اعتبار جمع من الأصحاب لصحة صلاتها معاقبتها للظهارة^(٤)، فلو لم تشاغلها عقيب الظهارة لم يصح، وهو حسن، لأن العفو عن حدثها المستمر للضرورة، فقتصر على ما كان في محل ضرورة، وهو ما لا يمكن الانفكاك منه، وإيجاب الوضوء لكل صلاة، وإيجاب لجمع بين العريضين بغسل يرشد إلى ذلك، ولا يصح الاشتغال سحر الاستقبال، والتشر، والإذان، والإقامة من مقدمات الصلاة، ولو كان دمها ينقطع حيناً، فإن كان بحيث يسع الظهارة والصلاة وجب انتطاره، ما لم يضرب بالعرض.

ثالثاً: لا تجمع المستحاضة بين الصلاتين بوضوء واحد، سواء الفرض والنفل بخلاف العسل، فتجمع بين صلاة التين والصبح بغسل واحد.

رابعاً: قيل: العتري قلة الدم وكثرته نسبة إلى الأقسام السابقة بأوقات لصلاة^(٥) لأنها أودت الحطب بالظهارة، فلا أثر لما قبلها، فلو سبقت القلة وطرات الكثرة تغير الحكم، فلو طرأ ليلان بعد الصبح واستمر اغتسلت للظهرين، ولو طرأ بعدهما فلا غسل لهما، ولو كثر قبل نوقت ثم طرات القلة فعل هذا القول لا غسل عليها. ويمكن وجوبه نظراً إلى أن يحدث منع، سواء كان في وقت الصلاة أم لا،

(١) منهم: ابن دريس في المرقاة: ٣٠

(٢) منهم: الشيخ في النهاية: ٢٨-٢٩، وابن رهرة في الفية (الدوايع الفهية): ١٨٨.

(٣) المنتهى ١٢٢١.

(٤) منهم: ابن دريس في المرقاة: ٣٠، والشهيد في القروس: ٧.

(٥) قاله الشهيد في الذكرى: ٣٩.

ومع الأفعال تصير بحكم الطاهر،

وهو ظاهر اختياره في البيان (١)، وفي خبر اصحاح ما يشعر به (٢)، وهو قوله عليه السلام: «فإن كان الدم لا يسيل فيما بينها وبين المغرب فتتوضأ لكل صلاة». وفي الذكرى قال: إنه مشعر بأن الاعتبار بوقت لقلة (٣)، وليس بظاهر، ولا ريب أن اعتباره مطلقاً أحوط.

حامساً: إنما تجب الأغسال الثلاثة مع استمرار الدم سائلاً إلى وقت العشائين، فلو طرأت لقنة بعد الطهرين فعسلان، أو بعد الضيق فغسل واحد، وهذا هو المراد بقول المصنف: (مع الاستمرار، وإلا فائتان أو واحدة) أي: وإن لم يستمر فائتان إن بقي إلى وقت الطهرين، أو واحد إن لم يبق، ويظهر من عبارة القول بأن الاعتبار بأوقات الصلوات لأن الظاهر أن المراد بالاستمرار بقاء الكثرة إلى وقت الصلوات، التي سبق وجوب العمل لها.

قوله: (ومع الأفعال تصير بحكم الطاهر).

المرد بالأفعال جميع ما تقدم من الغسل ووضوء، وتغيير المظنة والمخرقة، وقد عرفت وجوب تطهير المحل، وإنما يراد بالأفعال ما يجب عليها بحسب حال الدم، وإن أطلقه اعتماداً على ما سبق وقال: (بحكم الطاهر)، لأنها لدوام حدوثها لا تكون طاهراً حقيقة، والمراد من كونها بحكم الطاهر، أن جميع ما يصح من الطاهر من الأمور المشروطة بالظاهرة تصح معها فتصح صلاتها، وصومها، وبأنتها زوجها أو سيدها.

ويلوح من مفهوم العبارة أنها بدون الأفعال لا يأتيها روحها، وإنما يراد بها الغسل خاصة، إذ لا تعلق للوضوء بالوطء، واحتاره في المنتهى (٤)، وأسند إلى ظاهر عبارات الأصحاب، واستدل بالأخبار الدالة على أن الالتماس في الوطء بعد غسل (٥)،

(١) بيان: ٢١.

(٢) الكافي ٩٥: ٣، حديث ١، التهذيب ١: ١٦٩، حديث ٤٨٢، الاستبصار ١: ١٤١، حديث ٤٨٢.

(٣) للذكرى ٣٠.

(٤) المنتهى ١: ١٢١.

(٥) التهذيب ١: ١٧٠، ١٠١، ١٠٢، حديث ٤٨٦، ٤٨٧، و١٢٥٣ و١٢٥٧.

ولو أخلت بشيء من الأفعال لم تصح صلاتها. ولو أخلت بالأغسال لم يصح صومها، وانقطاع دمها للبهر يوجب الوضوء.

وصاحب المعبر جعله قبل الفصل مكروهاً كراهية منغلطة^(١)، متمسكاً بصوم قوله تعالى: (هاتوا حرككم أنى شئتم)^(٢)، وقول الصادق عليه السلام: «الاستحاضة يأتينا بعلمها متى شاء إلا أيام أقرانها».

قال في الذكرى: ما أقرب الخلاف هنا من الخلاف في وطء الحائض قبل الفصل^(٣)، وفي اختيار المعبر قوة، لعدم دلالة الأخبار على تعيين غسل الاستحاضة، فحاز أن يكون المراد غسل الحيض، لا أن ما ذكره أحوط.

قوله: (ولو أخلت بشيء من الأفعال لم تصح صلاتها).

وذلك لأنها إما محدثة، أو ذلت نجاسة لم يعرف عنها.

قوله: (ولو أخلت بالأغسال لم يصح صومها).

المراد بها الأغسال الشهارية، فلا يشترط لصوم يوم غسل الليلة المستقبلية قطعاً، وهل يشترط غسل ليلته؟ فيه وجهان، ولو أخلت بالفصل بطل صومها ووجب القضاء خاصة، قال في الذكرى: وكلام المبسوط^(٤) يشر بتوقفه في القضاء، حيث أسنده إلى رواية الأصحاب^(٥).

قوله: (وانقطاع دمها للبهر يوجب الوضوء).

حكم الشيخ بأن انقطاع دمها يوجب الوضوء^(٦)، وقيد جمع من الأصحاب

(١) المعبر ١: ٢٤٨.

(٢) البقرة: ٢٢٣.

(٣) التهذيب ١: ٤١٦ حديث ١٢٥٤.

(٤) الذكرى: ٣٩.

(٥) المبسوط ١: ٦٨.

(٦) الذكرى: ٣٩.

(٧) المبسوط ١: ٦٨.

المقصد الثامن : في النفاس

وهو دم الولادة، فلو ولدت ولم تر دمًا فلا نفاس وإن كان تاماً،

بكونه انقطع للبرء، أي: للشعاء، فإن دم الإستحاضة دم مرضى وفساد^(١)، والمراد أنه لم ينقطع متوقع العود، أعني انقطاع فترة فاته حبس لا يحس تجديد الطهارة، لأنه بمنزلة الموجود، إلا أن يتسع للطهارة وللصلاة فيحب.

وأما وجب الوضوء مع الانقطاع لبرء، لأن أحدث لدوامه معفو عنه مقدار زمان الطهارة والصلاة، فإذا انقطع كذلك ظهر أثر الحدث الذي وقع في خلال الطهارة والصلاة وبمدهما، لانتهاء العفو مع زوال الضرورة، إلا أن هذا يقتضي وجوب ما كان يوجب الدم من غسل أو وضوء اعتباراً بحال الحدث، كما ذهب إليه شيخنا الشهيد، فاطلاق إيجاب الوضوء وحده لا يستقيم.

قال في الذكرى: وهذه المسألة لم يصرفها من قبل أهل البيت عليهم السلام، ولكن ما أتى به الشيخ هو قول العامة، بناء منهم على أن حدث الاستحاضة يوجب الوضوء لا غير ولما كان لأصحاب يوجبون به الغسل فليكن مستمراً،^(٢) . هذا كلامه، وهو كلام واضح.

قوله : (المقصد الثامن في النفاس : وهو دم الولادة).

يقال: نفست المرأة ونفست نضم السوا وفتحها، وفي الخيش بالفتح لا غير، وهو مأخوذ إما من النفس وهو الدم، أو الولد، أو من تنفس الرحم بالدم^(٣) هو شرعاً: هودم يقلفه الرحم عقيب الولادة، أو معها.

قوله : (فلو ولدت ولم تر دمًا فلا نفاس وإن كان تاماً).

لا خلاف بين الأصحاب في ذلك، وبها يخالف في ذلك بعض العامة^(٤)،

(١) منهم العلامة في المختلف ٩: ١٢٢، والشهيد في الدروس: ٧.

(٢) الذكرى: ٣١.

(٣) الصحاح (نفس) ٣: ٩٨٤، القاموس (نفس) ٢: ٢٠٠.

(٤) القائل أحمد بن حنبل كما في المفتي لابن قدامة ١: ٣٦٦، ص ٤٩٥.

ولورات الدم مع الولادة أو بعده وإن كان مضغة فهو نفاس.

ولورات قبل الولادة بعدد أيام الحيض وتحلل النقاء عشرة فالأول حيض وما مع الولادة نفاس، وإن تحلل أقل من عشرة فالأول استحاضة

فأوجب الفسل بخروج الولد، وبعضهم حمل خروج حديثاً أصغر^(١).

قوله: (ولورات الدم مع الولادة، أو بعدها وإن كان مضغة فهو نفاس).

لا خلاف في أن الدم الخارج قبل الولادة كدم الطلق ليس نفاساً، كما أنه لا خلاف في أن الخارج بعد الولادة نفاس، إنما الخلاف في أن الخارج معها هل هو نفاس أم لا؟ والمشهور أنه نفاس^(٢)، بخلافاً للتسيد المرتضى^(٣)، والعمل على المشهور لحصول المعنى المشتق منه، وخروجه بسبب الولادة، فيتناول إطلاق النصوص.

ويتحقق النفاًس بمقارنة الدم وصح كل ما بعد آدمياً، أو مبدأ خلق آدمي حتى المصغة دون العلفة، لعدم اليقين، وفي الذكرى: إنه لو علم كونه مبدأ بشيء إنسان، بقول أربع من القوابل كان نفاساً^(٤)، وللتوقف فيه محال لانتهاء التسمية.

قوله: (ولورات قبل الولادة بعدد أيام الحيض، وتحلل النقاء عشرة، فالأول حيض، وما مع الولادة نفاس، وإن تحلل أقل من عشرة فالأول استحاضة).

وجهه إعطاء كل من التمين حكمه، فإن كل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض كما سبق في الحيض، وقد يستفاد من قوله: (وتحس النقاء عشرة) أنه بدون تحلله كذلك لا يكون الأول حيضاً، وقد صرح بهذا المفهوم بقوله: (وإن تحلل أقل...) وفي المسألة وجهان:

(١) القائل امام الحرمين كما في فتح العرير ٢: ٥٨٠.

(٢) ذهب إليه المفيد في لمعة ١٧، والشيخ في البهوت ١: ٦٨، والشهيد في الدروس: ٧، وغيرهم.

(٣) الباصريات (ببوامع الفتوة) ٢٢٧.

(٤) الذكرى: ٣٣.

ولا حد لأقله، فجاز أن يكون لحظة. وأكثره للمبتدئة، ومضطربة الحيض عشرة أيام.

أحدهما: ما ذكره المصنف، لأن دم النفاس حيض من حيث المعنى، لأنه دم حيض احتبس، فيشترط تحلل أقل الظهرين وبين الحيض، ولا طلاق قوطم النساء كالحائض، إلا في أمور مخصوصة استثناها، وهو قرب الذكرى^(١).
و الثاني: أنه (ليس بحيض)^(٢) لعدم ثبوت اشتراط تحلل أقل الظهرين للحيض والنفاس، وهو مختار المصنف في التذكرة^(٣)، وطهر اختباره في المسئى^(٤) وفي الأول قوة.

قوله: (ولا حد لأقله فجاز أن يكون لحظة)
لا خلاف بين الأصحاب في ذلك، يدعوز عدمه، كالمراة التي ولدت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فسميت لعروف^(٥).

قوله: (وأكثره للمبتدئة، ومضطربة الحيض عشرة أيام).
هذا هو المشهور^(٦)، وللمفيد قول بثمانية عشر^(٧) وهو قول الصدوق^(٨)، وابن الجسيد^(٩)، والمرتضى^(١٠)، وحمله ابن أبي عقيل أحد وعشرين، حكاه في الذكرى^(١١)، وفي المختلف: إن ذات لعادة المستقرة في الحيض تنفس بقدر عاداتها،

(١) المصدر السابق

(٢) في ع و «حيض».

(٣) التذكرة ١، ٣٦.

(٤) للنهي ١، ٩٧.

(٥) ذكر ذلك المحقق في العترة ١، ٢٥٣، وشهيد في الذكرى ٣٣، وقد النووي في المجموع بعد ذكر الخبر وسميت ذات لعروف.

(٦) منهم الميدي للقيمة ٧، والشيخ في البوط ١، ٦٩، وشهيد في المروس ٧.

(٧) للقيمة ٧.

(٨) لفدانة ٢٣.

(٩) نقله في المختلف ٤١.

(١٠) الانتصار ٣٥.

(١١) للذكرى ٣٣.

ومستقيمته ترجع الى عاداتها في الحيض إلا أن ينقطع على العشرة، فالجميع نفاس. ولو ولدت التوأمين على التعاقب فابتداء النفاس من الأول، والعدد من الثاني،

وللمبتدئة بشمانية عشر يوماً^(١)، قال الشيخ في التهذيب: جاءت اخبار معتمدة في أن أقصى مدة النفاس عشرة، وعيها أعمل لوضوحها عندي^(٢)، والعمل على المشهور اقتصاراً في ترك العبادة على المتيقن، وترجيحاً لجانب الشهرة.

والمراد بالمضطربة: إما المتحيرة وهي التاسية للعدد والوقت، أو التي نسبت عددها، سواء ذكرت الوقت أم لا، سيأتي مما أن ذات العادة ترجع اليها، وأثر الرجوع إلى العادة إنما يظهر في العدد.

قوله: (ومستقيمته ترجع إلى عاداتها في الحيض، إلا أن ينقطع على العشرة فالجميع نفاس) .

يدل على ذلك - أعني رجوعها إلى عاداتها في الحيض - الأخبار الصحيحة الصريحة^(٣)، وتستظهر بيوم أو يومين، كما تستظهر بعد عاداتها في الحيض، صرح به في المنتهى^(٤)، وهو مذكور في عدة أحاديث^(٥)، ولا ترجع إلى عاداتها في النفاس اتفاقاً، ولو تجاوز الدم قدر العادة و ينقطع على العشرة فالجميع نفاس كالحيض، ولما ظهر أن أثر الرجوع إلى العادة إنما يظهر في العدد، لامتناع العدول عن وقت النفاس إلى زمان العادة، وجب أن يراد بمستقيمة الحيض ذات العادة المستقرة عدداً، وإن لم تعلم الوقت. قوله: (ولو ولدت التوأمين على التعاقب فابتداء النفاس من الأول والعدد من الثاني) .

التوأمين: هما الولدان في بطن، يقال: هذا توأم هذا، وهذه توأمة هذه، والغالب تعاقب ولادتهما، فالدم مع كل منها وبعده نفاس مستقل، لتعدد العلة، فلكل

(١) للقطع: ٤١.

(٢) التهذيب ١: ١٧١.

(٣) الكافي ٣: ٩٧-٩٩ حديث ٦٤١، ٦٤٥، التهذيب ١: ١٧٣-١٧٥ حديث ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠٠.

(٤) المنتهى ١: ١٢٤.

(٥) الكافي ٣: ٩٧ حديث ٦٤٤، التهذيب ١: ١٧٥ حديث ٥٠٠، ٥٠١.

ولولم تر إلّا في العاشر فهو النفاس، ولورأته مع يوم الولادة خاصة فالعشرة نفاس.

ولورأته يوم الولادة وانقطع عشرة ثم عدد فالأول نفاس، والثاني حيض ان حصلت شرائطه، والتفساء كالحائض في جميع الأحكام.

نفاس حكم نفسه، فلا جرم هي نفساء من وضع الأول، وهو ابتداء النفاس الأول، والعدد معتبر من وضع الثاني إن لم يتخلل بينها أريد من عشرة، فإن تحلل اعتبر للأول عدد برأسه كالثاني، وعبرة المصنف خرجت مخرج الغالب، إذ الغالب عدم تحلل ما زاد على العشرة.

قوله: (ولولم تر إلّا في العاشر فهو النفاس)

علله في المنتهى بأن النفاس هو الدم وحده عشرة أيام (١)، والتحقيق أن يقال: على اعتبار العادة، بما يكون العاشر نفاساً إذا لم يتجاوز الدم العاشر، أو كانت متدئة أو مصطرة، أو ذات عادة هي عشرة، لمصادفته جزءاً من العادة، وكذا لو كانت أقل وصادف لدم جزءاً منها، إلا أن ذلك للجزء هو النفاس خاصة مع التحايز ويمكن أن لا يرد شيء على العبارة لأن قوله: (ولولم تر إلّا في العاشر) يقتضي الانقطاع عليه، وإن كان المتبادر أن المحصر بالإضافة إلى ما قبله. قوله: (ولورأته مع يوم الولادة خاصة فالعشرة نفاس).

إن انقطع على العاشر - كما هو مقتضى العبارة - فلا بحث، وإن تجاوز اعتبر في ذات العادة كون عاداتها عشرة - كما تقدم - وإلا فإن صادف جزءاً من العادة فالعادة النفاس خاصة، وإلا فالأول لا غير.

قوله: (والتفساء كالحائض في جميع الأحكام).

استثنى أمور:

أولاً: الأقل قطعاً.

ثانياً: الخلاف في أكثره دون أكثره الحيض.

ثالثاً: لا ترجع التفساء إلى عادة النفاس، بخلاف الحائض.

المقصد التاسع : في غسل الأموات : وفيه خمسة فصول:

مقدمة:

ينبغي للمريض ترك الشكاية، كأن يقول: ابتليت بما لم يبتل به أحد وشبهه.

ربما: لا ترجع إلى عادة نساها في النفاس أبصاً، وإن كان في كل من هذين رواية (١) لا عمل عليها.

حاشاً: لا ترجع المبتدئة إلى عادة نساها في الحيض، ولا هي والمضطربة إلى الروايات، ولا هي وذات الطاعة إلى التغير.

سادساً: الحيض يدل على البلوغ بخلاف النفاس، لحصوله بالحمل.

سابعاً: العدة تنقضي بالحيض دون النفاس غالباً، ولو حدث من زنى ورأت قرأين في زمان لم يحل حسب النفاس قرأاً آخر، وانقضت به العدة بظهوره أو انقطاعه على القولين، ولو تقدم عد في الأقراء.

ثامناً: قبل: لا يشترط أن يكون بين الحيض والنفاس أقل الطهر بخلاف الحيضين (٢) وما سوى ذلك من الأحكام بها سواء فيه من واجب وحرام، ومكروه ومندوب، والعسلان سواء إلا في النية.

قوله: (المقصد التاسع في غسل الأموات: وفيه خمسة فصول).

لما كانت أحكام غسل مبحوثاً عنها في هذا الباب عنوانه به، بخلاف الحيض والاستحاضة والنفاس، ولما كان الفصل أسبق أحكام الميت، خص الباب بالغسل وجعل التكمين والصلاة والدفن كالقوايع له.

قوله: (مقدمة: ينبغي للمريض ترك الشكاية، كأن يقول: ابتليت بما لم يبتل به أحد وشبهه).

أي: يستحب له ذلك استحباباً مؤكداً، من الصادق عليه السلام: «من مرض

(١) التهذيب ١: ١٧٧، ٤٠٣، طبع ١٤٠٧، ١٢٦٢.

(٢) قاله العلامة في النبی ١: ١٢٣.

وتستحب عيادته إلا في وجع لعين، وأن يأذن لهم في الدخول عليه، فإذا طالَّت عِلَّتُهُ ترك وعياله.
ويستحب تخفيف العيادة إلا مع حب لمريض الإطالة، وتجب الوصية على كل من عليه حق.

ليلة، فقبها بقبولها أي: لا يشكوما أصابه إلا أحد - كتب الله له عبادة ستين سنة» (١)، وعنه عليه السلام: «قول الرجل: تحييت اليوم، وسهرت البارحة ليس شكاية، إنما الشكوى لقد اثبتت عما لم يتل به أحد، أو أصابني ما لم يصب أحدا» (٢).
قوله: (وتستحب عيادته إلا في وجع لعين، وأن يأذن لهم في الدخول عليه، فإذا طالَّت عِلَّتُهُ ترك وعياله).

عن الصادق عليه السلام: «لا عيادة في وجع العين، ولا تكون عيادة في أقل من ثلاثة أيام، فإذا وجبت فبوم ويوم لا، فإذا طالَّت العلة ترك العليل وعياله» (٣) ويستحب للعليل الاذن لهم في الدخول عليه، لرحمة دعوة مستجابة، فإنه ليس من أحد إلا وله دعوة مستجابة (٤).

قوله: (ويستحب تخفيف العيادة إلا مع حب المريض الإطالة).
عنه عليه السلام: «تمام عيادة المريض أن تضع يدك على ذراعه، وتعجل القيام من عنده، فإن عيادة السوكى أشد على المريض من وجعه» (٥)، وعن علي عليه السلام الأمر بالتخفيف، إلا أن يكون المريض يحب ذلك ويريد ويسأله (٦).
قوله: (وتجب الوصية على كل من عليه حق).

سواء حق الله أو حق العباد، ولا يخفى أن المراد بلحق الذي يحب تأديته، وكذا يجب على من له حق يخاف ضياعه، وما وقعت عليه من العبارات خال منه، ولو

(١) الكافي ١١٥٣ حديث ٤.

(٢) لكافي: ١١٦: ٣ حديث ١.

(٣) الكافي ١١٧: ٣ حديث ١.

(٤) مضمون خبر في الكافي ١١٧: ٣ حديث ٢.

(٥) الكافي ١١٨: ٣ حديث ٤.

(٦) الكافي ١١٨: ٣ حديث ٦.

ويستحب الاستعداد بذكر الموت كل وقت، وحسن ظنه بربه، وتلقين من حضره الموت الشهادتين، ولاقرار بالني والائمة عليهم السلام، وكلمات الفرج، ونقله الى مصلاه إن تعسر عليه خروج روحه، والاسراج إن مات ليلاً،

كان قد أوصى قبل ذلك سقط الوجوب.

قوله: (وتلقين من حضره الموت الشهادتين، والاقرار بالني والائمة عليهم السلام، وكلمات الفرج).

أي: يستحب تلقينه ذلك كله، والتلقين التمهيم (١)، يقال: غلام لقين أي: سريع الفهم، ولا يخفى أن تلقينه لاقرار بالني صلى الله عليه وآله، في العبارة مكرر لأنه داخل في تلقينه الشهادتين، والمراد من حضره الموت من قرب منه، فظهرت عليه علاماته، وفي رواية بلقنه كلمات الفرج والشهادتين، ويسمي له الاقرار بالائمة واحداً بعد واحد، حتى ينقطع منه الكلام (٢).

قوله: (ونقله إلى مصلاه إن تعسر عليه خروج روحه، والاسراج إن مات ليلاً).

أي: ألذي كان يكثر فيه الصلاة من بيته، واستحباب الاسراج عنه إن مات ليلاً، ذكره الشيخان (٣) والاصحاب (٤) مملاً بأنه لما قبض الباقر عليه السلام أمر أبو عبدالله عليه السلام بالسراج في البيت الذي كان يسكنه حتى قبض أبو عبدالله عليه السلام، وأمر أبو الحسن بمثل ذلك في بيت أبي عبدالله عليه السلام، حتى أخرج إلى العراق (٥).

قال في الذكرى: فيدخل في ذلك المدعى (٦) وفيه نظر، لأن ما دل عليه

(١) الصحاح ٦: ٢١٩٦ (مادة لقن).

(٢) الكافي ٣: ١٢٤٤ ديل حديث ٦.

(٣) للفيدي للقمعة: ١١، والشبح في السوط: ١٧٤: ١، والنهاية: ٣٠.

(٤) منهم ابن حرة في الوسيلة، ٣٣، والمحقق في الشرائع: ٣٦١.

(٥) الكافي ٣: ٢٥١ حديث ٥، الفقيه ١: ٩٧ حديث ٤٥٠، التهذيب ١: ٢٨٩ حديث ٨٤٣.

(٦) الذكرى: ٣٨.

وقراءة القرآن عنده، وتغميض عينيه بعد الموت، وإطباق فيه ومد يديه إلى جنبيه، وتغطيته بثوب، وتعجيل تجهيزه إلا مع الاشتباه فيرجع إلى الإمارات أو يصبر عليه ثلاثة أيام.

لحديث غير المدعى، إلا أن اشتهار الحكم بهم كاف في ثبوته للتسامح في دلائل السنن.

قوله : (وقراءة القرآن عنده) .

يستحب قراءة الصلوات، لقول كذاظم عليه السلام: «لم تقرأ عند مكروب من موت قط إلا عمل الله راحته» (١) وفي رواية عن النبي صلى الله عليه وآله الأمر بقراءة يس (٢) .

قوله : (وتغميض عينيه بعد الموت، وإطباق فيه) .

قال في المنتهى : لا خلاف في استحبابها ، وقال فيه : يستحب أن يشد لحياه بعصابة لئلا يسترخي لحياه وينفتح فوه وتدحل الحوام إلى جوفه، ويقبح بذلك منظره (٣) .

قوله : (ومد يديه إلى جنبيه) .

ذكره الأصحاب (٤) ، قال في المعتمد ولا أعلم به نقلاً عن أثمتنا عليهم السلام، ولكن ليكون أطوع للعامل وأسهل للأدراج (٥) .

قوله : (وتغطيته بثوب) .

لا خلاف في ذلك ، وقد ورد في حديث أبي كهمش (٦) ، وفيه متر للقيت وصيانة .

قوله : (وتعجيل تجهيزه إلا مع الاشتباه، فيرجع إلى الإمارات، أو يصبر

(١) الكافي ١٢٦: ٣ حديث ٥ .

(٢) مستدرک الوسائل ١: ٩٣ باب ٣٦ من أبواب الاحضار

(٣) المنتهى ١: ٢٧

(٤) منهم الشيخ في النهاية ٣٠، وابن البراج في الهدى ١: ٥٤، وشهد في البيان ٢٣ .

(٥) المختار ١: ٢٦١ .

(٦) التهذيب ١: ٢٨٩ حديث ٨٤٢

وفي وجوب الاستقبال به إلى القبلة حالة الاحتضار قولان.
وكيفيته أن يلقى على ظهره، ويجعل وجهه وباطن رجله إلى القبلة،
بحيث لو جلس لكان مستقبلاً.

عليه ثلاثة أيام).

لا خلاف في استحباب التعجيل، وروي عن النبي صلى الله عليه وآله:
«عجلوا بهم إلى مصاحمهم» (١) وقال صلى الله عليه وآله: «إذا مات الميت أول
النهار فلا يقبل إلا في قبره» (٢) وهذا في غير من اشتبه موته، لقول الكاظم عليه السلام:
«إن أناساً دفنوا أحياء ما ماتوا إلا في قبورهم» (٣).

والمراد بالامارات نحو تحساف صدغيه، وميل أنفه، وامتداد جلدة وجهه،
وتخلع كفه من ذراعه، ولستر حرقه قلبه، وتقلص أنثيه إلى فوق مع تدلي الجلدة،
ونحو ذلك.

ومع الاشتباه يترى به ثلاثة أيام وجوباً، لتلايعان على قتل مسلم، فقد نقل
أنه دفن جماعة أحياء منهم من أخرج حياً، ومنهم من مات في قبره. وفي المنتهى نقل
حديثين حاصلهما أن خمسة ينسطر بهم ثلاثة أيام: الغريق، والمصعوق، والمبطون،
والمهلوم، والمدخن، إلا أن يتمر قبل ذلك ثم قال: ويُستبرأ بعلامات الموت في غير
هؤلاء إذا اشتبه، ولا يحمل عليه (٤).

قوله: (وفي وجوب الاستقبال به إلى القبلة حالة الاحتضار قولان،
وكيفيته أن يلقى على ظهره، ويجعل وجهه وباطن رجله إلى القبلة، بحيث لو
جلس لكان مستقبلاً).

الاحتضار: إختعال: من لخصون وهو إما حضور المريض الموت، أو حضور
الملائكة عنده لقبض روحه، وحضور الناس لتوفير دولعهم على ذلك في هذا الوقت،

(١) الكافي ٣: ١٣٧ حديث ١، الفقيه ١: ٨٥ حديث ٣٨٩، تهذيب ١: ٤٢٧ حديث ١٣٥٩.

(٢) الكافي ٣: ١٣٨ حديث ٢، التهذيب ١: ٤٢٨ حديث ١٣٦٠.

(٣) التهذيب ١: ٣٣٨ حديث ٩٩١ مع اختلاف يسير.

(٤) المنتهى ١: ٤٢٧.

ويكره طرح حديد على بطنه، وحضور جنب أو حائض عنده.

وكونه مطلوباً شرعاً، والقولان في الاستقبال للشيخ (١)، والأشهر الوجوب (٢) وعليه الفتوى للأمر به في عدة أحاديث (٣) وفي بعضها لأمر به في حال التعسيل (٤). واحتمل في الذكرى دوام الاستقبال به، وذكر أن استفادة هذا الاحتمال من بعض الأخبار (٥)، قل: ونبه عليه ذكره حل الغسل، ووجوبه حال الصلاة والتفنن، وإن اختلفت الهيئة (٦).

ولا يحى أن وجوب الاستقبال ناسبت فرض كفاية، وأنه يسقط باشتباه القبلة لعدم إمكان توجيهه إلى الجهات المختلفة، والمظاهر أنه لا فرق بين الصغير والكبير في هذا الحكم إذا كان مستمراً أو في حكمه، وكيفية الاستقبال ما ذكره المصنف. قوله: (ويكره طرح حديد على بطنه).

ذكر ذلك الشيخان (٧) وأكثروا أصحاب (٨)، وفي التهذيب: سمعناه مداكرة (٩) وقال ابن الجبلة: يصح على بطنه شيئاً يجمع ريوهاً (١٠) وإجماع الأصحاب على خلافه. قوله: (وحضور جنب أو حائض عنده).

لشوت النهي عنه في الأخبار (١١)، وعن أبو الحسن عليه السلام أمره الحائض بالتمحي عن قربه، بأن الملائكة تتأذى بذلك (١٢).

(١) قال بالوجوب في الميسر: ١٧٤٩، والهاية: ٣٠، وبالاستقبال في الخلاف: ١٦١ مسألة ١ كتاب الجنائز.

(٢) من القائلين بالوجوب بعيد في القصة: ٩٠، والمحقق في شرح: ٣٦٦، والتهذيب في الدروس: ٨.

(٣) الكافي ٣: ١٢٦ باب توجيه الميت إلى القبلة، العقيدة: ٧٩ حديث ٣٥١، ٣٥٢، التهذيب ١: ٢٨٥.

حديث ٨٣٤، ٨٣٥.

(٤) الفقيه ١: ١٢٣ حديث ٥٩١، التهذيب ١: ٢٩٨ حديث ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣.

(٥) الكافي ٣: ١٢٧ حديث ٢، التهذيب ١: ٢٨٦ حديث ٨٣٥.

(٦) نذكرى: ٣٧.

(٧) لمعدي في القصة: ١١ والشيخ في الخلاف ١: ٢٧٩ مسألة ٢ كتاب الجنائز.

(٨) منهم: ابن البرج في التهذيب ١: ٥٤، والملاءمة في انتهى ١: ١٢٧.

(٩) التهذيب ١: ٢٩٠.

(١٠) مثله في المختلف: ١٣.

(١١) علل الشرائع ١: ٢٩٨ باب ٢٣٦ حديث ١، التهذيب ١: ٢٨٨ حديث ١٣٦٢، ١٣٦١.

(١٢) الكافي ٣: ١٣٨ حديث ١، التهذيب ١: ٤٢٨ حديث ١٣٦١.

الفصل الأول : في الغسل وفيه مطلبان:

الأول: الفاعل والمحل، يجب على كل مسلم على الكفاية تغسيل المسلم ومن هو بحكمه، وإن كان سقطاً له أربعة أشهر،

قوله : (الفصل الأول في الغسل وفيه مطلبان:

الأول الفاعل والمحل).

البحث عن تغسيل الميت يستدعي ثلاثة أمور النظر في الفاسل، والمحل، والكيفية، فحمل الأولين في بحث، والأخير في بحث.

قوله : (يجب على كل مسلم على الكفاية تغسيل المسلم، ومن هو بحكمه).

لا يحق أن أحكم المتيقن كلها واجتنب على الكفاية، إذا قام بها بعض، أو وزن قيامه سقطت عن الباقي، وإنما يجب تغسيل المسلم دون الكافر لثبوت التهي عنه (١)، ويكون محرماً، ولأنه يمتنع الغسل في حقه - إذا لا يطهر - فكيف يعقل وجوبه، ولا فرق في ذلك بين جميع الكفار حتى المصهر للإسلام إذا قال أو فعل ما يقتضي كفره؟ والمراد من حكم المسلم من ألحق شرعاً بالمسلمين وجعل بمنزلتهم كالقبي، ومن بلغ مجنوناً إذا كان أحد أبويها مسلماً، وكذا لقيط دار الإسلام ودار الكفر، وفيها مسلم يمكن إلخافه به تعليماً، وفي المتن من رضى المسلم نظريشاً من عدم اللحاق شرعاً، ويمكن تنحية الإسلام هنا لكونه ولداً لمة كالتحرير، بخلاف البالغ إذا أظهر الإسلام فإنه يغسل قطعاً، وكذا الطفل المسي إذا كان لشاي مسلماً وقلنا بتبعيته للساي، لأن التبعية في الطهارة خاصة.

قوله : (وإن كان سقطاً له أربعة أشهر).

لورود الأخبار بالأمر بنفسه (٢)، وضعف السند من جبر بقول الأصحاب، وإطلاقهم على الحكم، وهل يكفن؟ قال في الذكرى: لم يذكره الشيخان، وحكي عن

(١) الكافي ٣/ ١٥٩ حديث ١٢، لقيه ١٥١ حديث ١٣٧، التهذيب ١/ ٣٣٥ حديث ٩٨٢.

(٢) الكافي ٢/ ٢٠٦٣ حديث ١، التهذيب ١/ ٣٢٨ حديث ٩٦٠.

أو كان بعضه إذا كان فيه عظم، ولو خلا من العظم أو كان للسقط أقل من أربعة أشهر لفا في خرقه ودفنا.

ابن السراج أنه يلت بخرقة (١)، وأورد في مكتبة محمد بن الفضل لأبي جعفر عليه السلام أنه يدفن بدنه (٢)، ثم حمها على ستاقص من أربعة جمعاً بينها وبين غيرها (٣)، فظاهره أنه يكفن وليس بعبد. ولو نقص السقط عن أربعة لم يغسل، لفقد الموت الذي هو عدم الحياة عن عمل اتصف بها.

قوله: (أو كان بعضه إذا كان فيه عظم).

ذكره الأصحاب، واحتج عليه في الخلاف بإجماعنا (٤) وربما يستفاد من قوله: (أو كان بعضه) أن القطعة المبانة من المسلم الحي يجب تغسيلها، وهو مقرب الذكرى (٥) وذهب صاحب المعبر إلى دفعاً بغير غسل، لأنها من جملة لا تغسل (٦)، ورد في الذكرى بأن الجملة لم يحصل فيها الموت بخلاف القطعة (٧)، وفي الدليل ضعف، وكل من القولين محتمل، والحمل على قصعة الميت قياس.

ولو قيل: لو لم يجب تغسيلها لم يجب تغسيل من قطع حياً إذا وجدت قطعة مضرقة، لأن كل قطعة لا يتعلق بها الوحوب لم يتم لأنه يعين هذا يلزم وجوب الصلاة على القطعة، إلا أن يقال: انتفى هذا بالاجماع فلا يقدح، ولا ريب أن تغسيلها أحوط، والمراد بتغسيل البعض الغسل المجهود.

والظاهر أنه يكفن كما ذكره الأصحاب، وفي اعتبار تعدد قطع الكفن تردد، ويمكن اعتبار حال ذلك البعض حين الاتصاف، فإن كان من موضع يناله القطع الثلاث، أو اثنتان منها اعتبر ما كان، وعظام ميت كالتبوت لرواية علي بن جعفر، عن

(١) المهلب: ١، ٥٦.

(٢) الكافي: ٣، ٢٠٨ حديث ٦، التهذيب: ١، ٣٢٩ حديث ٩٦١.

(٣) الذكرى: ٤٠.

(٤) الخلاف: ١، ٢٩١ مسألة ٦٢ كتاب الجنازة.

(٥) الذكرى: ٤١.

(٦) المعبر: ١، ٣١٩.

(٧) الذكرى: ٤١.

وحكم ما فيه انصهر أو الصدر وحده حكم الميت في التفصيل والتكفين والصلاة عليه و لدفن، وفي الحنوط أشكال.

أخيه عليه السلام في أكيل السبع^(١)، وفي العظم الواحد تردّد، وعن ابن الجنيّد وجوب غسله^(٢).

قوله: (وحكم ما فيه الصدر أو الصدر وحده حكم الميت في التفصيل والتكفين والصلاة عليه والدفن).

لمرفوعة رواها البرقي: « إذا قطع أعضاؤه يصلّى على العصور الذي فيه القلب »^(٣) وهريستزم أولوية الغسل والكفن لترتيبها عليها، ولحق في الذكرى بالصدر القلب لعنوى الرواية، وكذا بقى كل واحد منها محتملاً بأنّه من جملة يجب غسلها مسردة^(٤)، وفي الدليل ضعف، وفي دلالة الرواية على حكم القلب بالعنوى وبغيرها نظر، والاحتياط طريق السلامة فلا يأس بالمصير إلى ما ذكره.

قوله: (وفي الحنوط أشكال).

في القاموس: الحنوط كصور وكتاب، كل طيب يحلّط للميت^(٥)، والمراد به هنا المسح بالكافور، ومنشأ الاشكال من إهلاق الحكم مساواته للميت، ومن أنّ المساواة لا تقتضي العصور، وظاهر كلام الشارح أنّ الاشكال مع فقد المساحد^(٦)، وظاهر العبارة يشهد له، إلا أنه بعيد.

وشيحنّا الشهيد ردّ هذا لاشكال بأنه مع فقد المساجد لا وجه للتحيط، ومع وجودها لا وجه لتردد^(٧)، ولحق أنّه مع وجود المساجد يجب الحنوط لعنوى الرواية السابقة^(٨)، ولأن الحكم معلق بمساحد الميت، والأصل بقاء ما كان، ولأن «الميسور

(١) الكافي ٣: ٢١٢ حديث ١، العنقه ١٦٠: ١٦١ حديث ٤٤٤، التهذيب ٣٣٦: ١١ حديث ٩٨٣.

(٢) نقله عنه في المختلف ٤٦.

(٣) المعبر ٣١٧: ١١ نقلاً من جامع البرقي.

(٤) الذكرى ٤١.

(٥) القاموس ٣٥٥: ٢ مادة (حنط).

(٦) ايضاح لموائد ١: ٥٨.

(٧) الذكرى ٥٠.

(٨) المعبر ١: ٣١٧.

وأولى الناس بالميت في أحكامه أولاهم بميراثه، والزوج أولى من كل أحد، والرجال أولى من النساء، ولا يغسل الرجل إلا رجل أو زوجته، وكذا المرأة يغسلها زوجها أو امرأة،

لا يسقط بالمعسور» (١)، أما مع الانتفاء فلا، ولو وجد عضو من المساجد كاليد فهل يحنط؟ الطاهر نعم، إذ لم يثبت أن تحنيط المجموع شرط للأبغاص، فيبقى الوجوب.
قوله: (وأولى الناس بالميت في أحكامه أولاهم بميراثه، والزوج أولى من كل أحد).

أما الحكم الأول فلقوله تعالى: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) (٢)، وقول علي عليه السلام: «يعسل الميت أولى الناس به» (٣) والأول ههنا المراد به المستحق للميراث، كذا قال في المنتهى (٤) والظاهر أن الحكم بجمع عليه، ويدل على الثاني قول الصادق عليه السلام في خبر إسحاق بن عثمان: «الزواج أحق بامرأته حتى يضعها في قبرها» (٥).

قوله: (والرجال أولى من النساء).

المراد بالرجل، ولو عطف قوله: (ولا يغسل الرجل إلا رجل أو زوجته) على ما قبله بالفاء ليتفرع على ما قبله لكان أحسن وأسلم عن تحليل التكرار.
قوله: (وكذا المرأة يغسلها زوجها أو امرأة).

أي: لا يكون إلا ذلك في حال الاحتياط كالرجل، وهذا أشهر القولين للأصحاب (٦) وفي رواية محمد بن مسم قال: سأله عن الرجل يغسل امرأته قال: «نعم، إنها يمنعها أنها تعضبا» (٧).

(١) الرواية عن علي عليه السلام كما في المولى ٤: هامش ٥٨.

(٢) الأنفال: ٧٥.

(٣) الفقيه ١: ٨٦ حديث ٣٩٤، التهذيب ١: ٤٣٩ حديث ١٣٧٦.

(٤) المباهج ١: ٤٣٦١.

(٥) الكافي ١: ١٩٤، ٣ حديث ٦، التهذيب ١: ٣٢٥، ٩ حديث ٩٤٩.

(٦) منهم الشيخ في الخلاف ١: ١٦٣ مسألة ٢١ كتاب الجنائز، وابن تيمية في الرائز ٢: ٣٣ والشهيد في الذكرى: ٣٨.

(٧) الكافي ٣: ١٥٨ حديث ١١، التهذيب ١: ٤٣٩ حديث ١١٩، الامتصار ١: ١٩٩ حديث ٧٠٠.

وملك اليمين كالزوجة، ولو كانت مزوجة فكالأجنبية.

وفي صحيح الحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «المرأة تغسل زوجها لأنه إذا مات كانت في عدة منه» (١).

وقيل: إن جواز تغسيل كس من الزوجين الآخر يختص بحال الضرورة (٢)، والعمل على الأول، وصرح جمع من الأصحاب بأن التغسيل من وراء الثياب (٣)، لصحيفة محمد بن مسلم، قال: سألت عن الرجل يغسل امرأته، قال: «نعم من وراء الثياب» (٤) وهو الأصح، ولم ألق في كلام علي بن إمام ما يعتبر في التغسيل من وراء الثياب.

والظاهر أن المراد ما يشمل جميع المدن، وحمل الثياب على المجهود يقتضي استثناء الوجه والكفين والقدمين، فيجوز أن تكون مكشوفة، والظاهر أن العصري هذه الثياب غير شرط لتعذر، فحري ما لا يمكن عصره، وقد تبه عليه في الذكرى (٥).

واعلم أن المطلقة رجعية تغسل زوجها بخلاف البائن، ولا فرق في الزوجة بين الحرة والأمة، والمدخول بها وغيرها، ولا يقدح انقضاء علة الزوجة في جواز التغسيل وإن تزوجت، وقد علم من عبارة أن الولاية في التغسيل مشروطة بالمثالة في الذكورة والاثوثة إلا في الزوجين مطلقاً، وسيأتي استثناء المحارم عند الضرورة. قوله: (وملك اليمين كالزوجة ولو كانت مزوجة فكالأجنبية).

إذا كانت ملك اليمين أم ولد جاز التغسيل، لا يصاه زين العابدين عليه السلام أن تغسله أم ولده (٦)، وفي غير أم الولد من المملوكات نظريشاً من انتقالها إلى الوارث، وخروجها عن الملك، ولحاقها بأم الولد قياس، مع أن علاقة أم الولد أقوى، وهو

(١) التهذيب ١: ٤٤٠، حديث ١٤٢٣، الاستبصار ١: ٢٠٠، حديث ٧٠٦.

(٢) قاله الشيخ في التهذيب ١: ٤٤٠، الاستبصار ١: ١٩٩.

(٣) مهمم الشيخ في الاستبصار ١: ١٩٨، وابن إدريس في السرائر ٣٣ والعلامة في المنتهى ١: ٤٣٧.

(٤) الكافي ٣: ١٥٧، حديث ٣، التهذيب ١: ٣٣٨، حديث ١٤١١، الاستبصار ١: ١٩٦، حديث ٦٩٠.

(٥) الذكرى: ٤٤.

(٦) التهذيب ١: ٤٤١، حديث ٤٣٧، الاستبصار ١: ٢٠٠، حديث ٧٠٤.

ويغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب، ولو فقد المسلم وذات الرحم أمرت الأجنبية الكافر بأن يغتسل ثم يغتسله غسل المسلمين،

الأظهر، واختاره في المعتبر (١)، واختار المصنف لأول إلا أن تكون مزوجة، ومثله لو كانت معتدة أو مكاتباً أو معتقاً بعضها، أو اختار مطووعة، هذا في تغسيلها لسيده، أما تغسيله لها فيجوز قطعاً إذا كان وطؤها جائزاً.

قوله: (وتغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب).

المراد بالمحرم من حرم نكاحه مؤتداً بنسب أو رضاع أو مصاهرة، وهذا الحكم إنها هو إذا كان له فوق ثلاث سنين لجواز التفسير إلى الثلاث مطلقاً، وإثنا جاز تغسيل المحارم هنا لأنه موضع ضرورة لعدم الوقوف على المماثل، وعلى القول بجواز التفسير للأجنبي غير المماثل مع فقد المماثل والمحرم (٢) لا بحث في الجواز هنا مع فقد المحارم، وهو ضعيف، فتدفع بغير غسل، وقال ابن البراج: تيمم (٣).

ويجوز له أن يغسل المحارم مع فقد المماثل، ولو وجد معه محارم غير مماثلين فالظاهر أنه أولى منهم لإمكان المماثلة في حقّه.

فرع:

الميت المشتبه ذكوريته وأنوئته كالخنثى، مع احتمال القرعة هنا ضعيفاً.

قوله: (ولو فقد المسلم وذات الرحم أمرت الأجنبية الكافر بأن يغتسل، ثم يغتسله غسل المسلمين).

هذا هو المشهور بين الأصحاب (١)، وبه رواية عمار بن موسى، عن الصادق عليه السلام (٢).

قال في الذكرى: ولا أعلم لهذا مخالفاً من الأصحاب، سوى للحق في المعتبر

(١) المعتبر: ١: ٣٢١.

(٢) قال بهذا المعيد في القنعة: ١٣، وأبو الصلاح في الكافي في الفقه: ٢٣٧، والشيخ في التهذيب: ١: ٣٤٣.

(٣) التهذيب: ١: ٥٦.

(٤) منهم المعيد في القنعة: ١٣ والشيخ في الموطأ: ١: ١٧٥. وابن حرة في الوسيلة: ٥٥.

(٥) الكافي: ٣: ١٥٩، حديث ١٢، التهذيب: ١: ٣٤٠، حديث ٩٩٧.

ولو كانت امرأة وفقدت المسلمة وذو الرحم أمر الاجنبي الكافرة بالاغتسال والتعميل، وفي إعادة الغسل لو وجد المسلم بعده إشكال،

محتاجاً بتعذر النية من الكافر مع ضعف السند (١).

ونزعه في الاحتياج إلى النية هنا اكتفاء بنية الكافر، ثم حكى عن جماعة عدم التعرض إلى هذا الحكم.

وقال آجراً: وللتوقف فيه مجال (٢).

قلت: لا شبهة في تعذر وقوع الغسل المطلوب من الكافر، وليس هو كالعتق والوقف و لوصية، لأن هذه ليست حياة محضة، بخلاف الغسل.

والاكتماء بصورة الغسل بعيد، فابصر إليه بمثل هذا الخبر الضعيف لا يخلو من شيء، مع أن مباشرة الكافر عالياً تقتضي تهدي محاسنه إليه، فإن قلنا بالعدم أو لم يوجد الكافر المماثل فهل يُتم؟ حكى في الذكرى عن ظاهر المصنف القول به،
ونه رواية متروكة (٣) ثم قال: وظاهر المذهب عتقه (٤).

قوله: (وفي إعادة العمل لو وجد المسلم بعده إشكال).

ينشأ من حصول لامتناع امتنعي للأجزاء، ومن أن المأموره - وهو العمل الحقيقي - لم يأت به، فيبقى في عهدة التكليف فيه، وسقط وجوب الأول، فإذا امتثل بفعل البديل خرج من العهدة ولم يبق وجوب.

فإن قيل: المأموره - أعني لعمل الحقيقي - لما تعذر وجب بدله، وهو غسل الضرورة، وانحصر التكليف فيه، وسقط وجوب الأول، فإذا امتثل بفعل البديل خرج من العهدة ولم يبق وجوب.

قلنا: بديهية غسل الضرورة عن الغسل الحقيقي غير معلومة، إذ لا دليل يدل عليها، وسقوط وجوب الأول غير متحقق، إذ لا يلزم من امتناع التكليف بفعل واجب في بعض أزمنة وجوبه لضرورة سقوط وجوبه مطلقاً.

(١) المنبر ١: ٣٢٦.

(٢) الذكرى ٣٩.

(٣) التهذيب ١: ٤٣٣ حديث ١٤٣٣.

(٤) الذكرى ٤٠.

ولذي الرحم تغسيل ذات الرحم من وراء الثياب مع فقد المسمة، وبالعكس مع فقد المسلم، ولكل من الزوجين تغسيل صاحبه اختياراً، ويعتدل الرجل بنت ثلاث سنين الأجنبية مجردة، وكذا المرأة.

ولتحقيق أن هنا أمرين: الأمر بالغسل الحقيقي الذي لمتنع تعلقه بالمكلف في زمان تعذره، والأمر الثاني بعمل الضرورة في محرم الضرورة، فإذا خرج المكلف من عهدة الثاني بامتناله في الأمر لأول، لأن منعه لم يتحقق بعد، فإذا زال العذر زال امتناع تعلقه، فوجب امتناله، ولو لا ذلك لكان إذا أمر المسلم لكافر بالتغسيل فلم يفعل يسقط العمل أصلاً، لا بحصار الوحوب حينئذ في الأمر لتعذر العمل.

هذا كله بالنسبة إلى المسلم، أما الكافر فإنه مكلف بعمل الغسل الحقيقي بأن يسلم ثم يوفيه، لأنه مكلف بالفروع كما هو مقرر في موضعه، وهذا يظهر أن الأمر بالغسل الحقيقي لم يسقط إلا بالاصافة إلى ذلك المسلم الذي ليس بمماثل، فعلى هذا لومس الميت ماس وحب عليه العمل لبقاء محسنه، ويجب تطهير الكفن لملاقاة له برطوبة إذا أمكن الغسل، وبما حققناه يكشف حكم كثير من المسائل، سيأتي حمة منها بعد إن شاء الله تعالى.

قوله: (ولكل من الزوجين تغسيل صاحبه اختياراً).

لا يخفى أن موضع هذه المسألة ما سبق، ولا يخفى أن كلام المصنف في هذا

البحث منتشر.

قوله: (ويغسل الرجل بنت ثلاث سنين الأجنبية مجردة، وكذا المرأة)

أي: تغسل ابن ثلاث سنين مجرداً، وهذا الحكم مستثنى من مع تغسيل غير المماثل لأجنبي، والمراد حوار ذلك احتياراً، وشرط الشيخ في النهاية عدم المماثل (١)، ومع في المعتمد من تغسيل الرجال الصبية (٢)، وجوز المفيد (٣)، وسأرد (٤) تغسيل ابن

(١) النهاية: ٤١.

(٢) المعتمد: ٣٢٤.

(٣) الفقه: ١٣.

(٤) الراسم: ٥١.

ويجب تفصيل كل مظهر للشهادتين وإن كان مخالفاً، عدا الخوارج

والغلاة،

خمس سنين مجرداً، والصدوق تفسير بنت أقل من خمس سنين مجردة (١)، وفي الجميع ضعف، وفي التذكرة نقل الإجماع على تفصيل ابن ثلاث سنين وبنت ثلاث (٢)، والنص يؤيده (٣).

والظاهر من إطلاق النص والأصحاب كون كل منها مجرداً عدم وجوب ستر العورة، وهو مشجع، وإلا لحرم تحريد البنت لأن جميع بدنها عورة، ولانقضاء الشهوة في مثل ذلك، وقد صرح في الذكرى بعدم الوجوب في الطفل إذا غسله النساء (٤)، وكذا في التذكرة (٥).

ولا يخفى أن الثلاث سنين هي نهاية الطهوان فلا بد من كون العسل واقعاً قبل تمامها بحيث يتم تمامها، فإطلاق ابن ثلاث يحتاج إلى التفتيح، إلا أن يصدق على من شرع في الثالثة أنه ابن ثلاث. واعلم أن المصنف لو قدم جوار تفصيل المرأة ابن ثلاث سنين، ثم قال: (وكذا الرجل) لكان أحسن، لثبوت الخلاف في الرجل دون المرأة.

قوله: (ويجب تفصيل كل مظهر للشهادتين وإن كان مخالفاً، عدا الخوارج والغلاة).

يجب أن يستثنى من ذلك كل من أنكر ما علم ثبوته من الذين ضرورة، فلا بد في العبارة من استثناء النواصب والبهيمة أيضاً، فلا يجوز تعميلهم، وقد صرح بذلك في البيان (٦) لكنه جواز تفصيل البهيمة بالتسمية المجردة لا بالتحقيق، وكذا غير هؤلاء ممن أظهر الشهادتين وهو كافر.

(١) اللقم، ١٩.

(٢) التذكرة ١: ٤٠.

(٣) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ١، الفقيه ١: ٩٤ حديث ٣١، تهذيب ١: ٣٤١ حديث ٩٩٨.

(٤) الذكرى ٣٩.

(٥) التذكرة ١: ٤١.

(٦) البيان ٢٤.

والشهيد لمقتول بين يدي الإمام إن مات في المعركة صلي عليه من غير غسل ولا كفن،

قوله : (والشهيد المقتول بين يدي الإمام، إن مات في المعركة صلي عليه من غير غسل ولا كفن) .

قد أطلقت الشهادة على من قتل دون ماله ودون أهله، وعلى المضعف والغريق وغيرهم، وليس المرد المشاركة في هذا الحكم، بل المائدة في أصل القضية وقوله: (المقتول ...) تفسير لشهيد.

ووقتل في الجهاد السائح كما لو دهم سلمين من بحاف منه على بيعة الاسلام قاضطروا إلى جهادهم بدون الإمام وبأنه، لا يجوز المقتول في حرب قطاع الطريق - رد لا بعد ذلك جهاداً وعمامة عن الذين - قاتل إطلاقاً لا أحرار وعموم بعضهم، مثل قول الصادق عليه السلام: «الذي يقتل في سبيل الله يدهن في ثيابه ولا يغسل، إلا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد» (١) الحديث، بقضي كونه شهيداً بمعنى ثبوت هذا الحكم له، وانحساره الشهيد (٢)، وصاحب المعتر (٣)، وعليه الفتوى، ويلوح من المصنف الميل إليه، وحكوا عن ظاهر لشيخ سيع (٤) و لعموم حجة عليها .

و لمعتر في سقوط الغسل موته في المعركة، سواء أدرك وبه رمق أم لا، كما دل عليه إطلاق الأصحاب، ونقل المصنف فيه الإجماع في التذكرة (٥)، فنوقل من المعركة وبه رمق - أي بقية الحياة - ثم مات غسل وكفن، وطهر التروايات (٦) أن وجوب التعميل منوط بإدراك المسلمين له وبه رمق .

والمقتول في جهاد البغاة كالمقتول في جهاد سائر الكفار إجماعاً مآ .

(١) الكافي ٣ : ٢١٠ حديث ١، التهذيب ١ : ٣٣٢ حديث ٩٧٣ .

(٢) التذكرة ٤١ .

(٣) المعتر ١ : ٢٠٩ .

(٤) القنعة ١٢، البسوط ١ : ١٨٦ .

(٥) التذكرة ١ : ٤٩ .

(٦) الكافي ٣ : ٢١٠ حديث ٣٠٣، الفقيه ١ : ٩٧ حديث ٤٤٦، تهذيب ١ : ٣٣١، ٣٣٩ حديث ٩٦٧ .

٩٦٩، ٩٧١، الاستبصار ١ : ٢١٣، ٢١٤ حديث ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٥٧ .

فإن جرد كفن خاصة.

ويؤمر من وجب قتله بالاغتسال قبله ثلاثاً على إشكال، والتكفين والتحنيط ويجزئ.

قوله : (فإن جرد كفن خاصة).

أي : ولا يعمل، والمستند فعل اثني صلى الله عليه وآله بمحزمة لما حرد (١) .

قوله : (ويؤمر من وجب قتله بالاغتسال قبله ثلاثاً على إشكال).

وجوب القتل أعم من أن يكون في حد أو قصاص، والنص من الصادق عليه السلام ورد في المرحوم والمرحومة: أنها يقتلن، ويتحطنان ويبيسان الكفن قبل ذلك (٢) ، والمقتصر منه بمنزلة ذلك، الحديث (٣) والأمر له هو الأمام أو نائبه قال في الذكرى: ولا يعلم في ذلك مخالفاً من الأصحاب، والحق بهم كل من وجب عليه قتل، للمشاركة في السبب (٤) وهو ظاهر العبارة.

ويجب في هذا الغسل ما يجب في غسل الميت، فيقتل ثلاثاً على إشكال يشأ من أنه غسل الحية والأمر لا يقتضي تكراراً ومن أن المأمور به غسل الأموات بدليل التحنيط وليس الكفن، فلا بد من غسلات الثلاث وهو الأصح، ولا يقدح في لاجتزاء به الحدث تحلل أو تأخر، واحتمل مساواته لغسل الجنابة في الذكرى (٥)، وهو ضعيف للأصل.

ولا يدخل تحته شيء من الأغسال الواجبة، بل يتعين فعل ما وجب منها، ولا يعاد الغسل بعد قتله، ولا يجب بمته لغسل لصدق غسل الأموات، ولو سبق موته وجبت الاعادة، ويجب بمته الغسل حينئذ، ولو قتل بسبب آخر فكذا ذلك أيضاً، سواء في الأول كالتصاص مع ثبوت الرحمة أم لا كما لو عني عن القود، لأن الظاهر وجوب التجديد لأصالة عدم إجزاء الغسل للسبب الآخر.

(١) الكافي ٣/ ٢١٠ حديث ١، التهذيب ١/ ٣٣١ حديث ١٦٦

(٢) الكافي ٣/ ٢١٤ حديث ١، التهذيب ١/ ٣٣٤ حديث ١٧٨

(٣) الذكرى ٤٢ .

(٤) الذكرى ٤٢ .

ولو فقد المسلم والكافر وذات الرحم دفن بغير غسل، ولا تقربه الكافرة، وكذا المرأة.
وروي أنهم يغسلون محاسنها - يديها ووجهها - ويكره أن يغسل مخالفاً،
فإن اضطر غسله غسل أهل الخلاف.

قوله: (ولو فقد المسلم والكافر وذات الرحم دفن بغير غسل، ولا تقربه الكافرة).

عن الشهيد رحمه الله أنها لا تقربه الكافرة وإن كانت ذات رحم (١)، ولمنه استناداً إلى أن النقص (٢)، وكلام الأصحاب في الكافر المماثل فيقتصر في الحكم المخالف على مورده، وهو متجه، وعارة المصنف محتمل الأمرين لأن فقد ذات الرحم يتناول الكافرة، فيكون مقدماً معتبراً في عدم قرب الكافرة، وقوله: (ولا تقربه الكافرة) مطلق، فيصدق على المحرم والأجنبية، وقوله: (وكذا المرأة) معناه أنه مع فقد المسلم وذو الرحم إلى آخره.

قوله: (وروي أنهم يغسلون محاسنها يديها ووجهها).

هذه الرواية هي رواية المفضل بن عمر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في المرأة تكون في التفرع رجال ليس لها معهم محرم ولا معهم امرأة، فتموت المرأة ما يصنع بها؟ قال: «يفسل منها ما أوجب الله عليه التيمم، ولا يكشف لها شيء من محاسنها التي أمر الله بستره» فقلت: كيف يصنع بها؟ قال: «يفسل بطن كفيها، ثم يفسل وجهها، ثم يفسل ظهر كفيها» (٣) وفي رواية «تؤتم» (٤) وفي أخرى: «يفسل منها موضع الوضوء» (٥)، واللع مطلقاً هو الأصح.

قوله: (ويكره أن يفسل مخالفاً، فإن اضطر غسله غسل أهل الخلاف).

قال المصنف لا يجوز تغسيله ولا الصلاة عليه، إلا أن تدعوه ضرورة، فيفسه

(١) الذكرى: ٣٩.

(٢) الكافي ٣: ١٥٩ حديث ١٢، العقبه ٩٥: ١١٩ حديث ١٣٩، ٤٤٠، التهذيب ١: ٣٤٠ حديث ٩٩٧.

(٣) الكافي ٣: ١٥٩ حديث ١٣، والعقبه ٩٥: ١١٩ حديث ١٣٨، والتهذيب ١: ٣٤٢ حديث ١٠١٢، والاستبصار ٢: ٢٠٠ حديث ٧٠٥ مع اختلاف يسير في العاطة.

(٤) التهذيب ١: ٤٤٣، ٤٤٣ حديث ١٣٣.

(٥) التهذيب ١: ٤٤٣، ٤٤٣ حديث ١٣٠.

المطلب الثاني: في الكيفية، ويجب أن يبدأ الغاسل بإزالة النجاسة عن بدنه، ثم يستر عورته، ثم يغتسله ناوياً

غسل أهل الخلاف (١)، والمشهور بين لأصحاب كراهية التعرض إليه إلا أن يتمين فيجب (٢)، وظاهرهم أنه لا يجوز تغيبه غسل أهل الولاية، ولا نعرف لأحد تصريحاً بخلافه، ولو متى بعد الغسل فالظاهر عدم وجوب الغسل بمسه.

ولو جهل غسلهم ولم يمكن استعلامه، فهل يغسل غسل أهل الحق؟ فيه نظر، ولا بد من تقييده بأن لا يكون ناصباً.

ولو غسل المخالف مؤمناً في البيان الأقرب الاحتمال (٣)، وهو حسن إن غسله غسل أهل الإيمان، وإلا فلا.

قوله: (ويجب أن يبدأ الغاسل بإزالة النجاسة عن بدنه، ثم يستر عورته) لاشبه في وجوب إزالة النجاسة عنه لتوقيف تطهيره عليها، أمّا عطفه ستر عورته عليها بـ (ثم) ففيه تسامح، إذ لا ترتيب هنا، بل الحكم العكس لوجوب ستر عورته عن الناظر مطلقاً، ولو كان الغاسل غير مبصر، أو واقفاً من نفسه بكفت البصر وليس هناك ناظر غيره لم يجب، لكنه يستحب استظهاراً.

قوله: (ثم يغسله ناوياً).

قطع الشيخ في الخلاف على وجوب التوبة في غسل الميت، ونقل فيه الإجماع (٤)، وتردد في المعتمد نظراً إلى أنه تطهير للميت من نجاسة الموت (٥)، وباقي المتأخرين على الوجوب وهو ظاهر المذهب (٦) لأنه عبادة، ولوجوب الترتيب فيه بين الأعضاء مقتضي لكونه غسلًا حقيقياً، وإيماء قوله عليه السلام: «كغسل للجارية» (٧) إلى ذلك، إذ لا يحسن تشبيه إزالة النجاسة به.

(١) المصنف: ١٣.

(٢) مهم: الشيخ في المبسوط ١: ١٨١، والمحقق في نشرائع ١: ٣٧، والشهيد في البيان ٢: ٢٤.

(٣) البيان ٢: ٢٤.

(٤) الخلاف ١: ٢٨٤ مسألة ٢٧ كتاب الجنائز.

(٥) المعتمد ١: ٢٦٥.

(٦) مهم: فخر المحققين في إصباح الفوائد ١: ٨٩، وشهيد في الدروس: ٩.

(٧) التهذيب ١: ٤٢٧ حديث ١٤٤٧، الاستبصار ١: ٢٠٨ حديث ٧٣٢.

ويجب شتمها على قصد الفعل المعين، والقربة، والوجه دون الرقع لامتناعه والاستباحة لأنه لم يجعل شرعاً لباحة ممنوع منه كالظهارة المطلوبة للصلاة لأن الغسل من جملة أحكام الميت الواجبة، فوجوبه لنفسه.

وترتب التكفين والصلاة ودفن عليه لا يقتضي كونه مطلوباً لها كسائر الأشياء المترتبة، فلو نسي الغسل وصلى في إحراء، أو وجوب الاعادة بعد الغسل والتكفين بطريقاً من أن الترتيب شرط الصفة، أو واجب لا غير. ولو دفن بغير غسل، فإن قلنا بعدم التبش له صلى عليه بدونه.

ويجب صدور النية من الغاسل أعني نصاب الماء، ولو سوى غيره لم يحرم ولو اشترك جماعة في غسله، فإن ترتبوا بأل غسل كل واحد بعضاً اعتبرت النية من كل واحد عند أول فمه، لامتناع ابتداء فعل مكلف عن نية مكلف آخر، وإن احتجوا في الصب بما ظهر اعتناء النية من الجميع، لأن التفصيل مستند إلى جميعهم ولا أولوية، ولو كان بعضهم يصب الماء والعصر يقلب بالأفضل لمقلب أن يتوي أيضاً، واكتفى في الذكرى بكون النية منه، محتجاً بأن نصاب كالآلة (١)، وليس شيء، لأن لغاسل حقيقة من يصدر منه غسل، وحقيقة العصر ليست أمراً زائداً عن إحراء الماء على المحل.

ويتخير بين نية واحدة ونيات ثلاث عند أول كل غسمة، لأنه في المعنى عبادة واحدة، وغسل واحد مركب من مجموع غسلات تترتب على فعله عدة أمور، فيتوي له عند أول الغسلات، وفي الصورة ثلاثة أغسال لوجوب الترتيب في أعضاء كل مرة، وثبوت لتشبيه بين كل مرة وغسل الجنابة في خصوص (٢) وكلام الفقهاء فلا يمنع أفراد كل غسل بنية عند أوله.

ولا يجوز أفراد أبعاض الغسلة سية كم في سائر الأغسال، ويجب استدامة النية حكماً إلى الفراغ، وعلى ما بيناه من كونه عبادة يمتنع وقوعه بماء منصوب، وفي مكان منصوب كسائر العبادات.

(١) الذكرى: ٤٤.

(٢) الكافي ٣: ١٦١ حديث ١، المقية ٦: ١٢٢ حديث ٨٦، على شرائع: ٣٠٠ باب ٢٣٧ حديث ٥.

الاستبصار ٢: ٢٠٨ حديث ٧٣٢، التهذيب ٦: ٤٤٧ حديث ١٤٤٧.

جاء طرح فيه من السدر ما يقع عليه اسمه، ولو خرج به عن الاطلاق لم يجزئ مرتباً كالجنابة، ثم جاء الكافور كذلك،

قوله: (جاء طرح فيه من السدر ما يقع عليه اسمه).

ما أحسن هذه العبارة وأوقفها للتقيد بعدم خروج الماء بالسدر عن الاطلاق بحيث يصير مضافاً، وقد ورد في رواية سليمان بن خالد، عن الصادق عليه السلام: «يغسل بماء وسدر، ثم بماء وكافور، ثم بماء» (١).

وليس لسدر مقدار، فيعتبر فيه صدق الاسم، نعم ينبغي أن يكون في الماء قدر سبع ورقات ولا يتعين، وإن قدر كذلك في بعض الأخبار (٢). ويستر كونه مطحوناً لأن المراد به التطيف ولا يتحقق بدون طحنه، نعم لو مرس (٣) الورق لأخضر الماء حتى استهلك أجزائه كفى ذلك، وقدر التقيد بالسدر نحو رطل (٤)، وبن البراج مرطل ونصف (٥)، وإطلاق الأخبار يدل عليها (٦).
قوله: (ولو خرج به عن الاطلاق لم يجزئ).

أي: لو خرج الماء بالسدر عن كونه مطلقاً لم يجزئ التفسير به، وكذا الكافور لأنه مطلوب للتطهير والمضاف غير مصر، ولدلالة قوله عليه السلام: «جاء وسدر، ثم بماء وكافور عليه» (٧) وقوله: (مرتباً كالجنابة) معناه أنه يغسل رأسه ورقبته أولاً، ثم جانبه الأيمن، ثم الأيسر، والتشبيه به مستفاد من الأخبار، قال لباقر عليه السلام: «غسل الميت مثل غسل الجنب» (٨). ويجوز في قوله (مرتباً) فتح التاء وكسرها على أنه حال من الغسل أو الفاسل، ولونكس كالجنابة.
قوله: (ثم جاء الكافور كذلك).

(١) التهذيب ٤٤٦: ١ حديث ١٤٤٣.

(٢) التهذيب ٣٠٢: ١، ٣٠٣ حديث ٨٧٨، ٨٨٢، الاستبصار ١: ٢٠٧ حديث ٧٢٦، ٧٢٩.

(٣) مرس التمر وغيره في لده إذا أنقه ومره بعد تصحيح ٣ ٩٧٧ مادة (مرس).

(٤) القمعة ١١.

(٥) للتهذيب ٥٦: ١.

(٦) الكافي ٣: ١٣٩ باب غسل الميت، التهذيب ٢٩٨: ١ حديث ٨٧٣، ٨٧٧.

(٧) التهذيب ٤٤٦: ١ حديث ١٤٤٣.

(٨) الفقه ١: ١٢٢ حديث ٥٨٦، التهذيب ٤٤٧: ١، الاستبصار ٢: ٢٠٨ حديث ٧٣٢.

ثم كذلك بالقراح.

المشار إليه (د) (ذلك) هو ما سبق في ماء تسدس أي جاء طرح فيه من الكافور ما يقع عليه اسمه، ولم يخرج به الماء عن إطلاق مرتباً ايضاً.
قوله: (ثم كذلك بالقراح).

المشار إليه (ذلك) هنا هو لترتيب، ثم يغسل مرتباً بالقراح، - وهو متع القاف - الخالي عن السدر والكافور، وفي الصحاح: القراح: الذي لا يشوبه شيء (١).
وربما توهم بعضهم من هذا التفسير أن الماء المشوب بشيء، كماء السيل مثلاً المشوب بطين لا يجوز تفصيل الميت به لعدم كونه قراحاً وهو فاسد لأن مثل هذا الماء يجوز استعماله في سائر الطهارات، وظهرت موهبة وقاف، وإنما المراد بالقراح في مقابل ماء السدر والكافور ما خلا عنها، وقد تقدم في حديث سيمان بن خالد «ثم ماء» (٢)، ولا شبهة في أن هذا ماء.

وسنجد من قوله: (ثم ماء لكافور، ثم بالقراح) حيث عطف (ثم) وحوب الترتيب بين هذه المياه كما ذكره، لأن (ثم) تقتضي الترتيب، ولو غير الترتيب لم يجري لعدم صدق الامتثال، واحتمل الإحراء في التذكرة (٣) وعلى قول سائرنا أن الواجب غسلة واحدة بالقراح، والباقيتان مشحبتان (١) لا بحث في الإحراء، وهو ضعيف.

واعلم أن في رواية الكاهلي، عن الصادق عليه السلام في غسل حائبي الميت بعد غسل رأسه وخديته ووجهه، الأمر بعمل جاسيه من قربه إلى قدميه الأيمن أولاً، ثم الأيسر (٥)، فمقتضاء أن يضافه كل من شق رأسه إلى الجانب الذي يليه من التثن كما يستحب تثليث الغسل في كل غسلة.

(١) الصحاح ٣٩٦:١ مادة (قراح).

(٢) التهذيب ٤٤٦:١ حديث ١٤٤٣

(٣) التذكرة ٣٩:١

(٤) المراسم ٤٧.

(٥) الكافي ١٤٠:٣ حديث ٤، التهذيب ١:٢٩٨ حديث ٨٧٣

ولو فقد السدر والكافور غسله ثلاثاً بالقراح على رأي.

قوله: (ولو فقد السدر والكافور غسله ثلاثاً بالقراح).

هذا هو أصح الوجهين، لأن أوجب تعميله بماء وسدر وبماء وكافور كما تقدم في خبر سليمان بن خالد^(١) فالأمر به شبان، فإذا تعدر الخليطان، أو أحدهما بقي الأمر بتعميله بالماء كما كان، ويؤيده قوله عليه السلام: « لا يسقط الميسور بالمعسور »^(٢)، وقوله عليه السلام: « فاتوا منه ما استطعتم »^(٣).

وعنه في المختلف بأنه مأمور بانفسلات الثلاث على هيئته - وهي كون الأولى ماء السدر، والثانية بماء الكافور، وثالثة بالقراح - فيكون مطلق الغسلات واجباً، لا استلزام وجوب المركب ووجوب أحزته^(٤). وفيه نظر، لأن اللازم وجوب أجزائه حين هي أجزاؤه لا مطلقاً، والماء عند تعدر السدر ليس جزءاً لماء السدر فلا يلزم وجوبه. والوجه الثاني: ألا يجزئه بنفسه واحدة لتعدرها سواها، فيمتنع التكليف به، ويصحف بأن المتعدر هو الخليط خاصة، فيسقط.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنه لا بد من تعيير لفسلات بعضها عن البعض الآخر، لوجوب الترتيب بينها، وذلك بالنية، بأن يقصد تعميله بالقراح في موضع ماء السدر، وكذا في ماء الكافور.

ولو تمسك الميت ما من بعد هذا العمل، فالظاهر وجوب الغسل عليه، لعدم تعميله على لوجه المعتبر لأن هذا غسل ضرورة، ولهذا تحب اعادته على الأصح إذا أمكن تعميله على الوجه المعتبر قبل ذلك، وكذا القول في كل غسل شرع للضرورة، ومثله التيمم بطريق أولى.

فروع:

قال في الذكري: لو وجد ماء لغسلة واحدة فالأولى القراح لأنه أقوى في

(١) التهذيب ٤١٦، ١ حديث ١٤٤٣.

(٢) عوالي الآلي ٤، ٥٨.

(٣) صحيح مسلم ١٧٥، ٢ حديث ٤١٢.

(٤) المنتظم ٤٣.

ولو خيف تناثر جلد المحترق والجمدور لو غسله يمه مرة على اشكال، وكذا لو خشي الغاسل على نفسه من استعمال الماء أو فقد الغاسل .
ويستحب وضع الميت على ساجدة

التطهير، ثم قال: ولا يتم حصول مسمى الغسل (١)، وفي الحكيم معاً نظره، بل الظاهر وجوب رعاية الترتيب، ورعاية فعل بدل اندثت .
واعلم أنه يستفاد من عبارة المصنف أن غير التدبر لا يقوم مقامه عند فقده، وعبارة الشيخ تقتضي الاكتفاء بالخطمي عند فقده (٢)، والأصح خلافه .
قوله : (ولو خيف تناثر جلد المحترق والجمدور لو غسله يمه مرة على إشكال) .

الجمدور من مه الحدرى - بضم الحيم وفتحها - وهي قروح في البدن تنقط وتقيح (٣)، وينشأ الاشكال من أنه بدل من غسل واحد ويجزئ مرة ومن أنه ثلاثة أغسال وكونها في قوة واحد لا يخرجها عن التعدد، وإذا وجب التعدد في المبدل مع قوته في المبدل الضعيف بطريق أولى، وهو الأصح .
قوله : (وكذا لو خشي الغاسل على نفسه من استعمال الماء أو فقد الغاسل) .

أي : وكذا يتم في هذين الموضعين أيضاً، وفي الاكتفاء بالمرة ووجوب التعدد الاشكال السابق .

قوله : (ويستحب وضع الميت على ساجدة) .
صيانة له عن التلطخ، وليكن على مرتفع لئلا يعود ماء الغسل اليه، وليكن مكان الرجلين منحدرًا حذرًا من اجتماع الماء تحته .

(١) الذكرى: ٤٥ .

(٢) البسوط ١: ١٧٧ .

(٣) القاموس ١: ٣٨٧ مادة (حدر) .

مستقبل القبلة تحت الظلال، وفتق قيعه ونزعه من تحته،

قوله : (مستقبل القبلة) .

أي : يستحب ذلك وفقاً للمرتضى (١) ، وللمحقق لقول (٢) الرضا عليه السلام وقد سئل عن وضع الميت على المقتل : « يوضع كيف تيسر » (٣) وقال الشيخ : يجب الاستقبال كحال الاحتضار لورود الأمر به (٤) ، وهو دال على الوجوب (٥) ولا ينافيه ما سبق لأن ما تعسر لا يجب ، واختاره شيخنا الشهيد (٦) ، وهو الأصح .

قوله : (تحت الظلال) .

أي : يستحب ذلك ، قاله الأصحاب من الصادق عليه السلام : « إن أبا كان يستحب أن يجعل بين الميت وبين السماء سقياً » (٧) يعني إذ غسل ، قال في التذكرة : ولعل الحكمة كراهة مقابلة السماء بمورقة (٨) .

قوله : (وفتق قيعه ونزعه من تحته) .

أكثر عبارات الأصحاب بالفتق ، وفي البيان عبر مشق القميص (٩) ، وهو في خبر عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام (١٠) ، وهل بينها فرق ؟ المتعارف أن الفتق بموضع الخباطة ، ولكن أهل اللغة ساووا بينهما ، صرح بذلك في القاموس وغيره (١١) . إذا عرفت ذلك فاستحباب برج القميص من تحت الميت لا كلام فيه بين الأصحاب ، لئلا يكون فيه نحاسة تدفع أعالي بدنه لأن الحال مطلية النحاسة ، لكن الخلاف في أن تجريده من القميص وتغسله عرياناً مستور العورة أفضل ، أم تغسله في

(١) للسائل الوصليات الثلاثة ، ضمن رسائله ١ : ٢١٨ .

(٢) للمعتبر ١ : ٢٦٩ .

(٣) التهذيب ١ : ٢٩٨ حديث ٨٧١ .

(٤) الكافي ٣ : ١٢٧ ، ١١٠ حديث ٤١٣ ، العقبه ١ : ١٢٣ حديث ٥٩١ ، التهذيب ١ : ٢٩٨ حديث ٨٧٢ ، ٨٧٣ .

(٥) المبسوط ١ : ٧٧ .

(٦) التذكرة ١ : ٤٤ .

(٧) التهذيب ١ : ٣٢٢ حديث ١٣٨٠ وفيه (متر) بدل (سقياً) .

(٨) التذكرة ١ : ٣٨ .

(٩) البيان ٢ : ٢٤ .

(١٠) الكافي ٣ : ١٤٤ حديث ٩ ، التهذيب ١ : ٣٠٨ حديث ٨٩٤ .

(١١) القاموس ٣ : ٢٧٣ ، والصحيح ٤ : ١٥٣٩ مادة (فتق) .

وتليين أصابعه برفق، وغسل رأسه برغوة السدر أولاً، ثم فرجه بماء السدر
والخوض

فحصه كما غسل النبي صلى الله عليه وآله (١)؟

فبالأول قال الشيخ في النهاية (١) و بسوط (٢) وجمع (٤)، وبالثاني قال ابن
إبي عقيل (٥)، وأوجب الشزع اس حمزة (٦)، ورواية عبد الله بن سنان (٧)
وعبرها (٨) تشهد للأول، وظاهر الأخبار طهارة لقميص وإن لم يعصر (٩)، إحراء له
بحري ما لا يمكن عصره، وجواز الأمرين أقوى، وتطهيره مع تجريد أمكن، والطاهر أن
فتق القميص مشروط بإذن الوارث، فلو نعتذر بصغره أو غيبه ونحوهما لم يحز لأنه إتلاف
لحكم مستحب.

قوله: (وتليين أصابعه برفق)...

مع منه ابن أبي عقيل (١٠)، خبر صحيح بن زيد، عن الصادق عليه السلام:
«ولا تغمر له معصلاً» (١١)، وسرکه الشيخ على ما بعد الغسل (١٢)، والمشهور
الاستحباب.

قوله: (وغسل رأسه برغوة السدر أولاً، ثم فرجه بماء السدر والخوض).

لا محل لهذا الترتيب، بل المستحب في أخبار الأئمة غسل فرجه (١٣)، وفي

(١) التهذيب ١: ٤٦٨، حديث ١٥٣٥.

(٢) النهاية، ٣٣.

(٣) البوط ١: ١٧٨.

(٤) منهم: ابن بابويه في النهاية: ٢٤١، وسلا في الرسم: ٥٦، والشهيد في الدروس: ٩.

(٥) نقله عنه في المختلف: ٤٣.

(٦) الوسيلة: ٥٥.

(٧) الكافي ٣: ١٤٤٣، حديث ٩، التهذيب ٩: ٣٠٨، حديث ٨٩٤.

(٨) الكافي ٣: ١٤٤٣، حديث ٥، التهذيب ٩: ٣٠٩، حديث ٨٧٧.

(٩) التهذيب ٩: ٤٤٦، حديث ١٤٤٣، ١٤٤٤، الاستبصار ١: ٢٠٨، حديث ٧٣٩.

(١٠) نقله عنه في المختلف: ٤٢.

(١١) الكافي ٣: ١٥٦، حديث ٣، التهذيب ٩: ٣٢٣، حديث ٩١١، (ولا يغمر له معصلاً)، ونص الذي

هنا ورد في التهذيب ٩: ٤٤٧، حديث ١٤٤٥ عن حمران بن أعين.

(١٢) المختلف ١: ١٦٢، مسألة ١٥، كتاب الجنائز.

(١٣) الكافي ٣: ١٣٨، باب غسل الميت، التهذيب ١: ٢٩٨، حديث ٨٧٤، ٨٧٧، ٨٧٩.

ويديه، وتوضئته، والبدأة بشق الرأس الايمن ثم الايسر، وتثليث كل غسلة في كل عضو، ومسح بطنه في الاوليين إلا الحامل، والوقوف على الأيمن، وغسل يدي الفاسل مع كل غسلة، وتنشيفه بثوب بعد الفراغ صوتاً للكفن،

خبر يونس غسل رأسه بالرغوة بعد تنقية الفرع (١)، وكما يستحب تقديم غسل العورة بالخرص والشدن كذا يستحب في الثانية بماء الكافور والخرص (٢) وفي الثالثة بالقراح وحده.

قوله : (ويديه) .

أي : يدي الميت ثلاثاً إلى نصف الذراع خبر يونس (٣)، أما العاسل فإلى مرفقيه خبر يونس أيضاً، ويلوح منه أن المسح بها مرة واحدة.

قوله : (وتوضئته) .

قبل المسح أو بعده لكن لا بد من مراعاة إزالة التنجاسة العرصة أولاً، ولا مضغطة ولا استئثار هنا.

قوله : (ومسح بطنه في الأوليين إلا الحامل) .

أي : في كل من علي الصدر والكافور قبلها ليرد عليه الماء، والفرص به التحفظ من خروج شيء بعد الغسل، وأنكره ابن إدريس لمساواة الميت الحي في الحرمة (٤) وهو ضعيف. ولا يستحب مسح في الثالثة إجماعاً بل يكره، وليكن المسح رقيقاً، ولا تمسح بطن الحامل التي مات ولدها حذراً من الاجهاض، ولو اجهضت معشدية أمه، نبه على ذلك في البيان (٥).

قوله : (وغسل يدي الفاسل مع كل غسلة) .

قد عرفت أن الغسلة إلى مرفقيه مرة واحدة، وكذا يستحب غسل الاجانة.

(١) الكافي ٣ : ١٤١ حديث ٥، التهذيب ١ : ٣٠١ حديث ٨٧٧.

(٢) الخروض : الأشنان، انظر الصحاح ٣ : ١٠٧ مادة (خرص) .

(٣) الكافي ٣ : ١٤١ حديث ٥ : التهذيب ١ : ٣٠١ حديث ٨٧٧.

(٤) السرائر : ٣١.

(٥) البيان ٢٥.

وصب الماء في الحفيرة، ويكره في الكنيف، ولا بأس بالبالوعة. ويكره ركوبه، واقعاده، وقص أظفاره، وترجيل شعره.

فروع :

أ: ذلك ليس بواجب، بل أقل واجب الغسل إمرار الماء على جميع الرأس والبدن، والأقرب سقوط الترتيب مع غمسه في الكثير.

قوله : (وصب الماء في الحفيرة).

أي: بأن يحفر له موضع المغسل، وليكن تجاه القلة كما تفتنه خبر سليمان بن حاتم^(١)، والحفيرة أولى من البالوعة أسنده في الذكرى^(٢) إلى ابن حمزة^(٣).

قوله : (ويكره الكنيف، ولا بأس بالبالوعة)

الكنيف: الموضع المعد لقضاء الحاجة^(٤)، وبالبالوعة: ما يعد في المنزل لرافة الماء ومحوه، وكراهية صب الماء في الكنيف دون البالوعة بإجماع الأصحاب، وبه مكانة محمد بن الحسن الصفار إلى المسكري عليه السلام^(٥).

قوله : (وقص أظفاره وترجيل شعره).

أي: تسريحه بوقيل بالتحريم فيها، نقر الشيخ فيه الإجماع، وكذا في تنظيف أظفاره من الوسخ بالخلال^(٦)، والمشهور الكراهية^(٧)، فإن فعل دهن ما ينفصل من الأظفار والشعر معه وجوباً.

قوله : (والأقرب سقوط الترتيب مع غمسه في الكثير).

وجه القرب أنه كغسل الجبابة، ولأن مطلوب من الغسل يحصل بالغمس كما

(١) الكافي ٣: ١٢٧ حديث ٣، التهذيب ١: ٢٩٨ حديث ٨٧٢ وفيها عن سليمان بن خالد، الفقيه ١: ١٣٣ حديث ٥٩١ رواه مرسلاً.

(٢) الذكرى ٤٤.

(٣) التوسيلة ٥٧.

(٤) لسان العرب ٩: ٣١٠ مادة (كنف).

(٥) الكافي ٣: ١٥٠ حديث ٣، التهذيب ١: ٤٣١ حديث ١٣٧٨.

(٦) البسوط ١: ١٨١، لعلاب ١: ١٦٢ مسألة ١٣ كتاب بعد ثر، النهاية ٣: ٤٣.

(٧) منهم: المحقق في لعمري ١: ٢٧٨، والبيان ٢٥.

ب: الغريق يجب إعادة الغسل عليه.

ج: لو خرجت نجاسة بعد الغسل لم يعد، ولا الوضوء، بل تغسل. ولو أصابت الكفن غسل منه ما لم يصرح في القبر فيقرض.

يحصل بالترتيب، والمراد سقوط الترتيب بين أعضاء كل غسلة لا بين الغسلات، فلا بد من كون ماء التسدر غير ماء الكافور والقراح غيرهما، فإن لم يكن تغاير المياه امتنع ذلك في غير الغسلة الواحدة لعدم صدق ماء الكافور والقراح شرعاً على ما مزج بالتسدر.

ويحتمل عدم إحراء النفس لعدم النص، وفي الأول قوة لأن سقوط الترتيب بالنفس في الغسل الحقيقي يقتضي سقوطه ^ب بطريق أول، وإن كان الترتيب أحوط. قوله: (الغريق يجب إعادة الغسل عليه).

ودلت لأن الشبهة مبشيرة في الغسل ولم تحصل، ويجيء على قول من لا يعتبر النية (١) عدم الوجوب.

قوله: (لو خرجت نجاسة بعد الغسل لم يعد، ولا الوضوء، بل تغسل). وكذا لا يجب إعادة شيء منها لو خرجت في الاثناء وإن تقدم الوضوء، إذ ليس المراد بهذا الغسل والوضوء دفع الحدث، وأوجب ابن أبي عقيل إعادة الغسل بالخارج (٢) وهو ضعيف، نعم يجب غسل النجاسة على كل حال وإن وضع في القبر، لا مع لتعذر، ولا يجوز حينئذ إخراجها بحال لما فيه من هتك الميت مع أن القبر محل السجدة، وأعدم أن الوضوء معطوف على التضمير المرفوع في (لم يعد) بغير فصل، وفيه ضعف.

قوله: (ولو أصابت الكفن غسلت منه ما لم يطرح في القبر فيقرض).

أطلق الشيخ قرضها (٣) لصحيح لكاهلي عن الصادق عليه السلام (٤)

(١) هذا القول يحكي عن السيد كما في حجة العدد ٨٣، ومفتاح الكرامة ١: ٤٢٧.

(٢) نقله عنه في المحقق: ٤٣.

(٣) المبسوط ١: ١٨٩، النهاية ٤٣.

(٤) الكافي ١: ١٠٦، حديث ١، التهذيب ١: ٤٣٦، حديث ١٠٠.

الفصل الثاني : في التكفين، وفيه مطلبان:

الاول: في جنسه وقدره، وشرطه أن يكون مما تحوز الصلاة فيه، فيحرم في الحرير المحض.

وغيره (١)، وفصل بما ذكره المصنف جماعة لاستبقاء الكفن، والتهني عن إتلاف المال، وعلى هذا فأنها يقرص في القبر إذا تعذر غسلها، وعن الصدوق إذا قرضت مئاة أحد الثوبين على الآخر ليستر المقتطوع (٢).

ولو تعاضت الثجاسة بحيث يؤدي انقاص إلى هساد الكفن وهتك الميت وتعدر الغس، فالظاهر علم القطع لامتناع إتلاف لكفن على هذا الوجه، وقد نبه على ذلك شيخنا الشهيد (٣).

قوله : (الأول : في جنسه وقدره، وشرطه أن يكون مما تحوز الصلاة فيه فيحرم في الحرير المحض).

الضمير في (جنسه وقدره) للكفن المدبول عليه بالتكفين، والأولى أن يكون الضمير في شرطه للكفن أيضاً، وتكون الحزمة مسوقة لبيان الجنس، ولا يحسن جعل هذا الضمير للجنس إذ يصير التقدير حينئذ : وشرط اجسس أن يكون من الذي تجوز الصلاة فيه.

إذ عرفت ذلك فاعلم أن المراد بقوله. (مما تحوز الصلاة فيه) كون الجواز للرجال، إذ لا يجوز التكفين في الحرير للرجل ولا للمرأة باتفاقنا، حكاه في الذكرى (٤) ولشبوت لتهيئه في حر كسوة الكعبة (٥)، مع تحوير البيع والهبة.

ويخرج عنه المنصوب والتعس، وحده ووبر ما لا يؤكل لحمه، فلا يجوز في شيء من ذلك قطعاً، ويسدرج فيه نحو ووبر ما يؤكل لحمه، فيجوز لتكفين فيه كما صرح

(١) الكافي ١٥٦٣ حيث ٣، التهذيب ٤٥٠٦ حيث ١٤٥٨

(٢) الفقيه ١، ٩٢.

(٣) الذكرى: ٥٠.

(٤) الذكرى: ٤٦.

(٥) الكافي ١٤٨٣ حيث ٥، الفقيه ٩٠٦ حيث ٤١٦، تهذيب ٤٣٤ حيث ١٣٩١

به في التذكرة (١) وإن لم يقيد بالماكول، لأن الظاهر إرادته، وعن ابن الجنييد المنع منه (٢)، وسنده غير معنوم. ويجب أن يستثنى منه جلد ما يؤكل لحمة، فإنه لا يجوز التكفين فيه، لوجوب نزعه عن الشهيد فهنا أول، ومع الضرورة لا يكفن في المغصوب قطعاً وغيره.

قال في التذكرة: فيه ثلاثة أوجه، المنع لاطلاق التهي، والجواز لسلا يدلن عارياً مع حوب ستره ولو بالحجر، ووجوب ستر العورة لا غير حالة الصلاة ثم ينزع بعد، وحينئذ فالجلد مقدم لعدم صريح التهي فيه، ثم التجسس لموضوع المانع، ثم الحرير لجواز صلاة النساء فيه، ثم وبرغير المأكول، وفي هذا الترتيب للنظر بحال، إذ يمكن أولوية الحرير على التجسس لجواز صلته فيه اختياراً (٣).

هذا كلامه، وفيه نظر، أم في الجلد فلأن الأمر بنزعه عن الشهيد يدل على المنع في غيره بمفهوم الموافقة، وهي أقوى من الصريح، ولم يدل دليل على الجواز فيه، والتكفين بالمنوع منه بجملة لعدم شرعاً، والقبر كاف في الست، والأمر التعبدية متعذر على كل تقدير.

ومثله القول في الحرير، وحوز صلاة النساء فيه لا يقتضي جواز التكفين به لعدم الملازمة، على أنه لو تم ذلك لزم اختصاص الحكم بالنساء، وطاهر كلامه لاطلاق، ووبرغير المأكول أبعد من الجميع.

أما التجسس فيدل على جوازه مع الضرورة عدم وجوب نزعه عن الميت لو استوعبته التحاسة وتمنر غلها وقرضه، وأنه آتئ إلى التحاسة عن قريب فأمره أخف، والظاهر المنع مطلقاً في غير التجسس.

ولو اضطر إلى ستر عورته حال الصلاة ولم يوجد غير المنوع منه أمكن الست بأحد الأشياء المنوع منها من غير ترتيب لعدم الدليل عليه، مع احتمال وضعه في القبر على وجه لا ترى عورته، ثم يصلى عليه.

(١) التذكرة ١: ١٣.

(٢) نقله عنه في التذكرة ١: ١٣.

(٣) الذكرى: ٤٦.

ويكره الكتان، والمترج بالابرسم. ويستحب القطن للمحض الأبيض.
وأقل الواجب للرجل والمرأة ثلاثة أثواب: مئزر، وقيص، وإزار على رأي،

قوله: (ويكره الكتان).

ذهب إليه عداؤنا لقول لقصادق عليه السلام: «لا يكفس لميت في كتان» (١)، ولقوله عليه السلام: «الكتان كد لني إسرائيل يكفنون به، والقطن لأمة محمد صلى الله عليه وآله» (٢).

قوله: (والمترج بالابرسم).

إذا كان الخليط أكثر، كذا في مقطورة الحسن بن راشد (٣) هو عبره جماعة (٤)، وينبغي أن يكون الحكم بالجواز مع صلب المترج، سواء كان الخليط أكثر أم لا. كما في الصلاة. فمنع منه إذا أصحح الخليط فسني حرماً.
قوله: (ويستحب القطن للمحض الأبيض).

عن النبي صلى الله عليه وآله: «يس من لباسكم أحسن من البياض فلبسوه، وكفنوا فيه موتاكم» (٥) وعنه صلى الله عليه وآله: «لبسوا لبياض فإنه أطهر وأطيب، وكفنوا فيه موتاكم» (٦).

قوله: (وأقل الواجب للرجل والمرأة ثلاثة أثواب مئزر، وقيص وإزار على رأي).

المرد (بأقل الواجب) الواجب الذي هو أقل ما يجزئ ولا يجزئ دونه، فأصاف الصفة إلى موصوفها، ولا يخفى أن الأكثر من ذلك مجزئ بطريق أولى، واعتبار

(١) التهذيب ٤٥١: ١، الحديث ١٤٦٥، الاستبصار ٢١١: ١، حديث ٧٤٥.

(٢) الكافي ٣: ١٤٩، حديث ٧، العقبة ٨٩: ١، حديث ١١٤، التهذيب ٤٣٤: ١، حديث ١٣٩٢، الاستبصار ٢١٠: ١، حديث ٧٤١.

(٣) الكافي ٣: ١٤٩، حديث ١٢، العقبة ٩٠: ١، حديث ١١٥، التهذيب ٤٣٥: ١، حديث ١٣٩٦، الاستبصار ٢١١: ١، حديث ٧٤٤.

(٤) منهم: للحق في المختار ٢٨٠: ١.

(٥) الكافي ٣: ١٤٨، حديث ٣، التهذيب ٤٣٤: ١، حديث ١٣٩٠ وفيها: (شيء أحسن من).

(٦) الكافي ٤٤٥: ١، حديث ٢، وفيها: (أطيب وأطهر).

وفي الضرورة واحدة.

ويستحب أن يزداد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب،

ثلاثة أثواب هو مذهب أكثر أصحابنا (١)، لقول الباقر عليه السلام: «إنما الكفن المفروض ثلاثة أثواب» (٢) وقال سائر: تجزئ قطعة واحدة للأصل (٣)، وهو ضعيف. ويراعى في هذه لأثواب المتوسط، في الجنس يراعى الأوسط باعتبار اللائق بحال الميت عرفاً، فلا يجب الاقتصاد على أدون المراتب وإن ما كس الورثة، أو كانوا صغاراً، حملاً لاطلاق اللفظ على المتعارف.

وفي القدر يجب في المئزر أن يكون من السرة إلى الركبة بحيث يسترهما لأنه المعلوم منه، ويحوز إلى القدم بأذن الوارث أو كصية الميت حيث تنفذ، وفي القميص أن يكون إلى نصف الساق، ويحوز إلى القدم مطلقاً لأنه العالب، وفي اللعاقبة أن تشمل من قس رأسه ورجليه بحيث تشد، ويعتبر في الجميع شمولها البدن في جانب العرض، وسمي أن يكون عرض اللعاقبة بحيث يمكن جعل أحد الجانبين على الآخر، كما تشهد به الأخبار (٤)، ويشمر به كونها لعاقبة فوق الجميع.

وهل يشترط أن يكون كسر واحد من هذه الأثواب بحيث يستر العورة في الصلاة، أم يكفي حصول السر بالمجموع؟ الظاهر الأول لأنه المتبادر من الأثواب، ولأنه أحوط، وإلى الآن لم أظفر في كلام الأصحاب بشيء في ذلك نهيّاً ولا إثباتاً. قوله: (وفي الضرورة واحدة).

يقدم اللعاقبة ثم القميص ثم المئزر.

قوله: (ويستحب أن يزداد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب).

وكذا تزداد المرأة، وما سيأتي من عبارته يشعر بذلك.

والحبرة - بكسر الحاء المهملة وفتح الهاء الموحدة - ثوب يعني (٥)، وعبرية - بكسر

(١) منهم الشيخ في الخلاف ١٦٤: ١ مسألة ٢٦ كتاب جنازة، ولحقق في العترة ٢٧٩: ١، والشهيد في الذكرى: ٤٦.

(٢) الكافي ١٤٤: ٣ حديث ٥، التهذيب ٢٩٢: ١ حديث ٨٥٤.

(٣) للراسم: ٤٧.

(٤) الكافي ١٤٣: ٣ حديث ١، التهذيب ٣٠٦: ٣٠٦ حديث ٨٨٧، ٨٨٨.

(٥) الصحاح ٦٢١: ٢ مادة (عبر).

فإن فقدت ففافة أخرى، وخرقة لفحذيه طول ثلاثة أذرع ونصف في عرض شبر وتسمى الخامسة، وعمامة، وتعوض المرأة عنها قناعاً، وتزاد لفافة أخرى لثديها وغطاً،

العين - منسوبة إلى نلد، أو جانب واد، (١) ويشترط أن لا تكون مطرزة بالذهب لا متناع الصلاة فيه حينئذ للرجال، وزاد في الذكرى المنع من المطرزة بالحريز لأنه إتلاف غير مأذون فيه (٢)، والأصل في استحباب الحبرة ما روي من تكفين النبي صلى الله عليه وآله فيها (٣)، وكذا الحسن عليه السلام (٤) واستحب زياتها على الأثوب لثلاثة عند جميع الأصحاب، وفي الأخبار أن الحبرة حمراء (٥) فظهرها أفضل، ولو تعذر الوصف كفي في أصل الاستحباب الحبرة.

قوله: (وخرقة لفحذيه طولها ثلاثة أذرع ونصف في عرض شبر).

في حر عمار عن الصادق عليه السلام: «عرضها شبر ونصف» (٦)، ويستحب أن تزاد للمرأة أيضاً كما يشعر به ما سيأتي من العبارة.
قوله: (وتزاد لفافة أخرى لثديها).

لخر سهون بن زياد عن بعض أصحابه روجه، قال: سألته كيف تكفن المرأة؟ قال: «كما يكفن الرجل، غير أنها تشد على ثديها خرقة تضم الثدي إلى الصدر، وتشد إلى ظهرها» (٧).

قوله: (وغطاً).

النقط لغة: كساء من صوف يحسل على هودج المرأة (٨)، وفي هاية ابن

(١) معجم البلدان ٤: ١٧٨ مادة (صين).

(٢) بذكرى، ٤٧.

(٣) الكافي ٣: ٤٣ حديث ٢، التهذيب ١: ٢٩١، ٢٩٦ حديث ٨٥٠، ٨٦٩.

(٤) لم يشر عليه في مظانته، ويمكن أن يكون ظاهر الرواية التي وردت في الكافي ٣: ٤٩ حديث ٩، التهذيب

٢٩٦: ١، حديث ٨٦٨، والمعتبر ١: ٢٨٢.

(٥) الكافي ٣: ٤٩ حديث ٩، التهذيب ١: ٢٩٦، ٢٩٦ حديث ٨٦٨، ٨٦٩.

(٦) التهذيب ١: ٢٠٥ حديث ٨٨٧.

(٧) الكافي ٣: ٤٧ حديث ٢ وفيه (على ظهرها).

(٨) القاموس (غط) ٢: ٣٨٩.

والعمامة ليست من الكفن.

الاثر: أنه صرب من البسط له خل رقيق^(١)، وفي عبارة جماعة من الأصحاب: أنه ثوب فيه خطط من الأخطاط، وهي الطرائق^(٢)، وعباراتهم دالة على أنه ثوب زينة، وابن إدريس جعله الخبرة - وفقاً لشيخ في الاقتصاد^(٣) - لدلائها على الزينة^(٤).

وقال المفيد: تزداد المرأة ثوبين^(٥)، وهما لفافتان، أولفافة ونمط، وكذا قال المصنف في التذكرة، وقال علي بن بابويه: ثم أقطع كفته، تبدأ بالنمط، وتبسطه وتبسط عليه الخبرة، وتبسط الأزار على الخبرة، وتبسط القميص على الأزار^(٦)، فظاهره مساواة الرجل والمرأة، والحاصل أن كلام الأصحاب هنا مختلف، إلا أن كلام الأكثر تضمن أن النمط غير الخبرة، واللفافة.

وفي عبارة ابن الرراج: إنه مع هذه يجعل بدله لفافة أخرى، كما يجعل بدل الخبرة لفافة، فيكون للمرأة ثلاث لفائف^(٧)، وهو مقتضى قول المفيد، والمصنف في التذكرة، ولظاهر أنه لا خلاف بينهم في أن النمط ثوب كبير شامل للبدن كاللفافة والخبرة.

قوله: (والعمامة ليست من الكفن).

أي: هي سنة، ولا تحسب من حلة لكن الواجب ولا المندوب، لحسنه الخليلي عن الصادق عليه السلام: «ليست تعد العمامة من الكفن، إنها يعد ما يلف به الجسد»^(٨) وعنه عليه السلام في حديث عبدالله بن سنان: «والخبرقة والعمامة لا بد منها، وليستا من الكفن»^(٩)، قد اختلف في التذكرة فلو سرقها - يعني العمامة -

(١) النهاية (مع) ٥: ١١٩.

(٢) مهم التحقيق في سبب: ٢٨٦: ١، والشهيد في الذكرى: ١٨.

(٣) الاقتصاد: ٢٤٨.

(٤) السرائر: ٣١.

(٥) الفتن: ١٢.

(٦) التذكرة ١: ٤٣، والهداية: ٢٣.

(٧) الهدى: ٦٠.

(٨) الكافي ١: ٤٤٣، حديث ١٧، التهذيب ١: ٢٩٣، حديث ٨٥٧.

(٩) الكافي ١: ٤٤٣، حديث ٦، التهذيب ١: ٢٩٣، حديث ٨٥٦.

ولوتشاح الورثة اقتصر على الواجب، ويخرج ما أوصى به من الزائد عليه من الثلث، ولنفرماء المنع منه دون الواجب. ولا تجوز الزيادة على الخمسة في الرجل، وعلى السبعة في المرأة.

وتستحب جريدتان من النخل قدر عظم الذراع، فإن فقد فن الصدر، فإن فقد فن الخلف، فإن فقد فن شجر رطب.

النباش لم يقطع، وإن بلغت التصاب، لأن القبر حرر بالكفن دون غيره^(١).

قلت: حر معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام^(٢) يدل على أنها من الكفن، فلعل المراد من هذين الحديثين: ليستا من كفن المبرور كما دل عليه خبر زرارة، قلت لأبي حمزة عليه السلام الجماعة للميت لمن كفن هي؟ قال: «لا، إنما الكفن المعروف بثلاثة أثواب»^(٣) أو: ليست من أهم الذي يقع به الجسد، لأن ذلك من التوابع والمكملات، كما يرشد إليه حصة الحلبي^(٤)، وهذا هو الأصح.

قوله: (ولوتشاح الورثة اقتصر على الواجب).

التشاح، تعامل من الشح^(٥)، وي تأديته معى شح جميعهم تكلف هو المراد: الاقتصار على الواجب وسطاً فلا يتعمّر أدنى المرنّب، ولوتسرع بعضهم بشيء من نصيبه صح.

قوله: (وتستحب جريدتان من النخل قدر عظم الذراع، فإن فقد فن الصدر، فإن فقد فن الخلف، فإن فقد فن شجر رطب).

لاخلاف بين الأصحاب في استحباب جريدتين، والأصل فيه أن آدم لما هبط من الجنة خلق الله من فصل طينه النحلة فكان يأنس به في حياته، فأوصى بنيه أن يشقوا منها جريداً بنصفين ويضعوه معه في كفانه^(٥)، وفعله الأنبياء بعده

(١) التذكرة ١: ٤٣.

(٢) الكافي ١٤٥: ٣ حديث ١١، التهذيب ١: ٢٩٣ حديث ٨٥٨.

(٣) الكافي ١٤٤: ٣ حديث ٥، التهذيب ١: ٢٩٢ حديث ٨٥٤.

(٤) الصغاح ١: ٣٧٨ مادة (شح).

(٥) التهذيب ١: ٣٢٦ حديث ٩٥٢.

عليهم السلام إلى أن درس في الجاهلية، فأحياها نبينا صلى الله عليه وآله، وفي فضلها أخبار كثيرة من طرق الأصحاب (١) والعامة أيضاً (٢)، وقد تضمن كثير منها رفع العذاب مادامت أعضاؤهم (٣).

والشهور بين الأصحاب كونها قدر عظم التراجع (٤)، وهو مروي في خبر يونس (٥) عنهم عليهم السلام، وغيره (٦).

وقيل: قدر شبر (٧)، وقيل: أربع أصابع (٨) فوقها (٨)، وقد ورد في الأخبار شق الجريدة (٩)، وتعليقهم عليهم السلام رفع العذاب بالخصرة يقتضي العدم (١٠)، أما الخصرة فتعبر قطعاً، ومن لم يقطعها لم يرفع العذاب (١١).

ولا ريب أن الأفضل كونها من التحل، فإن فقد السدر فإن فقد الخلاف، وهذا الترتيب موجود في سيرة سهل بن زياد (١٢) وعكس ذلك المفيد (١٣)، والأول أجود، فإن هذا الجميع فشر رحب، ذكره الأصحاب، والتعليل بالخصرة يومئذ إليه،

(١) الكافي ٣: ١٥١ باب وضع الجريدة، الفقيه ١: ٨٨ حديث ٤٠٤-٤١١، تهذيب ١: ٣٢٦ حديث ٩٥٨-٩٥٢.

(٢) صحيح البخاري ٢: ١١٩ باب الجريدة على القبر.

(٣) الفقيه ١: ٨٨ حديث ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، التهذيب ١: ٣٢٧ حديث ٩٥٥.

(٤) مهم: صدوق في القداية ٢٤، ولبيد في القصة ١١، والرتضى في الانتصار ٣٦.

(٥) الكافي ٣: ١٤٣ حديث ١.

(٦) الكافي ٣: ١٥٢ حديث ٣.

(٧) طه الصدوق في الفقيه ١: ٨٧.

(٨) القول لابن أبي عقيل نقله عنه في المختار: ٤٤.

(٩) الفقيه ١: ٨٨ حديث ٤٠٥.

(١٠) الكافي ٣: ١٥١ باب وضع الجريدة، الفقيه ١: ٨٨ حديث ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، التهذيب ١: ٣٢٧ حديث ٩٥٤، ٩٥٥.

(١١) في المسالك ١٠: ١٠٦ باب الأصحاب، وفي مفتاح الكرامة ١: ٤٥٥ احتاره بعض الأصحاب، وفي الحديث ٤٨٠٤ قد ذكر بعض الأصحاب في حرم الكلام ٢٣٤: ٤، بما ذكره جماعة من متأخري المتأخرين.

(١٢) الكافي ٣: ١٥٣ حديث ١٠، التهذيب ٢: ٢٩٤ حديث ٨٥٩.

(١٣) للفتحة ١١.

المطلب الثاني: في الكيفية: ويجب أن يبدأ بالحنوط فيمسح مساحده السعة بالكافور بأقل اسمه، ويسقط مع المحر عنه،

وفي خبر علي بن إبراهيم عود الرمان (١) فيقدم على شجر الزطرب بعد الخلاف. قوله: (ويجب أن يبدأ بالحنوط فتمسح مساحده السعة بالكافور بأقل اسمه).

هذا هو الأصح، وقال المفيد (٢)، وابن أبي عقيل (٣): يحسب الأنف، وزاد الصدوق الصدر والسمع و لصر والفم، وإصقان وهي الأباط (٤)، وأصول لأفخاذ (٥)، والأخبار مختلفة في ذلك نسياً والشافعي (٦)، والمشهور قصر لوجوب على السعة وإضافة الصدر استحياءً. وأما الصدوق (٧) الكافور المسك (٧)، استأداً إلى حزين مرسلين (٨)، والمشهور تحريم تطيب الميت بغير الكافور والدريرة (٩).

ويكفي من الكافور للتحييط ما صدق عنه الأئمة لصدق الامثال، وعدم قاطع يدل على خلاف ذلك، وقدّر الشيعون أقله بمثال، وأوسطه بأربعة دراهم (١٠)، وبعض الأصحاب بمثال وثلاث (١١)، وأحار بمعلقة، هي بعضها بمثال (١٢)، وفي

(١) التهذيب ٢٩٤: ٦ حديث ٨٦٦.

(٢) انقصة: ١١.

(٣) نقله عنه في الفتاوى: ٤٣.

(٤) القاموس ٥٣١: ٢ مادة (غبر).

(٥) الفقيه ٩١: ١.

(٦) الكافي ١٣: ٣ باب تحيط الميت، التهذيب ٣٠٥: ١-٨ حديث ٨٨٧، ٨٩٣ و ٤٣٦ حديث ١٤٠٣.

(٧) الفقيه ٩٣: ١.

(٨) تهذيب ٩٣: ١ حديث ٤٢٢، ٤٢٦.

(٩) وعن قاتل بن حمزة في الوسيلة: ٥٩، والشيخ في البسوط ١: ١٧٧، وابن سعيد في الجامع لأشراف: ٥٣.

(١٠) التهذيب انقصة: ١١، والشيخ في الخلاف ١: ١٦٤ مسألة ٣٣ كتاب الجنائز.

(١١) القول للمحقق علي بن أبي جعفر الكلام ٤: ١٨٢.

(١٢) الكافي ١٥١: ٣ حديث ٥، التهذيب ٢٩١: ٦ حديث ٨٤٦.

والمستحب ثلاثة عشر درهماً وثلاث، ودونه أربعة دراهم، والأدون درهم.

البعض مثقال ونصف (١) وفي رواية اوسطه أربعة مثاقيل (٢)، وهي منزلة على الفضيلة.

قوله : (والمستحب ثلاثة عشر درهماً وثلاث ...) .

مستنده إن حبرئيل عليه سلام برل بأربعين درهماً من كافور الجنة، فقسمه النبي صلى الله عليه وآله بينه وبين علي عليه السلام وفاطمة عليها السلام أثلاثاً (٣).

وروى علي بن إبراهيم رفعه في المحوط ثلاثة عشر درهماً وثلاث (٤)، وهو دون على أن هذا المقدار مختص بالمحوط، وأن كافور الغسل غير هذا، قال في الذكرى: قطع به الأكثر (٥)، وفسران إدريس المذليل ما يذكرهم (٦) وهو غير واضح.

قال في الذكرى وطالبه ابن طاووس بالمستند، وجعل ابن البراج أكثر المحوط ثلاثة عشر درهماً ونصفاً (٧)، والأخبار تدفعه (٨).

وقال الشيخان (٩) ولصديق (١٠): أقله مثقال، وأوسطه أربعة دراهم، وعن الجني: إن أقله مثقال وثلاث (١١)، واختلاف لأخبار يدل على أن المراد بالقدر الفضيلة، فيكون الواجب ما وقع عليه الاسم.

(١) التهذيب ٢٩١ : ١ حديث ٨٤٩

(٢) الكافي ٣ : ١٥١ حديث ٥، التهذيب ٢٩١ : ١ حديث ٨٤٨.

(٣) الفقيه ٩١ : ١، من الشرائع ٣٠٢ : ١ باب ٢٤٢ حديث ١.

(٤) الكافي ٣ : ١٥١ حديث ٤، التهذيب ٢٩٠ : ١ حديث ٨٤٥ وفيها (السنة في المحوط ... وثلاث أكثره).

(٥) الذكرى ٤٦

(٦) الشرائع ٣٢

(٧) التهذيب ١ : ٦٦ وفيه (ثلاث عشر درهماً وثلاث) وفي الذكرى ٤٦، والمخطف ٢٣ : (... ونصفاً).

(٨) الكافي ٣ : ١٥١ حديث ٤، التهذيب ٢٩٠ : ١ حديث ٨٤٥، الفقيه ٩١ : ١، المال ٣٠٢ : ١ باب ٢٤٢

حديث ١.

(٩) الفقيه ٩١ : ١، والشيخ في الخلاف ١ : ١٦٤ مسألة ٣٣ كتاب الجنائز.

(١٠) الفقيه ٩١ : ١.

(١١) نقه صدي حواهر الكلام ١٨٢ : ٤.

ويستحب أن يقدم الغاسل غسله أو الوضوء على التكفين. والأقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة إذا لم ينوما يتضمن رفع الحدث،

قوله: (ويستحب أن يقدم الغاسل غسله، أو الوضوء على التكفين).

المراد بنفسه غسل المني وبالوضوء الذي يجمع العمل للصلاة، كما هو مصرح به في كلام المصنف في التذكرة (١) وفي الذكرى أيضا (٢)، وعمله في التذكرة بأن الغسل من المني واجب، فاستحب الفورية.

فإن لم يتحقق ذلك أو خيف على الميت فيغسل يديه إلى المنكبين، لحبر ابن يقطي عن العمدة الصالح عليه السلام. « يعمل الذي غسله يديه قبل أن يكمنه إلى المنكبين ثلاث مرّات، ثم إذا كمنه اعتسل » (٣) وفيه دلالة على تأخير الغسل، ويمكن تبريله على ضرورة كما منه عليه في الذكرى (٤).

قوله: (ولأقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة إذا لم ينوما يتضمن رفع الحدث).

وحه القرب أن التكفين مشروع من دونه، فلا يلزم من نيته نية رفع الحدث، فلا يحصل تدبير: « وإني لأكل امرئ ما يرى » (٥).

ويحتمل ضعفاً للاكتفاء به، لأن كمن الفصيلة متوقف عليه، وليس المقصود بالوضوء إلا ذلك فيتحقق الرفع، فتباح الصلاة. وضعفه ظاهر، إذ لا يلزم من توقف كمال الفصيلة على رفع الحدث كونه مقصوداً ومتوياً حال فعل الوضوء، ويسمي التشبيه لثلاثة أمور:

الأول: إنهم صرحوا بأن الوضوء المستحب تقديمه على التكفين هو وضوء الصلاة، فعلى اعتبار نية أحد الأمرين من الرفع والاستباحة لا بد من نيتهما لتحصل الفصيلة المطلوبة، وحينئذ فلا مجال للتردد في إباحة الصلاة، ولا لفرض خلوه عن نية

(١) التذكرة ١، ٤٤.

(٢) الذكرى: ٢٩.

(٣) التهذيب ١، ٤٤٦ حديث ١٤٤٤، الاستبصار ١، ٢٠٨ حديث ٧٣١ وفيها (. . غسله يره).

(٤) الذكرى: ٢٩.

(٥) صحيح البخاري ١: ٢، وصلى في دلوود ٢: ٢٢٢ حديث ٢٢٠٦.

وأن يجعل بين ليتيه قطناً، وإن خاف خروج شيء حشاً دبره،

رفع الحدث، إلا أن ينزل ذلك على استحباب الوضوء مطلقاً، وأن الأفضل كونه وضوء الصلاة.

الثاني: أنه سبق في كلام مصنف، أنه لو توضأ ناوياً ما يستحب له الوضوء كقراءة القرآن، ولأقوى الصلوة، والمفهوم من نصيحة ها هو كونه مباحاً للصلاة، وتعليقهم يدل عليه، فيكون ما ذكره رجوعاً عن ذلك.

الثالث: أنه قد سبق في بحث الوضوء اشتراطية الرفع أو الاستحابة فيه، ومقتضى ذلك أنه لو لم يبرأ واحداً منها لم يكن وضوءه صحيحاً، وكذا يستمد من قوله في مسألة براءة قراءة القرآن: «المقابل للصحة هو الفساد»، فقصدناه إن حصلت الإباحة كان صحيحاً وإلا فهو فاسد، والمعوم مرأى عيبه ها خلاف ذلك، وإلا لم تحصل بالوضوء الخالي من الأمرين نصيله استكفي أصلاً.

ويمكن تبريل كلامه على أنه اشتراطية أحد الأمرين لتحقيق الاستحابة لا لكونه وضوء معتبراً في الجملة، ويكون المراد بالصحة الصلوة بالإضافة إلى الصلاة وعوها، فيكون مباحاً لها بعد صحيحاً، وبعدمه بعد فاسداً، ولا بأس بهذا التبريل، إذ لا دليل يدل على فساد الوضوء لحصول الأمرين، نعم لا يكون مباحاً، ويسفي أن يلحظ هذا البحث لأي لم أظفر في كلام أحد على شيء يحققه.

قوله: (وأن يجعل بين ليتيه قطناً).

وليكن عليه الحسوط، كما في خبر يونس عنهم عليهم السلام، وكذا على قبه رواه أيضاً^(١)، وفي القاموس: الإلية المعيرة أو ما ركب العجر من شحم أو لحم، ولا تقل إلية ولا لية^(٢)، وفي الصحاح: «ثبت قنت إلبان، فلا تلحقه الكاء»^(٣).

قوله: (وإن خاف خروج شيء حشاً دبره).

أما استحباب الحشوي الذي فقد ورد في خبر يونس عنهم عليهم السلام^(٤)

(١) الكافي ٣: ١٤١ حديث ٥، التهذيب ١: ٣٠٦ حديث ٨٧٧.

(٢) القاموس ٤: ٣٠٠ مادة «إلي».

(٣) الصحاح ١٦: ٢٢٧١ مادة «إلا».

(٤) الكافي ٣: ١٤١ حديث ٥، التهذيب ١: ٣٠٦ حديث ٨٧٧.

وأن يشد فخذه من حقويه إلى رجليه بالخامسة لفاً شديداً بعد أن يضع عليها قطعاً وذريرة،

وكذا في قبل المرأة، وليكثر الحشويبه إلى نصف من خبز عمار عن لصادق عليه السلام (١) وانه صرح في الذكرى (٢)، وظاهر عبارة الكتاب أن الحشويته يستحب عند خوف خروج شيء لا بدونه لأن فيه تناول حرمة الميت، كما صرح في التذكرة (٣) والمنتهى (٤).

وأطلق الشيخ الحشوي دبره (٥)، وقد اسـ دريس: بوضع على حلقة الذبر (٦)، وعبرة الذكرى محتملة فانه قال: «ويحشوما بحاف الخروح منه (٧)، ولعل مراده قول شيخ، لأنه احتج بالآخبار وهي مصفة (٨)، فيكون المراد مما يحاف الخروح منه ما شأنه ذلك، إذ يكفي في صدق الخوف ثبوته في بعض الأحوال بخلاف العارة هـا، وقول الشيخ أقوى تمتكاً باطلاق الأحيان ولأن تناول حرمة الميت شعاسته، والاحتياج إلى كشمه وتطهيره وتأخير تمهيره أشد.

قوله: (وأن يشد فخذه من حقويه إلى رجليه بالخامسة لفاً شديداً بعد أن يضع عليها قطعاً وذريرة) (٩).

في خبر يونس عليهم السلام: «حد حرقه طوية عرصها شرفشدها من حقويه، وضم فحديه صماً شديداً وبها في فحديه، ثم أخرج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن، وانغمزها في الموضع الذي لفتت به الخرقه» (١٠).

(١) التهذيب ٣٠٥: ١ حديث ٨٨٧.

(٢) الذكرى: ٤٩.

(٣) التذكرة ٤٤١.

(٤) المنتهى ١: ٤٣٩.

(٥) البسوط ١: ١٧٩، اختلاف ١٦٤١: مسألة ٢٩ كتاب الحائض، الهبة: ٣٥.

(٦) السرائر: ٣٢.

(٧) الذكرى: ٤٩.

(٨) الكافي ٣: ١٤٩، حديث ٥، التهذيب ٣٠١: ١٦، حديث ٨٨٧.

(٩) فتاوى نصيب الطيب وهو نصيب بجاءه من الفتاوى لؤمى هاوند، انظر: مجمع البحرين (درر) ٣: ٣٠٧.

(١٠) الكافي ٣: ١٤١، حديث ٥، التهذيب ٣٠١: ١٦، حديث ٨٧٧ (ولهها).

ويجب أن يؤزره ثم يلبسه القميص ثم يلفه بالإزار.

وتستحب الحرة فوق الإزار، وجعل إحدى الجريدتين مع جلده من جانبه الأيمن من ترقوته، والأخرى من الأيسر بين القميص والإزار،

وقال في البيان: يشد طرفه على المخدين، ويلف بالمسترسل الفخذان لفاً شديداً بعد وضع قطن تحت (١)، وأندي في كلام الأكثر هو الأول (٢)، وفي الذكرى ولا يشق رأسها، أو يجعل فيها خيط يشدها (٣).

وظاهر قول المصنف: (بعد أن يضع عيب قطعا): أن هذا القطن زائد على ما سبق، والمفهوم من الأخبار خلافة (١)، والمحققون - بفتح الحاء المهملة وإسكان القاف - الكشاح (٥)، وفي الصحاح: إن الحقوخصير، ومنشأ الإزار (٦).

قوله: (وجعل إحدى الجريدتين مع جلده من جانبه الأيمن من ترقوته، والأخرى من الأيسر بين القميص والإزار) -

أي: من ترقوة جانبه الأيسر، أي عندها، وهذا أشهر أقوال الأصحاب (٧).

وقيل: إن اليسرى عند وركه ما بين القميص والأزار، واليمنى كما سبق (٨).

وقيل: إحداهما تحت بطنه الأيمن، ولأخرى نصف متايلي الساق ونصف مما

يلي العبد (٩)، والأخبار (١٠) محتممة في ذلك، وما أحسن ما قال في المعبر: مع اختلاف الروايات والأقوال يجب الخزم بالقدر المشترك، وهو استحباب وضعها مع

(١) البيان: ٢٩ وفيه: يشد طرفها على المخدين ويلف بالمسترسل... (٢)

(٢) مهمم الشيخ في المبسوط: ١٧٩: ١، وابن إدريس في السرائر: ٣٢.

(٣) الذكرى: ٤٧.

(٤) الكافي: ٣: ١٤١ حديث ٥، التهذيب: ١: ٣٠٩، ٣٠٥ حديث ٨٨٧.

(٥) القاموس: ٣١٨: ٤ مادة (حقو).

(٦) الصحاح: ٦: ٢٣١٧ مادة (حقا).

(٧) مهمم الصدوق في المقنع: ١٩، وابن البراج في المهذب: ١: ٦١.

(٨) ذهب إليه الصدوق في الفقيه: ١: ٩٩.

(٩) ذهب إليه سلاوي انراشم: ٤٩.

(١٠) الكافي: ٣: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، حديث ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤

والتعميم محمكاً يلف وسط العمامة على رأسه ويخرج طرفها من تحت الحنك ويلقيان على صدره، ونثر الذريرة على الحبرة واللفافة والقميص

الميت في كفيه، أو في قبره بأي هذه الصور شئت (١) .

ولو تعذر وضعها في الكفن وصعدت في القبر، ولو تعذر لتقية أو سيان أو تركست، هي الذكري يجوز وضعها على انقرا، كما فعل النبي صلى الله عليه وآله في القبر الذي كان صاحبه معذباً (٢)، وفيها قال الأصحاب، وتوضع مع جميع أموات المسلمين حتى الضنار، لإطلاق الأمر بذلك (٣)، وهو حسن.

قوله: (والتعميم محمكاً ...) .

استحباب التعميم في مرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام (١)، وفي بعض الأخبار عن الصادق عليه السلام « لا تعميّه عمة الاعرابي » (٢)، وأمر بأخذ طرف العمامة من وسطها ونشرها على رأسه، ثم ردها إلى خلفه وطرح طرفها على طهره، وفي المبسوط: عمة الاعرابي بنير حديث (٣) .

والأصح أن يعمم ويحنك بالعمامة، ويحمل لها طرفان فيلقى فصل الشق الأيمن على الأيسر، وبالعكس يمدان على صدره، كما في خبر يونس عنهم عليهم السلام ولا تقدير للعمامة (٤)، بل أقله ما يفي بالهيئة المستحبة.

قوله: (ونثر الذريرة على الحبرة واللفافة والقميص) .

في الذكري: تستحب الذريرة على الأكفان (٥)، وظاهره جعلها على جميع قطع الكفن، وقد سبق استحباب جعلها على القطن الذي يوضع على الفرجين، وذكره

(١) المختار: ١: ٢٨٨.

(٢) الفقيه: ١: ٨٨ حديث ٤٠٥.

(٣) الذكري: ٤٩.

(٤) الكافي: ٣: ١٤٥ حديث ١٠، التهذيب: ١: ٣٠٨ حديث ٨٩٥.

(٥) الكافي: ٣: ١٤٤ حديث ٨، التهذيب: ١: ٣٠٩ حديث ٨٩٩.

(٦) المبسوط: ١: ١٧٩.

(٧) التهذيب: ١: ٣٠٩ حديث ٨٨٨.

(٨) الذكري: ٤٧.

وكتابة اسمه وأنه يشهد لشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام

الشيخ في المبسوط (١) وغيره (٢) وفي المنتهى: لا يستحب نشرها على الألفاظ الظاهرة (٣).

وقد اختلفت عبارة لأصحاب في الدريرة اختلافاً كثيراً، لم يرجع فيه إلى أمر بين، فقل: إنها فتات قصب الطيب الذي يحاء به من الهند كأنه قصب النشاب (٤)، وقبل: هي أخلاط من الطيب تسمى بذلك (٥)، وقيل: هي نبات طيب غير الطيب المعهود تسمى القمعان بالضم والتشديد (٦)، وفي المعبر: هي الطيب لمسحوق (٧)، وقيل: عر ذلك (٨)، ومقالة صاحبنا معتبر لا تحسب من قرب، فإن اللفظ إنما يحمل على المتعارف الشائع الكثير، إذ بعد استحسانه لا يعرف، أو لا تعرفه الأفراد من الناس، ومن صرح المصنف في التذكرة (٩).

قوله: (وكتابة اسمه وأنه يشهد الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام) أي: ويستحب كتابة اسمه بي حره عن ما يأتي ذكره، وزاد في الذكرى الكتابة على العمامة، ونقل ذلك عن الشيخ في المبسوط (١٠)، وابن لبراق (١١) معذراً.

(١) المبسوط ١: ١٧٩.

(٢) ذهب إلى ذلك مصدوق في الفقه ١: ٩٢، والفقيه في القيمة ١١.

(٣) المنتهى ١: ٤٤٠.

(٤) ذهب إليه الشيخ في البيان كما نقل ذلك كثير منهم من أديس والشهد وصاحب مفتاح الكرامة وغيرهم.

(٥) هذا القول بلصماني كما في الذكرى ٤٧.

(٦) هذا القول لابن أديس في السرائر ٣٢.

(٧) المعبر ١: ٢٨٤.

(٨) قال الشيخ في الهدية ٣٢ الدريرة المعروفة بالقمحة، وهذا في الذكرى ٤٧. وقال للسعودي: من الأقاوية للقمحة ونعشرين قصب الدريرة والتورس والسيحة واللاذ والزياد. وقد الراوندي: قيل: إنها حبوب تشبه الحنطة التي تسمى القمح تدق تلك الحبوب كالذيق لها ريح طيب، قاله وقيل الدريرة هي الورد والهيل والقرفل والبسط والأشبه وكلها نبات ويجعل فيها اللاذ ويدق جميع ذلك ويجعل دريرة.

(٩) التذكرة ١: ٤٤١.

(١٠) المبسوط ١: ١٧٧.

(١١) المهدية ١: ٦١.

- بترية الحسين عليه السلام إن وجد، فإن فقد فبالاصبع، ويكره بالسواد.

عدم تخصيص الخبر (١) ولو تعددت الندوة كما في بدل النمط، وكذا النمط فلا تصريح بالكتابة على الجميع ويمكن تنزيل اللفظة في كلامهم على الجس، ولا بأس بها لثبوت أصل الشرعية، وليس في زيادتها إلا زيادة الخير.

والأصل في استحباب الكتابة ما روي أن الصادق عليه السلام كتب على حاشية كمر ولده إسماعيل: «إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله» (٢) وراد الأصحاب: وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله (وأساء لائمة عليهم السلام).

وفي ذكرى بعد الشهادات (٣) وراد الشيع في النهاية (٤) والمسوط (٥) والخلاف (٦) أسماء التي صلى الله عليه وآله، والائمة عليهم السلام، وظاهره في الخلاف دعوى لإجماع عليه.

ولم يذكر الأصحاب استحباب كتابة ~~غير ما ذكره~~ ولم ينقل شيء يعتد به يدل على لزومه، وإعراض الأصحاب عن اشترص للزيادة بشعر عدم تحويره، مع أن هذا الباب لا محال لرأي فيه، فيمكن الجمع، وفي الذكرى احتمال الأمرين (٧).

قوله: (بترية الحسين عليه السلام إن وجد، فإن فقد فبالاصبع، ويكره بالسواد).

استحباب الكتابة بترية الحسين عليه السلام، ذكره الأصحاب (٨) لأنها تتحد للبركة، وهي مطلوبة حينئذ، ويسمي أن نسل الثروة، كما صرح به المفيد (٩).

(١) الذكرى: ٤٩.

(٢) التهذيب: ٣٠٩، حديث ٨٩٨.

(٣) الذكرى: ٤٩.

(٤) النهاية: ٣٢.

(٥) المسوط: ١، ١٧٧.

(٦) الخلاف: ١، ١٦٥، مسألة ٣٩ كتاب الخصال.

(٧) الذكرى: ٤٩.

(٨) مهم: شيع في مسوط: ١، ١٧٧، وابن البرج في المذهب: ١، ٦، والشهد في الذكرى: ٢٠.

(٩) قال العلامة في السبى: ١، ٤٤١ (قال المفيد: رحمه الله: في رسالته التي ولدها بن الثروة)، وكذا ابن

على الخبيرة، والقميص، والأزار، والجريدتين. وخياطة الكفن بخيوط منه، ومسحق الكافور باليد، ووضع الفاضل على الصدر،

وغيره (١)، لتكون الكتابة مؤثرة حملاً على المهود، ومع عدمها فبطين وماء، ومع عدمه فبالإصبع، كما ذكره في الذكرى (٢).

ونقل عن الثرية للمعيد أن الكتابة بالثرية أو غيرها من الطين، وعن ابن الحيد أنها بالطير والماء (٣) ولم يعبئ، فلا وجه للانتقال إلى الاصبع مع فقد الثرية الشريفة، نعم إن وجدت هي تعيشت لفضيلة، والكتابة بالاصبع ذكرها الأصحاب (٤).

وكما يكره بالتواد يكره بغيره من الأصابع، كما ذكره المفيد (٥) وغيره (٦)، لأن فيه خروجاً عن التكفين باليأس، وغالعة لنهي عن التكفين بالتواد (٧).

قوله: (وخياطة الكفن بخيوط منه)

قاله الشيخ (٨) والأصحاب (٩).

قوله: (ومسحق الكافور باليد).

ذكر ذلك جماعة من الأصحاب (١٠)، وأسنده في الاعتبار إلى الشيخين، قال: ولم تحقق مستنده (١١)، وفي المبسوط: يكره سحقه بمجر أو غير ذلك (١٢).

(١) منهم ابن إدريس في السرائر ٣٢، والعلامة في القطف: ٤٦.

(٢) الذكرى: ٤٩.

(٣) نقله العلامة في القطف: ٤٦.

(٤) منهم: سلاوي الراسم: ٤٨، والعلامة في القطف: ٤٦، والشهيد في الذكرى: ٤٩.

(٥) القصة: ١١.

(٦) منهم: العلامة في المنتهى ٤٤٦: ١، والشهيد في النورس: ١١.

(٧) الكافي ١: ٤٩، ٣: ١، حديث ١١، التلخيص ١: ١٣٤، ٣: ٣٥، حديث ١٣٩٤، ١٣٩٥.

(٨) المبسوط: ١٧٧.

(٩) منهم: المحقق في الشرائع ٤٠: ٦، وابن سميد في إجماع الشرائع: ٥٤، والشهيد في اللمعة: ٤٢.

(١٠) منهم: الشيخ في المبسوط ١: ١٧٩، والنهاية: ٣٦، والشهيد في البيان: ٢٦.

(١١) للعتير: ٢٨٧.

(١٢) المبسوط: ١٧٩.

وطي جانب اللعافاة الايسر على الأيمن ودعكس.
ويكره بل الخيوط بالريق ، ولاكمام المتدأة، وقطع الكفن
بالحديد، وجعل الكافور في سمعه وبصره.

قوله : (وطى جانب اللعافاة الأيسر على الأيمن).
أي: على أيمن الميت تيمناً بالتياس، والعكس طي أيمن للعافاة على أيسر
الميت.

قوله : (ويكره بل الخيوط بالريق).
قال في لمعتن ذكره الشرح (١) وأثبت الإصحاح بحسبويه، ولا بأس
بمتابعهم لإزالة الاحتمال، ووفقاً على موضع رفق (٢) ، ويظهر من تقييد الكراهية
بكون ملها بالريق عدم كراهة غيره، وأنه تصريح في الذكرى للأصل (٣) .

قوله : (والأكمام المتدأة)
قاله الجماعة (٤) وهو في مرسله محمد بن سنان عن أحمره عن أبي عبد الله
عليه السلام (٥) ، واحتراز بالمبتدئة عما لو كسر في قبضه، فإنه لا يقطع كتمه، إنما يقطع
ممه الأرار خاصة لما في هذه الرواية، قال في لمعتن: ويستحب أن يكفن في الجديد بلا
خلاف لأن النبي صلى الله عليه وآله كذا كسر (٦) ، وكذا الأئمة (٧)
عليهم السلام (٨) وفي رواية عن الرضا عليه السلام أفضية الثوب الذي كان يصلي فيه
الرجل ويصوم (٩) .

قوله : (وقطع الكفن بالحديد).

(١) البسوط ١: ١٧٧.

(٢) المعبر ١: ٢٨٩.

(٣) الذكرى ٤٩.

(٤) وبه قال الشيخ في البسوط ١: ١٧٧، والشهد في الذكرى ٤٩.

(٥) الفقيه ١: ٩٠ حديث ٤١٨ ورواه بدون ذكر محمد بن سنان، التهذيب ١: ٣٠٥ حديث ٨٨٦.

(٦) الكافي ٣: ١٤٣ حديث ٢، الفقيه ١: ٩٣ حديث ٤٢١، تهذيب ١: ٢٩١، ٢٩٢ حديث ٨٥٠، ٨٥٣.

(٧) التهذيب ١: ٤٤٩ حديث ١٤٥٣.

(٨) للمنتهى ١: ٤٤١.

(٩) التهذيب ١: ٢٩٢ حديث ٨٥٥.

تتمة:

لا يجوز تطيب الميت بغير الكافور والذرية، ولا يجوز تقريبها من المحرم ولا غيرها من الطيب في غسل وحنوط، ولا يكشف رأسه، ولا تلحق المعتدة ولا المعتكف به.
وكفن المرأة واجب على زوجها وإن كانت موسرة.

قال الشيخ: سمعناه مذاكرة من الشيوخ، وعليه كان عملهم (١).
قوله: (ولا يجوز تقريبها من المحرم، ولا غيرها من الطيب في غسل وحنوط ...).

هذا الحكم متفق عليه بين الأصحاب.
قوله: (ولا يكشف رأسه)

هذا قول أكثر الأصحاب (٢)، لما رواه محمد بن مسلم عن الباقر والقاضي عليهما السلام قال: سألتها عن المحرم كيف يصنع به إذا مات؟ قال: «يُغَطَّى وجهه، ويُصَعَّ به كما يصنع بالحلال، غير أنه لا يقرب طيباً» (٣)، وقال المرتضى (٤)، وابن أبي عقيل (٥): إن إحرامه باق فلا يقرب طيباً، ولا يحنر رأسه، والمعتد الأول .
ولا تلحق به المعتدة لأن وحو الحداد للمصجع بالزوج وقد زال بالموت، ولا المعتكف وإن حرم عليه الطيب حياً لعدم النص، وزوال التكليف بالموت المقتضي لسقوط حكم الاعتكاف وغيره.

قوله: (وكفن المرأة الواجب على زوجها وإن كانت موسرة).

الأصل في ذلك ما رواه التستوفى، عن الصادق عليه السلام، عن أبي

(١) التهذيب ٢٩٤: ١.

(٢) منهم: ابن حنبل في الوصية، ٦٠، والشهيد في البيان، ٢٨.

(٣) التهذيب ١: ٣٣٠ حديث ٩٦٥.

(٤) قال السيد العاملي في محتاج الكرامة ١: ٤٨٩ (في هذا القول حكى عن السيد).

(٥) نقله عنه في المختلف، ٤٤.

عليه السلام : « إن علياً عليه السلام قال: على الزوج كفن امرأته إذا ماتت » (١) ،
ولشئ من الزوجية إلى حين الوفاة، ولأن من وحيث نفقته وكسوته حال الحياة وجب
تكفينه كالمملوك، فكد الزوجة، هكذا علل في التذكرة (٢) .

ومما علل به في الذكرى أنها زوجة لآبة الارث فتجب مؤنتها لأنها من أحكام
الزوجية (٣) ، وقريب منه تعليل المعتبر (٤) ، وصهر ذلك يقتضي قصر الوجوب على
الزوجة لذاتة الممكة، فلا يجب للمستمتع به، ولا للناشر، وفي الذكرى إن لتعليل
بالانفاق بين وجوب الكفن للناشر واطلاق محرمه، وكذا المستمتع بها (٥) ،
لفظا هذه التوقف .

وأقول : إن عدم تعلق وجوب الاتفاق بالزوج لها حال الحياة لعدم صلاحية
الزوجية في المستمتع بها لذلك ، وتكون المانع منه في الناشر - وهو التشويز - يقتضي عدم
تعلق الحكم، لوجوب الكفن بعد الموت بطريق أولى، لأن الزوجية ترول حينئذ أو
تضعف، ولهذا تحمل له أختها والخامسة، فيقيد بذلك بطلاق الخرم مع ضعفه، ولعل
عدم الوجوب أظهر. ولا فرق في الزوجة بين حرة والمملوكة، والمطلقة رجعية زوجة
بخلاف البائن .

وتجب أيضاً مؤنة التحيز كالحنوط وغيره من الواجب لما سبق، صرح بذلك
في البسوط (٦) ، وجاعة من الأصحاب (٧) ، ولا فرق في وجوب ذلك بين أن يكون لها
مال أولا. ولو أسرع عن الكفن بأن لا يفض شيء عن قوت يوم وليلة له ولعاليه وما
يستثنى من الدين كفنت من تركتها، وعلله المصنف بأن الارث بعد الكفن .

(١) التلخيص ٤٤٥:١ حديث ١٣٩ .

(٢) التذكرة ٤٤:٦ .

(٣) الذكرى، ٥١ .

(٤) المعتبر ١، ٣٠٧ .

(٥) الذكرى: ٥١ .

(٦) البسوط ١: ١٨٨ .

(٧) منجم: ابن اديس في التراث: ٣٤، والشهيد في الدرر: ١١ .

وان يؤخذ الكفن أولاً من أصل المال، ثم الديون، ثم الوصايا، ثم الميراث.

ويشكل بأنه لو ملكت شيئاً قبل تكفيها تعلق الوجوب به وسقط عن تركتها، ولو أعسر عن السمس أحد من تركتها، ولو ماتا معاً لم يجب كفنها لخروجه عن التكليف، صرح به في الذكرى (١)، بخلاف ما لو مات بعدها.

ولو لم يكن إلا كف واحد لا يظهر اختصاصه به لأنه لم يتعين لها، والوجوب السابق يسقط لطروء عجزه بموته المقتضي لتقدمه بكفه على جميع الديون، وظاهر أنها لو أوصت بالكفن في موضع وجوبه عليه كان من ثبوتها، وهنا مباحث:

أولاً: الممسوك كالأزوجة قبل أولى، لأن كفه مؤنة محضة، وكذا مؤن تجهيزه، ولا فرق بين انقضى وعجزه حتى المكاتب، لأن كفته بالنسبة إليه تبطل بالموت، ولو كانت مطلقة وأدى شيئاً وجب من الكفن على الولي بقدر ما بقي منه رفاً.

ثانياً: لا يلحق واجب النفقة بالأزوجة للأصل، ووجوب الاتفاق حال الحياة نفي بالموت.

ثالثاً: لو كان مال الروح مرهوناً لم يجب عليه كفنها لامتناع تصرفه بالرهن، إلا أن يبقى بعد الدين بقية فيجب لتوصل به صرفها في الكفن بحسب الممكن شرعاً كما في عفة الزوجة.

رابعاً: لو وجد الكفن ونسب منها أمكن كونه ميراثاً لثبوت استحقاقها له، ويمكن اختصاص الروح به لعدم القطع بخروجه عن ملكه.

قوله: (ويؤخذ الكفن أولاً من أصل المال ثم الديون، ثم الوصايا، ثم الميراث).

لا خلاف بين علمائنا في ذلك، وعنده أكثر العامة إلا من شد منهم، ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله الذي وقفت به راحته: «كفنه في ثوبه» (٢)، ولم يسأل عن ثلثه، ولأن لارث بعد الدين والمؤنة قبضه، وليس الوجوب منحصراً في سائر العورة.

(١) الذكرى: ٥١

(٢) الذكرى: ٥٠ وفيه بثوبه، صحيح البخاري ٩٦٢٢ كتاب طائرويه: بثوبين.

والمراد بقوله: (أولاً) تقدمه على كل حق، وهو واضح في الديون المتعلقة بالذمة قبل الموت، فإن تعلقها بالتركة متأخر عن الموت، فلا تراحم الكس وإن كان الميت مفلساً.

أما المرهون والجاني هي أخذ الكس منها ترتد من أن مقتضى الرهن والجناية الاختصاص، ومن قائلها على الملك، وإصلاح تقديم الكس على الدين في الأخبار^(١) وكلام الأصحاب، ويمكن الفرق بين المرهون والجاني، لأن المرتهن إنما يستحق من قيمته ولا يستقل بالأخذ بخلاف الجاني عليه.

ويمكن الفرق بين كون الجناية خطأ وعمداً والحكم موضع تردد، وإن كنت لا أستبعد تقديم الكس في الرهن، وهذا إذا لم تكن الجناية أو الرهن بعد الموت، فإن الكس مقدم حينئذ جزماً.

ولا يخفى أن المراد بقوله: (من صلب المال) أنه لا يحسب من الثلث، وهذا في الواجب خاصة دون مازاد، فإنه مع الوصية من الثلث، وبدونها موقوف على تبرع الوارث.

ولو أوصى باسقاطه فالوارث بالخيار، وقيل: تنفذ وصيته، والمقول منه منع التذب من الوارث وغيره، وليس شيء.

ولو ضاقت التركة عن الكس فالمكر، ولو أمكن ثوبان فاللحاقه لا بد منها، ويبقى تقديم كل من الآخرين محتملاً، المثلر لسبقه، والقميص لأنه مئزر وزيادة. ولو قصر عنه غطى رأسه وجعل على رجليه حشيش ونحوه كما فعل النبي صلى الله عليه وآله ببعض أصحابه^(٢). ولو كثرت الموقى وقتت الأكمن، قيل: يجعل اثنان وثلاثة في ثوب واحد، ومال إليه في المعتبر^(٣)، وهو مروي عن فعل النبي صلى الله عليه وآله في قتي أحد من طريق العاقبة^(٤)، ولا يخفى أن الديون مقدمة على الوصايا، وهما مقدمتان على

(١) الكافي ٢٣: ٧ باب أنه يبدأ بالكس ثم بالدين ثم بوصية، التنقيح ١٤٣: ٤ حديث ٤٨٨، التهذيب ٢٩: ١٧١

حديث ٦٩٨

(٢) صحيح البخاري ٩٨: ٢ كتاب الجمل.

(٣) للمعتبر ١: ٣٣١.

(٤) سنن الترمذي ٢: ٤١ حديث ١٠٢١ كتاب الجمل.

ولولم يخلف شيئاً دفن عارياً، ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحب. نعم يكفن من بيت المال إن كان. وكذا الماء والكافور والسدر وغيره.

الميراث.

فرع: لو وجد الكفن وبئس من الميت فهو ميراث، ولو كان من بيت المال، أو الركة، أو تبرع به متبرع عاد كما كان لعدم سبب نقل.

قوله: (ولولم يخلف شيئاً دفن عارياً، ولا يجب على المسلمين بذل الكفن، بل يستحب، نعم يكفن من بيت المال ...)

صرح كثير من الأصحاب بأنه إذا لم يحمل الميت شيئاً يدفن عارياً^(١)، ويجب سر عورته بشيء والقبلة عليه قبل التلغ، فإن تعذر وضع في القبر وستر شحوتراب وصلّى عليه، ولا يجب على المسلمين بذل الكفن لأصالة البراءة، بل يستحب استحباباً مؤكداً لرواية سعيد بن طريف عن أبي جعفر عليه السلام: «من كفن مؤمناً كان كفن صم كسوته إلى يوم القيامة»^(٢)، وكذلك القول في باقي مؤن تجهيزه من نحو السدر والكافور والماء.

ولو كان بيت مال لمسلمين موجوداً أخذ الكفن منه، وكذا باقي المؤن، والظاهر أنه على طريق الوجوب، لأن بيت المال معد لمصالح المسلمين.

والمراد ببيت المال: لأموال التي تستفاد من خراج الأرض المفتوحة عنوة، وسهم سبيل الله من الزكاة، على القبول بأن المرد به كل قرينة لا للجهاد وحده، ولو أمكن الأخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة جاز، لأن الميت أشد فقراً من غيره. وهل يجب الطاهر نعم، روى لفصل بن يونس، عن أبي الحسن عليه السلام: «كان لي يقول: إن حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمة حيّاً، فواربدنه وعورته، وجهزه، وكفنه، وحنطه، واحتسب بذلك من الزكاة»^(٣)، وفي هذا الخبر الأمر بإعطاء عيال

(١) منهم: ابن حرة في الوصية: ٥٧.

(٢) الكافي ١٦٤٣ حديث ١، العقيه ١: ٩٢ حديث ٤١٦ وهو عن الصادق(ع)، التهذيب ١: ٤٥٠ حديث

١٤٦١.

(٣) التهذيب ١: ٤٤٥ حديث ١٤٤٠.

ويجب طرح ما سقط من الميت من شعره أو لحمه معه في الكفن.

الفصل الثالث : في الصلاة عليه ومطالبه خمسة :

الأول: الصلاة واجبة على الكفاية عن كل ميت مظهر للشهادتين وإن كان ابن ست سنين ممن له حكم الاسلام، سواء الذكر والاثني، والحرة والعبد.

الميت قدر ما يجهزونه، فإن لم يكن له من يقوم بأمره جهرة غيرهم، فيكون الدفع إلى الوارث أفضل إن وجد.

وفيه أنه لو خلف كهنأ فتبرع متبرع بتحريم كفن المتبرع به، والآخر للوثة لا يقضى منه الدين، لو كان معللاً بأنه شيء صائر إليه بعد الوفاة فلا بعد تركه، ولا يحق أن للنظر فيه محالاً.

قوله : (ويجب طرح ما سقط من الميت من شعره أو لحمه معه في الكفن).

وليكن بعد الفصل، نقل المصنف في التذكرة إجماع العلماء على ذلك (١).

قوله : (الفصل الثالث في الصلاة عليه ومطالبه خمسة :

الأول: الصلاة واجبة على الكفاية على كل ميت مظهر للشهادتين وإن كان ابن ست سنين ممن له حكم الاسلام ...).

الميت لا يتناول الأبخاض، فلا يصلّى عليها إلا الصدر، وسيأتي ذكره، وكذا القلب وأبخاضها على ما سبقت الإشارة إليه من كونها كالميت.

أما عظام الميت فيصلّى عليها، للحذر عن الكاظم عليه السلام في أكيل السبع (٢)، وما الذي يراد بعظام الميت جميعها، حتى لو نقصت عظماً لم يصل عليها، أم المعظم؟ كل منها محتمل، وفي الثاني قرب، نظراً إلى الصديق، فلا أثر لفقد عظم غو اليد والرجل، وعن المصنف أن مجموع ما عدا الصدر كالميت، محكي في حواشي الشهيد.

(١) التذكرة ٤٥:١.

(٢) الفقيه ٩٦:١ حديث ٤٤٤.

ولا يصلى على العصور الواحد وإن كان تأتماً سوى ما ذكرني أشهر
لاخبار (١)، وقال في التذكرة إن أسراً لا يصلى عليه، ولا نعرف فيه خلافاً
للأصحاب (٢).

ولو تعذر تفصيل لقدر ونحوه مما يقتل، فظاهر أن تيممه مشروط بوجود
عمل التيمم، وحيث حكم بالصلاة على الأبعد فلا بد من العلم بموت صاحبها إجماعاً،
وهل يسوي الصلاة عليه خاصة، أم على الجملة؟ ظاهر المذهب الأول، لعدم الصلاة
على العائث عبداً، وعلى هذا فتحت الصلاة على الباقي لو وجد.

والمراد عظم الشهادتين: من لم يعلم إنكاره ما علم من الذين ضرورة، فلا
يصلى على الكافر أصلياً كان أو مرتدداً، ولو ذمياً حاملاً من مسلم، ومنه الخوارج
والعلاء والواصب والنجاشية وغيرهم ممن خرج عن الإسلام بقول أو فعل.
ولو وجد ميت لا يعلم إسلامه ألحق بالدار، إلا أن يعيب الظن بإسلامه في
دار الكفر لعلامة قوية، وفي المعتبر في الحكم، وإن كان فيه علامات المسلم، معللاً
بأنه لا علامة إلا ويشارك فيها بعض أهل الكفر (٣).

ويمكن أن يقال: لو اجتمع عدة علامات تنفي المشاركة في مجموعها ثبت
الحكم، ولم يرد ما ذكره.

وفي ولد الرثي ما سبق في العمل، ولقيط دار الإسلام بحكم المسلم، وكذا
لقيط دار الكفر إذا كان فيها مسلم يمكن تولده عنه.

ومنع جمع من الأصحاب الصلاة على الخالف إلا لحقية (٤)، فيلحق حينئذ،
وظاهر كلام المتأخرين يقتضي اختصاص ذلك بالناصب، وجوزوا الانصراف
بالتكبير الرابعة من غير لعن، ولم يصرحوا بحكم الصلاة على الخالف، وكيفيتها وإن
كان ظاهر إطلاقهم الوجوب، وينبغي أن يصلى عليه بذهب أهل الخلاف كتفسيه

(١) الفقيه ١٠٤: ١ حديث ٤٨٣، ٤٨٤، التهذيب ١: ٣٣٧ حديث ٩٨٦.

(٢) التذكرة ١: ٤٦.

(٣) المعبر ١: ٣٩.

(٤) منهم: الصيدي المقنع: ١٣، وأبو الصلاح في النكاح في الفقه: ١٥٧، والشهيد في الذكرى: ٥٤.

ويستحب على من نقص سته عن ذلك إن ولد حياً،

إلزاماً له بمذهبه، أمّا المستضعف فأنه كالمؤمن في غير الدعاء. ويكفي في إظهار الشهادتين إشارة الأخرس إذا عقلت.

وقول المصنف: (وإن كان ابن ست سنين ممن له حكم الاسلام).

حاول به إدراج القبي والجسود اللذين هما بحكم اللبس في وجوب الصلاة عليه، كما هو المشهور، ونفى جمع من الاصحاب انصلا على القبي، لئلا إلى أن يبلغ (١)، أو إلى أن يعقل الصلاة (٢)، والفتوى على المشهور لكثرة الأخبار الدالة عليه (٣)، والمراد بـ (ابن الست) من استكملها، لا من طعن فيها، فعلى هذا يتناول كل من حكم باسلامه ممن سبق، لكن على ظاهر العبارة مؤخذتان:

إحداهما: أن الطفل الذي يحكم للبيس، وإن لم يكن مظهراً للشهادتين، على أن إظهاره لها غير معتبر، فإن إظهاره وعنده سواه من لم يبلغ، إلا أن يقال: أن المراد إظهار الشهادتين حقيقة أو حكماً، وغايته استعمال اللفظ في حقيقته وبجازه معاً.

الثانية: أن عطف جملة (إن) الوصلية في العبارة يقتضي وجوب الصلاة على من لم يبلغ الست، إذ التقدير: إن لم يكن ابن ست أو كان، ولو قدرت الواو حالة لأشكل من حيث أن من راد على الست لا يقال له: ابن ست، نعم، يقال: بلغها. ويمكن أن يقال: العطف بـ (إن) يشعر بأن أبعاد الأفراد وانخفاها، ونهايتها في ثبوت الحكم الفرد الذي في حيزها، فيقتضيها أن من له دون الست لا يصلّى عليه، ولو حذف الواو ولقي بـ (بلغ) مكان (ابن) لكان أولى، ويسلم عن التكليف، ولا يخفى أنه لا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى، والحز والعبد.

قوله: (ويستحب على من نقص سته عن ذلك إن ولد حياً).

منع بعض متقدمي الاصحاب من الصلاة على الصبي إلى أن يعقل

(١) ذهب إلى ذلك ابن أبي عمير كما في المنتقى: ١١٦، والسنن بن عيسى كما في مفتاح الكرامة: ١: ٤٦٢.

(٢) من ذهب إليه الصدوق في اللقيح: ٢١، والمفيد في اللقمة: ٣٨، والجسدي كما في مفتاح الكرامة: ١: ٤٦٢.

(٣) الكافي: ٢: ٢٠٦، ٢٠٧، حديث: ٤٤٣، الفقيه: ١: ١٠٤، ١٠٥، حديث: ٤٨٦، ٤٨٧، التهذيب: ٢: ١٩٨، حديث:

ولا صلاة لو سقط ميتاً وإن ولجته الروح،

الصلاة^(١)، وأوحى ابن الجسيم عن المنهـل^(٢)، وهو الذي ولد حيّاً، يقال: استهل الضبي إذا صاح عند الولادة، والمشهور الاستحباب، لقول الصادق عليه السلام: «إذا استهل فصل عليه»^(٣).

قوله: (ولا صلاة لو سقط ميتاً وإن ولجته الروح).

لو حرح شيء منه حيّاً فاستهل ثم مات قبل خروج حميه، فمقتضى قوله عليه السلام: «إذا استهل فصل عليه، ووژته»^(٤) تعلق الحكم من استحباب الصلاة والارث به، ومقتضى قوله عليه السلام عن كانه عليهم السلام: «يورث الضبي ويصلّى عليه إذا سقط من بطن أمه فاستهل صدره»^(٥) لعدم.

ومفهوم الشرط في الثاني يقتيد به إطلاق الأول، لكس قال المصنّف في التذكرة: لو حرح بصره واستهل، ثم مات استحبّت الصلاة عليه، ولو خرج أقله لحصول الشرط وهو الاستهلال^(٦)، وبه صرح في المعتر^(٧) والذكرى^(٨) محتجاً بدخوله في قوله عليه السلام: «إذا استهل لسقط صلبه عليه»^(٩)، وكأنه لم يعتبر الخبر الثاني، فانه رواية السكوني^(١٠) وهو ضعف.

ولا فرق في عدم الصلاة عليه إذا ولد ميتاً، بين أن تلجه الروح بيلوع أرملة أشهر كما ورد أنه تنفخ فيه لزوح بعد الأرملة^(١١) أو لا.

(١) مبهم الصدوق في النفع: ٢٩١، والعبدي النفع: ٣٨، وأبي كمي في مدائح الكرامة: ١، ٤٦٢.

(٢) نقله عنه في المختلف: ١١٩.

(٣) التهذيب ٣: ١٩٩ حديث ٤٥٩.

(٤) التهذيب ٣: ١٩٩ حديث ٤٥٩.

(٥) التهذيب ٣: ٣٣١ حديث ١٠٣٥.

(٦) التذكرة: ٤٥١.

(٧) المعتر ٣: ١٥٢.

(٨) الذكرى: ٥٤.

(٩) مصابيح رواية في التهذيب ٣: ١٩٩ حديث ٤٥٩.

(١٠) التهذيب ٣: ٣٣١ حديث ١٠٣٥.

(١١) تفسير القمي ٢: ٩١.

والصدر كالميت، والشهيد كغيره، ولا يصلي على الأبعاص غير الصدر وإن علم الموت، ولا على الغائب. ولو امترح قتل المسلمين بغيرهم صلي على الجميع وأُفرد المسلمون بالنية.

قوله: (ولا يصلي على الأبعاص غير الصدر وإن علم الموت).
رد بذلك قول جمع من العامة، بأن نصلاة على الأبعاص - ولو غير الصدر -
واحدة.

قوله: (ولا على الغائب) .

المراد به من لم يشاهده المصلي حقيقة ولا حكماً، أو من كان بعيداً لم تجز العادة به، والمتبادر من الغائب هو المعنى الثاني، وإن كان قد ذكر كلا من المعنيين في الذكرى (١) واعتبرنا في المعنى الأول في المشاهدة بالاعتبارين، لثلاث ترد الصلاة على القبر، فإن الميت في حكم المشاهد.
لكن لابد أن يعلم أن الصلاة مع الحائض المانع من المشاهدة نحو القبر لا يجوز احتياراً، ويواظب على الصلاة على الميت من وراء جدر في القبعة تردد بظراً إلى المعهود، ولتغائراً إلى حوز الصلاة على القبر.
قوله: (ولو امترح قتل المسلمين بغيرهم صلي على الجميع وأفرد المسلمين بالنية) .

المراد بذلك عند الاشتباه، وإن كان قوله: (امترح) مطلقاً، والمراد بأفرد المسلمين بالنية إيقاع الصلاة على المسلمين من هؤلاء، وفي إطلاق كون ذلك صلاة على الجميع توسع، وإنما وجب ذلك بتوقف راحب عليه، والمروي عن الصادق عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله في يوم بدر أمر بمواراة كمشي الذكر، أي صغيره، وقال: « لا يكون إلا في كرام الناس » (٢) قال في الذكرى، فحيث يمكن العمل به في لصلاة في كل مشبه، لعدم تفعل معنى في احتصاص الشهيد (٣).

(١) الذكرى: ٥٤.

(٢) التهذيب ٦: ١٧٢ حديث ٣٣٦.

(٣) الذكرى: ٥٤.

المطلب الثاني: في المصلي

والأولى بها هو الأولى بالميراث، فالابن أولى من الجد، والاخ من
الابوين أولى من الأخ لاحدهما، والأب أولى من الابن،

واختار في المبسوط الصلاة على الجميع، واحتاط بالصلاة على كل واحد واحد
بشرط إسلامه (١)، والأول أقرب إلى الجزم بالسنة، ويظهر من المعتبر (٢) ترجيح الصلاة
على الجميع، حيث صوّب مواراة للجميع ترجيحاً لجانب حرمة المسلم ولعله إنما لم يلتفت
إلى الرواية لصحتها، ولا تعتبر القرعة هاهنا.
قوله: (والأولى بها هو الأولى بالميراث).

يدل على ذلك آية أولو الارحام (٣)، وقول الصادق عليه السلام: «يصلّي على
مختار أول الناس بها» (٤) ولا يخلاف في أن الزوج أولى من كل أحد بالصلاة على
الزوجة لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «الزوج أحق بالصلاة على الزوجة
مطلقاً ومن الأب والأخ والولد» (٥) والطاهر أن الزوجة ليست كذلك، وهل يُعزّق
بين المستمتع بها وغيرها، والحرة والممركة؟ إطلاق النص يقتضي عدم الفرق.
ولو فقد الزوج للأب، ثم الولد، ثم ولد الولد، ثم الجد للأب، ثم الأخ
للأبوين، ثم للأب، ثم للأم، ثم العم، ثم الخال، ثم ابن العم، ثم ابن الخال، ثم المعتق،
ثم الضامن، ثم الحاكم، ثم عدول المسلمين.

وهذا الترتيب لا يتم تعليله بأولوية الارث لتخلفه في الأب، والولد، والجد،
والأخ، والعم، والخال، فإن الأبوين والأولاد في مرتبة، وكذا الباقيون، ولو أريد
بالأولوية كثرة النصيب تخلف ذلك في الأب مع الولد، ولهذا عدوه في باب الخرق

(١) المبسوط: ١: ١٨٢.

(٢) للمعتبر: ١: ٣١٥.

(٣) الأنفال: ٧٥.

(٤) الكافي ٣: ١٧٧ حديث ٥٤١، التهذيب ٣: ٢٠٤ حديث ٤٨٣.

(٥) الكافي ٣: ١٧٧ حديث ٣٢، الغيبة ١: ١٠٢ حديث ٤٧٤، التهذيب ٣: ٢٠٥ حديث ٤٨٤، الاستبصار

والزوج أولى من كل أحد ، والذكر من الوارث أولى من الأنثى ، والحر أولى من العبد.

أضعف، ولجد مساو للآخر في الارث.

ويمكن التعليل به أكثر، وعارض في الأب قوة جانبته بثبوت الولاية له على الولد، مع المساواة في مرتبة الارث، وفي الجد احتصاصه بالتولد، وعن ابن الجنييد تقديم الجد، ثم الأب، ثم الولد (١)، والمشهور لأول.

واعلم أن في عبارة المصنف لطبعة، وهي تأخير أولوية الأب على الابن، والزوج على من سواه، لأن كلا من الأوليتين غير متفرعة على الأولوية في الارث، فن ثم ابتداء بأولوية الابن على الجد وآخر الأب.

واعلم أن ظاهر العبارة حصر الولاية فيمن ذكر، فالوصى إليه بالصلاة من الميت لا ولاية له إلا أن يقدمه الولي لإطلاق الآية (٢).

ويمكن أن يقال: إطلاق وحوت الوفاء بالوصية يقتضي ثبوت الولاية له، ولأن الميت ربما أثر شخصاً لعلمه بصلاحه فطمع في إحابة دعائه، فمنعه من ذلك وحرمانه ما أمله بعيد، وهو منقول عن ابن الجنييد (٣).

وقوله: (والزوج أولى من كل أحد).

يريد به أولويته مطلقاً، حتى على سيد الأمة لو كانت مملوكة على ما سبق.

قوله: (والذكر من الوارث أولى من الأنثى).

فالأب أولى من الأم، والأخ أولى من الجدة، وكذا في كل مرتبة، ولو كان الذكر ناقصاً - بنحو صغر وحنونة - لم يكن بعيداً لقول بأن الولاية للأنثى من طبقته لأنه في حكم المعلوم، وعند صلته فالولاية لها حرماً، ومع فقد الكامل في تلك الطبقة في الانتقال إلى الأبعد ترده، فان لم نقل به فالولاية إلى وليه.

قوله: (والحر أولى من العبد).

لا ولاية للعبد أصلاً، لانتهاء الارث في حقه.

(١) حكاه عنه في المختلف: ٤٥.

(٢) الأنفال: ٧٥.

(٣) حكاه عنه في المختلف: ١٢٠.

وانما يتقدم الولي مع اتصافه بشرائط الامامة، وإلا قدم من يختاره، ولو تعددوا قدم الأفقه، فالأقرأ،

قوله: (وإنما يتقدم الولي مع اتصافه بشرائط الامامة).

أي من العدالة وطهارة المولد، وغير ذلك من الشرائط التي ستأتي في الجماعة، لاطلاق اعتبارها في حوار لاقتداء، ولا بد مع ذلك من علمه بالأحكام الواجبة في صلاة الجنازة.

قوله: (وإلا قدم من يختاره).

أي: وإن لم يتصف بتلك الشرائط قدم من يختاره ممن يتصف بذلك، فإن لم يختار أحدا سقط اعتباره لأن الجماعة أمر مهم مطلوب فلا يتعذر امتناعه من الاذن، بل يصح للمحكم، أو يآذن إن كان موجوداً، وإلا قدم عدول المسلمين من يختارونه. ولا يحسن أن إذن الولي إنما يُعبر في الجماعة لا في أصل القبلة لوجوب ذلك على الكفاية، فكيف يباط برأي أحد من المكففين؟ هو صواب مرادى بغير إذن أجزأ.

قوله: (ولو تعددوا).

أي: الأولياء، بأن كانوا في مرتبة واحدة وتشاحوا، أو تحمل العبارة على ما هو أعم من ذلك لتكون المسائل الآتية جميعها تمصلاً لها، فيزل على من له حق الإمامة إما بكونه ولياً، أو بصلاحيته ما باستجماع الشرائط.

قوله: (قدم الأفقه، فالأقرأ).

أي: إن كان ولياً، وإلا فالأول للولي تقديمه، هذا هو مختار المحقق في الشرائع (١)، لأن القراءة هنا ماقطة وفيه ضعف، لأن كثيراً من مرجحات القراءة معتبرة في الدعاء، ولأن اعتبار سقوط القراءة يقتضي عدم ترجيح الأقرأ أصلاً، ولعموم قوله صلى الله عليه وآله: «يؤمكم أقرؤكم» (٢)، فيرجح الأقرأ، وهو الشهور بين الأصحاب وعليه الفتوى.

والمراد بالأفقه: الأعم بفقه القبلة، وبالأقرأ: الأعم بمرجحات القراءة لفظاً

(١) الشرائع ١: ١٠٥.

(٢) الكافي ٣: ٣٧٦ حديث ٥، التهذيب ٣: ٣٢ حديث ١١٣ ومبها: (يؤمهم أقرؤهم).

فالأسن، فالأصبح.

ومعنى .

قوله : (فالأسن، فالأصبح) .

لعلّ تقديمه لما روي عنه صلى الله عليه وآله: « رَبَّنَا اللَّهُ لَا يَرُدُّ دَعْوَةَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ » (١) ، والمراد به الأسن في الإسلام، كما صرحوا به في باب الجماعة، فلو كان واحد سه خمسون في الإسلام، وآخر سبعون منها عشرون في الإسلام ، فالأول هو الأسن، وقد اقتصر الشيخ (٢) والجماعة (٣) على تقديم الأسن، ودلائلهم تقتضي اعتبار مرجحات الإمامة في اليومية، كما صرح به المصنف في التذكرة (٤) وشيخنا الشهيد (٥) ، فعلى هذا يقدم الأسبق هجرة على الأصبح .

واعلم أنّ المحبرة في الأصل الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام، فأما في زماننا فأحسن ما قيل فيها إن المراد بها سكنى لأمصاراتها بمقابل سكنى البديّة، مجازاً عن المحبرة للحققة، لأن ذلك مظنة الاتصاف بشرائط الإمامة واكتساب كمالات النفس، بخلاف البوادي وما يشبهها من القرى التي يعتك على أهلها البعد عن العلوم وكمالات النفس .

وأما الصحابة، فقد روى بعض الأصحاب تقديم الأصبح وحبها بعد لتساوي (٦) فيما سبق، وقال صاحب المعين لا أرى لهذا أثراً في الأولوية، ولا وجهاً في شرف الرّجال (٧) ، وعذله المصنف في المختلف بالدلالة على عناية الله تعالى بصاحبه (٨) ، وربما فسّر بالأحسن ذكر ابن عباس محاراً لقول علي عليه السلام: « إِنَّمَا يَسْتَدِلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُحَرِّى اللَّهُ لَهُمْ عَلَى أَنْسِ عِبَادِهِ » (٩) ، وهو حسن .

(١) التذكرة: ٥٧ .

(٢) للبسوط: ١٨٤: ٦ ، الخلاف: ١٦٨: ٦ مسألة ٧٢ كتاب الجنائز .

(٣) منهم ابن ادريس في السرائر: ١٨١ ، والشهيد في الدروس: ١٢ .

(٤) التذكرة: ١، ٤٧ .

(٥) التذكرة: ٥٧ .

(٦) منهم المحقق في الشرائع: ١٠٥ ، والعلامة في التحرير: ١٩ ، والشهيد في البيان: ٢٨ .

(٧) المعتمد: ٢، ٤١٠ .

(٨) المختلف: ١٥٦ .

(٩) معج نباله: ٣، ٩٣ كتاب ٥٣ عهده إلى مالك الأشتر .

والفقيه العبد أولى من غيره لحره، ولو تساوا اقرع.
ولا يجوز لجامع الشرائط التقدم بغير إذن الولي المكلف وإن لم يستجمعها،
وإمام الأصل أولى من كل أحد. ولهاشمي لجامع للشرائط أولى إن قدمه
الولي.

قوله : (والفقيه العبد أولى من غيره لحره).

هذا الحكم مذكور في كلام الأصحاب هكذا، وهو مشكل إن أريد به
الأولوية المستندة إلى ثبوت الولاية، إذ العبد لا يرث له، فلا ولاية له، وإن أريد
بأولويته أفصلية تقديم الولي له فهو صحيح، إلا أنه خلاف المتبادر من كلامهم،
والظاهر أن مرادهم الأول، مدلل أنهم في ترجيح لهاشمي اشترطوا تقديم الولي له،
لكن يتعين إرادة المعنى الثاني ليصح الكلام، ولا يمتنع تنزيل العبارة عليه، باعتبار ما
فسرنا به ضمير (ولو تعدوا).

قوله : (ولا يجوز لجامع الشرائط التقدم بغير إذن الولي المكلف وإن لم
يستجمعها).

أي : لا يجوز ذلك وإن لم يستجمع الولي الشرائط، لاختصاص حق التقدم
بالولي، والتقييد بالمكلف ليخرج غيره، فإنه إذا لم يكن الولي مكلفاً لكونه صغيراً
ونحو ذلك يسقط اعتبار إذنه، وربما أشعرت العبارة بعدم اعتبار إذن من في طبقة
أخرى بعدى^(١) ممن له استحقاق الولاية والارث، وقد سبق الكلام على ذلك .

قوله : (وإمام الأصل أولى من كل أحد، فلا يحتاج إلى إذن الولي).

لقول الصادق عليه السلام : « إذا حضر الإمام الجنازة، فهو أحق الناس
بالصلاة عليها »^(٢)، وقال الشيخ في المبوط يحتاج^(٣) لخبر السكوني^(٤)، وفي الدلالة
والسند ضعف .

(١) هكذا وردت في النسخ الخطية، ولعل الصحيح: بعد من، أو: بعدها من.

(٢) الكافي ١٧٧: ٣ حديث ٤، التهذيب ٢٠٦: ٣ حديث ٤٨٩.

(٣) المبوط ١: ١٨٣.

(٤) التهذيب ٢٠٦: ٣ حديث ٤٩٠.

وينبغي له تقديمه . ويقف العراة في صف لأمام وكذا النساء خلف المرأة، وغيرهم يتأخر عن الإمام في صف وإن اتحد،

قوله : (وينبغي له تقديمه) .

أي: يستحب، ذكره جمع من الأصحاب^(١)، وقال المفيد يجب^(٢)، قال في الذكرى: ولم أقف على مستنده^(٣)، وربما احتج للاستحباب بقوله صلى الله عليه وآله: «قدموا قريشاً ولا تقدموها»^(٤) وطعن فيه في الذكرى بأنه غير مستثبت في روايتنا^(٥)، وبأنه اعم من المدعى، وربما احتج بأن فيه إكراماً لرسول الله صلى الله عليه وآله مطراً الى رعاية قرية. ولا يحى أنه ليس لناظم لولي الاستتابة بدون الإذن، لعدم جواز تجاوز المأذون.

ولو اجتمع جناثر فتشاح أولياؤهم، فقدم أولاهم بالإمامة في المكتوبة للعموم، ويحتمل تقديم ولي من سبق مبنه، لأنه استحق الإمامة فيبقى، ولو أراد كل أفراد مبنه بصلاة جماعة جاز.

قوله : (ويقف العراة في صف لأمام، وكذا النساء خلف المرأة وغيرهم يتأخر عن الإمام في صف وإن اتحد) .

أما وقوف العراة في صف الإمام فقد عني بالمحافظة على أن لا تبدو صورته لهم، قاله الشيخ^(٦) والأصحاب^(٧)، مع أنهم صرحوا بأن العراة يجلسون في اليومية، وكأنه بناء على أن التركيس شرطاً في صلاة الجسزة كما صرح به المصنف لأنها دعاء، أو الفرق بالاحتياج إلى الركوع والتجود هناك بخلافه هنا، وفيه ضعف لوجوب الإيحاء لها.

(١) منهم: أبو الصلاح في الكافي في الفقه، ١٥٦، والشريح في السوط، ١، ١٨٣ وابن سميدي الجامع للشرائع: ١٢٠، والشهيد في البيان: ٢٨.

(٢) لمعة ٣٨.

(٣) الذكرى: ٥٧.

(٤) الجامع الصغير للسيوطي ٢: ٢٥٣ حديث ٦١٠٨.

(٥) الذكرى: ٥٧.

(٦) النهاية: ١٤٧ وليس فيها التنصيص.

(٧) منهم: ابن حرة في الوسيلة: ١١٠، وابن إدريس في السرائر: ٣٣، والشهيد في البيان: ٢٨.

وتقف النساء خلف الرجال، وتنفرد الحائض بصف خارج.

المطلب الثالث : في مقدماتها

يستحب إعلام المؤمنين بموت المؤمن ليتوفروا على تشييعه،

وأما وقوف المرأة وسط النساء فلحذر ررارة عن الباقر عليه السلام (١) وأما تأخر المأموم لواحد عن الإمام هنا فمجرد اليسع عن الصادق عليه السلام (٢).

قوله : (وتقف النساء خلف الرجال، وتنفرد الحائض بصف خارج).
أما محكم الأول فلأن موقف النساء في الجماعة خلف الرجال، وأما الثاني فلما رواه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في الحائض تصلي على الحائضة؟ قال: « نعم، ولا تقف معهم، وتقف مفردة» (٣) والظاهر أنها تنفرد مع النساء أيضاً كما صرح به جماعة (٤) لأن ظاهر الخبر أن أفرادها تكونها حائضاً، فإنها تنفرد عن الرجال مطلقاً. والنساء كل الحائض على الأقرب لمساواتها لها في جميع الأحكام، إلا ما استثنى.

قوله : (يستحب إعلام المؤمنين بموت المؤمن ليتوفروا على تشييعه).

روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: « لا يموت منكم أحد إلا أدنتموني» (٥)، وعن الصادق عليه السلام: « ينبغي لأولياء الميت منكم أن يؤدوا إخوان الميت، يشهدون جنازته، ويصلون عليه، ويستغفرون له، فيكتب لهم الأجر، وللميت الاستغفار، ويكتب هو الأحرار فيهم وفيما اكتسب له من الاستغفار» (٦). وهذا الإعلام كيف اتفق لا كلام في استحبابه، إنما الكلام في النداء، قال

(١) التهذيب ٢٠٦: ٣ حديث ٤٨٨، الاستبصار ١: ٢٧٧ حديث ١٦٤٨.

(٢) الكافي ١٧٦٣: ١ حديث ١، العقبه ١: ١٠٣ حديث ٤٧٧.

(٣) الكافي ١٧٩: ٣ حديث ٤، العقبه ١: ١٠٧ حديث ٤٩٦، التهذيب ٢٠٤: ٣ حديث ٤٧٩ مع اختلاف يسع في الجميع.

(٤) مهم: الشيخ في البسوط ١: ١٨٤، وابن إدريس في السرائر: ٨.

(٥) مسند أحمد ٤: ٣٨٨.

(٦) الكافي ١٦٦: ٣ حديث ١، التهذيب ١: ٤٥٢ حديث ١٤٧٠.

ومشي المشيع خلف الجنازة أو الى أحد جانبيه، وتربيعها، والبدأة بمقدم السرير الأيمن، ثم يدور من ورائها الى الأيسر،

الشيخ في الخلاف: لا أعرف فيه نصاً (١)، وفي المعتز (٢) والتذكرة (٣) لا بأس به، وهو الوجه لما فيه من الفوائد، وانتفاء المنع الشرعي.

قوله: (ومشي المشيع خلف الجنازة أو الى أحد جانبيها).

روى اسحاق بن عمار، عن الصادق عليه السلام: «أول ما يتحلف به في قبره أن يفقر لمن شيع جنازته» (٤)، وعن الباقر عليه السلام: «من مشى مع جنازة حتى يصلّي عليه، ثم رجع كان له قبراط، فدا مشى معها حتى تدفن منه قبراطن، والقيراط: مثل جل (٥) احد».

قال في القاموس الجنازة بالكسر: الميت، وبالفتح: السرير أو عكسه، أو بالكسر السرير مع الميت (٦)، وفي الصحاح: الجنازة وأجدة الخضر، والعامّة تقول الجنازة بالفتح، والمعنى الميت على السرير، فإذا لم يكن عليه ميت فهو سرير وممش (٧). ويستحب أن يكون مشي المشيع خلف بعنارة، أو الى أحد جانبيها لا أمامها، باجماع علمائنا، روى العامة عن علي عليه السلام أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «ان فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل المكتوبة على لتطوع» (٨).

قوله: (وتربيعها والبدأة بمقدم السرير الأيمن، ثم يدور من ورائها الى

الأيسر).

(١) الخلاف ١: ١٧١ مسألة ٩٦ كتاب الجناز

(٢) المعتز ١: ٢٩٢

(٣) التذكرة ١: ٢٨.

(٤) الفقيه ١: ٩٩ حديث ٤٩٠ وعنه: (المؤيد في قبره...)، الكافي ٣: ١٧٣ حديث ٤٥٥: ١ حديث ١٤٨٢ وليس فيها (في قبره أن).

(٥) زيادة من «ح» وهي مطابقة لما في الكافي ٣: ١٧٣ حديث ٤٥٥: ١، التهذيب ١: ٤٥٥: ١ حديث ١٤٨٠، وفي الفقيه ١: ٩٩ حديث ٤٥٥ من دونه

(٦) القاموس ٢: ١٧٠ مادة (جن).

(٧) الصحاح ٣: ٨٧٠ مادة (جن).

(٨) دعائم الاسلام ١: ٢٣٤.

وقول المشاهد للجنازة: الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحترم

التربيع: حمل الجنازة من جوانبها الأربعة بأربعة رجال، وهو أولى من الحمل بين العمودين عند جميع علمائنا، عن الباقر عليه السلام: «التنة أن يحمل التبرير من جوانب الأربعة، وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع» (١).

وأفضله الثناوب ليشترك الجميع في الأحرار، ولقول الصادق عليه السلام لاسحاق بن عمار: «إذا حملت حوائط سرير الميت خرجت من الذنوب كما ولدتك أمك» (٢) وأفضله أن يكون على الهيئة التي ذكرها المصنف، وهي البدأة بمقدم التبرير الأيمن عند رأس الميت، ثم يحل من عند رجله، ثم يدور من ورائها إلى الأيسر من عند رجله، ثم من عند رأسه دور الرحي، برواه العلاء عن الصادق عليه السلام (٣)، والفصل بن يونس عن الكاظم عليه السلام (٤).

وقال الشيخ في الخلاف: يبدأ يسرة الجنازة، ويأخذها بيمينه، ويتركها على عاتقه ويمشي إلى رجليها، ويدور دور الرحي، إلى أن يرجع إلى يمة الجنازة فيأخذ ميامن الجنازة بيمينه، واستدل على ذلك بإجماع الفرقة (٥)، مع أنه قال في النهاية (٦) والبسوط بالأول (٧)، وهو الأصح.

قوله: (وقول المشاهد للجنازة: الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحترم).

روي قول ذلك عن علي بن الحسين عليه السلام (٨)، وعن الباقر عليه السلام (٩)، والسواد: الشخص، ومن الناس عاقمتهم، كذا قال في القاموس (١٠).

(١) الكافي ٣: ١٦٨ حديث ١٢، التهذيب ١: ٤٥٣ حديث ١٧٦.

(٢) الفقيه ١: ١٠٠ حديث ٤٣٣.

(٣) الكافي ٣: ١٦٩ حديث ٤، التهذيب ١: ٤٥٣ حديث ١٧٤، الاستبصار ١: ٢١٦ حديث ٧٣٣.

(٤) الكافي ٣: ١٦٨ حديث ٣، التهذيب ١: ٤٥٣ حديث ١٧٣ وفيه عن الفضل.

(٥) الخلاف ٦: ١٦٨ مسألة ٦٦ كتاب الجنائز.

(٦) النهاية: ٣٧.

(٧) البسوط ١: ١٨٣.

(٨) الكافي ٣: ١٦٧ حديث ١، التهذيب ١: ٤٥٣ حديث ١٧٢.

(٩) الكافي ٣: ١٦٧ حديث ٢.

(١٠) القاموس ١: ٣٠٤ (سود).

وطهارة المصلي.

وبجوز التيمم مع الماء،

وبجوز الحسل على كل منها على إرادة الجنس في الأول، والمخترم - بالقاء المعجمة والراء -: أمالك ، والمعنى: الحمد لله الذي لم يجعلني من الفانكين.

ولا تنافي بين هذا وبين حب لقاء الله، لأن المراد بذلك حال الاحتصار، لما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه» فقل له صلى الله عليه وآله: إنا لنكره الموت، فقال: «ليس ذلك، ولكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله وكرامته، فليس شيء أحب إليه مما أمامه، فأحب لقاء الله وأحب لقاءه»، وإن لكافراً إذا حضره بشر بعدايات الله، فليس شيء أكره إليه مما أمامه كره لقاء الله فكره لقاءه» (١)، وبقية عمر المؤمن نفيسة لا ثمن لها، كما في بعض الأخبار.

ويمكن أن يقال: حب لقاء الله لا تنفيه كراهة الموت بوجه، لأن حب لقاءه سبحانه يقتضي كمال الاستعداد له، وأنها يكون ذلك بالبقاء في دار التكليف، وأيضا فإن حب لقاءه سبحانه لا تنفيه كراهة ما أمامه من الشدائد والأهوال، فحمد الله على اللقاء من جهة أنه متضمن للخلاص من تلك الشدائد.

قوله: (وطهارة المصلي وبجوز التيمم مع الماء).

لا تشترط طهارة المصلي من الحدث إجماعاً، فيصح من الجنب والمجانص، والطهارة أفضل قطعاً، وبجوز التيمم مع وجود الماء على أصح القولين (٢)، وإن لم يخف الفوات، لرواية ضعيفة تعضدها الشهرة (٣)، ويستحب لكل من الجنب والمجانص كغيرهما، والظاهر أنه لا بدلية في هذا التيمم لشرعيته مع إمكان المائبة.

وهل تشترط الطهارة من التيمم؟ تردد فيه في الذكرى قال: ولم أقف في هذا

(١) صحيح البخاري ٨، ١٣٢، صحيح مسلم ٢٠٦٥: ٤، حديث ٢٦٨٤، سنن ابن ماجه ٢: ١٤٢٥، حديث ٢٦٦٤، سنن النسائي ٩: ٤٤، مسند أحمد ٢: ٤٢٠ ورد فيه صدر الحديث

(٢) قال بالجواز مطلقاً للمعتمد في الفتاوى ٣٨، والشيخ في الخلاف ١: ١٦٩ مسألة ٨٠ كتاب الجنائز، والمحقق في الشرائع ١: ٥١، وفيه الشيخ بالجواز بخلاف الموت كما في الهدى ٣: ٢٠٣

(٣) الكافي ٣: ١٧٨، حديث ٥، الفقيه ١: ١٠٧، دليل حديث ٤٩٥، التهذيب ٣: ٢٠٣، حديث ٤٧٧.

وجب تقديم الغسل والتكفير على الصلاة، فإن لم يكن له كفن طرح في القبر ثم صلي عليه بعد تفسيله وستر عورته ودفنه، ثم يقف الإمام وراء الجنازة مستقبل القبلة،

على نص ولا فتوى (١).

قلت: تجوز الصلاة للحائض من غير تقييد، مع عدم انفكاكها عن دم الحيض غالباً، يقتضي عدم الاشتراط، وتعليل الصادق عليه السلام ذلك بأنه لا ركوع فيها ولا سجود يدل عليه (٢) ولعل عدم الاشتراط أظهر.

قوله: (ويجب تقديم غسل والتكفير على الصلاة).

لا يخفى أن هذا حيث يجب الثلاثة ولو أحل بالترتيب عامداً أعاد ما يحصل معه قطعاً، وناسياً فيؤتد، وحال الحكم عامداً.

قوله: (فإن لم يكن له كفن طرح في القبر، ثم صلي عليه بعد تفسيله وستر عورته، ودفن).

هذا إذا لم يمكن ستره سحوثوب والصلاة عليه خارجاً، فإن أمكن وجب مقدماً على الدفن، ولا يرد ما قيل: من أن قوله: (ودفن) لا فائدة فيه، لأن فائدته الايدان بوجوب تقديم ذلك على الدفن أيضاً، لما روه عمار عن الصادق عليه السلام في ميت وحده قوم عرياناً لم يملح البحر وليس معهم فضل ثوب يكفونونه به قال: «يحفر له، ويوضع في حده، وتستر عورته باليد والحجر، ثم يصلي عليه، ثم يدفن» (٣)، ومقتضى إطلاق الأمر بالستر وحده، وإن لم يكن ثم ناطر، وتباعد المصلي بحيث لا يرى.

قوله: (ثم يقف الإمام وراء الجنازة).

لا ريب أنه لا يصح أن يقف قدام الجنازة، ولا أن يجعلها عن أحد جانبيه، بل قدامه، تأسيساً بالتّي صلي الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام، لكن هل يشترط أن يكون عمادياً ها حيث يكون قدام موقفه، حتى لو وقف وراءها باعتبار السميت، ولم

(١) الذكرى: ٦١

(٢) الكافي ١٧٩ ٣ حديث ٥، التهذيب ٢٠٤ ٣٣ حديث ٤٨٠.

(٣) الكافي ٢١٤ ٣ حديث ٤، انعمه ١٠٤ ١ حديث ١٨٢، التهذيب ٣٢٧ ٣ حديث ١٠٢٢.

ورأس الميت على يمينه، غير متباعد عنها كثيراً وحوباً في الجميع.
ويستحب وقوفه عند وسط الرجل وصدر المرأة،

يكن محاذياً لها، ولا شيء منها لم يصح؟

لا أعلم الآن تصريحاً لأحد من معتري العقليين بنفي ولا إثبات، وإن صرح
بالاشتراط بعض المتأخرين (١)، فإن قلنا به، فاشتراطه بالنسبة إلى غير المأموم، لأن
جانبه الصف يخرجان عن المحادة.

قوله: (ورأس الميت عن يمينه).

ويجب مع ذلك أن يكون مستقيماً بحيث لو اصطح على يمينه لكان مراء
القبلة للناسي، ولأمر الصادق عليه السلام بإعادة الصلاة عن من بان مقبواً بعد انقراغ
منها رجلاه إلى موضع رأسه، ما لم ينفذ (٢).

قوله: (غير متباعد عنها كثيراً وحوباً في الجميع).

لا محيد هذا التباعد سوى ما يفتضيه عرف، وفي الذكرى لا يحور التباعد
عائني ذراع (٣)، ولحق أن المرحع ما قلبه. وكذا لقول في الارتفاع والانعقاد.
ويستحب أن يكون بين الإمام والجنادة شيء يسير، ذكره الأصحاب (٤).

قوله: (ويستحب وقوفه عند وسط الرجل، وصدر المرأة).

لقول الصادق عليه السلام: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: من صلى على امرأة
فلا يقم في وسطها، ويكون متمايل صدره، وإذا صلى عن الرجل فليقم في
وسطه» (٥)، ولأنه أبعد عن محارمها. وقال الشيع في الخلاف: السنة أن يقف عند
رأس الرجل وصدر المرأة (٦)، والمشهور لأول، ولا يبعد أن يقف: إن اختفى كالمرأة
تباعداً عن موضع الشهوة.

(١) مهم: المحقق في الشرائع: ١٠٦: ١، و لملامة في التحرير: ١٩: ١، والشهيد في البيان: ٣٠.

(٢) الكافي: ١٧٤: ٣، حديث ٢، التهذيب: ٣: ٣٢٢، حديث ١٠٠٤.

(٣) الذكر: ٦١.

(٤) مهم: الشيع في البسوط: ١٨٤: ١، وابن البراج في النهج: ١٣٠: ١، وابن إدريس في السرائر: ٨٦.

(٥) الكافي: ١٧٦: ٣، حديث ١، التهذيب: ٣: ١٩٠، حديث ١٣٣.

(٦) الخلاف: ١: ١٧١، مسألة ٩٧، كتاب الجنائز.

وجعل الرجل مما يلي الامام ان اتقأ، يحاذي بصدرها وسطه، فان كان عبداً
وسط بينها، فان جامعهم حتى انحرت عن المرأة، فان كان معهم صبي له
أقل من ست أخر الى ما يلي القبلة وإلا جعل بعد الرجل،

قوله: (يحاذي بصدرها وسطه).

ليقف الامام موقف الفضيلة من كل منها.

قوله: (فان كان عبداً وسط بينها).

مرجع الضمير أندي في (ك) المعلوم إسماءها يكون (عبداً) هو الخبر، لا يجوز
من حياء وتكف، تقديره: فان كان لها ضمير معها عبداً إلى آخره، ولورفعه على أن كان
ناقة، أو عنقوبة الخبر لكان أولى.

قوله: (فان جامعهم حتى انحرت عن المرأة).

هذا لا يستقيم، بل يستحب تقديمها على المرأة، وبه صرح المصنف في
التذكرة^(١) وغيرها^(٢)، ويمكن من تأخيرها على التأخير إلى جهة الامام، وهو
بعد.

قوله: (فان كان معهم صبي له أقل من ست أخر الى ما يلي القبلة).

هذا هو الأشهر، لأن الصلاة عليه مستحبة، ومراعاة الواجب أولى، وأطلق ابن
ناويه تقديم النبي إلى الامام^(٣)، ونشهد له رواية عثمان بن ياسر^(٤)، ومرسل ابن
كثير^(٥) وأطلق في النهاية تأخير^(٦)، وانعوى على الأول.

قوله: (وإلا جعل بعد الرجل).

معناه وإن لم يكن له أقل من ست، بأن كان له أكثر جعل بعد الرجل وقبل

المرأة.

(١) التذكرة ١: ٥٠.

(٢) المنهاج ١: ٤٥٧.

(٣) ذكره السيد الصافي في مفتاح الكرامة ١: ٢٧٥.

(٤) سنن أبي داود ٣: ٢٠٨ حديث ٣٦٩٣ (وفيه عن حماد بن عمار بن نوفل)، سنن نسائي ١: ٧١٤ (وفيه
عن حماد).

(٥) الكافي ٣: ١٧٥ حديث ٥، التهذيب ٣: ٣٢٣ حديث ١٠٠٧، الاستبصار ١: ٤٧٢ حديث ١٨٢٤.

(٦) النهاية: ١٤٤.

والصلاة في المواضع المعتادة، وتجوز في المساجد.

المطلب الرابع : في كيفيتها
ويجب فيها القيام،

قوله : (والصلاة في المواضع المعتادة وتجوز في المساجد).

استحب الأصحاب إيقاع صلاة الجنائز في المواضع المعتادة لذلك ، إماماً تبركاً بها لكثرة من صلى فيها ، وإماماً لأن السامع بموته يقصدها للصلاة عليه ، ويكره إيقاعها في المساجد إلا بمكة ، خوفاً من تلطخ المسجد بانفجاره ، ولما رواه أبو بكر بن عيسى العلوي ، عن الكاظم عليه السلام أنه منعه من ذلك ، حيث أخرجه من المسجد ثم قال : « يا أبا بكر إن الجنائز لا يصلى عليها في المسجد » (١) وليس للتحريم ، لإذن الصادق عليه السلام في الصلاة على الميت في المسجد (٢) ، فيحمل على الكراهية جمعاً بينها .

أما مسجد مكة فاستثناه الشيخ رحمه الله (٣) والأصحاب (٤) ، قال في الذكرى : ولعله لكونها مسجداً بأسرها ، كما في حق المعتكف وصلاة العيد (٥) ، وفيه نظر ، لأن خوف التلطخ ، وتحريم إيصال الثجاسة قائم في مسجدتها دون ما سواها منها ، بخلاف حكم المعتكف والعيد ، وإطلاق قول المصنف : (ويجوز في المساجد) ، وإن لم يناف الكراهة فإنه لا يدل عليها ، ومع ذلك فلا بد من استثناء مسجد مكة منه .

قوله : (ويجب فيها القيام) .

مع القدرة ، وكذا يجب الاستقرار فلا تحوز الصلاة قاعداً ، ولا راكباً اختياراً ، بإجماعنا ، تأسيساً بالنبي صلى الله عليه وآله ، والأئمة عليهم السلام ، ولعدم ثبوت البراءة بدوئه ، والناسي كالعامد على الأقرب ، لقضية الاشتراط ، ومع العجز يسقط كاليومية ، لكن هل يسقط بصلاة العاجز الفرض عن غيره ممن يقدر على القيام ؟ .

(١) الكافي ١٨٢ : ٣ حديث ١ ، التهذيب ٣٢٦ : ٣ حديث ١٠١٦ ، الاستبصار ٤٧٣ : ١ حديث ١٨٣١
(٢) الفقيه ١٠٢ : ١ حديث ٤٧٣ ، التهذيب ٣٢٥ : ٣ حديث ١٠١٣ - ١٠١٤ ، الاستبصار ٤٧٣ : ١ حديث ١٨٣٠ - ١٨٢٩

(٣) الخلاف ١ : ١٦٨ مسألة ٧٣ من كتاب الجنائز .

(٤) منهم : الحقق في المعبر ٣ : ٣٥٦ ، والعلامة في التمهيد ١ : ٤٥٨ ، والشهيد في البروس : ١٢ .

(٥) الذكرى . ٦٢ .

والنية، والتكبير خمساً،

الظاهر لا، لأن انتقص لا يسقط الكامل، ولأصالة بقائه في العهدة، وكذا نقول في العاري، بالاضافة إلى من يقدر على لساتر إن قلنا باشتراط الستر، وهو الأحوط إلحاقاً لها بغيرها من الصلوات، ومن لا يحس العريية مع من يحسها وغير ذلك . وكذا الضبي لا يسقط بصلاته فرض المكتمين لعدم التكليف، لأن فعله تعريفي لا يوصف بالصحة وانفساد على الأصح. وكذا القنوي في العسل وغيره من فروض الكفايات التي من شرطها نية.

قوله : (والنية) .

ويعتبر فيها قصد الصلاة لوجوبها أو لجها تقريباً إلى الله تعالى لأنها عبادة، ولا يجب فيها التعرض إلى الاءاء والقضاء، لعدم مقتضاها، ولا تعيين الميت، لكن يجب القصد إلى معين، ويكفي قصد منوي الإمام على ما صرح به في الذكرى (١) فلو تبرع بالتعيين فلم يطابق في الذكرى : الأقرب السطون، فخلو الواقع عن نية، ويسعي أن يقيد بما إذا لم يشر إلى الموحود بأن قصد الصلاة على فلان لا على هذا فلان. ولا بد في المأموم من نية لاقتداء كجماعة اليومية وغيرها، وبحسب استدانة النية حكماً إلى آخرها.

قوله : (والتكبير خمساً) .

باجماعنا، أحداها تكبيرة الاحرام وبينه على ركنيتها مارواه الصدوق من ان العلة في ذلك، أن الله تعالى فرض على الناس خمس صلوات، فجعل للميت من كل صلاة تكبيرة (٢) وفي أخرى: إن الله تعالى فرض على الناس خمس فرائض الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، فجعل للميت من كل فريضة تكبيرة، وإنما يكرر العامة أربعة لأنهم تركوا الولاية (٣)، وعلى هذا فهل يطرد بطلان الصلاة بزيادة شيء منها ونقصانه على وجه لا يمكن تداركه بأن يتخلل فعل كثير،

(١) الذكرى ٥٨

(٢) علل الشرائع ٣٠٢ باب ٢٤٤ حديث ٢٤٦

(٣) علل الشرائع ٣٠٣ باب ٢٤٥ حديث ١

والدعاء بينها،

وزمان طويل؟.

لا أستبعد ذلك لعدم صدق الامتثال، ومال في لذكرى إلى عدم البطان
زيادة التكبير سهواً، ثم احتمل البطان معللاً بزيادة الركن، وقال بعد ذلك: لو زاد
في التكبير متعمداً لم ينط، لأنه خرج بالخامسة من الصلاة، فكانت زيادة خارجة من
الصلاة، ولو قلنا باستحباب التسليم فكذلك، لأنه لا يعد جزءاً منها^(١).

ويشكك كلامه بما لو كبر عند بعض الأذعية تكبيرتين، فإن كون لزيادة
خارجة من الصلاة هنا غير واضح، أما الإذكار فلا قطعاً، فتكون الأركان في هذه
الصلاة سبعة إن لم نقل بأن النية شرط.

وهل يجب ترك منافيات ذات الركوع بعد الحديث والخشوع من الاستدبار،
والفعل الكثير وغيرهما فتبطل بما تبطل به؟. يظهر مع، وبسه عن ذلك اشتراط
الاستقبال، وقوله عليه السلام: «صلوا كما رأيتموني أصي»^(٢)، وعدم نية الخروج
عن العهدة بدونه.

قوله: (والدعاء بينها).

لم يوجه المحقق في الشرائع^(٣)، والاصح وحيه لأنه المقصود من صلاة
الجنائزة، وللتأسي، ولقول الصادق عليه السلام: «إنما هو تكبير، وتسبيح، وتمجيد،
وتهليل»^(٤) وغيره من الأخبار^(٥)، وحكى في لذكرى أن الأصحاب بأجمعهم ذكروا
ذلك في كيفية الصلاة، ولم يصرح أحد منهم بنسب الأذكار^(٦).

والأصح أنه لا يتعين لفظ مخصوص، بل المعاني التي شتركت في الروايات
باعتبار كل تكسيرة بأي عبارة كانت، فإن اختلاف الأخبار في الأذكار دليل على

(١) الذكرى ٦٤.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٦٢.

(٣) الشرائع ١٠٦١.

(٤) الكافي ٣: ١٧٨ حديث ١، المعية ١: ١٠٧ حديث ٤٩٥، التهذيب ٣: ٢٠٣ حديث ٤٧٥ وفي جامع

(تمجيد).

(٥) غل الشرائع: ٢٦٩، هيون أخبار الرضا ٢: ١١٥.

(٦) الذكرى ٥٩.

ودعا بدعاء المستضعفين ان كان منهم، وسأل الله أن يحشره مع من يتولاه إن جهله،

ويظهر الاسلام كذلك ، لأن النبي صلى الله عليه وآله صلى على عبدالله بن أبيي فلعنه (١) . وينبغي أن لا يكون الدعاء على هذا القسم واجباً، لأن التكبير عليه أربع، فبالرابعة تنتهي الصلاة.

قوله : (ودعا بدعاء المستضعفين إن كان منهم)

حدّ ابن إدريس المستضعف في باب لا سار بمن لا يعرف اختلاف الناس في المذاهب، ولا يبعث أهل الحق على اعتقادهم (٢)، وعرفه في الذكرى بأنه الذي لا يعرف الحق، ولا يعاند فيه، ولا يوالي أحدًا سبه (٣) وحكي عن الغيبة أنه الذي يعرف بالولاء ويتوقف عن البراءة (٤)، والتفسيرات متعارفة، وإن كان تفسير ابن إدريس الصق بالمقام، فإن العالم بالاختلاف وإسلاثل إذا كان متوقفاً لا يقال له: مستضعفاً.

وما يقال من أن المستضعف: هو الذي لا يعرف دلائل اعتقاد الحق وان اعتقده، فليس بشيء، إذ لا خلاف بين الأصحاب في أن من اعتقد معتقد الشيعة الامامية مؤمس، يعلم ذلك من كلامهم في اسكاة والنكاح والكفارات. ودعاء المستضعفين: (اللهم اغفر للذين تابوا، واتبعوا سبيلك) (٥) الى آخر الايتين، أو الآيات.

قوله : (ويسأل الله أن يحشره مع من يتولاه إن جهله) .

أي: إن جهل إيمانه وخبده، لرواية ثابت أبي المقدام، عن الباقر عليه السلام أنه قال: « اللهم إنيك خلقت هذه النفوس » (٦) إلى آخر الدعاء.

(١) الكافي ١٨٨، ٣ حديث ١، التهذيب ١٩٦، ٣ حديث ٤٥٢

(٢) لسرائر: ١٣.

(٣) لذكرى: ٥٩.

(٤) حكاية الشهيد في الذكرى: ٥٩.

(٥) غافر ٩٠٧.

(٦) الكافي ١٨٨، ٣ حديث ٦، التهذيب ١٩٦، ٣ حديث ٤٥٩.

وَأَنْ يَجْعَلَهُ لَهُ وَلَآئِيهِ فَرَطًا إِنْ كُنْ طِفْلاً.

وتستحب الجماعة، ورفع يديه في التكبيرات،

قوله : (وأن يجمع له ولا يويه قرطاً إن كان طفلاً) .

لما روه ريد بن عي، عن آتته، عن عبيد السلام^(١)، وفي لشرائع: يسأل الله أن يجعله مصلحاً حال أبيه، شافعاً فيه^(٢)، قال في الصراح: الفَرَط - بالتحريك - الذي يتقدم الواردة فيهم، لهم الارسان، وبدلاء، ومدر الحياض، ويستفي لهم، وهو فعل بمعنى فاعل، مثل تع معنى تابع، ويقال: رجل فرط، وقوم فرط أيضاً، وفي الحديث: «أن فرطكم على الحوص»، ومنه قيل سخطهم المتبت: «اللهم اجعله لنا فرطاً» أي. أجراً نتقدمنا حتى نرد عليه^(٣).

قوله : (وتسمى الجماعة) .

ولا تحسب عندنا، وتستحب كثرة المصلين لرحاء مجاب الدعوة فيهم، وأربعون
أفضل، لما روي من إحارة شفاعتهم وشهادتهم في الميت (١)، والمائة أكمل، ويستحب
أن يكونوا ثلاثة صفوف وتسوية الصف كالمكتوبة، وأفضلها المؤخر
مخلاف جماعة ليومية لغير استكفي، عن الصادق عليه السلام، عن رسول الله صلى الله
عليه وآله (٢).

قوله : (ورفع يديه في التكبيرات) .

أما رفع اليدين في تكبيرة لإحرام فوضع وفاق، وأما غيرها فقام في الذكرى.
إن الأكثر على نفسه، وهو مروى من فعل على عليه السلام (٧٠٦) والظاهر لاستحباب فيها

(۱) التذییب ۳: ۱۹۵ - حدیث ۴۱۹.

(٢) الشرائع ١٠٧.

(٣) المصحح ٣ : ٤٩ مادة (مكرر)

(۴) التعمیل ۷ : ۳۸۸ حدیث ۴ .

(•) الکافی ۳: ۱۷۳ - حدیث ۳، التہذیب ۳: ۳۵۹

(٦) التذیب ١٩١٣: ٤٤٤، ٤٤٥، الاستیعاب ١: ٤٨٠، حدیث ١٨٥٣: ١٨٥٤.

(۷) الذکری: ۴۴

ووقوفه حتى ترفع الجنازة، ولا قراءة فيه

أيضاً لرواية عبدالرحمان لعزمي (١)، وعبدالله بن حنبل (٢)، فعل الصادق عليه السلام له، ورواية يونس أمر الرضا عليه السلام به (٣)، فتحمل لأول على التقية كما تشعر به رواية يونس، والأقرب استحباب الجهر بها للامام لسمع من خفيه، أما الدعاء فبسنحت الاسرار به مطلقاً لأنه أقرب الى الاجابة، ويكره جهر باستكبر لمأموم، والظاهر أن المنفرد يتخير.

قوله: (ووقوفه حتى ترفع الجنازة).

ظاهر العبارة استحباب ذلك لكل معص، ورواية حمص بن غياث عن الصادق عليه السلام، عن أبيه عليهم السلام: « أن علياً عليه السلام كان يفعل ذلك » (٤) لا تدل على احتصاص الاستحباب بالامام كما ذهب اليه في الذكرى وحكاها عن ابن ابي عمير (٥) لثبوت لقاسي.

قوله: (ولا قراءة فيها).

أي: لا واجبة ولا مدونة، وهل تكره؟ ذهب الشيخ في الخلاف الى الكراهة، وادعى عليه الامام (٦)، ويظهر من كلام الذكرى العدم (٧)، ومذهب الشيخ أظهر باسمياً بالنبي صلى الله عليه وآله، والائمة عليهم سلام، ولو كانت مستحبة لم أعرضوا عنها، والجوزع لما هو مع الاثبات بواجب الدعاء. في المنتهى حمل بعض الأحبار بقراءة الماتحة بعد لتكسيرة الأولى (٨)، على أن أحزاءها من حيث تصحبها معي الشهادتين (٩)، وفيه بعد ظاهر. وكذا الاستعاذة فيها. ولا يستحب دعاء الاستعنج.

(١) التهذيب ٣: ١٩٤، حديث ٤٤٠، الاستبصار ١: ٤٧٨، حديث ١٨٥١

(٢) تهذيب ٣: ١٩٥، حديث ٤٤٧، الاستبصار ١: ٤٧٨، حديث ١٨٥١

(٣) التهذيب ٣: ١٩٥، حديث ٤٤٦، الاستبصار ١: ٤٧٨، حديث ١٨٥٢.

(٤) التهذيب ٣: ١٩٥، حديث ٤٤٨.

(٥) الذكرى، ٦٤.

(٦) الخلاف ١: ١٩٩ مسألة ٧٧ كتاب الجنائز.

(٧) الذكرى، ٦٠.

(٨) التهذيب ٣: ١٩٣، ٣١٩، حديث ٤٤١، ٤٤١، ٩٨٨، الاستبصار ١: ٤٧٧، حديث ١٨٤٥، ١٨٤٥.

(٩) المنتهى ١: ٤٥٢.

ولا تسليم، ويكره تكرارها على الواحدة.

قوله: (ولا تسليم).

لا واجباً ولا مندوباً بل جمع لأصحاب، وقال في الذكرى: وظاهرهم عدم مشروعيته (١)، وأكثر الأخبار الواردة بنفيه (٢)، وربما اشعرت بنفي الشرعية، والأخبار الواردة بشبوته ضعيفة (٣)، فلا تعارض هذه، وحلت على التقية لموافقها مذهب أهل الخلاف.

قوله: (ويكره تكرارها على الواحدة).

قال الشيخ في الخلاف: ويكره لمن صلى على الجنائز أن يصلي عليها ثانياً (٤)، وقال المصنف في التذكرة: إن يخيف عن الميت كرهت وإلا فلا (٥)، وفي باقي كلامه ما يدل على الكراهية مع مناهة التعجيل، وظاهر المختلف كراهة التكرار مطلقاً كما هنا (٦).

والأخبار مختلفة، هي بعضها إطلاق مع التكرار (٧)، وفي بعضها الإذن (٨)، وهو مروى من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمير المؤمنين علي عليه السلام في مواضع مخصوصة، وظاهر أنه لا عموم لها، وكلام أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة يدل على الاختصاص بإظهار الشرف والكرامة (٩).

والذي ينبغي أن يجمع به بين الأخبار القول بكراهة التكرار من المصلي الواحد مطلقاً، إذ لا صراحة في شيء منها بالإذن في ذلك إلا ما روي من فعلها

(١) الذكرى: ٦٠.

(٢) الكافي ٣: ١٨٥، حديث ٢، التهذيب ٣: ١٩٣، حديث ٤٣٧-٤٣٨، الاستبصار ١: ٤٧٧، حديث ١٨٤٨-١٨٤٩، تحف العقول: ٣١٢.

(٣) التهذيب ٣: ١٩١، حديث ٤٣٥، الاستبصار ١: ٤٧٨، حديث ١٨٤٩.

(٤) للخلاف ١: ١٧٠، مسألة ٨٣، كتاب الجنائز.

(٥) التذكرة ١: ٥١.

(٦) المختلف: ١٢٠.

(٧) التهذيب ٣: ٣٢٤، ٣٣٢، حديث ١٠١٠، ١٠٤٠، الاستبصار ١: ٤٨٤، ٤٨٥، حديث ١٨٧٨، ١٨٧٩، قرب الإسناد: ٣٣.

(٨) التهذيب ١: ٢٩٦، حديث ٨٦٩، ٣٣٤، حديث ١٠٤٥، إعلام الوري: ١٤٤، الاحتجاج: ٨٠.

(٩) نهج البلاغة ٣: ٢٨، كتاب ٢٨.

المطلب الخامس : في الأحكام

كل الأوقات صالحة لصلاة الجنائز وإن كانت أحد الخمسة إلا عند تضيق الحاضرة.

عسيما لسلام، ولا عموم له كما علم. ولوتعاير المصلي لم يكره إلا أن ينافي التعجيل. ويتخير في العادة بين بية النجوب اعتدراً بأصل فعل، ولتدب اعتباراً بسقوط الفرض. قوله : (كل الأوقات صالحة لصلاة الجنائز وإن كانت أحد الخمسة).

لأنها ذات سبب، وللأخبار الواردة بعموم الإذن في فعلها في جميع الأوقات (١)، ولنبادر من الصلاحية عدم المنع منها والمراد بالخمسة : لأوقات التي يكره ابتداء النوافل فيها، وفيه رد على بعض العدة المانع من فعلها حينئذ، لكن لا دلالة له على في الكراهية لأن الصلاحية أعم من ذلك، وحينئذ فلا يحصل المطلوب من العبارة، أعني : في الكراهية في هذه الأوقات، لا أن يريد مجرد الرد على بعض العادة المانع منها حينئذ.

وجعلها على استواء الطرفين بعيد، في العبارة فساد، فإن ضمير (كانت) للأوقات وهو اسمها، و(أحد الخمسة) خبرها، وانفرد لا يخبر به عن الجمع كما لا يخفى.

قوله : (إلا عند تضيق الحاضرة).

أي : فتقدم الحاضرة لانتفاء الصلاحية حينئذ، وهو شامل لما إذا تضيقت الحاضرة خاصة، وما إذا تضيقت معاً.

وقد اختلف كلام الأصحاب في العرض الثاني، فاحتار ابن إدريس تقديم

(١) الكافي ٣ : ١٨١ حديث ١، ٢، التهذيب ٣ : ٣٢ حديث ١٩٤-١٠٠، الاستبصار ١ : ٤٦٩ باب وقت الصلاة على الميت.

الحاضرة مطلقاً^(١)، وقطع به المصنف في المختلف^(٢) وقال الشيخ في المبسوط^(٣) بتقديم الجنارة، وجعله في الذكرى محتملاً لضيق وقت الاختيار^(٤)، فيكون من الأعذار المسوغة للوقت الثاني - مساء عن مذهبه - ولصيق مطلقاً، ويكون تقديم الجنارة جارياً محمى إنقاذ الغير من الهلاك وبحوه مع ضيق الوقت وعدم إمكان الإيماء، فعلى هذا لا يقطع لوقوع الخلاف في المسألة.

وتخرج - هو ما إذا أمكر دفر الميت قبل الصلاة عليه، ثم تؤدي الحاضرة، ثم يصلى على القبر - تقديم الحاضرة، لأنه إنما يفتت به تقديم صلاة الجنارة على الدفن، وهو حين لا غبار عليه.

لكن لو نصق الوقت على وجه لا يمكن فيه ذلك، بأن لا يسع إلا الدفن مجرداً عن الصلاة والحاضرة، فوجوب تقديم أحكام الجنارة لا بأس حينئذ، لأن حرمة السلم ميتاً كحرمة حياً، وفساد المقصدي للمحتملة ولاهانة لأقصاء له بخلاف الحاضرة، ورواية هارون بن حمزة، عن الصادق عليه السلام: «إذا دخل وقت المكتوبة فابدأ بها قبل الصلاة على الميت، إلا أن يكون مبطوياً، أو نساء أو عودك»^(٥)، كالصريحة في ذلك، وليس في رواية علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام ما ينافيه^(٦)، نعم لو أمكن الجمع بين الدفن والإيماء لليومية وتدارك الصلاة على القبر لم يكن القول به بعيداً من الصواب.

ولو اتسع الوقتان فخير عند المصنف، وما في الذكرى إلى استحباب تقديم الحاضرة^(٧)، وفي رواية علي بن جعفر ما يشهد له، وبعبارة الكتاب خالية من الدلالة على شيء منها لما عرفت من معنى انصلاحيته سابقاً، ومن هذا يعلم حكم باقي الصلوات

(١) السران: ٨١

(٢) المختلف ١٢٦

(٣) المبسوط ١٨٥

(٤) الذكرى ٦٢

(٥) التهذيب ٣٢٠ ٣ حديث ٩٩٤.

(٦) التهذيب ٣٢٠ ٣ حديث ٩٩٦، قرب الإسناد: ٩٩.

(٧) الذكرى ٦٢

ولو اتسع وقتها وخيف على الميت لو قدمت صلاتي عليه أولاً،
وليست الجماعة شرطاً ولا العدد، بل لو صلي الواحد أجزأ وإن كان امرأة.
ويشترط حضور الميت لا ظهوره، فلو دفن قبل الصلاة عليه صلي
عليه يوماً وليلة على رأي، ولو قلع صلي عليه مطلقاً.

مع الجنازة.

قوله : (فلو دفن قبل الصلاة صلي عليه يوماً وليلة على رأي).

لأصحابنا في هذه المسألة أقوال:

الأول: التحديد بيوم وليلة لم يصل عليه، أو وصل فاتة الصلاة وإن صلي
عليه غيره، وهو ظاهر كلام الأكثر (١) وظاهر عبارة المصنف هنا أن ذلك لمن لم يصل
عليه.

الثاني: لتحديد بثلاثة أيام (٢).

الثالث: التحديد بتغير صورته، ذهب إليه ابن لجيد (٣).

الرابع: لا تحديد، وخفاه في المختلف عن لم يصل عليه (٤)، أما غيره فلا يحور،
وفي البيان اطلق الحكم فيها وفق التحديد (٥)، وأكثر التصوص تشهد له، وليس فيها ما
يدل على شيء من المذاهب السالفة، ولا ناس بمختار المصنف لأن فيه جمعاً بين الأحرار
بأن تحمل أخبار الصلاة بعد الدفن عن من لم يصل عليه، وغيرها على من صلي عليه،
وعلى هذا فتكون الصلاة على من لم يصل عليه وحية لبقاء وقتها.

قوله : (ولو قلع صلي عليه مطلقاً).

أي لو قلع من لم يصل عليه، وهو يقتضي بقاء شيء منه صلي عليه من
غير تحديد لزوايا المانع بالظهور، ولو صار رميم في الحكم نرد، ولو كان قد صلي عليه

(١) مهم: انفيدي لمقمة ٣٨، والشج الطوسي في الخلاص ١٧٠ ٠١ مسألة ٨٣ كتاب الجناز، وابن البراج في
المذهب ٦١: ٦٣٢.

(٢) قاله سلاوي للراسم: ٨٠.

(٣) نقله عنه في المختلف: ١٢٠.

(٤) المختلف: ١٢٠.

(٥) البيان، ٢٩.

نعم تقديم الصلاة على الدفن واجب إجماعاً، والمسبوق يكبر مع الإمام ثم يتدارك بعد الفراغ، فإن خاف الفوات والى التكبير، فإن رفعت الجنازة أو دفنت أتم ولو على القبر.

فهل يشي؟ يعلم حكمه مما سبق.

قوله: (والمسبوق يكبر مع الإمام ثم يتدارك بعد الفراغ).

يجوز الانضمام في أثناء صلاة جنازة كاليومية ولو بين تكبيرتين، ولا يستظر تكبير الإمام لإطلاق الشرعية، ونقل فيه الشيخ الإجماع (١)، فيأتي بالفائت بعد الفراغ كاليومية.

قوله: (فإن خاف الفوات والى التكبير).

لقول الصادق عليه السلام في رواية الحلبي: «فليقض ما بقي مستتاباً» (٢)، وهي وإن كانت مطلقة، إلا أنها مرسلة على عدم إمكان الاتيان بالدعاء لقول النبي صلى الله عليه وآله: «ما أدرككم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا» (٣).

قوله: (فإن رفعت الجنازة أو دفنت أتم ولو على القبر).

لرواية العلاء بن رزق، عن الصادق عليه السلام: «يتم التكبير وهو يعيش معها، فإذا لم يدرك التكبير كمر بعد انقضاء، فإن أدركهم وقد دفن كبر على القبر» (٤)، قال في الذكرى: وهذا يشتر بالاشتداد بالدعاء، إذ لو والى لم يبلغ الحال إلى الدفن (٥)، وما قام حق، لكن لو كان مشيهم إلى غير سمت انقضاء، أو بحيث يعوت به شرط الصلاة لم يعد القول بوجوب مولاة التكبير.

(١) الخلاف ١: ١٦٩ مسألة ٨٢ كتاب الصلاة.

(٢) الفقيه ١: ١٠٢ حديث ٤٧١، التهذيب ٣: ٢٠٠ حديث ٤٦٣، الاستبصار ١: ٤٨٢ حديث ١٨٦٥.

(٣) سنن البيهقي ٤: ٤٤٠.

(٤) التهذيب ٣: ٢٠٠ حديث ٤٦٣، الاستبصار ١: ٤٨١ حديث ١٨٦٢ أو ميمها. عن أبي جعفر عليه السلام.

مع اختلاف الراوي ميمها.

(٥) الذكرى: ٣٣.

ولوسق الامام بتكبيرة فصاعداً استحب إعادتها مع الامام. وإذا تعددت الجنائز تحيّر الامام في صلاة واحدة على الجميع، وتكرار الصلاة على كل واحدة أو على كل طائفة.

ولو حضرت الثانية بعد التلبس تحيّر بين الاتمام واستئناف الصلاة على الثانية، وبين الابطال والاستئناف عليها.

قوله : (ولوسق الامام بتكبيرة فصاعداً استحب إعادتها مع الامام). مقتضاه عدم انقطاع القدوة بذلك ، وهو حق كاليومية ، لكن في استحباب الاعادة لو كان متعمداً إشكال لأهل الحق ، فربما دتعل كنفصاتها ، أمّا لو كثر ظاهراً تكبير الامام أو ماسياً ، فإنّ الاستحباب ثابت لهدر فضل الجماعة ، ولا إثم هنا بحلاف العائد .

قوله : (ولو حضرت الثانية بعد التلبس تحيّر بين الاتمام واستئناف الصلاة على الثانية ، وبين الابطال واستئناف الصلاة عليهما) .

هذا قول معظم الأصحاب (١) ، استنداً إلى رواية علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام في قوم كبروا على حجارة تكبيرة أو تكبيرتين ، ووضعت معها أخرى ، قال : « إن شاء وواتركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيرة ، وإن شاءوا رفعوا الأولى وأنموا لتكبير على الأخيرة ، كل ذلك لا بأس به » (٢) .

قال في الذكرى : والرواية قاصرة عن ددة الملقى ، إذ ظاهرها أن ما بقي من تكبير الأولى محسوب لسجنازتين ، فإذا مرع من تكبير الأولى تخيرو بين تركها بجملها حتى يكملوا التكبير على الأخيرة ، وبين رفعها من مكب والاتمام على الأخيرة ، وليس في هذا دلالة على بطلان لصلاة على الأولى بوجه ، مع تحريم قطع العبادة لواجبة (٣) .

فمت . ما ذكره من عدم دلالة الرواية على قطع الصلاة واضح . وكذا تحريم

(١) منهم : مصدق في المقنع . ٢٦ ، واسقيه ١ : ١٠٣ ، والشيخ في المبسوط ١ : ١٨٥ ، وابن اندريس في المرائز . ٨٢ .

(٢) الكافي ٣ : ١٩٠ حديث ١ ، التهذيب ٣ : ٣٢٧ حديث ١٠٢٠ .

(٣) الذكرى : ٣٣ .

والأفضل تفريق الصلاة على الجنائز المتعددة، وتجزيء الواحدة

القطع - لعموم: (ولا تبطلوا) (١)، إن لم يكن في المسألة إجماع، فإن كثيراً من عبارات الأصحاب مستضمنة لقطع، إلا أن ذلك لا يعد إجماعاً، وتوقفه في الحكم بشعر بعدم الظربه، نعم لو خيف على الجنائز جاز قطع جزءاً.

وأما ما ذكره من التشريك بين الجنائز في باقي من التنكير، فغير مستفاد من الرواية أصلاً، بل كما يحتمله يحتمل لا كمال على الأولى، والاستئناف على الثانية، ولما فهم من ظاهر الرواية التشريك استشكله بعدم تناول النية للثانية، وصحة العمل متوقفة على النية، ثم احتمل الإكتفاء بإحداث نية من الآن، وما ذكره مبني على ما قد عرف ضمه، وإن كانت عبارة بن الجهم (٢)، وتأويل الشيخ (٣)، ورواية جابر: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله كبر إحدى عشرة، وسبعاً، وستاً» (٤)، بالحمل على حضور جنازة أخرى، موافقاً لما ذكره (٥).

والذي يقتضيه النظر عدم القطع إلا عند الضرورة إن لم يكن فيه خروج عن الإجماع، ومتى قلنا بالتشريك، فهل يفرق كون إحدى الصلاتين واحدة والأخرى مندوبة أم لا؟ طاهر كلامه عدم الفرق، وهو يتم إذا قلنا باعتبار إحداث النية من الآن. قوله: (وتجزيء الواحدة).

طاهر إطلاق عبارة عدم الفرق بين استواء القبلة بالنسبة إليهما في الوجوب والتدب وعدمه، فيجمع في النية بين الوحيين بالتقسيم كما احتمله في التذكرة (٦)، ويشكل بأن فعلاً واحداً لا يكون واجباً ومستحباً.

ويلاحظ من الذكرى (٦)، ميل إلى الاكتفاء بنية الوجوب، ولا أستبعده تفضيلاً لجانب الأقوى. ولا يلزم من عدم الاكتفاء بنية الوجوب في التدب استقلالاً عدم

(١) محمد (ص)، ٣٣.

(٢) حكاية في الذكرى: ٦٤.

(٣) التلخيص ٣: ٣١٦ ذيل الحديث رقم ٩٨١.

(٤) التلخيص ٣: ٣١٦ حديث ٩٨١، الاستبصار ١: ٤٧٤ حديث ١٨٣٨.

(٥) التذكرة ١: ٥٠.

(٦) الذكرى: ٦٤.

فينبغي أن يجعل رأس الميت الأبعد عند ورك الأقرب، وهكذا صفّاً مندرجاً، ثم يقف الامام في وسط الصف.

الفصل الرابع: في الدفن

والواجب فيه على الكفاية شيان:

الاول: دفنه في حفرة تحرس الميت عن لسباع، وتكتم رائحته عن الناس.

الاكتفاء بها تبعاً، كما في مدومات انقلا وعيرها.

قوله: (فينبغي أن يجعل رأس الميت الأبعد عند ورك الأقرب، وهكذا صفّاً مندرجاً، ثم يقف الامام وسط الصف).

هذا إذا كانوا رجالاً فقط، فلو كان معهم ساء جعل رأس المرأة الأول عند إلية الرجل الأخير، ورأس الثانية عند رأس الأول، إلى آخره، ثم يقوم الامام وسط الرجال، روى ذلك كله عمار بن موسى، عن الصادق عليه السلام (١)، ولا مسافة بين هذا وبين ما تقدم من مراعاة جعل صدر المرأة عند وسط الرجل لأن ذلك مع اتحاد الرجل.

وقول المصنف سابقاً: (فإن كان عبداً وسط بينهما) بيان للمرتبة في المذكورين، ولا دلالة فيه على كبرية نصف، نعم قد يقال: الغرض من ذلك مراعاة القرب من الامام، وذلك يقوت بالنصف مندرجاً.

قال في الذكرى في التفریع: لا فرق في تدریج إذا كان المجتمعون صفّاً واحداً بين صف النساء والرجال، والأحرار والعبيد، ولأما ولأطفال، والظاهر أنه يجعلهم صفين كتراض البناء، لئلا يلزم الانحراف عن النقطة، وإن كان ظاهر الرواية أنه صف واحد (٢)، وفي هذا الكلام شيء.

قوله: (الفصل الرابع في الدفن: والواجب فيه على الكفاية شيان: دفنه في حفرة تحرس الميت عن السباع، وتكتم رائحته عن الناس).

(١) الكافي ٣: ١٧٤، حديث ٢، التهذيب ٣: ٣٢٢، حديث ١٠٠١، الاستبصار ١: ٤٧٢، حديث ١٨٧٢.

(٢) الذكرى: ٦٣.

والثاني: استقبل انقبته به بأن يصحح على جانبه الأيمن.
والمستحب وضع الجمازة على الأرض عند الوصول إلى القبر،

المراد بحراسنها امتت عن شباع كوها بحيث يصير تبشها غالباً، وهاتان الصفتان متلازمتان في العاسب، ولو قدر أنك إحداهما عن الأخرى، فلا بد من مراعاتهما كما أنه عليه في الذكرى^(١)، لعدم حصول الغرض من الدفن إلا بذلك.
قوله: (واستقبال انقبته به بأن يصحح على جانبه الأيمن).

لفعل النبي صلى الله عليه وآله، ودهمه كذلك، وعليه الضحاة والتابعون وقد ذكر هذه الكيفية معظم الأصحاب^(٢)، وعن ابن حمزة استحباب الاستقبال حيث للأصل^(٣)، ويدفعه ما سبق. ويجب كون الجفرة مما يجوز التصرف به لذلك، إما بكوها مباحة، أو مرتحياً في مرقب المالك، حاله من ميت آخر حيث يحرم التبش. وهل يجوز دفن في ملك الميت مع عدم رضى الوارث، أو كونه صغيراً فيكون من المستثنيات كمؤن التحجير، أم لا؟

لا أعلم بصريحاً بذلك تقياً ولا إنباناً، ولا استبعد مع تعذر غيره المواز. ويسقط الاستقبال مع اشتباه القصة، وعند تعذره كمن مات في بئر وتعدى إخراجها.
قوله: (والمستحب وضع الجمازة على لأرض عند الوصول إلى القبر).

لخبر محمد بن عجلان، عن الصادق عليه السلام: «لا تدح به بقبره، ولكن ضعه دون قبره بدرعين أو ثلاث، ودعه حتى يتأهب للقبر»^(٤)، فدحه الدين: أثقله، ذكره في الصحاح^(٥).

وليكن وضعه عند رحلي القبر، والمرأة فدحه مما يلي القبة، وهو مقتضى قول المصنف: (وأخذ الرجل من عند رحلي القبر، والمرأة مما يلي القبة)، لأن أخذه من

(١) الذكرى: ٦٤.

(٢) مهم: الشجاعت في السعة ١٢ والمبسوط ١٨١: ١ وابن بابويه في البداية: ٢٧ والعقبة ١: ١٠٨ وابن البراج في المذهب ١: ٦٣.

(٣) الوسيلة: ٦٠.

(٤) التهذيب ٣١٣: ١ حديث ٩٠٩.

(٥) الصحاح ١: ٣٩٠ مادة (دح).

وأخذ الرجل من عند رجلي القبر والمرأة مدي القبر وانزله في ثلاث دفعات، وسبق رأسه والمرأة عرضاً، وتحقّي الناز، وكشف رأسه، وحل أزراره،

هناك يقتضي سبق الوضع، وقد استعيد ذلك كنه من الاخبار^(١)، ويظهر من المنهى إجماع علمائنا عليه^(٢).

قوله : (وإنزله في ثلاث دفعات وسبق رأسه).

في العبارة تجوز فإن المراد نقله في ثلاث دفعات وإنزاله في الثالثة، ويمكن سابقاً برأسه، قال المفيد: كما سبق إلى الدنيا من بطن أمه^(٣)، قال في الذكرى: ولم يرد ابن الجنيد في وضعه على مرة^(٤) وهو ظاهر المعنى^(٥)، عملاً بمدلول الحديث.

لما روى عبد الصمد بن هارون، رفع الحديث قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: « إذا أدخل الميت القبر، إن كان رجلاً سل سلاً، والمرأة تؤخذ عرضاً، فانه أستر »^(٦).

قوله : (وتحقّي المازل، وكشف رأسه، وحل أزراره).

لحق أبي بكر الحضرمي، عن الصادق عليه السلام: « لا تنزل القبر عليك عمامة، ولا قلنسوة، ولا رداء، ولا حذاء، وتحن أزرارك »، قلت: فلحف، قال: « لا بأس بلحف في وقت الضرورة والتقية »^(٧).

ويستحب أن يكون متطهراً، لقول الصادق عليه السلام: « توضأ إذا أدخلت الميت القبر »^(٨).

(١) الكافي ٣: ١٩٣ حديث ٥٤، التهذيب ٣: ١٦٦ حديث ٩١٥، ٩١٦، ٩١٩.

(٢) المنهى ١: ٤٩.

(٣) المقنعة: ١٢.

(٤) الذكرى: ٦٥.

(٥) المعبر ١: ٢٩٨.

(٦) التهذيب ١: ٣٢٥ حديث ٩٥٠.

(٧) الكافي ٣: ١٩٢ حديث ٣، التهذيب ١: ٣١٣ حديث ٩١٦، الاستبصار ١: ٢١٣ حديث ٧٥١.

(٨) التهذيب ١: ٣٢١ حديث ٩٣٤.

وكونه أجنبياً إلا المرأة، و لدعاء عند براله، وحفر القبر قائمة أو إلى الترقوة،

وفي ذكرى اسد ذلك إلى المصنف، والمحقق، وقال: أنه في سياق خبر محمد بن مسلم والحسين عنه عليه السلام^(١)، وكأنه لم يقطع بكون الأمر من كلام الإمام عليه السلام.

ويستحب لدعاء عند معبدة القبر بالمأثور، ويحوز تعدد لنازل، ويتعين مع الحاجة، ولا عبرة بكونه وترأ عندنا للنص^(٢).

قوله: (وكونه أجنبياً إلا المرأة).

لأنه يورث قسوة القلب، ومن قسوة قلبه بُعِدَ من ربه، قال الصادق عليه السلام: «أهاكم أن تطرحوا التراب على دوي لأرحامكم فإن ذلك يورث القسوة في القلب، ومن قسا قلبه بُعِدَ من ربه»^(٣)، ولا فرق بين الإين والاب، وإن كان خير عبداً للعسري^(٤)، عن الصادق عليه السلام يقتضي حفة كراهية نزول لاس.

أما المرأة هي خير ستكوني، عن الصادق عليه السلام: «قل أمير المؤمنين عليه السلام: مضى السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله إن المرأة لا يدخلها قبرها إلا من كان يراها في حال حياتها»^(٥)، والروح أولى من المحرم لما ذكر في الصلاة والفلس، ومع التعمد امرأة صالحة، ثم أحسبني صليح، وإن كان شيخاً فهو أولى. قاله في التذكرة^(٦)، يدخل يده من قبل كعبها، وأخر يده من تحت حقها، حكاه في الذكرى^(٧)، عن ابن حمزة^(٨).

قوله: (وحفر القبر قائمة أو إلى الترقوة).

(١) الذكرى ٦٥

(٢) الكافي ٣: ١٩٣ حديث ١

(٣) الكافي ٣: ١٩٩ حديث ٥، التهذيب ١: ٣١٩ حديث ١٢٨

(٤) التهذيب ١: ٣٢٠ حديث ٩٣٠

(٥) الكافي ٣: ١٩٣ حديث ٥، التهذيب

(٦) التذكرة ١: ٥٢

(٧) الذكرى: ٦٦

(٨) الويلة ٦٠

واللحد مما يلي القبلة، وحل عقد الكفن من عند رأسه ورجليه،

إجماعاً مثلاً، وأكثر الأحبار إلى لثوقته (١)، ولا يعمق فوق ثلاث أذرع، لحبر الشكفي، عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله (٢)، ولو تعدد الخمر لصلابة الأرض ونحوها وجب نقله إلى ما يمكن حمله، فإن تعدد أحزاب البناء عليه إذا حصل به مقصود الدفن، ولا يجزئ اختياراً لأنه خلاف المعهود.

قوله: (واللحد مما يلي القبلة).

أي: يستحب اللحد عندنا، لقوله صلى الله عليه وآله: «اللحد لنا، والشق لغيرنا» (٣). والمراد باللحد: أنه إذا بلغ الحافر أرضاً، بقبر حفر في حائطه مكاناً يوضع فيه الميت، وليكن مما يلي القبلة استحباً، فإنه لأصحاب. ويستحب كونه وسماً مقدار ما يجلس فيه.

وهذا في غير الرحوة، أما فيما يستحب الشق خوفاً من انهدامه، ولو عمل حيث شئ اللحد من بناء في بيته، فقد قال في المعتبر إنه افضل (٤)، وحكاها في الذكرى عن ظاهر ابن الحنيد (٥).

قوله: (وحل عقد الكفن من عند رأسه ورجليه).

رواه إسحاق بن عمار (٦)، وأبو بصير، عنه عليه السلام (٧)، وفي حبر حمص بن البختري (٨)، وغيره عنه عليه السلام: «يشق الكفن من عند رأسه» (٩). وردّه في المعتبر لمخالفته لما عليه لأصحاب، ولأن فيه إفساداً للمال على وجه لم تشب شرعيته (١٠).

(١) الكافي ٣: ١٦٥، باب حد حصر القبر، المقيده ١٠٧، حديث ١٩٨، التهذيب ١: ٤٥١، حديث ١٤٦٩.

(٢) الكافي ٣: ٦٦٠، حديث ٤، التهذيب ١: ٤٥١، حديث ١٤٦٦.

(٣) سنن ابن ماجه ١: ٤٩٦، حديث ١٥٥٤.

(٤) للمعتبر ١: ٢٩٦.

(٥) الذكرى ٦٥.

(٦) التهذيب ١: ٤٥٧، حديث ١٤٩٢.

(٧) التهذيب ١: ٤٥٠، حديث ١٤٦٣.

(٨) التهذيب ١: ٤٥٨، حديث ١٩٣.

(٩) الكافي ٣: ١٩٦، حديث ٩.

(١٠) للمعتبر ١: ٣٠١.

وجعل شيء من تربة الحسين عليه السلام معه،

ويمكن حمل الشق على إرادة حل العقدة ليدو وجهه، مكانه شق عنه مجازاً.
قوله: (وجعل شيء من تربة الحسين عليه السلام معه).
تبركاً بها، وتيقناً، واحتراراً من العذاب، وهو كاف في الاستحباب.
قال في المنتهى: روي أن امرأة كانت تنزي، وتضع أولادها فتحرقهم بالنار
خوفاً من أهلها، ولم يعلم بها غير أمها، فلما ماتت دفنت، فابكشف التراب عنها ولم
تقبلها الأرض، فقلت عن ذلك الموضع إلى غيره فجرى لها ذلك، فحاء أهلها إلى
القصادق عليه السلام وحكوا له القصة، فقال لأمتها: «ما كانت تصنع هذه في حياتها من
المعاصي؟» فأخبرته بباطن أمرها، فقال عليه السلام: «إن الأرض لا تقبل هذه، لأنها
كانت تعذب خلق الله معذاب الله، فاحملوا قبرها شيئاً من تربة الحسين عليه السلام»
ففعل ذلك، فسترها الله تعالى (١) وعجبه قال في التذكرة (٢).

وفي الذكرى اسند القول بذلك إلى الشيعين، قال: ولم نعلم مأخذ (٣)،
واسند الرواية إلى نقل المصنف، مكانه لم يثبت عنده مندها، إلا أن روايات السنن
مبنية على المسامحة، فيقبل فيها الخبر ضعيف، خصوصاً إذا اشتهر مضمونه.
قال: والأحسن جعلها تحت خذه، كما قاله المفيد في المقنعة (٤)، وفي الغرية:
في وجهه، وكذا في اقتصاد الشيخ (٥)، وقيل: تلقاء وجهه، وقيل: في الكفن، وفي المختلف
الكل جائز (٦).

ويستحب أن يجعل له وسادة من تراب ونحوه، ويجعل خلف ظهره مدرة وشبهها
لئلا يستلقي، وهما مرويان عن القصادق عليه السلام (٧)، قال في التذكرة: وينبغي من

(١) المنتهى ١: ٦٦

(٢) التذكرة ١: ٥٢

(٣) الذكرى، ٦٦.

(٤) لم يحده في المقنعة ونقل عنه في المختلف ١٢٦.

(٥) الاقتصاد: ٢٥٠

(٦) المختلف: ١٢٦.

(٧) الفقه ١٠٨٠١ حديث ٥٠٠.

وتلقينه والدعاء له، وشرح اللب،

الحائظ لثلاث ينكب (١).

قوله : (وتلقينه) .

أي : يستحب أن يلقنه الملقن له لشهادتين ، وأسماء الأئمة عليهم السلام ، قال في الذكرى : وبه اخبار تكاد تبلغ التواتر ، كخبر بن مجلان ، عن الصادق عليه السلام : « يلقنه الشهادتين ، ويذكر له ما يعلم واحداً واحداً » (٢) ، وخبر محفوظ الأسكاف ، عنه عليه السلام : « ليكن أهقل من ينزل قبره عند راسه ، وليكشف عن خذه الأيمن حتى يعضي به إلى الأرض ، ويدي فاه إلى سمعه ، ويقول : اسمع افهم ، ثلاثاً » (٣) الحديث (٤).

قوله : (والدعاء له) .

لخبر المجلسي عن الصادق عليه السلام يقول : « اللهم الله في سبيل الله ، وعلى ملة رسول الله ، اللهم هب لك نزل بك وأنت خير منزل به ، إلى آخره » (٥) . وكذا يستحب قراءة الفاتحة والاحلاص ، والمعوذتين وآية الكرسي لخبر محمد بن عجلان ، عن الصادق عليه السلام (٦) ، وكذا يستحب الدعاء عند وضع اللتر ، وعند الخروج من القبر .

قوله : (وشرح اللب) .

المرد به : بناؤه وتنزيده ، أي : جعل بمصهوق بعض ، وإن سواه بالطين كان ندباً ، لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله رأى في قبر الله خللاً ، فسواه بيده ثم قال : « إذا عمل أحدكم عملاً فليستن » (٧) ، وفي خبر إسحاق بن عمار ، عن الصادق

(١) التذكرة ١ : ٥٢ .

(٢) التهذيب ١ : ٣١٣ حديث ٩٠٩ .

(٣) الكافي ٣ : ١٩٥ حديث ٥ ، التهذيب ١ : ٣١٧ حديث ٩٧٣ .

(٤) الذكرى ٦٦ .

(٥) الكافي ٣ : ١٩٤ حديث ١ ، التهذيب ١ : ٣١٥ حديث ٩١٥ .

(٦) التهذيب ١ : ٣١٣ حديث ٩٠٩ .

(٧) الكافي ٣ : ٢٦٢ حديث ٤٥ .

والخروج من قبل رحلي لقبر وإهالة الخاضرين التراب بظهور الأكف
مسترجعين،

عليه السلام: «تضع الطين واللين» (١).

قوله: (والخروج من قبل رجل القبر).

احتراماً للميت، ويقول البقر عليه السلام: «من دخل القبر فلا يخرج إلا من
فصل الرجلين» (٢)، ولا روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إن لكل بيت
باباً، وباب القبر من قبل الرجلين» (٣).

قوله: (وإهالة الخاضرين التراب بظهور الأكف مسترجعين).

في القاموس: إهالة التراب: صبه (٤)، ويستحب كونه بظهور الأكف، لمصلحة
محمد بن الأصم، عن الكاظم عليه السلام أنه فعل كذلك (٥)، وأقله ثلاث حثيات
بالدين حبباً لفعل النبي صلى الله عليه وآله (٦)، ولا روي عن الباقر عليه السلام أنه
حشا على ميت مما يلي رأسه ثلاثاً بكفيه (٧).

ويستحب الدعاء، قال القمي عليه السلام: «إذا حثت التراب على الميت،
قل: اللهم إيماناً بك، ونصيبةً بكتابك، هذا ما وعد الله ورسوله، وصدق الله
ورسوله. وقال أمير المؤمنين عليه السلام: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من
حشا على ميت، وقال هذا القول، أعطاه الله بكل ذرة حسنة» (٨).

ويستحب أن يقولوا في هذا الحال: يا الله وإنا إليه راجعون، وهو معنى قوله:
(مسترجعين)، يقال: رجع واسترجع في المهيبة إذا قال ذلك. ولا يهيل ذوالرحم، لورود
التهني عنه (٩) معنئاً بأنه يورث قسوة لقلب.

(١) التهذيب ٤٥٤: ١ حديث ١٤٩٢.

(٢) الكافي ١٩٣: ٣ حديث ٤، التهذيب ٣١٦: ١ حديث ٩١٧.

(٣) الكافي ١٩٣: ٣ حديث ١٥، التهذيب ٣١٦: ١ حديث ٩١٨.

(٤) القاموس ٤: ٧١-٧٢ مادة (هين).

(٥) التهذيب ٣١٨: ١ حديث ٩٢٥.

(٦) سنن البهقي ١٠: ١١٠.

(٧) التهذيب ٣١٩: ١ حديث ٩٢٧.

(٨) التهذيب ٣١٩: ١ حديث ٩٢٦.

(٩) الكافي ١٩٩: ٣ حديث ٥، التهذيب ٣١٩: ١ حديث ٩٢٨.

ورفع القبر أربع أصابع وتربيعة، وصب الماء عليه من قبل رأسه ثم يدور عليه،
وصب الفاضل على وسطه،

قوله : (ورفع القبر أربع أصابع) .

اختلف الأصحاب والاحبار في كونها مرجحات أو مضمومات (١) ، وفي بعض
الأحبار شهر (٢) ، وهو يقوي التعرّيج لأنه أقرب إليه ، والكل جائز ، ويكره أن يرفع أكثر
من ذلك ، قال في المنتهى وهو فتوى العلماء (٣) .

ويستحب تسطيحه بما جاء ، وورود بعض عليه (٤) ، ويكره التسميم ، وكذا
يستحب أن توضع له علامة من حجر أو خشبة بمرار ويترحم عليه ، وليكن عند رأسه ،
لفعل النبي صلى الله عليه وآله ذلك بقبر عثمان بن مظعون ، وقال : « أعلم بها قبر
أخي ، وأدفن إليه من مات من أهلي » (٥) .

قوله : (وتربيعة وصب الماء عليه من قبل رأسه ثم يدور عليه ، وصب الفاضل
على وسطه) .

أي : يستحب أن يكون مرتعاً غير محدد من مسلم ، عن أحدهم
عليهما السلام (٦) . وكذا يستحب صب الماء على القبر دثاً بالرأس ، ثم يدور إلى أن
ينتهي إليه لقول الصادق عليه السلام : « ستة في رش الماء على القبر أن يستقبل
القلة ، ويبدأ من عند الرأس إلى الرجلين ، ثم يدور على القبر من الجانب الآخر ، ثم يرش
على وسط القبر » (٧) .

وهل الابتداء بالصّب من جهة القبة أم لا ؟ ليس في الرواية وكلام الأصحاب
تعيين للكميفية ، فبأي الجانبين بدأ جار ، وليكن لضب مثلاً كما يفهم من الرواية ،

(١) الكافي ٣ : ١٩٩ باب تربيعة القبر التهذيب ١ : ٣٦٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ حديث ٩١٦ ، ٩٣٢ ، ٩٣٤ .

(٢) علل الشرائع ٣٠٧ حديث ٢ باب ٢٥٥ ، التهذيب ٤٦٩ حديث ١٥٣٨ ، قرب الاسناد ٧٢ .

(٣) المنتهى ١ : ٤٦٢ .

(٤) التهذيب ١ : ٤٥٩ حديث ١١٩٧ ، سنن البيهقي ٤ : ٢ .

(٥) سنن ابن ماجه ١ : ٤٦٨ حديث ١٥٦١ .

(٦) التهذيب ١ : ٣١٥ ، ٤٥٨ حديث ٩١٦ ، ١١٩٤ .

(٧) التهذيب ١ : ٣٢٠ حديث ٩٣١ باختلاف يسير .

ووضع اليد عليه والترحم، وتلقين الولي بعد الانصراف مستقبلاً للقبر والقبلة بأرفع صوته،

وحكاه في الذكرى عن الصدوق (١).

قوله: (ووضع اليد عليه والترحم).

ولتكن مؤثرة مفرجة الأصابع لقول الباقر عليه السلام: «إذا حشي عليه التراب وسوي قبره وضع كفك على قبره عند رأسه، وفرج أصابعك، واغمز كفك عليه بعد ما ينصح بالماء» (٢)، وعن الباقر عليه السلام أنه قال بعد أن وضع كفه على القبر: «اللهم جاف الأرض من جسبه، وأصعد إليك روحه، ولقه منك رضواناً، واسكن قبره من رحمتك ما تعنيه به عن رحمتك من موالك» (٣)، ثم مضى. وحكى في الذكرى، عن الصدوق قال: «في زيارته دعاء به مستعمل القبلة» (٤)، وعلى ذلك عمل الأصحاب (٥).

قوله: (وتلقين الولي بعد الانصراف مستقبلاً للقبر والقبلة بأرفع صوته).

استحباب تلقين الولي له، أو من يأمره بعد انصراف الناس عند جميع علمائنا، وهو مروي عن الباقر والصادق عليهما السلام، وفي الخبرين: «أن أحد الملكين يقول لصاحبه: إنصرفنا عن هذا فقد لقى حجته» (٦)، وليس فيهما تعرض لكميية الوقوف، وما ذكره المصنف من استقبال القبلة والقبر هو قول ابن إدريس (٧).

وحكى في الذكرى عن ابن التبراج، و الشيخ يحيى بن سعيد استدبار القبلة

(١) الذكرى: ٣٧، وانظر: الفقيه ١: ١٠٩.

(٢) التهذيب ١: ٤٥٧ حديث ١١٩٠.

(٣) التهذيب ١: ٣١٩ حديث ٩٢٧.

(٤) الذكرى: ٦٨، وانظر: الفقيه ١: ١٠٩.

(٥) مهم: الشيخ الطوسي في البصير ١: ١٨٧ روى التبراج في المذهب ١: ٣٣، والمحقق في المحرر ١: ٣٠٢ والشهيد في المروس: ١٣.

(٦) الكافي ٣: ٢٠٦ حديث ١١، الفقيه ١: ١٠٩ حديث ٥٠١، الملل ٣٠٨ حديث ١ باب ٢٥٧، التهذيب

١: ٣٦١، ٤٥٩ حديث ١٩٣٥، ١١٩٦.

(٧) السرائر: ٣٣.

والتعزية وأقربها الرؤية له قبل الدفن وبعده.

واستقبال القبر^(١)، وهو ادخل في المراد، لأن وجه ميت إلى القبلة، فإذا استدبرها كان متوجهاً إليه، والكل جائر.

وليكن ذلك بأرفع صوته، قاله لأصحاب، ومع التفتة يقوله سراً. ولا فرق في هد الحكم بين الصغير والكبير على الطاهر، كما في الجريدتين، لاطلاق الخبر، والتعميل بدفع السؤال لا ينفيه، كما في عموم كراهة المشنس، وإن كان المحذور إنما يتولد على وجه مخصوص.

قوله: (والتعزية وأقربها الرؤية قبل الدفن وبعده).

التعزية: تفعيلة من العزاء، وهو القصر، ونراد به الحمل على القصر، والتسلي عن المصائب بأساد الأمر إلى الله عز وجل، وتسميته إلى عدله وحكمته، والتذكير بما وعد الله على القصر، مع الدعاء للميت وللصالحين، وهي مستحبة إجماعاً لقوله عليه السلام: « من عزى مصاباً فله مثل أجره »^(٢)، وقان عليه السلام: « التعزية نورث الجنة »^(٣). ويحور فعلها قبل الدفن إجماعاً، وبعده من غير كراهة عند أكثر العلماء للعموم، بل قال شيخ: إنها أصل بعد الدفن^(٤)، وبشهاد له قول الصادق عليه السلام: « التعزية لأهل المصيبة بعد ما يدفن »^(٥)، ولاشتغالهم بميتهم قبله، ولأن الجرع يكثُر بعده، لأنه وقت لفارقة، وتستحب تعزية جميع أهل المصيبة، كبيرهم وصغيرهم، ويتأكد من ضعف عن تحمل المصيبة، ولا فرق بين الرجل والمرأة لقوله عليه السلام: « من عزى ثكلى كسى برداً في الجنة »^(٦)، لكن يكره لفرحل تعزية المرأة الشابة خوفاً من العتة.

(١) الذكرى: ٦٨، ويومع للشرائع: ٥٥، والمهذب: ١: ٦٤.

(٢) الكافي: ٣: ٢٠٥، حديث ١٢، سنن ابن ماجه: ١: ٥١١، حديث ١٦٠٢، سنن الترمذي: ٢: ٢٦٨، حديث ١٠٧٩.

(٣) ثواب الأعمال: ٢٣٥، حديث ١.

(٤) الخلاف: ١: ١٧٠، مسألة ٩١، كتاب الجنائز.

(٥) الكافي: ٣: ٢٠٤، حديث ٢.

(٦) مسكن القواد: ١١٦، سنن الترمذي: ٢: ٢٦٩، حديث ١٠٨٢.

وأنظّاهر أنّه لا حدّ للتّعزية بعدم الصّفر بقاطع في التوقيت، ونقل الصّدوق عن الباقر عليه السّلام. «أنّه يصنع لميت مأتم ثلاثة أيّام» (١) لا يقتضي التحديد بها في التعزية، نعم لو أدت إلى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى.

ويستحبّ صنع لطعام لأهل الميت وبعثه اليهم إجماعاً إعانة لهم، وجبراً لقلوبهم، ولا امر النبي صلى الله عليه وآله وطمة عليها السلام ان تأتي أساء بست عميس، عند قتل جعفر بن أبي طالب، وأن تصنع هم طعاماً ثلاثة أيّام (٢).

ويكره الأكل عندهم لقول الصادق عليه السلام: «إنّه من عمل الحاهليّة» (٣)، وهو يشتم الكراهية بالجلوس عندهم للتّعزية يومين وثلاثة أيّام، كما احتاره الشّخ في البسوط (٤)، وتعلّق فيه الإجماع، وأنكره ابن إدريس (٥)، ويمكن أن يقال: إن الأمر بمعلّ التأمّن ثلاثة أيّام يقتضي عدم الكراهية، لأن المراد به اجتماع النساء في المصيبة، كما دلت عليه كلام أهل النّه.

وليس في التعزية شيء موطّف، بل أقلّه أن يرى المعزّي صاحب المصيبة، وهو المراد من قول المصنّف: «وأقلّها رؤية» وليقل ما روي عن الصادق عليه السلام أنّه قال في معزية قوم: «حبر الله وهكم، وأحسن عزاءكم، ورحم متوفاكم» (٦)، وهذا في غير تعزية بذمي، فيقول في تعزيتة لقريبه لكافر إن قلنا بل الجواز: أحلف الله عليك، ولا نقص عددك، قاصداً به كثرة بعزية، وبقرية المسلم: وعصر لبيتك، وفي عكسه: أعظم الله أحرك، وأحلف عميك أي: كان الله حليمة عليك. وفي المنتهي لا يجوز تعزية الكفار والمجانين للحق (٧).

(١) الفقيه ١١٦: ١ حديث ٥٤٥.

(٢) الكافي ٢١٧: ٣ حديث ٤١، الفقيه ١١٦: ١ حديث ٥٤٩.

(٣) الفقيه ١١٦: ١ حديث ٥٤٨.

(٤) البسوط ١٨٩: ١.

(٥) السرائر ٣٤.

(٦) الفقيه ١١٠: ١ حديث ٥٠٦.

(٧) النّهي ١٥٠: ١.

الفصل الخامس: في اللواحق

راكب البحر مع تعذر البريقل أو يوضع في وعاء بعد غسله والصلاة عليه ثم يلقى في البحر.
ولا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم إلا الدمية الحامل من مسلم، ويستدبر بها القبلة.

قوله: (الفصل الخامس: في اللواحق).

والمراد بها متعمات ما سبق.

قوله: (راكب البحر مع تعذر البريقل، أو يوضع في وعاء بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه، ثم يلقى في البحر).

المراد بالسعد ما يشق معه الوصول إلى الترعة، ولو رجي بعد زمان قصير لا يمسد فيه الميت، عفي وجوب القبر وحواز المدرة إلى اللقاء في البحر تزد، وينبغي أن يراد بالبحر ما يعم الأهار العظيمة كاس.

ومتى تحقق تعذر البريقل المكلف بين ربه شيء ثقيل كحجر في رجليه، كما ورد في الحديث (١)، والظاهر أنه يجوز في غيرهما، ثم يلقى في الماء مستقبلاً كما يدفن في التربة، وبين أن يجعل في إناء ثقيل كالحدية (٢)، سخر عن الصادق عليه السلام (٣)، لأن القصد هو الذي يبقى على وجه الماء، لعدم صدق اسم الدفن عليه. ويجب الاستقبال حين لقائه، كما سبق، وهذا كله بعد نفسه، وتكفينه، وتحنيطه، والصلاة عليه، كما هو معلوم، ولا يحى أن الوعاء وآلة التثقيب من أصل التركة لأنهما من جهة مؤن التجهر.

قوله: (ولا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم إلا الدمية الحامل من مسلم

ويستدبر بها القبلة).

(١) الفقيه ٩٦: ١ حديث ٤٤١، التهذيب ٣٣٩: ١ حديث ٩٩٥، الاستبصار ٢: ١ حديث ٧٦١.

(٢) للناية: الخب، الصحيح ٤٦: ١ مادة (ح).

(٣) الكافي ٢: ١٣٣ حديث ١، الفقيه ٩٦: ١ حديث ١١١، التهذيب ٣٣٩: ١ حديث ٩٩٥، الاستبصار

ويكره فرش القبر بالساج بغير ضرورة،

لا يجوز أن يدفن في مقبرة لمسلمين غيرهم من الكفار على اختلاف أنواعهم، كما لا يجوز تغسيلهم وتكفينهم وغيرهما من الأحكام السالفة، وكذا أطفالهم بإجماع العلماء، ويجب في مواراة الكافر لدفع نأدي لمسلمين بحيفته، أن لا يقصد به الذن.

ويستثنى من ذلك «تسمية الخامل من مسلم بنكاح بأن يُسلم عليها، أو يعتقد عليها، أما مطلقاً أو متعة على اختلاف الرأيين، أو بملك اليمين، أو شبهة، وكذا المحرّبة لو أسلم عليها أو وطنها بشبهة، فإنه يجب دفن في مقبرة المسلمين لحرمة الولد، إذ لو سقط لوجب دفنه، فلا تسقط حرمة في خوف أمه، ولقول الرضا عليه السلام في الامة الكتابية تحمل من المسلم ثم تموت مع ولدها. «يدفن معها» (١)، والأصل في الدفن الحقيقة شرعاً، فلا يرد طعن صاحب المعيار (٢)، بالاعتلال دلالة فيها.

ويجب أن يستند بوجه القبة على حابها الأيسر ليكون وجه الخمين إلى القبلة على حابه الأيمن، لأن وجهه إلى ظهرها وهو المقصود بالتدفن، قال في التذكرة: وهو وفاق (٣).

وهل يجب ذلك في الكفرة لعامل من زنى المسلم؟ ظاهر العبارة نعم، لأن الحمل من المسلم يمتنع اعتباراً بكونه ولداً نكحاً، ولهذا يحكم بتحريمه على الزاني إذا كان اثقاً، وفيه تردد لعدم إلحاق شرعاً، وقد سبق مثله في تغسيل ولد الزنى القفل، وكذا باقي الأحكام.

قوله: (ويكره فرش القبر بالساج بغير ضرورة).

الساج خشب معروف، ولا تختص الكراهية بهذا الخشب، بل يكره كلها أشبهه، ويحوز فعنه عند الضرورة كندوة الأرض، قاله الأصحاب، ولمكاتبة علي بن بلال ببلخواز (٤)، وإن كانت مقطوعة لا اعتصادها بعتوى الأصحاب، أما وضع الفرش والخدة ونحوها فلا نصّ عندنا فيه، والأعراس عنه هو الموافق لأحكام هذا الباب، أما إطباق

(١) التهذيب ١: ٣٣٤ حديث ٩٨٠

(٢) المعيار ١: ٢٩٢.

(٣) التذكرة ١: ٥٦١.

(٤) الكافي ٣: ١٩٧ حديث ٩، التهذيب ١: ٤٥٦ حديث ١٢٨٨.

وإهالة ذي الرحم، وتجسيص القبور وتجديدها،

اللمح بالساج ونحوه فلا بأس به.

قوله: (وتجسيص القبر).

أي: يكره ذلك، وحكى في التذكرة الاجماع على الكراهية^(١)، وقد روي عن الكاظم عليه السلام: « لا يصلح البناء على قبر، ولا الجلوس، ولا تجسيصه، ولا تطيينه »^(٢)، وحكى في الذكرى، عن الشيخ: أن المكروه تجسيصه بعد لاندراست لا ابتداء^(٣)، لما روي أن الكاظم عليه السلام مر بعض مواليه بتجسيص قبر ابنة له ماتت، وكتب اسمها على لوح وجعله في القبر^(٤)، وفيه جمع ظاهر، وفي المنتهى حل الأمر بالتجسيص في هذا الحديث على السجلين، وحكم بكراهة التجسيص مطلقاً والتطيين بعد اندراسها لا ابتداء^(٥)، وفي قول الشيخ قوة، خصوصاً إذا كان المراد به دوام تميره ليزر ويترحم عليه.

قوله: (وتجديدها).

أي: بعد اندراسها، فقد روي أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: « من حدد قراً، أو مثل مثلاً فقد خرج من الاسلام »^(٦)، وهو منبر على قصد مخالفة الشارع بهذا الفعل استحلالاً، أو على المبالغة في الرجز محازراً، أي: هو على حد ذلك.

وقد روي لحديث بلفظ (حدد) لواء مهملة، أي: سنم، ولواء المعجمة من اللحد، وهو لشق، فإن شق القبر ينخص التبخس المحرم، وروي جددت بلحيم وانتاء المثلثة وهو قريب من الشق، لأن الحدوث القبر، فيكون معنى جددت القبر جعله حدثاً لميت آخر، وهو يستلزم التبخس والتنزيل^(٧)، كما سبق.

(١) التذكرة ١: ٥٦.

(٢) التهذيب ١: ٤٦١ حديث ١٥٠٣، الاستبصار ١: ٢١٧ حديث ٧٦٧.

(٣) الذكرى: ٦٨، وأهلية: ٤٤.

(٤) الكافي ٣: ٢٠٢ حديث ٣، التهذيب ١: ٤٦١ حديث ١٥٠١، الاستبصار ١: ٢١٧ حديث ٧٦٨.

(٥) المنتهى ١: ٤٦٣.

(٦) الفقيه ١: ١٢٠ حديث ٥٧٩، التهذيب ١: ٤٥٩ حديث ١٤٩٧.

(٧) تهذيب ١: ٤٥٩ ديل حديث ١٤٩٧.

والمقام عندها ، والتظليل عليها ، ودفن ميتين في قبر واحد ، والنقل إلا الى أحد
المشاهد،

ولا يخفى أن كراهية التحصيص والتجديد فيها عدا قبور الأنبياء والأئمة
عليهم السلام، لإطباق التسف وسخف على فعل ذلك بها ولأن فيه تعظيماً لشعائر الله
عز وجل، ولعوات كثير من المقاصد النبوية بترك ذلك .
قوله : (والمقام عندها ولتظليل عليها) .

أي: يكره ذلك ، لما فيه من طهار السخط لقضاء الله ، والاشتغال عن مصالح
المعاد والمعاش، وطني أنه إذا تعلق بشيء من ذلك غرض صحيح كالإقامة عندها
لتلاوة القرآن، ودوام الاعتكاف، والاعراض عن زهرة الحياة الدنيا، والتظليل لدفع
أذى نحو الحذر والرد حين التلاوة لا يعد مكروهاً ولا يحصرني الآن تصريح به .

قوله : (ودفن ميتين في قبر)

أي: يكره ذلك اختياراً أم في حال الضرورة فلا بأس، وهذا إذا كان دفنها
استدعاءً، أما إذا دفن أحدهما، ثم أريد نبشه ودفن آخر فيه، فقد قال في المسوط :
يكره^(١)، ولأصح المنع، لسبق حق الأون وتحريم التبش، نعم لو كان الدفن في
أرج^(٢)، متسع حاز لا شفاء الأمريس، إذ لا يعد ذلك بشأ في العادة، وكرهه في
التذكرة^(٣) .

قوله : (والنقل إلا الى أحد المشاهد) .

أي: يكره نقل الميت عن بلد موته لمخافته التعجيل المأمور به، وعلى ذلك
إجماع العلماء، وهذا في غير مشاهد الأئمة عليهم السلام، فيستحب النقل إليها وعليه عمل
الإمامية من زمن الأئمة عليهم السلام الى زمننا فكان إجماعاً، قاله في التذكرة^(١) . ولو
كان هناك مقبرة بها قوم صالحون، أو شهداء استحب النقل إليها لتناله بركتهم وبركة

(١) المسوط ١، ١٨٧ .

(٢) الأرج نوع من الأبية فيه طول القوم ضبط ١٧٧-١٧٨ «لرج»

(٣) التذكرة ١، ٥٦ .

(٤) التذكرة ١، ٥٦ .

زيارتهم، قاله في الذكرى (١)، أمّا الشهيد والأولى دونه حيث قتل، لقوله صلى الله عليه وآله: « اذهبوا القتلى في مصارعهم » (٢).

ويستحب جمع الأقارب في مقبرة، لأنّ النبي صلى الله عليه وآله لما دفن عثمان بن مطعم قال: « أدفن إليه من مات من أهله » (٣)، ويقدم الأب، ثم من يليه في الفضل والذكر على الأئمة، ذكره في الذكرى (٤)، والنظائر أن المراد تقديمه إلى القبلة.

ولو دس الميت لم يحز نقله وإن كان إلى أشاهد لتحريم التبش: لا إطلاق تحريم التبش، قل في التذكرة: وسوغه بعض علمائنا (٥)، قال الشيخ: وقد وردت رواية بجواز نقله إلى بعض مشاهد الأئمة عليهم السلام ممساة مذاكرة (٦)، وحكى في الذكرى عن ابن حمزة كرهة الثقل، وعن ابن الجبير جواز (٧)، لإصلاح يراد بالمت، وما رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام: « من أن موسى عليه السلام استخرج عظام يوسف عليه السلام من شاطئ البحر وحمله إلى الشام » (٨)، قد يدل على لجواز، لأنّ لظاهر أنه عليه السلام ذكره مقررأ له، كحديث « ذكرني على كنّ حال حسن (٩) ».

ولأنّ غرض الشفاعة بالمحاورة ونيل البركة بعد الوفاة أمر مطلوب، كما ينته عليه ما روي: « أن موسى عليه السلام لما حضرته الوفاة سأل الله أن يديه من الأرض

(١) لذكرى. ٦٥.

(٢) دعائم الإسلام ١/ ٢٣٨، من ابن ماجة ١/ ٤٨٦ حديث ١٥١٦، من الترمذي ٣: ١٣١ باختلاف في الجميع.

(٣) الذكرى ٦٥.

(٤) لذكرى ٦٥.

(٥) لتذكرة ١/ ٥٦.

(٦) ليسوط ١: ١٨٧.

(٧) نقله في لذكرى ٦٥ وانظر الوصية: ٦٢.

(٨) العقيده ١/ ١٢٣ حديث ٥٩٤.

(٩) التهذيب ١/ ٢٧ حديث ٦٨.

والاستناد إلى القبر، والمشي عليه.

ويحرم نبش القبر، ونقل الميت بعد دفنه،

المقدسة (١)»، فعلى هذا القول يجوز التقل لا يخلو من قرب، لكن يشترط أن لا يبلغ الميت حالة يلزم من نقله هتكه ومثنته، بأن يصير متقطعاً ونحوه.

قوله: (والاستناد إلى القبر والمشي عليه).

أي: يكره كل مهمل، لأن حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً، ونقل ذلك في التذكرة عن علمائنا، وأكثر أهل العلم (٢)، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لأن يحبس أحدكم على جمر فتحرق ثيابه، وتصل النار إلى بدنه أحب إلي من أن يجلس على قبر (٣)»، والمراد به الصلاة في الرجز.

ولا يسأل ذلك ما رواه الصدوق، عن الكاظم عليه السلام: «إذا دخلت المقابر فطأ القبور، فزككنا مؤمناً مستروحاً إلى ذلك، ومن كان منافقاً وحداله (٤)»، لإمكان أن يراد الدخول لأجل الزيارة.

قوله: (ويحرم نبش القبر).

تحريم النبش في جملة إجماعي، واستثنى مواضع:

أ: إذا صار الميت رميماً تماماً، ويختلف ذلك باختلاف الأهوية والترب، ومع الشك يرجع فيه إلى أهل الخبرة، فلوطن ذلك وظهر بقاؤه وحب طمته كما كان، ولا فرق في حوار النبش بعد صيرورته رميماً بين كون النبش لدفن غيره، أو لمصلحة أخرى، ولا بين كون ذلك في نلسية أو المملوكة للغير إذا أعارها لدفن، ومتى علم صيرورته رميماً لم يحرتصوره بصورة المقابر في الأرض المسيلة لأنه يمنع من التفجوم على الدفن فيه.

ب: إذا دفن في أرض معصوبة أو مشتركة ولم يأذن الشريك فإن للمالك

(١) صحيح البخاري ٢: ١١٣.

(٢) التذكرة ١: ٥٦.

(٣) صحيح مسلم ٢: ٦٦٦ حديث ٩٦، ومسنود أحمد. ٢: ٣١١-٣١٢، وصلى بن ماجه ١٩: ٩٩ حديث

١٥٦٦، وصلى البيهقي ٤: ٧٩.

(٤) الفقيه ١: ١١٥ حديث ٥٣٩.

قلعه لتحريم شغل مال الغير وإن أدى الى هتك الميت، كذا قال في الذكرى (١)، لأن حق
الآدمي مبني على الضيق، وهو واضح إذا أمكن نقله إلى موضع مباح، أما مع التعذر
ففيه نظر. ولا ريب أن الأفضل للمالك ترك القلع بعوض أو مجاناً.

ولو استعير للدفن جاز الزحج قل الطم لابعده، لأن التبش محرم، ولأن الدفن
مؤبد إلى أن يبلى الميت. ولو دفن الميت في أرض ثم بيعت، في المبسوط: أنه يجوز
للمشتري نقل الميت والأفضل تركه، لأنه لا دليل يمنع من ذلك (٢)، وهو يتم
إذا كانت منصوبة، كما نبه عليه المصنف.

ج: لو كفن في منصوب جاز نبشه لطب المالک، ولا يجب عليه أحد القيمة
عندنا، نعم يستحب، والفرق بأن تقوم الدفن غير ممكن بخلاف الثوب ضعيف، لأن
إحارة البقعة زماناً يعلم فيه بلى الميت ممكن، وذكر في الذكرى احتمال وهو أنه إذا أدى
النش إلى هتك الميت بظهور ما ينكره لم ينش لبقاء حرمة (٣)، ولهذا الاحتمال
وجه، ويجوز في الأرض المنصوبة ونحوها.

د: لو وقع في القبر ماله قيمة عادة جاز النش لأخذه، لانهي عن إصاعة المال،
ولو اتلع الميت مالا لغيره في حال حياته فهل يشق حرقه بعد الموت لأخذه؟ قولان:
أحدهما: لا، وهو مختار للخلاف لبقاء حرمة المسلم (٤).

والثاني: يشق لا يصلح الحق إلى مستحقه (٥).

واحتمل في الذكرى تقييده بعدم ضمان الوارث (٦)، فإن قلنا: لا يشق، أخذ
من تركته جزماً، وهذا بخلاف ما لو ابتلع ما بنفسه، ومتى بلى وانتمت المثلة حاز
التبش مطلقاً كما صرح به في التذكرة (٧).

(١) الذكرى: ٧٦.

(٢) المبسوط: ١: ١٨٨.

(٣) الذكرى: ٧٦.

(٤) الخلاف: ١: ١٧١ مسألة ٩١ كتاب الجنائز.

(٥) قاله العلامة في التذكرة: ١: ٥٦.

(٦) الذكرى: ٧٦.

(٧) التذكرة: ١: ٥٦.

وشقّ الرجل الثوب على غير الاب والاخ، ويشق بطن الميتة لاجراج الولد
الحى ثم يخطأ،

٥ : التبش للشهادة على عبه للأموال المترتبة على موته من اعتداد زوجته ، وقسمة تركته ، وحلول ديونه التي عبه ، وبراءة كفيله ونحو ذلك ، وهذا إنما يكون إذا لم يعلم تغير صورته بحيث لا يعرف .

و: لودفن بغير غسل، أو إن غير القصة لم يشش وفاقاً للشيخ^(١)، ويظهر من التذكرة القول ببشه^(٢)، وأولى بعدم التشش لودفن بغير كفن لحصول التراب بالدفن، وأولى منه لودفن بغير صلاة لإمكانها على القبر، وكذا لو كفن في حرير ونحوه بخلاف المنصوب لأن حق الله سبحانه وتعالى أوسع من حق الآدمي.

قوله: (وشق الرجل الثوب على غير الأب والأخ).

أي يحرم ذلك ، أما الأب والأخ فمحور له الشق عليهما ، وعلى ذلك فتوى
الأصحاب ، وفي بعض الأخبار ذكر الأم معها (٣) ، وتقييد المصنف للحكم بالرجل
يدل على أن المرأة ليست كذلك ، وفي النهاية للمصنف أنه يجوز لها ذلك على جميع
الأقارب (٤) ، قال في الذكرى : وفي تحرير إمام أبيه (٥) .

قوله: (ويشق بعض الميتة لإخراج الولد الحسي ، ثم يخطأ).

توصلاً إلى بقاء حياة الولد، فإن حرمة حياته أعظم من حرمة أمه الميتة، ولأمر
القصادق^(٦)، والكاظم^(٧) عيهما تسلام، وليكن ذلك من الجانب الأيسر، أسنده في
التذكيرة إلى علمائنا^(٨)، ولأنخبار خالية عنه، قال في الذكرى : ومن ثم أطلق في

(١) الخلاف ١، ١٧١ مسألة ٩٥ كتاب الجائر

(٢) المذكرة ١: ٥٦.

(۳) التَّحْلِيلُ ۸: ۳۲۵-حَدِثُ ۱۴۰۷

(٤) نهاية الأحكام ٢، ٢٩٠.

(*) الذكرى: ٧٣.

(۶) الکافی ۳، ۱۵۵، ۲۰۶، حلیۃ ۲، ۲۰۱، تنبیہ ۱، ۳۱۳، حلیۃ ۶، ۱۰۰۶.

(v) الکافی ۱: ۱۵۵، حدیث ۱، تهذیب ۱: ۱۳۱، حدیث ۱۰۰۴.

(A) ۱۰۷

ولو انعكس أدخلت القابلة يدها وقطعته وأخرجته.
والشهيد يدفن بشيابه، وينزع عنه لخدمته وإن أصابها الدم،

الخلاف (١).

ويجب أن يحاط بالموضع لحمة الميت، وه رواية عن ابن أبي عمير (٢)، موقوفة على ابن اذينة، فلذلك نفاها في المعتبر (٣) لعدم ضرورة، وكون المصير إلى البلى والأول أقوى، لأن الراويين من العظماء، ومثل ذلك لا يذلل عن غير توقيف، وكون حرمة الميت كحرمة الحي يرشد إليه، ولا يشترط في ذلك كون لولد بحيث يعيش عادة.
قوله: (ولو انعكس أدخلت لقابلة يدها وقطعته وأخرجته).

أي: لو مات ولد الحامل في بطنها وهي حية، أدخلت القابلة يدها وأخرجته، وذكر القابلة اعتباراً بالغالب، فإن غير مقابلة من النساء كالقابلة في الجواز، وتقطيعه إنما يجوز إذا تعذر إخراجه بدونه، والأصل في ذلك ما روي عن الصادق عليه السلام: «أن أمير المؤمنين عليه السلام قال في المرأة يموت في بطنها الولد فينحرف عليها: لا بأس أن يدخل الرجل يده فيقطعه ويخرجه، إذا لم يتفق له النساء (٤)»، ولضعف الرواية فإن الراوي لها وهب. عدل في المعتبر إلى وجوب لتوصل إلى إسقاطه ببعض العلاج، فإن تعذر فالأرفق في إخراجه، ثم الأرفق (٥)، وهذا لا ينافي الرواية، لأن الظاهر أن الأمر بالتقطيع فيها للحواف على الأم.

ويشترط العلم بحياة الجنين في المسألة الأولى، وموته في الثانية، فلو شك وجب القبر، ويتولى الأمرين النساء، ثم محارم نرحال، ثم لأجانب، ويقدم الزوج على غيره من الرجال المحارم.

قوله: (والشهيد يدفن بشيابه وينزع عنه الخفان وإن أصابهما الدم).
أما دفنه بشيابه فما أجمع عليه المسلمون، ولا فرق بين أن يصيب الدم أولاً،

(١) الذكرى، ٤٣ والخلاف: ١٧٠: ١٦٠ مسألة ٩٢ كتاب الخنازير.

(٢) التهذيب ٣٤٤: ١ حديث ١٠٠٧.

(٣) المعتبر ١: ٣٦٦.

(٤) الكافي ٣: ١٥٥، ٢٠٦ حديث ٣، قبل حديث ٢، التهذيب ١: ٣٤٤ حديث ١٠٠٨ ومهذبهم ترقى.

(٥) المعتبر ١: ٣٦٦.

سواء قتل بحديد أو غيره.

ومن الثياب السراويل فيدفن معه مطلقاً على الأصح، وكذا العمامة والقنصوة، وقال
للقيّد (١)، وابن الحنيد (٢): تنزع سراويل إلا أن يصيبه دم، وإطلاق الأمر بدفنه
بشبابه (٣) حجة لنا.

أما الخفان فيجب نزعهما، وكذا سائر الجلود والحديد، لأمر النبي صلى الله
عليه وآله في قتل أحد أن ينزع عنهم الجلود والحديد (٤)، لعدم دخولها في مستى الثياب
صرفاً، وجمع من الأصحاب على أنه إن أصاب شيئاً من ذلك الدم يدفن (٥)، ومستنده
رواية ريد بن علي عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام (٦) وهي ضعيفة فإن طريقها
رجال الزيدية.

قوله: (سواء قتل بحديد أو غيره)

من صدم أو لطم ونحو ذلك، وسواء قتل سلاح نفسه أو غيره، سواء كان
صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، حرّاً أو عبداً لإطلاق الأحبار، والحنب كبيره على
الأصح، وكذا الحائض والتفساء لخروجه عن التكليف، ومن ثم غير الشهيد لو كان
حنباً لا يفضل علمين، وقول ابن الحنيد (٧)، والمرصص (٨) بتعجيل الحنوب، لأن
الملائكة غسلت حنظلة من الراهب لأنه خرج حنباً (٩) ضعيف، لعدم دلالة على
الوجوب علينا، بل ولا على الخواتم

(١) القنعة: ١٢

(٢) حكاية العلامة في الحنوب: ٤٥.

(٣) الكافي ٣: ٢١٠، ٢١١، ٢١٢ حديث ١ و ٢ و ٥، الفقيه ١: ٩٦، ٩٧ حديث ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧.

(٤) من السجدة: ١١١.

(٥) مهمم العبد في القنعة ١٢، وابن حزم في النسيئة: ٥٤، وملازمي المراسم: ٤٥.

(٦) الكافي ٣: ٢١١، ٢١٢ حديث ٤، الفقيه ١: ٩٧ حديث ٤٤٩، التهذيب ١: ٣٣٢ حديث ٩٧٢.

(٧) حكاية المحقق في المحتصر: ٣١٠، والعلامة في المختصر: ٤٦.

(٨) قال في شرح انبساطه ونقله عنه المحقق في المحتصر: ٣١٠.

(٩) الفقيه ١: ٩٧ حديث ٤٤٨.

ومقطوع الرأس يبدأ في الغسل برأسه ثم ببدنه في كل غسلة، ويوضع مع البدن في الكفن بعد وضع القطن عن لرقبة والتعصيب، فإذا دُفِن تناول المثولي الرأس مع البدن، والمحروح بعد غسله تربط جراحاته بالقطن والتعصيب، والشهيد الصبي أو المحزون كالعاقل، وحمل ميتين على جنازة بدعة. ولا يترك المصوب على خشبة أكثر من ثلاثة أيام، ثم يُنزل ويدفن بعد تغسيله وتكفينه والصلاة عليه.

قوله : (ومقطوع الرأس يُبدأ في الغسل برأسه، ثم ببدنه في كل غسلة).

كعبه لوحوب لترتيب في الغسل، وبسرة الرأس لا تقتضي سقوطه.

قوله : (وشهيد الضبي، أو المحزون كالعاقل).

أي: الضبي كالبالغ، والمحزون كالعقل، لا يخلق لأحكام الشافعية، ولستد إصلاق الأحبار، وقد نعل قتل أطفال في بذرواحد، وقتل طعل الحسين عليه السلام بالطف، وم ينقن في شيء من ذلك ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠}

تتمة:

يجب الغسل على من مس ميتاً من الناس بعد برده بالموت وقبل
تطهيره بالغسل،

قوله: (تتمة: يجب الغسل على من مس ميتاً من الناس بعد برده
بالموت، وقبل تطهيره بالغسل).

لما كان وجوب غسل المس من لوازم تغسيل الميت غالباً، كان بيان أحكامه
كالمتنم لأحكام الأموات، والمقول بوجوب غسل المس هو المشهور بين الأصحاب،
وعليه دلت الأخبار، مثل خبر حرير، عن أبي عبد الله عليه السلام: «من غسل ميتاً
فليغتسل» قلت: فإن مته؟ قال: «فليغتسل»^(١) وخبر معاوية بن عمار عنه
عليه السلام: إذا مته وهو صخر قال: «لا غسل عليه، فإذا برد فعليه الغسل»، قلت:
البهائم والطير إذا مته، أعليه الغسل؟ قال: «لا، ليس هذا كالاتسان»^(٢) وفي معناه
خبر عماد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام^(٣)، وخبر عبد الله بن سنان، عن
الصادق عليه السلام: «يغتسل الذي غسل الميت، وإن غسل الميت إنسان بعد موته وهو
حار فليس عليه غسل، ولكن إذا مته، أوقفه وقد برد فعليه الغسل، ولا بأس أن يمته
بعد الغسل ويقبله»^(٤) وهذه كنهها وغيرها^(٥) دالة على الوجوب، وفي بعضها التصريح
بأن مته قبل البرد لا يوجب غسلًا^(٦)، وإن تغسله حينئذ جائز، والظاهر أن إطلاق
وجوب الغسل على الغامل خرج مخرج الحال، إذ لا بد له من مته غالباً، بخلاف
المرتضى^(٧) ضعيف.

(١) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ١، التهذيب ١: ١٠٨، حديث ٢٨٣، الاستبصار ١: ٩٩ حديث ٣٢١.

(٢) التهذيب ١: ٢٢٩ حديث ١٣٦٧.

(٣) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ٢، التهذيب ١: ٢٢٨ حديث ١٣٦٤.

(٤) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ٣، التهذيب ١: ١٠٨ حديث ٢٨١.

(٥) للمزيد راجع الوسائل ٢: ٩٢٧ باب ١ من أبواب غسل الميت.

(٦) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ٣، التهذيب ١: ١٠٨، ٢٢٩ حديث ١٣٦٧، ٢٨٤.

(٧) نقل قوله في المحرر ١: ٣٥١.

وكذا القطعة ذات العظم منه. ولو خلت من العظم أو كان الميت من غير الناس أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصة،

قوله : (وكذا القطعة ذات العظم منه) .

أي : من الميت من الناس، ومثله القطعة لمبادة من الحي مع العظم، لمرسلة أيوب ابن نوح، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال : « إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة، فإذا مته إنسان، فكأن ما كان فيه عظم فقد وجب غسل من مته الغسل، وإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه » (١) .

ونقل الشيخ الإجماع على ذلك (٢)، وتوقف في المعتبر لضعف الرواية بالارسال (٣)، وعدم تحقق الإجماع.

وجوابه : أن ضعفها تحبيرة الشهرة والإجماع يكفي فيه شهادة الواحد، وعند ابن الجنيدي يجب الغسل بمس القطعة من الحي ما بينه وبين ميتة (٤) .

قوله : (ولو خلت من العظم، أو كان الميت من غير الناس، أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصة) .

أما عدم وجوب الغسل في هذه المواضع لثلاثة هي الأحبار السابقة ما يدل عليه، وأما وجوب غسل اليد في القطعة الخالية من العظم فظاهر مع الرطوبة، لما سبق في أحكام التجاسات من نجاسة ميت آدمي، وبدونها عند المصنف لما سبق أيضاً من أن الميت يتنجس الملاقى له مطلقاً، إلا أنه سيأتي في كلامه عن قريب ما يخالف ذلك، وقد سبق أن المعتمد خلافه.

وأما ميتة غير آدمي مثاله نفس فان نجاسته بما تتعدى مع الرطوبة كما سبق أيضاً في كلام المصنف فلا بد من تقييدها هنا بالرطوبة، والأصح أيضاً أن الميت إنما ينجس بعد البرد، فلا يتنجس الملاقى له حينئذ مطلقاً بالأصل والاستصحاب، وعند المصنف أنه نجس وإن لم يبرد لأنه ميت. وظاهر عدم كلية الكبرى.

(١) الكافي ٣ : ٢١٢ حديث ٤ .

(٢) الخلاف ١ : ١٦٤ مسألة ٢٥ كتاب الجنائز .

(٣) المعتبر ١ : ٣٥٢ .

(٤) حكاية العلامة عنه في المختلف : ٢٨ .

ولا تشترط الرطوبة هنا.

والظاهر أن التجاسة هنا حكمية، فلو تمته بغير رطوبة ثم لمس رطباً لم ينجس.

قوله : (ولا تشترط الرطوبة هنا).

المشار إليه : (هنا) هو ما سبق من وجوب الغسل بمس الميت، وليس هو من متممات حكم هذه المسائل الثلاث بدليل السياق، فإن المطلوب بيان أحكام المس، وأيضاً فإن قوله : (والظاهر أن التجاسة هنا حكمية...) يقتضي عدم تعدد التجاسة مع اليبوسة، فلو كان المراد عدم اشتراط الرطوبة في المسائل الثلاث تدافعا.

والمراد أن وجوب الغسل بمس الميت المذكور لا تشترط فيه رطوبة واحد من المحل الملاقى وما يلاقيه من بدن الميت، إذ ليس الحكم مقصوراً على العضو الملاقى، بل هو شامل لجميع البدن، فلا وجه لاشتراط الرطوبة، لاستلزامه قصر الحكم على محلها، ولاطلاق الصوص، ووجوب الغسل بالمس من غير تشييد بالرطوبة، وإلى هذا المعنى ترشد عبارة المنتهى (١).

قوله : (والظاهر أن التجاسة هنا حكمية، فلو تمته بغير رطوبة ثم لمس رطباً لم ينجس).

المشار إليه : (هنا) قبل التأمل الصادق بمحتمل أن يكون بدن الماس، فيكون التقدير: والظاهر أن تجاسة بدن الماس حكمية، ومحتمل أن يكون بدن الميت فيكون التقدير: والظاهر أن تجاسة بدن الميت حكمية ويكون الثعرض إلى تحقيق تجاسة بكونها حكمية في هذا الباب لكونه من متممات أحكامه.

وقيل الخوض في بيان الأصح من الاحتمالين، لا بد من بيان معنى التجاسة الحكمية، وإن كان قد سبق لعلم بها عند بيان أقسام العيشة في أحكام التجاسات، وأقسامها ثلاثة:

الأول: ما يكون المحل الذي قامت به معها طاهراً لا ينحس الملاقى له ولو بالرطوبة، ويحتاج زوال حكمها إلى مقدرة الثنية لمزيلها.

الثاني: ما لا يكون له جرم ولا عين يشار إليهما، وينجس الملاقي له مع الرطوبة كالبول اليابس في الثوب.

الثالث: ما يقبل التطهير وهو بدن الميت. ويقابنها الميتة بالمعنى الثلاثة كما

سبق.

إذا تقرر هذا، فالذي فهمه الشارح ولد المصنف من العبارة هو الاحتمال الثاني (١)، وكذا العاضل السيد عميد الدين، وليس بجيد، أما أولاً: فلأن كون نجاسة الميت عينية أولاً، موضعه باب التجاسات. وقد تقدم حكمه هناك، والذي يجب أن يبحث عنه في باب المس هو نجاسة بدن الممس، وأما ثانياً: فنعدم صحة العبارة على تقدير إرادة أي معنى كان من معاني الحكمة.

أما الأول: فلأن القول بأن نجاسة بدن الميت كنجاسة بدن الجنب قول ضعيف عند الأصحاب، إذ هو قول المرتضى (٢)، وعليه يتحرج عدم وجوب غسل المس، وعلى هذا التقدير يلزم أن يكون مقابل بظاهر في كلام المصنف، هو أن نجاسة بدن الميت عينية خبيثة، وهو باطل عند المصنف، لأنه يرى أن نجاسة الميت عينية كما سبق في باب التجاسات ويختار وجوب غسل المس، فكيف يكون خلاف الظاهر عنده؟.

وكذا على تقدير إرادة الثالث، إذ يلزم على هذا التقدير أن يكون مقابل الظاهر كون نجاسة الميت كنجاسة الكلب والخنزير، وهو معوم لفساد، وأما المعنى الثاني فظاهر عدم إرادته وعدم مطابقته.

وأيضاً فلا يستقيم ما فرعه على كون النجاسة حكية من أنه لو مسه بغير رطوبة ثم لمس رطباً لم ينجس على شيء من التقديرات.

أما على الأول: فلأنه لا فرق في عدم تنجس الملاقي بين توسط الرطوبة وعدمها. وأما على الأخيرين: فلأن النجاسة لميتة أيضاً كذلك، فإن لامسها بغير

(١) إيضاح الفوائد ٦٦: ١.

(٢) نقله عن مصباحه فخر المحققين في إيضاح الفوائد ٦٦: ١، والمحقق في المعبر ١: ٣٤٨.

ولو مسح المأمور بتقديم غسله بعد قتله أو الشهيد لم يجب الغسل

رطوبة لا يتنجس الملاق له مطلقاً، فلا يكون ذلك مضرعاً على كون النجاسة حكمية. والعجب أن ولد المصنف في أول كلامه جعل القول بأن نجاسة الميت، حكمية، وظاهره أن المذكور في العبارة مختار لمقتضى (١)، وأنه اختار استحباب غسل المس، ثم حقق آخره أن نجاسته حكمية بالمعنى الثالث، ولم ينظر إلى أن مقابل الظاهر في العبارة ما هو، ومن القائل به.

وعند التأمل يظهر فساد، وأنه لا قائل به، فعل هذا أصح الاحتمالين هو الأول، فيكون معنى العبارة أن نجاسته حكمية حديثة، فلو مسح الميت بغير رطوبة ثم لمس رطباً لم يسجس لعدم المقتضى، إذ النجاسة لعينية لا تتعدى إلا مع الرطوبة، وهذا خلاف ما سبق منه في أحكام النجاسات، لكنه لمس ما ذكره في المنهى (٢).

والتحقيق: أن نجاسة الميت، إن قلنا أنها تتعدى ولو مع اليبوسة، كما ذكره المصنف سابقاً، فنحاسة الماس عينية بالنسبة إلى العضو الذي وقع به المس، حكمية بالنسبة إلى جميع البدن، فلا بد من غسل العضو، ثم الغسل.

وإن قلنا: إنها إنما تتعدى مع رطوبة - وهو الأصح - فمعها تثبت النجاستان، وبدونها تثبت نجاسة واحدة، وهي الشاملة لجميع البدن.

قوله: (ولو مسح المأمور بتقديم غسله بعد قتله، أو الشهيد لم يجب الغسل).

أما الأول: فلصدق الغسل فيه، والمس بعده لا يوجب غسلًا لقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن مسان: «ولا بأس منه بعد الغسل» (٣)، وقد سبق الكلام فيه.

ولما الثاني: فلأن في بعض الأخبار وجوب الغسل بمسه قبل أن يغسل (٤)،

(١) اختاره في المصالح كما نقله عنه في الخبر ١: ٣٥٩.

(٢) المنهى ١: ١٢٨.

(٣) الكافي ٣: ١٦١، حديث ٣، التهذيب ١: ١٠٨، حديث ٢٨٤، وفيها: (أن يمس).

(٤) الكافي ٣: ١٦١، حديث ١-٣، التهذيب ١: ١٠٨، ٤٢٨، حديث ٢٨٣ و ٢٨٤، ١٣٦٤-١٣٦٩.

بخلاف من يمم، ومن سبق موته قتله، ومن غسله كافر، ولو كمل غسل الرأس فمته قبل إكمال الغسل لم يجب الغسل، ولا فرق بين كون الميت مسلماً أو كافراً.

وفي بعضها وجوبه بسبب تفسيله (١)، وذلك يقتضي قصر الوجوب على ما س من يجب تفسيله، والمطلق من الأخبار يحمل على المقيد، ولأصالة البراءة وعدم تحقق ناقل.

قوله: (بخلاف من يمم، ومن سبق موته قتله، ومن غسله كافر).

لعدم حصول الغسل، إذ الإطلاق محمول على العمل المعتبر شرعاً حال الاختيار، وكذا من غسل فاسداً، ومن فقد في غسله أحد الخليطين، والميم عن إحدى الغسلات.

قوله: (ولو كمل غسل الرأس فمته قبل إكمال الغسل لم يجب الغسل).

لأن الطاهر أن وجوب الغسل تابع لمسه نجساً لذوران، وقد حكم بطهارة الرأس حينئذ، لأن النجاسة العينية لا تشترط في طهارة أجزاء محلها طهارة الساق، ونجاسة الميت وإن لم تكن عينية محضة إلا أنها عينية ببعض الوجوه، فإنها تتعدى مع الرطوبة، وأيضاً فقد صدق كمال الغسل بالاصابة إلى الرأس، ولأصالة البراءة من وجوب الغسل، ولا قاطع يقتضيه، ويمكن الوجوب لصدق نلت قبل الغسل ما في جره وللإستصحاب، وتبعية الغسل للمس حال استنجاسة غير معلوم، والدوران ضعيف، ولا ريب أن الوجوب أحوط.

قوله: (ولا فرق بين كون الميت مسلماً أو كافراً).

أي: في وجوب الغسل بمته لأن نجاسته أغلظ، ولصدق المس قبل الغسل، إذ المانع من تفسيله كفره. ويحتمل عدم لوجوب بمته لأن فهم: قبل تطهيره بالغسل إنما يتحقق في ميت يقبل التطهير، والأول أقوى، تمسكاً بمهموم للوافقة، ولا فرق في ذلك بين أن يغسل الكافر، أو لا.

واعلم أن المصنف لم يذكر تعيين محل لمس الذي يرم به الغسل من الحي

المقصد العاشر: في التيمم: وفصوله أربعة:

الأول: في مسوغاته: ويجمعها شيء واحد، وهو العجز عن استعمال الماء، وللعجز أسباب ثلاثة:

والميت، فإن المتس لبدن الميت إن كن بالظفر أو الشعر أو السن أو العظم للوضوح من الحي، هل يجب الغسل بجميع ذلك، أم لا؟.

فيه تردد، ينشأ من الشك في صدق اسم المتس على اللس بشيء منها وعدمه، ولعل المتس بالشعر لا يوجب شيئاً بخلاف الظفر والعظم، نظراً إلى المعهود في التسمية، وفي الس تردد.

ولو متس الحي شيئاً من هذه من الميت في وجوب الغسل تردّد، والظاهر الوجوب في العظم والظفر بخلاف الشعر، وفي الس تردد.

ولو انفصل أحدهما عن حي أو ميت قطع نفسي الوجوب في الشعر والظفر، وكذا في السن للشك في المقضي.

أما العظم المجرد، فقد ذهب شيوخنا الشهيد إلى وجوب الغسل بمسه لدوران الغسل معه وجوداً وعدمياً^(١)، ولم يفرق بين اتصاله وانفصاله، والفرق ظاهر، فإن متس الميت إنما يراد به متس بعض بدنه وهو صادق في العظم، ولا حاجة إلى الدوران، وأما بعد الانفصال فحديث القطعة^(٢) لا يتأوله، ولا يصدق متس الميت بمسه، نعم يمكن الاحتجاج باستصحاب الحكم بوجوب الغسل بمسه حال الاتصال إلى حال الانفصال، ولا يرد أن هذا إنما يتم في عظم الميت لانعدام القائل بالفرق.

قوله: (المقصد العاشر في التيمم:

وفصوله أربعة:

الأول: في مسوغاته: ويجمعها شيء واحد هو العجز عن استعمال الماء).

التيمم لغة: القصد^(٣)، وشرعاً: استعمال الصعيد وما في حكمه مشروطاً

(١) الذكرى: ٧٩.

(٢) الكافي ٣: ٢١٢ حديث ٤، التهذيب ١: ٢٩٩ حديث ١٣٦٩، الاستبصار ١: ١٠٠ حديث ٣٣٥.

(٣) الصحاح ٢: ٦٤٠ مادة (يمم).

الأول: عدم الماء، وبحب معه الطلب غلوة سهم في الحزنة، وسهمين في السهلة من الجهات الأربع إلا أن يعلم عدمه.

بأنسية لإباحة الصلاة، ولما كان العجز عن استعمال شيء صادقاً مع العجز عن تحصيل ذلك الشيء كان ما ذكره المصنف ضابطاً لجواز التيمم صحيحاً.
والمراد بالعجز: ما يحصل معه مشقة لا يتحمل مثلها عادة، أو تترتب عليه المؤاخذه شرعاً، كما في خوف عطش محترم، وزيارة النحاسة.

قوله: (الأول: عدم الماء، وبحب معه الطلب غلوة سهم في الحزنة، وسهمين في السهلة من الجهات الأربع، إلا أن يعلم عدمه).

عد من أسباب العجز عن استعمال الماء جملته وهو صحيح، لقوله تعالى: (فم تجدوا ماء فتيمموا) (١)، لكن قال: (وبحب معه لطلب)، فيرد عليه أن عدم الماء الذي به يتحقق العجز عن الاستعمال شرعاً إنما يكون بعد الطلب.

فان قيل: أراد بعدم الماء علم حضوره عدمه، مع عدم العلم بوجوده قريباً منه.
قدنا: هذا لا يصدق به لعدم المسوغ، فلا يعد من أسباب العجز، وقد كان الأولى: ويتحقق بالطلب الى آخره.

ولا ريب أن طلب الماء شرط لجواز التيمم، لطاهر قوله تعالى: (فم تجدوا ماء)، وعدم الوجدان إنما يكون بعد لطلب، ولما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «يطلب الماء في السفر إن كانت الخزانة فغلوة، وإن كانت السهلة فغلوتين» (٢)، ولاجماع لأصحاب.

ولو اوجب طلبه في رحله وأصحابه، وفي مقدار غلوة سهم، وهي مقدار رمية من الرامي المعتدل والآلة المعتدلة من الجهات الأربع، بحيث يستوعبها إن كانت الأرض حزنة أي: غير سهلة، لاشتغالها على نحو الأشجار والعمو والمهبط، وفي مقدار غلوتين كذلك إن كانت سهلة، ولو اختلف في ذلك توزع الحكم بحسبها، ولا يلزم طلبه مادام

(١) المائدة: ٦.

(٢) التهذيب ١: ٢٠٢ حديث ٥٨٦ باختلاف يسير الاستيعار ١: ١٦٥ حديث ٥٧١.

ولو أدخل بالطلب حتى ضاق الوقت تيمم وصلى، ولا إعادة وإن كان مخطئاً
إلا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيعيد،

في الوقت، خلافاً لصاحب المعتبر^(١)، تعويلاً على حسنة زراة، عن أحدهما عليهما
السلام^(٢).

والظاهر أن المراد بها تحديد زمان الطلب لا مقداره، لأن الطلب قبل الوقت
لا يجزئ لعدم توجه الخطاب حينئذ، إلا إذا بقي في مكانه ولم يتجدد له شك مع
معارضتها بغيرها^(٣).

ولو علم عدم الماء في بعض الجهات سقط الطلب فيه، أو مطلقاً فلا طلب
لانتفاء العائدة، وتحقق الشرط وهو عدم الماء، ولو علمه أو ظنه في الزائد على التصاب،
كخضرة وقرية وحب قصده قطعاً ولو بأجرة، لو حوت تحصيل شرط الواجب المطلق، إلا
مع المشقة الشديدة.

وتحوز الاستمارة في الطلب، وينبغي اشتراط عدالة النائب وبحسب لهما، لأن
إخبار العدل يشترطه، ومنى فاته سقط غرض مطلوب، كما في الخطاب والصائد، لم
يبعد القول بسقوط الطلب لضرورة، ويجب طلب التراب لو فقد، حيث يجب التيمم،
لأنه شرط المطلق.

قوله: (ولو أدخل بالطلب حتى ضاق الوقت تيمم وصلى، ولا إعادة
وإن كان مخطئاً، إلا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيعيد).

خالف الشيخ في ذلك، فحكم بأن من أدخل بالطلب وتيمم وصلى فتيممه
وصلاته باطلان للمخالفة^(٤)، ورده المصنف وغيره بتحتيم التيمم عند ضيق
الوقت^(٥)، وامتنال الأمور به يقتضي الإحزاء، أما لو كان تيممه مع السعة فكلام
الشيخ متجه.

(١) المعتبر: ١: ٣٩٣.

(٢) الكافي: ٣: ٣٣ حديث ٢، التهذيب: ١: ١٩٢ حديث ٥٥٥.

(٣) الكافي: ٣: ٦٤٠٣ حديث ٣، التهذيب: ١: ٢٠٢ حديث ٥٨٧، الاستبصار: ١: ١٦٥ حديث ٥٧٢.

(٤) النهاية: ٤٨.

(٥) المختلف: ٤٧، وانظر المعتبر: ١: ٣٩٣.

ولو حضرت أخرى جدد الطلب ما لم يحصل علم بعدم الطلب السابق.

واستعي من الأول ما لو وجد ماء في رحيه أو مع أصابعه الباذلين، فإنه يجب الإعادة لو رُود الخبر بذلك عن الصادق عليه السلام^(١)، وصنف سنده مدعوع بالشهرة، نته عليه في الذكرى^(٢)، وظاهر كلامه في المنتهى دعوى لاجماع على ذلك^(٣)، ولحق بذلك ما لو وجد الماء في المغلوات لأنه جعل مناه الإعادة وجدانه في عمل الطلب. والذي يقتضيه النظر أن ضيق الوقت إن كان موجباً للانتقال إلى طهارة الضرورة يجزئ مطلقاً ولا يجب الإعادة وإلا فلا، إلا أنه لا مسيل إلى رد الحديث المشهور ومخالفة أكثر الأصحاب، فعلى هذا لو كان للماء موحوداً عنده فأحل باستعماله حتى ضاق الوقت، فهل يتيمم ويؤذي، أم يتصهر به ويقضي؟ ظاهر إطلاق الشيخ بطلان التيمم^(٤)، والقلاة قبل الطلب للعائد يقتضي الثاني بطريق أولى، وكلام المصنف يقتضي الأول، وقد صرح به في المنتهى^(٥). والذي يقتضيه النظر استعمال الماء لاستثناء شرط التيمم، وهو عدم الوجدان، ولم يشتر أن فوات الأداء سبب لمع استعماله، ويترد ذلك فيما لو ضاق الوقت عن إزالة النجاسة وستر المورة وفعل شيء من الواجبات كقراءة التورة، وتسبيح الركوع، والتسجود والتشهد، ونحو ذلك، وإن كان بعض هذه الأمور قد يحذف بعضها في الحكم. ويقرب منه ما لو وهب الماء أو أرفقه في الوقت، أو دخل الوقت وهو متطهر فأحدث باختياره، نعم لو كان الماء بعيداً عنه بحيث لو سعى إليه لخرج الوقت فتيمم وصلى مع الضيق فلا إعادة عليه لعدم صدق الوجدان حينئذ. قوله: (ولو حضرت أخرى جدد الطلب ما لم يحصل علم بعدم الطلب السابق).

ولم يتجدد شك بعده لعدم فائدة الطلب حينئذ، والظاهر أن المراد بالعلم في

(١) الكافي ٦٥٠٣ حديث ١٠، التهذيب ١، ٢١٢ حديث ٦٦٦.

(٢) الذكرى ٢٢٠.

(٣) المنتهى ١، ١٣٨.

(٤) النهاية: ٤٨.

(٥) المنتهى ١، ١٣٨.

ولو علم قرب الماء منه وجب السعي إليه ما لم يخف ضرراً ، أو فوت الوقت ، وكذا يتيمم لو تنازع لوردون وعلم أنّ التوبة لا تصل إليه إلا بعد فوات الوقت.

هذا ونظائره للجرم المستفاد من العادات، وهل يكفي الظن القوي؟ لا يبعد الاكتفاء به، لأن مناط أكثر الشرعيات الظن، وقد يشهد لذلك تضاعيف كلام الأصحاب، مثل مسألة تنازع الواردين، ومثل قوله في الذكرى: ونحو الثيابة في الطلب لحصول الظن^(١)، وغير ذلك.

قوله: (ولو علم قرب الماء منه وجب السعي إليه ما لم يخف ضرراً، أو فوت الوقت).

المراد بالقرب: ما يُعد قريباً عبادة، بحيث لا يحصل بالسعي إليه مشقة كثيرة، وبكفي في خوف الصرر قول العارف، وشهادة القرائن، ولا فرق في خوف الصرر بين وبين غيره كما سيأتي.

أما خوف فوت الوقت، فالظاهر أنه لا يكفي فيه إخبار العارف لاشتعال الذقة بقيناً باستعمال الماء، فلا يسقط لشكك فيه إلا بيقين يعارضه، ولو أحل بالسعي حتى صاق الوقت فتيمم وصلى أتم قطعاً، والظاهر الاجراء لصدق الامثال.

قوله: (وكذا يتيمم لو تنازع الواردون وعلم أن التوبة لا تصل إليه إلا بعد فوات الوقت).

ظاهر العبارة أنه يتيمم لذلك مع التهمة ويصلي، وهو مشكل بساء على أن لعذر إذا كان مرجو الزوال إنما يجوز استيمم مع الضيق، والعلم بأن التوبة لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت - على تقدير حصوله - لا يقتضي عدم حواز حصول الماء بطريق آخر لا مكان حصوله ببيع، أو هبة، ونحو ذلك، وربما ظهر بطلان علمه الأول في ثاني الحال، وهذا أوجه، وقد نبه عليه في المنتهى^(٢).

(١) الذكرى: ٢٢.

(٢) المنتهى: ١: ١٣٧.

ولو صب الماء في الوقت تيمم وأعاد، ولو صبّه قبل الوقت لم يعد.

قوله: (ولو صب الماء في الوقت تيمم وأعاد، ولو صبّه قبل الوقت لم يعد).

أما للحكم الثاني: فظاهر لعدم توجه خطاب إليه حينئذ باستعمال الماء، فلم يكن معرضاً، ومثله ما لو وهبه، أو مرّ به فلم ينظر به، أو كان متطهراً فأحدث سواء علم أو ظن وجود غيره أم لا، وهل يفرق بين ما إذا وحيث الظهارة عليه لفائتة، أو مذورة، وبحود ذلك، أم لا؟ لا أعلم في ذلك تصريحاً.

ويمكن أن يقال: الوقت يتناول ما ذكره لأن كل صلاة واجبة تقتضي وقتاً لا أنه بعيد، لأن المتأخر من الوقت هو المصروب للصلاة، وهو وقت الأداء.

وأما للحكم الأول: فبأنه بعد دخول الوقت يجب فعل الصلاة بالطهارة المأثمة لأنه متمكن منها، فإذا تسلم وصلى بعد الإراقة لم يخرج عن العهدة، إذ لم يأت بالمأمور به على وجهه، فتجب الإعادة عند تمكن، وهو يتم إن لم يكن مأموراً بالتيمم والصلاة عند آخر الوقت، أما مع الأمر به فيتعين الإجزاء.

فان قيل: الإجزاء بالنسبة إلى الأمر بالتيمم، أما بالنسبة إلى الأمر بالطهارة المائية - وهو الأمر الأول - فلا، فيبقى في عهده.

قلنا: هذا يتم إن لم يكن التيمم بدلاً من الطهارة المائية، إذ لا يعقل وجوب البديل والمبديل منه معاً مع ثبوت البدلية، فإنه لا معنى لها حينئذ، ولانتقاضه بالإراقة في الوقت مع ظن وجود غيره ثم يظهر الخطأ، فإنه لا قضاء حينئذ، مع أن الدليل ينساق هنا، واحتارني التذكرة عدم القضاء (١)، وهو ظاهر اختيار المذكري (٢)، وفيه قوة، والإعادة أحوط.

وإذا قلنا بالإعادة فالواجب إعادة ما أراق الماء في وقتها، واحدة كانت أو متعددة. ويحتمل إعادة العصر أيضاً بالإراقة في وقت الاختصاص بالظهور لوجوبها عند الفراغ بغير فصل، وهو حينئذ مقطوع بطهارته.

(١) التذكرة ١: ٦٦٠.

(٢) الذكري: ١١١.

الثاني: الخوف على النفس أو المال

ولو ظنَّ عدم دخول الوقت بأراقه، ثم تبين الدخول فلا قضاء، وكذا عكسه وإن أتم، وإتيا بأثم ويجب القضاء إذا علم أو ظنَّ عدم غيره، فلو ظنَّ وجود ماء آخر فبتين العدم فلا شيء.

وفي حكم الأراقة مروره على نحو نهر، ونمكه من الشراء، وقبول الهبة، وحدثه لو كان متطهراً، أو جنابته عمداً إذا كان عنده ماء يكفيه للوضوء خاصة، وهبته الماء للطهارة، بخلاف الشرب فإنه يجوز على ما يأتي.

ولا تصح الهبة هنا لعدم قبول العين للثقل، ومثلها نحو البيع والصلح، وعلى القول بالاعادة يبعد هنا كل صلاة في هذا المله في وقتها، مع تمكنه من استعادته، لتوجه الخطاب باستعماله، ولظاهر أن الصرم كالصلاة في ذلك لا شرطه بالطهارة، ولم أحد به تصريحاً.

قوله: (الثاني: الخوف على النفس، أو المال).

لم يقيد النفس بكونها نفسه أو مطلقاً، وكذا المال، لكن طاهر قوله بعد: (أو عطش رفيقه...) أن المراد نفسه وماله، وقد كان الأولى له التعميم، لأن الخوف على مطلق النفس المحترمة، والمال المحترم سواء كان ذلك له أم لغيره.

والمراد بالمحترم: ما لم يهدر إتلافه، فالمرتد، والخنزير والكلب العقور لا يعد الخوف عليه عذراً في التيمم، والخوف عن البصع له ولغيره كالخوف على النفس بل أخرى، ومثله الخوف على العرض وإن لم يخف على البضع، والخوف على الصبي كالمراة، بل لو خيف على الذابة أمكن ذلك.

ولا فرق في الخوف بين أن يكون في طريقه حين ذهابه إلى الماء مثلاً، أو بعد مفارقه من لا يستقل بالدفع عنه، وخوف الحبس ظمناً عذراً ومنه المطالبة بحق هو عاجز عن أدائه، إما لعدم تمكنه من إثبات المعجز، أو لتغلب المطالب. ولو خاف القتل قصاصاً مع رجاء العقوب بالتأخير إما بالدية أو مجاناً فالظاهر أنه عذر لأن حفظ النفس مطلوب.

ولا فرق في المال بين القليل وكثير على الظاهر، لإطلاق الأمر باصلاحه،

من لص أو سبع أو عطش في الحال، أو توقعه في المال،

وعند تأمل ما قلناه يظهر قصور العبارة، لأن صاهاها حصر أقسام السبب الثاني بها ذكره.

قوله : (من لص أو سبع، أو عطش).

الجار متعلق بالخوف، فهو ظرف لعمى أي الخوف على نفسه أو مطلقاً من لص أو سبع أو عطش، وكذا الخوف على الطرف، وخوف على ماله أو مطلقاً من أحد الثلاثة كذلك، والخوف من التسبب على المال إذا أريد بالتسبب لا إطلاقاً في مثل إتلاف الخيون بعض آتته، أو إلقاء ما على ظهره من خوفه وخوف العطش أعم من الخوف على النفس، أو على شيء من الأطراف، أو خوف مرض يحدث أو يزيد، أو خوف خسارة يستمر من مزاولة أمور لتفتر، لأن ذلك كله ضرر، ولقول الصادق عليه السلام: « لا أمره أن يضر نفسه، فيعرض له لص أو سبع (١) ».

قوله : (في الحال أو توقعه في المال).

الحال والجور الأولين صفة لعطش، فهو ظرف مستقر ومتعلقه معدوف وحوماً، أي: أو عطش كائن في الحال، ويمكن ربطهما بالجميع، فإنه قد يتصور بتوجه المكلف إلى الماء علم اللص به، فيجمع اللصوص ويعرضون لهم بعد أيام، أو في موضع معروف جداً، أو تعسرفيه المدافعة، وبحوذلك، إلا أن تطبيق هذا في التسبب لا يخلو من تكلف.

ويجب في قوله : (أو توقعه) أن يقرأ بالرفع، لأنه معطوف على الخوف، أي: الخوف من العطش، أو من أحدهما في الحال، وتوقعه في المال، ولا يحى أن توقع العطش مآلاً ناخبار المعارف أو باستمادته من العادة، أو من فرائض الأحوال عذر في التيمم لأنه ضرر، وهو مضمي بالحديث (٢).

ولو كان عنده ماء ان حذر وحس، وهو محتاج إلى الشرب لم يحز شرب

(١) الكافي ٦٥: ٣ حديث ٨.

(٢) الكافي ٢٩٢: ٥ حديث ٢، انهقيه ٤٥: ٣ حديث ١٥٤، التهذيب ٦٦٤: ٧ حديث ٧٢٧، سنن ابن ماجه

٧٨٤: ٢ حديث ٢٣٤١، ٢٣٤١، مسند أحمد ١، ٣٩٣

أو عطش رفيقه، أو حيوان به حرمة، أو مرض أو شين سواء استند في معرفة ذلك إلى الوجدان أو قوون عارف وإن كان صيباً أو فاسقاً،

التجسس وادخار الطاهر للطهارة، لأن شرب التجسس حرام، وللطهارة المائية بدل، فيصار إليه لثبوت الحاجة، وقد صرح بذلك المصنف (١) وغيره (٢).

قوله: (أو عطش رفيقه).

هذا مستدرك، لأن ذكره عطش الحيوان الذي له حرمة يفني عنه، بل لو أريد بخوف العطش سابقاً ما يكون أهم من عطشه وعطش غيره مما له حرمة لأغنى عن الجميع.

قوله: (أو مرض أو شين، سواء استند في معرفة ذلك إلى الوجدان، أو قول عارف وإن كان صيباً أو فاسقاً).

خوف المرض المحذور للتيتم يتحقق بخوف محدوده، وكذا زيادته وبطء برئه، سواء اختص بعصا أو عثم جميع البدن، ولو تمكن من الاسخاخ واندفع به الخوف لم يجوز التيتم، ولو امتنع إلى عوض وحسب يده إذا كان معذوراً وإن كثر، ولو كان الضرر يسيراً كالصداع، ووجع الصرس.

وفي المتن: ولحمى الحارة (٣)، فعند المصنف لا يجوز التيتم، ونقله عن الشيخ وهو بعيد، لأن ذلك ضرر طاهر، وربما بلغ حدّاً يشق تحمله مشقة شديدة مع أنه لا يوثق في المرض بالوقوف على الحد اليسير، مع أن ضرر المذكورات أشد من ضرر الشين، وقد أطيعوا على جواز التيتم لخنوه، والذي يظهر من الذكرى جواز التيتم لذلك (٤)، وفيه قوة.

ولو كان الخوف جيباً ففيه إشكال ينشأ من انتفاء السبب المحذور، ومن أنه لا يأمن خلافاً في عقله وهو أشد ضرراً، وإليه ذهب في الذكرى (٥)، وفيه قوة.

(١) المتن ١: ١٣٥.

(٢) مهم: المحقق في المتن ١: ٣٦٨.

(٣) المتن ١: ١٣٦.

(٤) الذكرى: ٢٢.

(٥) الذكرى: ٢٢.

ولوتألم في الحال ولم يخش العاقبة تَوْضُحاً.

ولا فرق في ذلك بين متعمد الجنابة وعبره على لاصح لإطلاق التَّصَوُّص (١)، وإباحة التَّهْبِ، وفي الضرر.

واختار المفيد جماعة عدم جواز التيمم حينئذ وإن خاف على نفسه (٢)، والشيخ في النهاية جَوَّزَه عند خوف التلف، وأوجب الإعادة (٣)، والمستند أخبار لا دلالة فيها (٤)، مع معارضتها بأقوى منها، وأظهر دلالة، وقبولها التأويل.

وقد أطلق الأصحاب جواز التيمم خوف الشَّيْء، وهو: ما يعطي بَشَرَةَ الوجه وغيره من الخشونة المشوهة للخلقة، ورثاً بلمست تشقق الجلد وخروج الدَّم .

وينبغي تقييد المجوز بكونه فاحشاً، كما فعله في المنهى (٥)، لقلة ضرر ما سواه، ويرجع في خوف الضرر إلى الظن المستند من الوحدان، باعتبار العادة، أو العلامات، أو قول العارف الثقة، والأقرب إحدق عرائقة به إذا كان بحيث يركن إليه في مثل ذلك، ومنه الذمي إذا لم يتهم في أمر الدين ووطن صدقه، والصبي والمرأة كبيرهما، ولا يشترط التعدد كالخبر لحصول الظن بقول الواحد.

قوله: (ولوتألم في الحال ولم يخش لدقبة تَوْضُحاً).

لانتفاء الضرر عادة، ولا فرق في التألم بين كونه من حر أو برد أو قبح رائحة الماء كالكبريتي، أو لمرض في البدن ونحو ذلك، ولو كان الألم شديداً جداً لا يتحمل مثله في العادة فقد صرح في المنتهى، بجواز تيممه (٦) وهو قريب للضرر.

وهذا كله إذا لم يخش العاقبة، أي: لم يخف حدوث مرض أوزيادته، ولا فرق في ذلك بين الوضوء والغسل، وعليه يحمل ما روي أن الصادق عليه السلام اغتسل في ليلة باردة وهو شديد الوجع (٧)، وقول لمصنف: (تَوْضُحاً) خرج مخرج المثال.

(١) الفقيه ٥٦: ١ باب التيمم، التهذيب ١١٦: ١ حديث ٥٦٦-٥٦٨، الاستبصار ١: ١٦١ حديث ٥٥٧.

(٢) القنعة: ٨.

(٣) النهاية: ٤٦.

(٤) الكافي ٣: ٦٨ حديث ٢، ٣، الفقيه ٥٩: ١ حديث ٢١٩، الاستبصار ١: ١٦٢ حديث ٥٦١-٥٦٣.

(٥) للشَّيْء: ١: ١٣٥.

(٦) المصدر السابق.

(٧) التهذيب ١: ١٩٨ حديث ٥٧٥-٥٧٦، الاستبصار ١: ١٦٢ حديث ٥٦٣-٥٦٤.

الثالث: عدم الوصلة، بأن يكون في بثر ولا آلة معه. ولو وجد به ثمن وجب شراؤه، وإن زاد عن ثمن المثل أضعافاً كثيرة

ومتى خشي العاقبة لم يجز استعمال الماء لوجوب حفظ النفس، فإن استعمله حينئذ فني الإجزاء نظر أقربه العدم، لعدم الاتيان بالمأمورية، فيبقى في المهدة. قوله: (الثالث: عدم الوصلة بأن يكون في بثر ولا آلة معه).

لوقال: كأن يكون في بثر ولا آلة معه كان أولى، لأن ظاهر العبارة المحصر وليس بجيد، والمراد بالآلة نحو اللؤلؤ والحل، ولو كان معه ثياب يمكنه ربط بعضها بعض بحيث يصل إلى ماء البئر يصيرها ويخوضاً بماء يتصل منها وجب وإن نقصت قيمتها، لأنه متمكن، وكذا لو احتاج في ذلك إلى شق الثوب، وقد بته على ذلك في المنهى (١)، نعم لا بد من التقييد بعدم الحق الصريح بذلك.

قوله: (ولو وجد به ثمن وجب شراؤه وإن زاد عن ثمن المثل أضعافاً كثيرة).

لوجوب تحصيل شرط الوجب المطلق بحسب الإمكان، ولأمر أبي الحسن عليه السلام بشراء ماء الوضوء بألف درهم لمن يجدها (٢)، من غير تقييد بمساواة ثمن المثل.

وقال ابن الحنيد: لا يجب مع الزيادة لضرره ولجواز التيقن مع الخوف على المال (٣).

وجوابه: أن الفرض عدم الضرر بالشراء.

والفرق بين الخوف على المال وموضع النزاع بالنقص تارة، وبكون بدل العوض في الشراء مقدمة الواجب، بخلاف الخوف، لأن ذلك ضرر مقارن، ولما يلزم من الإهانة بنهب المال، بخلاف ما يذله المكلف باختياره.

ولولزم من الشراء الإجحاف بالمال وتلف مقدار عظيم منه لم يجب، وإن كان

(١) انتهى ١: ١٣٧.

(٢) الكافي ٣: ٧٤ حديث ١٧، الفقيه ١: ٢٣ حديث ٧١، التهذيب ١: ٤٠٦ حديث ١٢٧٦.

(٣) نقله عنه في المذكرة ١: ٦٠.

ما لم يضربه في الحال، فلا يجب وإن قصر عن ثمن المثل، ولو لم يجد الثمن فهو فاقده،

قادراً دفعاً للضرر، نص عليه في الذكرى (١) وغيره (٢).

والمراد بضمن المثل: ما يقتضيه الزمان ولمكان لا أجرة تحصيل الماء ونقه، لأنه متقوم بنفسه.

ولو بذل بشمس غير مجحف إلى أجل يفقر عليه عند الحلول فقد صرحوا بالوجوب، لأن له سبيلاً إلى تحصيل الماء. ويشكل بأن شغل الذمة بالدين الموجب للمدلة مع عدم الوثوق بالوفاء وقت الحصول، وتمريض نفسه لضرر المطالبة، وإمكان عروض الموت له مشغول الذمة ضرر عظيم، وجمع وجود السبيل إلى الماء، إذ المراد به ما لا صرف فيه. وفي حكمه الاقتراض للشراء. وتقدم البقرة على شراء ماء الطهارة، أما الذين فيه نظري عرف مما تقدم.

قوله: (ما لم يضربه في الحال، فلا يجب وإن قصر عن ثمن المثل).

المبادر من (الحال) هو الزمان الحاضر، ويسمى أن يراد به حاله، أي حال نفسه، فيجعل اللام عوضاً عن المضاف إليه ليعم الضرر الحاضر والمتوقع، باعتبار الاحتياج إلى المال المبذول للماء في مستقبل الزمن، حيث لا يتحدد مال عادة، فإنه لا يجب الشراء في الموصمين، لأننا صعد ترك استعمال الماء لحاجته في الشرب، ترك بذله أولاً، فيكون حينئذ موافقاً لما ذكره لمصنف في التذكرة (٣) وغيره (٤).

ولو وجد بعض الماء فالقول في شراء الباقي كما سبق، ولو أمكن الاكتساب لتحصيل ثمن الماء وجب، لأن الواجب المطلق يجب تحصيل شرطه بحسب المقدور. قوله: (ولو لم يجد الثمن فهو فاقده).

وكذا لو وجده ووجد الماء وأمتنع ماله من بذله بموض وغيره، ولا يجوز مكابرتة عليه لاتقاء الضرورة، بخلاف لتمامه في الجماعة.

(١) الذكرى: ٢٢.

(٢) البيان: ٣٣.

(٣) التذكرة: ١: ٦٣.

(٤) منهم: الشيلقي الذكرى: ٢٢.

وكما يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لو احتاج إليها. ولو وهب منه الماء أو أعير الدلو وجب القبول، بخلاف ما لو وهب الثمن أو الآلة.

قوله: (وكما يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لو احتاج إليها).

ولو دار الخلاف بين شرائها واستئجارها تخير، ولو تعذر الشراء وأمكن الاستئجار تعين، كل ذلك من باب المقدمة.

قوله: (ولو وهب منه الماء، أو أعير الدلو وجب القبول، بخلاف ما لو وهب الثمن أو الآلة).

لو بدل ماء الظهارة للفاقد وحسب عليه القبول لابشاء نحو ذلك عرفاً على المسامحة، وعدم ثبوت المنة فيه عادة، ولم يجز له التمسك لأنه قادر على استعمال الماء، ولو أعير الدلو فكذلك يجب القبول لمثل ما قلناه.

هذا إذا كان قادراً على التحصيل أو نحوه بأن كان عنده أو بذل له، ولو بدل له أحدهما وهو عاجز عن الآخر لم يجب لقبول لعدم العائدة. ومثله لو وجد أحدهما يباع وهو فاقد للآخر وما يقوم مقامه، فإنه لا يجب عليه الشراء، وهبة الكتاب مطلقة.

وهذا بخلاف ما لو بدل له ثمن الماء فإنه لا يجب القبول على الأصح، لأن هبة المال مما يمتن به في العادة، ونحصل به للنفوس غصاصة وامتنان، وذلك من أشد أنواع الضرر على نفوس الأحرار ولا أثر لقسوته في ذلك لعدم انضباط أحوال الناس، فربما عذب بعضهم القليل كثيراً، بل مناط الحكم كون الجنس مما يمتن به عادة، كما لا نفرق بين قلة الماء وكثرته في وجوب القبول اعتباراً بالجنس.

وقال الشيخ: يجب القبول في هبة الثمن لوجوب تحصيل الشرط (١).

قلنا: نمنع الوجوب هاهنا لما فيه من الضرر وكذا القول في هبة الآلة فتوى ودليلاً، ويجوز على قوله لشيخ الوجوب. هذا كله إذا كان البذل والمهبة على وجه التبرع، فلو نذر ذلك لمعين، أو لمن يندرج فيه المعين فوجوب القبول حينئذ متجه، ومتى قلنا بوجوب القبول فامتنع لم تصح مادام الماء باقياً في يد المالك المقيم على البذل.

ولو وجد بعض الماء وجب شراء الباقي ، فإن تعذر تيمم ولا يغسل بعض الأعضاء .

وغسل التنجاسة العينية عن الثوب والبدن أولى من الوضوء مع القصور عنها ،

قوله : (ولو وجد بعض الماء وجب شراء الباقي ، فإن تعذر تيمم ، ولا يغسل بعض الأعضاء) .

كما يجب على فاقد الماء تحصيله بشراء ونحوه ، كذا يجب على واجد البعض شراء الباقي لتوقف الواجب عليه ، ولأن ألباح الواجب واجبة ، فإن تعذر تيمم . ولا يغسل بعض الأعضاء عندنا لأن الطهارة لا يعقل تبعضها ، لأن المانع - وهو الحدث - أمر واحد لا يرتفع إلا بمجموع الطهارة ، ولا يستعمل البعض ويتيمم عن باقي الأفعال ، لانحصار الطهارة في الأقسام الثلاثة ، والملففة ليست أحدها ، وهذا بخلاف ما لو كان عليه طهارتان ، كما في غسل غير الحاية من الأغسال . فوجد من الماء ما يكفي إحداها ، فإنه يستعمله ، ويتيمم عن الأخرى .

قوله : (وغسل التنجاسة العينية عن البدن والثوب أولى من الوضوء مع القصور عنهما) .

كأنه احتراز بالعينية عن الحكمة ، إذ لا يعقل تقديم إزالتها على الوضوء والغسل ، وهو احتراز غير محتاج إليه لعدم توهم إرادتها ، ولأن مزيلها لا يقال له في عرفهم غسل مع أن للعينية إطلاقاً ، فربما أوهم معنى آخر .

ولا فرق بين البدن والثوب في تقديم غسل التنجاسة عنهما على الطهارة ، بشرط كون التنجاسة غير معفوعة ، والثوب متى يحتاج إلى لبسه في الصلاة ، إما لعدم الساتر ، أو لضرورة البرد ونحوه بنزعه ، وذكر الوضوء خرج المثل فان الغسل كذلك .

والمراد بالأولوية : استحقاق التقديم لا الأفضلية ، لشهادة الاستعمال كذلك كثيراً ، وما سيأتي من حكم المخالفة يعين ذلك ، وإنما وجب تقديم غسل التنجاسة حينئذ لأن الطهارة المائية لها بدل ، وإزالة التنجاسة لا بدل لها ، فجمع بين الواجبين ،

فإن خالف في الإجزاء نظر.

وحكى المصنف في ذلك الاجماع في تذكرة^(١).

فلو كان معه ثوب يمكنه لاستعاء عنه حال الصلاة ويحتاج الى لبسه في غيرها، ويحاف تعدي نجاسته إلى ما يقربه من ثياب وغيرها، فالظاهر تقديمه لمثل ما قلناه، ولم أجده تصريحاً، إلا أن إطلاق العبارة لا يابى.

ولا يحى أن محل التقديم مبد وجد م يتيم به، فلو فقدناه فالواجب تقديم الظهارة لانتهاء البدل حينئذ، واشترط الظهارة على كل حال، بخلاف إزالة النجاسة.

قوله: (فإن خالف فهي الإجزاء نظر).

يشأ من أنه مهى عن المأتي به لأنه مأمور بغسل النجاسة، والأمر بشيء يستلزم التهي عن صده، والتهي في العادة يدل على الفساد.

وفي المقدمة القائلة: بأن الأمر بالشئ يستلزم التهي عن صده على الإطلاق نظر، لأنه إنما يستلزم التهي عن صده العام، وهو مطلق الترك الذي هو التقيض عند أهل النظر، لا مطلق الأضداد الخاصة كما هو مقرر في الأصول، فلا يتم الدليل.

ولأن إزالة المانع أولى من تحصيل أحد لشرطين اللذين على لبس سعيته، كذا قيل وفيه نظر أيضاً، لأننا نقول بموجبه، لكن لا يلزم عدم إحراء المأتي به، وهو المطلوب بالاستدلال.

ومن أنه يظهر بماء مملوك مباح فبصح، كذا قيل وفيه نظر لمنع كنية الكبرى، والأصح عدم الإحراء لأنه عبارة عن لا تيان بالمأمور به على الوجه المأمور به، ولم يحصل لأن الفرض أنه مأمور بالتيمم لا بالظهارة بالماء، فيبقى في عهدة التكليف.

وكذا القول فيمن يخاف ضرراً بيناً باستعمال الماء إذا استعمله وأعرض عن التيمم، وهذا البيان يظهر شدة ضعف أحد وجهي النظر. وفي التذكرة هاهنا قال: في الاجزاء إشكال، أقرب ذلك إن حذر وجود الزبس في الوقت، وإلا فلا^(٢)، وهو حق إن أراد التجويز عادة، لا مطلق التجويز عقلاً، فهو كمن أراق الماء في الوقت.

(١) التذكرة ١: ٦٧.

(٢) التذكرة ١: ٦٤.

الفصل الثاني : فيما يتيمم به

ويشترط كونه أرضاً إما تراباً أو حجراً أو مدراً طاهراً،

قوله : (الفصل الثاني : فيما يتيمم به : ويشترط كونه أرضاً، إما تراباً، أو حجراً، أو مدراً طاهراً خالصاً).

أما اشتراط كون ما يتيمم به أرضاً، فنقوله تعالى : (فتيمموا صعيداً ^(١) ، ولقول الصادق عليه السلام : « إنا هو الماء والصعيد » ^(٢) وإنا للحصير، والصعيد هو وجه الأرض، على أحد التفسيرين ^(٣) ، فيتناول أحدهما أنواعه من برام ورحام وغيرها وكذا الحصى، نصر عليه في المنتهى ^(٤) .

ويؤيده قوله تعالى (فتصبيح صعيداً رطفاً) ^(٥) ، وعلى هذا فيجوز التيمم به احساراً، خلافاً للشيخ ^(٦) وجماعة ^(٧) ، حيث اشترطوا في استعماله فقد التراب والمدر - محرمة - قطع الطين اليابس، أو العلك الذي لا رمل فيه، قاله في القاموس ^(٨) .

ويشترط كونه طاهراً إجماعاً، لقوله تعالى : « فتيمموا صعيداً طيباً » ^(٩) . قال المفترون : معناه : الطاهر ^(١٠) ، ولقوله عليه السلام : « وتراها طهوراً » ^(١١) ولأن التمس لا يعقل كونه مطهراً.

(١) المائدة: ٦

(٢) التهذيب ١: ١٨٨ حديث ٥٤٠ ، الاستبصار ١: ١٥٥ حديث ٥٣٤ .

(٣) الصحيح ٢: ٢٩٨ «صعيد» ، مجمع البحرين ٣: ٥٨٥ «صعيد» .

(٤) المنتهى ١: ١٤١ .

(٥) الكهف: ٣٩

(٦) النهاية: ٤٩ .

(٧) منهم : سلافي المراسم : ٥٣ ، وابن ادريس في السرائر: ٢٦ ر بن حمزة في الوسيلة: ٦٤ .

(٨) القاموس (مدر) ٢: ١٣٦ .

(٩) النساء: ٤٣ ، المائدة: ٦ .

(١٠) منهم : الطبرسي في مجمع البيان ٢: ٥٢ .

(١١) الكافي ٣: ٦٦ حديث ٣ ، العقيه ١: ٦٠ حديث ٢٢٣ .

خالصاً مملوكاً أوفي حكمه، فلا يجوز التيمم بالمعادن ولا الرماد ولا النبات

قوله: (مملوكاً أوفي حكمه).

لامتناع التصرف في المنصوب شرعاً، فلا يصح التيمم به للتهي المتقضي للفساد، ويندرج في حكم المملوك المأذون فيه صريحاً وضمنياً الإذن في التصرف، وصحوى في الإذن في اللخو وبللوس، ونحو ذلك عمومياً وخصوصاً، ويشاهد الحال كالحصاري المملوكة حيث لا ضرر على المالك، ولم يتحقق فيه عبا، والمسبل، ومباح الأصل، والمستأجر مملوك المنفعة، وفي حكمه المستعان ويندرجان في المأذون فيه.

ولو حبس المكلف في مكان منصوب ولم يجد ماء مباحاً، أو لزم من استعماله إصرار بالمكان تيمم بنراه الظاهر وإن وجد غيره، لأن الإكراه أخرجه عن التهي، فصارت الأكوام مباحة لامتناع التكليف بما لا يطاق، إلا ما يلزم منه ضرر زائد على أصل الكون، ومن ثم جاز له أن يصلي، وينام، ويقوم.

وحق العير يتدارك بلزوم لأجرة محلاف الظهارة بماء المكان المنصوب، لأنه يتضمن إتلافاً غير مأذون فيه ولا تدعوا إليه ضرورة، نعم لو ربط في ماء منصوب وتلذر عليه الخروج، ولم يلزم من الاعتساف به زيادة إتلاف أمكن القول بالجواز ولم أظفر في ذلك بتصريح، لكن عبارة الذكرى^(١) تشعر بجواز التيمم بالمنصوب، حيث تجوز الصلاة.

قوله: (فلا يجوز التيمم بالمعادن كالكحل، والزرنيج، وثراب الحديد).

ونحو ذلك، لعدم وقوع اسم الأرض عليها.

قوله: (ولا الرماد).

سواء كان رماد الخشب أو الثراب لعدم تسميته أرضاً، ومثله النبات المنسحق

وغيره.

المنسحق كالأشنان والدقيق، ولا بالوحل، ولا النجس، ولا الممتزج بما منع منه مزجاً يسلبه إطلاق الاسم، ولا لمغصوب،
ويجوز بأرض السورة،

قوله : (ولا بالوحل).

وهو يتسكن الحياء وفتحها: الطين رقيق، نص عليه في القاموس (١)،
وأظاهر أن مطلق الطين لا يجوز التيمم به لفهوم قول الصادق عليه السلام: « إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيمم به » (٢)، وفي معناه صحيحة رفاعه عنه عليه السلام (٣)، وموثقة زرارة عن الباقر عليه السلام (٤)، نعم لو كانت لأرض مسئلة على وجه لا يبلغ اللل صيرورة التراب طيناً حار تيمم به،

قوله : (ولا الممتزج عما مع منه مزجاً يسلبه إطلاق الاسم).

كالمتزج بسحو الدقيق والأشنان لاسم الأرض عنه، ومقتضى عبارة الذكرى أنه إن كان المحيط بحيث يرى أو يمس به اسم لشراب لا يجوز التيمم به (٥)،
وعلى هذا لا يجوز التيمم بالشراب، والمدر المحلوط دلتس كثيراً بحيث يرى متميزاً، أما الغيل فلا بأس لمر الانفكاك عنه.

وفي المنتهى. ولو حنط التراب بما لا يعنى باليد كالشعر حار التيمم منه، لأن الشراب موحود فيه، وللمائيل لا يمنع من التصاق الشراب باليد فكان سائماً (٦) هذا كلامه، وكأنه يرى أنه إذا أمرّ يده على وجه يصل لشراب إلى جميع بطها حال الصرب أجزاء، وفيه تردد ينشأ من عدم تسمية الخليط تراباً.

قوله : (ويجوز بأرض التورة والجص).

المراد قبل إحراقهما لوقوع اسم الأرض عليهما، وعدم تناول المعدن لهما،

(١) القاموس ٦٤ : مادة (وحل).

(٢) الكافي ٦٧ : ٣ حديث ١، التهذيب ١ : ١٨٩ حديث ٥٤٣، الاستبصار ١ : ١٥٦ حديث ٥٣٩

(٣) التهذيب ١ : ١٨٩ حديث ٥٤٦، الاستبصار ١ : ١٥٦ حديث ٥٣٩

(٤) التهذيب ١ : ١٨٩ حديث ٥٤٥، الاستبصار ١ : ١٥٦ حديث ٥٣٨.

(٥) الذكرى : ٢١.

(٦) المنتهى ١ : ١٤٢.

والجص، وتراب القبر، والمستعمل، والأعفر، والأسود، والأبيض،
والأحمر، والبطحاء، وسحابة الخزف، والمشوي، والآجر، والحجر.

وبالجواز رواية عن أمير المؤمنين عليه السلام^(١)، ومع ابن إدريس من التيمم بهما
لكونهما معدناً^(٢)، وشرط الشيخ في النهاية في جوار التيمم بهما فقد التراب^(٣) وهما
صعيقان، أما بعد الاحراق فلا يجوز خلافاً لمرئضي^(٤) للاستحالة، فأنهما حينئذ
منزلة الرماد.

قوله: (وتراب القبر).

لأنه أرض، سواء تكبر النش أم لا، لأن الأصل الطهارة، نعم لو علم حصول
محاسة فيه لم يحزئ، ولا يضر اختلاف اللحم والعظم من دون غخالطة شيء من
التحسسات، إلا أن تعلم أن الميت نجس وبعض العامة منع مما عدم نشه تحالطه صديد
المنق والحومهم، وتوقعهما جهل محاله^(٥).

قوله: (والمستعمل).

إجماعاً منا لبقاء الاسم وعدم رفع الحدث، وهو بالمسوح به، والمنعاقط عن
عمل الصرب بنفسه أو بالنعص، أما مصروب عليه فليس بمستعمل إجماعاً، فانه كالماء
المعترف منه.

قوله: (والأعفر، والأسود، والأحمر، والأبيض، والبطحاء، وسحابة
الخبزف، والآجر، والحجر).

يجوز التيمم بجميع أنواع تراب لصدق اسم الصعيد عليها، والأعفر: هو الذي
لا يخلص بياضه بل تشوبه حمرة، والأحمر ومه - الارمي - الذي يشداوى به، والأبيض هو
الذي يؤكل سفهاً، والبطحاء مسيل واسع فيه دقاق الحصى، أو التراب اللين في مسيل
الماء، ويجوز التيمم بذلك كله لصدق اسم الأرض عليه.

(١) التهذيب ١: ١٨٧ حديث ٥٣٦

(٢) البرائ: ٢٦.

(٣) النهاية: ٤٩

(٤) قاله في المصباح، كما نقله عنه المحقق في الخبر ١: ٣٧٥.

(٥) المجموع ٢: ٢١٦، والمغني لابن قدامة ١: ٢٩٣

ويكره السبخ والرمل، ويستحب من لعوالي.
ولو فقد التراب تيّم بغبار ثوبه، أو عرف دابته، أو لبد السرج،

وأما سحاقة الخنزف والآحرفيى الجوار فيهما على عدم الخروج بالطح عن الأرض، وقد توقف فيه المصنف في المنهى ^(١) وضاهر كلام ابن الجنيّد خروجهما عن الأرض ^(٢)، فلا يجوز التيّم بها عنده، والأصحّ لجواز ومسح ما ادّعاء من الخروح، وسحاقة الحجر كالحجر.

قوله: (ويكره السبخ والرمل).

السبخة، بالتحريك والتسكين لأرضٍ لمتعة الشاشة ^(٣)، وفي جوار التيّم بها قولان: أشهرها الجواز ^(٤) لأنها أرض، ولو علاها ملح لم تحزى حتى يزيله، أما الرمل فيحذر عندنا على كراهية.

قوله: (ويستحب من العوالي).

لبعدها عن التحاسة، ويكره من المهاط عبد علمائنا أجمع، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا وصوة من موطأ» ^(٥) قال الترمذي: يعني ما تقرأ عليه برحلك، ذكره في المنتهى ^(٦).

قوله: (ولو فقد التراب تيّم بغبار ثوبه، أو عرف دابته، أو لبد السرج).

إذا فقد التراب وما في معناه تيّم بغبار أحد اثلاثة بأن يمسسه حتى يعلوه الغبار، إلا أن يتلاشى بالمعض فيضرب عليه، ف لا غبار عليه لا يحزى التيّم عليه، ولينخير ^(٧) كثرها غباراً إن لم يمكن جمع ما فيها، وذكر اثلاثة لكونها مطلقة لا للحصر،

(١) المنتهى ١، ١٤١.

(٢) نقله عنه في المختلف: ٤٨.

(٣) القاموس المحيط (سبخ) ١٩: ٢٦١.

(٤) نسب للمحقق في العترة ٣٧٤: ١ كراهية التيّم بالسبخة من علمائنا، عدا ابن الجنيّد حيث قال يعلم الجواز. وكذلك فعل العلامة في المختلف: ٤٨.

(٥) الكافي ٣، ٦٢ حديث ٥، تهذيب ١، ١٨٦: ١ حديث ٥٣٧.

(٦) المنهى ١، ١٤١.

(٧) في نسخة «و» وليتحد.

ولولم يجد إلا الوحل تيمم به.

ولولم يجد إلا الثلج فإن تمكن من وضع يده عليه باعتماد حتى ينتقل من الماء ما يسمى به غاسلاً وجب وقدمه على التراب، وإلا تيمم به بعد فقد التراب.

فلو كان معه ساط عليه عبار تيمم به، لقول الصادق عليه السلام: «فإن كان في ثلج فلينفذ ليد مرجه فليشتم من غباره، أو شيء مغبر» (١).

والشيخ قدم غبار عرف الدابة والترح على الثوب (٢)، وابن إدريس عكس (٣)، وهما ضعيفان، إذ التيمم إما هو بالغبار ولا عبرة بمحله.

ويجب تحصيل التراب كالماء ولو بشيء، أو استنجاء، أو اتياب وبحود ذلك. قوله: (ولولم يجد إلا الوحل تيمم به).

إن أمكن تخفيف الوحل بوجه تعب، ولو بأن يصرب عليه ثم يدع يديه حتى يصف ما عليهما، وحسنه فيقدمه على الغبار لأنه تراب، ففركه على شيء ثم يصرب عليه، وإن تعذر ذلك لم يجر التيمم به إلا تعد فقد الغبار لقول الباقر والصادق عليهما السلام بعد ذكر التيمم بالعار: «فإن لم يجد إلا الطين» أنه يتيمم منه (٤).

قوله: (ولولم يجد إلا الثلج، فإن تمكن من وضع يديه عليه باعتماد حتى ينتقل من الماء ما يسمى به غاسلاً وجب، وقدمه على التراب).

لا إشكال في هذا الحكم، لأن المتمكن من الظهارة المائية لا يجرئه التيمم، ولقول الصادق عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم وقد سأله عن الرجل يحسب في السفر ولا يجد إلا لثلج، قال: «يغتسل بالثلج، أو بماء النهر» (٥) ولو تمكن من إداته بالإسخان أو تكسيره فكذلك.

قوله: (وإلا تيمم به بعد فقد التراب).

المراد فقد التراب وما في معناه من حجر ورمل، وكذا الغبار والوحل، ومعنى

(١) التهذيب ١: ١٨٩ حديث ٥٤٦، الاستبصار ١: ١٥٦ حديث ٥٣٩.

(٢) النهاية، ٤٩.

(٣) السرائر: ٢٦.

(٤) التهذيب ١: ١٨٩ حديث ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٥٩.

(٥) التهذيب ١: ١٩١ حديث ٥٥٠.

العبارة أنه إذا لم يتمكن من وضع يديه على الثلج حتى يتقل من الماء ما يسمى به غاسلاً تيمم به، وانتميم في عبارته يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يمسح وجهه وجميع أعضاء أعضائه، أو الغسل به ويكون إطلاق التيمم عليه مجازاً، وهو مختار الشيخين (١)، وإليه ذهب في المختلف (٢) وغيره (٣).

والثاني: أن يمسح وجهه ويديه بعد وقته بعد الضرب، كما يظهر من المرتضى (٤)، وسائر (٥)، ومستند ذلك ما روه محمد بن مسلم في الصحيح، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحس في السفر فلا يجد إلا الثلج، أو ماء جامداً، قال: «هو بمنزلة لضرورة، يتيمم ولا يرى أن يعود إلى هذه الأرض التي توبق دينه» (٦)، والحديث يحتمل أمرين:

أحدهم: أن يراد بقوله عليه «سلام»: «هو بمنزلة لضرورة يتيمم» تيممه بالثلج، ويؤيد هذا قول النائل: فلا يجد إلا الثلج، أو ماء جامداً، وحسب فيكون التيمم به محتملاً لمسح أعضاء الطهارة به، محذور عن التيمم الحقيقي، للاشتراك في المسح، كما يحتمل مسح أعضاء التيمم به بعد الضرب عليه.

لثاني: أن يراد بقوله عليه السلام: «يتيمم»: التيمم بالتراب، على معنى أن السائل أراد أن الخشب لم يجد ما يغسل به إلا الثلج، أو ماء جامداً، ولم يرد أن التراب ليس بمحذور، ويؤيد هذا المعنى قوله عليه السلام: «هو بمنزلة لضرورة»، بل المتبادر إلى الفهم هو هذا المعنى، وعلى تقدير احتمال الحديث فلا دلالة فيه على التيمم بالثلج بحال سوى ما أراده المصنف تبعاً للشيخين وما يظهر من كلام المرتضى.

واحتج المصنف أيضاً بأن المتطهر يجب عليه مماسة أعضاء لظهوره بالماء وإجراؤه عنها، فإذا تعدى الثاني وحسب الأول، إذا يلزم من سقوط أحد الواجبين لعذر

(١) المهدي المقتضى: ٨، وانظومي في البوط: ١: ٣٩.

(٢) المختلف: ٤٩.

(٣) المنتهى: ١: ١٤٣، والتحرير: ١: ٢٢.

(٤) قاله في الصباح، كما نقله عنه السيد العاملي في معناه الكرامة: ١: ٣٦٦.

(٥) المراسم: ٥٣.

(٦) التهذيب: ١: ١٩١، حديث ٥٥٣، الامتصاص: ١: ١٥٨، حديث ٥٤٤.

ولولم يجبد ماء ولا تراباً طاهراً، فالأقوى سقوط الصلاة أداء وقضاء.

سقوط الآخر، وفيه نظر، لأنه إن أرد وجوب الماسة من حيث هي كذلك فممنوع، أو لكونها جزءاً من مفهوم الغسل الذي هو عبارة عن الماسة مع الجريان، فلم، لكن إنما يجب مع إمكان الجزء الآخر، لأن وجوبه إنما هو حال كونه جزءاً لا مطلقاً.

والأصح أنه إن لم يمكن استعمال الثلج في الوضوء والغسل بحيث يتحقق به الغسل المشتمل على الجريان، ولم يجبد شيئاً آخر يتيقن به فهو فاقد الطهورين، وهو مختار ابن إدريس (١).

قوله: (ولولم يجبد ماء ولا تراباً طاهراً فالأقوى سقوط الصلاة أداء وقضاء).

أي: لولم يجبد ماء طاهراً، ولا تراباً طاهراً، حذف من الأول دلالة الثاني عليه، فإن وجود التحس كعدمه، وكذا المشبه به، لأن المظهر لابد أن يكون طاهراً، وليس المراد ظاهر اللفظ، لأن سقوط الصلاة إنما يتحقق إذا قد المظهر بأنواعه من ماء وتراب، وغبار ووحل، وكأنه اعتمد على ما أسلفه آنفاً.

إذا عرفت ذلك، فسقوط الأداء هو طاهر مذهب أصحابنا، لأن الظهارة شرط للصلاة مطلقاً لقوله عليه السلام: « لا صلاة إلا بطهور » (٢) وقد تعذرت، فيسقط التكليف بها لامتناع التكليف بما ليس بمقدور، ويلزم من سقوط التكليف بالشرط سقوط المشروط، وإلا فإن في الاشتراط لزم تكليف ما لا يطاق، وإن انسي خرج المشروط مطلقاً عن كونه مشروطاً مطلقاً، وهو باطل.

أما سقوط القضاء فللأصحاب فيه قولان:

أحدهما - وهو الأصح، واختاره المصنف (٣) وجماعة (٤): السقوط لانتفاء مقتضي، فإن القضاء إنما يجب بأمر حديد ولم يثبت، ولأن الأداء لم يتحقق وجوبه، فلا يجب القضاء بطريق أول.

(١) المرائر، ٢٦.

(٢) الفقه ٢٢٠١ حديث ٦٧، التهذيب ٢: ١٤٠ حديث ٥٤٥.

(٣) التذكرة ١، ٣٣، المختلف: ١٤٩.

(٤) مهم: المحقق في الشرائع ١، ٤٩، ونظر المحققين في الإيضاح ٦٨٠١.

والثاني - واختاره شيخنا الشهيد^(١) : وجوب القضاء، وهو الظاهر من عبارة الشيخ في الميسوط^(٢) لقوله عليه السلام: «من أدته صلاة فريضة فليقضها كما فاتته»^(٣) وهو شامل لصورة النزاع لأن (من) من أدت العموم.

وأجاب عنه في المختلف بأن المراد من فاته صلاة يجب عليه أدائها فليقضها، إذ من لا يجب عليه الأداء لا يجب عليه القضاء كالقبي والمجنون^(٤). وفيه نظر، لأن القضاء قد يجب على من لا يجب عليه الأداء، كم في التائم وشارب المرقء على وجه، والمسافر في الصوم.

ويمكن استعادة اعتبار الوجوب عليه من قوله: (فريضة) لأن فعلاً بمعنى المفعول، أي مفروضة وهي الواحدة، ويبعد أن يرد وجوبها على غيره، بأن يكون التقدير من فاته صلاة مفروضة على غيره، لأن ذلك تخلاف الظاهر من حيث أن المصدر غيره، وأنه يحتاج إلى زيادة التقدير.

وقيل: يمكن أن يراد فريضة ما من شأنها أن تكون فريضة، فيشاول صورة النزاع.

قيل: وإن أمكن، إلا أن السابق إلى المهم هو ما قساه مع استغناؤه عن زيادة التقدير، وإمكان إرادته غير كافية وجوب نقصاء لا مكان العدم، والأصل براءة الذمة، وما حققناه يظهر ضعف ما ذكره المصنف آخر في المختلف معترضاً به على الجواب الذي حكيناه عنه سابقاً، من أن وجوب القضاء معلق على الموت مطلقاً، والتحصيل بوجوب الأداء لم يدل اللفظ عليه، وإخراج القبي والمجنون بدليل خاص^(٥).

(١) الذكرى. ٢٣.

(٢) الميسوط ٣١٠١.

(٣) لكافي ٣ ٤٣٥ حديث ٧، تهذيب ١٦٢٠٣ حديث ٣٥٠.

(٤) المختلف ٥٣.

(٥) المختلف ٥٣.

الفصل الثالث: في كیفیته:

وتجب فيه النية المشتملة على الاستباحة- دون رفع الحدث فيبطل معه- والتقرب، وإيقاعه لوجوبه أو ندمه

قوله: (الفصل الثالث: في كیفیته ويجب فيه النية المشتملة على الاستباحة دون رفع الحدث فيبطل معه، والتقرب وإيقاعه لوجوبه أو ندمه).

وحوب النية في التيمم بإجماع علماء الاسلام إلا من شذ^(١)، ويدل عليه مع ذلك ظاهر الآية^(٢) والحديث^(٣)، ولا ريب في اعتبار قصد الاستباحة لإمتناع حصولها بدون النية دون الرفع، فلو قصر عليه لم يصح إمتناع حصوله بالتيمم، وإلا لما بطل إلا به، والإجماع على أن التيمم إذا تمكس من استعمال الماء تطهر عن الحدث السابق. ومحتمل الصحة لاستلزامه الاستباحة، فبذلك تخل تحت النية، وهو ضعف. ولو ضمه الى الاستباحة لما وصحت النية، وظهر قوله في كتاب: (يبطل معه) عدم الصحة هه أيضاً.

وفي الذكرى: لو نوى رفع مانع من لفظة صبح وكان في معنى الاستباحة^(٤)، وهو عيب، فإن المانع هو الحدث، أي النجاسة معكبة التي إنما ترنفع بالوضوء أو الغسل، نعم يرتفع به المنع من الصلاة لحصول الإباحة به، وكأنه أراد بالمانع المنع. وأعجب منه قوله في البيان: لا رفع للحدث فيبطل، إلا أن يقصد به رفع ما مصى^(٥)، فإن العرض أنه غير دائم لحدث ليكون له حدث ماص وغيره، ولو فرضناه دائم الحدث لم يكن التيمم رافعاً لحدثه الماضي ولا غيره، وفي قواعده حاول كون التيمم رافعاً للحدث مطلقاً^(٦)، وهو غير واضح، وما يتن به ضعيف لا يحصل مطلوبه.

(١) مثل الاورامي والحسن بن صالح، انظر: انقي لايرقدمة ١: ٢٨٦.

(٢) الآية: ٦.

(٣) التهذيب ٤: ١٨٦ حديث ٥٦٩، أمالي الشيخ الطوسي ٢: ٢٣١.

(٤) الذكرى: ١٠٧.

(٥) البيان ٣٦.

(٦) القواعد والموائد ١: ٩٢.

مستدامة الحكم حتى يفرغ، ووضع اليدين على الأرض،

واعتبارية التقرب والحووب أو التذب طاهر كما في الوضوء والغسل، ويعتبر مع ذلك نية البدلية عن الوضوء أو الغسل على لأصح، لأن وقوعه بدلاً من الوضوء أو الغسل إنما يكون بالنية، لقوله عليه السلام: «وَبِهَا لِكُلِّ سِرٍّ مَا نَوَى» (١)، ويسقط اعتبار البدلية في مواضع نادرة:

الاول: التيمم للجائزة.

الثاني: التيمم للتوم لشروعيتهما مع وجود الماء، فلا يعقل فيهما معنى البدلية. الثالث: التيمم لخروج الجنب والحائض من المسحدين لعدم شرعية المائبة لو تمكن منها كما سبق. وهما شيء، وهو أنه حيث لم يعتبر البدلية في التيمم في هذه الموضع فلا دليل يدل على وجوب ضربة واحدة أو ضربتين لأن ماسط ذلك البدلية، إلا أن يقال: يماط الحكم هنا بالحدث، فإذا كان كسر ضربتين، وإلا فواحدة.

قوله: (مستدامة الحكم حتى يفرغ).

قد تقدم تفسير الاستدامة حكماً، ودليل اعتبارها، وذلك آت بها.

قوله: (وضع اليدين على الأرض).

أجمع الأصحاب على اعتبار الضرب في التيمم، والروايات مصرحة به، مثل قول النبي صلى الله عليه وآله لعقار لما تمعك شراب، وقد أجنب: «أعلا صنعت كذا»، ثم أهوى بيديه على الأرض، فوضعهما على الصعيد (٢)، وفي رواية زرارة عن الباقر عليه السلام: «فصرب يديه الأرض» (٣) وفي رواية ليث المرادي عن الصادق عليه السلام: «تصرب بكفك على الأرض» (٤) وغير ذلك من الأخبار (٥).

واختلاف الأخبار وعبارات الأصحاب في التعبير بالضرب والوضع يدل على أن المراد بهما واحد، فلا يشترط في حصول معنى الضرب كونه بدفع واعتماد كما هو

(١) صحيح البخاري ٢: ١، سنن أبي داود ٢: ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

(٢) الفقيه ٥٧: ١، حديث ٢١٢، السرائر: ٤٧٣.

(٣) الكافي ٣: ٦١، حديث أوليه: (بيده)، التهذيب ١: ٢٠٧، حديث ٦٠١، الاستبصار ١: ١٧٠، حديث ٥٩٠.

(٤) التهذيب ١: ٢٠٩، حديث ٦٠٨، الاستبصار ٢: ١٧١، حديث ٥٩٦.

(٥) راجع لكافي ٣: ٦١، باب صفة التيمم، التهذيب ١: ٢٠٧، باب صفة التيمم، الاستبصار ١: ١٧٠-١٧١.

ثم مسح الجبهة بها من القصاص الى طرف الأنف مستوعماً لها.

المتعارف، لكن يشترط مقدرة النية به، لأنه أَوَّلُ أفعال التيمم .

والمصنف أهمل ذكر المقارنة ههنا، وخير في غير هذا الكتاب بين مقارنتها للضرب وانتداء المسح^(١) . ويشكل بأنَّ الضرب أول الأفعال الواجبة، فتأخير النية تأخير لها عن أول العبادة . ولو وضع اليدين ثم سوى، فالظاهر عدم الاجزاء لعدم المقارنة للوضع حينئذ.

ويجب في الوضع كونه بطن اليدين - لأنه المهود - بغير حائل، ومع الضرورة يجزئ الضرب بالطهور، ويجب وضع اليدين معاً، فهو وضع واحدة ثم وضع الأخرى لم يجزئ لأن المفهوم من «أهوى يديه على الأرض» ثم و«اضرب بكفك» كونهما دفعة.

فوله: (ثم مسح الجبهة بهما من القصاص إلى طرف الأنف مستوعماً لها).

قد يشعر عطف مسح للجبهة عن ما قبله، (ثم) الدالة على الترتيب والتراخي، بأن فعل النية واستدامة حكمها سبق على المسح، وليس ثم شيء من أفعال التيمم يتصور مقارنتها له إلا الضرب، فيكون دالاً على ما قلناه، إلا أن فيه حفاءً وغموضاً، ومسح الجبهة من قصص الشرع في مقدم الرأس إلى طرف الأنف الأعلى، وهو الذي يلي آخر الحجة متمق على وجوبه بين لأصحاب، والأخبار الكثيرة دالة عليه، مثل قول الصادق عليه السلام في موثق ررارة: «ثم مسح بهما جبهته وكفيه مرة واحدة»^(٢).

ولا يجب استيعاب الوجه على المشهور، لدلالة الاخبار على مسح الجبهة، ونقل المرتضى في التاصرة إجماع الأصحاب عليه^(٣)، وقال علي بن بابويه: يجب مسح الوجه جميعه^(٤)، وبه روايات أكثرها ضعيفة الإسناد^(٥)، وقد أعرض عنها الأصحاب، نعم مسح الجبينين - وهما المحيطان بالجبهة - بتصلان بالصدغين - واجب، لوجوده في بعض

(١) التذكرة ١: ٣٣.

(٢) الكافي ٣: ٦١ حديث ١، التهذيب ١: ٣٠٧ حديث ٦٠٦، الاستبصار ١: ١٧٠ حديث ٥٩٠.

(٣) التاصرة (المراجع: تصفية) ٢٢٤٠.

(٤) الفتن: ٩.

(٥) التهذيب ١: ٣٠٧ حديث ٥٩٨ و ٥٠٠، الاستبصار ١: ١٧٠ حديث ٥٩١ و ٥٩٢.

ثم ظاهر الكف الأيمن من الزند إلى طرف الأصابع مستوعباً لها، ثم الأيسر كذلك،

الأخبار المتضمنة لتيمم البيان (١) والزيادة عبر لمناحية مقبولة، ولعدم مفصل محسوس بينهما وبين الجبهة.

وكذا الحاجين وفقاً للصدوق، وقد حكى به رواية (٢)، ولأنه لا بد من إدخال جزء من غير محل العرض من باب المقدمة فملاحظته يقرب من ذلك، وإن لم يكر عبه، ولا بعد إطلاق الجبهة في الأخبار على ذلك محملاً.

ويجب كون المسح بطن الكف، لا ضرورة، فإن في الذكرى: من نجاسة أو غيرها (٣)، فحينئذ يمسح بظهر ما بعد المسح بطنه، ويعتبر كونها معاً لظاهر الأخبار، ويجب أن يبدأ في المسح بالأعلى، فلونكس فالأقرب عدم الإحراء، صرح به جمع من المتأخرين (٤)، إتما للحمل على لوضوء، وهو بعيد، وإتما تبعاً لتيمم البيان، وفي الدلالة ضعف، إلا أن الاحتياط طريق البراءة.

ويجب استيعاب محل العرض، ويدل عبه قوله: (مستوعباً لها) أي: لسحبة بناءً على أن الواجب مسحها، ونصبه على المدل، فمراحل بحره لم يأت بالمأمورية على وجهه، فيجب تداركه وما بعده ما لم يطل الفصل فتعوت مبالاة.

قوله: (ثم ظاهر الكف الأيسر من زند إلى أطراف الأصابع مستوعباً، ثم الأيسر كذلك).

يجب في مسح اليمنى أن يكون بطن اليسرى، وكذا في اليسرى يجب مسحها بطن اليسرى إلا لضرورة، ولا يجب استيعاب اليدين من المرفقين، لدلالة النص

(١) التهذيب ٢١١: ١ حديث ٦١٣ و٦١٤، الاستبصار ١: ١٧ حديث ٥٩٣.

(٢) نفعي ١: ٥٧ حديث ٢١٢.

(٣) الذكرى: ١٠٩.

(٤) منهم: الشهيد في الذكرى: ١٠٩.

ولونكس استأنف على ما يحصل معه الترتيب.

عليه (١)، وفترى أكثر الأصحاب به (٢)، خلافاً لعلّي بن بابويه (٣)، والاستدلال كما سبق في الوجه، بل يجب المسح من الزند متّفاق الأصحاب. ويجب البدأة بالزند في المسح إلى رؤوس الأصابع في مسح اليدين جميعاً، وإدخال جزء من غير محلّ الفرض من باب المقلّمة.

ويجب تقديم اليحيى على اليسرى باحداً، ولتتمهم البيان، كما يجب تقديم الحبة على اليحيى، وهو مستعاد من العطف بثم في الموضمين. ولا يخفى أنّ استيعاب محلّ الفرص بالمسح واحد كما سبق في الحبة، والمشار إليه في قوله: (كذلك) هو قوله: (من الزند إلى أطراف الأصابع مستوعباً) أي ثم ظاهر الكف الأيسر من الزند إلى أطراف الأصابع مستوعباً.

ولا يجب في مسح الأعضاء المسح بجميع مطن الكف، للأصل، ولقول الباقر عليه السلام في قصة عثمان: «ثم مسح حبيبه بأصابعه» (٤) ولما دلّ عطف الأعمال من الضرب ومسح الحبة واليحيى واليسرى (ثم) على وجوب الترتيب واعتباره في التيمم عطف.

قوله: (ولونكس استأنف ما يحصل معه الترتيب).

أي: وجوباً وإن لم يتعمّد، لأنّه لم يأت بالمأمور به على وجهه وهو إجماع علمائنا، ويبقى تقييد لاكتفاء باستئناف ما يحصل معه الترتيب بعدم طول الزمان كثيراً بحيث يفوت المولاة، فإنّه حينئذ يجب الاستئناف من رأس.

وتجب المولاة أيضاً، وأسند في الذكرى إلى الأصحاب (٥)، وصرح به في

(١) الكافي ٤: ٦٦، التهذيب ١: ٢٠٧ باب صفة التيمم، الاستبصار ١: ١٧٠.

(٢) مهم، الشيخ في المبسوط ٣: ٣٣ واهية ٤٩، وإبراهيم الطوسي في الكافي في الفقه: ١٣٦، وابن البراج في التهذيب ١: ٤٧ وسلاوي المراسم: ٥٤.

(٣) للفتح: ٩.

(٤) الفقه ١: ٥٧ حديث ٢١٢.

(٥) الذكرى: ١٠٥.

ولو أخل ببعض الفرض أعاد عليه وعلى ما بعده.
ويستحب نفق اليدين بعد الضرب قبل المسح.

التذكرة (١)، وإن أهمله هنا، ومما يدل عليه العصف بالماء في قوله تعالى: (فامسحوا بوجوهكم) (٢) لدلائها على التعقيب في مسح الوجه، ويلزم مما عده ذلك لعدم القائل بالفصل، ولعمل النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام لوجوب التأمسي، وفي الدلالة شيء، والمرجع في ذلك هو الإجماع. والمرد بالمؤالة هنا هي المتابعة عرفاً لعدم تصور معنى آخر، نعم لا يصح الفصل اليسير الذي لا يحترى بصدق لنوالي عرفاً.
قوله: (ولو أخل ببعض الفرض أعاد عليه وعلى ما بعده).

إذ لم يأت بالمأمورية، ولا فرق بين كون لا حلال عمداً أو سهواً، إلا أنه يشترط عدم الإحلال بالمؤالة. ولو شك في الإحلال ببعض الأقدار، فإن كان قبل الفراغ لقي بالمشكوك فيه وبما بعده لعدم تحقق الإفتتاح، وإن كان بعد الفراغ لم يلتفت لعموم قول الصادق عليه السلام: «إذا حرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت فشككت ليس بشيء» (٣).

قوله: (ويستحب نفق اليدين بعد الضرب قبل المسح).

للاحسار الذاتية على أنه صلى الله عليه وآله بعض يديه بعد الضرب (١)، وكذا الأئمة عليهم السلام، ولأن فيه تحرراً من تشويه الخفة، وقال الشيخ: ينقضهما ويمسح إحداهما بالأخرى (٥)، واعتبر ابن الجنيد غلوق شرب باليدين لمسح به (٦)، وأخبار التفص حجة عليه، وكذا تحويز التيتم بإحضر، ولا دلالة في الآية، لأن القصيد وجه الأرض وهو شامل للعجر، فيمتنع أن يكون (من) في الآية للتبويض.

(١) التذكرة ١٤٠١.

(٢) النساء: ٣.

(٣) التهذيب ٢: ٣٥٢ حديث ١٤٥٩.

(٤) الكافي ٣: ٦١ حديث ١، تهذيب ١: ٢١١، ٢١٢ حديث ٦١٣، ٦١٤، الاستبصار ١: ١٧١ حديث

٥٩٣ والمزيد راجع الوسائل ٢: ٩٧٥ باب ١١ من أبواب التيتم.

(٥) المبسوط ١: ٣٣.

(٦) حكاه عنه في المختلف: ٥١.

ويجزئه في الوضوء ضربة واحدة، وفي الغسل ضربتان.

قوله: (ويجزئه في الوضوء ضربة واحدة، وفي الغسل ضربتان).

أي: إذا كان التيمم بدلاً من الوضوء أجزأ ضربة واحدة، وإذا كان بدلاً من الغسل لم يجزئ إلا ضربتان، وهذا هو المشهور بين الأصحاب خصوصاً المتأخرين، واجتاز المرتضى (١) وجماعة (٢) بضربة واحدة في الجميع، وأوجب علي بن بابويه ضربتين فيما (٣)، والأخبار مختلفة، في بعضها ضربة (٤)، وفي البعض الآخر ضربتان (٥)، فجمع الأصحاب بينها بتخصيص لضربة ببدل الوضوء، والضربتين ببدل الغسل، لأن المكس بعيد ومزحوج، فإن لأكثرى أصحاب الظهارة الكبرى، وربما أيده بما رواه زرارة في الصحيح عن بقر عليه السلام، قلت: كيف التيمم؟ قال: « هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الحساب تصرب بيدك مرتين ثم تنفضهما، نصفه للوجه، ومرة لسدين » (٦) « يأن نزل على تدمم الكلام عند قوله عليه السلام: « هو ضرب واحد للوضوء » فيكون عماء واحدة تصرب للوضوء.

والابتداء بقوله: « والغسل من الحساب ... » لبيان ل ضربتين في الغسل وعيه بعد وتكلف، وليس المراد بقوله: « تصرب بيدك مرتين » توالي الضرب، كما يشعره قوله: « ثم تنفضها ... » ، وكيف كان فالمذهب هو المشهور لأن فيه حملاً بين الأخبار، وباقي الأقوال تستمر صراح بعضها.

إذا تقرر هذا هل المشهور لا تكفي ضربة واحدة في بدل الغسل جزماً، أم في بدل الوضوء هل يجزئ ضربتان؟ ظاهر كلامهم في الجمع بين الأخبار أن الواجب ضربة فلا تشريع الثانية، نعم بطلان التيمم بها غير ظاهر لكن يأثم، ولعل تعبير المصنف بقوله: « ويجزئه في الوضوء ضربة » دون أن يقول: « وتجب ضربة » إلى غير ذلك من

(١) الناصريات (الجامع الفقهي) . ٢٢٤ .

(٢) حكاة العلامة في المختلف: ٥٠ من ابن الجنيه ونحو أبي منيل.

(٣) حكاة عنه في المختلف: ٥٠ .

(٤) الكافي ٣، ٦١ حديث ١، التهذيب ١، ٢٠٧ حديث ٦٠١ الاستبصار ١، ١٧٠ حديث ٥٩٠ .

(٥) التهذيب ١، ٢٠٩، ٢١٠ حديث ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ .

(٦) التهذيب ١، ٢١٠ حديث ٦١١، الاستبصار ١، ١٧٢ حديث ٥٩٩ .

ويتكرر التيمم لو اجتماع،

العبارة للاشعار بهذا المعنى .

قوله : (ويتكرر التيمم لو اجتماع) .

أي : الوضوء والغسل وذلك في غير الجسامة ، لأن المبدل منه القوي إذا كان متعدداً ، فالبدل الضعيف أولى بالتعدد ، وما روه عمار عن الصادق عليه السلام (١) ، وأبو بصير ، من أن تيمم بالمجنب والمخاض سواء (٢) لا يباي هذا الحكم ، لأن المراد سواء في الكيفية بالنظر إلى كون كل منهما بدلاً من لغس ، على أن التسوية لا تفيد العموم ، فعلى هذا يجب على المائص تيمم للغسل وآخر للوضوء ، وكذا أمشاه . ولو وجدت ماء لإحدى الطهارتين استعمته وتيممت عن الأخرى ، ولو كفى للغسل لم يجر صوره إلى الوضوء .

ولو اجتمع حدث الجسامة مع غيره من الأحداث الكبرى ، فنوى بالتيمم استباحة الصلاة من حدث الجسامة ، أو الدقة من غسلها ، فالظاهر أنه يجرى عن تيمم آخر ويباح له الدخول في الصلاة كما في لغسل ، وبصر من عبارته اعتبار التعرض إلى تعيين الحدث الآخر احتياطاً ، حتى أن التيمم بحاية إذا تفردت ، طاهر عبارته أن تيممها لا يجرى عن الحدث الأصغر إلا مع التعيين ، بل الأحداث لصغري إذا اجتمع بعضها مع بعض طاهر عبارته أنها كذلك ، وهو مشكل لأن الاستباحة من حدث يقتضي الاستباحة من غيره لأن المانع ولمع واحد ، وإلا لتعددت الطهارة ، أو لحاز تعددها كما سبق تحقيقه في باب الوضوء .

ولو نوى الاستباحة من غير حدث الجسامة إذا اجتمع مع غيره من الأحداث الكبرى ، فهل يجرى - على القول بأجزاء غسل عن غير الجسامة - عنه؟ يحتمل ذلك لأن التيمم كالغسل ، ولأن المانع وهو الحدث الذي يطلب رفعه لما كان أمراً واحداً فالمنع أمر واحد ، فحيث نوى الاستباحة من واحد من الأحداث وجب أن يحصل له ، فيزول المنع المترتب عليه وعن غيره لأنه واحد . ويحتمل العدم ، لأن التيمم طهارة ضعيفة ، مع انتفاء

(١) الفقيه ١ ٥٨ حديث ٢١٥ ، التهذيب ١ : ٢١٢ حديث ٦١٧

(٢) الكافي ٣ : ٦٥٠ حديث ١٠ ، التهذيب ١ : ٢١٢ حديث ٦١٦ .

ويسقط مسح المقطوع دون الباقي، ولا بد من نقل التراب، فلو تعرض لمهب الريح لم يكف،

النص على ذلك، وعدم تصريح لأصحابه، فيتمين الوقوف مع اليقين.

قوله: (ويسقط مسح المقطوع دون الباقي).

لأن وجوب المسح يرتبط بمحل معدوم لم تكليف ما لا يطاق، فلو قطعت اليد من تحت الرند سقط مسح ما قطع، ووجب مسح ما بقي، إذ «لا يسقط المسح بالمسور»^(١)، ولو قطعت من فوقه سقط مسح الجميع.

ولو قطعت من مفصل الرند، فهل يجب مسح ما بقي من المفصل أم لا، كما لو قطعت اليد من المرفق في الموضوع؟ نردد المصنف في المنهى^(٢) نظراً إلى أن الغاية هل تدخل، أم لا؟ ثم احتار التقوط كنز دل محل الفرس وهو الكف. ويرد عليه أن الرند إن كان غاية، وقتلنا. إن الغاية تدخل لم يزل محل تعرض كله بالقطع المذكور، بل يبقى منه شيء، ولا ريب أن مسحه أخوط.

ولو كان له إصبع زائدة أو كف أويدها كالموضوع، وحدث قسا بوجوب مسحها فلا يجرى الصرب والمسح بها، ومضى حصل لقطع فالظاهر أنه يمسح وجهه بالتراب. ويحتمل أن يصرب بما بقي من الذراع ويمسح به لأنه أقرب إلى الصرب باليدين، ولو بقي من الصرب شيء فلا إشكال.

قوله: (ولا بد من نقل التراب، فلو تعرض لمهب الريح لم يكف).

المراد سقله: كونه بحيث إذا أريد نفيه أمكن يمكن الصرب عليه، فلا يجوز التعرض لمهب الريح وإن كان فيه تراب لعدم إمكان الصرب عليه، والمتبادر من نقل التراب هنا أخذه محل يصرب بمسح به، كما هو مذهب بعض العامة^(٣)، وابن الجيّد^(٤) مناء والاجماع على خلافه، فلا يستقيم حمل العبارة إلا على ما ذكرناه، وفيه من

(١) حوالي التلوي ٥٨.١ حديث ٢٠٥.

(٢) المنهى ١٨١: ١.

(٣) المجموع ٢: ٢٣٥، الوجيز ١: ٢٦، فتح العزيز (بما مش المجموع) ٢: ٣١٩.

(٤) نقله في المختار: ٥٠.

ولو يعمه غيره مع القدرة لم يجز، ويجوز مع العجز.
ولو كان على وجهه تراب فردده بالمسح لم يجز، ولو نقله من سائر
أعضائه جاز.

التكليف ما لا يمتنع.

قوله : (ولو يعمه غيره مع القدرة لم يجز، ويجوز مع العجز).
أما الحكم الأول: فظاهر قوله تعالى: (فتيمموا) وفعل الغير لا يعد فعلاً حقيقة،
وقد سبق مثله في الوضوء والغسل.

وأما الحكم الثاني: فلو جوب التوصل إلى فعل الظهارة بحسب الممكن كما في
الظهارتين، فيحب حينئذ أن يضرب الصحيح بيدي العليل، ثم يمسح بهما إن أمكن،
لظاهر قوله عليه السلام: « قاتوا متربحاً استطعتم »^(١) ولو تعذر ذلك ضرب بيديه ومسح
بهما، وتولى العليل النية لقدرته عليهما، ولو تواتر كان أولى.
وحكى في الذكرى عن ابن الحنيد أنه قال: يضرب الصحيح بيديه، ثم
يضرب بهما يدي العليل، ثم قال: ولم نقف على مأخذ^(٢).

قوله : (ولو كان على وجهه تراب، فردده بالمسح لم يجز ولو نقله من سائر
الأعضاء جاز).

إنما لم يجز ترديد التراب على وجهه لأن ضرب واحب ولم يأت به، وأما جواز
نقله من سائر أعضائه فلا يستقيم على ظاهره، لما عرفت من وجوب الضرب في التيمم
عندنا، وإنما يتأتى ذلك على مذهب الشافعي^(٣) لذي يشترط لصحة التيمم نقل
التراب، فلا بد من حمل العبارة على نقل التراب من سائر أعضائه وجمعه في موضع
ليضرب عليه، وقد كان ينبغي حذف هذه العبارة لما فيها من الاحتياج إلى التكليف
البيد، وإيهام ظاهرها.

(١) صحيح البخاري ١١٧: ٧، صحيح مسلم ٩٧٥: ٢ حديث ١١٢ و ١٨٣٠ حديث ١٣٣٧، سنن
السلبي ١١١: ٥، سنن ابن ماجه ٣: ١ حديث ٢.

(٢) الذكرى: ١٠٩.

(٣) الوجيز ١: ٢١، فتح العزيز (بهاش المجموع) ٢: ٣١٨.

ولومتك وجهه في الترب لم يجز إلا مع العذر وينزع خاتمته

قوله : (ولومتك وجهه في التراب لم يجز إلا مع العذر).

لأن الصّرب باليدين والمسح بها واجب باتّفاقاً، والتّصوّر بذلك من طرقاً كثيرة، أمّا مع العذر فيحوز، إذ « لا يسقط الميسور بالمعسر » (١) فيقارن بالنية مسح جهته بمحل الصّرب، ومن لعدراً أن يكون باليد جراحة ونحوها، ومنه القطع كما سبق. وليست نجاسة اليدين - وإن تعذرت إزالتها - عدراً في الصّرب بالجبهة، بل ولا في الصّرب والمسح بظهر الكف، بل يتعين الصّرب والمسح بها تمتكاً بالاطلاق، لكن لو كانت نجاستهما متعلية أمكن كونها عدراً حيثئذ، لئلا يتنحس بها التراب فيضرب بالظهر، فإن عمت فبالجبهة، (م عبارة الذكري) : ولوربطت يد المكلف فهو عذر (٢).

ويحتمل في الموضعين كونه عاجزاً عن الطهارة فيؤخر الصلاة، كما لو صبر في الوضوء أو العمل عن عجزاً عادياً ولم يمكنه التيمم، ولو عمت النجاسة جميع الأعضاء فإن كانت متعلية فلا تيمم، ولو أمكن تجميعها فلا إشكال في الوجوب.

ولو كانت نجاسة محل الصّرب ياسة لا تتعلّى إلى التراب، ونجاسة محل المسح متعلية في صحة التيمم تردد من عدم التنصيص على مثله، ومن أنّ طهارة المحل شرط مع الإمكان لا مطلقاً، واعتبار عدم تتعلّي في محل الصّرب لئلا يخرج التراب بتعدي النجاسة إليه من كونه طيباً.

وظاهر عبارة الذكري (٣) أن الحائض كالمعتدة. وفيه نظر، لجواز المسح على الحيرة، وخصوصية النجاسة لا أثر لها في المنع إلا إذا تعلت، نعم لو أمكن إزالة الجرم تعين ولو بنجاسة أخرى كالبول.

واعلم أنّ المصنّف لأهل اشتراط طهارة محل الأفعال من الصّرب والمسح ولا بد منه، ويعد أن لا يرى اشتراط الطهارة لها وإن تمكن من إزالة النجاسة.

قوله : (ونزع خاتمته).

(١) عوالي الآلي ١ : ٥٨ حديث ٢٠٥.

(٢) الذكري ١ : ١٠٩.

(٣) الذكري ١ : ١٠٩.

ولا يخلل أصابعه.

الفصل الرابع: في الأحكام

لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت إجماعاً، ويجوز مع التضييق،

يجب ذلك في حال الصرب، وكذا في حال المسح بالاصافة إلى المسوح دون الماسح.

قوله: (ولا تخلل أصابعه).

أي: لا يستحب، لأن المسح على الظاهر، لم يكن يستحب تمريرها في الصرب للوجه والكمين، من عبه الأصحاب، وكذا لا يحسن شعره بطريق أول لعدم الفائدة.

قوله: (الفصل الرابع في الأحكام: لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت إجماعاً، ويجوز مع التضييق).

المبادر من الوقت هو المحدود شرعاً، وهو وقت الأداء، لأن الدخول حقيقة إنها يسد إليه، واللام فيه للعهد الذهني، فتكون العبارة في قوة: لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت في المؤقتة إلى آخره أما غيرها فتتيمم لها عند إرادة فعلها، كما ذكره في الاستسقاء، لكن ذكر الحسوف بخصوصها مع كونها مؤقتة قد يشعر بخلاف ذلك.

ويمكن أن يراد بالوقت ما هو أعم من وقت الأداء، فيكون التمثيل بالحسوف والاستسقاء والفائدة للتوعين، واختص من النوع الأول الحسوف لأنها أغنى من غيرها.

ويسفي أن يراد بعدم حواز التيمم قبل دخول الوقت ما إذا تيمم لفعل المريضة قبل وقتها، أما تيممه لمطلق المصل، أو لكونه على طهارة مثلاً مع فقد الماء فيحوز على احتمال في الثاني.

وأما حواز التيمم مع التضييق، بل وحوه، فإنه وإن كان إجماعياً إلا أنه لشدة ظهوره غني عن البيان، إذ لولاه لزم الإخلال بالصلاة. والمراد بالتضييق: أن لا يفي من الوقت سوى مقدار فعل الصلاة وما لا بد منه فيها.

وفي السعة خلاف أقر به لجواز مع العلم باستمرار العجز، وعدمه مع عدمه.

قوله: (وفي السعة خلاف أقر به لجواز مع العلم باستمرار العجز وعدمه مع عدمه).

أي: عن استعمال الماء، والمراد بالعلم المستفاد من العادات المتكررة، أو المستفاد بقرائن الأحوال، أو المستند إلى قول عارف ونحو ذلك، وما اختاره المصنف هو ما عليه أكثر المتأخرين (١).

وقيل بوجوب مراعاة التصيق مطلقاً، وذهب إليه لأكثر كالشيخين (٢) والمرئسي (٣) وأبي الصلاح (٤) وابن إدريس (٥) وغيرهم (٦) لظاهر حسنة زوارة عن أحدهما عليها السلام قال: «إذا لم يجد الماء فليطلب ما دام في الوقت، فإذا حاف أن يفوته الوقت فليتم، وليصل آخر الوقت» (٧)، والأمر للوجوب، ولصحيحة محمد بن مسلم قال: سمعته يقول: «إذا لم يجد الماء فأخر التيمم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم يفتك التراب» (٨) وبيانه كالآول.

ويعارض بالأخبار الدالة على عدم إعادة الصلاة إذا وجد الماء في الوقت وقد صلى بتيمم، مثل رواية معاوية بن ميسرة عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل في السفر لا يجد الماء، ثم صلى، ثم لقي بالماء وعليه شيء من الوقت أيمضي على صلاته، أم يتوصأ ويميد الصلاة؟ قال: «يمضي على صلاته، فإن رُبَّ الماء رُبَّ التراب» (٩) وهو عام لعدم الاستغصال، وليس حمل هذه الأخبار على ظن الضيق فتبين السعة بأول من

(١) منهم. والشهد في السنة: ٢٦، والعلامة لغيره في التلطف. ٣٠ والذكر ١: ٦٤

(٢) المهدي المنتقى. ٨، والطوسي في النهاية: ٤٧.

(٣) الناصريات (الجوامع لفقهاء): ٢٢٥.

(٤) الكافي في الفقه: ١٣٦.

(٥) السرائر: ٢٦.

(٦) كابين البراج في المذهب: ١: ٤٧.

(٧) الكافي ٣: ٦٣ حديث ٢، التهذيب ١: ١٩٢ حديث ٥٥٥، الاستبصار ١: ١٥٩ حديث ٤٨ «وفي الجميع: .. وليصل في آخر الوقت».

(٨) التهذيب ١: ٢٠٣ حديث ٥٨٨ وجه: (لا تفتك الأرض) الاستبصار ١: ١٦٠ حديث ٥٥٤ وفيه: (لم تفتك الأرض).

(٩) التهذيب ١: ١٩٥ حديث ٥٦٤، الاستبصار ١: ١٦٠ حديث ٥٥٤.

ويتيمم للحسوف بالخسوف، والاستسقاء بالاحتتماع في الصحراء،
وللفائنة بذكرها. ولوتيمم لفائنة ضحوة جاز أن يؤدي الطهر في أول الوقت
على اشكال.

حمل تلك على استحباب التأخير، من الترحيح بها نظراً إلى إطلاق الآية والأصل،
وعموم أفصلية أول الوقت مع الاعتصاف بمنزلة صلى الله عليه وآله: «أيما أدركتني
لصلاة تيممت وصليت» (١)، وهو صريح في دلالة على الجور مع تسعة مطلقاً.
وإلى هذا القول ذهب ابن سريج (٢) والمصنف في المنتهى (٣) وقوة دليله
ظاهرة، إلا أن القول بالتعصيل أولى لأن فيه مع الجمع بين الأدلة عملاً بكل من
القولين، فالمصير إليه أظهر.

قوله: (وللاستسقاء بالاجتماع في الصحراء).
لأن ذلك وقت فعلها ولا يتوقف على اصطفاها، قال في الذكرى: والأقرب
حوازه درادة الخروج إلى الصحراء لأنه كالشروع في المقدمات (٤)، وبها قاله قوة، لأن
التسعي إلى الصلاة بعد حضور وقتها حقه أن يكون على طهارة.
واحتتمل لجواز مطلق الشمس في اليوم الثالث، لأن السبب الاستسقاء، وهذا
وقت الخروج فيه. وهو بعيد، لأنه لو سلم أن هذا هو الوقت، فلا بد من مراعاة التصيق، ذا
رجي زوال العذر وهذا يظهر أن العمل بالأقرب أقوى.

قوله: (وللفائنة بذكرها).
لأنه وقتها، ولا يراعى الضيق هنا عن القول بأن القضاء موسع لما فيه من
التفريق بالقضاء، ولأن التسعة هنا غير مستعادة من تحديد الوقت، بل من عدم لفورية.
قوله: (ولوتيمم لفائنة ضحوة جاز أن يؤدي الطهر في أول وقتها، على
إشكال).

(١) سنن البيهقي ٢٢٢: ١، مسند أحمد ٢: ٢٢٢.

(٢) المقدم ٨، وفيه ١٠٠.

(٣) المنتهى ١٠٠.

(٤) الذكرى ١٠٦.

ذكر لصحوة على طريق التثبيث، فإن التيمم للقائنة قبل دخول شيء من أوقات الحاصرة - أي وقت كـ - كذلك، ومثله ذكر القائنة لأن التيمم للكسوف أو لافالة كالاستسقاء، ومطلق الصلاة أيضاً هكذا، وكذا القول في التقييد بالظهر، واحترز بأدائها في أول وقتها عن فعلها في آخره بهذا التيمم فإنه يجوز قطعاً، لأن تيمماً واحداً يجوز أن يصلى به عدة صلوات عندنا.

وحكى ولد المصنف قولاً بأنه لا يجوز فعلها في آخر الوقت بهذا التيمم، وعمله بأن التيمم لصلاة قبل وقتها لا يصح إجماعاً، فحين إيقاع هذا التيمم لا يكون مبيحاً لصلاة الظهر، ولا تصح نية إباحتها به، وكذا علم آخر الوقت لعدم صفة زائدة فيه (١). وليس شيء، لأن عدم ترتب إباحة الظهر عليه لعدم دخول وقتها لا يقتضي عدم ترتبها مطلقاً كما في الظهارة الماثية، نعم على القول بأن التيمم إنما يبيح صلاة واحدة يتجه ذلك.

إذا تقرر ذلك، فاعلم أنه في مسألة الكتاب لا إشكال في جواز فعل الظهر في أول وقتها على القول بصحة التيمم مع لسعة مطلقاً، وكذا إذا كان العذر غير مرحو الزوال على القول بالتفصيل، أما إذا كان العذر مرجو لزول على هذا القول، أو مطلقاً على القول بوجوب مراعاة التضييق فهو موضع الاشكال، وإطلاق المصنف منزل على ما إذا كان العذر مرحو الزوال بناءً على ما اختاره سابقاً.

ومنشأ لاشكال من أن مقتضي لوجوب التأخير - وهو إمكان استعمال الماء - موجود، والمانع منتف، إذ ليس إلا كون التيمم صحيحاً وهو غير صالح للمانع، ومن احتمال كون مقتضي لوجوب التأخير هو عدم صحة التيمم مع السعة إذا رجي زوال العذر وهو منتف هنا للحكم بصحته لصلاة أخرى، فينتفي وجوب التأخير.

والحاصل: إن منشأ الاشكال رجع الى شك في مقتضي لوجوب التأخير من لأمرين المذكورين، فإن ذلك دليل على كونه هو لأول لم يجز فعلها في أول الوقت، وإن كان الثاني حاز.

ولا تشترط طهارة البدن عن النجاسة، ولو تيمم وعلى بدنه نجاسة جاز
ولا يعيد ما صلاّه بالتيمم في سفر أو حضر

والأظهر هو الأول لقوله عليه سلام: «ليطلب مدام في الوقت، فإذا خاف
أن يفوته الوقت فليتييم وليصل»^(١)، أمر بطلب مدام في الوقت، واشترط في فعل
الضلاة خوف فوات الوقت لأنه اشترط ذلك في فعل التيمم وفي فعل الضلاة، ولا يلزم
من انتفاء التأخير بالنسبة إلى التيمم نسق فعله انتفاؤه بالنسبة إلى فعل الضلاة
استصحاباً لما كان، وكذا قوله عليه استلام: «من فاته الماء لم يمكك للتراب»^(٢)
يدل على أن التأخير للطعم في الماء، ومختار المصنف في التذكرة^(٣) لمحوه، وهو قول
الشيخ في المبسوط^(٤).

قوله: (ولا تشترط طهارة البدن عن النجاسة، فلو تيمم وعلى بدنه
نجاسة جاز).

النجاسة إن كانت في محل التيمم ورثتها شرط لصحته قطعاً، وليس في عبار
المصنف في هذا الباب ما يتعلق بذلك نفياً ولا إثباتاً، وقوله ها: (فوتيمم وعلى بدنه
نجاسة) يقتضي أن يكون في غير محل التيمم، وطلاق عبارته يقتضي حوار التيمم مع
نجاسة غير محل الفرض، سواء كان المذمر مرحو برؤال أم لا، وقد سبق في كلامه في باب
الاستنجاء ما يخالف ذلك، وقد حققنا المسألة هاك.

قوله: (ولا يعيد ما صلاّه بالتيمم في سفر أو حضر).

لأنه أتى بالمأمور به على وجهه لأنه مسروص فيجزي، والاعادة تحتاج إلى

دليل.

وقال بعض العاقمة بوجوب إعادة ما صلاّه بالتيمم لفقد الماء حضراً^(٥).

(١) الكافي ٦٣: ٣ حديث ٢، التهذيب ١: ١٩٢، ٢٠٣ حديث ٥٥٥، ٥٨٩، الاستبصار ١: ١٥٩، ١٦٥
حديث ٥٧٤، ٥٤٨.

(٢) الكافي ٦٣: ٣ حديث ١، التهذيب ١: ٢٠٣ حديث ٥٨٨، الاستبصار ١: ١٦٥، ١٧٣ وفي الجميع،
(لم نعتك الأرض).

(٣) التذكرة ١: ٥٣.

(٤) المبسوط ١: ٣٠.

(٥) المجموع ٢: ٣٠٥.

تعتمد الجنابة أولاً، منعه زحام الجمعة أولاً، تعذر عليه إزالة النجاسة عن بدنه أولاً.

قوله : (تعتمد الجنابة أولاً).

أي: سواء تعتمد الجنابة في حال عجزه عن غسل فتيمة وصلى، أم لم يكن كذلك بأن كانت حناته لأعن عمداً، وقبل بوجوب إعادة المتعمد (١)، والأصح عدم تحقق الامتثال وعموم الأخبار (٢)، وقد سبق التنبيه عليه.

ويجب أن يستثنى منه ما إذا تضمنت الجنابة بعد دخول الوقت وهو غير طامع في الماء للفصل، فإنه بمنزلة من أراق الماء في الوقت، وقد سبق في كلام المصنف وجوب الإعادة عليه.

قوله : (منعه زحام الجمعة أولاً).

أي: وسواء منعه زحام الجمعة عن الخروج للإتيان بالطهارة المائية فتيمة، أو لم يكن تيممه لذلك لا إعادة عليه لتحقيق الامتثال المقتضي للأحرار، والإعادة بأمر حديد، وقال الشيخ: يعيد (٣). وكذا المصنف رحمه عرفة تحويلاً على رواية السكوني، عن أمير المؤمنين عليه السلام (٤)، وفيه ضعف.

قوله : (تعذر عليه إزالة النجاسة عن بدنه أولاً).

أي: وسواء تعذر عليه إزالة النجاسة عن بدنه لعدم الماء فتيمة وصلى، أو لم يكن تيممه لذلك، فإنه لا يعيد على الأصح لمثل ما قلناه، وقال الشيخ بإعادة التيمم ذي النجاسة على بدنه أو ثوبه إذا لم يجد ماء يغسلها به، ولم يتمكن من نزاع الثوب والصلاة عارياً (٥)، تحويلاً على رواية عثمان عن الصادق عليه السلام (٦)، وصار ضعيفاً، والأصح عدم الإعادة.

(١) البسيط ١: ٣٠.

(٢) الكافي ٣: ٦٣، والفتاوى ١: ٥٧ الحديث ٢١٣، والمحاسن: ٣٧٢.

(٣) البسيط ١: ٣١.

(٤) التهذيب ١: ١٨٥ حديث ٥٣٤، الاستبصار ١: ٨١ حديث ٢٥٤.

(٥) البسيط ١: ٣٥.

(٦) التهذيب ١: ٤٠٧ حديث ١٣٧٩ و٢: ٢٢٤ حديث ٨٨٦، الاستبصار ١: ١٦٩ حديث ٥٨٧.

ويستباح به كل ما يستباح بالمائية،

واقصرني عبارة الكتاب على ذكر بحاسة لبدن، لأن نجاسة الثوب إذا تعدد برعه كنجاسة البدن، ولأنه إذا وجبت الإعادة بحاسة بدن، فلنجاسة الثوب أولى. وعلم أن المصنف قال في المنهى إن ظاهر كلام الشيخ تمنع الإعادة بدي النجاسة المتيتم عند غسل النجاسة، سواء وجد الماء للظاهرة أم لا، لأنه قال: ثم يعيد إذا غسل الموضع، لأن المؤثر هو وجود النجاسة وقد رالت (١).

قلت: لا دلالة في عبارة الشيخ هذه على ما ادّعه في منهى، لأن ظاهر قوله بوجوب الإعادة التعليل بكونه قد صنى نيمه مع النجاسة، والألم يكن لذكر المسألة في باب التيمم وجه أصلاً، إذ ليست من أحكامه حسنٌ من أحكام التحاسنات، وهذا رال أحدهما بنى الأمران من حيث هو كذلك، فحينئذٍ وجب الإعادة إلا أن يكون الشيخ يرى وجوب الإعادة بالصلاة مع النجاسة مطبقاً وإن كانت الطهارة مائية، وليس في كلامه في باب التحاسنات دلالة على ذلك، لأنه أحسح على وجوب إعادة دي النجاسة الذي لا يتمكن من إراتها بحديث عمار المتصن للنعيم، وظاهر هذا أن الإعادة للأمرين معاً لا لخصوص النجاسة.

قوله: (ويستباح به كل ما يستباح بالمائية).

من صلاة موطوف، ودخول المساحد حتى المسحدين والكعبة، ومن كتابة القرآن، والقصوم كما سبق، ومنع ولد لمصنف من استباحة المساحد به للجنب (٢) لقوله تعالى: (ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تعمسلوا) (٣)، جعل غاية التحريم الغسل فلا يزول بالتيمم، وإلا لم تكن العاية غاية، وكذا من كتابة القرآن له معللاً بعدم فرق الآية بينهما هنا، وهو ضعيف.

أما الأول: فهو معارض بقوله صلى الله عليه وآله: «يا أبا ذر يكعبك الضعيف عشر سنين» (٤)، فإن إطلاقه يقتضي الاكتفاء به في العبادات المشروطة بالطهارة:

(١) المنهى ١: ١٥٤.

(٢) حكاها العامل في افتتاح ٢٧: ١ عنه في شرح الارشاد (مخطوط).

(٣) النساء: ٤٣.

(٤) الفقيه ١: ٥٩ حديث ٢٢١، التهييب ١: ١٩٤، ١٩٩ حديث ٥٦٩، ٥٧٨.

وتنقضه نواقضها، والتمكن من استعمال الماء،

للقطع بأنه لا يراد الاكتفاء به في الصلاة في البيت دون دخول المسجد، والصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله، ولظهور قول الصادق عليه السلام: «الشراب أحد لظهورين» (١)، ولأن التيمم يبيح صلاة التي هي أعظم من دخول المساجد، مع اشتراطها بالطهارة الصغرى والكبرى، فرباحتها لدخول المساجد بطريق أول، ولإطلاق بحث على فعل الصلاة في المسجد.

وليس التمسك بإطلاق ما ذكره من الغاية بأولى من التمسك بهذا الإطلاق، وعلى هذا فذكر الاغتسال في الآية يخرج مخرج الغالب، أو أنه هو الأصل، لأن التيمم إنما يكون عند الضرورة.

وأما من كناية القرآن بظاهره، لأن التيمم طهارة بالكتاب والسنة لقوله تعالى: (ولكن يريد لبطهركم) (٢)، أي: بالأمر السابقة والتيمم أحدها، وقوله عليه السلام: «هو أحد الظهورين». ومعنى «على قوله» عدم حواز الطواف للجانب أيضاً إذا تيمم لاستلزامه دخول المسجد، ولم يصرح بحكم الحائض والتعساء ونحوهما.

قوله: (وتنقضه نواقضها ولتمكن من استعمال الماء).

لا ريب في انتقاض التيمم بسواقض كل من الطهارتين لأنه طهارة ضعيفة لا ترفع الحدث إنما تفيد إباحة لصلاة ونحوها، فإذا حصل شيء من الأحداث الكبرى والصغرى بطلب لإباحة الحاصلة بالتيمم، واستمر حكم الحدث، وتزيد نوقض التيمم على نواقضها التمكن من استعمال الماء في الطهارة التي تيمم عنها.

والمراد بالتمكن: أن لا يكون مانع حسي ولا شرعي، فلو وجد الماء وله مانع من استعماله، كمنغلب نزل على نهر فنع من ورود، أو كان في بئر ولا وصلة له إليه، أو كان به مرض يخشى عليه من الماء، أو يخشى حدوث المرض، أو كان الماء بيد من لا يذله أصلاً، أو بعوض غير مقدور، أو توهم وجود الماء ثم ظهر الخطأ، أو تمكن من استعماله في الوضوء وهو متيمم عن بلخانة، فإن تيممه في جميع هذه المواضع لا ينتقض لعدم

(١) التهذيب ١٩٧: ١ حديث ٥٧١، لاستبصار ١٦١ حديث ٥٧٧ والحديث فيها مقارب.

(٢) المائدة: ٦.

التمكّن، وعدم صدق الوجدان.
وكذا لو كان متيقماً عن الطهارة فيتمكّن من إحداها خاصة، وإن تيمّمها
ينتقض دون الأخرى، فلو كفى الماء لغسل تعين تيمّمه للانتقاض، وإلا فتيمّم للوضوء
إن كفى له، وعبرة الكتاب مطلقة كما ترى، ونقيحها بما ذكرناه.
بقي هنا شيء، وهو أنه هل يشترط لانتقاض التيمّم مضي مقدار زمان الطهارة
المائية متمكناً من فعلها، أم بمجرد وجود الماء وتمكّن من استعماله ينتقض لتيمّم، وإن
لم يمض مقدار زمان الطهارة؟ إطلاق عبارة الكتاب يقتضي الثاني، وإن كان المتبادر
منها أن التمكن من استعمال الماء في الطهارة هو ما يقتضي.
ويشهد للشأن إطلاق الأخيار مثل قومنا في حفر عليه السلام وقد مثل أيصلي
الرجل بتيمّم واحد صلاة الليل والظهور كلها؟: «نعم ما لم يحدث، أو يُصب ماء»^(١)،
وعبره^(٢). ويشهد للأول أن التكليف بالطهارة المائية في وقت لا يسعها تكليف بما
لا يطاق، والمقتضي للنتقض هو التمكن من فعلها لا مطلق التمكن للقطع بأنه لو علم من
أول الأمر أنه لا يتمكّن من فعلها لا ينتقض تيمّمه.
فإن قيل: توجه الخطاب بالطهارة أدنية ينافي بقاء التيمّم، ولعدم الجرم بالنية
على هذا التقدير.

قلنا: توجه الخطاب إنما هو بحسب الظاهر، فإذا تبين قوت شرطه انفي
ظاهراً وباطناً، ولجزم بالنية إنما يجب بحسب الممكن، ولولا أنه لم يتحقّق الجرم في شيء
من نيات العبادات، لعدم علم المكلف ببقائه أو آخر العبادة على صفات التكليف.
والشعبيق: إن الخطاب - ظاهراً - بفعل الطهارة المائية يراعى بمضي زمان
يسعها، فإن مضى ذلك المقدار تبين استقرار الجواب صهاً وباطناً، ولا تبين لعدم
فيكون كاشفاً، وهذا هو المختار.

والمراد بقوله عليه السلام: «أو يُصب ماء» كونه بحيث يتمكّن من استعماله

(١) الكافي ٦٣: ٣ حديث ٤، التهذيب ٢٠٠: ١ حديث ٥٨، الاستبصار ١: ١٦٤، ١٦٣ حديث ٥٦٥،

(٢) التهذيب ٢٠١: ١ حديث ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٣٨٥، الاستبصار ١: ١٦٣ حديث ٥٦٧ و ٥٦٨

فلو وجدته قبل الشروع بطل، فإن عدم استأنف. ولو وجدته بعد التلبس بتكبيره الاحرام استمر.

في الطهارة، للقطع بأن إصابته وهو محتج إلى شربه كلا إصابة، فعلى ما اخترناه لو تلف الماء قبل إتمام الطهارة فالتيمم بحاله، فيجب أن يقيد بقوله: (فلو وجدته قبل الشروع بطل، فإن عدم استأنف) بما إذا مضى مقدار ركن استعماله في الطهارة متمكناً من فعلها.

قوله: (ولو وجدته بعد التلبس بتكبيره الاحرام استمر).

سواء كان في فرض أو نفل وهو الأصح، لعموم قوله تعالى: (ولا تبطلوا أعمالكم) (١)، وما رواه محمد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام في المتيمم يثني بالماء حين يدخل في الصلاة، فإنه «يمضي في الصلاة» (٢).

ولا يرد على الاستدلال بالآية أن التيمم يبطال العمل بشروط بصحته، والقصة إنما تتحقق مع الشرط، لمع شرائط الصلاة حينئذ بالطهارة المائية، وليس هذا كإقطاع دم المستحاضة في أثناء الصلاة، لأن لمقتضي البطلان هو وجود الحدث الذي لم يتطهر منه، وقد كان معفواً عنه بالدوام فزال لعدم الانقطاع، بخلاف ما نحن فيه، لأن الحدث قد أبيحت الصلاة منه، وأصل البقاء، والمطل هو التمكن من المائية وهو غير متحقق.

وقال الشيخ في النهاية: يرجع ما لم يركع (٣)، لقول أبي عبد الله عليه السلام: «إن كان لم يركع فليتنصرف وليتوضأ، وإن كان قد ركع فليحضر في صلاته» (٤). وقال ابن الجنييد: يرجع ما لم يركع الركعة لشانية (٥)، لرواية زرارة الذالة على الإبطال إذا كان قد صلى ركعة، وعلى عدمه مع صلاة ركعتين (٦).

(١) محمد (ص)، ٣٣.

(٢) التهذيب ١: ٢٠٣ حديث ٥٩٠، الاستبصار ١: ١٦٦ حديث ٥٧٥.

(٣) النهاية: ٤٨.

(٤) الكافي ٣: ٦٤ حديث ٥، التهذيب ١: ٢٠١ حديث ٥٩١، الاستبصار ١: ١٦٦ حديث ٥٧٦.

(٥) نقله عنه في المختص، ٥١.

(٦) الفقيه ١: ٥٨ حديث ٢١٤، الاستبصار ١: ١٦٧ حديث ٥٨٠.

وهل له العدول الى النفل؟ الأقرب ذلك ، ولو كان في نافلة استمر ندباً ، فان فقد بعده ففي التقص نظر،

وقال سلاتر يرجع ما لم يقرأ (١).

وشهرة القول الأول نرجح العمل بروايته ، وظاهر الآية يعين العمل به.

قوله : (وهل له العدول إلى التقص ؟ لأقرب ذلك) .

وحه القرب أن فيه الجمع بين عدم قطع الفريضة وإبطالها ، وبين أدائها بأكمل الظهارتين ، وقد شرع مثله فيما هو دون ذلك ، كما في المحافظة على فضيلة الجماعة.

وبحتمل عدم الجواز لأنه في معنى الإبطال المنهي عنه ، لأن الباعثة يجوز قطعها وهو أقوى ، فإن الجمع المدعى غير واضح ، وجواز القطع في موضع الدليل لا يقتضي الجواز مطلقاً ، والقياس باطل.

قوله : (ولو كان في نافلة استمر ندباً) .

لأن ترك الاستعمال في رواية محمد بن حمران (٢) ، يقتضي عموم (٣) النافلة ، وللاستصحاب . وبحتمل تعيين القطع هنا ، لأن إبطال لنافلة غير ممنوع منه ، فيتحقق التمكن من استعمال الماء.

قوله : (فان فقد بعده ففي التقص نظر) .

الضمير يعود إلى الوجدان ، أي : فان فقد بعد الوجدان ، ولا بد من كون الفقدان قبل الفراغ والتكّن من فعل البهارة . وينشأ النظر من أن التمكن لم يتحقق لأن المنع الشرعي بمنزلة المنع الحسي بل أقوى ، ولأن التيقن لم يستفص مع وجود الماء ، فبعد فقد أولي ، ولأن صحة أداء الصلاة يقتضي عدم ثبوت المنع من فعلها ، وهو أمر مشترك بين جميع الصلوات ، ومن أن صحة التيقن مشروطة بعدم التمكن من استعمال الماء ، وحيث انتهى الشرط انتفت الصحة.

(١) المراسم . ٤١ .

(٢) التلخيص : ١ : ٢٠٣ حديث ٥٩٠ ، الاستبصار : ١ : ١٦٦ حديث ٥٧٥ .

(٣) في «ع» : عدم .

وفي تنزل صلاة الميت منزلة التكبير نظر، وإن أوجبنا الغسل ففي إعادة الصلاة إشكال،

وعدم فسادة بالنسبة إلى الصلاة التي كان فيها للآذن باتمامها حذراً من قطع العمل، أما غيرها فلا مانع من بطلانه بالنسبة إليه وهو ضعيف، لأن الإذن باتمام ما هو فيها يقتضي بقاء الإباحة، واحتتماع الصحة والفساد في طهارة واحدة معلوم البطلان، والأصح عدم التقصير، فرضاً كنت أو بطلاً.

قوله : (وفي تنزل الصلاة على الميت منزلة التكبير نظر).

لو يتم الميت بدلاً من غسله، هل تنزل الصلاة عليه منزلة التكبير للأحرام من المتمتع لصلاة أخرى، فلا يبطل تيممه ولا يجب العمل، أم لا ؟ فيه نظر عند المصنف، ينشأ من أنه طهارة صحيحة قد ترثب عليها بعض أحكامها، فلا يحكم بفسادها - وفي كبرى القياس منع - وأن أمثال الأمور به يقتضي الإجراء، والإعادة بأمر حديد لأنها على خلاف الأصل، ولا ربط له بالمعنى إذ ليس المتعارف فيه الإعادة، بل فساد البدل والأتیان بالممثل منه، وإن سدد فالأمر بالغسل الصحيح باق، وامتناع توخه إلى المكلف عند عدم الامكان لا يقتضي السقوط مطلقاً.

ومن أن التيمم طهارة ضرورية شرعت لتعذر الغسل وقد زال العذر، والوقت صالح له، فإن محله باق ما لم يدع، ولأنه ميت لم يغسل على الوجه المعتبر قبل الدفن ولا مانع شرعاً، وكل ميت كذلك يجب تحصيله، والمقدمتان قطعيتان، وهذا هو الأصح: ومثله ما لو يتم عن بعض الغسلات، أو عطل فاسداً، أو خلا غسله من الخليط.

قوله : (فإن أوجبنا الغسل في إعادة الصلاة إشكال).

ينشأ من أن الصلاة مشروطة بالطهارة، ولاكتفاء بالتيمم في محل الضرورة وقد زالت. وفيه نظر لمنع الاشتراط، إذ لو اوجب الترتيب، وهو أنها يكون عند التمكن، وإن سلم فالشرط أحد الأمرين، إما الغسل مع إمكانه أو التيمم عند تعذره وقد حصل، ولأن إيجاب الغسل يقتضي إعادة ما بعده تحصيلاً للترتيب، وهو ممنوع.

ومن أن أمثال الأمور به على لوجه المطلوب يقتضي الإجراء والإعادة بأمر حديد ولم يشك، ولا يلزم من طريان الفساد على التيمم للتمكن من مبدله فساد واجب

ويجمع بين الفرائض بتيمم واحد. ولو تيمم ندباً لنافلة دخل به في الفريضة.
ويستحب تخصيص الجنب بالماء المباح أو المبدول، وييمم الميت،
ويتيمم المحدث،

آخر قد حكم بصحته إلا بدليل، ولم يثبت.

قوله: (ويجمع بين الفرائض بتيمم واحد).

لقول السائر عليه السلام وقد مثل بصلي الرجل تيمم واحد صلاة الليل
والنهار كلها؟: «نعم، ما لم يحدث أو يصب الماء» (١)، خلافاً للشافعي من
العمامة (٢).

قوله: (ولو تيمم ندباً لنافلة دخل به في الفريضة).

لأن العمل كالعرض في الاعتناء إلى الظهارة، فاستباحته تقتضي رول المسح
كالفريضة، ولأن التيمم بيع ما يبيعه بماله كما سبق بيانه، فلا يفرق فيه بين بنة
العرض والعمل كالمبدل.

وكذا القول في مسح كتابة القرآن، وقراءة شيء من العرائم للمحنت، ومن في
حكمه، واللبث في المساجد لها وغير ذلك، فاد برى استباحة شيء منها استباح الباقي
بخلاف استباحة نحو العزائم، واللبث في المساجد لماس اثبت، إذ لا يحرم عنه ذلك
على الأصح في اللبث في المساجد كما سبق.

قوله: (ويستحب تخصيص الحسب بالماء المباح، أو المبدول، وييمم
الميت ويتيمم المحدث).

لرواية التفليسي، عن الرضا عليه السلام في القوم يكونون في سفر فيموت
منهم ميت ومعهم حسب، ومعهم ماء قليل قدر ما يكفي أحدهم، أيهم يبدأ به؟ قال:
«يغتسل الجنب ويترك الميت» (٣).

وقال الشيخ: إن كان ملكاً لأحدهم احتسب به، وإن لم يكن ملكاً لأحدهم

(١) الكافي ٦٣: ٣، حديث ٤، التهذيب ١: ٢٠٠، حديث ٥٨، الاستبصار ١: ١٦٣، ١٦٤، حديث ٥٦٥،
٥٧٠.

(٢) الأم ١: ٤٧، مختصر الزبي: ٧، شرح فتح القدير ١: ١٢١.

(٣) التهذيب ١: ١١٠، حديث ٢٨٧، الاستبصار ١: ١٠٢، حديث ٣٣٩.

تخيروا في استعمال من شاء منهم لأنها فروض قد اجتمعت ولا أولوية لأحدهما، ولا دليل يقتضي التخصيص، فوجب التخيير^(١).

ولا اختلاف الرويات في الترجيح، في رواية عماد بن علي، عن بعض أصحابنا قال: قلت: الجنب والميت يتفقان في مكان ولا يكون الماء إلا بقدر ما يكفي أحدهما، أيهما أولى أن يغسل بالماء؟ قال: «يتيمم الجنب، ويغسل الميت»^(٢) ويؤيدها أن غسلة خاتمة طهارته فينبغي إكمالها، والحي قد يجد الماء فيغتسل.

وأيضاً القصد في غسل الميت التطهير ولا يحصل بالتيمم، وفي الحي الدخول في الصلاة وهو حاصل به، وقد تقدمت رواية التلميسي بترجيح الجنب، ويؤيدها أنه متعب بالعمل مع وجود الماء، والميت قد خرج عن التكيف بالموت، ولأن الطهارة من الحي تبيح فعل العبادات على الوجه الأكمل بخلاف الميت. وما ذكره ضعيف، لأن رواية التلميسي أرحح من الأخرى، فإنها مقطوعة مع اعتصامها بصحبة عبدالرحمان بن أبي عمران، عن الصادق عليه السلام^(٣)، فالاعتماد استحباب تخصيص الجنب.

وهذا إذا لم يكن الماء صكاً لأحدهم، فإنه حينئذ لا يجوز له إظهار غيره به لوجوب الطهارة به عليه حينئذ.

أما إذا كان مذبواً مطلقاً، أو مع مالك يسمح بذلك، أو مباحاً واستوروا في إثبات اليد عليه، أو مشتركاً في الملك بين من سوى وارث الميت الطفل، إذا ضاق الوقت في هذين القسمين فإن الأفضل تخصيص الجنب به.

ولو كان في الوقت سعة لم يجز للمالك، ولا لذي الأولوية في المباح بذلك لرجاء إكماله بما يكفي للطهارة، نعم لو كان في غير وقت صلاة جاز لكن يلزم القول بتخصيص الميت حينئذ، بناء على وجوب غسل الجنابة لغيره. ولو بذل للأحوج بنذر أو وصية ونحوها تعين صرعه للجنب، فإنه أولى، لما قلناه.

(١) الخلاف ٢٤: ١ مسألة ١١٩ كتاب الطهارة.

(٢) التهذيب ١١٠: ١ حديث ٢٨٨، الاستبصار ١: ١٠٢ حديث ٣٣٢ باختلاف يسير.

(٣) العقيده ١: ٥٩ حديث ٢٢٢، التهذيب ١: ١٠٩ حديث ٢٨٥، الاستبصار ١: ١٠١ حديث ٣٢٩.

ولوانتهوا الى ماء مباح واستووا في اثبات اليد فالملك لهم،

ولو اجتمع الجنب والمحدث فجنب أولي التيمم^(١)، ولو كفي للمحدث خاصة فهو أولي، ولو لم يكف واحدا منها فالأوسوية لحجب^(٢)، ولو فضل منه فضة لا تكفي الاخر، فإظهار أن الجنب أولي، وظاهر لتذكرة أولوية المحدث هنا^(٣)، وهو بعيد.

ولو اجتمع الميت والمحدث فأولوية الميت أقرب لشدة حاجته، ولقطوعة علي بن محمد الساقية^(٤)، والجنب مع الحائض وقسيب، وماس الميت لانصر فيه، فيحتمل أولويته للاكتفاء بنفسه في استحابة الصلاة وهو قريب، ولو قلنا بتوقف حل الوطء على العمل في الحائض وقسيبها أمكس أولويتهن، نظرنا في قضاء حق الله تعالى، وحق الزوج.

وفي المحدث مع أحد الأربعة تركه من حيث أحسنه بالنسبة إلى حدثهم، ومن استعادته الاستحابة باستعمال الماء دونهم، ولعطشان أولي من الجميع قطعاً، ودو الثجاسة أولي من عدا الميت لعدم البدن، وفي الميت معه تردد منشؤه يعلم مما سبق، ولم يرتفع في التذكرة شيئاً، والظاهر أن ذلك لتداسة بها يقدم مع تمكن الباقي من التيمم، ولم أجد به نصريحاً، لكن تعليلهم يرشد إليه.

قوله : (ولوانتهوا إلى ماء مباح، واستووا في إثبات اليد فالملك لهم).

وذلك لعدم الأولوية، ولو استووا في الوصول إليه من دون إثبات اليد فالأولوية لهم، فلو تمنعوا فالماح تتم، وفي المعتبر^(٥)، والتذكرة^(٦) : يملكه القاهر، واستشكله في الذكرى^(٧)، بإزالة أولوية غيره، وهي في معنى الملك، وهذا مظهر في كل أولوية كالتحجير، وتعشيش الطائر في ملك شخص، وكلامه متحه.

إذا عرفت هذا فإن كان الماء يكفي جميعهم فلا بحث، وينتقص تيممهم لو

(١) التهذيب ١ : ١٠٩ حديث ٢٨٥، الاستبصار ١ : ١٠٦ حديث ٣٢٩.

(٢) على نقول بوجوب استعمال الجنب ما يجده من الماء وإن كان قليلاً لا يكفي على كل جسم.

(٣) التذكرة ١ : ٦٧.

(٤) التهذيب ١ : ١١٠ حديث ٢٢٨، الاستبصار ١ : ١٠٢ حديث ٣٣٢.

(٥) المعتبر ١ : ١٠٧.

(٦) التذكرة ١ : ٦٧.

(٧) الذكرى ٢٣.

وكل واحد أولى بملك نفسه.

ويعيد المجنب تيممه بدلاً من الغسل لو نقضه بحدث أصغر. ويتيمم من لا يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه،

كانوا متيممين بأول وصولهم، ولو قصر فحكمه معوم مما سبق، وانتقاض التيمم حينئذ غير واضح.

قوله: (وكل واحد أولى بملك نفسه).

ولا يجوز له إثارة غيره به إن كفى طهارته، وإن قصر ففيه تفصيل سبق بيانه.

قوله: (ويعيد المجنب تيممه بدلاً من الغسل لو نقضه بحدث أصغر).

لجمع علماء الاسلام إلا شاداً عن أن التيمم لا يرفع الحدث وإنها يفيد الانابة، فهو تيمم لمحب ثم نقص تيممه بحدث أصغر أعاد التيمم بدلاً من الغسل، لاطلاق التيمم بالحدث الطارئ، وتحدث الجسامة باق، فلا حكم للحدث الأصغر معه.

وقال المرتضى: إن المحب إذا تيمم، ثم أحدث حدثاً أصغر ووجد ماء يكفيه للوضوء توضأ به، لأن حدثه الأول قد رنح، وجاء ما يوجب الضغى وقد وجد من الماء ما يكفيه لها، فيحب عليه استعماله ولا يجزئه تيممه، فعل هذا لو لم يجد ماء للوضوء تيمم بدلاً منه (١)، ووضعه ظاهر.

قال في الذكري: ويمكن أن يريد بارتفاع حدثه استباحة الصلاة، وأن الجنابة لم تنق مانعة منها، فلا ينسب إلى مخالفة لاحاع (٢)، وكيف حملنا كلامه فهو ضعيف، إذ لا يلزم من الاستباحة زوال حدث الجنابة بل هو باق، فإذا بطلت الاستباحة تعلق الحكم به.

قوله: (ويتيمم من لا يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه).

لجرح وغيره، ولا يجزئه الحسم بين غسل الصحيح والتيمم عن غيره، لأن الظهارة لا تبعض، لأن تفصيل الظهارة في الآية إلى الوضوء، والغسل، والتيمم يقطع الشبهة بينهما، فلا يتفق من نوعين منها ظهارة واحدة.

(١) لم نجد قول المرتضى في كسبه التوبة لديها ولكن حكى قوله في الذكري. ١١٢، والعلامة في المختلف: ٥٥، وقال السيد العاملي في مفتاح الكرامة ١ ٦٣ (.. ما هذا أسيد في شرح الرسالة..).

(٢) الذكري. ١١٢.

ومن يصلي على الجنابة مع وجود الماء ندباً، ولا يدخل به في غيرها.

وقال الشيخ: يحاط بعمل الصحيح والتيمم^(١)، فيمكن اعتبار مراعاة الترتيب على قوله: بأن يتيمم في محل غسل المريض أو مسحه.

ولا ريب في صفة، وأعلم أن هذا حكم لا يتمشى على ظاهره، لأن الجرح الذي لا لصوق عليه، والكسر الذي لم يوضع عليه جبيرة، إذا تضرر بالماء يكفي غسل ما حوله، كما بقوا عليه، ووردت به الأخبار^(٢)، فكيف يجوز المدول عنه إلى التيمم؟ ويمكن الجمع بينهما بأن يكون الذي يسقط غسله، ولا ينتقل بسبه إلى التيمم ما إذا كان الجرح ويحويه في بعض العصور، فهو استوعب عصباً كاملاً وجب الانتقال إلى التيمم.

ويمكن الجمع بأن ما ورد، المتضمن بمس ما حوله مع تعذر غسله - وهو الجرح والقرح والكسر - لا ينتقل عنه إلى التيمم بمجرد تعذر غسله وإن كثرت بحلاف غيره، كما لو كان تعذر الغسل لمرض آخر، فإنه ينتقل إلى التيمم هنا، إلا أن عبارات الأصحاب تأييد ذلك، لأن المصنف قال في التذكرة: انتفاهه عندما لا تتعصر، فهو كان بعض بدنه صحيحاً وبعضه حرجاً تيمم، وكهذه عن غسل الصحيح^(٣).

وطاهر هذه العبارة الإطلاق، فيكون المجمع الأول قريباً من الصواب، لأن اغتفار عصب كامل في الظهارة بعيد.

قوله: (ومن يصلي على الجنابة ندباً مع وجود الماء، ولا يدخل به في غيرها).

أي يتيمم حينئذ على الأصح للروية^(٤)، وإنما لم يدخل به في غيرها لأن شرعية التيمم مع وجود الماء مقصور على مواضع مخصوصة.

(١) بخلاف ٢١٠١ مسألة ١٠٥ كتاب التيمم.

(٢) الكافي ٣، ٣٢ حديث ٤٠١.

(٣) التذكرة ١: ٦٦.

(٤) الكافي ١٧٨٠٣٠ حديث ٥، العقبه ١٠٧٠٩ حديث ٤٩٥، التهذيب ٢٠٣٠٣ حديث ٤٧٧.



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	مقدمة التحقق
٦٥	مقدمة المؤلف
	أنواع الطهارة
٦٨	ما يجب له الوضوء
٦٩	ما يستحب به الوضوء
٧٢	ما يجب له غسل
٧٤	ما يستحب به الغسل
٧٧	ما يجب له التيمم
٧٩	ما يستحب له التيمم
	أسباب الطهارة
٨١	موجبات الوضوء
٨٤	موجبات الغسل
٨٦	كفاية غسل الجنابة عن غيره من الأعمال
٩٠	موجبات التيمم
	آداب الخلوة وكيفية الاستنجاء
٩٣	وجوب غسل مخرج البول مرتين
٩٥	الاستنجاء بالأحجار وشبهها

٩٨	ما يحرم الاستحساء به
٩٩	ما يحرم فعله أثناء التحلي
١٠٠	ما يستحب فعله أثناء التحلي
١٠١	ما يكره فعله أثناء التحلي
١٠٦	مروج

المياه

١٠٨	الماء المطلق وأقسامه
١١٠	الماء الجاري
١١٣	موافقة النعامة الماء الجاري في الصفات
١١٥	اتصال الواقع القليل بالجاري
١١٥	طهارة الجريبات المارة على النعامة الواقعة
١١٦	تقدير الكر وأحكامه
١١٨	حكم تغير بعض الزائد على الكر
١١٩	حكم الاغتراف من الكر المتصل بالنعامة المتميزة
١٢٠	حكم البثران تغيرت أحد أوصافه بالنجاسة أو تم تدمير
١٢٢	معنى المضاف وحكمه
١٢٤	الأسار
١٢٥	حكم ما لو نجس المضاف ثم امتزج بالمطلق الكثير
١٢٦	تتميم المطلق القليل بالمضاف الطاهر
١٢٧	الماء المستعمل في الوضوء والغسل
١٢٨	الماء المستعمل في غسل النعامة
١٢٩	حكم ماء الاستحساء
١٣٠	ما تكره الطهارة به
١٣١	حكم ضالة الحنظل
١٣٢	حكم المتخلف في الثوب
	تطهير المياه النجسة
١٣٣	تطهير الماء القليل

١٣٥	تطهير الماء الكثير
١٣٦	تطهير المصاف
١٣٧	تطهير البئر

أحكام المياه

١٤٩	حكم استعمال الماء المتجس
١٥١	مالواشته المطلق بالمضاف
١٥٢	مالواشته المباح بالمنسوب
١٥٤	ثبوت النجاسة بالبيعة
١٥٦	التباعد بين البئر والبالوعة
١٥٨	ما يكره التدوي به من المياه
١٥٩	حكم المحين النجس

النجاسات

١٦٠	أنواع النجاسات
١٦٩	وجوب إزالة النجاسة من اليد والثوب والأواني
١٧٠	ما هي عنه من لنجاسات
١٧٢	عمل الثوب من النجاسات
١٧٤	فيما لو اشتبه موضع النجاسة
١٧٥	حكم المربية ذات الثوب الواحد
١٧٦	ما لو اشبه الثوب الطاهر بالنجس
١٧٨	المطهرات
١٨٣	تطهير المائعات
١٨٤	لو جبر عطشه بعظم نجس
١٨٤	عدم طهارة الجسم الثقيل بالمسح
١٨٥	حكم ما لو صنى حاملاً لحيوان غير مأكول
١٨٦	يسبي في النفس ورود الماء على النجس
١٨٦	تطهير اللبن
١٨٧	لو صلى في حاسة معمرها في المسجد

الآنية

١٨٧	آنية الذهب والفضة
١٨٩	الآنية المتحدة من الجلود
١٨٩	أواني المشركين
١٩٠	غسل الآنية من ولوغ الكلب والخنزير، والخمر والجرد وبقي التجاسات
١٩٢	حكم ما لو نطهر من آنية الذهب أو الفضة، أو المنصوبة
١٩٤	إحزاء مشاهير التراب عند هتفه
١٩٥	حكم آنية الخمر المنخدة من القرم والخشب والخزف

الوضوء

النية

١٩٦	غسل الوجه
٢١٢	غسل السبيل
٢١٥	مسح الرأس
٢١٨	مسح الرجلين
٢٢٠	

الترتيب

الموالاتة

مستحبات الوضوء

٢٢٣	كراهية الاستعانة والتعبد، وحرمة التولية
٢٢٤	ما يستباح به الوضوء
٢٢٨	أحكام ذي الحبرة
٢٣١	أحكام صاحب السلس والمبطون
٢٣٢	أحكام الشك والاحلال في الطهارة
٢٣٣	حكم الطهارة عام معصوب
٢٣٤	
٢٣٥	

غسل الجنابة

موجبات غسل الجنابة

٢٥٥	وجدان المي على الحسد، أو الثوب المحتص، أو المشترك
٢٥٨	

٢٦٠	خروج من الرجل من المرأة بعد الفسل
٢٦١	واجبات غسل الجنابة
٢٦٤	مستحبات غسل الجنابة
٢٦٥	ما يحرم على المجنب فعله
٢٦٨	ما يكره للمجنب
٢٧٠	وجوب الفسل على الكافر المجنب
٢٧٠	حكم مس المنسوخ حكمه خاصة
٢٧١	لو وجد بللاً مشتبهاً بعد الفسل
٢٧٤	لا موالاة في غسل الجنابة
٢٧٦	حكم غيبوبة بعض الحشفة أو مقطوعها
٢٧٧	حكم خروج المني من ثقبه في الصلب
٢٧٨	عدم وجوب نقض الصفائر
٢٧٩	وجوب إزالة النجاسة أولاً ثم الفسل
٢٨٠	حكم اللعنة التي لم يصبها الماء



الحيض

٢٨١	ماهية الحيض
٢٨٢	صفة دم الحيض، واشتباهه بالعذرة أو القرع
٢٨٤	من البلوغ والياس
٢٨٦	جماعة الحيض الحمل
٢٨٧	أقل الحيض وأكثره
٢٨٩	لو تجاوز الدم العشرة وكانت ذات عادة مستقرة
٢٩٥	لو تجاوز الدم العشرة وكانت ذات عادة مضطربة أو مبتدئة
٣٠١	فروع تتعلق بأحكام الحائض
٣١٧	ما يحرم على الحائض
٣٢٥	الاستمتاع بالحائض
٣٢٦	طلاق الحائض
٣٢٦	ما يجب على الحائض وما يستحب

الاستحاضة

٣٣٧	صفات دم الاستحاضة
٣٣٩	أقسام الاستحاضة وأحكامها

النفاس

٣٤٥	معنى النفاس
٣٤٧	أقل النفاس وأكثره
٣٤٨	نفاس التوأمين

غسل الأموات

٣٥٢	أحكام الاحتضار
٣٥٦	من يجب تغيبه



مركز تحقيقات كتابية وعلوم إسلامية

٣٥٩	أولى الناس بتغيب الميت
٣٦١	تغيب الخثى

٣٦١	حكم فقدان المسلم وذات الرحم
٣٦٣	تغيب كل مظهر للشهادتين

٣٦٥	حكم الشهيد
٣٦٦	حكم من وجب قتله

٣٦٨	كيفية الغسل
٣٧٣	ما يستحب فيه

٣٧٧	ما يكره فيه
٣٧٨	حكم الفرقة

٣٧٨	لو خرجت منه نجاسة بعد الغسل، أو أصابت الكفن
-----	---

التكفين

٣٧٩	ما يجوز التكفين فيه وما يحرم
-----	------------------------------

٣٨١	ما يكره التكفين فيه وما يستحب
-----	-------------------------------

٣٨١	مقدار الكفن
-----	-------------

٣٨٥	استحباب الجريدتين
-----	-------------------

٣٨٧ كيفية التكفين، وما يستحب فيه وما يكره

الصلاة على الميت

٤٠٣ من تجب الصلاة عليه ومن تستحب

٤٠٨ أول الناس بالصلاة على الميت

٤١٣ موقف المرأة والنساء والحائض

٤١٤ ما يستحب في تشييع الجنازة

٤١٧ استحباب طهارة المصلي

٤١٨ وجوب تقديم الغسل والتكفين على الصلاة

٤١٨ موقف الامام من الجنازة

٤٢١ الصلاة في المواضع المعتادة والمساجد

٤٢١ كيفية الصلاة على الميت

٤٢٦ استحباب الجماعة ورفع اليدين فيها

٤٢٧ لا قراءة فيها ولا تسليم

٤٢٩ صلاحية كل الاوقات لها

٤٣١ لو دفن الميت قبل الصلاة عليه

٤٣٢ لو سبق الامام المأموم بتكبيره أو أكثر

٤٣٣ حكم تعدد الجنازات

الدفن

٤٣٥ ما يجب فيه

٤٣٦ ما يستحب فيه

٤٤٧ حكم راكب البحر مع تعلق البر

٤٤٧ حكم الذمية الحامل من مسلم

٤٤٨ ما يكره فعله في القبر

٤٥٢ حرمة نبش القبر

٤٥٤ حرمة شق الثوب على غير الأب والأخ

٤٥٤ حكم ما لو ماتت الحامل، أو الطفل

٤٥٥ حكم الشهيد



مركز تحقيق كتاب ميرزا علوم إسلامي

- ٤٥٧ حل ميتين على جنازة بدعة
- ٤٥٨ غسل المس
- التيمم
- ٤٦٤ مسوغات التيمم: عدم الماء
- ٤٧٠ : الخوف على النفس أو المال
- ٤٧٤ : عدم الوصول الى الماء
- ٤٧٩ ما يجوز التيمم به، وما لا يجوز
- ٤٨٣ ما يكره التيمم به، وما يستحب
- ٤٨٣ حكم ما لو فقد التراب
- ٤٨٨ كيفية التيمم
- ٤٩٣ استحباب نفض اليدين بعد الضرب
- ٤٩٤ أجزاء ضربة واحدة بدلاً عن الوضوء، وضربتين عن الغسل
- ٤٩٥ تكرار التيمم لو اجتمع الوضوء والغسل
- ٤٩٦ سقوط مسح المقطوع
- ٤٩٧ يجوز أن ييمم غيره مع العجز
- ٤٩٨ لها لو عمق وجهه في التراب
- ٤٩٩ حكم التيمم قبل دخول الوقت
- ٥٠٣ عدم اشتراط طهارة اليدين عن النجاسة
- ٥٠٣ عدم إعادة ما صلى بالتيمم
- ٥٠٥ يستباح بالتيمم كل ما يستباح بالطهارة المائية
- ٥٠٦ ما ينقض التيمم
- ٥١١ جواز أداء الفرائض بتيمم واحد
- ٥١١ حكم ما لو اجتمع الجنب والميت
- ٥١٣ حكم ما لو ملكوا ماءً قليلاً مباحاً
- ٥١٤ لو نقص المجدب تيممه بحدث أصغر
- ٥١٧ فهرس الكتاب